

الوقف والابتداء في القرآن الكريم

وصلته برسم المصحف والقراءات والإعراب

تأليف
أ. د. ياسين جاسم المحيميد
مدرس القراءات العشر في الحرم المكي الشريف
والأستاذ في قسم القراءات بجامعة أم القرى

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
إدارة الشؤون الإسلامية
دولة قطر

الوقف والابتداء في القرآن الكريم



الوقف والابتداء

في القرآن الكريم

وصلته برسم المصحف والقراءات والإعراب

• الموضوع: علوم القرآن
• العنوان: الوقف والابتداء في القرآن الكريم
• تأليف: أ.د. ياسين جاسم المحيمد

طبعة خاصة
بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
دولة قطر
١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

ISBN 978-614-415-183-9



• الورق: كريم / الطباعة: لون واحد / التجليد: فني
• القياس: ١٧×٢٤ / عدد الصفحات: ٦٧٢ / الوزن: ١٢٠٠ غ



دمشق - سورية - ص.ب: 311
حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الجابي
تلفاكس: 2225877 11 963+
2228450 11 963+

بيروت - لبنان - ص.ب: 113/6318
برج أبي حيدر - شارع أبو شقرا
تلفاكس: 817857 1 961+
705701 1 961+
جوال: 204459 3 961+

website: www.ibn-katheer.com / e-mail: info@ibn-katheer.com

 /daribnkatheer  @daribnkatheer  daribnkatheer  daribnkatheer





الوَقفُ والابتِداءُ فِي ٱلقُرآنِ ٱلكَرِيمِ

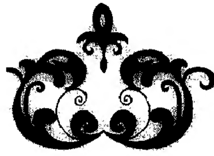
وَصِلَتُهُ برَسْمِ المصحَفِ وَالقِراءَاتِ وَالإعْرابِ

تأليفُ

أ. د. ياسين جاسم المحيمد

مدرّس القراءات العشر في الحرم المكّي الشريف
والأستاذ في قسم القراءات بجامعة أمّ القرى

وِزارَةُ الأوقافِ والشُّؤونِ الإسلامِيَّةِ
بتمويل الإدارة العامة للأوقاف
إدارةُ الشُّؤونِ الإسلامِيَّةِ
دولة قطر



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد، فإن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر ـ وقد وفقها الله لأن تضرب بسهم في نشر الكتب النافعة للأمة ـ لَتحمد الله سبحانه وتعالى على أن ما أصدرته قد نال الرضا والقبول من أهل العلم.

والمتابع لحركة النشر العلمي لا يخفى عليه جهود دولة قطر في خدمة العلوم الشرعية ورفد المكتبة الإسلامية بنفائس الكتب القديمة والمعاصرة وذلك منذ ما يزيد على تسعة عقود، عندما وجه **الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني** حاكم قطر آنذاك بطباعة كتابي (**الفروع**) و(**تصحيح الفروع**)، سنة ١٣٤٥هـ، وكان **المؤسس الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني** رحمه الله تعالى قد سن تلك السنة من قبل.

وما الجهود التي تبذلها الوزارة إلا امتداد لذلك النهج وسير على تلك المحجة التي عُرفت بها دولة قطر.

ومنذ هذه الانطلاقة المباركة يسَّر الله جلَّ وعلا للوزارة إخراج مجموعة من أمهات كتب العلم والدراسات المعاصرة المتميزة في فنون مختلفة، **بعضها تُطبع لأول مرة**:

- **ففي التفسير وعلوم القرآن:**

أصدرت الوزارة عدة كتب منها: (**التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل**) للإمام المهدوي و(**فتح الرحمن في تفسير القرآن**)

للعُليمي، و(**المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**) لابن عطية في طبعته الثالثة.

وفي علم رسم المصحف أصدرت الوزارة: كتبا منها (**مرسوم المصحف**) للعُقيلي، و(**الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة**) لأبي بكر اللبيب.

وفي علم القراءات أصدرت الوزارة كتبا منها: (**البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**) لأبي حفص النشار، و(**معاني الأحرف السبعة**) لأبي الفضل الرازي.

• **وفي السنة النبوية وشروحها:**

أصدرت الوزارة عدة كتب، منها: (**التقاسيم والأنواع**) لابن حبان، و(**مطالع الأنوار**) لابن قرقول، و(**التوضيح شرح الجامع الصحيح**) لابن الملقن، و(**حاشية مسند الإمام أحمد**) للسندي، وشرحان على **موطأ الإمام مالك**؛ ـ لكُلٍّ من (القنازعي)، و(البوني)، و(**المخلصيات**) لأبي طاهر المخلص، و(**شرح مسند الإمام الشافعي**) للرافعي، و(**نخب الأفكار شرح معاني الآثار**) للعيني، و(**مصابيح الجامع**) للدَّمَاميني، وشرح رياض الصالحين المسمى (**الفوائد المترعة الحياض في شرح كتاب الرياض**) لابن كمال باشا.

• **وفي الفقه وما يتصل به:**

أصدرت الوزارة عدة كتب في المذاهب الأربعة، منها: كتاب: (**الأصل**) لمحمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ) كاملاً محققًا على أصول عدة، و(**التبصرة**) للخمي، و(**حاشية الخلوتي**)، و(**نهاية المطلب في دراية المذهب**) للإمام الجويني بتحقيقه المتقن للأستاذ الدكتور عبدالعظيم الديب رحمه الله تعالى عضو لجنة إحياء التراث الإسلامي، كما أصدرت الوزارة:

(الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف) للإمام ابن المنذر بمراجعة دقيقة للشيخ الدكتور عبد الله الفقيه عضو لجنة إحياء التراث الإسلامي، و**(بغية المتتبع لحل ألفاظ روض المربع)** للعوفي الصالحي، و**(منحة السلوك في شرح تحفة الملوك)** للعيني.

- **وفي السيرة النبوية:**

أصدرت الوزارة كتاب: **(جامع الآثار في السير ومولد المختار)** لابن ناصر الدين الدمشقي، وغيره.

- **وفي العقيدة والتوحيد:**

أصدرت الوزارة كتاباً نفيسًا لطيفًا هو: **(الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد)** لابن العطار تلميذ الإمام النووي رحمهما الله تعالى، كما أعادت نشر كتاب **(الرد على الزنادقة والجهمية)** للإمام أحمد رحمه الله تعالى، وغير ذلك من كتب عقيدة أهل السنة والجماعة.

- **وفي مجال الدراسات المعاصرة المتميزة:**

أصدرت الوزارة كتباً منها: **(القيمة الاقتصادية للزمن)**، و**(نوازل الإنجاب)**، و**(مجموعة القره داغي الاقتصادية)**، و**(التعامل مع غير المسلمين في العهد النبوي)**، و**(صكوك الإجارة)**، و**(الأحكام الفقهية المتعلقة بالتدخين)**، و**(التورق المصرفي)**، و**(حاجة العلوم الإسلامية إلى اللغة العربية)**، و**(روايات الجامع الصحيح ونسخه دراسة نظرية تطبيقية)**، و**(إن الدين عند الإسلام)**.

ومما تشرفت الوزارة بإصداره في تحقيق جديد متقن من أمهات كتب الإسلام: **(مسند الإمام أحمد)**، و **(صحيح الإمام البخاري)** و**(صحيح الإمام مسلم)**، و**(صحيح ابن خزيمة)**، و**(السنن الكبرى)** للنسائي، و**(المنتقى لابن**

الجارود) و(**جامع الأصول في أحاديث الرسول**)، و(**النهاية في غريب الحديث**) لابن الأثير، وكذا كتاب (**الجامع لأحكام القرآن**) للقرطبي، و(**الجامع لشعب الإيمان**) للبيهقي، و(**البداية والنهاية**) لابن كثير، و(**الآداب الشرعية**) لابن مفلح، و(**المنتقى من آثار ابن القيم**)، و(**الإقناع في مسائل الإجماع**) لابن القطان الفاسي، و(**شرح العقيدة الطحاوية**) لابن أبي العز الحنفي، و(**قواعد الأحكام في إصلاح الأنام**) للعز ابن عبد السلام، و(**ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين**) لأبي الحسن الندوي، وغيرها.

كما أصدرت الوزارة مجموعة الشيخ العلامة/ عبد الله بن زيد آل محمود، والشيخ العلامة/ أحمد بن حجر آل بوطامي رحمهما الله تعالى، وهما من علماء دولة قطر.

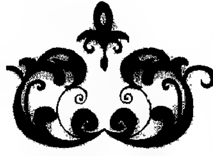
ويسرنا أن نقدم دراسة نظرية تطبيقية للوقف والابتداء في القرآن الكريم، وصلته برسم المصحف والقراءات والإعراب، للأستاذ الدكتور/ ياسين جاسم المحيمد، جمع فيها متفرقه، وميَّز صحيحه، ووضَّح مشكله، وقرب معانيه، فهي إضافة جديدة للمكتبة القرآنية على ثرائها بالأبحاث العلمية المتجددة الجادة.

آملين أن تحظى هذه الدراسة بالعناية اللائقة من الباحثين والعلماء والمشتغلين بهذا العلم الشريف، وقد حظيت بالمراجعة والتدقيق في إدارة الشؤون الإسلامية.

والحمد لله على توفيقه ونسأله المزيد من فضله.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إدارة الشؤون الإسلامية



الإهداء

إلى والديّ الكريمين - طيّب الله ثراهما - هديةً قاصرةً عن حقهما، فلهما عليّ فضلٌ عظيم، يَقْصُرُ دونه الإهداء. أسأل الله أن يلحقهما بالصالحين، وأن يسكنهما الفردوس الأعلى في جنات النعيم.

وإلى أهل الله وخاصته، أهل القرآن، الذين قال المصطفى ﷺ فيهم: «**خيركم من تعلم القرآن وعلمه**» أهدي ثمرة جهدي، داعيًا المولى الكريم أن يتقبله بقبول حسن، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون.

اللهم اجعلني - ببركة كتابك العزيز - من ورثة جنة النعيم، ومُنَّ عليّ بمغفرتك ورحمتك، إنك أنت الغفور الرحيم.

وإني احتسبت الأجر فيه لموقف ... به زلّت الأقدام واشتدّ الابْتلا

ياسين جاسم المحيمد



بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

لا بد لي في البدء وفي الختام أن أعترف بالفضل لأهله، فأحمد الله الكريم الجليل أولًا وآخرًا، وأشكره أن منّ عليّ وأعانني على إكمال هذا البحث، ويسر لي جمع شتاته رغم الظروف الصعبة التي كادت تعصف بي. فأحمده حمد الشاكرين، وأسأله أن ينفعني به يوم الدين، وأن يجعله منارة للدارسين، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.

كما أتقدم بالشكر لمنارة العلم والعلماء جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض التي ضمتني بحنانها ثماني سنين، درّست فيها النحو والصرف والقراءات، فكان هذا البحث القرآني ثمرة من ثمار العمل فيها.

وأعترف بالفضل والجميل لعمادة البحث العلمي، وللعاملين بها جميعًا، وفي مقدمتهم الأخ الفاضل الأستاذ الدكتور فهد بن عبد العزيز العسكر ـ حفظه الله ـ، فقد أمدتني هذه العمادة بالعون وموّلت هذا البحث إلى أن نضج واكتمل عوده، فلهم مني الشكر والدعاء ولهم من الله الأجر والثواب.

والشكر موصول لكلية اللغة العربية، ولقسم النحو والصرف في جامعة الإمام العتيدة. ولكل من أعانني وأمدني ولو بمصدر من مصادر هذا العلم، والحمد لله رب العالمين.

الباحث

رجاء

لِيعْلَمْ كلُّ من يطلعُ على عملي هذا أنني بشرٌ مثله، أخطئُ كما هو يخطئُ، وأصيبُ كما هو يصيب، وهذا حالُ البشر، فإنْ أصبتُ الحقَّ فهو بتوفيق الله وتيسيره، وإن وجدْتَني وقعتُ في الخلل فمن نفسي والشيطان، ويرحمُ الله القائلَ:

ولستُ بناجٍ من مقالةِ طاعنٍ ... ولوْ كنتُ في غارٍ على جبلٍ وعْرِ

ومَنْ ذا الذي ينجو من الناس سالمًا ... ولوْ غابَ عنهم بَيْنَ خافِيَتَيْ نَسْر

ولا أدعي الكمال، فالكمال لله وحده. فمن وجد عيبًا فلْيُبَصِّرْني به، ورحم الله امرأً أهدى إليَّ عيوبي، فهذا جهد بشري، وعمل البشر لا يخلو من العيوب. والإنسان بصفة عامة لا يخلو من النَّقد. ولو سلم أحدٌ من ذلك لسلمَ سيدُ البشر ﷺ وحسبي في ذلك أني اجتهدت. لذا أقول ما قاله الإمام الشاطبي رحمه الله:

وظُنّ به خيرًا وسامحْ نَسيجَهُ ... بالاغْضاءِ والحُسْنى وإنْ كانَ هَلْهَلَا

وقال رحمه الله:

وإنْ كانَ خَرْقٌ فادَّرِكْهُ بِفَضْلَةٍ ... مِنَ الحِلْمِ ولْيُصْلِحْهُ مَنْ جادَ مِقْوَلا

ورحم الله من قال:

يا من غدا ناظرًا فيما كتبتُ وقد ... أضحى يردّدُ في أفنائه النظرا

سألتك الله إن عاينت من خطأٍ ... فاستر عليّ فخير الناس مَن سترا

قد اكتمل الكتاب بفضل الله، أسأل الله العظيم ربَّ العرش العظيم أن يتقبله بقبول حسن، وأن يبارك فيه لخدمة كتابه الكريم، والله وحده هو الهادي إلى صراط مستقيم.

الباحث



بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يسر وأعن

المقدمة:

﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، زَيّنَ به قلوب الأبرار المتقين، وقسم علومه بين الأخيار العالِمين، فقال عز من قائل: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، أنزله بالحجة الدامغة، والبرهان الناصع، موعظةً وشفاءً لما في الصدور، وهدًى ورحمةً للمؤمنين.

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد، أنزل عليه كتابه، وأسمعه خطابه، فضّله تفضيلًا، ونجّمه تنزيلًا، ليثبِّت به فؤاده ـ عليه الصلاة والسلام ـ تثبيتًا، فقال ﷻ: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَـٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]، فصلوات ربي عليه وعلى أهل بيته الكرماء، وأصحابه الهداة المهديين الرحماء، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلّم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فقد كتب في أحكام الوقف علماءُ كثيرون، من القراء المجوّدين، والنحاة اللغويين، وتركوا لنا من التراث العلمي ميراثًا يحق لنا أن نفخر به بين الأمم، فجزاهم الله عنا خير الجزاء، ونفعهم الله بما عملوا.

ومعلوم أن غاية كل من النحاة والقراء من الوقف، هو حصر التغيّر

الذي يطرأ على أواخر الكلمات من أجل الوقف. إلا أن النحاة تكلموا على كل الأوجه الجائزة في اللسان العربي، بينما اقتصر القراء على الأنواع الواقعة في لفظ القرآن بالقراءات المتواترة، من إسكان وروم وإشمام وإبدال ونقل وحذف وإثبات وإلحاق وهاء سكت. . . إلخ.

أما العلماء الذين أفردوا الوقف القرآني بالتأليف، فقد تناولوا أحكام الوقف من حيث تَتَبُّعُ الكلماتِ القرآنية، وصلاحيتُها للوقف، أو عدمُ صلاحيتها له، بناء على جودة المعنى. فمنهم من قيد أماكن الوقف في القرآن بواسطة الشرح والبيان، كابن الأنباري والداني والعماني والأنصاري والأشموني، ومنهم من قيدها بواسطة الرموز، كما فعل القراء المعاصرون في وضع العلامات المثبتة على المصاحف (قلى ـ صلى ـ ج ـ لا . . . إلخ).

وأشهر من أفرد الوقف القرآني بالتأليف أبو جعفر النحاس وابن الأنباري والداني والعماني والسجاوندي والنكزاوي والأنصاري والأشموني.

وأما الذين قيدوا أماكن الوقف في المصاحف بواسطة علامات ورموز، فمنهم اللجان التي أشرفت على تحقيق المصاحف المطبوعة في عصر الطباعة برواية حفص عن عاصم، كاللجنة التي ترأسها شيخ المقارئ المصرية محمد بن خلف الحسيني لتحقيق مصحف فؤاد الأول سنة (١٣٣٧هـ)، وكاللجنة التي أشرفت على تحقيق مصحف مكة المكرمة برئاسة الشيخ عبد الفتاح القاضي (١٣٦٧هـ)، وكاللجنة التي عينتها اللجنة الدينية لمسلمي آسيا الوسطى بأفغانستان سنة (١٣٨٨هـ)، وكاللجنة التي عينها ديوان الأوقاف ببغداد سنة (١٣٩١هـ). وسيأتي بيان هذه اللجان وما قامت به من عمل في الفصل الأول، بإذن الله.

فبعد أن أجاز علماء التجويد الوقوف ـ عند تمام المعنى ـ على غير رؤوس الآيات، اصطلحوا على مراتبه بألقاب منها: التام، والكافي،

والحسن، والمطلق، واللازم، والجائز، والمجوز لوجه، والمرخص للضرورة، والقبيح. . . إلى غير ذلك. وكل هذه الألقاب من قبيل الجائز عندهم إلا القبيح، وسيأتي بيانها(١).

إن هذا البحث ثمرة جهد دام سنين مديدة، خلال دراستي وتدريسي لعلمَي التجويد والقراءات، وأنا أعتقد أن علم الوقف والابتداء لا يقل أهمية عن علم التجويد، بل هو شطره الثاني، لأن قارئ القرآن لا يضبط التلاوة حتى يتعلم من أين يبدأ التلاوة، وأين يقف.

كنت شغوفًا بقراءة كل ما يتعلق بعلم الوقف والابتداء، من مصادر قديمة، أو أبحاث حديثة، لأن أفضل ما يقضي به الإنسان وقته، ويفني فيه عمره خدمة كتاب الله تعالى. ومع هذا الشعور الذي يختلج في صدري فإنني بدأت بحثي هذا متهيبًا، خائفًا من الخطأ أو التقصير، أو أنني لا أعطيه حقه من التدقيق والتحقيق. فأسأل الله العون والسداد، وأن أنال شرف خدمة هذا الكتاب الكريم.

ولقد بقي الباحثون من المسلمين ـ وما زالوا ـ يديمون النظر في كتاب الله ينقبون عن أسراره ومعانيه، ويكتشفون بعض كنوزه ومراميه، قال تعالى: ﴿كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ مُبَـٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَـٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [صٓ: ٢٩]، فبعضهم اشتغل بضبط ألفاظه، وتصحيح كلماته، وتحقيق رواياته وعدد آياته. وبعضهم اشتغل في معربه ومبنيّه، وتخريج وجوهه العربية. وبعضهم اشتغل بما فيه من البلاغة وأسرارها، والفصاحة وضروبها، وبيّن فصْلَه ووصْلَه، وإطنابَه وإيجازَه، وحقيقتَه ومجازَه، وأبرزَ ما حواه من محسّنات، وما اشتمل عليه من بدائعَ. وجماعة عنيت بحل ألفاظه، وتفسير تراكيبه

(١) انظر: معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء، ص٨٤.

وجُمَلِه، وبيان معانيه ومراميه. وآخرون وجهوا عنايتهم إلى ذكر ما فيه من وقوف، وبينوا أنواعه، وحدّدوا علله وأسراره، وما يترتب على ذلك من حسن الابتداء أو قبحه[١]. إلا أنه كلما ظن جيل من الأجيال أنهم بلغوا الغاية، امتد الأفق بعيدًا ليفوت طاقة الدارسين.

وحيث إن علامات الوقف ليست توقيفية، فقد اجتهد المجتهدون في كثير من المواطن التي حددوا لها علامات وقف، وبقيت مواطن كثيرة تحتاج إلى دراسة واجتهاد، وهذا يدل دلالة واضحة على إعجاز هذا الكتاب الكريم، فحيث تتعدد وجوه الإعراب تتعدد المعاني فيختلف الوقف.

فعلى كثرة الكتب التي أُلّفت في هذا المجال، وعلى كثرة الأبحاث التي نشرت، فلا يزال تساؤل كثير من طلبة العلم قائمًا عن الوقف والابتداء في القرآن، وذلك لاختلاف آراء علماء الوقف والابتداء وتعدد أحكامهم، بين لزوم الوقف وجوازه ومنعه، بسبب ما يعتريه من معان، وما يتفرع عنه من إعراب. والتساؤل قائم عن رموز الوقف في القرآن (قلى، صلى... إلخ)، هل تمثل الوقف الذي وضعت لأجله؟ أم أن هذه الرموز تحتاج إلى إعادة نظر من علماء النحو والقراءات؟ وسيبقى ذلك التساؤل قائمًا أبدًا، مادام الإعجاز قائمًا أبدًا. وأنا واثق أن الوصول إلى النهاية عصيٌّ على الباحثين والدارسين، لأنه كتاب الله المعجز، لكنني أحببت أن أسهم في هذا ضمن إمكاناتي المتواضعة، راجيًا من الله العون والتيسير والقبول.

ولقد اختلفت مصطلحات الوقف والعلامات المستخدمة في طبعات المصاحف في العالم الإسلامي، فما طُبع من المصاحف قديمًا لا تجد عليه علامة وقف، وطبعات المصاحف في المغرب العربي التي بُني

---

(١) المصدر السابق/٦.

معظمها على علامة (صه) بمعنى اسكت، قد استخدمت لكل أنواع الوقف، وتختلف مواطن الوقف فيها عن علامات الوقف في المصاحف التي طبعت في المشرق، والتي لم يعتمدوا علامة (صه) في المصاحف، بل اجتهدوا وأثبتوا علامات أخرى. بل إن الاختلاف قد يتعدّى إلى مواضع هذه الرموز أحيانًا، ويتغير من طبعة إلى أخرى في المصاحف.

ولا أعني أن هذا البحث سيقف عند رموز الوقف التي أُثبتت على المصاحف، بل إنه سيتناول مواضع من الوقف مما اختلف فيه أساطين هذا الفن، ويتناول أيضًا مواطن الوقف من حيث جوازه وعدمه، وربما يتناول بعض المواطن التي ليست عليها علامات وقف، ولا يستطيع القارئ ـ مهما امتد نَفَسُه ـ أن يتمكن من إكمالها أثناء قراءته.

ويسعى هذا البحث إلى تتبع تقسيمات القرآن الكريم إلى أجزاء وأحزاب وأرباع وأثمان وركوعات، والأسس التي قام عليها هذا التقسيم وما ينتهي عليه، وعلاقة هذه التقسيمات بالوقف والابتداء.

ويسعى هذا البحث إلى مراجعة كتب القدماء من علماء القراءات والنحويين والمفسرين، ومعرفة جهودهم في الوقف والابتداء، مع الوقوف على مصطلحاتهم وفيما يمكن اقتراحه من ترجيح أو زيادة أو نقصان.

سيتناول هذا البحث ـ أيضًا ـ علامات الوقف التي وضعت للوقف اللازم، والتامّ، والكافي، والحسن، ووقف التعانق، ليفصّل فيها القول.

وسيقوم بإجراء تطبيقات لغوية ونحوية من القرآن الكريم على علامات الوقف المتفق عليها، وغير المتفق عليها، من الوقف اللازم، ووقف التعانق، وذلك من خلال أمثلة من القرآن الكريم.

وستكون ساحة الدراسة لهذا البحث مصحف المدينة المنورة ـ على

ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم ـ والذي طبع على رواية (حفص عن عاصم)، لأن طباعة المصحف الشريف على هذه الرواية من أوسع الطبعات وأكثرها شيوعًا في العالم الإسلامي في العصر الحديث، وستتم دراسة علامات الوقف التي طرأ عليها التغيير في الطبعة الجديدة، من خلال المقارنة بين الطبعتين القديمة والجديدة.

ويسعى إلى الكشف عن اختلاف علامة الوقف باختلاف الإعراب، واختلاف وجوه القراءات، وعلاقة الوقف برسم المصحف، وكيفية الوقوف على المرسوم من المفردات القرآنية.

وسوف تكون الدراسة التطبيقية من القرآن الكريم ماثلة في كل فصل، وسوف أزيد في التطبيق ضمن ما يقتضيه المقام أو حجم الموضوع.

وهناك عقبات ستواجه هذا البحث منها: محاولة الحصول على ما كتبه القدماء والمحدثون في الوقف والابتداء، لمعرفة اختلاف وجهات النظر فيما بينهم.

وقد قسمت بحثي إلى مقدمة، وتمهيد، وعشرة فصول، وخاتمة.



التمهيد

١ ـ من فضائل القرآن:

إن من أول فضائل القرآن أنه كلام رب العالمين، كلامُ مَن ليس كمثله شيء، وصفة من ليس له شبيه ولا ند، فهو من نور ذاته جل وعز، والقراءة هي أصوات القراء ونغماتهم، وهي أكسابهم التي يؤمرون بها، ولا يتعلق الثواب والعقاب إلا بما هو من أكساب العباد.

ولولا أنه سبحانه جعل في قلوب عباده من القوة على حمله ما جعله، ليدبروه وليعتبروا به، وليتذكروا ما فيه من طاعته وعبادته، وأداء حقوقه وفرائضه، لضعفت ولاندكت بثقله، أو لتضعضعت له. وأنى تطيقه! : قال تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحشر: ٢١]. فأين قوة القلوب من قوة الجبال؟! فالله تعالى رزق عباده على حمله ما شاء أن يرزقهم، فضلًا منه ورحمة وتكرمًا[١].

جاء في كتاب فضائل القرآن من حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن هذا القرآن مأدبة الله، فتعلموا من مأدبته ما استطعتم. إن هذا القرآن حبلُ الله ـ عز وجل ـ وهو النور المبين، والشفاء النافع، عصمة لمن تمسك به، ونجاةُ مَن اتبعه، لا يعوجّ فيقوّم، ولا يزيغ فيستعتب، ولا تنقضي عجائبه، ولا يخلق عن كثرة الرد، فاتلوه فإن الله يأجركم على تلاوته بكل**

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٩.

حرف عشر حسنات، أما إني لا أقول ألـم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف»[١].

وقال رسول الله ﷺ: «**ستكون فتن كقطع الليل المظلم**»، قيل: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: «**كتاب الله تبارك وتعالى، فيه نبأ من قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينَكم، هو الفصلُ وليس بالهزل، مَنْ تركه من جبار قصمه الله، ومَن ابتغى الهُدى في غيره أضله الله، هو حبلُ الله المتين، ونوره المبين، والذكرُ الحكيم، وهو الصراطُ المستقيم، وهو الذي لا تزيغُ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا تتشعب معه الآراء، ولا يشبع منه العلماء، ولا يمله الأتقياء، ولا يخلق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، وهو الذي لم تنته الجن أن سمعته أن قالوا إنا سمعنا قرآنًا عجبًا، مَنْ علم علمَه سبق، ومن قال به صدق، ومن عمل به أُجر، ومَنْ حكَم به عَدَل، ومن دعا إليه هُدِيَ إلى صراط مستقيم**»[٢].

وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**خيركم من تعلم القرآن وعلمه**»[٣].

وروى أبو أمامة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**اقرؤوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعًا لأصحابه**»[٤].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ : «**الذي يقرأ القرآن وهو**

---

(١) ضعيف، انظر السلسلة الضعيفة (٦٨٤٢)، وفضائل القرآن لأبي عبيد/ ٥٠، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٢.

(٢) أخرجه الترمذي/ ٢٩٢٦، وأبو نعيم في الحلية ٥/ ١٠٥، وقد ضعف الحديث الألباني في ضعيف الجامع (٢٠٨١).

(٣) رواه البخاري٩/ ٦٦، ٦٧، وأخرجه أبو داود/ ١٤٥٢، والترمذي/ ٢٩٠٩.

(٤) رواه مسلم/ ٨٠٤.

ماهر به مع السفرة الكرام البررة، والذي يقرأ القرآن ويتتعتع فيه وهو عليه شاق له أجران»[(١)].

وقال ابن مسعود: ملّ أصحاب النبي ﷺ ملةً، فقالوا: يا رسول الله حدثْنا، فأنزل الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣]، ثم ملّوا ملّة أخرى، فقالوا: قُصّ علينا يا رسول الله، فأنزل الله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [يوسف: ٣].

وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قرأ هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، فقال: سابقكم سابق، ومقتصدكم ناج[(٢)].

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: **«يقال لصاحب القرآن: اقرأ وارتق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا، فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها»**[(٣)].

٢ ـ أهمية علم الوقف والابتداء:

علم الوقف والابتداء علم جليل القدر، تعرف به كيفية تلاوة كتاب الله، وبه يتبين معاني الآيات الكريمة، وبه يُؤْمَن من الوقوع في الخطأ. وهو من المسائل المهمة بعد معرفة التجويد والمخارج والصفات. وينبغي لكل طالب علم مَعْنيٍّ بتلاوة القرآن الكريم وتدريسه أن يقبل عليه، ويصرف

---

(١) البخاري٨/ ٥٣٢، ومسلم/ ٧٩٨ واللفظ له، والترمذي/ ٢٩٠٤، وابن ماجه/ ٣٧٧٩.

(٢) رواه سعيد بن منصور في سننه (٢/ ١٥١) وقد ضعفه البيهقي في البعث والنشور ص٨٤.

(٣) رواه أبو داود/ ١٦٦٤، والترمذي وقال حسن صحيح/ ٢٩١٥، وأخرجه أحمد ٢/ ١٩٢.

همته لمعرفته، إذ لا يتحقق فهم كلام الله تعالى إلا بمعرفة الوقف والابتداء. فربما يقف القارئ قبل تمام المعنى، وعندئذ لا يفهم هو ما يقرأ، ولا يفهمه السامع، بل ربما يفهم من هذا الوقف معنى آخر غير المعنى المراد. وهذا فساد لا تصح به القراءة، ولا توصف به التلاوة.

ولا بد أن يتفق الوقوف مع وجوه التفسير الصحيح، واستقامة المعنى، وصحة اللغة، وما تقتضيه علومها، فلا يخرج القارئ على وجه غير مناسب من التفسير والمعنى، ولا يخالف سُبَل أداء اللغة العربية.

وقد وجبت معرفة الوقف والابتداء لما جاء في ذلك من الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ فقد ثبت أن الإمام عليًّا رضي الله عنه لما سئل عن قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]، قال: الترتيل: معناه تجويد الحروف ومعرفة الوقوف[(١)].

وذكر الإمام أبو جعفر النحاس في كتابه «القطع والائتناف» بإسناده إلى ابن عمر رضي الله عنهما قال، أي ابن عمر: (لقد عشنا برهةً من دهرنا وإنّ أحدنا لَيُؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد ﷺ، فنتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقَف عنده منها، كما تتعلمون أنتم اليوم القرآن. ولقد رأيت اليوم رجالًا، يُؤْتى أحدُهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدري ما آمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه، وينثره نثر الدقل)[(٢)].

قال الإمام أبو جعفر النحاس: فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا

---

(١) انظر: النشر في القراءات العشر/ ٢٠٩، ولطائف الإشارات/ ٢٢٠، وهداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/ ٤٧.

(٢) القطع والائتناف/ ٢٧.

يتعلمون التمام كما يتعلمون القرآن. وقول ابن عمر: (لقد عشنا برهة من دهرنا) يدل على أن ذلك إجماع من الصحابة ﷺ. قال ابن الجزري في النشر: ففي كلام علي ﷺ دليل على وجوب تعلمه ومعرفته. وفي كلام ابن عمر ﷺ برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة ﷺ[١].

وصح بل وتواتر تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح، كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة، الذي هو من أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم، وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم من الأئمة. وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة، لأن الوقف حلية التلاوة، وزينة القارئ، وبلاغ التالي، وفهم للمستمع، وفخر للعالم. وبه يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين، والنقيضين المتباينين، والحُكْمَيْن المتغايرين.

ولقد اعتنى بعلم الوقف والابتداء وتعلمه والعمل به المتقدمون والمتأخرون من أئمتنا، فأفردوا له التصانيف الخاصة به، منهم الإمام أبو بكر بن الأنباري في كتابه (إيضاح الوقف والابتداء)، والإمام أبو جعفر النحاس في كتابه: (القطع والائتناف)، والحافظ أبو عمرو الداني في كتابه: (المكتفى)، والحافظ ابن الجزري في كتابه (الوقف والابتداء)، والإمام السجاوندي في كتابه (علل الوقوف)، والنيسابوري في غرائب القرآن، والعماني في كتابه: (المرشد)، وشيخ الإسلام أبو يحيى زكريا الأنصاري في كتابه (المقصد لتلخيص ما في المرشد) الذي اختصر فيه المرشد، والعلامة المحقق الشيخ أحمد بن عبد الكريم الأشموني في كتابه (منار الهدى)، وغيرهم[٢].

---

(١) المصدر السابق/ ٢٤.

(٢) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ٢/ ٣٦٥.

٣ ـ ما يحتاجه المشتغل في الوقف والابتداء من العلوم:

يحتاج المشتغل بعلم الوقف والابتداء إلى علوم كثيرة، فلا يقوم بالتمام في الوقف والابتداء إلا عالم بلغة القرآن، عالم بالنحو، عالم بالقراءات، عالم بالتفسير، والفقه، والقصص القرآني، وتخليص بعضها من بعض، لأن علم الوقف له صلة وثيقة بعلوم العربية(١).

أما احتياجه إلى علم اللغة والنحو: ففي اللغة يفهم شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها، بحسب الوضع العربي، لأنه لا يحل لامرئ أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن ذا علم بلغات العرب ووجوه إعرابها(٢)، لأن المعنى يتغير بتغير الإعراب، فيتغير عند ذلك الوقف.

والوقف قد يكون تامًّا على إعراب، وغير تام على إعراب آخر. ومثال هذا: الوقف على ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ﴾ فإنه يكون تامًّا إن جعلنا ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] مبتدأً وخبرًا، وهو اتجاه نافع وعاصم، ولو جعلنا الجار والمجرور ﴿فِيهِ﴾ متعلقين بـ ﴿لَا رَيْبَ﴾ فالوقف يكون على ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، ويستأنف بعد ذلك بـ ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ أي: هو، فعلى الأول الوقف تام، على قول أصحاب الوقف، وعلى المعنى الثاني الوقف كاف(٣).

والوقف على ﴿ٱلْبَيِّنَةُ﴾ من قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ۝١ رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ [البينة: ١ ـ ٢]، كاف إذا رفع ﴿رَسُولٌ﴾ على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو رسول). فإن رفع ﴿رَسُولٌ﴾ على البدل من ﴿ٱلْبَيِّنَةُ﴾ لم يكن الوقف كافيًا،

---

(١) الإتقان ٢/ ٨٧ فيما نقل عن ابن مجاهد.

(٢) البحر المديد لأبي العباس أحمد ابن عجيبة الحسني/ ١٠٥.

(٣) البرهان في علوم القرآن ١/ ٣٤٤.

لأنه لا يجوز الفصل بين البدل والمبدل منه[١]. إلا إذا أخذنا بالمذهب الذي يراعي رؤوس الآيات، وهو المذهب السائد.

والوقف على قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ من قوله: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٧ - ١٣٨]، وقف تام إذا نصب ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ على الإغراء بتقدير: (الزموا صبغة الله) وهو قول الكسائي[٢]، وإن نصب على البدل من قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِۦمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥]، - وهو قول الأخفش - لم يتم الوقف على ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[٣].

سئل الحسن عن الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن المنطق، ويقوِّم بها قراءته؟ فقال: حسن، فلْتتعلمْها، فإن الرجل يقرأ الآية فيُعْنَى بوجهها فيهلك فيها، أي يتكلف تفسيرها فيفسرها على غير وجهها فيهلك[٤]. والمقصود أنه يتكلف بتفسيرها لأنه لا يفهم لغة العرب.

وأما احتياجه إلى معرفة الأبنية والصيغ، فلأَنَّ من مرت عليه كلمة مبهمة مثل (وجد) اتضحت من خلال مصادرها من الوجد، أو الوجود، أو الوجدان. قال الزمخشري: ومن بدع التفاسير: أن الإمام جَمْعُ (أُم) وأن الناس يُدعون يوم القيامة بأمهاتهم، وأن الحكمة في الدعاء بالأمهات دون

---

(١) انظر: إيضاح الوقف ٢/ ٩٨٢.

(٢) إنباه الرواة للقفطي ٢/ ٢٥٦.

(٣) ينظر: الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء/ ٤٠، ومنار الهدى ١/ ٩٠، ومعاني القرآن للأخفش١/ ٣٤٠، والجامع لأحكام القرآن ٢/ ١٤٣، والوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى/ ٤٩.

(٤) إنباه الرواة للقفطي ٢/ ٢٥٦، دار الكتب المصرية.

الآباء، رعاية حق عيسى عليه السلام، وإظهار شرف الحسن والحسين، وأن لا يفتضح أولاد الزنى[١]. وهذا غلط أوجبه جهله بالتصريف، فإن (أُمًّا) لا يجمع على (إمام)[٢]. فالإمام مفرد، وجمعه أئمة.

وأما احتياجه إلى معرفة علم البلاغة: وهي من أحوج حاجات المشتغل بالوقف والابتداء، لأنه يفهم بعلم المعاني خواص تراكيب الكلام من جهة إفادة المعنى، وبعلم البيان يعرف اختلاف التراكيب بحسب وضوح الدلالة وخفائها، وبعلم البديع يعرف وجوه تحسين الكلام، فلا بد للمشتغل بهذا الفن أن يراعي ما يقتضيه الإعجاز، ولا يتأتى هذا إلا بفهم البلاغة العربية[٣]. فالوقف على قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ كاف، والابتداء بقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾. ولا يجوز وصله بما قبله، لأنه لو وصله لصار قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ من مقول المنافقين، وليس الأمر كذلك، بل هو رد لقولهم: إن رسول الله ليس برسول، كذبًا وبهتانًا، فكذَّبهم الله تعالى بقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾[٤].

وأما احتياجه لعلم التفسير: فلأن الوقف قد يكون تامًّا على تفسير معين، غير تام على تفسير آخر، وحاصل هذا العلم أنه يحقق لطالب العلم فهم كتاب الله تعالى، لتظهر مقاصده، ويظهر إعجازه، وتتضح معانيه. فقوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [المائدة: ٢٦]، إذا وقف القارئ على: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ

---

(١) الكشاف ٢/ ٦٣٧.

(٢) البحر المديد/ ١٠٥.

(٣) المصدر السابق/ ١٠٧.

(٤) انظر: منار الهدى ٢/ ٣٤٠، والتفسير الكبير ٣٠/ ٥٤١، والوقف والابتداء وصلته بالمعنى/ ٥٤.

﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ كان المعنى: أنها حرمت عليهم هذه المدة، فيكون أربعين سنة ظرفًا للتحريم. وإذا وقف على: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ كان المعنى: أنها محرمة عليهم أبدًا، وأنهم يتيهون أربعين سنة، فيكون ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ظرفًا للتيه. فيرجع في هذا على التفسير، ويكون الوقف بحسب ذلك(١).

فالوقف والابتداء تفريق بين المعاني، فينبغي لقارئ القرآن أن يتفهم ما يقرؤه، ويشغل قلبه بما يقرأ، ويتفقد الوقف والابتداء، ويحرص على أن يُفهم المستمع ما يقرؤه، حيث يكون وقفه عند كلام مستغنٍ عما بعده، أو شبيه به، وأن يكون ابتداؤه حسنًا، فقارئ القرآن بحاجة إلى معرفة أين يقطع قراءته، وأين يقف، لأن من الوقف ما هو واضح مفهوم المعنى، ومنه ما هو مشكل لا يعرفه القارئ إلا بالسماع، أو فهم علم بالتفسير(٢).

وأما احتياجه إلى علم القراءات: فلأن الوقف قد يكون تامًّا على قراءة، غير تام على قراءة أخرى. فقوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]، يكون تمام الوقف على ﴿قِصَاصٌ﴾ عند من قرأ بنصب ﴿وَالْعَيْنَ﴾ وما بعدها، عطفًا على ﴿النَّفْسَ﴾ وجعل ﴿قِصَاصٌ﴾ خبرَ ﴿أَنَّ﴾ وهي قراءة: نافع وعاصم وحمزة. ومن قرأ: (والعينُ) بالرفع (والعينُ) ورفع ما بعدها، فالوقف عنده على: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ - وهي قراءة الكسائي، ويكون المعنى على هذه القراءة أن: (والعينُ بالعين) بالرفع: ابتداء حكم في المسلمين، ويجعل ما كتب عليهم في التوراة أن النفس بالنفس، ويوجب الحكم في القصاص في العيون وما بعدها بين

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ١٧٤، والجامع لأحكام القرآن ٦/ ١٢٥.
(٢) علل الوقوف للسجاوندي ١/ ١٤ مقدمة المؤلف.

المسلمين بالآية[١]. وبهذا يتبين أن في معرفة الوقف والابتداء تفريقًا بين المعاني، فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأه أن يتفهم ما يقرؤه، ويشغل قلبه به ويتفقد الوقف والابتداء على أي وجه من القراءات.

وأما احتياجه إلى العلم بالفقه في أحكام القرآن: لأنه من قال من الفقهاء لا نقبل شهادة القاذف وإن تاب، كان الوقف عند: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤]، فمن روى عنه أن شهادة القاذف لا تجوز وإن تاب هو ابن عباس رضي الله عنه من رواية عطاء الخراساني عنه، وهو قول شريح، والحسن، والنخعي، وسعيد بن جبير، والثوري. قال أصحاب الرأي: شهادة القاذف المحدود فيه لا تجوز أبدًا. ومن قال: تجوز شهادته إذا تاب، كان الكلام عنده متصلًا، والوقف عنده على: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٥]، وممن روي عنه أن شهادة القاذف إذا تاب جائزة هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه رواه الزهري عن ابن المسيب عن عمر. وروى ابن أبي طلحة عن ابن عباس: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾، ثم قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾، قال: فمن تاب وأصلح فشهادته في كتاب الله ﷻ تقبل، وهو قول طاوس ومجاهد والزهري والشعبي وأبي الزناد ومالك والشافعي[٢].

وأما احتياجه إلى العلم بالقصص: فالقصص هو اتباع الأثر، جاء في اللسان (قصصت الشيء إذا تتبعت أثره شيئًا بعد شيء)[٣]، وأثر القرآن قصصه الذي قصّه المولى جلّ وعلا. والذي لا يدرك قصص القرآن،

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ١٧٧ ـ ١٧٨، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٠٩، والبرهان ١/ ٣٤٩.

(٢) القطع والائتناف/ ٢٢.

(٣) اللسان مادة (قصص).

ولا يعرف نهاية القصة، ربما يقطع قبل تمام القصة القرآنية. أو يبتدئ ابتداءً شنيعًا[١].

٤ ـ الدراسات السابقة في الوقف والابتداء:

وهذا ما استطعت أن أقف عليه من كتب الوقف والابتداء، مرتبة حسب وفيات المؤلفين:

١ ـ كتاب الوقف والابتداء لضرار بن صرد المقرئ الكوفي، (ت١٢٩هـ)[٢].

٢ ـ كتاب الوقوف لشيبة بن نصاح المدني الكوفي، (ت١٣٠هـ)[٣].

٣ ـ الوقف والابتداء لأبي عمرو بن العلاء المازني (زبان بن عمار)، (ت١٥٤هـ)[٤].

٤ ـ الوقف والابتداء لحمزة بن حبيب بن عمارة الزيات الكوفي المقرئ أحد القراء السبعة، (ت١٥٦هـ)[٥].

٥ ـ وقف التمام لنافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، (ت١٦٩)[٦].

٦ ـ الوقف والابتداء لأبي جعفر محمد بن أبي سارة الكوفي الرؤاسي

---

(١) معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء/ ٧١.

(٢) أشار إليه ابن النديم في الفهرست/ ٣٦.

(٣) ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب ٤/ ٣٧٧، وابن الجزري في غاية النهاية ١/ ٣٣٠، قال ابن الجزري: «وهو أول من ألف في الوقوف».

(٤) كتاب الخطيب البغدادي/ ٩٥.

(٥) ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٣٢ ـ ٣٨.

(٦) ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٧١، وحاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٤٧٠.

النحوي شيخ الكسائي والفراء، وهو أول من وضع كتابًا في النحو من أهل الكوفة، (ت١٧٠هـ)[١].

٧ ـ الوقف والابتداء للرؤاسي[٢].

٨ ـ الوقف والابتداء للكسائي علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي إمام اللغة والنحو وأحد القراء السبعة المشهورين، (ت١٨٩هـ)[٣].

٩ ـ الوقف والابتداء ليحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي، المعروف باليزيدي المقرئ النحوي البصري، (ت٢٠٢هـ)[٤].

١٠ ـ وقف التمام ليعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي البصري النحوي أحد القراء العشرة، (ت٢٠٥هـ)[٥].

١١ ـ الوقف والابتداء ليحيى بن زياد الفراء الأديب النحوي، (ت٢٠٧هـ)[٦].

١٢ ـ الوقف والابتداء لأبي عبيدة معمر بن المثنى البصري الأديب اللغوي النحوي، (ت٢١٠هـ)[٧].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ذكره القفطي في إنباه الرواة ٤/ ١٠١، والبغداي في هدية العارفين ٢/ ٧، قال البغدادي: «له من الكتب: الوقف والابتداء صغير، والوقف والابتداء كبير».

(٣) ذكره الأشموني في منار الهدى/ ٦.

(٤) ذكره ياقوت في معجم الأدباء ٢٠/ ٣١.

(٥) ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٣٩، والأشموني في منار الهدى/ ٦.

(٦) ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٣٨، ٧٣، والقفطي في إنباه الرواة ٤/ ١٦.

(٧) ذكره الأشموني/ ٦.

١٣ ـ وقف التمام لأبي الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة النحوي البصري، (ت٢١٥هـ)[١].

١٤ ـ وقف التمام لقالون عيسى بن مينا بن وردان المدني المقرئ، (ت٢٢٠هـ)[٢].

١٥ ـ الوقف والابتداء لخلف بن هشام البزار الأسدي أحد القراء العشرة، (ت٢٢٩هـ)[٣].

١٦ ـ الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ، لأبي جعفر محمد بن سعدان الضرير الكوفي، (ت٢٣١هـ)، تحقيق محمد بن خليل الزروق، صدر في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي سنة: (١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م).

١٧ ـ وقف التمام لروح بن عبد المؤمن الهذلي المقرئ النحوي المشهور، (ت٢٣٤هـ). ذكره ابن النديم في الفهرست (٣٩) وابن الجزري في غاية النهاية (١/ ٢٨٥).

١٨ ـ الوقف والابتداء: لأبي محمد عبد الله بن يحيى بن مبارك العدوي البغدادي، المعروف باليزيدي، النحوي اللغوي المقرئ، (ت٢٣٧هـ). ذكره ابن النديم في الفهرست (٣٨، ٥٦)، والقفطي في إنباه الرواة (٢/ ١٣٤).

١٩ ـ الوقف والابتداء: لأبي عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان الدروي، المقرئ النحوي البغدادي، تلميذ أبي عمرو والكسائي، (ت٢٤٠هـ). ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٣٨، والداني في التيسير/ ٥.

---

(١) ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٣٩ ـ ٥٨، والبغدادي في إيضاح المكنون ٢/ ٧١٤.

(٢) ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٣٩.

(٣) المصدر السابق/ ٣٨.

٢٠ ـ وقف التمام، لأبي المنذر نصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي البغدادي النحوي، تلميذ الكسائي، (ت: في حدود ٢٤٠هـ). ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٣٩.

٢١ ـ الوقف والابتداء: لأبي الوليد هشام بن عمار بن نصير السلمي، ابن ميسرة المقرئ المحدث القاضي الدمشقي، (ت٢٤٥هـ). ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٣٨، والداني في التيسير/ ٦.

٢٢ ـ المقاطع والمبادئ: لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني اللغوي البصري، شيخ المبرد (ت٢٤٦هـ). نعته الأشموني بأنه الإمام المقتدى به في هذا الفن. ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٧٨١، والأشموني في المنار/ ٤٤، وبروكلمان في ترجمة تاريخ الأدب ٢/ ١٦١ و٤/ ٤.

٢٣ ـ الوقف: لأبي العباس الفضل بن محمد الأنصاري، ألف هذا الكتاب في الرد على أبي حاتم، توفي في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري. توجد منه نسخ محفوظة في المتحف البريطاني ١/ ١٥٨٩، ذكره بروكلمان في ترجمة تاريخ الأدب ٢/ ١٦١ و٤/ ٤.

٢٤ ـ الوقف والابتداء لأبي عبد الله محمد بن عيسى بن إبراهيم، المقرئ اللغوي، (ت٢٥٣هـ). ذكره الأشموني في منار الهدى/ ٦.

٢٥ ـ الوقف والابتداء لابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد بن عبيد، (ت٢٨١هـ). ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٠٤.

٢٦ ـ الوقف والابتداء لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري، المفسر المؤرخ، (ت٢٨٢هـ). ذكره الأشموني في منار الهدى/ ٦.

٢٧ ـ الوقف والابتداء لأبي بكر محمد بن عثمان بن مسبح الشيباني

البغدادي الجعدي، اللغوي المقرئ، (ت٢٨٨هـ). ذكره الأشموني في منار الهدى/ ٦.

٢٨ ـ الوقف والابتداء لأبي العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني الملقب بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، (ت٢٩١هـ). ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٣٨، وحاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٤٧٠.

٢٩ ـ الوقف والابتداء لسليمان بن يحيى بن أيوب الضبي المقرئ (ت٢٩١هـ). ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٦٨، وحاجي خليفة في كشف الظنون٢/ ١٤٧٠.

٣٠ ـ الوقف والابتداء لأبي الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن كيسان النحوي اللغوي، أخذ عن المبرد وثعلب (ت٢٩٩هـ)، ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٣٨.

٣١ ـ الوقف والابتداء لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج المفسر النحوي اللغوي، (ت٣١١هـ). ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون٢/ ١٤٧٠.

٣٢ ـ الوقف والابتداء لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، شيخ القراء في بغداد، أول من سبع القراءات، (ت٣٣٤هـ). ذكره الأشموني في منار الهدى/ ٦.

٣٣ ـ الإيضاح في الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨)، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق (١٣٩٠هـ = ١٩٧١م).

٣٤ ـ الوقف والابتداء لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عباد المكي المقرئ النحوي، (ت٣٣٤هـ). ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٤٧١.

٣٥ ـ القطع والائتناف، تصنيف أبي جعفر النحاس، تحقيق أحمد خطاب العمر، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، الطبعة الأولى، (١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م).

٣٦ ـ الوقف والابتداء: لأحمد بن محمد بن أوس، أبي عبد الله المقرئ. قال ابن الجزري: وألف كتابًا في الوقف والابتداء قسم فيه الوقف إلى حسن وكاف وتام. توجد منه نسخة مخطوطة بتركيا، مكتبة شهيد علي رقم (٣١). ذكره بروكلمان، ترجمة تاريخ الأدب ٤/ ٥.

٣٧ ـ كتاب الوقوف: لأحمد بن كامل بن خلف بن شجرة، أبي بكر البغدادي، المعروف بوكيع، (ت٣٥٠هـ = ٩٦١م). ذكره ابن النديم، الفهرست/ ٣٥، وابن الجزري في غاية النهاية١/ ٩٨.

٣٨ ـ الوقف والابتداء: لمحمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطار، النحوي اللغوي المقرئ، أبي بكر البغدادي، (ت٣٥٤هـ = ٩٦٥م). ذكره ابن النديم، الفهرست/ ٣٦، وحاجي خليفة في كشف الظنون٢/ ١٤٧٠.

٣٩ ـ الوقف والابتداء، للحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبي سعيد السيرافي، النحوي، المشهور بالقاضي البغدادي، (ت٣٦٨هـ = ٩٧٨م). ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٦٨، وحاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٤٧٠.

٤٠ ـ الوقف والابتداء، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الإمام في الأدب والنحو، (ت٣٩٢هـ = ١٠٠١م). ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٩٥.

٤١ ـ وقوف النبي ﷺ في القرآن لأبي عبد الله محمد بن عيسى البريلي

الأندلسي المعروف بالمغربي، (ت٤٠٠هـ = ١١٠٩م)، وهي سبعة وعشرون وقفًا، ضمنها حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون ٢/ ٢٠٢٥.

٤٢ ـ الإبانة في الوقف والابتداء لأبي الفضل الخزاعي الجرجاني محمد بن جعفر بن عبد الكريم، (ت٤٠٨هـ)، توجد منه نسخة مخطوطة في خزانة القرويين رقم (١٠٥٤)، نسخها أحمد بن علي بن أحمد بن الباذش الغرناطي المتوفى (٥٤٢هـ = ١١٤٧م)، تاريخ نسخها (٥٢٠هـ = ١١٢٦م)، ذكرت في قائمة نوادر المخطوطات في جامعة القرويين برقم (٧)، وذكرها بروكلمان ١/ ٧٢٣.

٤٣ ـ الهداية في الوقف لإمام الأندلس وعالمها وشيخ القراء فيها، مكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي، (ت٤٣٧هـ = ١٠٤٥م)، ويسميه ابن قاضي شهبة (الوقف والابتداء). ذكره طاش كبرى زاده في مفتاح السعادة ٢/ ٨٤.

٤٤ ـ الوقف، لمكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي أيضًا، وهي قصيدة رائية تقع في (١٣١) بيتًا. يوجد منه نسخة مخطوطة في الخزانة العامة بالرباط رقم (٦٧٢/ ١٣٧١). وهي عبارة عن أربع ورقات ضمن مجموعة، بخط مغربي رديء تاريخها (١٣١٢هـ = ١٨٩٤م). مذكورة في فهرس المخطوطات بالرباط برقم (٣٥).

٤٥ ـ الوقف على كلا وبلى في القرآن الكريم، تأليف مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) تحقيق د. حسين نصار، نشره في مجلة كلية الشريعة في بغداد سنة (١٩٦٧م) العدد (٣)، ثم حققه د. أحمد حسن فرحات ونشره في دار المأمون بدمشق سنة (١٩٧٨م)، ثم نشره في دار عمار سنة: (١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م).

٤٦ ـ الهداية في الوقف على كلا وبلى، لمكي أيضًا، جزءان. ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ١/ ٢٠٤٦.

٤٧ ـ شرح التمام والوقف، لمكي أيضًا، أربعة أجزاء. ذكره القفطي في إنباه الرواة ٣/ ٣١٨.

٤٨ ـ شرح اختلاف العلماء في الوقف على قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج: ١٣]. لمكي أيضًا. ذكره القفطي في إنباه الرواة ٣/ ٣١٧.

٤٩ ـ منع الوقف على قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٩] لمكي أيضًا، جزء واحد. ذكره القفطي في إنباه الرواة ١٣/ ٣١٧.

٥٠ ـ شرح معنى الوقف على قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]، لمكي أيضًا. ذكره القفطي في إنباه الرواة ١٣/ ١١٧.

٥١ ـ الوقف التام: لمكي أيضًا ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ٢٠٢٤.

٥٢ ـ الاهتداء في الوقف والابتداء لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني صاحب المكتفى. توجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية في القاهرة رقم (٢٧٦/ ٢٢٢٨٣) بقلم معتاد.

٥٣ ـ المكتفى في الوقف والابتدا: لأبي عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان، (ت٤٤٤هـ)، حققه الدكتور جايد زيدان خلف، ونشرته وزارة الأوقاف ببغداد سنة (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م). وحققه الدكتور يوسف المرعشلي، وصدر عن مؤسسة الرسالة في بيروت سنة (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).

٥٤ ـ الوقف على كلا وبلى للداني أيضًا، ذكره الداني في كتابه

المكتفى في الآية [١١٢] من سورة البقرة: (وقد ذكرت الوقف على كلا وبلى مجردًا في كتابي هذا).

٥٥ ـ المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم وبيان تهذيب القراءات وتحقيقها وعللها: لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني نزيل مصر. توفي بُعيد الخمسمئة. قال ابن الجزري: (أحسن فيه وأفاد، وقد قسم الوقف فيه إلى التام ثم الحسن ثم الكافي ثم الصالح ثم المفهوم، وزعم أنه تبع أبا حاتم السجستاني). (أوله الحمد لله رب العالمين... أما بعد فلما وقع الفراغ من الكتاب الموسوم بالمغني في معرفة وقوف القرآن...)، وقد لخصه الشيخ زكريا الأنصاري في كتاب سماه (المقصد لتلخيص ما في المرشد). توجد منه نسخة مخطوطة في جامعة إستنبول، القسم العربي رقم (٦٨٢٧). تاريخ نسخة السنة (٨٦٠هـ = ١٤٥٥م). يقع في (٢٠٤) ورقات، وهو مقابل على الأصل، ششن، نوادر المخطوطات ٢/ ٢٥١. ذكره ابن الجزري في غاية النهاية ١/ ٢٢٣، وأخيرًا حقق برسالتي ماجستير في جامعة أم القرى.

٥٦ ـ المغني في معرفة وقوف القرآن للعماني أيضًا، قال ابن الجزري: (له في الوقوف كتابان أحدهما المغني، والآخر المرشد وهو أتم منه وأبسط). ذكره ابن الجزري في غاية النهاية ١/ ٢٢٣.

٥٧ ـ الوقف والابتداء في كتاب الله لأبي القاسم الهذلي المتوفى سنة (٤٦٥هـ). تحقيق الدكتور عمار أمين الددو، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون في جامعة الإمارات، العدد (٣٤)، عام (١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م).

٥٨ ـ الوقف والابتداء: لأبي الحسن علي بن أحمد الغزال النيسابوري، العلامة المقرئ، (ت٥١٦هـ = ١١٢٢م). (أوله: الحمد لله

الذي أنزل القرآن بشيرًا للمحسنين...) توجد منه نسخة في الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية، رقم (١٦٢). قام بتحقيقه عبد الكريم محمد العثمان، رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية.

٥٩ ـ الإبانة في الوقف والابتداء لأبي الفضل الخزاعي المقرئ، كان حيًّا سنة (٥٢٠هـ = ١١٢٦م). ذكره بروكلمان١/ ٧٢٣.

٦٠ ـ الوقف والابتداء لأبي محمد عمر بن عبد العزيز بن مازن الحنفي، المعروف بالصدر الشهيد، حسام الدين الفقيه الأصولي البخاري، استشهد سنة (٥٣٦هـ = ١١٤١م). ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٤٧١.

٦١ ـ نظام الأداء في الوقف والابتداء لأبي الفتح عبد العزيز بن علي بن محمد بن سلمة، المعروف بابن الطحان البسماتي الأندلسي، توفي سنة (٥٦٠هـ = ١١٦٤م). (أوله: الحمد لله الملك المنان...) توجد منه نسخة مخطوطة في الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية، ضمن مجموع في التفسير رقم (٣٩٧)، وتوجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة تشستر بدبلن رقم (٣٩٢٥).

٦٢ ـ الإيضاح في الوقف والابتداء لمحمد بن طيفور الغزنوي السجاوندي المقرئ المفسر النحوي المحقق. قال ابن الجزري: (وله كتاب الوقف والابتداء الكبير، وآخر صغير...). (أوله: الحمد لله المفتتح كلامه بحمده، المجري الألسنة به لطفًا من عنده). توفي سنة (٥٦٠هـ = ١١٦٤م). توجد منه نسخة تامة في بغداد، دار التربية الإسلامية، مكتبة عباس حلمي القصاب رقم (١١) بخط النسخ في (٨٦) ورقة، يرجع تاريخ نسخها لسنة (٧٧٨هـ = ١٣٧٦م)، وتوجد منه (٤) نسخ مخطوطة بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد رقم (٤٢٨١ و٩٩٦١)، وتوجد منه نسختان بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة، الأولى رقم (١٦٤/ ١٦٢٠٢) بخط محمد الإعزازي

كتبت سنة (٨٥٨هـ = ١٤٥٤م) في (١٣٩) ورقة والثانية (٢٥٣) ورقة رقم (٢٢٢٦٠) في (١٥٧) ورقة. وتوجد منه نسختان في برلين رقم (٣٤١٢ و٢٣٧٦)، ويوجد منه نسخة بالمكتبة الظاهرية بدمشق رقم (٥٧٩٤) بخط مصلح الدين سنة (٩٩٥هـ = ١٥٨٦م)، ذكره عزة حسن في فهرس الظاهرية.

٦٣ ـ وقوف القرآن للسجاوندي أيضًا. (أوله: الحمد لله حمدًا يكافئ نعمه، ويجزئ مزيد الصلاة والسلام على رسوله... وبعد: فاعلم أن الأهم لقارئ القرآن علم الوقف والوصل...). يوجد منه نسخة في مدرسة جامع النبي شيث بالموصل رقم (١٥٤) باسم (رسالة الوقف اللازم في القرآن) ويوجد منه نسخة ثانية في مكتبة عبد الرحمن الصايغ بالموصل رقم (١٩١)، ونسخة ثالثة في جامع الزيواني بالموصل رقم (٤٢٠/ ٢١٩)، ونسخة رابعة في توبكابي في تركيا رقم (١٦٣٢) تقع في (١٣٤) ورقة، ونسخة خامسة باسم وقوف القرآن في توبكابي أيضًا برقم (١٦٤١).

٦٤ ـ الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي: لأبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني العطار شيخ همذان وإمام العراقيين. قال ابن الجزري: اعتنى بهذا الفن أتم عناية وألف فيه أحسن كتبه كالوقف والابتداء... ومن وقف على مؤلفاته علم جلالة قدره، وهو في المشارقة كأبي عمرو الداني في المغاربة، (ت٥٦٩هـ ـ ١١٧٣م)، أول كتابه: (ملك يوم الدين تام إلا من نصب الكاف من ملك، أو مالك يوم الدين على النداء...). يوجد منه نسخة مخطوطة في توبكابي في تركيا برقم (١٦٤٢) تقع في (٢٣٠) ورقة ناسخها محمد بن هلال سليمان (٨٢٦هـ ـ ١٤٢٢م). ذكره ابن الجزري في غاية النهاية ١/ ٢٠٤.

٦٥ ـ الاهتداء في الوقف والابتداء: لموفق الدين عيسى بن عبد العزيز

التميمي الإسكندري المالكي المقرئ، توفي في الإسكندرية سنة (٦٢٩هـ ـ ١٢٣١م). ذكره البغدادي في إيضاح المكنون ١/ ١٥١، وبروكلمان ١/ ٣٦٧.

٦٦ ـ التنبيهات على معرفة ما يخفى من الوقوفات: للمقرئ الفقيه عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس الزواوي المالكي، (ت٦٨١هـ ـ ١٢٨٢م). ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٤٧١.

٦٧ ـ الاقتضاء أو الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء: لأبي محمد معين الدين أبي عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي حفص النكزاوي، (ت٦٨٣هـ ـ ١٢٨٤م) أول كتابه: (الحمد لله حق حمده، وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعبده. . .). توجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب الظاهرية بدمشق رقم (٨٣٩٠)، ونسخة ثانية رقم (٨٣٨٠)، ونسخة ثالثة في المكتبة الأزهرية في القاهرة رقم (١٢٢/ ١٠٩٨٩) نسخت سنة (١١٢٦هـ ـ ١٧١٤م) في (٣١٦) ورقة. حققه مسعود أحمد سيد إلياس، رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية قسم التفسير سنة: (١٤١٣هـ ـ ١٩٩١م).

٦٨ ـ وصف الاهتداء في الوقف والابتداء: لأبي محمد إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري المحقق المصنف. توفي في الخليل سنة (٧٣٢هـ ـ ١٣٣١م). وقد علق عليه ابن الجزري في كتابه (وصف الاهتداء). توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة ترابرون بتركيا رقم (٤١٨) في (١٠١) ورقة، كتبت في أواخر القرن الثامن، نقلًا عن نسخة المؤلف ششن، نوادر المخطوطات ١/ ٤٠٨. وتوجد منه نسخة ثانية بالإسكوريال.

٦٩ ـ علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي (ت٦٤٣هـ ـ ١٢٤٥م)، توجد منه نسخة مخطوطة في الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية ضمن مجموع في

التفسير رقم (٢٢٥) منسوخة سنة (٧٣٧هـ ـ ١٣٣٦م). وهو ضمن كتاب (جمال القراء وكمال الإقراء)، أخرجه الدكتور: علي البواب، ونشر في مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م).

٧٠ ـ علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء لأبي عبد الله محمد بن محمد بن علي بن همام المعروف بابن الإمام، (ت٧٤٥هـ ـ ١٣٤٤م). ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١١٦٠.

٧١ ـ الاهتداء في الوقف والابتداء: لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، الشهير بابن الجزري المقرئ الدمشقي، (ت٨٣٣هـ ـ ١٤٢٩م). قال: إنه جمع له بمقدمتين، جمع فيهما أنواعًا من الفوائد، ثم استوعب أوقاف القرآن سورة سورة. ذكره المؤلف في كتابه النشر في القراءات العشر ١/ ٢٢٤.

٧٢ ـ تعليق على وصف الاهتداء في الوقف والابتداء للجعبري: لابن الجزري أيضًا، وهو شرح لكتاب (وصف الاهتداء) لإبراهيم بن عمر الجعبري السابق الذكر، المتوفى (٧٣٢هـ ـ ١٣٣١م). توجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الوطنية بتونس رقم (٣٩٨٣).

٧٣ ـ لحظة الطرف في معرفة الوقف: لإبراهيم بن موسى بن برهان الدين الكركي الشافعي المقرئ (ت٨٥٣هـ ـ ١٤٤٩م). ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٥٤٧.

٧٤ ـ المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء لزكريا بن محمد الأنصاري، (ت٩٢٦هـ)، طبع من غير تحقيق في المطبعة الكاستلية بالقاهرة سنة (١٨٦٩م)، ثم في مطبعة محمد أفندي مصطفى سنة

(١٩٠٣م)، ثم في مكتبة محمود توفيق في القاهرة سنة (١٩٢٢م)، ثم في دار المصاحف بدمشق سنة (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

٧٥ ـ تقييد وقف القرآن الكريم للإمام الهبطي محمد بن أبي جمعة (ت٩٣٠هـ) حققه الدكتور حسن بن أحمد وكاك ونشر في مطبعة النجاح الجديدة في الدار البيضاء سنة (١٤١٣هـ).

٧٦ ـ تحفة العرفان في بيان أوقاف القرآن: لأبي الخير أحمد بن مصطفى عصام الدين طاش كبرى زاده، (ت٩٦٨هـ ـ ١٥٦٠م). توجد منه نسخة مخطوطة في الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية رقم (٥٠٢) منسوخة سنة (١٢٤٩هـ ـ ١٨٣٣م).

٧٧ ـ القول الفصل في اختلاف السبعة في الوقف والوصل: لابن القاضي عبد الرحمن بن أبي القاسم (ت١٠٨٥هـ) تحقيق عبد الرحيم نابلسي رسالة ماجستير في جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية سنة (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٢م).

٧٨ ـ منار الهدى في بيان الوقف والابتدا: لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، من علماء القرن الحادي عشر، طبع بالقاهرة عدة طبعات في مطبعة الحجر سنة (١٨٦٣م)، وفي المطبعة المصرية سنة (١٨٩٦م)، وفي المطبعة الخيرية سنة (١٨٨٩م)، والمطبعة الميمنية سنة (١٩٠٤م)، والبابي الحلبي سنة (١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٤م)، وفي دار المصاحف بدمشق سنة (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م)، وكلها من غير تحقيق علمي رصين.

٧٩ ـ أوائل الندى المختصر من منار الهدى في بيان الوقف والابتدا: لعبد الله بن مسعود المصري مولدًا الفاسي المغربي أصلًا المالكي مذهبًا. من رجال القرن الثاني عشر الهجري. أول كتابه: (الحمد لله مفضل حملة

القرآن على غيرهم من جميع الأنام...)، فرغ منه سنة (١١٤٧هـ ـ ١٧٣٤م). توجد منه نسختان مخطوطتان في المكتبة الأزهرية بمصر: الأولى باسم (وابل الندى) رقم (٨) وتقع في (٢٣٧) ورقة، نسخت عام (١١٤٧هـ ـ ١٧٦٠م)، والثانية باسم (أوائل الندى) رقم (١٢٨٣) بخيت (٤٣٦٧١)، تقع في (٢٤٠) ورقة، نسخت عام (١٢٧٣هـ ـ ١٨٥٦م).

٨٠ ـ كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن: للشيخ محمد صادق الهندي، كان حيًّا سنة (١٢٩٠هـ ـ ١٨٧٣م)، أول كتابه: (الحمد لله الذي هدانا لتلاوة كتابه...). طبع الكتاب بمطبعة كاستلي عام (١٢٩٠هـ ـ ١٨٧٣م).

٨١ ـ تحفة من أراد الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء: لحسين الجوهري. توجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة رقم (١٣٤٢) إمباي (٤٨١٣٢).

٥ ـ الكتب الحديثة (المراجع):

٨٢ ـ الوقف والابتداء عند النحاة والقراء، خديجة أحمد مفتي، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية وآدابها، قسم اللغة والنحو والصرف سنة (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).

٨٣ ـ الدرس النحوي في الوقف القرآني: محمد الميلاحي، رسالة ماجستير في جامعة محمد الخامس، كلية الآداب قسم اللغة العربية وآدابها سنة (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).

٨٤ ـ الوقف والابتداء بين النحويين والقراء، تأليف عبد الرحيم بودلال، رسالة جامعية نوقشت سنة (١٩٨٧م)، في جامعة محمد الخامس، كلية الآداب بالرباط.

٨٥ ـ القراءات والوقف والابتداء: الدكتور أحمد خطاب العمر، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد الأول، المجلد التاسع والثلاثون، ص: (٢٠٤ ـ ٢٣٣) سنة (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).

٨٦ ـ الوقف وأثره في التفسير: مساعد بن سليمان الطيار، رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه سنة (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م).

٨٧ ـ ظاهرة الوقف والابتداء عند معين النكزاوي، عبد الله بن محمد (ت٦٨٣هـ) مع تحقيق كتابه: (الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء) حتى آخر سورة الكهف، رسالة دكتوراه في جامعة القاهرة كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف سنة (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م).

٨٨ ـ المهمات في علم الوقف والابتداء، أيمن عبد الرزاق الشوا، بحث مطبوع على شكل كراس صغير في دمشق سنة (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م).

٨٩ ـ الوقف بين اللغة والقرآن: تأليف حسانين إبراهيم حسانين طبعة خاصة بمصر سنة (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).

٩٠ ـ معرفة الوقوف، رسالة موجزة في تعريف الوقف والابتداء: تأليف أحمد ميان التهانوي، لاهور، باكستان.

٩١ ـ معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء، للشيخ محمود خليل الحصري، مطبعة الشمرلي، بلا تاريخ.

٩٢ ـ أثر اختلاف القراء في الوقف والابتداء، د. الجيلي أحمد بلال، دار القلم، الإمارات العربية، الطبعة الأولى (٢٠٠٧م).

٩٣ ـ الوقف اللازم في القرآن الكريم، محمود زين العابدين، المدينة (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).

٩٤ ـ الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، أ. د. عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، دار السلام، بلا تاريخ.

٩٥ ـ هذا الكتاب (الوقف والابتداء وصلته برسم المصحف والقراءات والإعراب) للأستاذ الدكتور ياسين جاسم المحيمد. وهو تحت الطبع.



الفصل الأول

الوقف والابتداء مصطلحاتُه وعلاماتُه

- مقدمة.
- المبحث الأول: تعريفات ومقترحات.
- المبحث الثاني: اختلاف العلماء في مصطلحات الوقف وفي تعيين مواضعه.
- المبحث الثالث: مذاهب العلماء في الوقف على رؤوس الآي.
- المبحث الرابع: طباعة المصاحف، وعلامات الوقف.
- المبحث الخامس: ما ينبغي تغييره من علامات الوقف.
- المبحث السادس: وقف التعسف، والوقف على رؤوس الأجزاء.

* * *

مُقَـــدّمة

الوقف والابتداء بحر زاخر، لا يمكن استقصاؤه كاملًا، ولا يمكن أن يصل أحدٌ مداه، ومن رام الوصول إلى إحصائه فلن يجد إلى ذلك سبيلًا، قد أودع الله به علم كل شيء، من اللغة والمعاني والإعراب. ولا يقوم بهذا الفن إلا من كان عالمًا بالعربية نحوِها وصرفِها، عالمًا بالقراءات، عالمًا بالكتاب والسنة. وأنا عبدٌ لله ضعيف، بضاعتي في كل هذا مزجاة، لكنَّ الله الكريمَ يقبل من تطفّل، ولا يخيّبُ مَن عليه عوَّل. فشرعت في هذا العمل بعد أن شجعني بعض زملائي من أساتذة كلية اللغة العربية بالرياض، فتبرأت من حولي وقوتي إلى حول الله وقوته. وسألت الله التوفيق في مسعاي هذا، وأن يعينني على إتمامه، فهو نعم المولى ونعم النصير.



المبحث الأول

تعريفات ومقترحات

الوقف في اللغة: الكفُّ والحبس، وهو يدل على تمكُّث في شيء. وهو مصدر قولك: وقفْتُ الدابةَ جعلتها تقف، ووقفت الكلمة وقفًا جعلتها موضع وقف[(١)].

وفي الاصطلاح: هو قطع الصوت عن آخر الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة، بنيّة استئناف القراءة، لا بنية الإعراض عنها، وقيل: هو قطع الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة[(٢)].

والوقف عند النحويين: هو قطع الكلمة عما بعدها[(٣)].

والسكت: في اللغة يدل على سكون وقطع. وفي الاصطلاح: هو قطع الصوت زمنًا دون زمن الوقف عادة من غير تنفس[(٤)].

---

(١) انظر: مادة وقف في معجم كتاب العين ٥/ ٢٢٣، ولسان العرب ٩/ ٣٥٩، ومعجم مقاييس اللغة ٦/ ١٣٥، ومعجم متن اللغة ٥/ ٨٠٠، والمعجم الوسيط ٢/ ١٠٥١.

(٢) انظر: النشر ١/ ٢٤٠، وشرح المقدمة الجزرية/ ١١٥، ومنار الهدى ١/ ٢٣، والإضاءة/ ٣٢، ومعالم الاهتداء/ ١٧٣.

(٣) انظر: شافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٢/ ٢٧، ولطائف الإشارات ١/ ٢٤٨، وانظر: مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود العدد ٥٣/ ٣٨٦.

(٤) انظر: مصطلحات الخط العربي/ ٧٣، والنشر ١/ ٢٣٨.

والقطع: في اللغة يدل على صرم وإبانة شيء من شيء[١]. وله معنيان في الاصطلاح:

الأول: هو قطع القراءة رأسًا، مما يؤذن بانقضائها، والانتقال منها إلى حالة أخرى.

والثاني: في علم الرسم، قطع الكلمة عما بعدها رسمًا، ويقابل القطعَ الوصلُ[٢].

وليس هناك تفريق واضح بين هذه الألفاظ لدى علمائنا السابقين. فلربما عبر أحدهم عن الوقف بالسكت، أو العكس. وسوف يأتي بيان هذا.

والوقف حلية التلاوة وزينة القارئ، وبلاغ التالي، وفهم المستمع، وفخر العالم، وبه يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين، والحكمين المتغايرين[٣].

قال ابن الأنباري: من تمام معرفة إعراب القرآن معرفة الوقف والابتداء فيه، فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التام، والوقف الكافي الذي ليس بتام، والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف[٤]، ولا يستطيع القارئ فهم القرآن إلا بمعرفة الفواصل، وهذا دليل على وجوب تعلمه وتعليمه.

وقال الداني: ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر النار والعقاب، ويفصل مما بعدها، إذا كان ما بعدها ذكر الجنة والعقاب، وكذلك ينبغي

---

(١) معجم مقاييس اللغة مادة قطع.

(٢) انظر: النشر ١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠، والإتقان ١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤، وشرح المقدمة الجزرية/ ١١٥، وأحكام قراءة القرآن/ ٢٩١، وانظر: مجلة جامعة الإمام العدد ٥٣/ ٢٨٦.

(٣) انظر: لطائف الإشارات للقسطلاني نقلًا عن الكامل للهذلي.

(٤) إيضاح الوقف/ ٧٨، وانظر: نهاية القول المفيد لمحمد مكي نصر/ ١٥٢.

أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب، ويفصل مما بعدها أيضًا إن كان بعدها ذكر النار والعقاب[١].

أنواع الوقف:

اصطلح علماء الوقف على أسماء لأنواع الوقف، التي تعرض للقارئ أثناء قراءته، ويضطرُّ إليه اضطرارًا، بسبب انقطاع نَفَس، أو عجزٍ عن إتمام القراءة، أو عذرٍ من عطاسٍ وغيرِه. وعندها يمكن للقارئ أن يقف على أية كلمة، حتى ولو لم يتمَّ بها المعنى. فإن لم يتم المعنى فيما وقف عليه لزمه الإعادة من موضع يصلح الابتداء به، ليقف على كلمة يتم بها المعنى. وأما أنواع الوقف فهي:

الأول: الوقف الاختباري: وهو الذي يطلب من القارئ لقصد الامتحان من الشيخ، حتى تعرف مهارته[٢]، ويلحق بهذا القسم وقف القارئ لإعلام غيره بكيفية الوقف على آخر الكلمة، لكونه عالمًا بها، ولمعرفة المقطوع والموصول، والثابت والمحذوف.

حكمه: الجواز، بشرط أن يبتدئ القارئ بما وقف عليه، ويصله بما بعده، إن صلح الابتداء به، وإلا فيبتدئ بما قبله مما يصلح ابتداءً[٣].

الثاني: الوقف الاضطراري: هو الذي يعرض للقارئ بسبب ضرورة ألجأته إلى الوقف، كضيق النفَس، أو العطاس، أو العيّ، أو النسيان، وما إلى ذلك. وحينئذ يجوز له الوقف على أية كلمة، وإن لم يتم بها المعنى، وبعد ذهاب هذه الضرورة التي ألجأته إلى الوقف على هذه الكلمة

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا/ ١٠٣.

(٢) الإضاءة/ ٣٧.

(٣) انظر: النجوم الطوالع/ ٢٥.

يبتدئ منها، ويصلها بما بعدها إن صلح البدء بها، وإلا فيبتدئ بما قبلها، مما يصلح البدء به(١).

الثالث: الوقف التعليمي أو التعريفي: وهو ما تركب من الاضطراري والاختياري، لإعلام غيره بكيفية الوقف على الكلمة، بكونه عالمًا بها، من حيث القطع أو الوصل، وغيره من أحكام الوقف(٢).

الرابع: الوقف الانتظاري: وهو الوقف على الكلمة التي قرئت بأكثر من وجه، لاستيعاب ما فيها من قراءات وروايات وطرق وأوجه، وذلك حين القراءة على الشيخ بجمع القراءات السبع أو العشر، وهو خاص بتلقي القراءات، وذلك كالوقف على قوله تعالى: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١]، فمن مدّ ميم الجمع من القراء لا يقف على ﴿أَنفُسِكُمۡۚ﴾، ومن سكنها جاز له الوقف عليها أو الوصل(٣).

الخامس: الوقف الاختياري: وهو الوقف بمحض اختيار القارئ وإرادته، بدون سبب من الأسباب السابقة، ويكون هذا النوع من الوقف خاضعًا لمعاني الآيات، وارتباط الجملة القرآنية بما قبلها وما بعدها. وهذا القسم هو المعنيّ في هذه الدراسة. وسوف يأتي بيانه مفصّلًا في هذا البحث.

الابتداء في اللغة: افتتاح الشيء واستئنافه والشروع فيه، يقال: بدأه، وأبدأه، وابتدأ به، أي قدمه وجعله أولًا(٤).

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم على طيبة النشر/ ٤٢.

(٢) انظر: الإضاءة/ ٤٧، والنجوم الطوالع/ ١٢٩.

(٣) انظر: الإضاءة/ ٣٧.

(٤) انظر: الصحاح ١/ ٣٥، ومعجم مقاييس اللغة ١/ ٢١٢، والمفردات/ ٤٠، ولسان العرب/ ١/ ٨، وتاج العروس/ ١/ ٤٢

وفي الاصطلاح: معاودة القراءة بعد وقف. وعليه جرى عمل العلماء في تسمية (علم الوقف والابتداء)، حيث قدموا اسم (الوقف) على اسم (الابتداء)، لأن كلامهم في الوقف الناشئ عن الوصل، وفي الابتداء الناشئ عن الوقف، وهو يستأنف بعده، ولذلك يطلق على الابتداء: (الائتناف)، وبذلك سمى أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) كتابه: (القطع والائتناف)[1].



(١) انظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني١/ ٢٤٩، ومعجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات أ. د. إبراهيم الدوسري/ ١.

المبحث الثاني
اختلاف العلماء في مصطلحات الوقف
وفي تعيين مواضعه

اختلف علماء الوقف في أقسام الوقف الاختياري اختلافًا واسعًا، فمنهم من يثبت أن هذا الموضع وقف تام، وآخر يثبت أن الموضع ذاتَه وقفٌ حسن، وآخر يشير إلى أنه وقف كافٍ، وذلك لأمور، منها: تعدد وجوه القراءات، ومنها تعدد معاني الآيات التي ينجم عنها كثرة آراء المفسرين، ومنها تعدد وجوه الإعراب في الآية الواحدة، فكل هذا له علاقة في تحديد نوع الوقف. فالوقف يكون تامًّا على تفسير ما، وغير تام على تفسير آخر، وتام على قراءة، وغير تام على أخرى، وتام بوجه من وجوه الإعراب، وغير تام على وجه آخر. فيحدد نوع الوقف مع موضع هذا الوقف حسب فهمه لمعنى الآية، أو وجوه قراءاتها، أو اختلاف إعرابها.

والضابط في التفريق بين أقسام الوقف هو النظر في العبارة التي قبل موضع الوقف، والعبارة التي بعده، وله ثلاثة ضوابط، فبحسب وجود شيء منها أو وجودها كلها يكون تحديد نوع الوقف، وهذه الضوابط هي:

١ ـ الضوابط اللفظية.

٢ ـ المعنى الخاص بكل عبارة.

٣ ـ السياق العام (الموضوع)[١].

ومن هنا نشأ اختلافهم في اصطلاح مراتب الوقف في القرآن الكريم، وذلك أنه لمّا اشتهر قولهم: (لا مشاحة في الاصطلاح)، ويسوغ لكل أحد أن يصطلح على ما شاء لبيان الحسن، والأحسن، والممنوع، حرصًا على تفهيم كلام الله تعالى وأداء تلاوته ذهبوا في ذلك مذاهب[٢]. وقد لامس الصواب العلامة الطاهر بن عاشور حينما قال: مباحث الوقف والابتداء كثيرة جدًّا... إلا أن من عرف ما تبنى عليه سهل عليه الخطب في ذلك، والذي تبنى عليه هو علم النحو والمعاني والبيان والقراءات والتفسير[٣].

فكما أن علماء الوقف قد اختلفوا في تحديد رمز الوقف في الموضع الواحد، فإنهم اختلفوا كذلك في مصطلحات الوقف وتقسيماته:

فابن الأنباري قسم الوقف الاختياري على ثلاثة أوجه: وقف تام، ووقف حسن ليس بتام، ووقف قبيح ليس بحسن ولا تام[٤].

وابن النحاس قسم الوقف على سبعة أوجه: الوقف التام أو التمام، والوقف الحسن، والوقف الكافي، والوقف الصالح، والوقف الجيد، والوقف البيان، والوقف القبيح[٥].

---

(١) انظر: التأثير النحوي لظاهرة الوقف في النص القرآني/ ٩، والوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية/ ١٨.

(٢) انظر: النشر ١/ ٣١٧ ـ ٣٢١، ومنار الهدى ١/ ٢٣، وتنبيه الغافلين/ ١٢٣، ومقدمة تحقيق علل الوقوف للسجاوندي/ ١٠.

(٣) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن/ ٣١٦، وانظر: علامة الوصل أولى في المصاحف وأثرها على القارئ وقراءته/ ٧.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء/ ١٠٢، والإتقان ٢/ ٥٤٣.

(٥) انظر: القطع والائتناف/ ١٩.

وتوسط **الداني** فاختار أربعة أقسام للوقف، قال: اعلم أيدك الله بتوفيقه أن علماءنا اختلفوا في ذلك، فقال بعضهم: الوقف على أربعة أقسام: تام مختار، وكاف جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك. وتبعه في هذا الاختيار علم الدين السخاوي(١). وأنكر آخرون هذا التمييز، وقالوا: الوقف على ثلاثة أقسام، قسمان أحدهما مختار وهو التام، والآخر جائز وهو الكافي الذي ليس بتام. والقسم الثالث القبيح الذي ليس بتام ولا كاف. وقال آخرون: الوقف على قسمين: تام وقبيح لا غير. والقول الأول أعدل عندي وبه أقول(٢).

وجعل **الإمام السجاوندي** الوقف ست مراتب: اللازم، والوقف المطلق، والوقف الجائز، والوقف المجوز لوجه، والوقف المرخص ضرورة، والوقف الممنوع(٣). ويعني بالمطلق التام والكافي. والسجاوندي إمام في هذا الفن، وكتابه (علل الوقوف) من أنفع الكتب، لولا أنه أطال بتفريعات الوقف، فجعل علامتين ـ أحيانًا ـ لموضع وقف واحد.

وأما **الجعبري** فيرى أن الوقف ثمان مراتب: الكامل، والتام، والكافي، والصالح، والمفهوم، والجائز، والناقص، والمتجاذب(٤).

واختار **ابن الجزري** في كتابه التمهيد تقسيمات الداني، ولكنه عدل عنها في كتابه النشر، إلى بعض الزيادات(٥).

وجعل **زكريا الأنصاري** الوقف ثمانية أقسام، تبعًا لصاحب المرشد

---

(١) المكتفى/ ٧، وجمال القراء٢/ ٥٦٣، والنشر ١/ ٢٢٥.

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله ﷻ/ ١٣.

(٣) انظر: علل الوقوف/ ١١٦ ـ ١٣٢.

(٤) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء للجعبري/ ٦٣.

(٥) انظر: النشر/ ١٧٧ وما بعدها.

الذي اختصره، وهي: الوقف التام، والوقف الحسن، والوقف الكافي، والوقف الصالح، والوقف المفهوم، والوقف الجائز، والوقف البيان، والوقف القبيح[(١)].

واختار **الصفاقسي** تقسيمات الداني وهي: الوقف التام، والوقف الكافي، والوقف الحسن، والوقف القبيح، لكنه قسم كل قسم إلى قسمين: التام والأتم، والكافي والأكفى، والحسن والأحسن، والقبيح والأقبح[(٢)].

ويرى **الأشموني** أن الوقف ينقسم إلى عشرة أنواع: الوقف التام، والوقف الكافي، والوقف الحسن، والوقف الصالح، والوقف القبيح، لكن كل قسم ينقسم إلى قسمين: التام والأتم، والكافي والأكفى، والحسن والأحسن، والصالح والأصلح، والقبيح والأقبح[(٣)].

واختار **الشيخ المرصفي** تقسيمات الصفاقسي، دون أن يقسم كل واحد إلى اثنين، أي أنه تبع الداني، وهي أن أقسام الوقف أربعة: تام، وكاف، وحسن، وقبيح[(٤)].

فأنت ترى من خلال ما سبق أن هذه التقسيمات زادت على الحد المقبول، وخرجت على المعهود من كلام العلماء، وأحدثت أمرًا غريبًا، تداخل بعضها في بعض، فلم تنضبط، ولم تنحصر. وانعكس ذلك التنوع الذي لا حدود له على المصاحف، فبعض طبعاتها أُثقلت بهذه الأنواع والرموز التي لا يفهمها عوام القراء، لا بل لا يفهمها معظم سواد المثقفين

---

(١) المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء على هامش المصحف/ المقدمات.

(٢) تنبيه الغافلين/ ١٢٨.

(٣) منار الهدى ١/ ٢٥.

(٤) هداية القاري ١/ ٣٦٩.

من القراء. يقول الزركشي: تقسيمهم الوقف إلى الجودة والحسن والقبح والكفاية وغير ذلك، وإن كان يدل على غير ذلك، فليست القسمة بها صحيحة مستوفاة على مستعملها، وقد حصل لقائلها من التشويش ما إذا شئت وجدته في كتبهم المصنفة في الوقف(١). وقد انعكس ذلك الاختلاف على الوقوفات القرآنية، وخاصة على رؤوس الآي.



(١) البرهان في علوم القرآن ١/ ٣٥٩.

المبحث الثالث
مذاهب العلماء في الوقف على رؤوس الآي

كما أن العلماء السابقين واللاحقين قد اختلفوا في رموز الوقف، فإنهم اختلفوا في جواز الوقوف على رؤوس الآي أو عدم جوازه، على مذاهب:

المذهب الأول: جواز الوقف على رؤوس الآي، والابتداء بما بعدها مطلقًا، مهما اشتد تعلقها بما بعدها، أو تعلق ما بعدها بها، وهذا هو مذهبي والذي أدين به إلى الله من جهة التلاوة. كالوقف على قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ والابتداء بقوله تعالى: ﴿عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢ - ٩٣]. وجواز الوقف على قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ﴾ والابتداء بقوله: ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ [العلق: ٩ - ١٠]. حتى ولو كان الوقف عليها يؤدي إلى معنى فاسد، كالوقف على ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ والابتداء بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤ - ٥] فإن الوقف على ﴿لِّلْمُصَلِّينَ﴾ وهو رأس آية، ويفهم منه أن الله تعالى توعد المصلين بالويل والهلاك. وهذا المعنى غير المراد من الآية. أو كان الوقف على رأس الآية سائغًا ولكن الابتداء بما بعدها يفضي إلى معنى باطل. كالوقف على ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾ والابتداء بقوله ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الصافات: ١٥١ - ١٥٢]. فالوقف على رؤوس الآي على هذا المذهب سائغ مطلقًا مهما كان له من تعلق، ومهما ترتب عليه من فساد في المعنى. وكان أبو عمرو بن العلاء يسكت عند رؤوس الآي ويقول: (إنه أحب إليّ إذا كان رأس آية أن يُسكت

عندها)[١]، واختار هذا المذهب أبو عمرو الداني، فقد كان يتعمد الوقف على رؤوس الآي، والابتداء بما بعدها مطلقًا كأبي عمرو بن العلاء، كما اختاره البيهقي في شعب الإيمان فقال: وإياه أختار، وقال النور الشبراملسي: وإياه أختار وبه آخذ، لأن الاهتداء بهديه ـ ﷺ ـ أحرى، والاقتداء بسنته أفضل وأولى[٢].

واشتهر هذا المذهب عن أكثر أهل الأداء. والذين ينتحلون هذا المذهب يعتبرون الوقف على رؤوس الآيات مطلقًا سنة يثاب القارئ على فعلها. واستُدِل لهذا المذهب بما روي عن أم سلمة زوج النبي ـ ﷺ ـ أنها قالت: كان رسول الله ـ ﷺ ـ إذا قرأ يقطع قراءته آية آية. يقول: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ثم يقف، ثم يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ثم يقف، ثم يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ثم يقف[٣].

قال أبو عمرو الداني:

والقطعُ في رؤوس الآي قد أتى ... روايةً عن النبي المصطفى

وجاءنا عن غير ما إمامِ ... بأنها مواضعُ التَّمامِ

فوجَب استعمالُ ما رَوَيْنا ... عنهم وصحَّ كلُّ ما حكيْنا[٤]

ووجه دلالة الحديث على هذا المذهب ـ أيضًا ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ

(١) النشر/٢٢٦، والبرهان ١/ ٣٥، وانظر: معالم الاهتداء/ ٥١.

(٢) الإضاءة في أصول القراءة/ ٤٥.

(٣) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٨/ ٢٦٩، وأبو داود ساكتًا عليه وفيه: «فإذا هي تنعت قراءته حرفًا حرفًا». وأخرجه الحاكم على شرط الشيخين في المستدرك وتلخيصه ٢/ ٢٣١، ٢٣٢.

(٤) الأرجوزة المنبهة المفقهة/ ٢٦٩، وانظر: النشر في القراءات العشر١/ ٣١٦.

قد وقف على (العالمين)، وعلى (الرحيم)، ففصل بين الموصوف وصفاته، مع ما بينهما من وثيق الصلة، ووشيج الارتباط.

واستُدِل لهذا المذهب ـ أيضًا ـ بأن رؤوس الآيات بمنزلة فواصل السجع في النثر، وبمنزلة القوافي في الشعر، وهي جمال الإعجاز، من حيث إنها مجال الوقف[(١)]. قال الطاهر بن عاشور: واعلم أن هذه الفواصل من جملة المقصود من الإعجاز، لأنها ترجع إلى محسنات الكلام وفصاحته، فمن الغرض البلاغي الوقف عند الفواصل لتقع في الأسماع، فتتأثر نفوس السامعين بمحاسن ذلك التماثل، كما تتأثر في القوافي في الشعر، وبالأسجاع في الكلام المسجوع. وينبغي الوقف عند نهاية كل آية منها[(٢)].

ومما تقتضيه الضرورة أن القارئ لا يتهيأ له الوقف التام، ولا الكافي، ولا الجائز في تلاوته، فلا بد من أن يجد أمامه ـ أحيانًا ـ روابط لفظية ومعنوية، تدعوه للاستمرار في التلاوة، ولا يجد المخلِّص له من الاستمرار لمحل الوقف، وقد ضاق نَفَسُهُ إلا رؤوس الآي، فهي الموضع الوحيد الذي يتزود فيه بالطاقة لما ينشئه بعد الوقف من التلاوة[(٣)].

والذين يأخذون بهذا المذهب هم على حق، إلا أنه ينبغي أن يراعوا تحديد رؤوس الآيات على جميع مذاهب علماء العدّ، فيقف القارئ على رؤوس الآيات في العد المدني، كما يقف على رؤوس الآيات في العد الشامي، أو البصري، أو الكوفي تمامًا.

---

(١) النشر/ ٢٢٦، والبرهان١/ ٣٥، وانظر: معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء/ ٥١.

(٢) التحرير والتنوير ١/ ٨٣ ـ ٨٤، وانظر: علامة الوصل أولى في المصاحف/ ٣٨.

(٣) انظر: علامة الوصل أولى في المصاحف/ ٣٩.

المذهب الثاني: جواز الوقف على رؤوس الآيات والابتداء بما بعدها، إن لم يكن هناك ارتباط لفظي بينها وبين ما بعدها، أو إذا لم يكن في الوقف عليها أو الابتداء بما بعدها إيهام خلاف المراد. فإن كان هناك ارتباط لفظي بين رأس الآية وبين ما بعده، مثل: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبۡعُوثُونَ﴾ والابتداء بما بعدها ﴿لِيَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ [المطففين: ٤ ـ ٥] يجوز للقارئ أن يقف عليه عملًا بحديث أم سلمة السابق، ولكن ينبغي له أن يرجع إلى ما قبل نهاية الآية، فيصله بما بعده وهو ﴿لِيَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ مراعاة للتعلق اللفظي، وحينذاك يكون قد جمع بين العمل بالحديث، وملاحظة التعلق اللفظي.

وإذا كان الوقف على رأس الآية صحيحًا لا يوهم شيئًا، ولكن الابتداء بما بعده يوهم معنى فاسدًا، كالوقف على ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنۡ إِفۡكِهِمۡ لَيَقُولُونَ﴾ والبدء بقوله ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الصافات: ١٥١ ـ ١٥٢] فإنه يجوز للقارئ ـ على هذا المذهب ـ الوقف على رأس الآية، عملًا بالحديث السابق، ولكنه بعد الوقف على رأس الآية، يتعين عليه أن يرجع فيصله بما بعده، دفعًا لتوهم المعنى الباطل، وتنبيهًا على المعنى المراد. مع أن رجوع كثير من القراء يفسد المعنى، لأن كثيرًا منهم يرجع إلى موضع يبتدئ به لا يجوز الابتداء به.

ويرى أصحاب هذا المذهب أنه إذا كان الوقف على رأس الآية يوهم معنى فاسدًا، كالوقف على ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] فلا يجيزون الوقف عليه حينئذ، بل يتعين ـ عندهم ـ وصله بما بعده ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥] دفعًا لتوهم المعنى الفاسد، ومسارعة إلى بيان المعنى المقصود.

المذهب الثالث: جواز السكت بلا تنفس على رأس كل آية، إيماءً

على أن السكت يجوز على رؤوس الآي مطلقًا، سواء أصحت الرواية به أم لا حال الوصل، لقصد البيان، أي بيان أنها رؤوس آي.

ومستند هذا المذهب: ما ذكره الإمام أبو عمرو الداني في كتابه (المكتفى في الوقف والابتدا) حيث قال: (حدثنا فارس بن أحمد المقرئ، قال: حدثنا جعفر بن محمد الدقان، قال: حدثنا عمر بن يوسف، قال: حدثنا الحسين بن شيرك، قال: حدثنا أبو حمدون، قال: حدثنا اليزيدي عن أبي عمرو بن العلاء البصري، أنه كان يسكت عند رأس كل آية. وكان يقول: إنه أحب إليّ إذا كان رأس آية أن يُسكت عنده[١].

وهذا المذهب المروي عن أبي عمرو البصري لا يصلح سندًا لهذا المذهب، لأن المتقدمين كثيرًا ما يذكرون لفظي السكت والقطع، ويريدون بهما الوقف، فهذه الألفاظ الثلاثة: القطع، والسكت، والوقف، في لسان المتقدمين من علماء القراءة بمعنًى واحد، ولم يفرق بين معاني هذه الألفاظ الثلاثة إلا المتأخرون.

وإذا كان المراد بالسكت في هذا الأثر الوقف، فلا يكون فيه دليل لهذا المذهب. وحمْل الوقف في حديث أم سلمة على السكت خلاف الظاهر. فلهذا كان هذا المذهب في غاية الضعف عند عامة القراء وأهل الأداء[٢].

المذهب الرابع: حكم الوقف على رؤوس الآية كحكمه على غيرها، مما ليس برأس آية. فحينئذ يُنظر إلى ما بعد رأس الآية من حيث التعلق وعدمه. فإن كان له تعلق لفظي برأس الآية، فلا يجوز الوقف على رأس الآية، وإن لم يكن له تعلق لفظي جاز الوقف.

---

(١) النشر/ ٢٢٦، والبرهان ١/ ٣٥، وانظر: معالم الاهتداء/ ٥١.

(٢) المصدر السابق/ ٥٥.

وهذا غريب من أصحاب هذا المذهب، لأنهم تأوّلوا وقف النبي - ﷺ - على رؤوس الآيات بأنه قصد به بيان الفواصل. والأولى أن يقف القارئ على رأس الآية، ثم يقصد ما قصده رسول الله - ﷺ -.

وقد عرفت مما سبق أن التعلق اللفظي يلزمه التعلق المعنوي ولا عكس، فليس ثمة فرق بين رأس الآية وغيره - عند هؤلاء - من حيث الوقف وعدمه. ولهذا وضع أصحاب هذا المذهب علامات الوقف المختلفة على المصاحف فوق رؤوس الآيات، كما وضعوها فوق غيرها مما ليس برأس آية. ومنعوا الوقف على رأس بعض الآيات على قراءة، وأجازوه في أخرى. ومن أمثلة ذلك لفظ (والآصال) في قوله تعالى ﴿فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾ [النور: ٣٦]. فهو رأس آية، ولكن لا يجوز الوقف عليه بالنسبة لقراءة ﴿يُسَبِّحُ﴾ بكسر الباء - وهي قراءة الجمهور - نظرًا للتعلق اللفظي، وهو أن ﴿رِجَالٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ۙ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [النور: ٣٧] فاعل لقوله: ﴿يُسَبِّحُ﴾. ويجوز الوقف عليه بالنسبة لقراءة (يسبَّح) بفتح الباء، وهي قراءة ابن عامر وشعبة، لعدم التعلق اللفظي، لأن ﴿رِجَالٌ﴾ على هذه القراءة خبرٌ لمبتدأ محذوف والتقدير: هم رجال.

ومن أمثلتهم أيضًا: لفظ ﴿ٱلْحَمِيدِ﴾ في قوله تعالى ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١] فهو رأس آية، ولكن لا يصح الوقف عليه بالنسبة لقراءة: ﴿ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ﴾ [إبراهيم: ٢] بجر الهاء من لفظ الجلالة، وهي قراءة معظم القراء نظرًا للتعلق اللفظي، وهو أن لفظ الجلالة على هذه بدل من لفظ العزيز أو بيان له، لأنه لا يجوز الفصل بين البدل والمبدل منه. ويجوز الوقف عليه بالنسبة لقراءة: (اللهُ الذي) برفع

الهاء من لفظ الجلالة، وهي قراءة نافع وأبي جعفر وابن عامر، لعدم التعلق اللفظي، لأن لفظ الجلالة على هذه القراءة يكون مبتدأ خبره الاسم الموصول بعده، أو خبرًا لمبتدأ محذوف والتقدير: (هو الله).

وهذا هو مذهب الإمام أبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، والعلامة الشيخ أبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، والعلامة المحقق شيخ الإسلام الشيخ زكريا الأنصاري، والشيخ أحمد بن عبد الكريم الأشموني[١].

انظر إلى هذا الاختلاف الواسع في مسألة الوقف على رؤوس الآي، فهو كاختلافهم في تقسيمات الوقف، وهذه مشكلة تحتاج إلى تأمل وحل من علماء النحو والقراءات والتفسير بعد تأمل وطول نظر. لأن السواد الأعظم من المسلمين لا يحسنون التفريق بين هذه الأنواع من العلامات والرموز، وذلك لكثرة تداخلها.

وعدم الاعتبار على رأس الآية عيب ظاهر، لأنها أشبه بالتنبيه للوقوف عليها، كما أنه لم يرد في السنة ولا في عمل الصحابة ما يشير إلى ترك الوقوف على رؤوس الآي[٢]. وقد أشار ابن عاشور إلى أن الذي لا يلتزم بالوقوف على رؤوس الآي يقع منه التفريط في الغرض المقصود منها، لأنها مرادة في نظم القرآن[٣]. وكذلك انعكس هذا الاختلاف على رموز المصاحف لدى اللجان التي وضعت رموز المصحف الشريف.



---

(١) منار الهدى/ ٩، والمقصد/ ٥، وانظر: معالم الاهتداء/ ٥٥.

(٢) انظر: المحرر في علوم القرآن/ ٢٦٥.

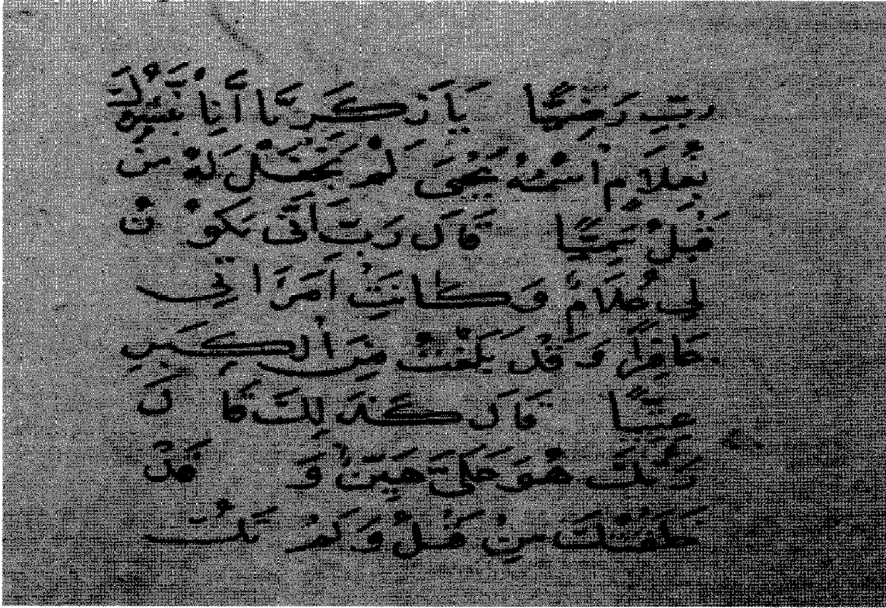
(٣) انظر: التحرير والتنوير ١/ ٨٣ ـ ٨٤.

المبحث الرابع
طباعة المصاحف، وعلامات الوقف

بلغت رموز الوقوف أربعة عشر رمزًا لجميع أنواع الوقوف. ومن العجيب أن بعض المواضع من القرآن الكريم قد وضعوا عليها علامتين في آن واحد، إحداهما تدل على جواز الوقوف، والأخرى تدل على المنع، مثل (ج، لا)، كالمصحف الذي طبع في لبنان برواية حفص عن عاصم، ومثله المصحف الباكستاني الذي حمل مصطلحات السجاوندي، مع أن هذا الأخير يحمل إيجابيات عظيمة، أفادت المسلمين كثيرًا عبر العصور[١]. إلا أن معنى هذا الرمز هو أن (ج) تدل على أن الوقف جائز، لأنه وقف حسن، ولكن البدء من بعد الوقف غير مستحسن، فوضعوا إشارة (لا)، أي: لا تبدأ من هنا، وليس المعنى لا تقف.

كان معظم المصاحف قبل انتشار الطباعة بلا رموز للوقف، إلا ما وضعه بعضهم لنفسه. والذي ينظر في مخطوطات المصاحف القديمة التي حواها مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، يرى ذلك واضحًا، انظر إلى هذه الصورة لبعض صفحات المصاحف القديمة:

(١) الوصل أولى في المصاحف وأثرها على القارئ وقراءته/ ٦.


رب رضيا يا زكريا إنا نبشرك
بغلام اسمه يحيى لم نجعل له من
قبل سميا قال رب أنى يكون
لي غلام وكانت امرأتي
عاقرا وقد بلغت من الكبر
عتيا قال كذلك قال
ربك هو علي هين وقد
خلقتك من قبل ولم تك

وفي العصر الحديث قامت لجنة المصاحف في مصر بوضع رموز للوقف، أثبتتها على الطبعة الأولى لمصحف الملك فؤاد، الذي كان من أجود الطبعات في زمنه[١].

اختلاف علامات الوقف في المصاحف:

إنّ كثيرًا من المثقفين وعوام الأمة يتساءلون عن هذه الرموز: (م، قلى، صلى، ج، لا . . . إلخ)، متى وضعت؟ وهل تمثل الوقف الذي وضعت لأجله؟ أم أن هذه الرموز تحتاج إلى إعادة نظر من علماء العربية والقراءات والتفسير؟

كانت المصاحف قبل انتشار الطباعة بلا رموز للوقف، كما ذكرت، إلا ما وضعه بعضُهم لنفسه، وهناك مخطوطاتٌ لم تحقق فيها علاماتُ وقف، لكنها شخصية، وأنا أحيل القارئ الكريم إلى مخطوطات المصاحف في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ليرى ذلك واضحًا.

---

(١) انظر: تاريخ المصحف الشريف للشيخ علي محمد الضباع/ ٦٤.

وحيث إن علامات الوقف ليست توقيفية، فقد اجتهد المجتهدون في كثير من المواضع في القرآن الكريم، وبقيت مواضع كثيرة تحتاج إلى دراسة واجتهاد.

ولما ظهرت الطباعة في العصر الحديث، نشأت مصطلحات الوقف في طبعات المصاحف في العالم الإسلامي، وكانت مختلفة عن بعضها. وأنا لا أتحدث عن طباعة المصحف، إنما أتحدث عن المصاحف التي حملت علامات وقف في زمن الطباعة.

فما طُبع من المصاحف قديمًا لا تجد عليه علامة وقف، إلا ما تجد على المصاحف الشخصية، على بعض النسخ القديمة منها علامة (قف).

السؤال هنا: من الذين قيدوا أماكن الوقف في المصاحف بواسطة علامات ورموز؟

الجواب: هي اللجان التي أشرفت على تحقيق المصاحف المطبوعة في عصر الطباعة، ومن هذه اللجان:

١ ـ المصحف الذي كتبه الشيخ المحقق «رضوان بن محمد» الشهير بالمخللاتي، عام (١٣٠٨هـ) قامت المطبعة البهية بالقاهرة بطباعته، واعتنى بأماكن الوقوف مميزًا كلَّ وقف بعلامة دالة عليه، التاء للوقف التام، والكاف للكافي، والحاء للحسن، والصاد للصالح، والجيم للجائز، والميم للمفهوم. عُرف هذا المصحف بمصحف المخللاتي.

٢ ـ اللجنة التي ترأسها السيد مصطفى بقدور الذي حقق مصحف تركيا (١٣٠٩هـ)، فأثبت في هذا المصحف من الرموز: (ط ـ ج ـ م ـ لا ـ ز ـ ع ـ ص)، وهي مصطلحات السجاوندي في علل الوقوف تقريبًا، فأثبتوها على مصحف الدولة العثمانية الذي طبع آنذاك.

٣ ـ أمرت مشيخةُ الأزهر عام (١٣٣٧هـ) بتكوين لجنة من أساطين العلم، ونوابغ الأدب، وهم: الشيخ محمد علي خلف الحسيني الشهير بالحداد، شيخ المقارئ المصرية الأسبق (ت١٣٥٧هـ)، ومن الأساتذة: حفني ناصف، ومصطفى عناني، وأحمد الإسكندري. وكونت هذه اللجنة للنظر في المصحف، في رسمه، وضبطه، وفيما يجب أن يكون عليه.

وظهرت الطبعة الأولى لمصحف الأزهر عام (١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م)، وهو المسمى بمصحف الملك فؤاد الأول. فشاعت هذه الطبعة، وتلقاها العالم الإسلامي بالرضا والقبول. وقسّمَت اللجنة علامات الوقوف فيه إلى ستة أقسام:

الأول: الوقف اللازم، وهو ما يلزم الوقف عليه، ولا يصح وصله بما بعده، ووضعت له علامة الميم المفردة هكذا (م).

الثاني: ما يصح الوقوف عليه والابتداء بما بعده، كما يصح وصله بما بعده، غير أن الوقف عليه أحسن من وصْلِه بما بعدَه، ووضعت له هذه العلامة (قَلَى)، وهي كلمة منحوتة، وأصلها: الوقف أولى.

الثالث: كالثاني غير أن وصله بما بعده أرجح من الوقف عليه، ووضعت له هذه العلامة (صلى)، وهي كلمة منحوتة، وأصلها: الوصل أولى[١].

الرابع: ما يجوز فيه الوقف والوصل على السواء، من غير ترجيح أحدهما على الآخر، ووضعت له هذه العلامة (ج).

الخامس: ما يصح الوقف عليه، ولا يصح الابتداء بما بعده، فإذا

---

(١) وتمثل الوقف الكافي، وهي مضطربة في المصاحف اضطرابًا شديدًا.

وقف عليه القارئ تعين عليه أن يرجع فيصله بما بعده، وهو الوقف الحسن، ووضعت اللجنة له علامة (لا).

السادس: وقف المعانقة، وهو أن يكون هناك موضعان يصح الوقف على كل منهما، ولكن إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر، ووضعت لهما علامتي التعانق، التي هي ثلاث نقاط كالمثلث. ومثلت لكل قسم من الأقسام الستة في نهاية المصحف، حيث أثبتت اللجنة عليه هذه الرموز.

وقد ذكرت هذه اللجنة الموقرة في ذيل المصحف تحت عنوان: (تعريف بهذا المصحف الشريف) النهج الذي سارت عليه في كتابة المصحف، في رسمه وضبطه، وعدّ آياته، وبيان أجزائه وأحزابه، وأرباعه، وبيان مكيه ومدنيه، وبيان وقوفه، وعلاماتها، وبيان سجداته وموضعها، وعلاماتها، وبيان سكتاته، ومواضعها، وعلاماتها[١].

وتسمى هذه النسخة (طبعة الأزهر الأولى) أو مصحف الملك فؤاد الأول.

٤ ـ كما اعتنى علماء بلاد الشام بطباعة المصحف، وكان للشيخ حسين خطاب شيخ مقارئ الشام، وللشيخ محمد نجيب خياطة شيخ القراء في حلب، وللشيخ عبد العزيز عيون السود شيخ قراء حمص كان لهم اهتمام خاص بعلامات الوقف، لكنهم لم يخرجوا عن العلامات التي وضعها الأزهر، وبعضهم اعتمد علامات السجاوندي.

٥ ـ اللجنة التي أشرفت على تحقيق مصحف مكة المكرمة، برئاسة الشيخ عبد الفتاح القاضي، الذي صدر عام (١٣٦٧هـ)، وكانت فرحة

---

(١) تاريخ المصحف الشريف للشيخ علي محمد الضباع/ ٧٦.

الملك عبد العزيز ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بظهوره كبيرة، وقدم للقائمين عليه دعمًا ماديًّا ومعنويًّا سخيًّا.

لم تخرج علامات مصحف مكة المكرمة عن علامات مصحف الأزهر الأولى، ولكنه يختلف في الطباعة، والزخرفة، والإخراج، والشكل.

٦ ـ شكلت مشيخةُ الأزهر ـ فيما بعد ـ لجنة من علماء الأزهر، مكونة من الشيخ علي محمد الضباع، والشيخ محمد علي النجار، والشيخ عبد الفتاح القاضي، والشيخ عبد الحليم بسيوني، فدرسوا العلامات التي وضعتها لجنة الأزهر الأولى، دون أن يغيروا في كتابة المصحف، إلا اليسير، فهذبت هذه اللجنة من الرسم بعض الكلمات، ومن الضبط بعض الكلمات، لكنها هذبت من علامات الوقف أكثر من ثمانمئة موضع. وبقي الباقي من علامات الوقف، فأثبتوها على مصحف الأزهر في الطبعة الثانية.

قال الشيخ علي محمد الضباع: وإننا مع تقديرنا لهذه اللجنة، واعتقادنا أنها بذلت من المجهود في كتابة هذا المصحف وتصحيحه، وإبرازه في هذه الصورة الشيقة الكريمة ما تشكر عليه، ويعدُّ هذا العمل من آثارها الخالدة، وأعمالها الجليلة المجيدة، قد لاحظنا على طبعة المصحف الأولى بعض هنات في الرسم، والضبط، والوقوف وترجمات السور[١].

٧ ـ اللجنة التي عينتها الهيئة الدينية لمسلمي آسيا الوسطى بأفغانستان سنة (١٣٨٨هـ)، فقامت بطباعة المصحف، واقتصرت على علامات السجاوندي: الوقف اللازم، والوقف المطلق، والوقف الجائز، والوقف المجوز لوجه، والوقف المرخص ضرورة، والوقف الممنوع.

٨ ـ المصاحف التي طبعت في المغرب العربي، والتي أثبتوا عليها

(١) المصدر السابق/ ٧٧.

علامة (صه)، فاستخدمت هذه العلامة لكل أنواع الوقف عندهم، وقد اعتمدوا وقوفات الشيخ الهبطي المغربي في ذلك.

٩ ـ اللجنة التي عينها ديوان الأوقاف ببغداد سنة (١٣٧٠هـ) برئاسة الشيخ نجم الدين الواعظ، ووضعوا رموز الوقف من علل الوقوف للسجاوندي: الوقف اللازم، والوقف المطلق، والوقف الجائز، والوقف المجوز لوجه، والوقف المرخص ضرورة، والوقف الممنوع. وأخذوا أرقام الآيات من مصحف الأزهر الشريف. وطبع هذا المصحف خمس طبعات[١].

١٠ ـ قام الشيخ عبد الجواد البنغازي بجهد مميز، وهو الذي حقق مصحف ورش التونسي، الذي نشره صاحب مطبعة المنار بتونس سنة (١٣٩٥هـ)، وقد ورد في هذا المصحف من الرموز: (م، ج، ك).

١١ ـ اللجنة التي وضعت العلامات على مصحف المدينة المنورة، الطبعة الأولى، والتي طُبِعَتْ عام (١٤٠٥)، وكانَتْ لجنة المُراجعة برئاسةِ الشيخ عبد العزيز عبد الفتاح قارئ. فتكاد هذه الطبعة تكون نسخة عن طبعة الأزهر الثانية، لأن علامات الوقف جاءت متطابقة تقريبًا.

١٢ ـ اللجنة التي وضعت العلامات على مصحف المدينة المنورة، الطبعة الثانية، والتي طُبِعَتْ عام (١٤٢٠هـ)، وكانَتْ لجنة المُراجعة برئاسةِ الشيخ علي بن عبد الرحمن الحذيفي، فغيرت هذه اللجنة من علامات الوقف في الطبعة القديمة مئة وسبعةً وستين موضعًا، قيدتها من الطبعة الجديدة أثناء مقارنتي بين الطبعتين، بالإضافة إلى أنها حذفت علامة (لا) من المصحف كاملًا. وقد درسْتُها في فصل مستقل من هذا البحث، وبينت

---

(١) طباعة المصحف في العراق لغانم قدوري الحمد/ ٢٠٩.

آراء العلماء في كل موضع تم تغييره. ولا يمكن إباحتها الآن، إلى أن تعرض على مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف.

لكنني أرى أنه من الواجب عليّ أن أقول: إن أعظم خدمة لطباعة المصحف ـ عبر التاريخ الإسلامي ـ هي ما قام به مجمع الملك فهد من طباعة للمصحف الشريف، وخدمة لهذا الكتاب الكريم، فجزاهم الله خير الجزاء.

إن هذه الرموز التي وضعتها اللجان قد تَغيّرَ كثيرٌ منها في الطبعات اللاحقة، تبعًا للاختلاف في تقدير الضابط، وتبعًا كذلك لاختلاف فهوم اللجان، وتبعًا للاختلاف في المستوى اللغوي والشرعي، وحتى يبقى هذا الكتاب معجزًا أبدًا.

ومع كل هذا فإن لدي ملاحظات على أعمال هذه اللجان الموقرة، أثبتها في آخر فصل من بحثي هذا.



المبحث الخامس
ما ينبغي تغييره من علامات الوقف

الذي يتأمل طبعات المصاحف، يجد أن من الرموز التي وضعتها اللجنة المشار إليها (قلى)، و(صلى). فهذان الرمزان لا يمكن التفريق بينهما بدقة، لأنها تدور على الجواز بين الوقف والوصل، والقارئ لا يستفيد من هذا التفريق، فلو كانت كلها على سبيل الجواز، لكان أولى من هذا التشقيق، الذي لا يخلو من تكلف في بعض المواطن، وإن كان ظاهرًا في بعضها. والذي أقترح حذفه من المصاحف هو علامة (صلى)، لأنها تربك القارئ، ولا تعبر عن مضمونها في كثير من المواطن، وإن كان ظاهرًا في بعضها[1]. وسوف أستعرض أمثلة منها قليلة، لأنها كثيرة في المصاحف، وتحتاج إلى عمل طويل، لا يسعها هذا البحث:

١ ـ علامة الوصل أولى (صلى):

أقترح حذفها، لأنها لم توضع بدقة، ولم تعبر عما وضعت لأجله في المصحف الشريف، وأمثلتها كثيرة جدًّا، سأكتفي بسبعة أمثلة فقط:

١ ـ قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧] وضعت إشارة (صلى) على قوله ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْۖ﴾ التي تفيد أن الوصل أولى من الوقف مع أن الوقف على ﴿سَمْعِهِمْۖ﴾ وقف

(١) المحرر في علوم القرآن/ ٢٦٠.

تام عند كثير من أعلام هذا الفن. قال العماني في المرشد: ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ﴾ وقف تام إذا رفعت الغشاوة، وهي قراءة الرفع عند الجمهور. وقال أيضًا: فإذا نصبت الغشاوة كان الوقف على سمعهم كافيًا[(١)].

إذًا الصواب هو أن الوقف أولى من الوصل، وهو وقف حسن عند الأنباري، لأن قوله ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ﴾ جملة ابتدائية، وغشاوة مرفوعة بالابتداء[(٢)]. بمعنى أن الجار والمجرور خبر مقدم، وغشاوة مبتدأ مؤخر. كما أنه يحسن الابتداء بما بعد (صلى). وقال الأخفش والفراء: إن معنى الختم قد انقطع، ثم استأنف فقال: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ﴾، وكرر لفظ (على) ليشعر بتغاير الختمين، وهو أن ختم القلوب غير ختم الأسماع[(٣)].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].

وضعت إشارة (صلى) على قوله تعالى ﴿رِزْقًا لَّكُمْ ۖ﴾ وهو وقف حسن، يمكن الابتداء بما بعده، فالأولى ألا توضع عليه علامة (صلى)، لأن هذا الموضع يتردد عند علماء الوقف بين الكافي والحسن، قال ابن الأنباري: والوقف على قوله ﴿رِزْقًا لَّكُمْ ۖ﴾ حسن، وهو أحسن من الأول، لأنه لم يأت بعده ما يتعلق به في اللفظ[(٤)]. وهو وقف كاف عند الداني، وجائز عند السجاوندي، قال: لانقطاع النظم، مع فاء التعقيب[(٥)].

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن

---

(١) المرشد في الوقوف على مذاهب القراء١/ ١٣٥.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء/ ٢٥٩، وقد ذكر هذا الأستاذ الدكتور شعبان إسماعيل حفظه الله.

(٣) منار الهدى١/ ٥٨ ـ ٥٩.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء/ ٢٦٣.

(٥) المكتفى/ ١٧١، وعلل الوقوف١/ ١٩١.

تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَـٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَـٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥].

انظر إلى إشارة (صلى) التي أثبتت على قوله: ﴿ٱلْأَنْهَـٰرُ ۖ﴾ مع أن الوقف عليه كاف عند الداني، وحسن عند الأنباري والأشموني، ومطلق عند السجاوندي[١]، والمطلق يمثل التام أو الكافي عنده، والجملة التي بعده استئنافية يجوز الابتداء بها. فالوقف عليه أولى من الوصل، إذًا لا حاجة لأن توضع عليه علامة (صلى) التي تعني: الوصل أولى.

٤ ـ قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّـٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَـٰتِ ۗ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

أثبتت في طبعات المصاحف علامة وقف (صلى) على قوله: ﴿إِلَى ٱلنُّورِ ۖ﴾، مع أنها رأس آية في العد المدني، فالوقف عليها بقراءة نافع سنة، والوقف على ﴿إِلَى ٱلنُّورِ ۖ﴾ كالوقف على رؤوس الآي في مصحف حفص سواء بسواء. قال أبو عمرو الداني: ومن عدّ ﴿مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ﴾ فلكونه كلامًا مستقلًا، وجملة كافية. وهو وقف كاف عند النحاس، وبه قال النكزاوي، وقال الغزال والأشموني: حسن، وهو مطلق عند السجاوندي، ووقف (صه) عند الهبطي المغربي[٢].

وإني لأعجب كيف توضع عليها علامة الوصل أولى، وهي رأس على

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٢٦٥، والمكتفى/ ١٦٢، ومنار الهدى١/ ٦٥.

(٢) انظر: البيان لأبي عمرو/١١٦، والمرشد ١/٣٥٨، وتقييد وقف القرآن/٢٠٣، وعلل الوقوف ١/ ٣٣٠، ومنار الهدى ١/ ١١٥.

العد المدني وحكمها في قراءة نافع كحكم الوقوف على رؤوس الآي في مصحف حفص عن عاصم.

وكان الأولى ـ إن كان لا بد ـ أن توضع عليها علامة الوقف أولى. ثم إن المعنى إلى قوله: (إلى النور) تام، ومنفصل عما بعده، للتفرقة بين ولاية الله للمؤمنين، وولاية الطواغيت للكفار، فالوقف تام ورأس آية[١]، فكيف توضع عليه علامة (صلى)؟

٥ ـ قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

انظر إلى مواضع الوصل أولى (صلى) في هذه الآية، تجد أنها لا تستقيم، فكل موضع من هذه المواضع الستة هي صالحة للوقف، ويجوز الابتداء بما بعده، وقد ذكرها علماء الوقف ضمن الوقف التام أو الكافي[٢]، والوقف عليها لا يفسد المعنى أبدًا. ومن ثم تكون علامات الوصل أولى لا معنى لها في جميع هذه المواضع، بل تكون عائقًا للوصول إلى الوقف المحمود، وينعدم معها تحسين الصوت بالقراءة، ويختل نظم الآية بالإعادة إلى ما قبل الوقف الاضطراري[٣].

قال السجاوندي: ﴿بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ حسن، لأنه آخر المقول ﴿ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾

(١) انظر: علامة الوصل أولى في المصاحف/ ١٧.
(٢) انظر ما قاله العماني في المرشد ففيه غناء ١/ ٣٦٠.
(٣) انظر: علامة الوصل أولى في المصاحف/ ٢١.

صالح. ﴿كَمْ لَبِثْتَ﴾ كاف. ﴿أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ كاف. ﴿مِائَةَ عَامٍ﴾ جائز. ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ جائز. ﴿ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾ حسن[1]. فهل بعد هذا من شك أن هذه المواضع صالحة للوقف؟ إذًا لا ينبغي أن توضع عليها علامة (صلى).

٥ ـ قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١].

انظر كذلك إلى مواضع الوصل أولى (صلى) في هذه الآية تجد أنها لا تستقيم، إلا العلامة على ﴿عَلَيْكُمْ﴾، وأما الباقي فقال السجاوندي: ﴿شَيْئًا﴾ ـ ط... أي وأحسنوا بالوالدين. ﴿إِحْسَانًا﴾ ـ ج، لابتداء النهي، مع احتمال العطف، أي وأن لا تقتلوا. ﴿إِمْلَاقٍ﴾ ـ ط. ﴿وَإِيَّاهُمْ﴾ ـ ج للعطف مع العارض، ﴿وَمَا بَطَنَ﴾ ـ ج للفصل بين الحكمين المعظمين مع اتفاق الجملتين، ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ ـ ط لانتهاء بيان الأحكام إلى توكيد الإيصاء للأحكام[2].

وقال الأشموني: ﴿شَيْئًا﴾ حسن، ﴿إِحْسَانًا﴾ حسن، ﴿مِّنْ إِمْلَاقٍ﴾ جائز، ﴿وَإِيَّاهُمْ﴾ كاف، ومثله ﴿وَمَا بَطَنَ﴾ كاف، للفصل بين الحكمين، ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ كاف[3].

تأمل ما قاله جهابذة هذا العلم، فهل لهذه العلامات من معنى؟ ألا يحق

---

(١) ذكر ما يشبه هذا العماني في المرشد١/ ٣٦٠، وراجع ما قاله السجاوندي في علل الوقوف ١/ ٣٣٣.

(٢) علل الوقوف٢/ ٤٩٢.

(٣) منار الهدى١/ ٢٥٦، وقد ذكر ما يشبه هذا العماني في المرشد٢١/ ١٢٧.

لنا أن ندعو إلى تغييرها، حتى لا يرتبك القارئ في قراءته؟ لأن نَفَسَ القارئ لا يستوعب الآية كاملة، فإذا انقطع النَّفَسُ وصار القارئ يعيد، ثم يصل، فإنه يختل المعنى. وهذه أمثلة فقط. وإلا فإن ساحة وجودها في المصاحف واسعة جدًّا. فينبغي أن تزال هذه العلامة (صلى) من المصحف الشريف.

٧ ـ ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الشورى: ١٥].

مما قاله علم الدين السخاوي في جمال الإقراء، بعد أن ذكر الآية قال: (فهذه مواضع من الوقف والابتداء، مبنية على الأصول التي أسلفتها في معرفة التام والكافي والحسن، والاعتماد إنما هو على معرفتها، وترك الاغترار بما ذكره المصنفون في هذا الباب في الفرش، فإنهم يغلطون كثيرًا، ويقولون حسن، وهو كاف، وكاف وهو حسن، ونحو ذلك مما تشهد به تصانيفهم[١]. وقد ذكر كثير من علماء الوقف هذه المواضع. يقول الأشموني: ﴿فَٱدْعُ﴾ جائز، ﴿كَمَآ أُمِرْتَ﴾ حسن، ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ حسن، وكذا ﴿مِن كِتَٰبٍ﴾، ﴿بَيْنَكُمُ﴾ تام، ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ حسن، ومثله ﴿وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ﴾ وكذا ﴿بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا﴾ جائز، ﴿ٱلْمَصِيرُ﴾ تام[٢]. ومعظم هذه الوقوفات في هذه الآية الكريمة من الوقف المطلق عند السجاوندي، والوقف المطلق عنده يقابل التام أو الكافي كما أسلفت، حيث إنه جمع بينهما بالمطلق[٣]. وهذا يكفي بأن نعلم أن هذه العلامة يجب أن تغير، وبعض علامات الوقف من كتاب الله تعالى.

---

(١) جمال القراء وكمال الإقراء٢/ ٤١٠، وانظر: أحمد شرشال/ ٢٣.

(٢) منار الهدى٢/ ٢٤٢.

(٣) علل الوقوف٣/ ٩٠٨.

٢ ـ علامة (لا) ينبغي ألا تحذف:

ظن بعضهم أن علامة (لا) التي وردت في بعض طبعات المصاحف مفادها منع الوقف فقط، أي: لا تقف هنا، وعند النظر وجدوا أنها وضعت في مواضع يجوز الوقف عندها، مما أثار تساؤل بعضهم: كيف يكون الوقف ممنوعًا؟ وهو يجوز في هذه المواضع؟ ولذلك حملهم هذا على اقتراح حذفها من المصحف الشريف. **وهم على حق في حذفها من تلك المواضع**، إلا أنهم ليسوا على حق في حذفها من مواضع أخرى سترد، مما لا يوقف عليه، ولا يبتدأ منه. وسأعرض أمثلة من هذه المواضع:

١ ـ ما يجوز الوقف عليه عند (لا) والابتداء من بعدها:

مثال ١: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ لَا إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢].

الوقف على كلمة ﴿ٱلۡكُفۡرِ لَا﴾ جائز، وهو وقف حسن قاله العماني في المرشد، وتبعه الأنصاري[١]، ويجوز الابتداء بعد (لا) هنا، لأن (إنَّ) مكسورة الهمزة يبتدأ الكلام بها، فهي تفيد الابتداء.

مثال٢: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٞ وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ لَا وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارٗا﴾ [الإسراء: ٨٢].

﴿لِّلۡمُؤۡمِنِينَ لَا﴾ وقف جائز، تمت به الجملة، إلا أن الجملة التي جاءت بعد (لا) معطوفة على ما قبلها، والأصل الإتمام، ولكن لما طالت الجملة جاز الوقف عليها، والابتداء مما بعدها. وهو وقف كاف عند العماني وزكريا الأنصاري[٢].

---

(١) المقصد/ ١٨٨.

(٢) المصدر السابق/ ٢٩٠.

مثال٣: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ لَوۡلَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَلَكٞ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ٧].

﴿ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾ وقف حسن عند الأشموني، ومفهوم عند العماني والأنصاري(١)، وقد اكتملت الجملة لفظًا، وما بعد (لا) له تعلق بما قبلها في المعنى دون اللفظ، فهو وقف جائز.

مثال٤: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضۡرِبُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَبۡتَغُونَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنۡهُۚ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقۡرِضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗاۚ﴾ [المزمل: ٢٠].

الوقف على ﴿فَضۡلِ ٱللَّهِ﴾ حسن عند الأشموني، لأنه يفصل بين الجملتين، لأن الضاربين في الأرض للتجارة، غير المجاهدين في سبيل الله(٢).

٢ ـ ما لا يجوز الوقف عليه عند (لا)، ولا يجوز الابتداء من بعدها:

في هذه المواضع الأربع الآتية لا يوقف على (لا)، ولا يبتدأ من بعدها، لأنه ابتداء قبيح، يخل بالمعنى. فوجودها في هذه المواضع وما يشبهها ضرورة، فلا ينبغي أن تحذف من المصحف الشريف. ولأن وظيفتها لا تقتصر على منع الوقف هنا، بل: (لا تبدأ من هنا)، وإذا وقفت هنا ـ أيها القارئ ـ فأعد، وصلِ الذي قبلها بالذي بعدها، لأن ما بعدها متعلق بما قبلها من جهة المعنى والإعراب. فينبغي على القارئ إن وقف عند هذا الموضع ضرورة أن يعيد، ليصل بين الجملتين المرتبطتين لفظًا ومعنى. وحتى لا يبدأ بدءًا ممنوعًا يفسد المعنى. وتأمل الأمثلة:

(١) منار الهدى ٢/ ٨٥، والمصدر السابق/ ٣٦٠.

(٢) انظر: منار الهدى٢/ ٣٧٤.

مــثــال١: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

مثال٢: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٥].

مثال٣: ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ ۙ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ٥٦].

مــثــال٤: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ۙ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣١].

٣ ـ مواضع وقف في المصاحف لا رموز عليها:

أما مواضع الوقف التي لا رموز عليها فكثيرة، وهناك مواضع أحق من غيرها في رمز الوقف، ولا يسعها هذا البحث لكثرتها، لذا سأورد أمثلة قليلة تشير إلى بعض مواضعها، وأنها نُسيت من لجان المصاحف، وحتى يتبين صدق ما أقول، إليك الأمثلة:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٥٤].

قوله: ﴿عِندَ بَارِئِكُمْ﴾ لم تثبت عليها علامة وقف، مع أنه وقف كاف عند الداني في المكتفى، والعماني في المرشد، وهو كذلك كاف عند الأشموني إن كانت الفاء في قوله: (فتاب) متعلقة بمحذوف، أي فامتثلتم وفعلتم، (فتاب عليكم)، أو قتلتم (فتاب عليكم). وهو وقف مطلق عند السجاوندي، والمطلق عنده يقابل التام أو الكافي، وهو من وقوفات الهبطي المغربي[١].

(١) انظر: المرشد ١/ ١٨٤، وعلل الوقوف ١/ ٢٠٣، ومنار الهدى ١/ ٧٢.

والجملة بعده تقبل الابتداء بها، ولا يختل المعنى عند الابتداء بها، لا بل الوقوف على (عند بارئكم) يساعد القارئ على التمكن من القراءة دون انقطاع نَفَسِه. إذًا الأوْلى أن توضع عليه إشارة الوقف أولى، أو إشارة (ج) ولا يبقى فارغًا للأسباب التي ذكرت.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٣].

قوله: ﴿دِينَكُمْ﴾ ليس عليها علامة وقف، وهو وقف تام عند العماني في المرشد، وتام كذلك عند الأشموني، ووقف مطلق عند السجاوندي[١]. والآية تشير إلى كلام اليهود بعضهم لبعض، أي: قال ذلك الرؤساء منهم لسفلتهم: لا تصدقوا تصديقًا صحيحًا، إلا لمن تبع دينكم من أهل الملة التي أنتم عليها، ثم يأمر الله نبيه ومَنْ بَعده من المؤمنين أن يقولوا لهم: (إن الهدى هدى الله)[٢]. فحتى نفصل بين كلام اليهود، وبين التوجيه الرباني في الرد عليهم، ينبغي أن نقف على قوله ﴿دِينَكُمْ﴾ وهذا يقتضي وضع إشارة وقف.

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ۚ وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ ۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبْسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْ ۖ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُواْ يَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام: ٧٠].

قوله: ﴿وَلَا شَفِيعٌ﴾ لم توضع عليه علامة وقف، مع أنه وقف كاف عند

---

(١) انظر: المرشد ١/ ٤٧٠، وعلل الوقوف ١/ ٣٧٦، ومنار الهدى ١/ ١٤٤.

(٢) فتح القدير للشوكاني١/ ٤٤٦.

النحاس، والداني، والعماني، وجائز عند السجاوندي للشرط مع العطف، وحسن عند الأشموني[1]. وما يقتضي الوقف: أن الجملة التي بعد (شفيع) يحسن الابتداء بها، مع المحافظة على تمام المعنى، والمراد - والله أعلم - وذكِّرْ به خشيةَ أو مخافةَ أو كراهةَ أن تهلك نفسٌ بما كسبت، أي ترتهن وتسلم للهلكة، وأصل الإبسال المنع، ومنه شجاع باسل، أي: ممتنع من قرينه. ثم يأتي الوقف على قوله: ﴿وَلَا شَفِيعٌ﴾ فيتم المعنى، ثم يردف بمعنى جديد زائد على المعنى الأول: وإن بذَلَت تلك النفس التي سلمت للهلاك كل فدية لا يؤخذ منها، ذلك العدل حتى تنجو به من الهلاك[2].

٤ - قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٢٤].

قوله: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمُ﴾ لم توضع عليها علامة وقف، مع أنه وقف كاف عند النحاس، والداني، وصالح عند العماني، والأنصاري، ومطلق عند السجاوندي، وهو حسن عند الأنباري، والأشموني، قال: لأن (حتى) ابتدائية تقع بعد الجمل[3]. ألا ترى أن هذا الموضع قد أجمع عليه أساطين هذا العلم أنه وقف؟ فلماذا لم توضع عليه علامة وقف؟ يبدو أن اللجان

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ١٩٤، والمكتفى/ ٢٥٢، والمرشد٢/ ١٠٩، وعلل الوقوف٢/ ٤٧٨، ومنار الهدى١/ ٢٤١.

(٢) الكشاف للشوكاني٢/ ١٦٢.

(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٦٧، والقطع والائتناف/ ٢٥٠، والمكتفى/ ٣٠٦، والمرشد ٢/ ٢١٥، وعلل الوقوف ٢/ ٥٦٨، والمقصد على هامش المصحف / ٢١١، ومنار الهدى ٢/ ٣٢٧.

التي قامت بوضع العلامات لأول مرة إما أنها استعجلت، أو أنها اعتمدت كتابًا واحدًا تنقل منه العلامات، أو أنه أصابها السهو، لأن من بينهم علماء في اللغة والنحو والصرف، فينبغي أن يذكروهم ويراجعوا أعمالهم، مع إجلالي واحترامي لتلك اللجان فهم علماء، بل لا أشك في علمهم.

٥ ـ قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [العنكبوت: ١٢].

قوله: ﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾ لم توضع عليه علامة وقف، مع أنه وقف كاف عند الداني، ومطلق عند السجاوندي، وحسن عند الأنباري، والعماني، والأنصاري، والأشموني(١)، لأنه يفصل بين ما قالوا، وبين ما قيل عنهم. ألا ترى أن علماء الوقف قد أجمعوا أن هذا موضع وقف؟ ألا يمكن أن نضع عليه علامة؟

إن هذا الموضع، وغيره كثير، يجب أن يضبط بعلامات وقف، وهذا يقتضي تكثيف الجهود لخدمة هذا الكتاب الكريم، ووضع علامات جديدة للمصحف الشريف يهتدي بها القراء.

انظر إلى المعنى، يقول الكافرون: إنْ كان اتباع سبيلنا خطيئة تؤاخذون بها عند البعث والنشور ـ كما تقولون ـ (فلنحمل) ذلك عنكم، فنؤاخذ به دونكم، واللام في (لنحمل) لام الأمر، وكأنهم أمروا أنفسهم بذلك. ثم رد الله كلامهم بقوله: (وما هم بحاملين من خطاياهم من شيء)(٢)، فالوقف على ﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾ يفصل بين قولهم، وبين قول الله تعالى.

---

(١) المكتفى/ ٤٤٣، وإيضاح الوقف/ ٤٣٤، والمرشد٢/ ٥٢٠، وعلل الوقوف٢/ ٧٨٥، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٩٧، ومنار الهدى٢/ ١٣٤.

(٢) فتح القدير٤/ ٢٤٣.

٦ ـ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ وَقِهِمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧].

قوله: ﴿ءَامَنُواْ﴾ لم توضع عليه علامة وقف، مع أنه وقف تام عند النحاس، ومطلق عند السجاوندي، وهو عنده يقابل التام أو الكافي، وكاف عند العماني، والأنصاري، وحسن عند الأنباري، والأشموني[1]. ألا ترى أنهم أجمعوا على أنه موضع وقف؟ وذلك ليفصل هذا الوقف بين استغفار حملة العرش للمؤمنين، وبين الدعاء بالمغفرة للتائبين منهم.



(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٥٩، والقطع والائتناف/ ٤٥١، والمرشد ٢/ ٦٤٠، وعلل الوقوف ٢/ ، والمقصد/ ٤٦٧، ومنار الهدى ٢/ ٢٢٤.

المبحث السادس
وقف التعسف، والوقف على رؤوس الأجزاء

١ ـ التعسف في الوقف والابتداء:

التعسف: هو وقف ثم ابتداء متكلفان، يفعلهما بعض القراء جهلًا، وذلك للإغراب في القراءة، وليلفت انتباه السامعين. وهو يعلم أو لا يعلم أنه يغيّر من مقاصد الآية التي يتلوها. فينبغي على القارئ أن يراعي المعنى عند القراءة، ولا يتعسف. لأن من القراء من يتعمد الوقف على بعض المواضع، أو الابتداء ببعض المواضع، التي ليست محلًّا للوقف ولا للابتداء، ولا مبرر لها إلا الجهل، أو حب الإغراب على السامعين. وهذه أمثلة من الوقف الذي يقوم به بعض القراء تعسفًا:

١ ـ الوقف على قوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، والابتداء بقوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

قال ابن الجزري: ليس كل ما يتعسفه بعض القراء مما يقتضي وقفًا يوقَفُ عليه، كأن يقف على قوله: (أم لم تنذرهم)، ويبتدئ: (لا يؤمنون). على أنها جملة من مبتدأ وخبر. وهذا ينبغي أن يردّ، ولا يلتفت إليه. وإن كان قد نقله الهذلي في الوقف والابتداء[١].

٢ ـ الوقف على: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ﴾ والابتداء بقوله: ﴿عَلَيْهِ أَن

(١) انظر: المصدر السابق.

﴿يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ [البقرة: ١٥٨].

وهذا فيه رفع الحرج، وفيه دليل الإباحة بالطواف، لأنهم كانوا يتحرجون من الطواف، لأنه كان على الصفا صنم أساف، وعلى المروة صنم نائلة، وكانت قريش تعظمهما وتعبدهما من دون الله، فلما جاء الإسلام وكسّرت الأصنام، كره المسلمون الطواف بينهما، لأجل فعل الجاهلية، فنزلت الآية لرفع الحرج، وهذه الإباحة تنصرف إلى وجود الصنمين حال السعي، لا إلى السعي نفسه[1]. فلا يتناسب الوقف على (فلا جناح)، والابتداء بـ (عليه أن يطوف بهما).

٣ ـ الوقف على ﴿أَنتَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ﴾ والابتداء بقوله ﴿مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الضمير ﴿أَنتَ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿مَوْلَىٰنَا﴾ لكنه لما تعسف الوقف جعل الضمير ﴿أَنتَ﴾ توكيدًا للفاعل المستتر في الفعل ﴿وَٱرْحَمْنَا﴾، وجعل الخبر ﴿مَوْلَىٰنَا﴾ منادى بأداة النداء المحذوفة، بتقدير يا مولانا. وهذا خلاف المراد.

٤ ـ الوقف على: ﴿يَحْلِفُونَ﴾، من قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ﴾ والابتداء بقوله: ﴿بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢].

فالجار والمجرور (بالله) متعلقان بالفعل (يحلفون)، لكنه عندما تعسف الوقف، وابتدأ بـ ﴿بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ﴾ جعل الباء للقسم، وهو خلاف المفهوم من النص.

٥ ـ الوقف على: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى

(١) انظر: تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ١/ ٤٤٦.

شَكٍّ مِّنْهُۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ وَمَا قَتَلُوهُ﴾ والابتداء بـ ﴿يَقِينًۢا﴾ ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِۚ﴾ [النساء: ١٥٧ ـ ١٥٨].

إذا تأملت ﴿يَقِينًۢا﴾ تجد أنها حال مؤكدة من فاعل أو صفة لمصدر محذوف تقديره: وما قتلوه قتلًا يقينًا. ولما تعسف الوقف جعلها حالًا من فاعل (رَفَعَهُ). وهنا يتغير المعنى تمامًا، ليصير اليقين للرفع، لا للقتل، وهذا خلاف المعنى المراد من الآية.

٦ ـ الوقف على: ﴿مَا لَيْسَ لِى﴾ من قوله تعالى: ﴿قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى﴾ والابتداء من قوله: ﴿بِحَقٍّۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥۚ﴾ [المائدة: ١١٦].

لاحظ أن الجار والمجرور ﴿بِحَقٍّۚ﴾ خبر (ليس)، واسم (ليس) ضمير مستتر تقديره هو. و(لي) متعلقان بمحذوف حال، لأنه تقدم على موصوفه. بينما لما تعسف الوقف جعل الجار والمجرور ﴿بِحَقٍّۚ﴾ متعلقين بالفعل ﴿عَلِمْتَهُۥۚ﴾، وهذا خلاف المراد معنًى وإعرابًا.

٧ ـ الوقف على: ﴿تَمْشِى﴾، من قوله ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى﴾ والابتداء بقوله ﴿عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَاۚ﴾ [القصص: ٢٥].

انظر إلى الجار والمجرور ﴿عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾ تجدهما متعلقان بالفعل ﴿تَمْشِى﴾، لكنه عندما تعسف الوقف، صار الجار والمجرور متعلقين بحال محذوفة مقدرة. وهذا خلاف المراد.

٨ ـ والوقف على: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ والابتداء بـ ﴿وَيَخْتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُۚ﴾ [القصص: ٦٨].

فيصير المعنى الخاطئ: إن الله يختار ما يختارون، والصواب أن: ﴿مَا﴾ نافية، أي: لم يكن لهم الخيرة، فكل شيء يجري بمشيئته جل ذكره.

٩ ـ الوقف على: ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ

يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ﴾ والابتداء بقوله: ﴿بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، فالباء متعلقة بالفعل ﴿تُشْرِكْ﴾، وجملة ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ استئنافية، جاءت لتبين شدة جرم الشرك. لكنه لما تعسف الوقف، حول الباء الجارة إلى باء قسم، على خلاف المراد.

١٠ ـ الوقف على: ﴿يَشَآءَ﴾ من قوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ﴾، والابتداء بقوله: ﴿ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

ألا ترى أن إعراب لفظ الجلالة (الله) فاعل للفعل يشاء، لكنه لما تعسف الوقف حذف الفاعل وقدره تقديرًا، وجعل لفظ الجلالة مبتدأً، وخبره رب العالمين. وهذا خلاف المراد؟!

١١ ـ الوقف على ﴿تَعْلَمُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ ثم يبتدئ: ﴿عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٥ ـ ٦].

قال ابن الجزري: . . . بنصب (عِلْمَ)، على إسقاط حرف القسم وبقاء عمله، وهو ضعيف عند البصريين، وجواب القسم: (لترون الجحيم)، أي: والله لترون الجحيم. وهذا كله تعنت وتعسف لا فائدة فيه، فينبغي تجنبه وتحريه، لأنه محض تقليد، وعلم العقل لا يعمل به، إلَّا إذا وافقه نقل.

إن هذا وما أشبهه تعنُّتٌ وتعسُّفٌ لا فائدةَ فيه، فينبغي تجنُّبُه، لأنه محْضُ تقليد، وهو اجتهادٌ خاطئٌ، لم يستند على دليل.

٢ ـ تحزيب المصاحف والوقف على رؤوس الأجزاء:

التحزيب: مشتق من الحزب، وهو مصدر الفعل حزّب. والحِزْبُ: الوِرْدُ، والحِزْبُ: الطائفة[١].

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة، مادة (جزأ).

والجزءُ: البَعْضُ، والجمع أَجْزاء، وجَزَأَ الشيءَ جَزْءًا، وجَزَّأَه جَعله أَجْزاءً.

والجُزْءُ في كلام العرب: النَّصِيبُ، وجمعه أَجْزاء[١].

وقد كانت قراءة القرآن الكريم في عصر الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ تستند إلى تحزيب القرآن، حتى إذا شُغل أحدهم عن قراءة حزبه قضاه في غير وقته[٢].

أخرج مسلم عن عمر بن الخطاب ـ ﵁ ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال: «من نام عن حزبه، أو عن شيء منه، فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر، كُتِب له كأنه قرأه من الليل»[٣].

وحديث أوس بن حذيفة الثقفي يبين كيف كان الصحابة ـ ﵃ ـ يحزِّبون القرآن، قال أوس: سألت أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ كيف تحزبون القرآن؟ قالوا: ثلاث، وخمس، وسبع، وتسع، وإحدى عشرة، وثلاث عشرة، وحزب المفصل من (ق) حتى نختم[٤]. والثلاث يعني بها البقرة وآل عمران والنساء، والخمس السور التي بعدها، وهكذا.....

وأما هدي السلف في تحزيب القرآن، فكانت له معايير، أهمها:

١ ـ إن التحزيب عندهم بالسور.

٢ ـ كانوا يقرؤون المعنى حتى يتم، ويتجنبون القطع على الكلام المتعلق ببعضه، ولا يقطعون السورة حتى ينتهوا منها.

---

(١) انظر: لسان العرب، مادة (حزب)، والنهاية لابن الأثير١/ ٣٧٦، وأبحاث في علوم القرآن د. غانم قدوري الحمد/ ١٣٠.

(٢) أبحاث في علوم القرآن/ ١٣٢.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي٦/ ٢٩.

(٤) سنن أبي داود٢/ ٥٥، ومسند الإمام أحمد٤/ ٣٤٣.

٣ ـ حزّبوا القرآن على سبعة أحزاب ؛ لأن المسْنون عندهم قراءته في سبع ليالٍ، على النحو الآتي:

ـ **ثلاث سور**: البقرة، وآل عمران، والنساء.

ـ **خمس سور**: المائدة، والأنعام، والأعراف، والأنفال، وبراءة.

ـ **سبع سور**: يونس، وهود، ويوسف، والرعد، وإبراهيم، والحجر، والنحل.

ـ **تسع سور**: الإسراء، والكهف، ومريم، وطه، والأنبياء، والحج، والمؤمنون، والنور، والفرقان.

ـ **إحدى عشرة سورة**: الشعراء، والنمل، والقصص، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجدة، والأحزاب، وسبأ، وفاطر، ويس.

ـ **ثلاث عشرة سورة**: الصافات، وص، والزمر، وغافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف، والقتال، والفتح، والحجرات.

ـ **المفصّل**: وهو من بداية سورة (ق) على الصحيح، إلى آخر المصحف (من الجنة والناس).

التحزيب المحدَث: وهو التحزيب بالحروف. فقد ذكرت أكثر المصادر أن أول ما جزّئ القرآن بالحروف تجزِئَتُهُ إلى ثلاثين جزءًا. وأن ذلك كان في زمن الحجاج بن يوسف الثقفي ومن جاء بعده، وقد جاءت أخبار في ذلك، منها:

ـ **ما قاله ابن مهران المقرئ**: قال: بعث الحجاج بن يوسف إلى قرَّاء البصرة فجمعهم، واختار منهم الحسن البصري، وأبا العالية، ونصرَ بنَ عاصم، وعاصمًا الجحدري، ومالكَ بنَ دينار، وقال: عدّوا حروف

القرآن. فبقوا أربعة أشهر يعدّون بالشعير، وأما كلماته، فقال الفضيل بن شاذان عن عطاء بن يسار: سبعٌ وسبعون ألف كلمة، وأربعُمئة وتسعٌ وثلاثون كلمة. وأجمعوا على أن عدد حروفه: ثلاثمئة ألف وثلاثة وعشرون ألفًا وخمسة عشر حرفًا[١].

- وقال **سلام أبو محمد الحماني**: إن الحجاج بن يوسف جمع الحفاظ، والقراء، والكتاب، وكنت فيهم فقال: أخبروني عن القرآن كلِّه كم من حرف هو؟ فجعلنا نحسب، حتى أجمعوا أن القرآن كلَّه ثلاثُمِئةِ ألفِ حرفٍ، وأربعون ألف حرف، وسبعُمِئَةِ حرف، ونيِّفٌ وأربعون حرفًا... إلخ[٢].

قال ابن تيمية: «فَإِنَّهُ قَدْ عُلِمَ أنَّ أَوّل مَا جُزِّئَ الْقُرْآنُ بِالحروفِ تجزِئةُ ثمانيَةٍ وَعشْرِين، وثلاثينَ، وستينَ. هذهِ التِي تكونُ رُؤوسَ الأَجزاءِ وَالأَحْزابِ فِي أَثناءِ السُّورة، وَأثناءِ الْقصة. وَنحو ذَلِكَ كَانَ فِي زَمَنِ الحجَّاج ومَا بعده، ورويَ أَنَّ الحجَّاجَ أَمر بذلكَ»[٣].

وسبب تجزئة القرآن التيسير على القارئ والحافظ، وتخصيص كل يوم بنصيب لا يزيد ولا ينقص. وقد كان الحجاج متشددًا، فلم يجاوزه في تيسيره إلى غير سبعة أيام، لكن من جاؤوا بعد الحجاج لم يكونوا على تشدده، فزادوها إلى عشرة. ولم يقف التيسير عند هذا الحد؛ بل نرى الميسرين أجازوا للقارئ أن يقرأه بثلاثين يومًا، فجزؤوا القرآن - عند ذلك - إلى ثلاثين جزءًا. أما التجزئة التي عليها مصاحفنا اليوم، فقيل: إنها منسوبة إلى أبي بكر بن عياش المتوفى سنة (١٩٣هـ)[٤].

---

(١) انظر: البرهان للزركشي ١/ ٢٤٩.
(٢) انظر: المصدر السابق/ ٢٤٩.
(٣) محموع الفتاورى ١٣/ ٤٠٩.
(٤) انظر: الفهرست لابن النديم١/ ٢١٤.

سبب تجزئته إلى ثلاثين أو سبع وعشرين جزءًا:

ختْمُ القرآن في شهر كان هو المقصد الأساس في هذه التقسيمات؛ لأن التقسيم بثلاثين جزءًا هو الغالب، ثم قسموه إلى أقل من ذلك، إما تسهيلًا على الحفّاظ، أو ليوافق الختم في رمضان ليلة سبع وعشرين، وذلك عند من جزّأه إلى سبع وعشرين جزءًا.

والظاهر أن التحزيب ـ والتسبيع بالأخص ـ بالسور أولى من الثلاثين، للوجوه التالية:

١ ـ إن التحزيبات المحدثة بالحروف أو بالآيات لم يراعوا فيها الوقف والابتداء؛ فكثيرًا ما تتضمن الوقوف على كلام متصل بما بعده، ويكون الابتداء له ارتباط وثيق بما قبله.

٢ ـ إن عادة النبي ـ ﷺ ـ وعادة أصحابه الغالبة القراءة في الصلاة بسورة تامة، كـ (ق)، و(السجدة)، وغيرها، وكانوا حريصين على عدم تجزئة السورة الواحدة حتى في الصلاة.

٣ ـ تحزيب السور وتحزيب الحروف كله تقريبي في المساواة بين الأحزاب. فيكون تحزيب السور أولى، لمراعاة تمام المعنى في الوقف والابتداء.

حكم التجزئة بالحروف:

كره التجزئة بالحروف فريق من العلماء من أئمة السلف، منهم الإمام مالك، لا لكون ذلك محدثًا فحسب؛ بل لكونه تفريقًا للقرآن، وقد جمعه الله. فوجب أن يُحافَظ على كونه مجموعًا. روى أبو عبيد عن الحسن وابن سيرين أنهما كانا يكرهان الأوراد والأجزاء المحدثة. وكره ابن تيمية هذا

التحزيب أيضًا، وشدد على ضرورة تحزيب القرآن على السور، لا على عدد الكلمات والحروف، واعتبره مخالفًا لما عليه الصحابة.

ويرى بعض العلماء أن اعتبار التجزئة المحدثة والأخذ بها أمر لا حرج فيه، وقد عقد أبو داود في كتاب المصاحف بابًا في تجزئة المصاحف، ويذكر فيه جملةً من الآثار التي تدل على أن لتجزئة القرآن أصلًا، ولو من الناحية اللفظية، ومن هنا مالت طائفة من العلماء إلى التسهيل في ذلك.

روي عن صالح ابن الإمام أحمد بن حنبل: سألت أبي عن رجل عنده مصحف جامع يريد أن ينقضه، فيجعله أثلاثًا ليكون أخف عليه، فأيش[١] ترى في ذلك؟ قال: لا أعلم به بأسًا. وأفضل التحزيب ما كان بالسور، سواء لمن يريد الختم في سبع ـ كما ورد الحديث بذلك ـ أو أقل أو أكثر. وإن أفضل مدة للختم هي سبع ليال. وأما هدي السلف في القراءة في الصلاة أو في غيرها فهو إتمام السورة. وهو لا يتعارض مع قطع القراءة في نهاية السور. ولكن التقسيم الذي جرى ـ فيما بعد ـ على حسب عدّ الحروف وعدّ الكلمات، هو الذي تعارض في بعض مواضعه مع قطع القراءة، لأن نهايته ـ أحيانًا ـ تتعلق ببداية القسم الآخر من حيث المعنى واللفظ[٢].

وتجزئة القرآن إلى ثلاثين جزءًا هو الذي عليه عمل الأمة اليوم، لكن نهاية بعض الأجزاء ينتهي قبل نهاية المعنى، كما في الجزء الرابع ـ مثلًا ـ فإنه ينتهي عند قوله تعالى: ﴿وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣] ويبدأ الجزء الخامس بقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ﴾ [النساء: ٢٤]، فالآية في الجزء الخامس معطوفة على الآية التي في الجزء الرابع. ويوجد له مثيل

(١) أصله: أيُّ شيء، انظر المصباح المنير ١/ ٣٣٠.

(٢) مجموع الفتاوى ١٣/ ٤٠٩، وانظر: أبحاث في علوم القرآن/ ١٤٠.

في الأجزاء الأخرى، ومثيله في الأحزاب كثير، وفي الأرباع أكثر. وقد درج العمل على هذا في الأمة سنين طويلة، وكان لهذه التجزئة أثر طيب في قراءة القرآن الكريم لدى الحفاظ وأئمة المساجد. إلا أنه لو أضيفت الآيات التي لها تعلق شديد في بداية الأجزاء والأحزاب إلى الجزء أو الحزب السابق لها، لساعد ذلك على حسن الوقف على نهاية الأجزاء والأحزاب. ولو اعتُمد تقسيم الركوعات في تجزئة القرآن لكان أفضل، لأنه يعتمد على المعاني، فنهاية كل ركوع هو نهاية معنى المقطع، ويحسن الوقف عليه. وهذا الركوع قد وضع لمن يريد أن يقرأ في كل ركعة ركوعًا، ووضع لمن يريد أن يحفظ القرآن خلال سنتين. قال الإمام النووي: (ينبغي للقارئ إذا ابتدأ من وسط السورة، أو وقف على غير آخرها، أن يبتدئ من أول الكلام المرتبط بعضه ببعض. وأن يقف على الكلام المرتبط، ولا يتقيد بالأعشار، والأجزاء، فإنها قد تكون في وسط الكلام المرتبط، كالجزء الذي في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، وفي قوله: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ﴾ [يوسف: ٥٣]، وفي قوله: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٣١]، وفي وقوله: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [يسٓ: ٢٨]، وفي قوله: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧]، وفي قوله: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]. وفي قوله: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥]. فكل هذا وشبهه ينبغي ألا يبتدأ به، ولا يوقف عليه، فإنه متعلق بما قبله)[١].



(١) آداب حملة القرآن/ ٦٢.

الفصل الثاني

الوقف والابتداء الاختياري

- مقدمة.
- المبحث الأول: أقسام الابتداء.
- المبحث الثاني: الوقف التام.
- المبحث الثالث: الوقف الكافي.
- المبحث الرابع: الوقف الحسن.
- المبحث الخامس: الوقف الممنوع.
- المبحث السادس: وقف جبريل، أو وقف السنة.

* * *

مُقَـدّمة

ذكرت الابتداء قبل الوقف، لأن القارئ قد يبتدئ القراءة دون قراءة سابقة. مثلما أنه قد يشرع بعد وقف. كما أن درجات الابتداء تتفاوت كتفاوت درجات الوقف، فمنه ما يكون تامًّا، ومنه ما يكون كافيًا، أو جائزًا، أو قبيحًا. ولا يكون الابتداء إلا اختياريًّا بخلاف الوقف، فيكون اختياريًّا واضطراريًّا. ولا يجوز الابتداء إلا بما يفي بالغرض المقصود من الكلام، ولا يوهم خلاف المعنى المراد. فإن أخل بالغرض المقصود، أو أوهم خلاف المراد كان قبيحًا، يجب على القارئ أن يتجنبه ويتحرز منه. فإذا كان القارئ يقرأ قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩] ولم يتسع نَفَسُه للوقف على ﴿سَمَٰوَٰتٍ﴾ فوقف على ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾، فإذا أراد أن يبتدئ بما يفي بالمقصود، فعليه أن يعيد ويبتدئ بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ﴾ فإذا ابتدأ بقوله: ﴿إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ كان هذا الابتداء مُخِلًّا بالغرض وكان قبيحًا. وإذا كان القارئ يقرأ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [فاطر: ٣] فإذا انقطع نفَسُه على ﴿غَيْرُ ٱللَّهِ﴾، وأراد البدء، وجب عليه أن يبدأ بقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ﴾، فإن ابتدأ بقوله ﴿غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ كان هذا الابتداء موهمًا معنًى فاسدًا فكان شنيعًا.



المبحث الأول

أقسام الابتداء

أقسام الابتداء كأقسام الوقف، وهو يتفاوت تمامًا، وكفاية، وحسنًا، وقبحًا، بحسب تمام المعنى وعدمه[١]: وأقسام الابتداء أربعة عند ابن الجزري هي: الابتداء التام، والابتداء الحسن، والابتداء القبيح، والابتداء الكافي. قال: (وأما الابتداء فلا يكون إلا اختياريًا، لأنه ليس كالوقف الذي أحيانًا تدعو إليه الضرورة، فلا يجوز إلا أن يكون بمستقلٍّ بالمعنى، موفيًا بالمقصود)[٢]. فإن كان الابتداء من أول السورة فيستعيذ القارئ، وإن كان من وسط السورة فيستعيذ بالله من الشيطان الرجيم، وأما البسملة من وسط السورة فهو مخير بينها وبين تركها، إلا أنّ البسملة أجود.

١ ـ **الابتداء التام**: هو الذي لا يكون للكلام المبتدأ به تعلق بما قبله، لا لفظًا ولا معنى، كأن يقف على قوله تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡۖ إِنَّ ٱلۡعَٰقِبَةَ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [هود: ٤٩] التي ختمت بها قصة نوح عليه السلام، ثم يبتدئ بقوله: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗاۚ﴾ [هود: ٥٠].

٢ ـ **الابتداء الكافي**: هو ما له تعلق بما قبله معنًى لا لفظًا، كالوقوف على قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ﴾ [البقرة:

---

(١) النشر في القراءات العشر ١/ ٢٣٠.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٩٥.

٣٠]، والابتداء بقوله: ﴿قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠]. فهو متعلق معنًى لا لفظًا، وأعني باللفظ المتعلقات النحوية.

٣ ـ **الابتداء الجائز**: وهو ما يجوز وصله بما قبله، مثلما يجوز الابتداء به، كقوله تعالى: ﴿لِّيَسۡـَٔلَ ٱلصَّـٰدِقِينَ عَن صِدۡقِهِمۡۚ وَأَعَدَّ لِلۡكَـٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٨]. فيجوز أن يقف القارئ على ﴿عَن صِدۡقِهِمۡۚ﴾، فهو وقف جائز، ويكون الابتداء بقوله: ﴿وَأَعَدَّ لِلۡكَـٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ لأن جملة ﴿وَأَعَدَّ﴾ يجوز أن تكون استئنافية، حتى لا نعطف الفعل الماضي ﴿وَأَعَدَّ﴾ على الفعل المضارع ﴿لِّيَسۡـَٔلَ﴾، لأن الزمان غير متّحد(١). ويحتمل أن تكون جملة ﴿وَأَعَدَّ﴾ حالًا من ضمير ﴿لِّيَسۡـَٔلَ﴾ بتقدير: قد أعدّ، فعند ذلك يجوز الوصل.

٤ ـ **الابتداء القبيح، أو الممنوع**: وهو الابتداء بكلام لم يتمَّ معناه، لتعلقه بما قبله لفظًا ومعنى، مع عدم الفائدة، أو أنه يفيد معنى غير مقصود، أو يوهم بفساد المعنى، كالوقف على قوله تعالى: ﴿يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ﴾ والابتداء بقوله: ﴿وَإِيَّاكُمۡ أَن تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمۡ﴾ [الممتحنة: ١].

أو أن يبدأ بقوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكُمۡ أَنِ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ﴾ [النساء: ١٣١]، لأن هذا البدء يوهم التحذير من الإيمان بالله تعالى ومن تقواه. فيجب على القارئ حال قراءته أن يكون يقظًا متفهمًا ما يقرأ، ملاحِظًا معانيَ الآيات، ومواقعَ الجمل، حتى لا يقع في محظور من وقف ناقص، أو ابتداء قبيح. مثل أن يبدأ بـ: ﴿عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] أو يبدأ بـ: ﴿ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، أو يبدأ بـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١] أو يبدأ بـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۖ﴾ [المائدة: ١٧]، أو

(١) انظر: حاشية الجمل على الجلالين ٣/ ٢٦٢.

يبدأ بـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] أو ﴿ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَلَدًا﴾ [مريم: ٨٨] أو ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] ولا يخفى على أحد قبح البدء بهذه الألفاظ وشناعتُه[1].



(١) معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية/ ٢٧ ـ ٢٨.

المبحث الثاني
الوقف التام

خير تعريف اتفق عليه أكثر أعلام الوقف بأنه: (الذي يحسن الوقوف عليه، كما يحسن الابتداء بما بعده، وإذا وصلناه بما بعده لا يتغير المعنى مثلما يتغير عند الوقف اللازم[١]. وليس معناه انقطاع الكلام لفظًا ومعنًى، كنهاية القصص والأخبار فقط، فليس هذا هو مراد علماء القراءات، وإن كان هذا يُعَدُّ نهاية التمام. ولذلك فرّعوا عنه بقولهم: تام وأتم، وكاف وأكفى.... إلخ. يقول الأشموني: فالتام سمي تامًّا لتمام لفظه بعد تعلقه، وهو ما يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده، ولا يتعلق ما بعده بشيء مما قبله، لا لفظًا ولا معنًى[٢].

والحق أن ما يبلغ معناه السامع، ويصح الابتداء بما بعده فهو تام. ألا ترى أن الإمام الأنباري جعل الوقف الكافي ضمن التام، لأنه يجوز الابتداء بما بعده[٣]؟! ولا يشترط في التام أن يكون آخر قصة، كقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ﴾ [الفتح: ٢٩]، فهو تام لأنه مبتدأ وخبر، وإن كانت الآيات إلى آخر السورة قصة واحدة[٤]. ونهاية القصة ـ لاشك ـ يكون الوقف فيها

---

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء/ ١٠٢، والمكتفى في الوقف والابتدا/ ١٤٠، ونظام الأداء في الوقف والابتدا/ ٣٠، ومنار الهدى/ ٢٧، والمقصد لتلخيص ما في المرشد/ ١٠.

(٢) منار الهدى في الوقف والابتدا ١/ ٢٥.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء/ ١٠٢.

(٤) منار الهدى في الوقف والابتدا ١/ ٢٥.

أتم. والذي ينظر في تراث المؤلفين في علم الوقف يجد التداخل الكبير بين الوقف التام والوقف الكافي. ولولا أن هذا التقسيم جرى عليه الدارسون لما ذكرته في بحثي هذا، ولاكتفيتُ برأي ابن الأنباري ومن وافقه في هذا. لذلك سأذكر بعض الدلائل التي يستأنس بها لبيان الوقف التام مما ذكره العلماء. وإليك هذه النماذج التطبيقية منه:

دلائل تطبيقية من الوقف التام:

١ ـ يكون التام على رؤوس الآي: كالوقف على: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، فقد وصل المعنى إلى السامع، وجاز الوقف عليه، ولو وصلناه بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] لقبله المعنى دون أن يتغير، على الرغم من التعلق اللفظي. والوقف على ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] وقف تم به المعنى، فلو وصلناه بما بعده ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، لَقَبِلَهُ المعنى، ولَمَا تغيّر. والوقف على ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] تام، والابتداء بـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦]، والوقف على ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩] تام، والابتداء بـ ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، والوقف على ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦] تام[1]. كل هذا يتم الوقف عليه والابتداء بما بعده، دون أن يتأثر المعنى.

٢ ـ قد يكون التام وسط الآية: كالوقف على ﴿جَآءَنِي﴾ من قوله تعالى ﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٩]، لأن الشطر الأول من الآية هو كلام الظالم، والشطر الثاني هو كلام

---

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء/ ١٠٢، والمكتفى في الوقف والابتدا/ ١٤٠، ونظام الأداء في الوقف والابتدا/ ٣٠، ومنار الهدى/ ٢٧، والمقصد لتلخيص ما في المرشد/ ١٠.

المولى جل وعلا، فقد تم المعنى[١]، وليس هناك تعلق في اللفظ، وأما التعلق المعنوي فمرتبط في القرآن من أوله إلى آخره.

٣ ـ قد يكون الوقف التام قبل نهاية الآية، كالوقف على ﴿حَسَنَٰتٍۗ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٍۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٧٠]، فما قبل الوقف هو ثناء على المؤمنين، وما بعده ثناء على الباري جل وعلا. مع أنه عند العماني والأنصاري والأشموني وقف كاف[٢]، وإن إشارة (قلى) وضعت في الأصل للوقف التام، فانظر إلى اضطراب هذه الإشارات، وهو عند السجاوندي وقف مطلق، والمطلق عنده يمثل التام أو الكافي، وهذا الذي جعلني أسوقه دليلًا على التام[٣].

٤ ـ قد يكون الوقف التام بعد رأس الآية بكلمة، كالوقف على ﴿وَبِٱلَّيۡلِۗ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ ١٣٧ وَبِٱلَّيۡلِۗ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ [الصافات: ١٣٧ ـ ١٣٨]، لأن الجار والمجرور معطوفان على المعنى، أي بالصبح وبالليل، مع أن (مصبحين) رأس آية[٤]. وهو وقف تام عند الأنباري، والأخفش، وأبي حاتم، والأنصاري، والأشموني[٥].

٥ ـ يكون نهاية قصة والابتداء بقصة أخرى: كالوقف على ﴿عَلِيًّا﴾، من قوله تعالى: ﴿وَوَهَبۡنَا لَهُم مِّن رَّحۡمَتِنَا وَجَعَلۡنَا لَهُمۡ لِسَانَ صِدۡقٍ عَلِيًّا ٥٠ وَٱذۡكُرۡ فِي

(١) القطع والائتناف/ ٣٦٧، والمرشد في الوقف والابتداء ٢/ ٤٦٣.
(٢) المرشد في الوقف والابتداء ٢/ ٤٧٠، وعلل الوقوف ٢/ ٧٥٢، ومنار الهدى ٢/ ٩٣.
(٣) علل الوقوف ٢/ ٧٥٧.
(٤) انظر: نهاية القول المفيد/ ١٥٥.
(٥) إيضاح الوقف/ ٤٥٣، والقطع والائتناف/ ٤٣٨، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٥١، ومنار الهدى ٢/ ٢٠٠.

ٱلْكِتَٰبِ مُوسَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥٠ ـ ٥١]، فقد انتهت قصة إبراهيم ـ عَلَيْهِ السَّلَامُ ـ وابتدأت بقصة موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

٦ ـ قد يكون على رأس آية يُبتدأ بعدها بـ (يا) النداء: كالوقف على ﴿خَٰلِدُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٣٩ ـ ٤٠] فالوقف على رأس الآية سنة، وهو وقف تام، لأن ما بعده نداء.

٧ ـ قد يكون على رأس الآية التي يبتدأ بعدها بالنهي، كالوقف على ﴿ٱلثَّوَابِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ ﴿١٩٥﴾ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى ٱلْبِلَٰدِ﴾ [آل عمران: ١٩٥ ـ ١٩٦]. فالوقف على رأس الآية سُنّة في الأصل، ولكنه هنا وقف تام إضافة إلى سنيته، لأن ما بعده نهي.

٨ ـ قد يكون على رأس الآية التي يبتدأ بعدها بالنفي، كالوقف على ﴿بَعِيدٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٧٦﴾ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٦ ـ ١٧٧]، فالوقف على رأس الآية سنة، وهو وقف تام كذلك، لأن ما بعده نفي.

٩ ـ قد يكون على رأس الآية التي يبتدأ بعدها بالاستفهام، كالوقف على ﴿تَخْتَلِفُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٦٩﴾ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ﴾ [الحج: ٦٩ ـ ٧٠]. وهو وقف تام، لأن ما بعده كلام مبدوء بالاستفهام.

١٠ ـ قد يكون على رأس الآية التي عدل بعدها عن الإخبار إلى الحكاية، كالوقف على ﴿وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ

﴿وَبِهِۦ يَعۡدِلُونَ ۝١٥٩ وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ﴾ [الأعراف: ١٥٩ ـ ١٦٠]. وهو وقف تام لأن الخبر انتهى وبدأ بخبر جديد.

١١ ـ قد يكون على رأس الآية التي يبدأ ما بعدها بفعل الأمر، كالوقف على ﴿لِلذَّٰكِرِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ۝١١٤ وَٱصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [هود: ١١٤ ـ ١١٥]. فهو وقف تام لأن الذكرى انتهت، وابتدأ كلامًا مبدوءًا بفعل الأمر.

١٢ ـ قد يكون على رأس الآية للفصل بين الرحمة والعذاب، كالوقف على ﴿لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ۝٢٤ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٤ ـ ٢٥]. وهنا فصل بين ما أعد للكافرين وبين البشارة.

١٣ ـ قد يكون على رأس الآية التي يبتدأ بعدها بالقسم، كالوقف على ﴿فَسَبِّحۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ ۝٧٤ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٤ ـ ٧٥].

فالوقف التام على ﴿رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ﴾، لأن ما بعده يبدأ كلامًا جديدًا مبدوءًا بالقسم.

١٤ ـ قد يكون على رأس الآية التي يبتدأ بعدها بالشرط، كالوقف على (نفيراً) في قوله: ﴿وَجَعَلۡنَٰكُمۡ أَكۡثَرَ نَفِيرًا ۝٦ إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَاۚ﴾ [الإسراء: ٦ ـ ٧][1]. فالجملة بعد الوقف التام مبدوءة بحرف الشرط (إن).

١٥ ـ وقد يكون الوقف تامًّا على تفسير وإعراب وغير تام على تفسير

(١) انظر: النشر في القراءات العشر/ ١٧٨ ـ ١٧٩، ومنار الهدى ١/ ١٢٦، والبرهان ١/ ٣٥١.

وإعراب، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

وقف تام على لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾ لأن ما بعده مستأنف، وهو الأقوى في المعنى، لأن علم التأويل مقصور على الله، لذلك جاءت الآية بأسلوب القصر (ما ـ إلا) لقصر علم التأويل عليه سبحانه. وهو غير تام عند آخرين، والتمام عندهم على (الراسخون في العلم)، فهو عندهم معطوف على ما قبله[١].

١٦ ـ وقد يتفاضل التام في التمام، نحو ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٤ ـ ٥]، كلاهما تام، إلا أن الأول أتم من الثاني، لاشتراك الثاني فيما بعده في معنى الخطاب، بخلاف الأول[٢].

١٧ ـ وقد يكون التام ـ أحيانًا ـ في درجة الكافي من جهة تعلق الكلام من طريق المعنى لا من طريق اللفظ نحو: ﴿وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [الكهف: ٤] ثم يبتدئ ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِءَابَآئِهِمْ ۚ﴾ [الكهف: ٥] لأن ما بعده مستغن عنه. وكذلك الوقف على قوله ﴿وَلَا لِءَابَآئِهِمْ ۚ﴾ تمام أيضًا، ثم يبتدئ بقوله ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ﴾ [الكهف: ٥] وهي مقالتهم ﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ﴾ [الكهف: ٤]... فهو بذلك في درجة الكافي[٣].



(١) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية/ ١٧٧.

(٢) انظر: النشر/ ١٧٩ ـ ١٨٠، ومنار الهدى/١ ٥٠، والبرهان/١ ٣٥١.

(٣) انظر المكتفى/ ١٤٢.

المبحث الثالث
الوقف الكافي

وهو الذي يحسن الوقف عليه ـ أيضًا ـ والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ، كما عرفه الأشموني[1]. وقد عدَّه ابن الأنباري من التام أثناء تقسيماته للوقف، كما سبق. والتام والكافي عنده نوع واحد ومَرْتَبة واحدة، لأن كلًّا منهما يجوز البدء بما بعده، فلا حاجة عنده إلى هذا التفريع الذي يزيد صعوبة على القارئ المبتدئ[2]. وأما الإمام السجاوندي فقد جمع الوقف التام والكافي ـ أيضًا ـ في نوع واحد، ولكنه أسماه الوقف المطلق، ورمز له بـ (ط)[3].

نماذج تطبيقية من الوقف الكافي:

١ ـ الوقف على قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ والابتداء بما بعده ﴿وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

قال العماني: الآية ليس فيها وقف تام، لعطف بعضها على بعض، ولا عند آخرها وقف تام، لأن قوله: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ من جملة ما نص على تحريمه، إلا أن النفس الواحد يقصر عن بلوغ الوقف التام. ولا بد للقارئ من تقطيع الأنفاس في المواضع التي يصلح الوقف عليها،

(١) منار الهدى ١/ ٢٦.
(٢) إيضاح الوقف/ ١٠٢.
(٣) علل الوقوف ١/ ١١٦، وانظر: علامة الوصل أولى في المصاحف/ ٣٣.

وإن لم يكن تامًّا[١]. وهو كاف عند أبي حاتم وعند الأشموني، لأن التعلق بما بعده من جهة المعنى فقط[٢].

٢ ـ الوقف على قوله تعالى ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ والابتداء بقول: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ﴾ [المائدة: ٥] لأن ما بعده مبتدأ وخبر، فتعلقه بما بعده من جهة المعنى لا من جهة اللفظ.

٣ ـ الوقف على قوله تعالى: ﴿بِزِينَةٍ﴾ من الآية الكريمة: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ [النور: ٦٠] والابتداء بما بعد ذلك من قوله تعالى ﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ﴾، فهو كاف عند أبي حاتم والعماني والأنصاري، وحسن عند الأشموني[٣]، لأنه يجوز الابتداء بما بعده، ولأن التعلق بما بعده من جهة المعنى فقط.

٤ ـ الوقف على الفواصل في سورة التكوير والانفطار والانشقاق وما أشبههن والابتداء بما بعدهن، وكذلك فواصل سورة الجن والمدثر وشبهها، والمراد بالفواصل مثل (أحدًا)، و(ولدًا)... وتفاضل الكافي في الكفاية كتفاضل التام سواء بسواء[٤].

وله دلائل يستأنس بمعرفته من خلالها، منها:

١ ـ أن يأتي بعده مبتدأ، كالوقف على قوله تعالى: ﴿تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى﴾ والابتداء بما بعده ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٤ ـ ٥].

---

(١) المرشد في الوقف والابتداء ٢/ ٥٥٧.

(٢) منار الهدى ١/ ١٧٨.

(٣) القطع والائتناف/ ٢٦٤، والمرشد ٢/ ٤٥٦، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٥٨، ومنار الهدى ٢/ ٨٢.

(٤) انظر: المصدر السابق/ ١٤٤.

فلا تعلق لما بعد الوقف مع ما قبله من حيث اللفظ، باعتبارها جملة ابتدائية، ولها تعلق بما قبلها من حيث المعنى، لأن الآية مسوقة لبيان عظمة القرآن، وأن عظمة هذا الكتاب من عظمة من أنزله. فنظرًا لتوثيق الصلة بين معاني الآيات كان الوقف على كلمة ﴿ٱلۡعُلَى﴾ كافيًا[1]. قال أبو جعفر النحاس: إن رفعته على إضمار مبتدأ كان (العلى) كافيًا[2].

٢ ـ أن يأتي بعده (ما) النافية، كقوله تعالى: ﴿قُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَمَا يُبۡدِئُ ٱلۡبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ [سبأ: ٤٩] فالوقف على: ﴿جَآءَ ٱلۡحَقُّ﴾ وقف كاف، لأن (ما) في قوله ﴿وَمَا يُبۡدِئُ﴾ نافية، والمعنى وما يبدئ الباطل خلقًا، وما يعيد حيًّا[3]. وهو وقف صالح عند النحاس[4].

٣ ـ أن يرد بعده (ألا) المخففة، كالوقف على قوله تعالى: ﴿أَمۡ خَلَقۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمۡ شَٰهِدُونَ﴾ والابتداء بعده بـ (ألا) ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنۡ إِفۡكِهِمۡ لَيَقُولُونَ﴾ [الصافات: ١٥٠ ـ ١٥١] هو كاف عند الأشموني[5]، وحسن عند العماني والأنصاري[6].

٤ ـ أن يأتي بعده فعلٌ محذوفٌ مقدرٌ، كالوقف على قوله تعالى: ﴿وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسۡنِيمٍ ۝٢٧﴾ والابتداء بما بعده ﴿عَيۡنًا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين: ٢٧ ـ ٢٨] لأن (عينًا) منصوب بفعل محذوف تقديره (أعني)[7].

---

(١) المحرر الوجيز ٤/ ٣٧، والجامع لأحكام القرآن ١٤/ ١٥، وروح المعاني ١٦/ ٦٢٢.
(٢) انظر: القطع والائتناف/ ٣٢٤.
(٣) انظر تفسير الطبري ١٩/ ٢٠٧ في قوله: «ولا يعيده حيًّا بعد وفاته»، والمكتفى للداني ص١٧٠.
(٤) المصدر السابق/ ٤٢٢.
(٥) منار الهدى ٢/ ٢٠١.
(٦) المرشد ٢/ ٦١٠، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٥١.
(٧) المصدر السابق/ ٥٦٦.

٥ - أن يرد بعده نفي، كالوقف على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ﴾ والابتداء بعده بـ ﴿وَمَآ أُرْسِلُواْ عَلَيْهِمْ حَـٰفِظِينَ﴾ [المطففين: ٣٢ - ٣٣]، قال النحاس: ﴿لَضَآلُّونَ﴾ قطع كاف[١]. وكان الأنباري على حق حينما لم يفرق بين التام والكافي، ألا ترى أن الداني قال في هذا الموضع: تام لأنه انقضاء كلام المشركين؟! وتبعه في ذلك الأشموني في منار الهدى[٢].

٦ - أن ترد بعده (إنّ) المكسورة، كالوقف على قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ والابتداء بعده بـ ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: ٧ - ٨].

قال النحاس: قطع كاف[٣]. وهو وقف تام عند العماني في المرشد[٤]. فانظر إلى تداخل التام بالكافي.

٧ - أن يرد بعده استفهام، كالوقف على قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّـٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ والابتداء بعده بالاستفهام: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: ٣٤ - ٣٥]. فالهمزة حرف استفهام، وهو وقف كاف عند الأشموني[٥]، لكنه تام عند الأنباري والعماني، وذلك لتداخل التام والكافي عندهما[٦].

٨ - أن يرد بعده (بل)، كالوقف على قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوٓاْ إِنَّا لَضَآلُّونَ﴾ والابتداء بعده بـ (بَلْ) ﴿بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ﴾ [القلم: ٢٦ - ٢٧]. وهو وقف

---

(١) المصدر السابق/ ٥٦٦.
(٢) المكتفى/ ٦١٤، ومنار الهدى ٢/ ٤٠٣.
(٣) القطع والائتناف/ ٥٦٩.
(٤) المرشد ٢/ ٨٤٩.
(٥) منار الهدى ٢/ ٣٥٨.
(٦) إيضاح الوقف/ ٥٠٥، والمرشد ٢/ ٨٠٠.

كاف عند الأشموني، فالكلام منقطع عما بعده، لأنهم لما رأوا الزرع قد احترق قالوا إنا لضالون[١].

٩ ـ أن يرد بعده (إلا) التي بمعنى (لكن)، كالوقف على قوله تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ والابتداء بعده بـ (إلّا) ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النمل: ١٠ ـ ١١][٢].



---

(١) منار الهدى ٢/ ٣٥٧، وانظر: تفسير الطبري ٢٣/ ٥٤٩ بتحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة.

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر/ ١٧٨ ـ ١٧٩، ومنار الهدى/ ٢٩، والبرهان ١/ ٣٥١.

المبحث الرابع
الوقف الحسن

عرفه السيوطي: بأنه الذي يحسن الوقوف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده[١]، لتعلقه به لفظًا ومعنى[٢]، وذلك كأن تقف على كلام مفيد في ذاته، بحيث يأخذ الفعل فاعله، والمبتدأ خبره، والشرط جوابه. فالوقف عليه حسن، وقد يرتقي في الحسن إلى درجة الأحسن، بأن يضاف إلى ما ذكر وصف ونحوه.

ويرى الشيخ الحصري أنه الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها، أو بما قبلها تعلقًا معنويًّا، ولم يتعلق تعلقًا لفظيًا، فلا بد من ثبوت التعلق المعنوي في الوقف الحسن، أما التعلق اللفظي فيكون منفيًّا على الراجح. وقد مثّل الشيخ الحصري في معالم الاهتداء بأمثلة خالف فيها علماء الوقف والابتداء، مما لا يسعني أن أمثّل بأمثلته لبعدها[٣].

نماذج تطبيقية من الوقف الحسن:

١ ـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] فإن الوقف عليه حسن، والابتداء بـ ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] لا يحسن لكونه صفة لما قبله، ولكن هذا يستثنى لأنه رأس آية، فلا يعيد القارئ ما وقف عليه

(١) الإتقان في علوم القرآن/ ١٦٨.
(٢) انظر: المكتفى/ ١٤٥.
(٣) معالم الاهتداء/ ٢٩ ـ ٣٠.

لأنهن في أنفسهن مقاطع؛ ولأن النبي ـ ﷺ ـ كان إذا قرأ قطّع قراءته، ويقف على رؤوس الآي، ولم يفرق بين ما هو متعلق بما قبله، وغيره[١].

والمراد بالتعلق اللفظي، التعلق من جهة الإعراب، كأن يكون ما بعد اللفظ الذي يوقف عليه شديد التعلق بما قبله، إما صفة له، أو حالًا منه، أو معطوفًا عليه، أو مستثنًى منه:

مثال شديد التعلق باللفظ: الوقف على ﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤] لأن ما بعده ﴿بِنَصْرِ ٱللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الروم: ٥]، وهو شديد التعلق بقوله ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[٢].

مثال الصفة: الوقف على ﴿جَنَّٰتٌ﴾ من قوله تعالى ﴿بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ﴾ فإن جملة ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الحديد: ١٢] صفة لجنات.

مثال الحال: الوقف على ﴿أَرْسَلْنَٰكَ﴾ في قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ﴾ فإن قوله ﴿شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥] حال من الضمير المفعول في ﴿أَرْسَلْنَٰكَ﴾.

مثال العطف: الوقف على ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [الروم: ١] لأن قوله تعالى ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [الروم: ١١] معطوف على ﴿يَبْدَؤُا۟﴾.

مثال المستثنى: الوقف على ﴿سُلْطَٰنٌ﴾ من قوله تعالى ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ

---

(١) انظر: المكتفى ١٤٥ ـ ١٤٦، ومنار الهدى ١/ ٥٠.
(٢) المقصد على هامش المصحف/ ٤٠٤.

لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ فإن قوله تعالى ﴿إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢] مستثنى من الضمير المجرور في عليهم(١).

وحكمه: يجوز الوقف عليه ولكن لا يبدأ بما بعده إلا إذا كان رأس آية ـ كما مر ـ وذلك لتعلقه بما قبله لفظًا ومعنى(٢). يقول ابن الجزري:

وبعدَ مَا تُحْسِنُ أَنْ تُجَوِّدَا لا بُدَّ أَنْ تَعْرِفَ وَقْفًا وابْتِدَا
فاللَّفْظُ إِنْ تَمَّ وَلَا تَعَلُّقَا تَامٌّ وكَافٍ إِنْ بِمَعْنًى عُلِّقَا
قِفْ وابْتَدِئْ وَإِنْ بِلَفْظٍ فَحَسَنْ فَقِفْ وَلَا تَبْدَ سِوَى الآيِ يُسَنْ(٣)

فإذا وقف القارئ على هذه الألفاظ، أو ما ماثلها استحب له أن يصله بما بعده، وإلا كان ابتداؤه قبيحًا، إذ إن الابتداء بما يتعلق بما قبله ـ لفظًا ـ قبيحٌ، إلا إذا كان اللفظ الذي يوقف عليه رأس آية، فإنه يحسن الوقف عليه مهما كان التعلق(٤).



(١) انظر: أحكام قراءة القرآن الكريم/٢٥٨ ـ ٢٥٩.
(٢) انظر: المكتفى/١٤٥، ومنار الهدى ١/٢٨.
(٣) طيبة النشر/٩.
(٤) انظر: أحكام قراءة القرآن الكريم/٢٥٩.

المبحث الخامس
الوقف الممنوع

واخترت تسميته بالممنوع دون القبيح تهذيبًا للعبارة. وقد عرفه أبو عمرو الداني بأنه الوقف الذي لا يعرف المراد منه[١]. وعرفه ابن الجزري بأنه الوقف على ما لم يتم معناه[٢]. وقال في نظمه:

وَغَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ وَلَهُ   يُوقَفُ مُضْطَرًّا ويُبْدَا قَبْلَهُ[٣]

فكل وقف لا يتم المعنى به فهو قبيح، فإن كان مخلًّا بالأدب فهو قبيح، وإن كان مخلًّا بالعقيدة فهو أقبح. ولا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة، كانقطاع نفَس، أو اختبارٍ، لعدم الفائدة، أو لفساد المعنى[٤].

فالوقف القبيح: هو الذي لا يفهم منه معنى، كالوقف على (بسم)، أو على (الحمد)، أو على (رب)، أو على (مالك)، لخلو الأوّلَيْنِ عن الفائدة، وفصلِ الأخيرين عن المضاف والمضاف إليه، لأنهما كالشيء الواحد. وهكذا كل ما لا يعرف المراد منه، فيقبح في حق القارئ الوقوف عليه[٥]. وهذا يسمى وقف الضرورة، لتمكن انقطاع النفس عنده، والجلّة من القراء

---

(١) المكتفى/١٤٨.

(٢) طيبة النشر/٩.

(٣) المصدر السابق/٩.

(٤) شرح طيبة النشر/٤١.

(٥) انظر: تنبيه الغافلين للصفاقسي/١٣٥.

ومن أهل الأداء ينهون عن الوقف على هذا الضرب، وينكرونه، ويستحبون لمن انقطع نفسه أن يرجع إلى ما قبله، حتى يصله بما بعده[١]. وأقبح من هذا ما يفسد المعنى، لإيهامه خلاف المقصود[٢]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٦] إن وقف على ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ﴾، إذ يوهم أن الموتى يسمعون. وينبغي الوقف على ﴿يَسْمَعُونَ﴾ لأنه وقف لازم[٣].

ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨] فإن وقف على ﴿بِجَنَاحَيْهِ﴾ أوْهَم نفي وجود ما هو مشاهد، وهو مكابرة وجحد للضرورة، وليس بمراد، بل المراد تشبيه هذه الدابة وهذا الطائر ببني آدم، في ضبط أحوالها، وتقدير أرزاقها وآجالها. فهو دليل على كمال قدرة الله، وعموم علمه، وسعة تدبيره، فالوقف على ﴿أَمْثَالُكُمْ﴾ وقف حسن[٤].

وأقبح من هذا إن وقف على لفظ الجلالة، ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨] فإن ما فيه من فساد المعنى وسوء الأدب ظاهر. وينبغي الوقف على ﴿كَفَرَ﴾ أو على ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٥].

دلائل من الوقف الممنوع:

كل ما لا يعرف المراد منه، يقبح في حق القارئ الوقوف عليه[٦]، ومثال ذلك:

---

(١) المكتفى/١٤٨.
(٢) المكتفى/١٤٨.
(٣) علل الوقوف ٢/٤٧٦.
(٤) منار الهدى ١/٢٣٧.
(٥) انظر: تنبيه الغافلين للصفاقسي/١٣٦.
(٦) انظر: إيضاح الوقف والابتداء/٢٣٩، ومنار الهدى١/٢٨.

١ ـ الوقف على المضاف دون المضاف إليه، مثل: الوقف على ﴿رَبِّ﴾ دون ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

٢ ـ الوقف على المنعوت دون نعته، ما لم يكن رأس آية، مثل: ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ دون ﴿ٱلْمَجِيدِ﴾ [قٓ: ١].

٣ ـ الوقف على الشرط دون جوابه مثل أن يقف على: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ دون ﴿يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧].

٤ ـ الوقف على الفعل دون فاعله، مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ دون ﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١].

٥ ـ الوقف على الناصب دون منصوبه، مثل: ﴿إِنَّ﴾ دون ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البقرة: ٦].

٦ ـ الوقف على المعطوف دون المعطوف عليه، مثل ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ دون ﴿وَعَادٌۢ بِٱلْقَارِعَةِ﴾ [الحاقة: ٤].

٧ ـ الوقف على البدل دون المبدل منه، مثل: ﴿ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ﴾ دون ﴿عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٥].

٨ ـ الوقف على إنّ، وكان، وظنّ، وأخواتهن، دون اسمهن، وعلى اسمهن دون خبرهن، مثل ﴿يَوْمَ يَكُونُ﴾ دون ﴿ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ﴾ [القارعة: ٤].

٩ ـ الوقف على المستثنى منه دون المستثنى، مثل: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا﴾ دون ﴿رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

١٠ ـ الوقف على الموصول دون صلته، مثل: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى﴾ دون ﴿يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾ [الماعون: ٢].

١١ ـ الوقف على الفعل دون مصدره، مثل: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ﴾ دون ﴿دَكّٗا دَكّٗا﴾ [الفجر: ٢١].

١٢ ـ الوقف على الحرف دون مُتَعَلَّقِهِ، مثل: ﴿وَفِيٓ﴾ دون ﴿أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

١٣ ـ الوقف على الحال دون صاحبها، مثل: ﴿ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ دون ﴿وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [آل عمران: ٤٥].

١٤ ـ الوقف على المبتدأ دون خبره، مثل: ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾ دون ﴿لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

١٥ ـ الوقف على المميز دون تمييزه، مثل: ﴿وَحَمۡلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ﴾ دون ﴿شَهۡرًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

١٦ ـ الوقف على القول دون مقوله، مثل: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾ دون قولهم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ [المائدة: ٧٣](١).



(١) إيضاح الوقف والابتداء/ ٢٣٩، ومنار الهدى١/ ٢٨.

المبحث السادس
وقف جبريل، أو وقف السنة

قال صاحب معالم الاهتداء: (وسمي الوقف في هذه المواضع وقف السنة، ووقف جبريل، ووقف الاتباع لأن الرسول ـ ﷺ ـ كان يتحرى الوقف في هذه المواضع دائمًا... ولكن مع التنقيب البالغ، والبحث الفاحص في شتى الأسفار، ومختلف المراجع من أمهات الكتب في علوم القرآن، والتفسير، والسنة، والشمائل، لم أعثر على أثر صحيح، أو ضعيف يدل على أن الوقف على جميع هذه المواضع أو بعضها من السنة العملية أو القولية)[1].

وذكر الأشموني نقلًا عن السخاوي: ما ينبغي للقارئ أن يتعلمه من وقف جبريل ـ عليه السلام ـ وذكر أنه كان يقف في مواضع هي[2]:

١ ـ ﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٩٥]، ثم يبتدئ ﴿فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٩٥]، والنبي ﷺ يتبعه.

٢ ـ ٣ ـ ﴿فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [البقرة: ١٤٨] ﴿فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [المائدة: ٤٨].

٤ ـ ﴿قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦].

---

(١) معالم الاهتداء/ ١٤.

(٢) انظر: منار الهدى/ ٩، وهداية القاري إلى كلام الباري ١/ ٣٧٧.

٥ ـ ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [يوسف: ١٠٨]، ثم يبتدئ ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

٦ ـ ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧] ثم يبتدئ ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰۚ﴾ [الرعد: ١٨].

٧ ـ ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَاۗ﴾ [النحل: ٥] ثم يبتدئ ﴿لَكُمْ فِيهَا﴾.

٨ ـ ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًاۚ﴾ [السجدة: ١٨] ثم يبتدئ ﴿لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾.

٩ ـ ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ ﴿٢٢﴾ فَحَشَرَ﴾ [النازعات: ٢٢] ثم يبتدئ ﴿فَنَادَىٰ﴾ [النازعات: ٢٣].

١٠ ـ ﴿لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر: ٣] ثم يبتدئ ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [القدر: ٤].

وزاد بعضهم سبعة مواضع:

١ ـ ﴿أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ [يونس: ٢].

٢ ـ ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥].

٣ ـ ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌۗ﴾ [النحل: ١٠٣].

٤ ـ ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِۖ﴾ [لقمان: ١٣].

٥ ـ ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٦].

٦ ـ ﴿مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾ [القدر: ٤].

٧ ـ ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُۚ﴾ [النصر: ٣].



الفصل الثالث

الوقف اللازم المتفق عليه

- مقدمة.
- الوقف اللازم المتفق عليه.

* * *

مُقَــدّمة

إن الغاية من اعتناء العلماء بالوقوف بشكل عام، وبالوقف اللازم بشكل خاص، هو تيسير فهم الكتاب الكريم على الأمة، ولهذا ارتبط الوقف في القرآن الكريم باللغة، والتفسير، ارتباطًا وثيقًا. لذلك فإن معرفة الوقف تعني فهم النص القرآني، لأنه لو وقف القارئ في بعض المواضع التي لا يجوز الوقف عليها، لأفسد المعنى، ولو وصل في بعض المواضع التي لا توجب الوصل، لأفسد المعنى أيضًا.

تعريف الوقف اللازم: هو في اللغة: من لزوم الشيء، أي: هو الثابت الضروري، الذي لا مفرَّ منه[1]. وفي الاصطلاح: هو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنًى غير المراد[2]. والمقصود بلزوم الوقف: استحباب الوقف، كما يقول ابن الجزري[3]، وليس المقصود اللزوم الفقهي. وقد رد ابن هشام[4] على السخاوي بأنه ليس في القرآن وقف واجب، حين نقل عن السخاوي في جمال القراء: إن الوقف على ﴿قَوْلُهُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [يونس: ٦٥] وقف واجب، وقد دافع ابن الجزري عن السخاوي، وقال: (من الأوقاف

(١) لسان العرب، مادة: (لزم).

(٢) علل الوقوف ١/ ١٤٢.

(٣) النشر في القراءات العشر ١/ ١٨٣، وانظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية/ ٥٦.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٢/ ٣٨٤.

ما يتأكد استحبابه، لبيان المعنى المقصود، وهو: ما لو وصل طرفاه، لأوهم معنى غير المعنى المراد[(١)]. وهو في الآية وقف لازم.

أمثلته: قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، يلزم الوقف ـ عند السجاوندي، إذ لو وصل بقوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ٩] لأوهم أن الجملة صفة لقوله: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾، فانتفى الخداع عنهم وتقرر الإيمان خالصًا عن الخداع، كما تقول: ما هو بمؤمن مخادع[(٢)]. فينتقض المعنى، ويفهم أنهم مؤمنون غير مخادعين، لكنه رأس آية، والوقف على رؤوس الآي سنة متّبعة. ولم يرد هذا الموضع في مصحف المدينة المنورة، فهو من غير المتفق عليه.

وقوله: ﴿سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ فلو وصلها بقوله: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النساء: ١٧١] لأوهم أنه صفة لـ ﴿وَلَدٌ﴾، وأن المنفي ولد موصوف بأن له ما في السموات، مع أن المراد من الآية نفي الولد مطلقًا[(٣)].

ومصطلح الوقف اللازم لم يرد لأحد، ممن ألّف في الوقف والابتداء قبل السجاوندي. والظاهر أنه من ابتكاره، وكل من جاء بعده قد عزاه إليه، فأصبح المصطلح منسوبًا إليه، ولذلك أكثر من هذه العلامة (م) في علل الوقوف[(٤)]. وقد اعتمدت الطبعة الباكستانية للمصحف الشريف علامات السجاوندي، فَنُسِخَ على المصحف كل ما ذكره السجاوندي في

---

(١) النشر في القراءات العشر ١/ ١٧٧.

(٢) انظر: علل الوقوف١/ ١٨٠.

(٣) انظر: علل الوقوف ١/ ١٤٢.

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر ١/ ١٨٣، والإتقان ١/ ٢٣٤، ومنار الهدى ١/ ١٥، وانظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية/ ٥٦.

علل الوقوف. ولما قارنت بين المصحف المطبوع وبين ما في علل الوقوف، وجدتها متطابقة تمامًا. ولما كان الوقف اللازم أعم من غيره من الوقوفات الأخرى، تضمن الوقف التام، والكافي، وربما الحسن. وقد أفردت له فصلًا خاصًّا به.

وقد أجمعت معظم طبعات مصاحف الحجاز، والشام، ومصر، والعراق، على أن الوقف اللازم في المصحف الشريف في عشرين موضعًا من القرآن الكريم. وبما أن مجال بحثي هو مصحف المدينة المنورة، فلا بد لي أن أنص على أنه قد ثبت فيه من الوقف اللازم اثنان وعشرون موضعًا في (الطبعة القديمة)، أما الطبعة الحديثة فقد حذف منها الموضع الذي في سورة الإسراء ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَاۘ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا ۝٨﴾ ووضع بدلًا منه (ج)، وبقي واحد وعشرون موضعًا.

وقد تتبعت الوقف المتفق عليه والمختلف فيه، فجمعت منه مئةً وأربعةً وثلاثين موضعًا للوقف اللازم من المصاحف، ومن كتب أعلام الوقف، وبقيت زيادة على ذلك عشرة مواضع مما انفرد به المرعشلي الملقب بساجقلي زاده، وقد تركتها لأنني لم أقف على مصدرها. وقد قسمت الوقف اللازم إلى فصلين لطوله: اللازم المتفق عليه في المصاحف، وهو هذا الفصل. وأما اللازم غير المتفق عليه، فهو اللاحق لهذا.

الوقف اللازم المتفق عليه

وهو ما أثبت في الطبعة الأولى من مصحف المدينة المنورة، ومقداره اثنان وعشرون موضعًا، هي:

١ ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦].

ـ **موضع الوقف**: قوله: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ﴾[١].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: ورد الوقف على قوله ﴿مَثَلًاۘ﴾؛ وقد أجمعت على لزومه مصاحف الحجاز، والشام، ومصر، والعراق، لأنه لو وصل لصار ما بعده صفة لما قبله. لأن القاعدة النحوية تقول: الجمل بعد النكرات صفات، وليس هو بصفة، وإنما استئناف وإخبار من الله تعالى، أي هو جواب لهم. إذ لو كان صفة لأعطى غير المعنى المراد.

وهذا قول السجاوندي (ت٥٦٠هـ)، وتبعه النيسابوري (ت٧٢٨هـ)[٢]. وقال بتمام الوقف عليه أبو حاتم، ورجح قوله ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٣]، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُۚ﴾ [المدثر: ٣١]، أما الأشموني فالوقف عنده على ﴿مَثَلًاۘ﴾ كافٍ، على استئناف ما بعده جوابًا من الله للكفار، وإذا جُعل من تتمة الحكاية عنهم كان جائزًا، ولم يذكر ابن الأنباري ولا الداني وقفًا هنا[٤]. وقد عطف بالفاء ﴿فَيَقُولُونَ﴾ لأن التفصيل حاصل قبل الإجمال، فجاءت الآية في نهايتها لتفصيل ما أجمل، وهي: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًاۚ﴾[٥].

والراجح ـ والله أعلم ـ أن الوقف على (مثلًا) وقف لازم، وينبغي

---

(١) انظر: علل الوقوف ١/ ١٩٣، وغرائب القرآن ١/ ٢٠٢.
(٢) انظر: علل الوقوف ١/ ١٩٣، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان ١/ ٢١٥.
(٣) انظر: القطع والائتناف/ ١٢٩.
(٤) انظر: علل الوقوف ١/ ١٩٣، والقطع والائتناف ١/ ٥٧، وإيضاح الوقف ٢٦٦، والمكتفى في الوقف والابتدا/ ٣٧، ومنار الهدى ١/ ٦٧.
(٥) انظر: جامع البيان ١/ ١٨١، والكشاف ١/ ١٦٨، والمحرر الوجيز ١/ ٢١٦، والبحر المحيط ١/ ١٢٠، وتفسير القرآن العظيم ١/ ٢١٩، وفتح القدير ١/ ٧٣، والتحرير والتنوير ١/ ٣٥٩.

الابتداء بما بعده ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾؛ لأنها جملة مستأنفة استئنافًا بيانيًّا، وهي جارية مجرى التفسير والبيان للجملتين المصدَّرتين بـ (أما)[١]. ولو لم يقف القارئ، لأوهم أن الإضلال والهداية من قول الكافرين، وهو محال. فلا بد من التفريق بين كلام الكفار ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ﴾ وبين كلام الله تعالى ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًاۚ﴾[٢].

٢ ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْۘ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْۗ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ١١٨].

ـ **موضع الوقف:** قوله تعالى ﴿مِّثْلَ قَوْلِهِمْۘ﴾[٣].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** الوقف اللازم على ﴿قَوْلِهِمْۘ﴾، أجمعت على لزومه مصاحف الحجاز والشام ومصر والعراق. والقائلون هم المشركون، وقيل هم أهل الكتاب، وقيل القائل هو رافع بن حريملة[٤]، أو هو رافع بن خزيمة[٥].

ونفى المولى ـ سبحانه ـ عنهم العلم؛ لأنهم لم يعملوا بما يعلمون[٦]. ولو وُصل لأوهم السامع أن قوله: ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْۗ﴾ من قول هؤلاء المشركين، أو اليهود والنصارى، وليس كذلك، بل القائل هو الله تعالى: ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْۗ﴾، وهو استئناف، وهذا الوقف تام فيما نقل النحاس،

---

(١) انظر: الكشاف ١/ ١٢٩، والتحرير والتنوير١/ ٣٦٥.

(٢) انظر: الكشاف ١/ ١٢٩.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ١٦١، والوقف اللازم دراسة دلالية/ ٤٦.

(٤) انظر: تفسير القرآن العظيم ١/ ١٦٦.

(٥) انظر: أسباب النزول للسيوطي/ ٢٤.

(٦) انظر: الكشاف ١/ ٣٠٧، وغرائب القرآن للنيسابوري ١/ ٤٢٧.

ومطلق عند السجاوندي، وحسن عند الأشموني، وكاف عند الأنصاري[١]، ولزوم الوقف هنا واجب صناعة. والقول بأنه وقف لازم أولى وأحكم فيما يظهر لي.

٣ ـ ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة: ٢١٢].

ـ **موضع الوقف:** قوله تعالى: ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[٢].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** أجمعت على لزومه مصاحف الحجاز والشام ومصر والعراق. والوصل يوهم وقوع السخرية من الكفار بالمؤمنين والمتقين، في الدنيا والآخرة، وليس كذلك؛ لأن المؤمنين هم الذين يسخرون من الكفار يوم القيامة، بنص القرآن، ﴿فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾ [المطففين: ٣٤]، وهذا الوقف لازم عند السجاوندي، وقال بلزومه النيسابوري أيضًا[٣]، وأما الأنباري والنحاس والأشموني والأنصاري فيقولون: هو وقف حسن، وأما الداني وابن النكزاوي فيقولان: هو وقف كاف.[٤] وسياق الآية يقتضي لزوم الوقف كما صرح به جماهير القراء، لأن الواو في (والذين) للاستئناف. ولزوم الوقف حتى لا يَتوهم متوهم أنها للعطف.

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٩٧، وعلل الوقوف ١/ ٢٩٢، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٣، ومنار الهدى ١/ ١٠٤.

(٢) انظر: علل الوقوف ١/ ٢٩٢، وغرائب القرآن ١/ ٥٨٢، والنشر ١/ ٢٣٢.

(٣) انظر: غرائب القرآن ٢/ ٢٠٨.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٢٨٦، والقطع والائتناف/ ٩٧، والمكتفى في الوقف والابتدا/ ٥٠، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٣، ومنار الهدى ١/ ١٠٤.

٤ ـ ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

ـ **موضع الوقف:** قوله تعالى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[(١)].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** أجمعت على لزومه مصاحف الحجاز والشام ومصر والعراق. لأنه لو وصل لصار الجار وما دخل عليه صفة لكلمة (بعض)، فينصرف بيان تفضيل الرسل إلى (بعض)، وفضلنا بعضهم على بعض في مراتب الكمال، بأن خص كل نبي بمأثرة عظيمة. فالسجاوندي يرى أن الوقف على ﴿بَعْضٍ﴾ لازم، وهو لازم كذلك عند النيسابوري[(٢)]، ويرى ابن الجزري أن الوقف على ﴿بَعْضٍ﴾ كاف[(٣)]؛ لئلا يوهم التبعيض للمفضل عليهم، ويرى الأنصاري أن الوقف على ﴿بَعْضٍ﴾ تام، ويرى الأشموني أنه تام كذلك، واستأنف كلامًا في صفة منازل الأنبياء، ولو وصل لصار الجار وما عطف عليه صفة لـ (بعض)، والتفضيل يكون بالطاعات، ويمكن أن يفسر التفضيل بأنه فوق الطاعات منحة ربانية[(٤)].

٥ ـ ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [آل عمران: ١٨١].

ـ **موضع الوقف:** قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾[(٥)].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** الوقف على ﴿أَغْنِيَآءُ﴾ وقف لازم، أجمعت

---

(١) انظر: علل الوقوف ١/ ١٠٩، وغرائب القرآن ٢/ ٣، والنشر في القراءات العشر ١/ ٢٣٢، ومنار الهدى ١/ ١١٣.

(٢) انظر: علل الوقوف ١/ ٣٢٥، وغرائب القرآن ٣/ ٤.

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر ١/ ١٨٣.

(٤) انظر: منار الهدى ١/ ١١٤، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٢.

(٥) انظر: علل الوقوف ١/ ٤٠٦، وغرائب القرآن ٢/ ٣١٤، ومنار الهدى ١/ ١٦٧.

على لزومه مصاحف الحجاز، والشام، ومصر، والعراق[١]. وقد اتفق علماء الوقف على أنه موضع وقف، لكنهم اختلفوا في تسميته، فيرى السجاوندي أنه لازم؛ لأنه لو وصل بما بعده لصار ما بعده من مقولهم[٢]، كما يرى النيسابوري أنه وقف لازم وعلته هي ما علله السجاوندي[٣]، لكن الأنصاري جعله من الوقف الحسن[٤]، وجعله الأشموني من الوقف التام، ولا يتنافى مع كونه لازمًا؛ لأن اللازم يكون تامًّا أحيانًا، والذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء هم من اليهود[٥] ـ قبحهم الله ـ والراجح أنه لازم كما قال السجاوندي والنيسابوري، حتى لا يتوهم القارئ إذا أتم أنَّ ﴿سَنَكْتُبُ﴾ من مقولتهم.

٦ ـ ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: ١١٧ ـ ١١٨].

ـ **موضع الوقف**: قوله تعالى: ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾.

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: الوقف على ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ وقف لازم، أجمعت على لزومه مصاحف الحجاز، والشام، ومصر، والعراق، وقال بلزومه السجاوندي[٦]. واختلف علماء الوقف في هذا الموضع، فقال

---

(١) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم - دراسة دلالية/ ٧٥.

(٢) انظر: علل الوقوف ١/ ٤٠٦.

(٣) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٩٤.

(٤) انظر: منار الهدى١/ ١٦٧.

(٥) انظر: جامع البيان للطبري، بتحقيق محمود شاكر ٧/ ٤٤١، وأسباب النزول للواحدي/ ٩٩، وغرائب القرآن للنيسابوري ٤/ ١٣٨.

(٦) انظر: علل الوقوف ٢/ ٤٣٤، وغرائب القرآن ٢/ ٤٩٦.

النحاس نقلًا عن نافع: هو تام، وقال الداني: كاف، وقال الأنصاري: تام كذلك، وقال الأشموني: حسن[(١)].

ومن القراء من جعل الجمل متعاطفات، فلا يكون الوقف عنده لازمًا، ومنهم من جعل الوقف على لفظ الجلالة أكثر وضوحًا للحكم الإلهي، ثم يُستأنف الكلام من بعده، فالواو استئنافية. والراجح أنه لازم على لفظ الجلالة من قوله: ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ حتى لا يتوهم القارئ أن ﴿وَقَالَ﴾ معطوفة على ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾، ولئلا يتوهم أن القائل هو الله، أي حتى لا يتوهم أن فاعل (قال) يعود على الله، والصواب أنه يعود على الشيطان[(٢)].

٧ ـ ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَـٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ سُبْحَـٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ ۘ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٧١].

ـ **موضع الوقف**: قوله تعالى ﴿سُبْحَـٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾[(٣)].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: يكاد يجمع القراء على أن هذا الوقف لازم على قوله: ﴿سُبْحَـٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾، والاستئناف من بعده بـ ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾. فيرى النحاس نقلًا عن نافع أنه تام، ويرى السجاوندي أنه لازم، وعلّل ذلك أنه لو وُصل صار الجار صفةً له، فكان المنفي ﴿وَلَدٌ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ١٦٩، المكتفى/ ٧٧، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٠٥، ومنار الهدى ١/ ٢٢٥.

(٢) انظر: التبيان: ١/ ٣٩١.

(٣) انظر: علل الوقوف ١/ ١١٢، وغرائب القرآن٢/ ٥٣٣، ومنار الهدى ١/ ٢٠٤، والإتقان ٢/ ٢٢٦.

وأهمله الداني، وقال النيسابوري: هو لازم، ويرى الأنصاري أنه تام، وتبعه الأشموني بأنه تام، وعلته قريبة مما علله السجاوندي[1].

والراجح أنه وقف لازم؛ لأن دواعي عقيدة المسلمين تقتضي ذلك، حتى لا يتوهم أن الولد هو الذي له ما في السموات وما في الأرض. تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

٨ ـ ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢].

ـ **موضع الوقف**: قوله تعالى: ﴿أَن تَعْتَدُواْ﴾[2].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: لا تعتدوا على هؤلاء العُمَّار، فتحلوا محارم الله التي حرمها. والوقف لازم على قوله: (أن تعتدوا)؛ وقد أجمعت على لزومه مصاحف الحجاز، والشام، ومصر، والعراق، لأنه لو وصل لأوهم أن ما بعده معطوف، أي (أن تعتدوا وتعاونوا)، بحذف إحدى التاءين، بينما المراد به الاستئناف وليس العطف[3]، فالواو للاستئناف؛ لأنه بدأ حكمًا جديدًا، وقد اختلف القراء في هذا الوقف، فيرى السجاوندي أنه لازم، ويرى النحاس أنه كافٍ[4]، وهو حسن عند الأنباري[5]، وكاف عند

(١) انظر: القطع والائتناف ١٧٠، وعلل الوقوف ٢/ ٤٤٢، والمكتفى في الوقف والابتدا/ ٧٧، والمقصد على هامش المصحف/ ١٠٥، ومنار الهدى ١/ ٢٠٤.

(٢) انظر: القطع والائتناف/ ١٧١، علل الوقوف ٢/ ٤٤٤، والمقصد على هامش المصحف/ ١٠٦.

(٣) انظر: علل الوقوف ٢/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥.

(٤) انظر: القطع والائتناف/ ١٧١.

(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٦٦.

الداني[١]، وحسن عند الأنصاري[٢]، وحسن عند الأشموني[٣]، والراجح أنه لازم لما تقدم من تعليل.

٩ ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١].

ـ **موضع الوقف**: الوقف على قوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ﴾[٤].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: وقف لازم على قوله: (أولياء)؛ وقد أجمعت على لزومه مصاحف الحجاز، والشام، ومصر، والعراق، ويرى السجاوندي أنه لو وصل لصارت الجملة صفة لـ (أولياء)، فيكون النهي عن اتخاذ أولياء صفتهم أن بعضهم أولياء بعض، فإذا انتفى هذا الوصف جاز اتخاذهم أولياء، وهو غير جائز وغير صحيح[٥].

ومن القراء من قال: الوقف على (أولياء) تام، وهو النحاس، قال ذلك نقلًا عن الأخفش والقتيبي وأبي عبد الله وأبي حاتم[٦]، وذكر الأنباري أنه حسن[٧]، وهو وقف كاف عند الداني[٨]، والأنصاري والأشموني[٩]. وهو الأقرب إلى الصواب، لأن رأي السجاوندي فيه شيء من التكلف.

---

(١) انظر: المكتفى في الوقف والابتدا/ ٧٧.
(٢) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٢٣٩.
(٣) انظر: منار الهدى ١/ ٢٠٧.
(٤) انظر: علل الوقوف ٢/ ٤٥٧، ومنار الهدى ١/ ٢١٩.
(٥) انظر: علل الوقوف ٢/ ١٥٧.
(٦) انظر: القطع والائتناف ١٧٩.
(٧) انظر: إيضاح الوقف والابتدا/ ٣٢١.
(٨) انظر: المكتفى في الوقف والابتدا/ ٨٢.
(٩) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ١١٧، ومنار الهدى ١/ ٢١٩.

١٠ ـ ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾ [المائدة: ٦٤].

ـ **موضع الوقف:** الوقف على قوله: ﴿وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟﴾(١).

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟﴾، وهو إما دعاء عليهم لنتعلم كيف ندعو على هذه الأمة الظالمة، أو إخبار بأن أيديهم ستُغلُّ في نار جهنم(٢).

والوقف على ﴿بِمَا قَالُوا۟﴾ لازم، وقد أجمعت على لزومه مصاحف الحجاز، والشام، ومصر، والعراق. ولا يوصل بما بعده؛ لئلا يفهم أن قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ من مقول اليهود، وهو ليس كذلك، وما بعده رد لقولهم.

وقد اختلف فيه القراء فمنهم من عين الوقف على (قالوا)، ومنهم من أهمله. وممن أهمل الوقف عنده ابن الأنباري، والداني، ومنهم من جعله صالحًا كابن النحاس والأنصاري، ومنهم من قال إنه حسن كالأشموني(٣)، وعبارة الأشموني واضحة في أن هذا الوقف لازم(٤)، وهو الراجح، لئلا تُمَسَّ عقيدة المسلمين، والله أعلم.

١١ ـ ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣].

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٤٥٩، وغرائب القرآن ٢/ ٦١٠.

(٢) انظر: جامع البيان ٦/ ٢٩٦، والكشاف ١/ ٦٢٧، والمحرر الوجيز، والجامع لأحكام القرآن ٦/ ٢٣٨، وتفسير القرآن العظيم ٣/ ١٢، والتحرير والتنوير ٦/ ٢٤٨.

(٣) انظر: منار الهدى ١/ ٢٢١.

(٤) علل الوقوف ٢/ ٤٥٩.

ـ **موضع الوقف**: قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[١].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: التثليث، فهم يعتقدون بأن الله ثالث آلهة ثلاثة، الله، وعيسى، ومريم، تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا[٢]، والوقف اللازم على ﴿ثَلَٰثَةٍ﴾؛ وقد أجمعت على لزومه مصاحف الحجاز، والشام، ومصر، والعراق. لأن الوصل يوهم أن ما بعد ﴿ثَلَٰثَةٍ﴾ من قولهم.

وقد اختلف القراء كذلك في الوقف عليه وتسميته، فلم يقف عليه النحاس[٣]، ولم يقف عليه الداني[٤]، وإنما الوقف عندهما على ﴿إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، فجعله النحاس تامًّا[٥]، وجعله الداني كافيًا[٦]، وقد وقف عليه معظم القراء، وخير ما قيل فيه ما قاله الأشموني: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ حسن، ولا يجوز وصله بما بعده؛ لأنه يوهم السامع أن قوله ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ من قول النصارى الذين يقولون بالتثليث، وليس الأمر كذلك[٧].

١٢ ـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٢٠].

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٤٦١، وغرائب القرآن ٣/ ٦٢٠، والنشر ١/ ٢٣٣، ومنار الهدى ١/ ٢٢٢.

(٢) انظر: الكشاف ١/ ٦٣٤، والمحرر الوجيز ٤/ ٥٢٩، والبحر المحيط ٣/ ٥٣٥، وتفسير القرآن العظيم ٣/ ٢١٠، وفتح القدير ٢/ ٨٠، وتيسير الكريم الرحمن/ ٢٤٠.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ١٨١.

(٤) انظر: المكتفى في الوقف والابتدا/ ٨٣.)،

(٥) انظر: القطع والائتناف/ ١٨١.

(٦) انظر: المكتفى في الوقف والابتدا/ ٨٥.

(٧) انظر: منار الهدى ١/ ٢٢٢.

ـ **موضع الوقف**: قوله تعالى: ﴿كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمُۘ﴾[١].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: لما بين الله شهادته وشهادة رسوله على التوحيد، ذكر أن أهل الكتاب من اليهود والنصارى يعرفون صحة التوحيد، وأن الله واحد لا شريك له، يعرفونه كما يعرفون أبناءهم لكنهم ينكرون[٢]. ويكاد يجمع القراء على أن الوقف على ﴿أَبۡنَآءَهُمُۘ﴾، لكنهم اختلفوا في درجة الوقف، فالسجاوندي يقول بلزوم الوقف عليه، لأنه لو وصل لصار ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ نعتًا لما قبله، وهذا لا يصح، وتبعه في ذلك النيسابوري[٣]، وجعله الأنباري وقفًا حسنًا[٤].

ونقل النحاس عن أبي حاتم أنه كاف، قال: قال أبو جعفر: إن جعلت ﴿ٱلَّذِينَ﴾ الثانية بدلًا من الذين الأولى، لم يكن ما قبله كافيًا، وإن جعلته مبتدأ كان القول كما قال أبو حاتم، والتمام ﴿فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[٥]، وهو عند الداني كاف[٦]، وتام عند الأشموني[٧]، والراجح أن الوقف على

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٤٧٥، وغرائب القرآن ٧/ ٧٦، وإيضاح الوقف/ ٣٢٥، والقطع والائتناف/ ١٩٢، ومنار الهدى ١/ ٢٢٢.

(٢) انظر: جامع البيان ٧/ ١٦٤، والكشاف ٢/ ١٠، والمحرر الوجيز ٢/ ٢٧٧، والتفسير الكبير ١٢/ ١٤٨، والبحر المحيط ٤/ ٩٢، وتفسير القرآن العظيم ٣/ ١٢٨٨، وإرشاد العقل السليم ٢/ ١٨٣، والفتوحات الإلهية ٢/ ١٥، وفتح القدير ٢/ ١٣٢، وتيسير الكريم الرحمن/ ٢٥٢.

(٣) انظر: علل الوقوف ٢/ ٤٧٥، وغرائب القرآن ٧/ ٧٦.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٢٥.

(٥) انظر: القطع والائتناف/ ١٩٢.

(٦) انظر: المكتفى في الوقف والابتدا/ ٢٤٨.

(٧) انظر: منار الهدى١/ ٢٣٨.

﴿أَبْنَآءَهُمْ﴾ تام، والعلة التي ذكرها السجاوندي والنيسابوري قريبة من الصواب، والله أعلم.

١٣ ـ ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [الأنعام: ٣٦].

ـ **موضع الوقف:** الوقف على قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾[1].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** والمراد بالسماع هنا سماع القلب والاستجابة، وإلا فمجرد سماع الأذن، يشترك فيه البر والفاجر، فكل المكلفين قد قامت عليهم حجة الله تعالى باستماع آياته، فلم يبق لهم عذر في الإعراض عن الحق[2].

والوقف على ﴿يَسْمَعُونَ﴾ لازم، وقد أجمعت على لزومه طبعات مصاحف الحجاز، والشام، ومصر، والعراق. والقراء متفقون على الوقف على ﴿يَسْمَعُونَ﴾، لكنهم اختلفوا في درجة الوقف، فيرى الإمام نافع والأخفش وأبوحاتم أنه تام[3]، وهو رأي الأنباري، وتبعهم الأنصاري[4]، لكن الداني يرى أنه كاف[5]، ويرى الأشموني أنه حسن[6]، ويرى السجاوندي أن الوقف على ﴿يَسْمَعُونَ﴾ مطلق[7].

(١) انظر: القطع والائتناف/ ١٩١، والمقصد على هامش المصحف/ ١٣٢، والمكتفى في الوقف والابتدا/ ٨٦، وإيضاح الوقف/ ٣٢٦، ومنار الهدى ١/ ٢٢٨، وعلل الوقوف ٢/ ٤٧٦.

(٢) انظر: جامع البيان ٧/ ١٨٥، والكشاف ٢/ ١٦، والجامع لأحكام القرآن ٦/ ٤١٨، والبحر المحيط ٤/ ١١٧، وفتح القدير ٢/ ١٤١، والتحرير والتنوير ٧/ ٢٠٧.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ١٩١.

(٤) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ١٣٢.

(٥) انظر: المكتفى في الوقف والابتدا/ ٢٥٠.

(٦) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٢٦، ومنار الهدى/ ٢٥١.

(٧) انظر: علل الوقوف ٢/ ٤٧٦.

ومعروف أن الوقف اللازم يكون تامًّا أحيانًا، وكافيًا أو حسنًا، وهذا الموضع من اللازم التام؛ لأن الواو بعده للاستئناف، فلا يصح العطف، لأنه يوهم بأن المراد أن الموتى يسمعون كما يسمع الأحياء، وليس هو المقصود بالآية.

١٤ ـ ﴿وَإِذَا جَآءَتۡهُمۡ ءَايَةٞ قَالُواْ لَن نُّؤۡمِنَ حَتَّىٰ نُؤۡتَىٰ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا كَانُواْ يَمۡكُرُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

ـ **موضع الوقف**: الوقف على قوله: ﴿رُسُلُ ٱللَّهِ﴾(١).

ـ **الشاهد لهذا الوقف**: أن الله ـ سبحانه ـ يعلم الموضع الصالح الذي يجعل رسالته، وهو محمد ـ ﷺ ـ وهؤلاء ليسوا أهلًا للرسالة، وهؤلاء الأكابر سيصيبهم عند الله صغار وذلة في الحياة الدنيا بالقتل والأسر، ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب، بسبب كفرهم ومكرهم(٢). فشاهد الوقف على ﴿رُسُلُ ٱللَّهِ﴾، وقد أجمعت على لزومه طبعات مصاحف الحجاز، والشام، ومصر، والعراق.

وقد اختلف القراء في مرتبة الوقف، فقال السجاوندي (رسل الله) ـ ط، أي مطلق، وتبعه النيسابوري(٣). ونقل النحاس عن نافع ومحمد بن عيسى وأحمد بن موسى أنه تام، وقال النحاس: وقال غيرهم: قطع حسن(٤)،

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٤٨٨، وغرائب القرآن ٨/ ١٦، والقطع والائتناف/ ٢٠٣.

(٢) انظر: جامع البيان ٨/ ٢٤، والكشاف ٢/ ٤٨، والمحرر الوجيز ٢/ ٣٤٢، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ٧٩، والبحر المحيط ٤/ ٢١٥، وتفسير القرآن العظيم ٤/ ١٣٥٩، وفتح القدير ٢/ ١٩٩، وتيسير الكريم الرحمن/ ٢٧٢.

(٣) انظر: علل الوقوف ٢/ ٤٨٨، وغرائب القرآن ٨/ ١٦.

(٤) انظر: القطع والائتناف/ ٢٠٣.

وأما الداني فيرى أنه وقف كاف[١]، وهو تام عند الأنصاري[٢]، والأشموني[٣].

والراجح أنه وقف تام؛ لأن المعنى يتم به، وإذا وصلناه لا يوهم أن ما بعده مقول القول، بل الاستئناف واضح، وهو أقرب إلى التمام.

١٥ ـ ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

ـ **موضع الوقف**: الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ﴾[٤].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: الوقف لازم على قوله تعالى ﴿سَبِيلًا ۘ﴾، وقد أجمعت على لزومه طبعات مصاحف الحجاز، والشام، ومصر، والعراق. إلا أن القراء اختلفوا في درجة هذا الوقف، فيرى الأنباري، والأنصاري، والأشموني، أنه حسن[٥]، ويرى النحاس أنه تام[٦]، وقد سكت عنه الداني، ويرى السجاوندي لزوم الوقف عليه[٧].

والراجح أن الوقف هنا لازم؛ لأنه لو وصل لأوهم أن جملة

---

(١) انظر: المكتفى في الوقف والابتدا/ ٩٠.

(٢) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ١٦٨.

(٣) انظر: منار الهدى ١/ ٢٨٣.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٤٥، والمقصد على هامش المصحف/ ١٦٨، ومنار الهدى ١/ ٢٧٨، والقطع والائتناف/ ٢٢١، وعلل الوقوف ٢/ ٥١٥.

(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٤٥، والمقصد على هامش المصحف/ ١٦٨، ومنار الهدى ١/ ٢٧٨.

(٦) انظر: القطع والائتناف/ ٢٢١.

(٧) انظر: علل الوقوف ٢/ ٥١٥.

(اتخذوه) صفة لـ (سبيلًا)، وليست كذلك، فجملة (اتخذوه) استئنافية وليست صفة[1].

١٦ ـ ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يونس: ٦٥].

ـ **موضع الوقف**: الوقف على ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾[2].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: في هذا تسلية لنبيه ـ ﷺ ـ وبشارة له[3]. والوقف على قوله: ﴿قَوْلُهُمْ﴾ لازم، وقد أجمعت على لزومه طبعات مصاحف الحجاز، والشام، ومصر، والعراق، وهو وقف عند القراء جميعًا، لكن الخلاف في درجة الوقف، فمعظمهم يقول: إن الوقف على ﴿قَوْلُهُمْ﴾ تام، وهم أبو حاتم، وأحمد بن موسى، نقلًا عن النحاس، والأنصاري، والأشموني، بل جعله الأشموني وقفًا أتمَّ[4].

وأما الأنباري فقال: إنه حسن[5]، وأما الداني فرأى أنه كاف[6]، فأما السجاوندي والنيسابوري فقالا بلزوم الوقف عليه.

---

(١) انظر: إعراب القرآن وبيانه ٣/ ٤٥٥.

(٢) انظر: القطع والائتناف/ ٢٥٢، والمقصد على هامش المصحف/ ٢١٦، ومنار الهدى ١/ ٣٣٣، وإيضاح الوقف/ ٣٦٨، والمكتفى في الوقف والابتدا/ ١١٤.

(٣) انظر: الكشاف ٢/ ٢٤٣، والمحرر الوجيز ٣/ ، والجامع لأحكام القرآن ٨/ ٣٥٩، وتفسير القرآن العظيم، وفتح القدير ٢/ ٥٧٠، والتفسير المنير ١١/ ٢١٦.

(٤) انظر: القطع والائتناف/ ٢٥٢، والمقصد على هامش المصحف/ ٢١٦، ومنار الهدى ١/ ٣٣٣.

(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٦٨.

(٦) انظر: المكتفى في الوقف والابتدا/ ١١٤.

والراجح أنه لازم حتى لا يتوهم القارئ والسامع أن قوله: (إن العزة لله جميعًا) من قول المشركين.

١٧ ـ ﴿أُولَٰٓئِكَ لَمۡ يَكُونُواْ مُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنۡ أَوۡلِيَآءَۘ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلۡعَذَابُۚ مَا كَانُواْ يَسۡتَطِيعُونَ ٱلسَّمۡعَ وَمَا كَانُواْ يُبۡصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠].

ـ **موضع الوقف**: الوقف على قوله: ﴿مِنۡ أَوۡلِيَآءَۘ﴾[1].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: الوقف لازم على قوله ﴿مِنۡ أَوۡلِيَآءَۘ﴾، وقد أجمعت على لزومه طبعات مصاحف الحجاز، والشام، ومصر، والعراق، واختلف القراء في درجة الوقف عليه، رغم أنهم نصّوا بالوقف عليه، فمنهم من جعله تامًّا، كالنحاس نقلًا عن نافع، والأشموني[2]، ومنهم من جعله لازمًا كالسجاوندي والنيسابوري[3]، ومنهم من جعله صالحًا كالأنصاري[4]، ومنهم من سكت عنه كالداني.

والراجح أنه وقف لازم؛ لأن الكلام يتم معناه عند (من أولياء) وما بعده استئناف، ولا ينبغي الوصل حتى لا يتوهم أن جملة (يضاعف) صفة لـ (أولياء).

١٨ ـ ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يَرۡحَمَكُمۡۚ وَإِنۡ عُدتُّمۡ عُدۡنَاۘ وَجَعَلۡنَا جَهَنَّمَ لِلۡكَٰفِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨].

ـ **موضع الوقف**: الوقف على قوله: ﴿وَإِنۡ عُدتُّمۡ عُدۡنَاۘ﴾[5].

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٢٦٠، ومنار الهدى ١/ ٢٢٤، وعلل الوقوف ٢/ ٥٨٢، وغرائب القرآن ٦/ ١٢، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٢٣.

(٢) انظر: القطع والائتناف/ ١١٨، ومنار الهدى ١/ ٣٤٤.

(٣) انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٨٢، وغرائب القرآن ٦/ ١٢.

(٤) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٢٢٤.

(٥) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦٤٧، وغرائب القرآن ١٥/ ٥.

- **الشاهد لهذا الموضع:** ختم الآية بالوعيد: ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا﴾، أي أن لكم ذل الدنيا وعذاب الآخرة[١]، ويبدو لي أن الإفساد الذي حذرهم الله منه قد وقع منهم في هذا الزمن، بدليل أنهم اليوم أكثر نفيرًا، وأن معظم أهل الأرض معهم على الباطل.

الوقف لازم على ﴿عُدْنَا﴾، أجمعت على لزومه معظم طبعات مصاحف الحجاز، والشام، ومصر، والعراق، سوى الطبعة الجديدة من مصحف المدينة المنورة، فقد حُذِفَ هذا الموضع منها.

لكن القراء اختلفوا في درجة الوقف عليه، فمنهم من جعله كافيًا، كالأنصاري، ومنهم من جعله حسنًا كالأشموني وابن الجزري، ومنهم من سكت عنه كالداني[٢]، ومنهم من جعله لازمًا كالسجاوندي والنيسابوري[٣].

والراجح أنه وقف لازم؛ لأنه لو وصل لأدى إلى أن تكون جملة ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ﴾ معطوفة على (عدنا)، وليس كذلك، فالجملة استئنافية، وحتى لو جعلناها معطوفة على ما قبلها، فإن جملة ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ اعتراضية، فيلزم الوقف؛ لأن الوصل يوهم أن ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ﴾ شرط لعودتهم.

١٩ - ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨].

---

(١) انظر: الكشاف ٢/ ٤٣٩، والمحرر الوجيز ٣/ ٤٤٠، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ٣٢، والبحر المحيط ٦/ ٨، وتفسير القرآن العظيم ٥/ ٤٧، وفتح القدير ٣/ ٢٦٠، والتفسير المنير ١٥/ ٢٤.

(٢) انظر: المكتفى في الوقف والابتدا/ ١٣٨، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٨٣، ومنار الهدى ١/ ٤٢٠.

(٣) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦٤٧، وغرائب القرآن ١٥/ ٥.

- **موضع الوقف**: الوقف على ﴿ءَاخَرَ﴾[(١)].

- **الشاهد لهذا الموضع**: الوقف لازم على ﴿ءَاخَرَ﴾، وقد أجمعت على لزومه طبعات مصاحف الحجاز، والشام، ومصر، والعراق، وهو وقف عند القراء، ولكنهم اختلفوا في درجته، فهو كافٍ عند الأنصاري، وحسن عند الأشموني، وسكت عنه الأنباري والداني والنحاس[(٢)]، إلا أن السجاوندي جعله وقفًا لازمًا، وتبعه في ذلك النيسابوري[(٣)].

والراجح أنه وقف لازم؛ لأنه لو وصل لأوهم أن جملة ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ﴾ صفة لـ ﴿إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾، ولو أن الأمر يمكن أن يفسر بغير هذا التفسير؛ لأنه لا يُعقل أن تكون صفة الإله الآخر كلمة التوحيد ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ﴾، لكننا نقول بلزومه راحة لعقولنا وقلوبنا، وراحة لعوام الناس الذين لا يدركون إعراب القرآن الكريم، وحتى لا تمس عقيدة المسلمين بما يؤوله بعض الجهال.

٢٠ - ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌۘ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [العنكبوت: ٢٦].

- **موضع الوقف**: الوقف على قوله: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌۘ﴾[(٤)].

- **الشاهد لهذا الموضع**: قوله: ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّيٓۖ﴾، يعود

---

(١) انظر: إيضاح الوقف ٤٣٣، والقطع/ ٣٩٠، والمكتفى/ ١٧٦، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٩٦، ومنار الهدى ٢/ ١٣٢.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٣٣، والقطع والائتناف/ ٣٩٠، والمكتفى في الوقف والابتدا/ ١٧٦، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٩٦، ومنار الهدى٢/ ١٣٢.

(٣) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٨٤، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان ٥/ ٣٧٧.

(٤) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٨٨، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٩٩، ومنار الهدى ٢/ ١٣٢.

الضمير إلى إبراهيم، وبهذا قال الفراء، والطبري، والنحاس، والزمخشري، والسجاوندي، والرازي، والنيسابوري، والجلال المحلي، وأبو السعود، وابن عاشور[١].

ويحتمل أن يكون الضمير عائدًا على لوط احتمالًا ضعيفًا؛ لأن جمهور المفسرين ـ كما مر ـ قالوا بأن الضمير يعود على إبراهيم، وقد أشار إلى ذلك إشارة ضعيفة القرطبي وابن كثير[٢].

فالوقف على ﴿لُوطٌ﴾ لازم، وقد أجمعت على لزومه طبعات مصاحف الحجاز، والشام، ومصر، والعراق. ومعظم القراء يقولون إنه موضع وقف، ولكنهم اختلفوا في درجته، فالنحاس يقول: قطع كاف، ولم يتعرض له الأنباري والداني، وقال السجاوندي بلزوم الوقف عليه، وتبعه النيسابوري. وهو وقف صالح عند الأنصاري والأشموني كذلك[٣].

والراجح أنه لازم، ولو استوى الطرفان في المعنى لما لزم الوقف عليه، لكن عود الضمير إلى إبراهيم أتمُّ للمعنى، وحتى لا يوهم أن جملة ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ﴾ معطوفة على لوط، فالقائل هو إبراهيم عليه السلام.

---

(١) انظر: معاني القرآن ٢/ ٣١٦، وجامع البيان ٢٠/ ١٤٢، والقطع والائتناف ٥٥٢، والكشاف ٣/ ٢٠٤، وعلل الوقوف ٢/ ٧٨٨، ومفاتيح الغيب ٢٥/ ٤٩، وغرائب القرآن ٥/ ٣٨٢، وتفسير الجلالين بحاشية الصاوي ٣/ ٢٣٥، وإرشاد العقل السليم ٤/ ١٦٩، والتحرير والتنوير ٢٠/ ٢٣٨.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٣٣٩، وتفسير القرآن العظيم ٦/ ٢٧٣، والتفسير المنير ٢٠/ ٢٢٣.

(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء/ ٤٣٥، والقطع والائتناف/ ٣٩٤، والمكتفى في الوقف والابتدا/ ٤٤٣، وعلل الوقوف ٢/ ٧٨٨، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٩٩، ومنار الهدى ٢/ ١٣٦.

٢١ ـ ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: ٧٦].

ـ **موضع الوقف:** الوقف على قوله: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾[١].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم، وقد أجمعت على لزومه طبعات مصاحف الحجاز، والشام، ومصر، والعراق. وهو وقف عند معظم القراء، وإن اختلفوا في درجته. فهو تام عند الأنباري، وتام عند النحاس نقلًا عن أحمد بن موسى، وتام عند الداني، وهو لازم عند السجاوندي، قال: لئلا يصير قوله: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ﴾ مقول الكفار، الذي يُحزن النبي ـ ﷺ ـ وكذلك هو لازم عند النيسابوري، وعلله بما علل به السجاوندي، وهو تام عند الأنصاري والأشموني[٢].

والراجح: أنه وقف لازم؛ لأنه أوضح للمعنى، والابتداء بالاستئناف بعده حتى لا يتوهم متوهم أن قوله ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ مقول القول.

٢٢ ـ ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦].

ـ **موضع الوقف:** الوقف على قوله: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾[٣].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** الوقف لازم، وقد أجمعت على لزومه طبعات مصاحف الحجاز، والشام، ومصر، والعراق، وهو وقف عند معظم القراء، فمنهم من جعله تامًّا كالنحاس والداني والأنصاري

---

(١) علل الوقوف ٣/ ٨٥١.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٥١، والقطع والائتناف ٤٣٤، والمكتفى/ ١٩٦، وعلل الوقوف ٣/ ٨٥١، وغرائب القرآن ٢٣/ ٢٢، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٤٥، ومنار الهدى ١/ ١٩٢.

(٣) انظر: القطع والائتناف ٥٠٦، والمكتفى/ ٢٢٦، وعلل الوقوف ١/ ١١٣، والمقصد على هامش المصحف/ ٥٢٨، ومنار الهدى ١/ ٣٠٦، وانظر: الوقف اللازم دراسة دلالية/ ٢٠١.

والأشموني[١]، إلا أن الأنباري جعله وقفًا غير تام[٢]، ومنهم من جعله لازمًا كالسجاوندي والنيسابوري[٣].

والراجح أنه وقف لازم؛ لأن الكلام يتم بقوله ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾، وتتم فائدة الكلام الذي قبله، لكننا إذا وصلناه يوهم أن الأمر المطلوب: (فتول عنهم يوم يدع الداع). ويحسن البدء بما بعده، لأنه استئناف بيان.



(١) انظر: القطع والائتناف ٥٠٦/ ، والمكتفى في الوقف والابتدا/ ٢٢٦، والمقصد على هامش المصحف/ ٥٢٨، ومنار الهدى ١/ ٣٠٦.

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء/ ٤٨٤.

(٣) انظر: علل الوقوف ٣/ ٩٨٠، وغرائب القرآن ٣/ ٩٨٠.

الفصل الرابع

الوقف اللازم المختلف فيه

- مقدمة.
- مواضع الوقف.

* * *

مُقَـدّمة

ما يرد هنا في هذا الفصل هو مما اختلف فيه العلماء، بين كونه لازمًا، أو غير لازم، ولم يرد منه شيء في مصحف المدينة المنورة، ولم تتفق عليه طبعات المصاحف، إلا أن هذه المواضع ذكرت في كتب الوقف، منها علل الوقوف للسجاوندي، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري وغيرها، وهذه المواضع قد ذكرناها للتوضيح.



مواضع الوقف

١ ـ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٨ ـ ٩].

ـ موضع الوقف: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[١].

ـ الشاهد لهذا الموضع: هذا الوقف لازم عند السجاوندي والنيسابوري، ولم يرد في طبعات المصاحف، قال السجاوندي: لو وصل بقوله ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ صارت جملة (يخادعون) صفة لقوله ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾، فانتفى الخداع عنهم، وتقرر الإيمان خالصًا عن الخداع، كما تقول: ما هو بمؤمن مخادع، ومراد الله نفي الإيمان وإثبات الخداع[٢]. وهذه الآية وما بعدها إلى آخر القصة معطوفة على قصة (إن الذين كفروا)، وفيها من النعي على أهل الضلال ما لا يخفى[٣].

والوقف على ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ حسن عند الأنباري لأن قوله ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ في موضع نصب على الحال من (هم)، كأنه قال: مخادعين الله[٤]، وهو

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/٢٥٩، وانظر: المكتفى/٣٤، وعلل الوقوف ١/ ١٨٠، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان ١/ ١٥٩.

(٢) علل الوقوف ١/ ١٨٠، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان ١/ ١٥٩.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ١/٨٨، وتفسير القرآن العظيم ١/ ١٧٦، وروح المعاني ١/ ١٩٣، وفتح القدير ١/ ٥٢.

(٤) إيضاح الوقف/٢٥٩.

كاف عند الداني[١]، وقال الأشموني: لا يجوز أن يكون ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ في محل جر صفة لـ (مؤمنين)، لأن ذلك يوجب نفي خداعهم، والمعنى على إثبات الخداع لهم، ونفي الإيمان عنهم، أي وما هم بمؤمنين مخادعين، وكل من الحال والصفة قيد يتسلط النفي عليه وعليهما.

وهذا الوقف ليس لازمًا فيما أرى، ومن حيث كونه رأس آية فالوقف عليه سنة متبعة[٢].

٢ ـ ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

ـ **موضع الوقف:** ﴿أَنفُسَهُمْ ۚ﴾[٣].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هذا الوقف مختلف فيه، ففي مصحف الأزهر الشريف (الطبعة الأولى) الوقف على (أنفسهم) وقف لازم، وفي مصاحف الشام والحجاز (صلى) أي الوصل أولى. فتكون جملة ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ مستأنفة، تُبَيِّنُ أن ذمَّهم إنما يكون على الإطلاق، في اتخاذهم السحر بآيات الله وكلماته، وليس ذلك مقرونًا بنفي علمهم، ولو علموا لانتفى عنهم الذم، بل إنهم مع علمهم بهذا الصنيع فهو مذموم، أو أن علمهم الأول لم يوصلهم إلى طاعة الله، ولذلك قال الزمخشري: «معناه: لو كانوا يعملون بعلمهم، جعلهم حينئذ لم يعلموا به، كأنهم منسلخون عنه»[٤].

---

(١) انظر: المكتفى في الوقف والابتداء/ ٣٦.

(٢) انظر: منار الهدى ١/ ٦١، وتفسير الطبري ١/ ٢٦٣، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٩١.

(٣) انظر: الطبعة الأولى من مصحف الأزهر الشريف، والوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية/ ٧٧، والوقف اللازم في القرآن الكريم، دراسة دلالية/ ٣٩ ـ ٤٠.

(٤) الكشاف ١/ ٨٥.

وقال القرطبي: لأنهم تركوا العمل بعلمهم، واسترشدوا من الذين علموا بالسحر[(١)].

وقال أبو حيان: «أي علموا ضرره في الآخرة، ولم يعلموا نفعه في الدنيا، أو علموا نفي الثواب، ولم يعلموا استحقاق العذاب»[(٢)].

ويرى الألوسي أن الوصل يغير المعنى[(٣)]، وتوجيهه أنهم لا يعلمون أن ذلك مذموم، فأثبت لهم العلم بحقيقة أخذ السحر، ولم يعلموا حقيقة ذمه[(٤)].

ولو وصل القارئ ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ لصار ذمهم متعلقًا بعلمهم. وأرى أن هذا الموضع هو وقف جائز، وكذلك هو رأس آية يوقف عليه، أما إنه وقف لازم ففيه نظر.

٣ ـ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌۖ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٣].

ـ **موضع الوقف**: ﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌۖ﴾[(٥)].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: الوقف على قوله تعالى: ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌۖ﴾ وقف لازم كما ورد في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر الشريف[(٦)]، وعلامته في مصاحف الشام، ومصحف المدينة المنورة (صَلَى) أي الوصل أولى.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٤٢١.

(٢) البحر المحيط ١/ ٣٣٤.

(٣) روح المعاني ١/ ٣٤٦.

(٤) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم، دراسة دلالية/ ٣٩ ـ ٤٠.

(٥) انظر: الطبعة الأولى من مصحف الأزهر الشريف، والوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية/ ٤١.

(٦) المصدر السابق.

وذكر النيسابوري أن الوقف على ﴿خَيْرٌ﴾ مطلق، وقد أشار إليه برمز (ط)[١].

والملاحظ أن جملة ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ مستأنفة، فيكون الوقف على ﴿خَيْرٌ﴾ مقبولًا في المعنى، ويؤيده ورود القسم في ﴿لَمَثُوبَةٌ﴾ وجملة ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ تنفي عنهم العلم بأن المثوبة من عند الله خير. ولو قرئ بالوصل ﴿خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ لتعلقت الخيرية بعلمهم، وتعليق الخيرية بعلمهم محال. ويؤيده قول أبي حيان: «وقدّر بعضهم جواب (لو) بأنه: لآمنوا، لأن من كان ذا علم وبصيرة لم يخف عليه الحق، فهو يسارع إلى اتباعه. وقيل: العلم هنا كناية عن العمل»[٢]. وفرق بين العلم والعمل، فقد يعلم الإنسان ولا يعمل، وقد يعمل ولا يعلم.

«والذي يظهر أن الوقف على ﴿خَيْرٌ﴾ جائز، لأن جملة (المثوبة من عند الله خير) قائمة بنفسها، وليست محتاجة إلى ما بعدها، وجملة (لو كانوا يعلمون) تفيد نفي العلم عنهم، عن هذه الخيرية والمثوبة»[٣]. فهو وقف جائز، وهو بعيد أن يكون لازمًا.

٤ ـ ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۖ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦].

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾[٤].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: ورد في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ١/ ٣٤٧.
(٢) الكشاف ١/ ٨٥، البحر المحيط ١/ ٣٣٥.
(٣) الوقف اللازم في القرآن الكريم، دراسة دلالية/ ٤١ ـ ٤٢.
(٤) الطبعة الأولى من مصحف الأزهر الشريف، والوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية/ ٧٧.

الشريف أن هذا الوقف لازم[١]، والذي دعاهم إلى هذا هو الفصل بين كلامين. فالله ﷻ يحكي قول هؤلاء: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ ثم يرد عليهم ذلك القول بتنزيهه، تعالى عن ذلك، فيقول: ﴿سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ لذلك كان الوقف لفصل كلامهم وقولهم، عن تنزيه المولى - ﷻ - نفسه عن ذلك. وحجة من جعله لازمًا أنه لو وصل القارئ فقال: ﴿وَلَدًا سُبْحَانَهُ﴾ لتوهم المستمع أن التنزيه للولد، وليس لله تعالى، وهذا خلاف المراد. وعند ذلك يكون الوقف على (ولدًا) أبلغ من وصله، وكون المعنى يقتضي أن يقف القارئ عليه، بدلًا من أن ينسب التنزيه إلى الولد، في قوله ﴿وَلَدًا سُبْحَانَهُ﴾. ولأن الضمير في (سبحانه) ربما أوهم عود الضمير على أقرب مذكور، وهو الولد[٢]. وهذا التعليل فيه بعد، فالوقف على ﴿وَلَدًا﴾ كاف، وعند بعضهم تام، وليس بالضرورة أن يكون لازمًا، بل المهم هو أن يقف القارئ على هذا الموضع، ليستريح في المعنى المراد.

٥ - ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَن يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة: ١٢٠ - ١٢١].

موضع الوقف: ﴿وَلَا نَصِيرٍ﴾[٣].

هو وقف تام عند الأنباري، والنحاس، والداني، والعماني، والأنصاري والأشموني[٤]. والخطاب للنبي - ﷺ - والمراد أمته، وبما أن اسم الموصول

---

(١) الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية/ ٧٧.

(٢) الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية/ ٤٣ - ٤٥.

(٣) تفرد به ساجقلي زاده. انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره/ ٧٧.

(٤) إيضاح الوقف/ ٢٧٦، والقطع والائتناف/ ٨١، والمكتفى/ ١٧٤، والمرشد ١١/ ٢٤١، ومنار الهدى ١١/ ٨٦.

﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر يجوز فيها الاستئناف، فالوقف يكون تامًّا، ولا يكون لازمًا، لأن الوقف على ﴿نَصِيرٍ﴾ والابتداء بـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ﴾ لا يغير المعنى، فالوقف إذًا تام، وليس لازمًا.

٦ ـ ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٥﴾ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ﴾ [البقرة: ١٤٥ ـ ١٤٦].

ـ **موضع الوقف:** ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[١].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم عند السجاوندي، لأنه لو وصل ـ كما يرى ـ لأوهم أن ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ صفة ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وهو مبتدأ في مدح عبد الله بن سلام وأصحابه[٢]، وهو وقف تام عند النحاس والأنصاري والأشموني[٣]، وهو رأس آية، والوقف على رؤوس الآي سنة، والصواب أن يقال: هو وقف تام، لكنه ليس بلازم.

٧ ـ ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤].

ـ **موضع الوقف:** ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٤].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف

---

(١) انظر: علل الوقوف ١/ ٢٥٢، والقطع والائتناف/ ٨٥، والمقصد على هامش المصحف/ ٢١، ومنار الهدى ١/ ٩١.

(٢) انظر: علل الوقوف ١/ ٢٥٢.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٨٥، والمقصد على هامش المصحف/ ٢١، ومنار الهدى ١/ ٩١.

(٤) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية ٤٨.

الأزهر الشريف، والوصل فيه أولى في مصاحف الحجاز، والشام، ومصر، والعراق، وجملة ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ مستقلة بنفسها. والذين يرون أنه لازم يعتقدون أن القارئ لو وصل مع الجملة الأولى لتوهم المستمع أن الصيام خير لو علم الإنسان ذلك، وليس بخير إذا لم يعلمه، مع أن الصيام خير للإنسان علم الحكمة من ذلك أو لم يعلمها. وذكر النيسابوري: أن هذا الوقف مطلق، لأن التقدير والصوم خير لكم[١].

وفرْقٌ بين حكم خيرية الصيام، وبين خشية الإنسان لله، إذ كان العلم يقتضي الخشية، لأنه قد يوجد من يخشى الله، فيقوم بطاعته، وقد يوجد أيضًا من لا يخشى الله، ويبقى الصيام خير لمن كان يخشى، ومن لم يخش الله. وقال الألوسي: «وجواب (إن) محذوف ثقة بظهوره، أي: اخترتموه»[٢]. ولا داعي أن نعدّه من اللازم لأن فيه شيئًا من التكلف.

٨ ـ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ﴾ [البقرة: ٢١٧].

ـ **موضع الوقف**: ﴿كَبِيرٌ ۖ﴾[٣].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر. لأن في الوصل إيهام أن الوصل مع قوله تعالى ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ هو من الأمر للرسول ـ ﷺ ـ وهو من مقول القول، والصواب أنها إخبار من الله تعالى[٤].

---

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٢/١٦٨.

(٢) روح المعاني ٢/٥٩، وانظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية/ ٤٨ ـ ٤٩.

(٣) هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر، أما مصاحف الشام والعراق والمدينة فالوصل أولى.

(٤) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ٥٣ ـ ٥٥.

واختلف العلماء في نوع الوقف، فقال الداني: «الوقف على (قتال فيه كبير) كاف، ويرتفع، (وصد عن سبيل الله) بالابتداء، والخبر (أكبر عند الله)»[١].

ويرى الأشموني أن «الوقف على (كبير) تام، لأن (وصد) مرفوع بالابتداء، وما بعده معطوف عليه، وخبر هذه الأشياء كلها (أكبر عند الله)، فلا يوقف على (المسجد الحرام) لأن خبر المبتدأ لم يأت، فلا يفصل بينهما»[٢]. وذكر النيسابوري أن الوقف على (كبير) وقف مطلق، على أن قوله (وصد) مبتدأ، وما بعده معطوف عليه، وقوله (أكبر عند الله) خبر[٣]. وأرى أنه وقف كاف، ولا داعي لأن نعدّه من اللازم، لأن فيه تكلفاً.

٩ ـ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ ۖ﴾ [البقرة: ٢٤٦].

ـ **موضع الوقف**: ﴿مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ﴾[٤].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي والنيسابوري. قال السجاوندي: ﴿مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ﴾ (ـ م)، لأنه لو وصل صار (إذ) ظرفًا لقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ وهو محال.[٥] ووافقه النيسابوري[٦] والأشموني[٧]. ولم

(١) المكتفى في الوقف والابتداء/ ٥٨.
(٢) منار الهدى في الوقف والابتداء/ ٥٨.
(٣) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٢/ ٣٠٩.
(٤) علل الوقوف ١/ ٣٢٠، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان ١/ ٦٦٤، ومنار الهدى ١/ ٩١.
(٥) علل الوقوف ١/ ٣٢٠.
(٦) انظر: غرائب القرآن ١/ ٦٦٤.
(٧) منار الهدى ١/ ٩١.

يقف عليه الأنباري، والداني، والأنصاري[١]. ويظهر لي أنه وقف جائز وليس بلازم.

١٠ ـ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

ـ موضع الوقف: ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾[٢].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، والنيسابوري. قال السجاوندي: ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ (ـ م)، لأنه لو وصل صار ﴿إِذْ﴾ ظرفًا لقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ وهو محال[٣]. وتبعه النيسابوري[٤]، قال: لأن (إذ) ليس بظرف لإيتاء الملك[٥]، ووافقه الأشموني[٦]. وهو وقف جائز، ولو وصلنا لما أوهم المعنى الذي أراده السجاوندي.

١١ ـ ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البقرة: ٢٧٥].

ـ **موضع الوقف**: ﴿مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟﴾[٧].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر، وعند السجاوندي والنيسابوري، قال السجاوندي: ﴿مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟﴾

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٢٨٨، والمكتفى/ ١٨٩، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٠.
(٢) علل الوقوف ١/ ٣٢٠، وغرائب القرآن ٢/ ٢٢.
(٣) علل الوقوف ١/ ٣٢٠.
(٤) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٢/ ٢٢.
(٥) المصدر السابق ٢/ ٢٢.
(٦) انظر: منار الهدى ١/ ١١٢.
(٧) تفرد به مصحف الأزهر، وانظر: علل الوقوف ١/٣٤٦، والمكتفى/ ١٩٢.

(ـ م)، لأنه لو وصل صار ما بعده مفعولًا لـ ﴿قَالُوٓاْ﴾[١]. ولم ير الداني ذلك، لأنه كاف عنده[٢]، ويرى النحاس والأشموني أنه وقف حسن، قال النحاس: لأنه انقطع كلامهم[٣]. والصواب أن يقال: إن جملة ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ﴾ استئنافية، فالوقف على ﴿ٱلرِّبَوٰاْۚ﴾ جائز وليس بلازم.

١٢ ـ ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

ـ موضع الوقف: ﴿خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾[٤].

ـ الشاهد لهذا الموضع: هذا الوقف لازم في طبعة الأزهر الأولى[٥]، وقد أغفلت مراجع الوقف المعتمدة هذا الوقف، ولم يذكره ابن الأنباري والداني والنكزاوي والأنصاري والأشموني[٦]، فلو قرأ (خير لكم إن كنتم تعلمون) لربما توهم السامع أن هذه الخيرية مرتبطة بعلمهم[٧]. وفرق بين إثبات ثواب الصدقة، وبين التحريض على الفعل[٨]. فالمعنى يقتضي الوقف، لكننا لو وصلنا لما أوهم تغيير المعنى.

وأرى أن الوقف جائز وليس بلازم على ﴿خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ لأن خيرية الصدقة

---

(١) علل الوقوف ١/ ٣٤٦.
(٢) انظر: المكتفى/ ٥٥.
(٣) القطع والائتناف/ ١١٣، ومنار الهدى ١/ ١٢٠.
(٤) هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر.
(٥) انظر: طبعة الأزهر الأولى، والوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره/ ٢٦٨.
(٦) انظر: إيضاح الوقف/ ٢٩٠، والمكتفى/ ٥٥، والاقتداء في معرفة الوقف والابتدا١/ ٢٥٧، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٧، ومنار الهدى ١/ ١٢١.
(٧) الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية/ ٤٨ ـ ٤٩.
(٨) الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية/ ٦٢ ـ ٦٣.

ثابتة سواء علموا أم لم يعلموا، والوصل لا يجعل الخيرية مقيدة بحال علمهم.

١٣ ـ ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

ـ **موضع الوقف:** ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[١].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر وعند السجاوندي والنيسابوري، قال السجاوندي: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ (ـ م) في مذهب أهل السنة والجماعة، لأنه لو وصل فهم أن (الراسخون) يعلمون تأويل المتشابه، كما يعلمه الله. وهذا ليس بصحيح، بل المذهب أن شرط الإيمان بالقرآن العمل بمحكمه، والتسليم لمتشابهه، وتبعه النيسابوري[٢].

وروى الخلاف أبو جعفر النحاس[٣]. وقال الأنباري: تام لمن زعم أن الراسخين في العلم لم يعلموا تأويله، وهو قول أكثر أهل العلم[٤].

وأما من وقف على ﴿فِى ٱلْعِلْمِ﴾ من قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ فقد عطف (والراسخون) على لفظ الجلالة، وبهذا يشترك الراسخون في العلم مع الله تعالى في العلم بتأويل المتشابه، وذلك بتعليم الله تعالى إياهم، وجملة (يقولون) حال من (الراسخين) أي قائلين: آمنا به[٥]. إذ إن الراسخين في العلم يعلمون تأويله أي تفسيره لا يلزم منه أنهم

---

(١) هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر، وانظر: علل الوقوف ١/ ٣٦١، وغرائب القرآن، والوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية/ ٦٤.

(٢) انظر: علل الوقوف ١/ ٣٦١، وغرائب القرآن ٢/ ٩٩.

(٣) القطع والائتناف/ ١١٧ ـ ١١٨.

(٤) إيضاح الوقف/ ٢٩٢.

(٥) انظر: منار الهدى ١/ ١٢٦.

يحيطون به علمًا، والظاهر أن المعنى الذي حُمل عليه (التأويل) في الآية هو الذي يحدد موضع الوقف، فإن فُسِّرَ بحقيقة ما يؤول إليه الأمر مما لا يعلمه إلا الله فالوقف على لفظ الجلالة، وإن حُمل على معنى التفسير فالوقف على (الراسخون في العلم)(١).

١٤ ـ ﴿قُلْ إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٩].

ـ **موضع الوقف**: ﴿يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾(٢).

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر(٣)، إلا أنه تام عند أبي عمرو الداني، فقال: (يعلمه الله) تام(٤). وعند النيسابوري وقف مطلق، قال: (يعلمه الله) مطلق(٥). وقال الأشموني: (يعلمه الله) كاف، لاستئناف ما بعده، وليس معطوفًا على جواب الشرط، لأن علمه تعالى بما في السموات وما في الأرض غير متوقف على شرط(٦).

قال الرازي: (إن تخفوا ما في صدوركم أو تبدوه) شرط، وقوله تعالى (يعلمه الله) جزاء، ولا شك أن الجزاء مترتب على الشرط متأخر عنه، ثم قال تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾. واعلم أن جملة (يعلم) رفعٌ

---

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥/ ٣٥ ـ ٣٦، ١٦/ ٤٠٨.

(٢) هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر.

(٣) انظر: علل الوقوف ١/ ٣٦١، وغرائب القرآن، والوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية/ ٦٤.

(٤) المكتفى في الوقف والابتداء/ ١٤٢.

(٥) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٣/ ١٧٤.

(٦) منار الهدى في الوقف والابتداء/ ٧٥.

على الاستئناف، وهو غاية في التحذير، لأنه إذا كان لا يخفى عليه شيء فيهما، فكيف يخفى عليه الضمير؟![١]. وقال الألوسي: والجملة مستأنفة، غير معطوفة على جواب الشرط[٢].

ومعلوم أن رفع الفعل في قوله تعالى: (ويعلمُ) على الاستئناف كما هو واضح، فلا ينبغي أن يعدّ من اللازم.

١٥ ـ ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ١١٨].

ـ موضع الوقف: ﴿ٱلْـَٔايَٰتِ﴾[٣].

ـ الشاهد لهذا الموضع: قال الجمل في حاشيته على تفسير الجلالين: قوله ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ جواب الشرط محذوف كما قدره الشارح، وهو إن كنتم تعقلون ذلك فلا توالوهم[٤].

وهو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر، أما في المصاحف الأخرى فالوصل أولى. جاء في الجامع لأحكام القرآن: ولو وصل القارئ لأوهم ذلك الوصل تغيير المعنى، فلو قرأ ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ كان بيان الآيات مرتبطًا بعلمهم وعقلهم. و﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ ۖ﴾ أي أظهرنا لكم الآيات الدالة على النهي عن موالاة الأعداء[٥]. فالمعنى يقتضي الوقف على قوله تعالى: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ ۖ﴾ حتى يكون

---

(١) مفاتيح الغيب ٤/ ١٦٩.

(٢) روح المعاني ٣/ ١٢٦.

(٣) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ٧٢.

(٤) الفتوحات الإلهية ١/ ٣٠٧.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٥٣٢.

في الآية فصل بين بيان الله تعالى لهذه الآية وبين عقلهم أو بين علمهم وعملهم[(١)]. لذا أرى أنه من الوقف الجائز.

١٦ ـ ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِىٓ أُخْرَىٰكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٣].

ـ **موضع الوقف**: ﴿عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾[(٢)].

سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والسجاوندي، والأشموني[(٣)]. قال العماني: زعم ابن مهران أن الوقف على قوله ﴿وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾ . . . ولا أستحسن الوقف عليه . . . وهو غلط . . .[(٤)]. ولا يمكن أن يكون وقفًا لازمًا لأن (أحدٍ) مجرورة، وما بعدها جملة اسمية حالية، وما بعدها جار ومجرور ﴿فِىٓ أُخْرَىٰكُمْ﴾، متعلقان بحال تقديرها: والرسول كائنًا في ساقتكم[(٥)]. أما إن جعلنا الواو في (والرسول) استئنافية، فالوقف على ﴿أَحَدٍ﴾ يكون جائزًا لا لازمًا.

١٧ ـ ﴿فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٧٠﴾ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٠ ـ ١٧١].

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[(٦)].

---

(١) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ٧٢ ـ ٧٤.

(٢) تفرد به ساجقلي زاده. انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره/ ٧٧.

(٣) إيضاح الوقف/ ٣٠٣، والقطع/ ١٣٧، والمكتفى/ ٢١٢، وعلل الوقوف ١/ ٣٩٧، ومنار الهدى١/ ١٦٢.

(٤) المرشد١/ ٥٢١.

(٥) إعراب القرآن الكريم وبيانه١/ ٥٤٧.

(٦) علل الوقوف ١/ ٤٠٢، وغرائب القرآن ٢/ ٢٩٨.

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي والنيسابوري، قال السجاوندي: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ـ م، لاستئناف الفعل، إذ يستحيل أن يكون الاستبشار حالًا للذين يحزنون[١]. ولم يذكره ابن الأنباري في الإيضاح[٢]، ولا الداني في المكتفى[٣]. وهو وقف صالح عند النحاس، وحسن عند الأنصاري، وكاف عند الأشموني[٤].

وقوله ﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾ ليس بتأكيد للأول، بل هو استئناف متعلق بهم أنفسهم، لا بالذين لم يلحقوا بهم. أي أن الضمير في ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ للذين لم يلحقوا بهم من خلفهم، والضمير في ﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾ للذين قتلوا في سبيل الله. إذًا الوقف على رأس الآية سنة، وهو وقف جائز لمن لا يقفون على رؤوس الآي، لأنه ورد قبل جملة استئنافية.

١٨ ـ ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ ۚ﴾ [النساء: ١١].

ـ **موضع الوقف**: ﴿ٱلنِّصْفُ ۚ﴾[٥].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر[٦]، وذكر النيسابوري أنه وقف مطلق، وذلك لانتهاء حكم

(١) علل الوقوف ١/ ٤٠٢.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٠٤.

(٣) انظر: المكتفى/ ٦٧.

(٤) انظر: القطع والائتناف/ ١٤٠، والمقصد على هامش المصحف/ ٧٢، ومنار الهدى ١/ ١٦٥.

(٥) هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر.

(٦) الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ٧٢ ـ ٧٤.

الأولاد[١]، أي ما بعده له حكم جديد. وجعله الأشموني من الوقف الحسن، معللًا بأنه لانتهاء حكم الأول[٢].

وذكر محمد مكي نصر أن الوصل يفسد المعنى، فلو قرأ قارئ ﴿ٱلنِّصۡفُۚ وَلِأَبَوَيۡهِ﴾ لأفهم أن البنت مشتركة في النصف مع الأبوين، أو يوهم أن يكون لأبويه النصف أيضًا، بل المعنى أن النصف للبنت دون الأبوين، والأبوان مستأنفان بما يجب لهما مع الولد[٣]. وفي الفتوحات الإلهية قوله ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ﴾ شروع في إرث الأصول، والسدس مبتدأ، ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ﴾ خبر مقدم، و﴿لِكُلِّ وَٰحِدٖ﴾ بدل من أبويه[٤]. وهذا يدل على لزوم الوقف، ويمنع الوصل حتى لا يوقع في إيهام واشتراك ولبس[٥].

١٩ ـ ﴿ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلّٞ لَّهُمۡۖ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ إِذَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [المائدة: ٥].

ـ **موضع الوقف:** ﴿حِلّٞ لَّهُمۡۖ﴾[٦].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر الشريف، أما بقية المصاحف فأثبتت عليها علامة (صلى). وقد اتفق القراء أن هذا الموضع علامة وقف، لكنهم اختلفوا في درجة هذا الوقف، فهو مجوز له عند السجاوندي لأن ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ﴾ معطوف على ﴿وَطَعَامُ

---

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٤/ ٢٠٢.

(٢) منار الهدى في الوقف والابتداء ١/ ١٧٦.

(٣) نهاية القول المفيد/ ١٦٩، ١٧٠.

(٤) الفتوحات الإلهية ١/ ٣٦١.

(٥) الوقف اللازم في القرآن الكريم ٧٨ ـ ٨٠.

(٦) انظر: علل الوقوف ٢/ ٤٥٠، وغرائب القرآن ٣/ ٢٧.

﴿ٱلَّذِينَ﴾[١]، وتبعه النيسابوري[٢]، وهو كاف عند الأشموني إن جعل قوله ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ﴾ مستأنفًا، وإن جعله معطوفًا على ﴿ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ لم يوقف عليه[٣]. ويتساوى عندي القولان، فمن عطف لا يقف، ومن لم يعطف ينبغي له أن يقف. لكنه ليس وقفًا لازمًا.

٢٠ - ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧].

- **موضع الوقف**: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾[٤].

- **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (بالحق - م) لأن ﴿إِذْ﴾ ليس بظرف لقوله ﴿وَٱتْلُ﴾، ولو وصل ﴿إِذْ﴾ به لالتبس، وصار معنى الكلام محالًا، بل عامل ﴿إِذْ﴾ محذوف، أي: اذكر إذ[٥]. وهو عند الأشموني وقف حسن، إن علق (إذ) بـ (اذكر) مقدرًا، وليس بوقف إن جعل ﴿إِذْ﴾ ظرفًا لقوله ﴿وَٱتْلُ﴾، لأنه يصير الكلام محالًا، لأن ﴿إِذْ﴾ ظرف لما مضى، لا يعمل فيه (اذكر) لأنه مستقبل، بل التقدير: اذكر ما جرى لابني آدم وقت كذا[٦]. وتبعه النيسابوري[٧]، وسكت عنه ابن الأنباري، والداني، والنحاس، والأنصاري[٨]. ولم توضع عليه إشارة

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٤٤٦.

(٢) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٢/ ٣١.

(٣) انظر: منار الهدى ١/ ٢٠٩.

(٤) علل الوقوف ٢/ ٤٥٠، وغرائب القرآن ٣/ ٢٧.

(٥) علل الوقوف ٢/ ٤٥٠.

(٦) انظر: منار الهدى ١/ ٢١٤.

(٧) انظر: غرائب القرآن ٣/ ٢٧.

(٨) انظر: الإيضاح/ ٣١٨، والقطع/ ١٧٥، والمكتفى/ ٢٣٨، والمقصد على هامش المصحف/ ١١٢.

وقف في مصحف المدينة. والظاهر أنه وقف جائز لأن ما بعد الوقف معنى آخر يفيد التفصيل.

٢١ ـ ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١].

ـ **موضع الوقف**: ﴿يَأْتُوكَ﴾[1].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر. ولو وصل القارئ لتغير المعنى، وصار القوم الذين يكذبون ويتسمعون لم يأتوك محرفين. وأن الوصل يخرج المعنى عن المراد. وهو وقف مطلق عند السجاوندي، وكاف عند الداني، وتام عند الأشموني على استئناف ما بعده[2]. وقال الألوسي: «لم يقصدوا الإتيان، بل قصدوا السماع للإنهاء إلى قوم آخرين». وذلك كله يبين مدى توافق المعنى مع الوقف على قوله تعالى ﴿لَمْ يَأْتُوكَ﴾، فالذين يحرفون هم جماعة، والذين لم يأتوك هم جماعة أخرى، لذا كان الفصل[3]. فهو إذًا أقرب إلى الوقف اللازم.

٢٢ ـ ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

ـ **موضع الوقف**: ﴿مَغْلُولَةٌ﴾[4].

---

(١) هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر، انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ٩٣.

(٢) انظر: علل الوقوف ١/ ٤٥٣، والمكتفى في الوقف والابتدا/ ٨١، ومنار الهدى ١/ ٢١٧.

(٣) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية/ ٩٣ ـ ٩٥.

(٤) هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر، انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ٩٩.

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر، وهو لفصل كلامهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ عن قوله تعالى: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟﴾، ولو وصل لصار من كلامهم ومن قولهم[(١)].

قال النيسابوري: وقف مطلق[(٢)]، وذكر الأشموني أن هذا الوقف جائز عند بعضهم، قال: وتجاوزه أولى ليتصل قوله ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ وهو جزاء قولهم ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾[(٣)].

قال القرطبي: «أي غلت في الآخرة، ويجوز أن يكون دعاء عليهم، والمراد أنهم أبخل خلق الله، وفي الكلام على هذا القول إضمار الواو، أي، (وغلت أيديهم)»[(٤)]. وفي الفتوحات الإلهية: (غلت) أمسكت أيديهم عن فعل الخيرات دعاء عليهم، ﴿وَلُعِنُوا۟﴾ من جملة الدعاء عليهم، فهو عطف على الدعاء الأول[(٥)]، يريد ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾. وهذا يؤيد الفصل عن قولهم وعن الدعاء عليهم[(٦)].

فالظاهر أن الوقف عليه كاف وليس بلازم، لأن الوصل لا يلبس المعنى، ولأن ما بعده دعاء عليهم.

٢٣ ـ ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ [المائدة: ١١٠].

---

(١) الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ٩٩.
(٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٦/ ١٧٦.
(٣) منار الهدى في الوقف والابتداء ١/ ٢٢١.
(٤) الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٦٠٠.
(٥) الفتوحات الإلهية ١/ ٥٠٨.
(٦) الوقف اللازم في القرآن الكريم ٩٩ ـ ١٠١.

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ﴾[١].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: لم ترد عليه علامة وقف في مصحف المدينة، ومصاحف الشام، ومصر، والعراق، وهو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (وعلى والدتك ـ م)، لأنه لو وصل صار (إذ) ظرفًا لقوله (اذكر نعمتي)، وعامل (إذ) محذوف، والتقدير: واذكر إذ أيدتك.[٢]. وسكت عنه ابن الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري[٣]. وقال الأشموني: هو وقف كاف، إن علق (إذ) بـ (اذكر) مقدرة، لا بـ (اذكر) المذكورة قبل، أي واذكر إذ أيدتك[٤]. ولا أجد مبررًا للسجاوندي أن يجعله من اللازم.

٢٤ ـ ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ قُل لَّآ أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٢٠ ـ ١٩].

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾[٥].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي قال: (تشركون ـ م)، لأن (الذين) مبتدأ، فلو وصل لوقع فعل الاشتراك عليه، فينتقض الكلام[٦]. وهو وقف تام عند ابن الأنباري، والنحاس، والداني،

---

(١) علل الوقوف ٢/ ٤٥٠، وغرائب القرآن ٣/ ٢٧.

(٢) علل الوقوف ٣/ ٢٧.

(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٢٤، والقطع والائتناف/ ١٨٥، والمكتفى/ ٨٥، والمقصد على هامش المصحف/ ١٢٦.

(٤) منار الهدى ١/ ٢٢٩.

(٥) علل الوقوف ٢/ ٤٧٤.

(٦) علل الوقوف ٢/ ٤٧٤.

والأنصاري، والأشموني[١]. وهو الأنسب فيه أن يقال: وقف تام.

٢٥ ـ ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨١ ـ ٨٢].

ـ **موضع الوقف**: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٢].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر، ولازم عند السجاوندي، قال: (تعلمون ـ م) لتناهي الاستفهام إلى ابتداء الإخبار، ولو وصل اشتبه بأن (الذين) متصل بما قبله، على أنه مفعول (تعلمون)، بل هو مبتدأ خبره (أولئك لهم الأمن)[٣]، وتبعه السجاوندي، قال: لتناهي الاستفهام، وابتداء إخبار، ولو وصل اتصل بما قبله[٤]، وهو حسن عند الأنباري[٥] وتام عند النحاس، والأنصاري، والأشموني، وقد نقل الأشموني ما قال السجاوندي فيه[٦].

والفصل هنا لازم لبيان أن الأوْلى بالخشية والخوف هو الله رب العالمين، وليس هذه الأصنام التي لا تضر ولا تنفع، ولم يعلق المولى تعالى ذلك بشرط علمهم، ولكن جعل جواب الشرط محذوفًا تقديره، أن

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٢٤، والقطع والائتناف/ ١٩٠، والمكتفى/ ٢٤٨، والمقصد على هامش المصحف/ ١٣٠، ومنار الهدى ٢/ ٢٣٤.

(٢) انظر: علل الوقوف ٢/ ٤٨١، وغرائب القرآن ٣/ ١٠٢، والوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية/ ٨١.

(٣) علل الوقوف ٢/ ٤٨١، وغرائب القرآن ٣/ ١٠٢.

(٤) غرائب القرآن ٣/ ١٠٢.

(٥) انظر: إيضاح الوقف والابتداء/ ٣٣.

(٦) انظر: القطع والائتناف/ ٩٦، ومنار الهدى ١/ ٢٤٣، والمقصد عن هامش المصحف/ ١٣٧.

يتبع سيدنا إبراهيم، أو يتبع عبادة الواحد الأحد الحقيق بالعبادة دون سواه[١]. أقول: الوقف هنا حسن، ويحسن الوقف للفصل بين المعنيين، لكنه لا يلتبس على ذوي الأفهام إن وصله، فليس بلازم.

٢٦ ـ ﴿وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ كَٰفِرُونَ ۝٤٥ وَبَيۡنَهُمَا حِجَابٞۚ﴾ [الأعراف: ٤٥ ـ ٤٦].

ـ **موضع الوقف:** ﴿كَٰفِرُونَ﴾[٢].

الشاهد لهذا الوقف: تفرد به ساجقلي زاده[٣]، وسكت عنه الأنباري، والداني، والأشموني، وهو قطع صالح عند النحاس، ومطلق عند السجاوندي[٤]. وجملة (وبينهما حجاب) اسمية، مبتدأ وخبر، معطوفة على ما قبلها[٥]. لكن هذا العطف لا يمنع الوقف لأن الجمل المعطوفة خلاف المفرد، يجوز الوقف بينها. بالإضافة إلى أنها رأس آية، والوقف على رأس الآية سنة متبعة. ولا يصلح هذا الموضع أن يكون وقفًا لازمًا.

٢٧ ـ ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ﴾ [الأعراف: ٧٣].

ـ **موضع الوقف:** ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۚ﴾[٦].

٣ ـ الشاهد لهذا الموضع: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال:

---

(١) الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ١١٦ ـ ١١٧.

(٢) تفرد به ساجقلي زادة، انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية/ ٨١.

(٣) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية/ ٨١.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٣٩، والقطع والائتناف/ ٢١٤، والمكتفى/ ٢٧١، وعلل الوقوف٢/ ٥٠٢، ومنار الهدى١/ ٢٦٧.

(٥) إعراب القرآن الكريم وبيانه٢/ ٥٥٨.

(٦) علل الوقوف ٢/ ٥٠٤.

(صالحًا) (ـ م) لأنه لو وصل صارت الجملة صفة لرجل من الصالحين غير معروف، لا لاسم علم لنبي مرسل(١). وقد وضعت عليه إشارة (قلى) في مصحف المدينة. وسكت عنه الأنباري(٢)، والنحاس(٣)، والداني(٤). وخالف فيه النيسابوري شيخه السجاوندي، فهو يرى أنه جائز استوى فيه الطرفان(٥)، وهو مفهوم عند الأنصاري(٦). وأحسن ما يقال فيه هو وقف جائز.

٢٨ ـ ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

ـ **موضع الوقف:** ﴿حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ﴾(٧).

٣ ـ **الشاهد لهذا الموضع:** ﴿إِذْ﴾ ظرف محل نصب بـ (يعدون)(٨)، ولذلك ساغ الوقف على (يعدون)، أي يتجاوزون حدود الله بالصيد يوم السبت الذي حرم الله عليهم الصيد فيه. وقد ابتلاهم الله بأن يغيب عنهم الصيد يوم الجمعة، فإذا كان يوم السبت جاءهم في الماء شارعًا مقبلًا(٩). فهو وقف لازم عند السجاوندي قال: (حاضرة البحر ـ م)، لأنه لو وصل

---

(١) علل الوقوف ٢/ ٥٠٤.
(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء/ ٣٤١.
(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٢١٧.
(٤) انظر: المكتفى/ ٩٩.
(٥) انظر: غرائب القرآن ٣/ ٢٧٣، ومنار الهدى ٢/ ٢٧٠.
(٦) المقصد عن هامش المصحف/ ١٥٩.
(٧) هو وقف لازم عند السجاوندي، انظر: علل الوقوف ٢/ ٥١٩.
(٨) انظر: تفسير الواحدي ٩/ ٤٠٩، والفريد ٢/ ٣٧٥.
(٩) انظر: المحرر الوجيز ٢/ ٤٦٧، والكشاف ٢/ ١٦٠، والجامع لأحكام القرآن ٩/ ٣٦٢، وروح المعاني ٩/ ١٢٠.

صار (إذ) ظرفًا لقوله (واسألهم) وهذا محال[١]. وسكت عنه الأنباري، والنحاس، والأنصاري، والأشموني[٢]. ولم تثبت إشارة وقف على مصحف المدينة في طبعتيه القديمة والجديدة. وهو وقف جائز، ولا مبرر لأن نعده من اللازم.

٢٩ ـ ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٤].

ـ **موضع الوقف:** ﴿يَتَفَكَّرُواْ﴾[٣].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هذا الوقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر[٤]. وقد نص الداني على تمام الوقف على قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ﴾[٥]، ومعنى تمامه أنه لم يتعلق ما قبله بما بعده لا لفظًا ولا معنًى. وهو سكتة لطيفة عند السجاوندي، ويرى الأشموني أنه أتم من التام، قال: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ﴾ أتم، للابتداء بالنفي بعده، وقال أبو عمرو الداني كاف، للابتداء بعد النفي، والمعنى: أولم يتأملوا ويتدبروا في انتفاء هذا الوصف عن رسول الله ﷺ، فإنه منتف عنه بلا محالة، ولا يمكن لمن أنعم الفكر أن ينسب ذلك إليه[٦]. إذًا هو وقف تام ينتهي عنده المعنى، وإذا وصلناه لا يلتبس بما بعده.

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٥١٩.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٤٦، والقطع والائتناف/ ٢٢٢، والمقصد على هامش المصحف/ ١٧١، ومنار الهدى ٢/ ٢٨

(٣) هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر. انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية/ ١٢٥.

(٤) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية/ ١٢٥.

(٥) المكتفى في الوقف والابتداء/ ١٠١.

(٦) علل الوقوف ٢/ ٥٢٥، ومنار الهدى في الوقف والابتداء ١/ ٢٨٣، والوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية/ ١٢٥ ـ ١٢٦.

٣٠ ـ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

ـ موضع الوقف: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ﴾.

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم، تفرد به ساجقلي زاده[١].
وقال الأنباري: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ﴾ ثم تبتدئ ﴿ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ﴾، على معنى ثقل علمها على أهل السموات والأرض أن يعلموه. فهو عنده جائز. وهو كذلك عند النحاس، وهو كاف عند الداني والأشموني، وحسن عند العماني، ومطلق عند السجاوندي[٢]. وهو بيان لخفائها إلى حين خفائها، وإقناط كلي عن إظهار أمرها[٣]. جملة ﴿ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ﴾ استئنافية[٤]، يجوز الوقف على ما قبلها والابتداء بها، إذًا الوقف على ﴿إِلَّا هُوَ ۚ﴾ جائز، ولا يتغير المعنى عند الوقف عليه، فليس هو بوقف لازم.

٣١ ـ ﴿وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ١٥].

ـ موضع الوقف: ﴿قُلُوبِهِمْ ۗ﴾[٥].

---

(١) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية/ ٨٢.
(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٤٩، والقطع والائتناف/ ٢٢٤، والمكتفى/ ٢٨٢، والمرشد٢/ ١٦٣، وعلل الوقوف٢/ ٥٢٦، ومنار الهدى١/ ٢٨٥.
(٣) روح المعاني٩/ ١٧٦.
(٤) إعراب القرآن الكريم وبيانه ٣/ ٨٤.
(٥) هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر، انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية/ ١٢٧ ـ ١٢٩.

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هذا الوقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر(١)، وهو عند أبي عمرو الداني كاف، وقيل تام(٢)، وعند النيسابوري وقف مطلق، قال النيسابوري في قوله تعالى: ﴿وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ﴾ هو ابتداء كلام للإخبار بأن بعض أهل مكة يتوب عن كفره، وقد وقع، فقد أسلم ناس منهم وحسن إسلامهم(٣). وذكر الأشموني أن الوقف على ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ حسن، على القراءة السبعية برفع ﴿وَيَتُوبُ﴾ مستأنفًا(٤).

قال الرازي: هذا مذكور على سبيل الاستئناف، ولا يمكن أن يكون جوابًا لقوله تعالى قاتلوهم، أي أن قوله تعالى ﴿وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ﴾ لا يكون جزاء لمقاتلتهم مع الكفار(٥). فالوقف على ﴿غَيْظَ قُلُوبِهِمْ﴾، لأنه يتفق مع المعنى المراد من الآية(٦)، والوصل فيه لبس في المعنى، وأرى أنه لا يرقى إلى درجة اللزوم، فوصفه بالكافي ـ لما تقدم ـ أجود.

٣٢ ـ ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [التوبة: ١٩ ـ ٢٠].

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(٧).

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال:

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء/ ١٠٦.

(٣) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ١٠/ ٣٤ ـ ٤٨.

(٤) منار الهدى في الوقف والابتداء ١/ ٣٠٣.

(٥) مفاتيح الغيب ٧/ ٥٩١ ـ ٥٩٢.

(٦) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ١٢٧ ـ ١٢٩.

(٧) تفرد به السجاوندي، انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٤٧.

(الظالمين ـ م)، قال: لأنه لا يوصف المؤمنون بالظلم، لأنه لو وصل لصار (الذين آمنوا) صفة للظالمين، بل هو مبتدأ من الله تعالى في مدح المؤمنين وصفتهم[١]. وتبعه النيسابوري قال: لئلا يشتبه بالوصف[٢]. وهو تام عند النحاس، والأنصاري، والأشموني، قال الأشموني: لانقطاع ما بعده عما قبله لفظًا ومعنى[٣]. وهذا هو الأصوب.

٣٣ ـ ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٤١].

ـ **موضع الوقف:** ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٤].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هذا الوقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر[٥]. ولو وصل القارئ لأوهم أن ذلك متعلق بشرط لو علموا ذلك[٦].

وذهب الزمخشري إلى أن الوقف أصوب على ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ وذلك حين قال: «إيجاب للجهاد بهما إن أمكن، أو بأحدهما، على سبيل الحال والحاجة»[٧].

---

(١) علل الوقوف ٢/ ٥٤٧.

(٢) غرائب القرآن ٣/ ٤٤١.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٢٣٦، والمقصد على هامش المصحف/ ١٨٩، ومنار الهدى ٢/ ٣٠٣.

(٤) هذا الوقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر، انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية/ ١٣٠ ـ ١٣٢، والوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية/ ٨٢.

(٥) المصدر السابق.

(٦) نهاية القول المفيد/ ١٦٥.

(٧) الكشاف ٢/ ١٩٤.

وقال الألوسي في قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أي إن كنتم تعلمون الخير علمتم أنه خير، أو إن كنتم تعلمون أنه خير، إذ لا احتمال بغير الصدق في إخباره تعالى، فبادروا إليه، وجواب (إن) مقدر[١]. وقد يتوافق المعنى مع الوقف اللازم حتى لا يخالف المعنى المراد[٢]، لكن الإشكال في الابتداء بالشرط، فإنه يحتاج إلى تقدير معنى يعود على ما قبله، ولذلك تجاوزه معظم علماء الوقف، ولم ينص أحد على لزومه[٣]، فهو وقف جائز.

٣٤ ـ ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧].

ـ **موضع الوقف:** ﴿بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ﴾[٤].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم عند السجاوندي قال: (من بعض) (ـ م) لأنه لو وصل صارت الجملة صفة لبعض، وهي صفة لكل المنافقين[٥]. وهو وقف مطلق عند النيسابوري، قال: (من بعض) (ـ ط)، كيلا تصير الجملة صفة لبعض المنافقين، وهي صفة لكلهم[٦]. وسكت عنه الأنباري، والنحاس، والأنصاري، والأشموني[٧]. وقد أثبتت علامة وقف (ج) في الطبعة القديمة لمصحف المدينة، وهو الأولى.

---

(١) روح المعاني ١٠/ ١٠٤.
(٢) الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ١٣٠ ـ ١٣٢.
(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٦٠، وعلل الوقوف٢/ ٥٥١، ومنار الهدى ١/ ٣٠٨.
(٤) علل الوقوف ٢/ ٥٥٣.
(٥) علل الوقوف ٢/ ٥٥٣.
(٦) غرائب القرآن/ ٤٨٨.
(٧) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٦١، والقطع والائتناف ٢٤٠، والمقصد على هامش المصحف/ ١٩٧، ومنار الهدى ١/ ٣١٢

٣٥ ـ ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ﴾ [التوبة: ٧١].

ـ **موضع الوقف:** ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ﴾[١].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (أولياء بعض ـ م) لأنه لو وصل لصارت الجملة صفة لـ (بعض)، وهي صفة لكل المؤمنين[٢]. وهو صالح عند الأنصاري، وجائز عند الأشموني[٣]، وسكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني[٤]. وقد وضعت عليه إشارة (ج) في مصحف المدينة، وهو الأوْلى.

٣٦ ـ ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ وَكَرِهُوٓاْ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَالُواْ لَا تَنفِرُواْ فِي ٱلْحَرِّۗ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّاۚ لَّوْ كَانُواْ يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ٨١].

ـ **موضع الوقف:** ﴿أَشَدُّ حَرًّاۚ﴾[٥].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (أشد حرًا ـ ط) قال محقق علل الوقوف في الهامش: علامة الوقف في الأصل (م)، قال السجاوندي: لأن جواب (لو) محذوف، أي: لو كانوا يفقهون حرارة النار لما قالوا (لا تنفروا في الحر)، ولو وصل لفهم أن نار جهنم لا تكون أشد حرًّا، إذا لم يفقهوا ذلك[٦]. وتبعه النيسابوري وعلّل التعليل

(١) علل الوقوف ٢/ ٢٥٤.

(٢) علل الوقوف ٢/ ٢٥٤.

(٣) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ١٩٨، ومنار الهدى/ ٣١٢.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٦١، والقطع والإئتناف/ ٢٤٠، والمكتفى/ ٢٩٦.

(٥) مصحف الأزهر/ الطبعة الأولى، وانظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية/ ١٣٠ ـ ١٣٢. والوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية/ ٨٢.

(٦) علل الوقوف ٢/ ٥٥٥، وغرائب القرآن ٣/ ٥١١.

ذاته[١]، وجعله الأشموني وقفًا كافيًا، قال: لأن جواب (لو) محذوف أي: لو كانوا يفقهون حرارة النار لما قالوا: لا تنفروا في الحر، ولو وصل لفهم: إن نار جهنم لا تكون أشد حرًّا إن لم يفقهوا ذلك.[٢] وسكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري[٣]. وقد أثبتت علامة وقف (ج) عليه في مصحف المدينة، وهو الصواب.

٣٧ ـ ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۖ هُوَ الْغَنِيُّ ۖ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۚ﴾ [يونس: ٦٨].

ـ **موضع الوقف:** ﴿وَلَدًا ۗ﴾[٤].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر[٥]. فالتنزيه لله تعالى عن الولد يقتضي الوقف على قوله (ولدًا). لأن الوصل فيه مخالفة للمراد من الآية لسببين:

الأول: أن الوصل يقتضي أن يكون قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَهُ ۖ هُوَ الْغَنِيُّ ۖ﴾ من مقولهم، وليس كذلك.

الثاني: أن الوصل يقتضي أن يكون التنزيه للولد، بينما التنزيه لله ﷻ عن اتخاذه الولد.

---

(١) انظر: غرائب القرآن ٣/ ٥١١.

(٢) منار الهدى ١/ ٣١٣.

(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٦١، والقطع والائتناف/ ٢٤١، والمكتفى/ ٢٩٦، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٠٠.

(٤) تفرد به مصحف الأزهر الشريف، انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية/ ١٣٠ ـ ١٣٢، والوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية/ ٨٣.

(٥) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية/ ١٣٠ ـ ١٣٢. والوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية/ ٨٢.

قال الطبري: قال هؤلاء المشركون: ﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًاۗ﴾ وذلك قولهم: الملائكة بنات الله، ثم يقول الله منزهًا نفسه عما قالوا وافتروا عليه من ذلك: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥۖ﴾[١].

ومما يؤكد اتفاق المعنى مع الوقف ما ذكره الألوسي حين قال: «وظاهر الآية يدل على أن ذلك قول المشركين، ثم قال في قوله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥۖ﴾ تنزيه وتقديس له، تعالى عما نسبوا إليه»[٢]. وحتى نفرق بين كلام الله ـ جل وعلا ـ وبين كلامهم نقف على ﴿وَلَدًاۗ﴾.

٣٨ ـ ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ نُوحٍ إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكُم مَّقَامِي وَتَذۡكِيرِي بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلۡتُ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُنۡ أَمۡرُكُمۡ عَلَيۡكُمۡ غُمَّةٗ ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [يونس: ٧١].

ـ **موضع الوقف:** ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ نُوحٍ﴾[٣].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم عند السجاوندي. قال: (نبأ نوح ـ م)، لأنه لو وصل صار (إذ) ظرفًا لقوله: (واتل)، وهو محال. والتقدير: واذكر إذ قال[٤]. وتبعه النيسابوري، وقال: (نبأ نوح ـ م)، لئلا يوهم أن (إذ) ظرف لقوله: (واتل)، بل التقدير: واذكر إذ قال[٥]. وهو وقف مفهوم عند الأنصاري، وجائز عند الأشموني، قال الأشموني: ولا يوصل بما بعده، لأنه لو وصل لصار ظرفًا لـ (واتل)، بل هو ظرف

---

(١) جامع البيان في تفسير القرآن ١١/٩٨.

(٢) روح المعاني ١١/١٥٥.

(٣) تفرد به السجاوندي والنيسابوري، انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٧٤، وغرائب القرآن ٣/ ٦٠١.

(٤) تفرد به السجاوندي، انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٧٤.

(٥) غرائب القرآن ٣/٦٠١.

لمقدر أي: اذكر إذ قال[١]. وسكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني[٢]. ولم توضع عليه علامة في مصحف المدينة. وهو وقف جائز، والأولى أن توضع عليه علامة (ج).

٣٩ ـ ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًاۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود: ٦١].

ـ **موضع الوقف:** ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًاۚ﴾[٣].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (صالحًا ـ م) قال: لِمَا ورد في الأعراف، وما أورده في الأعراف قوله: (صالحًا ـ م) [الآية: ٧٣]. ثم قال: لأنه لو وصل صارت الجملة صفة، ففهم أن (صالحًا) منكّر من الصالحين، لا اسم علم لنبي مرسل[٤]. وهو كاف عند النحاس، ومفهوم عند الأنصاري[٥]، وجائز عند الأشموني[٦]. وسكت عنه الأنباري، والداني[٧]. وقد وضعت عليه إشارة (ج) في مصحف المدينة. وهو وقف جائز يكفي أن توضع عليه علامة (ج).

٤٠ ـ ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةًۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٨ ـ ١١٩].

---

(١) انظر: المقصد/ ٢١٧، ومنار الهدى/ ٣٣٥.

(٢) انظر: الإيضاح/ ٣٦٨، والقطع والائتناف/ ٢٣٥.

(٣) علل الوقوف ٢/ ٥٨٦.

(٤) انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٨٦ وما ورد في الأعراف ٢/ ٥٠٤.

(٥) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٢٢٨، والقطع/ ٢٦٤، المقطع/ ٢٦٤.

(٦) انظر: منار الهدى ١/ ٣٥٠.

(٧) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٧٢، والمكتفى/ ٣١٦.

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾[١].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: الوقف لازم على قوله: ﴿خَلَقَهُمْ﴾، في طبعة مصحف الأزهر الأولى. وهو وقف متفق عليه لدى القراء، لكنهم اختلفوا في درجة الوقف، فيرى الداني أنه وقف كاف، ويرى السجاوندي والنيسابوري أنه وقف مطلق، ويرى الأنصاري أنه وقف تام، ويتفق الأشموني مع النكزاوي على أنه تام، إن جعل قوله (ولذلك خلقهم) بمعنى: وللاختلاف في الشقاء والسعادة خلقهم، وإن قدرته: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ ولذلك خلقهم، على التقديم والتأخير، كان الوقف على (من رحم ربك) كافيًا، وابتدأت: (ولذلك خلقهم) إلى (أجمعين) ويكون الوقف على (أجمعين) كافيًا، قاله النكزاوي. وهذه مثل عبارة الأشموني[٢]. وأرى أن الوقف التام هنا أولى من اللازم لأن ما بعده مقطوع عما قبله لفظًا ومعنًى، ولو وصل ما أوهم معنًى آخر.

٤١ ـ ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۖ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ۚ﴾ [الرعد: ٢].

ـ **موضع الوقف**: ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾[٣].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (بغير عمد ـ م) لكون العمد نكرة، فيتوهم أن الجملة التي بعده صفتها، تقديره: بغير عمد مرئية، والمراد بغير عمد مرئية وغير مرئية، فيوقف على (عمد)،

---

(١) تفرد به مصحف الأزهر الشريف، انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية/ ١٣٠ ـ ١٣٢، والوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية/ ٨٣.

(٢) انظر: المكتفى/ ٣٢١، وعلل الوقوف ٢/ ٥٩٢، ومنار الهدى ١/ ٣٥٨.

(٣) تفرد به السجاوندي، انظر: علل الوقوف ٢/ ٦١١.

لنفي ذلك التوهم[١]. وعند الأنباري الوقف على (ترونها)[٢]، وتبعه الأشموني[٣]، والنحاس[٤]، والداني[٥] والأنصاري[٦]، وسكت عنه النيسابوري[٧]. وأرى أن الوقف على (ترونها) أولى من تأويل السجاوندي.

٤٢ - ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُۥ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا۟﴾ [الرعد: ١٨].

- موضع الوقف: ﴿لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾[٨].

- الشاهد لهذا الموضع: تفرد به مصحف الأزهر الشريف، الطبعة الأولى. ووضعت عليه علامة (ج) في مصحف المدينة، وهو الأوْلى.

٤٣ - ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى ۖ وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦].

- موضع الوقف: ﴿فَإِنَّهُۥ مِنِّى ۖ﴾[٩].

- الشاهد لهذا الموضع: تفرد به مصحف الأزهر الشريف. وذكر النحاس في القطع والائتناف أن نافعًا وقف عليه، وأنه وقف تام[١٠]. وردّ

(١) علل الوقوف ٢/ ٦١١.
(٢) إيضاح الوقف/ ٣٨٠.
(٣) ١/ ٣٧٥.
(٤) القطع/ ٢٧٦.
(٥) المكتفى/ ٣٣٣.
(٦) المقصد على هامش المصحف/ ٢٤٩.
(٧) غرائب القرآن ورغائب الفرقان/ ١٣٦.
(٨) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية/ ٨٤.
(٩) انظر: المصدر السابق/ ٨٤.
(١٠) القطع والائتناف/ ٤١٦.

العماني بقوله: وزعم بعضهم أن الوقف عند قوله: ﴿فَإِنَّهُۥ مِنِّىۖ﴾ والأول أجود[١] وهو يعني الوقف على ﴿مِّنَ ٱلنَّاسِۖ﴾ وهو جائز عند السجاوندي، لابتداء شرط آخر، فصلًا بين النقيضين، مع اتحاد الكلام[٢]. وقال ابن نصير النحوي: إن كان خبر (إن) متعدّدًا لم أستحسن الوقف على أحدهما حتى آتي بالآخر، فقوله: ﴿فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّىۖ﴾ لم أستحسن الوقف عليه حتى أقول: ﴿وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٣]. والظاهر أنه وقف جائز لوجوده بين جملتين متعاطفتين، وليس وقفًا لازمًا.

٤٤ ـ ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٥١﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾ [الحجر: ٥١ ـ ٥٢].

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ﴾[٤].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (ضيف إبراهيم ـ م)، لأنه لو وصل لصار (إذ) ظرفًا لقوله (ونبئهم)، وهو غير ممكن[٥]. وهو وقف حسن عند النيسابوري والأشموني. قال الأشموني: لأنه لو وصله بما بعده صار (إذ) ظرفًا لقوله: (ونبئهم)، وذلك غير ممكن، وذكر مثل هذا المعنى النيسابوري[٦]. وسكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري[٧]. ولم توضع له إشارة في مصحف

(١) المرشد٢/ ٢٩٨.

(٢) علل الوقوف٢/ ٦٢٧.

(٣) انظر: منار الهدى١/ ٣٩١.

(٤) علل الوقوف ٢/ ٦٣٢.

(٥) علل الوقوف ٢/ ٦٣٢، وغرائب القرآن ٤/ ٢٢٦.

(٦) انظر: غرائب القرآن ٤/ ٢٢٦، ومنار الهدى ١/ ٣٩٥.

(٧) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٨٨، والقطع والائتناف/ ٢٨٩، والمكتفى/ ٣٤٤، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٢٦.

المدينة، لأنه رأس آية. ووقف السجاوندي عليه هنا أنه لازم فيه شيء من التكلف.

٤٥ - ﴿فَٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٖ مُّبِينٖ﴾ [الحجر: ٧٩].

- **موضع الوقف:** ﴿فَٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ﴾(١).

- **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم عند السجاوندي: قال: (منهم ـ م)، لأن الواو للابتداء، فلو وصل أشبه الحال، وهو محال(٢). ويظهر أن السجاوندي خالف في هذا علماء الوقف، ووقوفات المصاحف(٣). ولم توضع له إشارة وقف في مصحف المدينة. وهو وقف جائز لاستئناف معنى جديد.

٤٦ - ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗۖ وَلَأَجۡرُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَكۡبَرُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٤١].

- **موضع الوقف:** ﴿وَلَأَجۡرُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَكۡبَرُۚ﴾(٤).

- **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (أكبر ـ م)، لأن جواب (لو) محذوف، أي لو كانوا يعلمون لما اختاروا الدنيا على الآخرة، ولو وصل لصار قوله: (لأجر الآخرة) معلقًا بشرط ﴿لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾ وهو محال(٥). وأما الأشموني فقال: ﴿أَكۡبَرُۚ﴾ جائز،

---

(١) علل الوقوف ٢/ ٦٣٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٨٨، والقطع/ ٢٨٩، والمكتفى/ ٣٤٥، وغرائب القرآن ٢/ ٢٢٧، والمقصد/ ٢٦٦، ومنار الهدى/ ٣٩٧.

(٤) علل الوقوف ٢/ ٦٣٨.

(٥) علل الوقوف ٢/ ٦٣٨.

وجواب (لو) محذوف، أي: لو كانوا يعلمون لما اختاروا الدنيا على الآخرة، ولو وصله لصار قوله (ولأجر الآخرة) معلقًا بشرط ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ وهو محال[١]. وهو كذلك وقف لازم عند النيسابوري[٢]، وجائز عند الأنصاري[٣]، وسكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني[٤]. ولم توضع له إشارة في مصحف المدينة، لأنه رأس آية. ورأي السجاوندي على أنه لازم فيه تكلف.

٤٧ ـ ﴿وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٩٥].

ـ موضع الوقف: ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ﴾[٥].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: تفرد به مصحف الأزهر الشريف. وهو وقف كاف عند العماني، ومطلق عند السجاوندي، وكاف عند الأشموني بسبب الابتداء بـ (إنما)[٦]. والجملة تعليل للنهي على طريقة التحقيق[٧]. وهو وقف كاف للفصل بين المعنيين، وليس بوقف لازم.

٤٨ ـ ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ۗ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿١٠٥﴾ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٥ ـ ١٠٦].

ـ **موضع الوقف**: ﴿إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾[٨].

---

(١) منار الهدى ١/ ٤٠٦.
(٢) انظر: غرائب القرآن ٤/ ٢٥٦.
(٣) انظر: المقصد/ ٢٧١.
(٤) انظر: الإيضاح/ ٢٩٧، والقطع/ ٢٩٥، والمكتفى/ ٣٥٣.
(٥) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية/ ٨٤.
(٦) انظر: المرشد ٢/ ٣٣٢، وعلل الوقوف ٢/ ٦٤٣، ومنار الهدى ١/ ٤١٤.
(٧) روح المعاني ١٤/ ٦١٩.
(٨) علل الوقوف/ ٦٥٢.

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: وقف لازم عند السجاوندي، قال: (ونذيرًا ـ م) لأنه لو وصل لصار قوله: (وقرآنًا) معطوفًا، فاقتضى أن يكون الرسول قرآنًا، بل التقدير: وفرقناه قرآنًا فرقناه، أي أحكمناه[١]. وهو وقف مطلق عند النيسابوري، قال: (ونذيرًا ـ م)، احترازًا من إيهام العطف[٢]، وهو وقف تام عند الداني، والأنصاري، وكاف عند الأشموني، إن نصبت (قرآنًا) بفعل مقدر: وفرقنا قرآنًا فرقناه. قال: وليس بوقف إن نصبته عطفًا على ما قبله: أي وما أرسلناك إلا مبشرًا ونذيرًا وقرآنًا، أي رحمة لهم[٣]. ولم توضع عليه إشارة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية. وهو وقف تام، لأن ما بعده ليس له تعلق مباشر بما قبله لفظًا ومعنًى.

٤٩ ـ ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم: ١٦].

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مَرْيَمَ﴾[٤].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (في الكتاب مريم) (ـ م)، لأنه لو وصل صار ﴿إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ ظرفًا لقوله: ﴿وَٱذْكُرْ﴾، وليس بظرف لذلك[٥]. وهو وقف صالح عند الأنصاري، وجائز عند الأشموني[٦]، وسكت عنه الأنباري، والداني[٧]. ولم توضع عليه إشارة وقف في مصحف المدينة، لأنه رأس آية. وهو وقف جائز.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) غرائب القرآن ٤/ ٣٩٠.

(٣) انظر: المكتفى/ ٣٦٤، والمقصد عن هامش المصحف/ ٢٩٣، ومنار الهدى/ ٤٣٣.

(٤) علل الوقوف٢/ ٦٧٦.

(٥) المصدر السابق ٢/ ٦٧٦.

(٦) انظر: المقصد عن هامش المصحف/ ٣٠٦، ومنار الهدى ٢/ ٣٠٨.

(٧) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٩٩، والقطع والائتناف/ ٣١٥، والمكتفى/ ٣٥٩.

٥٠ ـ ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَـٰنَهُۥٓ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [مريم: ٣٥].

ـ **موضع الوقف:** ﴿يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾(١).

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هذا الوقف نصت مصاحف مصر على لزومه، إذ يبين الحق ـ تبارك وتعالى ـ نفي اتخاذ الولد بقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ ثم يذكر سبحانه تنزيه نفسه عن الولد، والصاحبة، والشريك، والنظير، بقوله تعالى ﴿سُبْحَـٰنَهُۥٓ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾. وفي الوصل ما يوهم أن التنزيه للولد، وليس لله فلو قرئ ﴿مِن وَلَدٍ سُبْحَـٰنَهُۥٓ﴾ لأوهم أن التنزيه للولد، وليس لله، بينما المراد: تنزيه الله عن اتخاذ الولد.

وفي الفتوحات الإلهية: «قوله ﴿أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾: أي ما كان من صفته اتخاذ الولد، والمعنى أن ثبوت الولد محال ثم يقول تعالى: ﴿سُبْحَـٰنَهُۥٓ﴾، تنزيهًا له عن ذلك، أي عن اتخاذ الولد، وقوله: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾ بمنزلة التعليل لما قبله»(٢). يقول الدكتور إسماعيل صادق: فبذلك ظهر لنا أن المعنى يتفق مع الوقف على قوله تعالى ﴿أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ وأن الوصل يخالف المعنى ويجعل التنزيه للولد، وليس للحق ﷻ، والمراد تنزيه الله عن اتخاذ الولد(٣).

٥١ ـ ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مريم: ٣٩].

---

(١) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ٨٥، نقلًا عن ساجقلي زاده.

(٢) الفتوحات الإلهية ٣/ ٦٢.

(٣) الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ١٥٥ ـ ١٥٨.

- **موضع الوقف:** ﴿إِذْ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾[١].

- **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: لأنه لو وصل لاستحال المعنى، لأنهم وصفوا بالغفلة في الدنيا، فلو وصل صار متعلقًا بالظرف[٢]. وقد سكت عنه الأنباري، والداني، والأنصاري[٣]، وقال عنه النحاس: هو وقف كاف إن قدرت المعنى: وهم من الساعة في غفلة[٤]. ووقف حسن عند الأشموني، للعلة التي ذكرها النحاس[٥]، وهو الأَوْلى. ولم تثبت عليه إشارة وقف في مصحف المدينة.

٥٢ - ﴿وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا ﴿٨٦﴾ لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٦ - ٨٧].

- **موضع الوقف:** ﴿إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا﴾[٦].

- **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (وردًا - م)، لئلا تشتبه الجملة بعدهم بالوصف لهم، بل الجملة لنفي شفاعة معبوديهم ردًّا لقولهم: (هؤلاء شفعاؤنا)[٧]. وقال عنه النحاس: ليس بتمام[٨]، وسكت عنه الأنباري[٩]، والداني[١٠]، وهو وقف مفهوم عند

---

(١) علل الوقوف ٢/ ٦٨٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٠٠، والمكتفى/ ٣٦٠، والمقصد/ ٣٠٨.

(٤) القطع/ ٣١٧.

(٥) انظر: منار الهدى ٢/ ١١.

(٦) علل الوقوف ٢/ ٦٨٨.

(٧) المصدر السابق.

(٨) القطع والائتناف/ ٣٢٢.

(٩) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٠٢.

(١٠) انظر: المكتفى/ ٣٦٣.

الأنصاري[١]، وأما الأشموني فيرى أنه وقف حسن، قال: لئلا تشتبه بالجملة التي لنفي شفاعة معبوداتهم، وردًّا لقولهم: هؤلاء شفعاؤنا عند الله، بالوصف لهم بالجملة[٢]. ولم يختلف كلامه عما قاله السجاوندي من حيث التعليل. وأفضل ما يقال فيه: وقف حسن. ولم تثبت عليه إشارة وقف في مصحف المدينة، لأنه رأس آية.

٥٣ ـ ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٨٧﴾ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾ [مريم: ٨٧ ـ ٨٨].

ـ **موضع الوقف**: ﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾[٣].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (عهدًا ـ م)، لأنه لو وصل لانعطف (وقالوا اتخذ الرحمن ولدًا) على ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾... فيؤدي إلى إثبات الشفاعة لمن قال (اتخذ الرحمن ولدًا)[٤]. وتبعه النيسابوري، قال: (عهدًا ـ م) حذرًا من إيهام العطف[٥]. وهو وقف تام عند النحاس، وصالح عند الأنصاري، وجائز عند الأشموني[٦]، وأما الداني فسكت عنه ولم يذكره[٧]. وهو منفصل عما قبله لفظًا ومعنًى، والأجود أن يقال فيه: تام. ولم توضع عليه إشارة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية.

---

(١) المقصد/ ٣١١.
(٢) منار الهدى ٢/ ١٥.
(٣) علل الوقوف ٢/ ٦٨٨ ـ ٦٨٩.
(٤) المصدر السابق.
(٥) غرائب القرآن ٤/ ٥٠٠.
(٦) انظر: القطع والائتناف/ ٣٢٢، والمكتفى/ ٣٧٧، والمقصد/ ٣١١، ومنار الهدى ٢/ ١٥.
(٧) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٠١.

٥٤ ـ ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ۝٩ إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ [طه: ٩ ـ ١٠].

ـ **موضع الوقف**: ﴿حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾.

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند ساجقلي زاده، وعند السجاوندي، قال السجاوندي: لأنه لو وصل لصار (إذ) ظرفًا للإتيان[1]. ولم يرض العماني بالقول إنه وقف، فقال: زعم بعضهم أنه وقف، وهو ليس بشيء[2]. وقد وافق الأشموني والعماني في أنه ليس بوقف، لأن إذ ظرف منصوب بما قبله وهو الإتيان، ومن وقف جعل (إذ) ظرفًا منصوبًا بمحذوف مقدم، أي اذكر إذ، أو بعده أي إذ رأى نارًا كان كيت وكيت[3]. وليس هو بوقف لازم، لأن وصله لا يوهم معنى مغايرًا.

٥٥ ـ ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ ۚ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ۝٣٩ إِذْ تَمْشِىٓ أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُۥ ۖ﴾ [طه: ٣٩ ـ ٤٠].

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾[4].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (على عيني) (ـ م) لأنه لو وصل لصار (إذ) ظرفًا لـ ﴿وَلِتُصْنَعَ﴾، وليس ظرفًا له[5]. وتبعه النيسابوري، قال: (على عيني ـ م) لئلا يوهم أن (إذ) ظرف

---

(١) علل الوقوف ٢/ ٦٩١، والوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية/ ٨٥.

(٢) المرشد ٢/ ٣٨٢.

(٣) منار الهدى٢/ ١٨.

(٤) علل الوقوف ٢/ ٦٩٣.

(٥) المصدر السابق ٢/ ٦٩٣.

لـ (تصنع)[١]. وسكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري[٢]. وأما الأشموني فاشترط الوقف على (عيني) لمن قرأ بإسكان لام (ولتصنع) والجزم. قال: ولو وصله لصار (إذ) ظرفًا لـ (تصنع)، وليس ظرفًا له. وليس هو بوقف لازم، لأن وصله لا يوهم بمعنى مغاير. ولم تثبت عليه إشارة وقف في مصحف المدينة، لأنه رأس آية.

٥٦ ـ ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦].

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَلَدٗاۗ﴾[٣].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هذا وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر الشريف[٤].

يقول الدكتور إسماعيل صادق: فالمعنى يتوافق مع الوقف، والوصل يخالفه، فإذا وصل القارئ فقرأ: ﴿وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ﴾ لزم عليه أمران: **الأول**: أن يكون التنزيه من مقولهم، وهو يتناقض مع اعتقادهم. **الثاني**: أن يكون التنزيه للولد، وليس للرحمن، فالوصل يوهم هذين الشيئين، فلذلك كان المعنى يلزم الوقف على قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ﴾[٥].

وفي روح المعاني، يقول الألوسي: حكاية لجناية فريق من المشركين، لإظهار بطلانها، وبيان تنزهه ـ سبحانه ـ عن ذلك إثر بيان

---

(١) غرائب القرآن ٤/ ٥٤٣.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٠٢، والقطع والائتناف/ ٣٢٥، والمكتفى/ ٣٨٠، والمقصد/ ٣١٤.

(٣) مصحف الأزهر الشريف.

(٤) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية/ ١٥٩ ـ ١٦١.

(٥) المصدر السابق/ ١٦١.

تنزهه ـ جل وعلا ـ عن الشركاء وقوله: «﴿بَلْ عِبَادٌ﴾ إضراب وإبطال لما قالوا»[١]. فكل ذلك مما يدفع القول بأن الدلالة تتوافق مع الوقف اللازم، وأن الوصل يخالف الدلالة المرادة من الآية[٢]. وهذا من التكلف الذي لا يتطلبه المعنى.

٥٧ ـ ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٧٧﴾ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ﴾ [الأنبياء: ٧٧ ـ ٧٨].

ـ **موضع الوقف**: ﴿فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: تفرد به ساجقلي زاده[٣]. وهو وقف تام عند النحاس، والعماني، وقال الأشموني: تام إن نصب ما بعده بمقدّر، وجائز إن عطف على (لوطًا)[٤]. وهو وقف تام كما قال النحاس، والعماني، وما بعده بداية قصة، وهو رأس آية الوقف عليها سنة، ولو وصلناه لما التبس المعنى.

٥٨ ـ ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ [المؤمنون: ٩ـ ١٠]

ـ **موضع الوقف**: ﴿عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾[٥].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي قال: (يحافظون ـ م) ليعود وعد إرث الجنة إلى المؤمنين الموصوفين بجميع هذه

---

(١) روح المعاني ١٧/ ٣٢.

(٢) الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ١٥٩ ـ ١٦١.

(٣) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره/ ٨٥.

(٤) القطع والائتناف/ ٣٣٥، والمرشد/ ٤٠٤، ومنار الهدى٢/ ٤٠.

(٥) علل الوقوف ٢/ ٧٢٥.

الأوصاف، فإنه لو وصل (أولئك) بقوله: (يحافظون) مع الوقف على قوله (العادون) أو (ملومين)، صار (والذين هم لأماناتهم) مبتدأ، (وأولئك) خبره، فاقتصر إرث الجنة على المذكورين في الآيتين[١].

ويرى النحاس أن الوقف على رؤوس الآيات الأوائل من سورة المؤمنون إلى (هم فيها خالدون) تام[٢]. وهو كذلك تام عند الداني[٣]، وأما النيسابوري فقد تبع شيخه السجاوندي فجعله (لازمًا)[٤].

ويرى الأشموني أن الوقف على (يحافظون) جائز، كونها رأس آية، ولا وقف عليها، إن جعل (الذين) خبرًا لمبتدأ محذوف، أو (الذين) مبتدأ خبره (أولئك هم الوارثون)[٥].

وربط الأنصاري الوقف بالآية الثانية: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ على أنه تام إن جعل (الذين) مبتدأ خبره (أولئك هم الوارثون) وإلا فجائز، وعلى الأول فـ (خاشعون) وما بعده من المعطوفات جائز، وعلى الثاني كاف، ولا يؤثر في ذلك كون كل منها معطوفًا أو نعتًا لأنه رأس الآية[٦]. ولم تثبت عليه إشارة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية.

٥٩ ـ ﴿فَأَنشَأْنَا لَكُم بِهِۦ جَنَّٰتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَٰبٍ لَّكُمْ فِيهَا فَوَٰكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٩].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) القطع/ ٣٤٩.

(٣) المكتفى/ ٤٠١.

(٤) انظر: غرائب القرآن ٥/ ١٠٧.

(٥) منار الهدى ٢/ ٦٠.

(٦) المقصد/ ٣٤٢.

ـ موضع الوقف: ﴿مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَٰبٍ﴾[١].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (وأعناب ـ م)، لأنه لو وصل اشتبه الجار والمجرور بوصف (أعناب)، وليس كذلك[٢]، وتبعه تلميذه النيسابوري حيث قال: (وأعناب ـ م)، لئلا يوهم أن الجار والمجرور وصف (أعناب)[٣]، وقد سكت عنه الأنباري[٤]، وقال عنه النحاس: ليس بكاف[٥]، ولم يذكره الأنصاري[٦]، وتجاوزه الداني[٧]، وأجازه الأشموني[٨].

ولم تثبت عليه إشارة وقف في مصحف المدينة. وأرى أن جملة ﴿لَّكُمْ فِيهَا فَوَٰكِهُ كَثِيرَةٌ﴾ متصلة مع ما قبلها معنًى لا لفظًا، فالوقف جائز، والذي يتأمل الآية يرى ذلك واضحًا.

٦٠ ـ ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤].

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَمَن فِيهَآ﴾[٩].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف

---

(١) علل الوقوف ٢/ ٧٢٦.
(٢) علل الوقوف ٢/ ٧٢٦.
(٣) غرائب القرآن ٥/ ١٠٧.
(٤) إيضاح الوقف/ ٤١٤.
(٥) القطع والائتناف/ ٣٤٩.
(٦) انظر: المقصد/ ٣٤٣.
(٧) انظر: المكتفى/ ٤٠٠.
(٨) انظر: منار الهدى ٢/ ٦٠.
(٩) الوقف اللازم في القرآن مواضعه وأسراره/ ٨٦.

الأزهر الشريف[١]. أما مصاحف الشام، والحجاز، والمغرب، فلم تشر إلى ذلك، بل لم تذكر أنه وقف، ولا حتى الوقف الجائز.

وفي الفتوحات الإلهية: «﴿لِّمَنِ﴾ خبر مقدم، و﴿ٱلْأَرْضُ﴾ مبتدأ مؤخر، ولا شك أن جملة ﴿وَمَن فِيهَآ﴾ مبتدأ وخبر معطوفة على سابقتها، وقوله: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ جوابهما محذوف أي فأخبروني بخالقهما»[٢]. يظهر أن المعنى يوافق الوقف على ﴿وَمَن فِيهَآ﴾[٣]. نعم أقول: المعنى يوافق الوقف، لكنه ليس لازمًا.

٦١ ـ ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٨].

ـ **موضع الوقف:** ﴿وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾[٤].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر الشريف[٥]. أما مصاحف الشام، والحجاز، والمغرب، فلم تذكر أنه وقف.

والمعنى يتوافق مع هذا الوقف، لأن الله سبحانه بيده ملكوت السموات والأرض وما فيهما، وهو الذي يجير من قصده، ولا يستطيع أحد أن يرد جواره، ومن المستحيل عقلًا أن يعلق ذلك على علمهم. ولا يمكن أن يعلق الله ذلك على علمهم، لذلك يستحب الفصل بين حكم

---

(١) انظر: المصدر السابق/ ٨٦.

(٢) الفتوحات الإلهية ٣/ ٢٠٠.

(٣) الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٤) مصحف الأزهر الشريف/ الطبعة الأولى.

(٥) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ١٦٤ ـ ١٦٥.

الله تعالى، وبين عدم علمهم ذلك، فهو موضع وقف. وفي الفتوحات الإلهية نقلًا عن البيضاوي: «﴿وَهُوَ يُجِيرُ﴾ يغيث من يشاء ويحرسه، ﴿وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾، أي ولا يغاث أحد ولا يمنع منه، وتعديته بـ «على» لتضمينه معنى النصر»[١].

وكل ذلك يؤيد الوقف ويسانده ويعاضده، إلا أن الوصل لا يوقع في إيهام، مثلما علل الدكتور إسماعيل صادق[٢]. فهو وقف لكنه ليس باللزوم أن نجعله لازمًا.

٦٢ ـ ﴿قَـٰلَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ لَّوْ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٤].

ـ **موضع الوقف**: ﴿إِلَّا قَلِيلًا ۖ﴾[٣].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر الشريف، أما مصاحف الشام، والحجاز، والمغرب، فهو وقف ولكن الوصل فيها أولى. وهذا الوقف يتطابق مع المعنى. فقول الله تعالى لهم على سبيل الحصر ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ﴾ قول لا شك فيه ولا يحتاج إلى دليل، لأن مدة دوامهم في الدنيا قليل بالنسبة للآخرة. فكيف يكون ذلك معلقًا بشرط علمهم، لو كان الأمر كذلك لاختلف المعنى وتغير، وأخرجت الآية عن مرادها. فالمعنى يتطلب الوقف حتى يتطابق معه، إلا أن الوصل لا يوقع في إيهام كما ذكر الدكتور إسماعيل صادق[٤].

٦٣ ـ ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢٤].

---

(١) الفتوحات الإلهية ٣/ ٢٠٠.
(٢) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ١٦٤ ـ ١٦٥.
(٣) مصحف الأزهر الشريف/ الطبعة الأولى.
(٤) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ١٦٥ ـ ١٦٧.

ـ **موضع الوقف:** ﴿وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾[١].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر الشريف، أما في مصاحف الشام، والحجاز، والمغرب، فالوصل فيها أولى. وقد ناسب الوقف المعنى، لأن ربوبية الله للسموات والأرض وما بينهما، والابتداء بقوله: ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ لأن ربوبيته لا تتعلق بكونهم موقنين[٢].

وذكر النيسابوري هذا الوقف بأنه وقف مطلق، لأن جواب الشرط محذوف، أي إن كنتم موقنين فلا تكذبوا[٣]. وهذا قد يؤيد اتفاق المعنى مع الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ لكنه ليس لزومًا أن نجعله من اللازم، لأن الوصل لا يوهم في المعنى.

ثم إنّ (إنْ) في قوله تعالى ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ مهملة[٤] وهي تفيد الشك في إيقانهم، فكان الوقف على قوله تعالى ﴿وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ أدل على المعنى المراد من النص الكريم.

وفي الفتوحات الإلهية: «قوله ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ أي إن كنتم موقنين بالأشياء محققين لها، علمتم ذلك، أو إن كنتم موقنين بشيء من الأشياء، فهذا أولى بالإيقان لظهوره»[٥]. وهذا يؤيد المعنى مع الوقف الجائز

---

(١) مصحف الأزهر الشريف/ الطبعة الأولى.

(٢) نهاية القول المفيد/ ١٦٦.

(٣) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ١٩/ ٤٧.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام ١/ ٢٤، قال: «وإن دخلت «إن» على الفعل، أهملت وجوبًا، والأكثر أن يكون الفعل ماضيًا ناسخًا، ودونه أن يكون مضارعًا ناسخًا». اهـ.

(٥) الفتوحات الإلهية ٣/ ٢٧٥.

واتفاقه معه، لا كما قرر بعضهم لزوم الوقف عليه[١].

٦٤ ـ ﴿قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٨].

ـ موضع الوقف: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾[٢].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر الشريف. فجعلوا المعنى يتوافق مع الوقف اللازم على قوله ﴿وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾، لأن الله رب المشرق والمغرب وما بينهما، سواء عقلوا ذلك أم لم يعقلوه، وجعلوا في الوصل إيهامًا، أن ربوبية الله للمشرق والمغرب وما بينهما تتعلق بكونهم يعقلون ذلك. أما في مصاحف الشام، والحجاز، والمغرب، فوصله أولى.

وفرق النيسابوري بين قوله ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ وقوله ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ فقال: الأول هو الاستدلال بالإمكان على طريقة الحكيم. والثاني أقرب إلى الحس، فلهذا قال ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ وجعل الوقف على ﴿وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ من قبيل الوقف المطلق، والدلالة تقتضي أن يكون الوقف لازمًا[٣]، مع أن ربوبية المشرق والمغرب وما بينهما لا تقتضي من يعقل، ولا تحتاج في كونها مربوبة الله عقلوا أم لم يعقلوا.

وفي قوله تعالى ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ قال الجمل: أي إن كان لكم عقل علمتم ألا جواب لكم فوق ذلك[٤]. فكل أقوال المفسرين تتوافق مع المعنى على الوقف على قوله تعالى ﴿وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ إذ لا يعلق الله تعالى

---

(١) الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ١٦٨ ـ ١٧٠.

(٢) مصحف الأزهر الشريف/ الطبعة الأولى.

(٣) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ١٩/ ٤٨ ـ ٥٤.

(٤) الفتوحات الإلهية ٣/ ٢٧٦.

ربوبيته للمشرق والمغرب على كونهم يعقلون ذلك، فالله تعالى رب السموات والأرض وما بينهما، ورب المشرق والمغرب وما بينهما، سواء علموا ذلك وعقلوه أم لم يعقلوه[١]. وعلى كل ما قيل فيه، فالمعنى يقتضي أن يكون وقفًا جائزًا، ومن جعله وقفًا لازمًا لم يخل كلامه من التكلف.

٦٥ ـ ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ إِبۡرَٰهِيمَ ۞ إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦ مَا تَعۡبُدُونَ﴾ [الشعراء: ٦٩ ـ ٧٠].

ـ **موضع الوقف**: ﴿نَبَأَ إِبۡرَٰهِيمَ﴾[٢].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (نبأ إبراهيم ـ م)، لأنه لو وصل صار (إذ) ظرفًا لقوله: (واتل عليهم)، وهو محال. بل التقدير: واذكر (إذ)[٣]. وتبعه تلميذه النيسابوري، حيث قال: (إبراهيم ـ م)، لئلا يوهم أن (إذ) ظرف (اتل)، وإنما هو منصوب بـ (اذكر)[٤]. واعتمده الأشموني في أن القارئ إذا وصل صار (إذ) ظرفًا لـ (اتل)، والصواب أنها ظرف لـ اذكر[٥]. وقال عنه النحاس ليس بكاف، لأن (إذ) متعلقة بما قبلها[٦]. وهو تام عند الأنصاري[٧]. وتجاوزه الأنباري، والداني[٨]. ولم تثبت عليه إشارة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية. وأجود ما يقال فيه أنه وقف جائز.

---

(١) الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ١٧١ ـ ١٧٣.
(٢) علل الوقوف ٢/ ٧٥٧.
(٣) المصدر السابق.
(٤) غرائب القرآن ٥/ ٢٧٢.
(٥) منار الهدى ٢/ ٩٩.
(٦) القطع والائتناف/ ٣٧٥.
(٧) انظر: المقتصد/ ٣٧٠.
(٨) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٢٦، والمكتفى/ ٤٢٣.

٦٦ ـ ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ﴾ [الشعراء: ١١٣].

ـ **موضع الوقف:** ﴿عَلَىٰ رَبِّي﴾[١].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر الشريف. وفي مصاحف الشام، والحجاز، والمغرب، وصله أولى. وذكر الأشموني أن هذا الوقف جائز[٢]. ومما يؤيد الوقف وينصره، ما ذكره القرطبي: «وجواب (لو) محذوف: أي لو شعرتم أن حسابهم على ربهم لما عبتموهم بصنائعهم. وقرأ ابن أبي عبلة ومحمد بن السميفع: (لو يشعرون) بالياء، كأنه خبر عن الكفار وترك الخطاب لهم»[٣]. وإذا كانت قراءة محمد بن السميفع بالياء تفيد الخبر، فإن المعنى يقتضي الوقف على قوله تعالى ﴿إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾، لأن فيها قصر الحساب على الله، ولا يتقيد ذلك بالخبر من الله عنهم، فحسابهم على الله علموا ذلك أم لم يعلموا، وشعروا بذلك أم لم يشعروا[٤].

٦٧ ـ ﴿وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَرَأَوُا الْعَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ﴾ [القصص: ٦٤].

ـ **موضع الوقف:** ﴿وَرَأَوُا الْعَذَابَ﴾.

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** تفرد به مصحف الأزهر الشريف[٥]. قال السجاوندي: (العذاب ـ ج) لجواز تعلق (لو) بمحذوف، أي لو اهتدوا لما

---

(١) مصحف الأزهر الشريف/ الطبعة الأولى.

(٢) منار الهدى في الوقف والابتدا/ ٢٨٠.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٣٠٦.

(٤) الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ١٧٤ ـ ١٦٧.

(٥) الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره/ ٨٧.

لقوا ما لقوا[١]، وقيل: تعلقها بـ (يهتدون). وقد أوضح الزجاج هذا فقال: جواب (لو) محذوف ـ والله أعلم ـ. المعنى: لو كانوا يهتدون لما اتبعوهم ولا رأوا العذاب[٢]. وليس بوقف لازم لأنه لا يوهم تغير المعنى عند الوصل.

٦٨ ـ ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص: ٦٨].

- **موضع الوقف:** ﴿وَيَخْتَارُ﴾.

- **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر الشريف، أما في مصاحف الشام فهو وقف جائز، بينما هو في مصاحف الحجاز والمغرب وقف أولى. والوقف هنا يتناسب مع المعنى المراد في الآية، إذ يثبت الله تعالى خلق ما يشاء ويختار، وينفي عن الخلق الخيرة، بينما الوصل يوقع في إيهام أن الله يختار الذي يختاره الخلق، وهو محال على الله تعالى. قال الداني: الوقف على ﴿مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ على جعل (ما) جحدًا[٣]. وقال الأشموني: ﴿وَيَخْتَارُ﴾ تام: على أن (ما) التي بعد نافية، لنفي اختيار الخلق لا اختيار الحق، أي ليس لهم أن يختاروا، بل الخيرة لله تعالى في أفعاله، وهو أعلم بوجوه الحكمة فيها، ليس لأحد من الخلق أن يختار عليه، وهو مذهب أهل السنة، وترك الوقف عليه مذهب المعتزلة[٤]. وقال القرطبي: «الوقف التام على ﴿وَيَخْتَارُ﴾. وقال النحاس: «التمام (يختار)». وفي الفتوحات الإلهية: «لم يزل الناس

---

(١) القطع والائتناف/ ٣٣٥، وعلل الوقوف٢/ ٧٨٢.

(٢) معاني القرآن٤/ ١٥١، وانظر: تفسير القرطبي١٣/ ٣٠٤، والبحر المحيط٧/ ١٢٨.

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا/ ٢٨١.

(٤) منار الهدى في الوقف والابتدا/ ١٩٣.

يقولون إن الوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾ والابتداء بـ (ما) على أنها نافية، وهو مذهب أهل السنة»[١]. وهو الصواب.

٦٩ ـ ﴿وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ١٦].

ـ **موضع الوقف**: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٢].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر، أما مصاحف الشام، والحجاز، والمغرب، فلم تذكر هذا الوقف. فلا يمكن أن تكون هذه الخيرية معلقة بعلمهم، ولكنها خير لهم، علموا أم لم يعلموا.

ومن خلال هذه الأقوال يظهر أن الوقف على قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ يوافق المعنى، وأن الوصل فيه يخالف المعنى، إذ يوقع في إيهام أن هذه الخيرية متعلقة بعلمهم[٣]، لكنه ليس بوقف لازم، بل هو وقف جائز.

٧٠ ـ ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤١].

ـ **موضع الوقف**: ﴿لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ﴾ الثانية[٤].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (لبيت العنكبوت ـ م)، لأن جواب (لو) محذوف تقديره: (لو كانوا يعلمون) مَن الأوثان لما اتخذوها أولياء، ولو وصل صار وهن بيت العنكبوت معلقًا

(١) الفتوحات الإلهية ٣/ ٣٥٨.
(٢) مصحف الأزهر الشريف/ الطبعة الأولى.
(٣) الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ١٨٢ ـ ١٨٣.
(٤) علل الوقوف ٢/ ٧٢٩.

بعلمهم، وهو مطلق ظاهر[١]. وقد تجاوزه الأنباري، والداني، والأنصاري[٢]، وأجاز الوقف عليه النيسابوري[٣]. وهو جائز عند الأشموني، قال: على أن جواب (لو) محذوف، تقديره: لو كانوا يعلمون، وهن الأصنام لما اتخذوها[٤]. وقد وضعت عليه إشارة (صلى) في مصحف المدينة، وحذفت في الطبعة الجديدة ووضع بدلًا منها علامة (ج) وهو أوفق الآراء التي مرت.

٧١ ـ ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٤].

ـ **موضع الوقف**: ﴿لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾.

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، وساجقلي زاده، وفي مصحف الملك فؤادط٢، وفي مصحف الأزهر، وفي مصحف ليبيا[٥]. قال السجاوندي: (لهي الحيوان ـ م) لأن التقدير: لو علموا حقيقة الدارين لما اختاروا اللهو الفاني على الحيوان الباقي، ولو وصل صار وصف الحيوان معلقًا بشرط أن لو علموا ذلك وهو محال[٦]. وهو وقف حسن عند الأشموني، وهو الأولى فيه، لأن تقديرات السجاوندي في هذا الموضع ومثيلاته فيها تكلُّف.

---

(١) علل الوقوف ٢/ ٧٢٩.
(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٣٤، والمكتفى/ ٤٤٤، والمقتصد/ ٤٠١.
(٣) انظر: غرائب القرآن ٥/ ٣٧٨.
(٤) منار الهدى ٢/ ١٣٧.
(٥) انظر: علل الوقوف٢/ ٧٩٥، والوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره/ ٨٧.
(٦) علل الوقوف٢/ ٧٩٥.

٧٢ ـ ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ تَرَوۡنَهَاۖ وَأَلۡقَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمۡ وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖۚ وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوۡجٖ كَرِيمٍ﴾ [لقمان: ١٠].

ـ **موضع الوقف**: ﴿بِغَيۡرِ عَمَدٖ﴾[١].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (بغير عمد ـ م)، كما ذكر في الرعد[٢]، والذي ذكره في سورة الرعد هو قوله: (بغير عمد ـ م) لكون العمد نكرة، فيتوهم أن الجملة التي بعده صفتها، تقديره: بغير عمد مرئية. والمراد بغير عمد مرئية وغير مرئية، فيوقف على عمد لنفي ذلك التوهم[٣].

ونقل النحاس عن علي بن سليمان أن الوقف على (بغير عمد) هو التمام، ثم قال النحاس: هذا يجيء على قول الحسن وقتادة. قال أبو جعفر: فالوقف على (بغير عمد ترونها) يصلح[٤]. وينقل الداني عن علي بن سليمان الأخفش (بغير عمد) تام، ثم استأنف (ترونها)[٥]، وقد تجاوز الوقف الأنباري، والنيسابوري، والأنصاري، والأشموني[٦]. ولم تثبت عليه إشارة وقف في مصحف المدينة المنورة، وهو الأصوب، إذ لا مبرر للوقوف عليه، حتى ولو كان المعنى: بغير عمد مرئية وغير مرئية.

---

(١) علل الوقوف ٢/ ٨٠٦.

(٢) علل الوقوف ٢/ ٨٠٦.

(٣) علل الوقوف ٢/ ٦١١.

(٤) القطع والائتناف/ ٤٠٦.

(٥) المكتفى/ ٤٥٢.

(٦) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٤١، وغرائب القرآن ٥/ ٤٢٢، والمقصد/ ٤١١، ومنار الهدى ٢/ ١٥.

٧٣ ـ ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

ـ موضع الوقف: ﴿وَٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾.

ـ الشاهد لهذا الموضع: تفرد به مصحف الأزهر الشريف[1]؛ يجوز الوقف للتفريق بين الأمر ﴿وَٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾، والإخبار عن الحال ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ﴾ لكنه ليس لازمًا لأن المعنى لا يوهم أثناء الوصل.

٧٤ ـ ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [يسٓ: ١٣].

ـ موضع الوقف: ﴿أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ﴾[2].

ـ الشاهد لهذا الموضع: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال (القرية ـ م) قال: لأن (إذ) ليس بظرف لقوله: (واضرب)، بل التقدير: واذكر إذ جاءها[3]، وتبعه النيسابوري، وعلل التعليل ذاته[4]، لكن هذا التعليل لم يكن مقبولًا عند النحاس، حيث جعل (إذ) متعلقة بما قبلها، فلا يتم الكلام دونها[5]. وأما الأشموني فأجاز الوقف على (القرية) إن علقت (إذ) بمقدر[6]. وتجاوز الوقف عليها الأنباري، والداني، والأنصاري[7]. ولم تثبت عليه إشارة وقف في مصحف المدينة. وأرى أن تجاوز الوقف عليها لا يخل بالمعنى.

---

(١) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره/ ٨٩.

(٢) علل الوقوف ٣/ ٨٤٣.

(٣) علل الوقوف ٣/ ٨٤٣.

(٤) انظر: غرائب القرآن ٥/ ٥٢٤.

(٥) القطع/ ٤٣٠.

(٦) انظر: منار الهدى ٢/ ١٨٦.

(٧) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٤٩، والمكتفى/ ٤٧٢، والمقصد/ ٤٤١.

٧٥ ـ ﴿قَالُوا۟ يَـٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَـٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [يسٓ: ٥٢].

ـ **موضع الوقف**: ﴿مِن مَّرْقَدِنَا ۜ﴾.

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف عند السجاوندي، وساجقلي زاده، قال السجاوندي: لئلا يصير قوله (هذا) صفة للمرقد، فيبقى (ما وعد الرحمن) بلا مبتدأ. وقد جوز الزمخشري في الكشاف أن يكون (هذا) صفة للمرقد، و(ما وعد) خبر مبتدأ محذوف، أي هذا وعد الرحمن، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي: ما وعد الرحمن وصدق المرسلون حق[1]. وهو وقف حسن عند ابن الأنباري، لكنه نص على جواز الوقف على (من مرقدنا هذا) ابن الأنباري، حيث قال: ويجوز أن تقف على (من مرقدنا هذا)، فتخفض (هذا) على الاتباع للمرقد، وتبتدئ: (ما وعد الرحمن) على معنى: بعثكم ما وعد الرحمن، أي بعثكم وعد الرحمن[2]. وأرى أنه وقف حسن، وليس وقفًا لازمًا، لتعادل ما بعده مع ما قبله من حيث المعنى.

٧٦ ـ ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ ۝٨٣ إِذْ جَآءَ رَبَّهُۥ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الصافات: ٨٣ ـ ٨٤].

ـ **موضع الوقف**: ﴿لَإِبْرَٰهِيمَ﴾[3].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (لإبراهيم ـ م) لأن التقدير: واذكر إذ[4]. ويبدو أن السجاوندي قد انفرد

---

(١) انظر: الدر المصون ٩/ ٢٧٦.

(٢) إيضاح الوقف/ ٤٥٠، وانظر: معاني القرآن للفراء٢/ ٣٨٠، والمرشد٢/ ٥٩٦، وتفسير القرطبي١٥/ ٤١ ٤٢.

(٣) علل الوقوف ٣/ ٨٥٧.

(٤) علل الوقوف ٣/ ٨٥٧.

بهذا الوقف، لأن الأنباري تجاوزه، والنحاس يقول ليس بتمام، لأن إذ متعلقة بما قبلها، والداني لم يذكر هذا الموضع، والأنصاري سكت عنه، والأشموني قال: ليس بوقف، لأن (إذ) متعلقة بما قبلها[١]. ولم تثبت عليه إشارة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية، وهو الصواب.

٧٧ ـ ﴿۞ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [صٓ: ٢١].

ـ **موضع الوقف**: ﴿نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ﴾[٢].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: وقف لازم عند السجاوندي، قال: (نبأ الخصم ـ م)، لأن (إذ) ليس بظرف للإتيان، والتقدير: واذكر إذ، ولتناهي الاستفهام إلى الإخبار[٣]، وتبعه النيسابوري في ذلك، وعلل بالعلة ذاتها[٤]. وسكت عنه الأنباري، والنحاس، والأنصاري[٥]، إلا أن الأشموني لم يرض بتعليل السجاوندي، فقال: (نبأ الخصم) ليس بوقف، ومثله في عدم الوقف (المحراب)، لأن الذي بعده ظرف في محل نصب بمحذوف تقديره: (وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا)، فالعامل في (إذ) تحاكم لما فيه من معنى الفعل، و(إذ) في قوله: (إذ دخلوا) بدل من (إذ) الأولى، فلا يوقف على (نبأ الخصم)، ولا على (المحراب)[٦]. ولم تثبت عليه إشارة وقف في مصحف المدينة، وهو الصواب.

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٥٢، والقطع والائتناف/ ٤٣٧، والمكتفى/ ٤٧٨، وغرائب القرآن ٥/ ٥٦٦، والمقصد/ ٤٤٩، ومنار الهدى ٢/ ١٩٨.

(٢) علل الوقوف ٣/ ٨٦٧.

(٣) علل الوقوف ٣/ ٨٦٧.

(٤) غرائب القرآن ٥/ ٥٨١.

(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٥٥، والمكتفى/ ٤٨٢، والقطع والائتناف/ ٤٤١.

(٦) منار الهدى ٢/ ٢٠٥.

٧٨ ـ ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَآ أَيُّوبَ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِنُصۡبٖ وَعَذَابٍ﴾ [صٓ: ٤١].

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَآ أَيُّوبَ﴾[١].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (أيوب ـ م)، لأن عامل (إذ) محذوف، ولو وصل أشبه ظرفًا لقوله: (واذكر) وهو محال[٢]. وقد تجاوزه الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري في المقصد[٣]. إلا أن النيسابوري وافق شيخه السجاوندي فقال: (أيوب ـ م)، إلا إذا جعل (إذ) بدلًا[٤]. وأما الأشموني فيرى أنه وقف جائز إن نصب (إذ) بمقدر، وليس بوقف إن جُعِل بدل اشتمال[٥]. ولم تثبت عليه إشارة وقف في مصحف المدينة، وهو الصواب.

٧٩ ـ ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ فِي مَا هُمۡ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ كَفَّارٞ﴾ [الزمر: ٣].

ـ **موضع الوقف**: ﴿أَوۡلِيَآءَ﴾[٦].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (أولياء ـ م)، لأن التقدير يقولون: ما نعبدهم، وإلا لصار: (ما نعبدهم)

(١) علل الوقوف ٣/ ٨٦٩.

(٢) علل الوقوف ٣/ ٨٦٩.

(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٥٥، والقطع والائتناف/ ٤٤٢، والمكتفى/ ٤٨٤، والمقصد/ ٤٥٥.

(٤) غرائب القرآن ٥/ ٦٠١.

(٥) منار الهدى ٢/ ٢٠٧.

(٦) علل الوقوف ٣/ ٨٧٧.

إخبارًا من الله[١]. وقد رد النيسابوري قول شيخه إذ قال: وعندي أن هذا وهم بعيد، والأولى ألا يوقف، لئلا يفصل بين المبتدأ وخبره[٢]، وقد سكت عنه الأنباري، ولم يرض النحاس من قبل بعلة السجاوندي، فقال: «(أولياء): ليس بتمام، لأن (الذين) مرفوع بالابتداء ولم يأت الخبر، أو مرفوع على إضمار فعل بمعنى (وقال الذين)»[٣]. وتجاوزه الداني والأنصاري[٤]. وهو وقف حسن عند الأشموني إن جعل خبر (والذين) محذوفًا، أي يقولون ما نعبدهم، وكذا إن جعل الخبر (إن الله يحكم)، وليس بوقف إن جعل (ما نعبدهم) قام مقام الخبر[٥]. ولم تثبت عليه إشارة وقف في مصحف المدينة، وهو الصواب، لئلا يفصل بين المبتدأ وخبره.

٨٠ ـ ﴿فَأَذَاقَهُمُ ٱللَّهُ ٱلْخِزْىَ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٢٦].

ـ **موضع الوقف**: ﴿أَكْبَرُ ۚ﴾[٦].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر، أما في مصاحف الشام، والحجاز، والمغرب، فهو وقف جائز. وهو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (أَكْبَرُ) (ـ م)، لأن جواب (لو) محذوف، أي: لو كانوا يعلمون لما اختاروا الأكبر من الأدنى[٧]. وسكت

---

(١) علل الوقوف ٣/ ٨٧٧.
(٢) غرائب القرآن ٥/ ٦١٢.
(٣) القطع/ ٤٤٦.
(٤) انظر: المكتفى/ ٤٨٧، والمقصد/ ٤٥٨.
(٥) منار الهدى ٢/ ٢١٢.
(٦) مصحف الأزهر الشريف/ الطبعة الأولى.
(٧) علل الوقوف ٣/ ٨٨١.

عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري، والأشموني[١].

والوصل لا يوهم أن العذاب في الدنيا والآخرة مقيد بعلمهم، فإن علموا ذاقوا، وإن لم يعلموا لم يذوقوا ـ كما قال بعضهم ـ بل إن عذاب الآخرة أكبر، سواء علموا أم لم يعلموا. والمعنى قد يتوافق مع الوقف اللازم على قوله تعالى: ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَكْبَرُ﴾ لبيان جمع الله تعالى لهم إلى عذاب الدنيا، عذابًا أكبر في الآخرة، وأنهم لا يعلمون ذلك[٢]. وقد لا يتوافق المعنى، وعلى كل حال فهو وقف جائز.

٨١ ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۝٦ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٦ ـ ٧].

ـ **موضع الوقف:** ﴿أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾[٣].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (النَّار) (ـ م)، لأنه لو وصل لصار (الذين يحملون العرش) صفة لأصحاب النار، وخطره ظاهر[٤]. وهو وقف حسن عند الأنباري، وتام عند النحاس، والداني، والأنصاري، والأشموني[٥]. قال الأشموني: تام لا يليق وصله بما بعده، لأنه لو وصله به لصار الذين يحملون العرش صفة (لأصحاب النار)، وذلك خطأ ظاهر، فينبغي أن يسكت سكتة لطيفة[٦].

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٥٩، القطع والائتناف/ ٤٤٨، والمكتفى/ ٤٨٩، والمقصد/ ٤٦١، ومنار الهدى ٢/ ٢١٥

(٢) الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ١٩٦ ـ ١٩٨.

(٣) مصحف الأزهر الشريف/ الطبعة الأولى.

(٤) علل الوقوف ٣/ ٨٨٨.

(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٥٩، والقطع والائتناف/ ٤٥١، والمكتفى/ ٤٩١ والمقصد/ ٤٦٧.

(٦) منار الهدى ٢/ ٢٤٤.

وهو رأس آية يسن الوقف عليه، وفي وصله إلباس في المعنى. ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية.

٨٢ - ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [غافر: ٦٢].

- **موضع الوقف:** ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[1].

- **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (كل شيء - م)، لأنه لو وصل صارت جملة (لا إله إلا هو) وصفًا لـ (شيء)، وخطره ظاهر، وإن أمكن أن يجعل حالًا من قوله (ربكم)، عامله معنى الإشارة في ذلكم[2]. وسكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري[3]. وهو وقف حسن عند الأشموني[4]، وهو الأوجه. ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة.

٨٣ - ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٨ - ٨٩].

- **موضع الوقف:** ﴿لَّا يُؤْمِنُونَ﴾[5].

- **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (لا يؤمنون - م)، لأنه لو وصل صار (فاصفح عنهم وقل سلام) من قول الرسول ﷺ لله ﷻ، وهو محال. بل هو جواب الله للرسول ﷺ[6]، وتبعه

(١) مصحف الأزهر الشريف/ الطبعة الأولى.

(٢) علل الوقوف ٣/ ٨٩٧.

(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٦٠، القطع والائتناف/ ٤٥٥، والمكتفى/ ٤٩٥، والمقصد/ ٤٧٤.

(٤) انظر: منار الهدى ٢/ ٢٣١.

(٥) علل الوقوف ٣/ ٩٢٣.

(٦) علل الوقوف ٣/ ٩٢٣.

النيسابوري، قال: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (ـ م)، لئلا يوهم أن ما بعده من قيل الرسول[١]. وقد سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني[٢]. وهو وقف حسن عند الأنصاري، وكاف عند الأشموني[٣]. وأفضل ما يقال فيه: وقف حسن. ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية.

٨٤ ـ ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٩].

ـ **موضع الوقف:** ﴿وَقُلْ سَلَٰمٌ﴾.

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** تفرد به ساجقلي زاده[٤] وهو وقف مطلق عند السجاوندي، لأن كلمة التهديد ليست من مفعول (قل)، ومن قرأ بالتاء (تعلمون) فوقفه لازم[٥]. ويرى العماني أنه وقف، لكنه على قراءة من قرأ بالتاء أحسن[٦]. والحق أنه وقف كاف، ولا يكون لازمًا، لأن المعنى لا يلتبس إذا وصلناه.

٨٥ ـ ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الدخان: ٧].

ـ **موضع الوقف:** ﴿وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾[٧].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم عند السجاوندي، قال:

---

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٦/ ٩٦.
(٢) انظر: الإيضاح في الوقف/ ٤٦٨، والقطع والائتناف/ ٤٧٣، والمكتفى/ ٥١٢.
(٣) انظر: المقصد/ ٤٩٥، ومنار الهدى ٢/ ٢٥٧.
(٤) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره/ ٨٩.
(٥) علل الوقوف٣/ ٩٢٣.
(٦) انظر: المرشد٢/ ٦٨٥.
(٧) علل الوقوف ٣/ ٩٢٧.

(وما بينهما) (ـ م)[(١)]، وسكت عنه الأنباري[(٢)]، والنحاس[(٣)]، والداني[(٤)]، والأنصاري[(٥)]. وهو عند النيسابوري وقف مطلق، قال: (وما بينهما) (ـ ط)[(٦)]. وتجاوزه الأشموني ولم يذكره[(٧)]. والحق أنه وقف جائز، والقول بأنه لازم لا يخلو من التكلف.

٨٦ ـ ﴿ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ ﴿١٤﴾ إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ قَلِيلًا ۚ إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾ [الدخان: ١٤ ـ ١٥].

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ﴾[(٨)].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، وساجقلي زاده، ووقف عند النحاس. قال السجاوندي: لأنه لو وصل صار ﴿إِنَّا كَاشِفُوا﴾ من قول الكفار[(٩)]. وهو وقف جائز عند العماني[(١٠)]. وهو وقف جائز من حيث المعنى، ولأنه رأس آية، وليس وقفًا لازمًا، لأننا لو وصلناه فلا يلتبس المعنى.

٨٧ ـ ﴿إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ قَلِيلًا ۚ إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ﴿١٥﴾ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَىٰ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ [الدخان: ١٥ ـ ١٦].

---

(١) المصدر السابق ٣/ ٩٢٧.
(٢) انظر: الإيضاح/ ٤٦٩.
(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٤٧٤.
(٤) انظر: المكتفى/ ٥١٣.
(٥) انظر: المقصد/ ٤٩٦.
(٦) انظر: غرائب القرآن ٦/ ١٠١.
(٧) انظر: منار الهدى ٢/ ٢٥٩.
(٨) انظر: القطع والائتناف/ ٤٧٤، وعلل الوقوف ٣/ ٩٢٨، وساجقلي زاده.
(٩) انظر: علل الوقوف٣/ ٩٢٧.
(١٠) المرشد٢/ ٦٨٨.

ـ موضع الوقف: ﴿إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ﴾[١].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال (عائدون) (ـ م)، لأنه لو وصل صار ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ﴾ ظرفًا لعودهم إلى الكفر، وهو يوم القيامة، أو يوم بدر. والعود إلى الكفر فيهما غير ممكن[٢] ووافقه النيسابوري فقال: (عائدون) (ـ م)، لئلا يظن أن ما بعده ظرف للعود[٣]. وجعله النحاس وقفًا دون تعيين نوعه[٤]. وجعله الأنصاري وقفًا حسنًا[٥]. وجعله الأشموني وقفًا أحسن مما قبله إن نصب (يوم) بفعل مقدر. ولا يجوز أن ينصب بـ ﴿عَآئِدُونَ﴾ ولا بـ ﴿مُنتَقِمُونَ﴾ لأن ما بعد (إن) لا يعمل في شيء مما قبلها، ولو وصله لصار ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ﴾ ظرفًا لعودتهم إلى الكفر، إذ يوم بدر أو يوم القيامة العود إلى الكفر فيهما غير ممكن[٦]. وقد تجاوز هذا الموضع الأنباري والداني[٧]. وهو وقف جائز من حيث المعنى، ولأنه رأس آية لم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة.

٨٨ ـ ﴿كَذَٰلِكَ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴿٥٤﴾ يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَٰكِهَةٍ ءَامِنِينَ﴾ [الدخان: ٥٤ ـ ٥٥].

ـ موضع الوقف: ﴿بِحُورٍ عِينٍ﴾[٨].

---

(١) المصدر السابق ٣/ ٩٢٨.

(٢) علل الوقوف ٣/ ٩٢٨.

(٣) غرائب القرآن ٦/ ١٠١.

(٤) القطع والائتناف/ ٤٧٥.

(٥) المقصد/ ٤٩٦.

(٦) منار الهدى ٢/ ٢٥٩.

(٧) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٦٩، والمكتفى/ ٥١٣.

(٨) علل الوقوف ٣/ ٩٣٢.

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (عين) (ـ م)، لئلا يقيد الجملة، وهي: ﴿يَدۡعُونَ﴾، وهي إخبار عن المتقين، على وزن (يفعلون) صفة لحور عين، أو على وزن يفعلن، لأن ﴿يَدۡعُونَ﴾ يحتمل كلا الوزنين[(١)]. وهو وقف كاف عند النحاس، على أن يبتدئ الخبر[(٢)]. وهو وقف جائز عند النيسابوري، لئلا يوافق أن ما بعده صفة الحور[(٣)]. وهو وقف صالح عند الأنصاري[(٤)]، وكاف عند الأشموني[(٥)]. وقد تجاوزه الأنباري والداني[(٦)]. وهو وقف جائز، ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية.

٨٩ ـ ﴿وَٱذۡكُرۡ أَخَا عَادٍ إِذۡ أَنذَرَ قَوۡمَهُۥ بِٱلۡأَحۡقَافِ وَقَدۡ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦٓ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ [الأحقاف: ٢١].

ـ **موضع الوقف**: ﴿أَخَا عَادٍ﴾[(٧)].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (أخا عاد) (ـ م) لأن (إذ) لا يتعلق بقوله (واذكر)، بل بـ اذكر المحذوفة[(٨)].

وقد سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري[(٩)]. وهو

(١) المصدر السابق ٣/ ٩٣٢.
(٢) القطع والائتناف/ ٤٧٦.
(٣) غرائب القرآن ٦/ ١٠٢.
(٤) المقصد/ ٤٩٨.
(٥) منار الهدى ٢/ ٤٦٢.
(٦) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٧٦، والمتكفى/ ٥١٥.
(٧) علل الوقوف ٣/ ٩٤٤.
(٨) علل الوقوف ٣/ ٩٤٤.
(٩) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٧٢، والقطع والائتناف/ ٤٨١، والمكتفى/ ٥١٢، والمقصد/ ٥٠٥.

وقف مطلق عند النيسابوري[١]. وليس بوقف عند الأشموني، لأن (إذ) بدل اشتمال[٢]. وهو وقف جائز، ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة.

٩٠ ـ ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥].

ـ موضع الوقف: ﴿أَعْمَٰلَكُمْ﴾.

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: تفرد به ساجقلي زاده[٣]. وهو وقف تام عند الأنباري، والنحاس، وعند العماني في المرشد، وعند الأشموني[٤]. وهو وقف تام كما اتضح من أقوال كبار علماء الوقف، للتفريق بين المعنيين، وليس وقفًا لازمًا، لأنه إن وصلناه لا يغير المعنى.

٩١ ـ ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٤ ـ ٢٥].

ـ موضع الوقف: ﴿ٱلْمُكْرَمِينَ﴾[٥].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (الْمُكْرمين) (ـ م)، لأن عامل (إذ) محذوف، أي: اذكر، ولو وصل صار (إذ) ظرفًا للإتيان[٦]، ووافقه النيسابوري حيث قال: (المكرمين ـ م)، لأن عامل (إذ) محذوف وهو (اذكر)، ولو وصل لأوهم أنه ظرف للإتيان[٧].

---

(١) انظر: غرائب القرآن ٦/ ١٢٣.

(٢) منار الهدى ٢/ ٢٧١.

(٣) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره/ ٩٠.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٧٥، والقطع/ ٤٨٦، والمرشد/ ٧١٢، ومنار الهدى ٢/ ٢٧٧.

(٥) علل الوقوف ٣/ ٩٦٨.

(٦) علل الوقوف ٣/ ٩٦٨.

(٧) غرائب القرآن ٦/ ١٨٣.

وهو وقف جائز عند الأشموني إن نصب (إذ) بمقدر، وليس بوقف إن نصب بـ (حديث)، بتقدير هل أتاك حديثهم الواقع في وقت دخولهم عليه، ولا يجوز نصبه بـ (أتاك) لاختلاف الزمانين[1]. وسكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري[2]. ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية. والوقف عليه جائز.

٩٢ ـ ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِى خَوْضٍ يَلْعَبُونَ ﴿١٢﴾ يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا ﴿١٣﴾﴾ [الطور: ١٢ ـ ١٣].

ـ **موضع الوقف:** ﴿يَلْعَبُونَ﴾[3].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (يلعبون) (ـ م) لئلا يصير ﴿يَوْمَ﴾ ظرفًا لـ ﴿يَلْعَبُونَ﴾، ولعبهم في الدنيا، وهم يدعون يوم القيامة[4]. ووافقه النيسابوري، قال: (يلعبون) (ـ م)[5]. وسكت عنه الأنباري[6] والداني[7]، وأما النحاس فقال: ليس بتمام، وحجته أن ﴿يَلْعَبُونَ﴾ نعت للمكذبين[8]. وهو عند الأنصاري وقف كاف[9]. وكذلك

(١) منار الهدى ٢/ ٢٩٥.
(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٧٩، والقطع والائتناف/ ٤٩٧، والمكتفى/ ٥٣٧، والمقصد/ ٥٢١.
(٣) علل الوقوف ٣/ ٩٧٣.
(٤) علل الوقوف ٣/ ٩٧٣.
(٥) غرائب القرآن ٦/ ١٩٢.
(٦) إيضاح الوقف/ ٤٨١.
(٧) المكتفى/ ٥٣٩.
(٨) القطع والائتناف/ ٤٩٩.
(٩) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٥٢٣.

قال الأشموني: ﴿يَلْعَبُونَ﴾ كاف[١]. وهو وقف جائز، ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية.

٩٣ ـ ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ ﴿٤٧﴾ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِى ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٧ ـ ٤٨].

ـ **موضع الوقف:** ﴿فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾[٢].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (وسعر) (ـ م)، لأن ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ﴾ ليس بظرف لضلالهم، وإنما هو ظرف لمحذوف، أي يقال لهم: ﴿ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ﴾[٣]. وسكت عنه الأنباري[٤]، والنحاس[٥]، والداني[٦]. وهو وقف كاف عند الأنصاري[٧]، ومطلق عند النيسابوري[٨]، وكاف عند الأشموني إن نصب (يومَ) بـ ﴿ذُوقُواْ﴾ على التقديم والتأخير، أي يقال لهم: ذوقوا مس سقر، يوم يسحبون. وليس (يوم) ظرفًا لضلالهم، فإن جعل الظرف متعلقًا بما قبله ومتصلًا به لم يوقف على (سعر)[٩]. وهو وقف جائز، ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية.

---

(١) منار الهدى ٢/ ٤٩٩.
(٢) علل الوقوف ٣/ ٩٨٣.
(٣) المصدر السابق ٣/ ٩٨٣.
(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٨٤.
(٥) انظر: القطع/ ٥٠٧.
(٦) انظر: المكتفى/ ٥٤٦.
(٧) انظر: المقصد/ ٥٣٠.
(٨) انظر: غرائب القرآن ٦/ ٢١٦.
(٩) منار الهدى ٢/ ٥٠٠.

٩٤ ـ ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٤٣﴾ يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٣ ـ ٤٤].

ـ **موضع الوقف**: ﴿ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[١].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (بها المجرمون) (ـ م)، لأنه لو وصل صار قوله: ﴿يَطُوفُونَ﴾ حالًا للمجرمين، أي يكذبون طائفين بين النار والحميم، وهو محال[٢]. ووافقه النيسابوري، لأنه لو وصل صار ما بعده حالًا من المجرمين، وليس كذلك[٣]. وقد سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري، والأشموني[٤]، ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية.

٩٥ ـ ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴿٢﴾ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ٢ ـ ٣].

ـ **موضع الوقف**: ﴿كَاذِبَةٌ﴾[٥].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (كاذبة) (ـ م)، لأنه لو وصل صار ما بعدها صفة لها أو بدلًا، فيختل الكلام. وإنما (خافضة) خبر محذوف، أي هي خافضة[٦]. وتبعه النيسابوري، قال: (كاذبة) (ـ م)، لئلا يصير ما بعدها صفة[٧]. وهو وقف

---

(١) علل الوقوف ٣/ ٩٨٦.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٩٨٦.

(٣) انظر: غرائب القرآن ٦/ ٢٢٧.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٨٤، والقطع/ ٥١٠، والمكتفى/ ٥٤٨، والمقصد/ ٥٣٣، ومنار الهدى ٢/ ٣١١.

(٥) علل الوقوف ٣/ ٩٩٠.

(٦) علل الوقوف ٣/ ٩٩٠.

(٧) غرائب القرآن ٦/ ٢٣٧.

حسن عند الأنباري[١]، وهو وقف عند النحاس على قراءة من قرأ (خافضة) بالرفع[٢]، وكاف عند الداني[٣]، وتام عند الأنصاري إن قرئ ما بعده بالرفع خبر لمبتدأ محذوف[٤]، وتام عند الأشموني كذلك في قراءة ما بعده بالرفع[٥]. ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية.

٩٦ ـ ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ ۚ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا۟ ۖ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟ ۖ وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ ۚ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [الحشر: ٢].

ـ **موضع الوقف**: ﴿لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ ۚ﴾.

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: وقف لازم عند السجاوندي، وساجقلي زاده[٦]. وحسن عند الأنباري والأشموني، وكاف عند النحاس والعماني[٧]. وواضح أنه جائز، وليس وقفًا لازمًا لأنه لا يلتبس المعنى إن وصلنا.

٩٧ ـ ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝٧ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ﴾ [الحشر: ٧ ـ ٨].

ـ **موضع الوقف**: ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[٨].

---

(١) إيضاح الوقف/ ٤٨٧.
(٢) القطع والائتناف/ ٥١١.
(٣) المكتفى/ ٥٥١.
(٤) المقصد/ ٥٣٤.
(٥) منار الهدى ٢/ ٣١٤.
(٦) علل الوقوف، وانظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره/ ٩٠.
(٧) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٩٤، والقطع/ ٥٢٣، والمرشد/ ٧٦٦، ومنار الهدى/ ٣٢٩.
(٨) علل الوقوف ٣/ ١٠٠٧.

ـ الشاهد لهذا الموضع: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (العقاب ـ م)، لأنه لو وصل فهم أن شدة العقاب للفقراء، بل التقدير: أحلت الغنائم للفقراء[1]. وهو وقف عند النيسابوري، لئلا يوهم أن قوله (للفقراء) يتعلق بالتشديد[2]. وقد سكت عنه الأنباري[3]، أما النحاس فنقل آراء سابقيه حيث قال: من أصحاب التمام من قال: هذا تمام، والمعنى (للفقراء)، ومنهم من قال: ليس بتمام، ولكنه كاف، لأن المعنى كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم، ولكن يكون للفقراء المهاجرين[4]. وسكت عنه الداني[5]، وهو تام عند الأنصاري، والأشموني[6]. ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية.

٩٨ ـ ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الصف: ١١].

ـ موضع الوقف: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

ـ الشاهد لهذا الموضع: هو وقف لازم في الطبعة الأولى من مصحف الأزهر، أما في مصاحف الشام، والحجاز، والمغرب، فليس وقفًا. وقد يوهم الوصل أن هذه الخيرية مقيدة بعلمهم، والإيمان واجب عليهم سواء علموا ذلك أم لم يعلموا.

٩٩ ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ

---

(١) المصدر السابق ٣/ ١٠٠٧.

(٢) غرائب القرآن ٦/ ٢٨٠.

(٣) إيضاح الوقف/ ٤٩٤.

(٤) القطع والائتناف/ ٥٢٣.

(٥) المكتفى/ ٥٦١.

(٦) المقصد/ ٥٤٦، ومنار الهدى ٢/ ٣٣٠.

وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩].

ـ موضع الوقف: ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[١].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: تفرد به مصحف الأزهر الشريف[٢].

والصواب أنه ليس وقفًا لازمًا، لأنها جملة معترضة، وقد يوهم الوصل أن هذه الخيرية مقيدة بعلمهم، فإن علموا كان ذلك الترك للبيع والشراء خيرًا لهم، وإن لم يعلموا لم يكن كذلك، والسعي إلى الجمعة وترك البيع والشراء خير لهم، سواء علموا ذلك أم لم يعلموا[٣].

١٠٠ ـ ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

ـ موضع الوقف: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ﴾[٤].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (لرسول الله) (ـ م)، لأنه لو وصل صار قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾ من قول المنافقين[٥]، وتبعه النيسابوري فجعله يتردد بين اللازم والمطلق[٦]. وسكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني[٧]. وهو كاف عند الأنصاري[٨]، والأشموني، قال الأشموني: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ﴾ كاف،

---

(١) مصحف الأزهر/ الطبعة الأولى.

(٢) انظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره/ ٩١.

(٣) الوقف اللازم في القرآن الكريم/ ٢٠٤ ـ ٢٠٦.

(٤) علل الوقوف ٣/ ١٠١٨.

(٥) المصدر السابق ٣/ ١٠١٨.

(٦) غرائب القرآن ٦/ ٣٠٣.

(٧) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٩٨، والقطع/ ٥٣٢، والمكتفى/ ٥٧٠.

(٨) انظر: المقصد/ ٥٥٤.

ولا يجوز وصله، لأنه لو وصله لصار قوله: (والله يعلم إنك لرسوله) من مقول المنافقين، وليس الأمر كذلك[١]. وهو كذلك. ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية.

١٠١ - ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِى مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التحريم: ١١].

- موضع الوقف: ﴿ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾[٢].

- الشاهد لهذا الموضع: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (فِرْعَونَ) (ـ م)، لأن (إذ) ليس بظرف لضرب المثل، بل التقدير: واذكر إذ[٣]. وسكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري[٤]. وقال عنه النيسابوري: وقف جائز. وعلله بعلة السجاوندي[٥]. وهو وقف جائز. ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة.

١٠٢ - ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ۚ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحْمَٰنُ ۚ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍۭ بَصِيرٌ﴾ [الملك: ١٩].

- موضع الوقف: ﴿وَيَقْبِضْنَ﴾[٦].

- الشاهد لهذا الموضع: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال:

---

(١) منار الهدى ٢/ ٣٤٠.

(٢) علل الوقوف ٣/ ١٠٢٩.

(٣) السابق ٣/ ١٠٢٩.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٥١٢، والقطع والائتناف/ ٥٣٧، والمكتفى/ ٥٧٧، والمقصد / ٥٦١.

(٥) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٦/ ٣١٩.

(٦) علل الوقوف ٣/ ١٠٣٢.

(ويقبضن ـ م)، ولم يعلل[1]، وتبعه النيسابوري[2]. وهو وقف حسن عند الأنباري، وكاف عند النحاس، وتام عند الداني، والأنصاري، والأشموني[3]. وقد أثبتت عليه علامة (ج) في مصحف المدينة. وهو الصواب.

١٠٣ ـ ﴿كَذَٰلِكَ ٱلْعَذَابُ ۖ وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [القلم: ٣٣].

ـ **موضع الوقف**: ﴿ٱلْآخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ﴾[4].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (أكبر ـ م)، لأن (لو) محذوف الجواب، أي لو كانوا يعلمون لما اختاروا الأكبر على الأدنى، ولو وصل صار قوله (ولعذاب الآخرة أكبر) معلقًا بشرط أن (لو كانوا يعلمون) وهو محال[5]. وقد تبعه في ذلك النيسابوري[6]. وسكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري[7]. وقال عنه الأشموني وقف حسن[8]. وقد أثبتت عليه علامة (ج) في مصحف المدينة. وهو الصواب.

١٠٤ ـ ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القلم: ٤٨].

---

(١) انظر: علل الوقوف ٣/ ١٠٣٢.
(٢) انظر: غرائب القرآن ٦/ ٣٢٤.
(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٥٠٣، والقطع/ ٥٣٨، والمكتفى/ ٥٧٩، والمقصد/ ٥٦٣.
(٤) علل الوقوف ٣/ ١٠٣٥.
(٥) علل الوقوف ٣/ ١٠٣٥.
(٦) انظر: غرائب القرآن ٦/ ٣٣٣.
(٧) انظر: إيضاح الوقف/ ٥٠٥، والقطع والائتناف/ ٥٤١، والمكتفى/ ٥٨٢، والمقصد/ ٥٦٥.
(٨) منار الهدى ٢/ ٣٥٨.

ـ **موضع الوقف**: ﴿كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾[١].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (الحوت) (ـ م)، لأن (إذ) ليس بظرف لما تقدمه، بل مفعول محذوف، أي: واذكر (إذ)[٢]. وتبعه النيسابوري، قال: (الحوت) (ـ م) بناء على أن (إذ) مفعول اذكر[٣]. وقد سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري[٤]، وقال عنه الأشموني (جائز)[٥]. ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة. والصواب أنه جائز.

١٠٥ ـ ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ ﴿٥١﴾ وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [القلم: ٥١ ـ ٥٢].

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ﴾[٦].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (لمجنون) (ـ م)، لأنه لو وصل لصار ما بعده مقول الذين كفروا، وهو إخبار من الله[٧]، وتبعه النيسابوري[٨]. وسكت عنه الأنباري، والنحاس[٩]. وقال عنه الداني (كاف)[١٠]، وهو عند الأنصاري

(١) علل الوقوف ٣/ ١٠٣٨.
(٢) علل الوقوف ٣/ ١٠٣٨.
(٣) غرائب القرآن ٦/ ٣٣٣.
(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٥٠٥، والقطع/ ٥٤١، والمكتفى/ ٥٨٣، والمقصد/ ٥٦٦.
(٥) منار الهدى ٢/ ٣٥٩.
(٦) علل الوقوف ٣/ ١٠٣٨.
(٧) السابق ٣/ ١٠٣٨.
(٨) انظر: غرائب القرآن ٦/ ٣٣٣.
(٩) انظر: إيضاح الوقف/ ٥٠٤، والقطع/ ٥٠٤.
(١٠) المكتفى/ ٥٨٣.

(حسن)[١]، وعند الأشموني (كاف)، ولا يجوز وصله[٢]. ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية. والسجاوندي على حق، لو لم يكن رأس آية.

١٠٦ ـ ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ ـ ٢ ـ ٣].

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٣﴾.

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: تفرد بهذا الوقف النيسابوري، قال: لاحتمال الواو بعده للحال أو الاستئناف[٣]. وهو وقف تام عند الأنباري، والنحاس، والداني، وأما السجاوندي فيرى أنه وقف مطلق، ويرى الأشموني أنه وقف كاف[٤]. وهو وقف تام، ورأس آية، ولا يكون لازمًا، لأن ما بعده استئناف جاء للإخبار.

١٠٧ ـ ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ ۖ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [نوح: ٤].

ـ **موضع الوقف**: ﴿لَا يُؤَخَّرُ ۖ﴾[٥].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (يؤخر) (ـ م)، لأن (لو) محذوف الجواب، أي لو كنتم تعلمون لما كفرتم[٦]. وتبعه

---

(١) المقصد/ ٥٦٦.

(٢) منار الهدى/ ٣٥٩.

(٣) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٦/ ٣٤٤.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٥٠٦، والقطع/ ٥٤٢، والمكتفى/ ٥٨٤، وعلل الوقوف ٣/ ١٠٣٩، ومنار الهدى ٢/ ٣٦١.

(٥) علل الوقوف ٣/ ١٠٥١.

(٦) السابق٣/ ١٠٥١.

النيسابوري[(١)]، وسكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري[(٢)]. وقال عنه الأشموني: جائز، لأن جوابها محذوف، تقديره: لو كنتم تعلمون لبادرتم إلى طاعته[(٣)]. وقد أثبتت عليه علامة (صلى) في مصحف المدينة. والصواب ما قاله الأشموني.

١٠٨ ـ ﴿وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا ﴿١٠﴾ وَذَرْنِي وَٱلْمُكَذِّبِينَ أُو۟لِي ٱلنَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا﴾ [المزمل: ١٠ ـ ١١].

ـ **موضع الوقف:** ﴿هَجْرًا جَمِيلًا﴾.

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** تفرد بلزومه النيسابوري[(٤)]. ولا حجة للنيسابوري في تعيينه من اللازم. فهو رأس آية، ووصله لا يوهم المعنى المراد.

١٠٩ ـ ﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ ﴿٢٨﴾ لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٨ ـ ٢٩].

ـ **موضع الوقف:** ﴿وَلَا تَذَرُ﴾.

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** تفرد بلزومه النيسابوري[(٥)]. ولا حجة له في تعيينه من اللازم، لأن وصله لا يوهم معنى غير المراد.

١١٠ ـ ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴿٢٨﴾ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَـٰهُ كِتَـٰبًا﴾ [النبأ: ٢٨ ـ ٢٩].

ـ **موضع الوقف:** ﴿كِذَّابًا﴾.

---

(١) انظر: غرائب القرآن ٤/ ٣٦٢.
(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٥٠٩، والقطع/ ٥٤٦، والمكتفى/ ٥٨٨، والمقصد/ ٥٧٠.
(٣) منار الهدى ٢/ ٣٦٧.
(٤) غرائب القرآن ٦/ ٣٧٧.
(٥) غرائب القرآن ٦/ ٣٨٥.

ـ الشاهد لهذا الموضع: تفرد بلزومه النيسابوري[١]. ولا حجة له في تعيينه من اللازم، لأن وصله لا يوهم معنى غير المراد.

١١١ ـ ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا ۝٥ يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ﴾ [النازعات: ٥ ـ ٦].

ـ موضع الوقف: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا ۝٥﴾[٢].

ـ الشاهد لهذا الموضع: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (أمرًا) (ـ م)، لأن جواب القسم محذوف بعده، أي أقسم بهذه الأشياء لتبعثن، والوقف عليه لازم، لأنه لو وصل صار (يوم) ظرفًا للمدبرات، وقد انقضى تدبير الملائكة في ذلك اليوم، بل عامل (يوم) تتبعها[٣]. وتبعه في ذلك النيسابوري[٤]، وقد تجاوزه الأنباري[٥]، وأما النحاس فقال: من قال جواب القسم (إن في ذلك لعبرة لمن يخشى) قال هاهنا التمام. ومن قال الجواب محذوف لأنه قد علم المعنى قال: الوقف (فالمدبرات أمرًا)، والتقدير عنده لتبعثن ولتحاسبن، وهذا مذهب الفراء[٦]، وتجاوزه الداني[٧]، والأنصاري[٨]. ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية.

١١٢ ـ ﴿أَبْصَٰرُهَا خَٰشِعَةٌ ۝٩ يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ﴾ [النازعات: ٩ ـ ١٠].

---

(١) غرائب القرآن ٦/ ٤٢٩.
(٢) علل الوقوف ٣/ ١٠٨٦.
(٣) علل الوقوف ٣/ ١٠٨٦.
(٤) انظر: غرائب القرآن ٦/ ٤٣٨.
(٥) انظر: الإيضاح/ ٥١٩.
(٦) القطع والائتناف/ ٥٦٠.
(٧) انظر: المكتفى/ ٦٠٦.
(٨) انظر: المقصد/ ٥٨٣، ومنار الهدى ٢/ ٣٩١.

ـ موضع الوقف: ﴿أَبْصَـٰرُهَا خَـٰشِعَةٌ ۝٩﴾[١].

ـ الشاهد لهذا الموضع: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (خاشعة) (ـ م) لتناهي وصف القيامة وابتداء حكاية قولهم في الدنيا[٢]، وتبعه النيسابوري[٣]. وسكت عنه الأنباري[٤]، وقال عنه النحاس: والتمام ﴿أَبْصَـٰرُهَا خَـٰشِعَةٌ﴾[٥]. وقال عنه الداني: (تام)[٦]. وهو صالح عند الأنصاري[٧]، ويرى الأشموني أن الوقف على (خاشعة) حسن[٨]. ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية. والقول بأنه وقف حسن حسن.

١١٣ ـ ﴿قَالُوا۟ تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ ۝١٢ فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [النازعات: ١٢ ـ ١٣].

ـ موضع الوقف: ﴿خَاسِرَةٌ﴾[٩].

ـ الشاهد لهذا الموضع: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (خاسرة) (ـ م)، لتناهي قولهم بالإنكار وابتداء إخبار الله تعالى بتقدير ما أنكروا[١٠]، وتبعه النيسابوري[١١]، وسكت عنه الأنباري[١٢]، وقال عنه

---

(١) علل الوقوف ٣/ ١٠٨٧.
(٢) علل الوقوف ٣/ ١٠٨٧.
(٣) انظر: غرائب القرآن ٦/ ٤٣٨.
(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٥١٩.
(٥) انظر: القطع/ ٥٦٠.
(٦) المكتفى/ ٦٠٦.
(٧) انظر: المقصد/ ٥٨٣.
(٨) انظر: منار الهدى ٢/ ٣٩٢.
(٩) علل الوقوف ٣/ ١٠٨٧.
(١٠) المصدر السابق ٣/ ١٠٨٧.
(١١) انظر: غرائب القرآن ٦/ ٤٣٨.
(١٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٥١٩٠.

ابن النحاس: قطع كاف[١]، وقال عنه الداني: وقف تام، لأنه انقضاء كلام منكري البعث وما بعد ذلك من كلام الله تعالى[٢]. وهو تام عند الأنصاري[٣]، ويرى الأشموني أنه لا يوقف على (خاسرة)، لأن بعدها جواب ما قبله، أي إن رددنا إلى الحاضرة كانت ردتنا خاسرة[٤]. ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية. وأجود ما يقال فيه أنه تام.

١١٤ ـ ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴿١٥﴾ إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [النازعات: ١٥ ـ ١٦].

ـ **موضع الوقف**: ﴿حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾[٥].

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (موسى) (ـ م)، لأنه لو وصل صار (إذ) ظرفًا لإتيان الحديث، وهو محال، بل هو مفعول محذوف، أي فاذكر (إذ)[٦]، وقد وافقه النيسابوري[٧]، وسكت عنه الأنباري[٨]، والداني[٩]، والنحاس[١٠]. وتجاوزه الأنصاري[١١]. وأما

(١) انظر: القطع/ ٥٦٠.
(٢) انظر: المكتفى/ ٦٠٦.
(٣) المقصد/ ٥٨٣.
(٤) منار الهدى ٢/ ٣٩٢.
(٥) علل الوقوف ٣/ ١٠٨٨.
(٦) علل الوقوف ٣/ ١٠٨٨.
(٧) انظر: غرائب القرآن ٦/ ٤٣٨.
(٨) انظر: إيضاح الوقف/ ٥١٩.
(٩) انظر: المكتفى/ ٦٠٦.
(١٠) انظر: القطع/ ٥٦٠.
(١١) انظر: المقصد/ ٥٨٣.

الأشموني فيرى أنه تام، وعلل بما علله السجاوندي[١]. ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية. وهو وقف تام.

١١٥ ـ ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿١٢﴾ فِي صُحُفٖ مُّكَرَّمَةٖ﴾ [عبس: ١٢ ـ ١٣].

ـ **موضع الوقف:** ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾[٢].

ـ **الشاهد لهذا الموضع:** هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (ذكره) (ـ م)، لأنه لو وصل صارت الصحف محل ذكر من يشاء أن يذكر القرآن، وهو محال، بل التقدير: هو في صحف مكرمة[٣]. وتابعه النيسابوري، لأن الظرف لا يجوز أن يتعلق بما قبله، ولكنه خبر مبتدأ محذوف أي هو في صحف[٤]. وهو وقف حسن عند الأنباري[٥]، وتجاوزه النحاس[٦]، وهو كاف عند الداني[٧]، والأنصاري[٨]، والأشموني[٩]. ولم توضع عليه علامة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية. وهو وقف كاف.

١١٦ ـ ﴿فِيهَا عَيۡنٞ جَارِيَةٞ ﴿١٢﴾ فِيهَا سُرُرٞ مَّرۡفُوعَةٞ﴾ [الغاشية: ١٢ ـ ١٣].

ـ **موضع الوقف:** ﴿فِيهَا عَيۡنٞ جَارِيَةٞ ﴿١٢﴾﴾[١٠].

---

(١) انظر: منار الهدى ٢/ ٣٩٢.
(٢) علل الوقوف ٣/ ١٠٩٣.
(٣) المصدر السابق ٣/ ١٠٩٣.
(٤) غرائب القرآن ٦/ ٤٤٥.
(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٥٢٠.
(٦) انظر: القطع/ ٥٦٢.
(٧) انظر: المكتفى/ ٦٠٨.
(٨) انظر: المقصد/ ٥٨٥.
(٩) انظر: منار الهدى ٢/ ٣٩٥.
(١٠) علل الوقوف/ ١١٢٣.

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: هو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (جارية) (ـ م) لأنه لو وصل صار ما بعدها صفة لها، على أن العين الجارية سرر مرفوعة، وهو محال[(١)]، وتابعه النيسابوري[(٢)]، وهو حسن عند الأنباري[(٣)]، وتجاوزه النحاس[(٤)]، وكاف عن الداني[(٥)]، وسكت عنه الأنصاري[(٦)]، لكن الأشموني قال: إنه كاف[(٧)]. ولم تثبت عليه علامة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية. وهو وقف كاف.

١١٧ ـ ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ۝٥ يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾ [البلد: ٥ ـ ٦].

ـ **موضع الوقف**: ﴿عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾.

ـ **الشاهد لهذا الموضع**: وهو وقف لازم عند السجاوندي، قال: (عليه أحد) (ـ م)[(٨)]، لأنه لو وصل صار ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾ وصفًا له، وهو محال[(٩)]، وتبعه النيسابوري[(١٠)]، وهو كاف عند النحاس[(١١)]، وتام

---

(١) المصدر السابق/ ١١٢٣.
(٢) انظر: غرائب القرآن ٦/ ٤٨٨.
(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٥٢٩.
(٤) انظر: القطع والائتناف/ ٥٧١.
(٥) انظر: المكتفى/ ٦١٧.
(٦) انظر: المقصد/ ٥٩٢.
(٧) انظر: منار الهدى ٢/ ٤١٢.
(٨) الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره/ ٩٤.
(٩) علل الوقوف/ ١١٢٩.
(١٠) انظر: غرائب القرآن ٦/ ٥٠١.
(١١) انظر: القطع والائتناف/ ٥٧٢.

عند الأنباري[(١)]، والداني[(٢)] والأنصاري[(٣)]، والأشموني[(٤)]. ولم تثبت عليه إشارة وقف في مصحف المدينة لأنه رأس آية. وهو وقف تام.

حكم الوقف اللازم: وحكم هذا الوقف اللزوم، وقيل: الوجوب، ولذلك يسميه بعضهم الوقف الواجب، بدلًا من الوقف اللازم، وليس المراد بوجوبه الوجوب الشرعي الذي يثاب الإنسان على فعله ويعاقب على تركه، بل المراد الوجوب الصناعي، الذي يترتب عليه جودة القراءة، ومتانة الأداء وجمال الترتيل[(٥)]. والحمد لله رب العالمين.



---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٥٣١.

(٢) انظر: المكتفى/ ٦٢٠.

(٣) انظر: المقصد/ ٥٩٤.

(٤) انظر: منار الهدى/ ٢/ ٤١٦.

(٥) انظر: أحكام قراءة القرآن/ ٢٥٥.

الفَصْلُ الخَامِسُ

وقف المعانقة أو التجاذب

- تعريفه.
- مواضعه.

* * *

تعريفه

يسمى وقف التعانق أو المعانقة، ووقف المراقبة[(١)]. ومعناه: التقارب، يقال: عانقه معانقة وعناقًا: أدنى عنقه من عنقه[(٢)]. وسمي وقف مراقبة لأن القارئ يراقب الموضع الذي اجتمعت فيه هاتان الكلمتان، ليقف على أحدهما، أو لأن السامع يرقب القارئ ويلاحظ حين قراءته ليعرف الكلمة التي يقف عليها، مثل الوقف على: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، والوقف على ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [المائدة: ٢٦]. وسمي هذا النوع من الوقف وقف المعانقة، لمعانقة كل من الكلمتين الأخرى، واجتماعهما في موضع واحد[(٣)].

وهذا يعني أن القارئ إذا وقف على الأول لزمه أن يتجاوز الثاني، وإذا تجاوز الأول لزمه أن يقف على الثاني، ولا يجوز الوقف على الموضعين[(٤)].

---

(١) انظر: البرهان ١/ ٣٦٥، والنشر ١/ ٢٣٧، والإتقان١/ ٢٤١، وانظر: مجلة جامعة الإمام/ ٢٩٨.

(٢) مادة عنق في معجم مقاييس اللغة ٤/ ١٥٩، والصحاح ٤/ ١٢٦٣، ولسان العرب ١٠/ ٢٧٢.

(٣) انظر: معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به/ ٣٤٥، ومعالم الاهتداء/ ٤٠.

(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن ١/ ٣٦٥، والنشر ١/ ٢٣٧، والإتقان ١/ ٢٤١، ومعالم الاهتداء/ ٣٩.

وقد ورد هذا الوقف في مصادر كثيرة، منها كتب الوقف والابتداء، ومنها كتب التفسير وعلوم القرآن والقراءات. وأول من نبه عليه الإمام المقرئ عبد الرحمن بن أحمد أبو الفضل الرازي صاحب كتاب (جامع الوقوف)، وقال: إنه أخذه من المراقبة في العروض[1]. وقد جعله العلامة الصفاقسي نوعًا من أنواع الوقف، فلم يدخله في واحد منها، كالتام، والكافي، والجائز، وأسماه (التجاذب)[2].

مواضعه:

لم يرد في مصحف المدينة سوى ستة مواضع لوقف المعانقة، ثم حذف من الطبعة الجديدة موضع الأعراف [الآية ١٧٢]، وموضع في سورة إبراهيم [الآية ٩]، وبقيت أربعة مواضع.

وبالتتبع لطبعات المصاحف وكتب الوقف والابتداء فلن أقتصر على ما ذُكِر في مصحف المدينة، لأنني وجدت مواضع أخرى نص عليها بعض العلماء في مؤلفاتهم، سأذكرها مجملة، وأبين رأيي فيها:

١ ـ موضع الوقف: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿لَا رَيْبَ ۛ﴾ و﴿فِيهِ ۛ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. لأنه إذا وقف القارئ على (لا ريب) تكون (لا) نافية للجنس، و(ريب) اسمها مبني على الفتح في محل نصب، والخبر مقدر تقديره: (فيه)، و(فيه هدى): خبر مقدم، ومبتدأ مؤخر[3]. وأما من وقف على (فيه)

---

(١) انظر: النشر في القراءات العشر ١/ ٢٣٨، ووقف التجاذب/ ١٥ ـ ١٦.

(٢) انظر: تنبيه الغافلين/ ١٢٣، ووقف التجاذب (المعانقة في القرآن الكريم)/ ١٦.

(٣) انظر: البيان في إعراب غريب القرآن لابن الأنباري ١/ ٤٥.

فيكون (لا ريب فيه) اسم لا وخبرها. و(هدى) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو هدى)[١]. وقد عد ابن الأنباري الوقف على (لا ريب فيه) حسنًا، على تقدير (لا ريب فيه عند المؤمنين)[٢]، وأما الداني فيرى أنه كاف[٣].

وقد رجح ابن كثير والسيوطي الوقف على (لا ريب فيه)، مستدلين بقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [السجدة: ٢] وذكر ابن كثير علة أخرى للترجيح وهي: أنَّ (هدًى) صفة للقرآن، وذلك أبلغ من (فيه هدى)[٤]. وقد استبعد أبو علي جواز أن تقع (هدى) صفة، ونص على نصبه على الحال الزجاج والنحاس ومكي القيسي والزمخشري وابن عطية وأبو البركات وابن الأنباري والعكبري وأبو حيان، وذكر أبو حيان أنها حال لازمة[٥]. ولا يمكن أن تقاس آية البقرة على آية السجدة، لأن النظم مختلف. والذي عليه أكثر أهل التفسير هو الوقف على (فيه)، وكلاهما جائز، والمعنى يتسع المعنيين، لأنه الكتاب الكامل في كل ما اشتمل عليه من معان ومقاصد.

٢ ـ موضع الوقف: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦].

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿مَثَلًا﴾ و﴿مَثَلًا مَّا﴾ والكلمتان يصح

---

(١) انظر: علل الوقوف ١/ ١٧٤، ومنار الهدى ١/ ٥٤، والمقصد على هامش المصحف/ ٢.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٢٥٦.

(٣) المكتفى/ ١٥٩.

(٤) انظر: تفسير القرآن العظيم ١/ ٣٩، والإتقان ١/ ١٨٢.

(٥) انظر: الحجة ١/ ١٩٩، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٣١١، وإعراب القرآن للنحاس١/ ١٣٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٧، والكشاف ١/ ١٢٠، والمحرر الوجيز ١/ ٩٩، والبيان في إعراب القرآن١/ ٤٥ وما بعده، والتبيان للعكبري١/ ١١، والبحر المحيط.

الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. فقوله: (أن يضرب مثلًا) أي يبين ضربًا من الأمثال، أيْ نوعًا، ويحتمل أن يكون مثل ضرب الذلة، فيجيء المعنى أن يلزم الحجة بمثَلٍ ما، و(مثلًا) مفعول به، قيل: هو المفعول الأول، وقيل: الثاني، قُدّم وهو في نية التأخير، لأن (ضرَب) يتعدى إلى مفعولين(١). وقوله: (ما بعوضة): النصب في (بعوضة) من جهتين:

إحداهما: أن تكون (ما) زائدة، كأنه قال: إن الله لا يستحيي أن يضرب بعوضة مثلًا ومثلًا بعوضة، و(ما) زائدة مؤكدة كقوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، إلا أنه لا إعراب لها، والخافض والناصب يتعداها إلى ما بعدها، ومعناها التوكيد فقط(٢). ولا وقف عليها على هذا الإعراب، لأن المعنى يصير: إن الله لا يستحيي أن يضرب بعوضة فما فوقها مثلًا، فالوقف على (مثلًا).

الثانية: أن تكون (ما) نكرة بمنزلة شيء، فيكون المعنى: إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلًا شيئًا من الأشياء، ثم أبدل (بعوضة) من (شيئًا)، فيكون الوقف على (ما) فقال: (بعوضة فما فوقها)(٣) و(بعوضة) بدل من (مثلًا)، أو صفة لـ (ما) ذكره ابن عطية ونسبه إلى المهدوي(٤) فيكون الوقف على (مثلًا ما). ورجح النحاس الوقف على (مثلًا ما) ومنع

---

(١) المحرر الوجيز ١/ ١١٠.

(٢) معاني القرآن للزجاج١/ ٧٠، وقد ذكره الفراء والطبري واختار غيره، انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢١، وجامع البيان ١/ ١٧٩ ـ ١٨٠، وانظر: البيان في غريب القرآن١/ ٦٥، والكشاف ١/ ٢٦٤.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٢، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٧٠، وجامع البيان ١/ ١٨٠.

(٤) المحرر الوجيز ١/ ١١١.

الوقف على (مثلًا)، وعلل ذلك بأن (ما) إن كانت زائدة للتوكيد فلا يبتدأ بها، وإن كانت نكرة فهي بدل من (مثلًا)[١].

٣ ـ موضع الوقف: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٩٦].

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿حَيَوٰةٍ﴾ و﴿أَشْرَكُواْ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. دخلت اللام والنون للتوكيد، وذلك لأن القسَم مضمر والتقدير (والله لتجدنهم)، فهو جواب القسم، والقسم توكيد، وأكده أيضًا بالنون، وسياق الحديث في الآية الكريمة عن اليهود، فهم الذين ادّعوا أن الجنة لهم خالصة من دون غيرهم، وأنها لن يدخلها إلا من كان هودًا أو نصارى، فأبطل الله دعواهم، وقال مخاطبًا نبيه: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ ونكرت الحياة لتعلقهم بها، ولو كانت رخيصة سخيفة، فهم حريصون عليها أكثر من الذين أشركوا، ويعود الضمير في (أحدهم) على هذا القول على اليهود، لأنهم صائرون إليها[٢]، وتكون الواو في (ومن الذين أشركوا) حرف عطف، والعطف محمول على المعنى السابق، فيكون الوقف على ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾، أما إذا جعلنا الواو للاستئناف، فيكون الوقف على ﴿حَيَوٰةٍ﴾، لكن المعنى يتغير، فيكون الإخبار عن طائفة من المشركين أنهم يود أحدهم وهم المجوس، وكأن الكلام: ومن الذين أشركوا قوم يود أحدهم لو يعمر ألف سنة، وفي هذا تشبيه بني إسرائيل

(١) انظر: القطع والائتناف ١/ ٤٦، ومجلة جامعة الإمام العدد/ ٥٤.

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ١/ ١٧٨، وتفسير الثعلبي ١/ ١٠٣٨، والتفسير البسيط ٣/ ١٦٦.

بقوم من المشركين[١]، ويجوز الوقف على الأول أو الثاني، إلا أن الوقف على الثاني أحكم لما يتطلبه المعنى.

٤ ـ موضع الوقف: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٠﴾ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٥٠ ـ ١٥١].

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿تَهْتَدُونَ﴾و ﴿تَعْلَمُونَ﴾، والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. وقد اختلف العلماء في الاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ على قولين:

الأول: صححوا الاستثناء على ظاهره وجعلوه متصلًا، فقالوا: الناس هاهنا هم اليهود، كانوا يحتجون على رسول الله ـ ﷺ ـ في صلاتهم إلى بيت المقدس، ويقولون: ما درى محمد وأصحابه أين قبلتهم حتى هديناهم نحن، ويقولون: يخالفنا محمد في ديننا ويتبع قبلتنا[٢]. فلما صرفت القبلة بطلت حجتهم. و(إلا الذين ظلموا) هم اليهود الذين يعرفون الحق وينكرونه، فقد علموا من كتبهم أنه يحوّل إلى الكعبة فكتموا[٣].

القول الثاني: جعلوا الاستثناء منقطعًا فقالوا كي لا يكون للناس حجة

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ١/١٨٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ١/٢٢٦ ـ ٢٢٧، وجامع البيان للطبري ٢/٣١ ـ ٣٢، وتفسير الثعلبي ١/١٢٥١، والبحر المحيط ١/٤٤١.

(٣) انظر: التفسير البسيط٣/ ٤٠٩.

عليكم، (إلا الذين ظلموا) من اليهود والمشركين، قال الفراء: وهو كما تقول: الناس كلهم حامدون إلا الظالم لك[١].

وتكلم أرباب المعاني في تعلق الكاف من قوله: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا﴾ فذكروا قولين: **أحدهما**، أنه متعلق بما قبله وهو من صلة ﴿وَلِأُتِمَّ نِعۡمَتِي عَلَيۡكُمۡ﴾ فيكون المعنى: ولأتم نعمتي عليكم كإرسالي إليكم رسولًا، أي أتم هذه كما أتممت تلك. **القول الثاني**: أن ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ﴾ صلة لقوله: (لعلكم تهتدون)، ويصير المعنى: ولأتم نعمتي عليكم ببيان ملتكم الحنيفية، وأهديكم إلى دين خليلي إبراهيم - عليه السلام - لعلكم تهتدون، لأجل أن أرسلنا فيكم رسولًا. وأرى أن الوقف جائز في كلا الموضعين، وخاصة أن كليهما رأس آية[٢]. إلا أن الوقف على الثاني أولى من الأول.

٥ - **موضع الوقف**: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ وَأَحۡسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

- **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ و﴿وَأَحۡسِنُوٓاْ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية، ولكن هذا الموضع يمكن أن نقف على الموضعين.

الوقف الأول على ﴿ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ الجملة مسوقة للأمر بالجهاد بالمال بعد الأمر بالنفس، وكل تفريط في هذا الأمر هو إلقاء باليد إلى التهلكة، والفعل ألقى يتعدى بنفسه مثل: ﴿وَأَلۡقَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ رَوَٰسِيَ﴾ [النحل: ١٥]،

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٢٧، والتفسير البسيط/ ٤٠٩، والكشاف ١/ ٣٢٣، وعلل الوقوف ١/ ١٥٨.

(٢) انظر: جامع البيان ٢/ ٢٦، والقطع والائتناف ١/ ٨، والتفسير البسيط ٣/ ٤١٩، والبحر المحيط ١/ ٤٤٤، ومجلة جامعة الإمام العدد٥٤.

ويتعدى بالباء، والجار والمجرور (إلى التهلكة) متعلقان بـ (تلقوا)، فيكون الوقف حسنًا، وتكون جملة ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ﴾ استئنافية. أما إذا وقفنا على الثاني (وأحسنوا) دون الأول، فتكون جملة (وأحسنوا) معطوفة على (وأنفقوا)، والمعنى وأنفقوا في سبيل الله وأحسنوا. وكلا الوقفين جائز. إلا أن الوقف على (التهلكة) أجود[1] وذلك لاتساع المعنى في الجملتين.

٦ - موضع الوقف: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبُۢ بِٱلْعَدْلِۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

- **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ﴾ و﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. ﴿وَلَا يَأْبَ﴾ أي لا يمتنع، فواجب على الكاتب أن يكتب إذا أمر بالكتابة، (فالواو) حرف عطف، و(لا) ناهية، و(يأب) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، و(كاتب) فاعل، و(أن) وما في حيزها في محل نصب بنزع الخافض، و(الكاف) بمعنى مثل، فهي صفة لمصدر محذوف، والتقدير أن يكتب كتابة[2]. فإذا وقف القارئ على ﴿أَن يَكْتُبَ﴾، فجملة ﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ﴾ متعلقة بأن يكتب، وكتابته تكون غير مقيدة. وإذا وقف القارئ على ﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ﴾ فهذه الجملة متعلقة بالفعل المتأخر ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾، والكتابة هنا تكون مقيدة ضمن ما علمه الله[3]. والوقف الثاني

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٩٣، وعلل الوقوف١/ ٢٨٣، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٤٢٨، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ١/ ٢٥٤.

(٢) انظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه ١/ ٣٧٥.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي/ ٢/ ١٧٨٩، وتفسير البغوي ١/ ٣٤٩، والتفسير البسيط٤/ ٤٨٨، والكشاف ١/ ٤٠٢، والمحرر الوجيز٢/ ٥٠٣.

أحكم، لأن الابتداء بـ ﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ فيه تعسف كما ذكر الأشموني[١].

٧ ـ موضع الوقف: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

ـ التوجيه: تعانق الوقف بين ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ و﴿فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾، والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. ويرى السجاوندي أن الوقف على لفظ الجلالة ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ هو مذهب أهل السنة والجماعة، لأنه لو وصل فهم أن (الراسخون) يعلمون تأويل المتشابه، كما يعلمه الله، وهذا ليس بصحيح، بل المذهب أن شرط الإيمان بالقرآن العمل بمحكمه، والتسليم لمتشابهه، وتبعه النيسابوري في هذا[٢]. وروى الخلاف أبو جعفر النحاس[٣]. وقال الأنباري: الوقف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ تام لمن زعم أن الراسخين في العلم لم يعلموا تأويله، وهو قول أكثر أهل العلم[٤]. وأما من وقف على ﴿فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ من قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ فقد عطف ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ على لفظ الجلالة، وبهذا يشترك الراسخون في العلم مع الله تعالى في العلم بتأويل المتشابه، وقالوا: لا يجوز أن يكون في القرآن شيء لا يعرفه أحد من الأمة، وهذا اختيار ابن قتيبة[٥]، وزعم أن الراسخين في العلم علموا

(١) انظر: منار الهدى/ ١٢١.

(٢) انظر: علل الوقوف ١/ ٣٦١، وغرائب القرآن ٢/ ٩٩.

(٣) القطع والائتناف/ ١١٧ ـ ١١٨، والبحر المحيط ٢/ ٣٨٤، وإرشاد العقل السليم ١/ ٤٤٠.

(٤) إيضاح الوقف/ ٢٩٢.

(٥) تأويل مشكل القرآن/ ٩٨، وانظر شرح صحيح مسلم للنووي ١٦/ ٢١٨، ومعترك الأقران ١/ ١٣٨.

تأويل القرآن مع الله، لأنه لم ينزل كتابه إلا لينتفع به عباده، ويدل على المعنى الذي أراده، وتأول جملة (يقولون) حالًا من (الراسخين) أي قائلين: آمنا به[١]. وخلاصة القول أن من وقف على الأول ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ تكون الواو في ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ استئنافية، والراسخون مبتدأ، وجملة يقولون خبر، وجملة المبتدأ والخبر استئنافية. أما من وقف على ﴿فِى ٱلْعِلْمِ﴾ فالواو في ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ حرف عطف، والجملة معطوفة على لفظ الجلالة، وجملة (يقولون) حالية[٢]. والراجح أن الوقف على لفظ الجلالة ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ لأن الإحاطة بعلم هذا الكتاب لا يطيقها البشر، فهم يطيقون ما كلفوا به من هذا الكتاب، وما هو من ظاهر علمه. أما أسراره فللذي يعلم السر وأخفى.

٨ ـ موضع الوقف: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴿١٠﴾ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [آل عمران: ١٠ ـ ١١].

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ ﴿ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما. فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. والظاهر أن المراد بالكفرة هم جنس الكفر الشامل لجميع أصنافهم، لن تنفعهم أموالهم التي أعدوها لدفع المضار وجلب المصالح، ولا أولادهم الذين يتناصرون بهم في الأمور المهمة، وأولئك هم حطب النار التي تسعر بهم لكفرهم. حالهم في ذلك في استحقاق العذاب كحال آل فرعون[٣]. وجملة (كدأب آل فرعون) فيها وجهان:

---

(١) انظر: منار الهدى ١/ ١٢٦.

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء/ ٢٩٣، والقطع والائتناف/ ١١٨، والكشاف ١/ ٤١٣، والتبيان ١/ ٢٣٩.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ١/ ٤٠٥، والجامع لأحكام القرآن٤/ ٢١، والبحر المحيط ٢/ ٣٨٨، وروح المعاني ٣/ ١٢٤.

الأول: أن يكون الكاف بمعنى مثل وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: دأب هؤلاء مثل دأب من قبلهم، أو أن الكاف حرف جر والجار والمجرور متعلقان بالخبر المقدر وهنا يحسن الوقف على الأول ﴿وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾[1].

الثاني: أن يكون الكاف بمعنى مثل، وهو صفة لمصدر الفعل (تغني)، أي إغناء كائنًا مثل عدم إغناء. . . .، أو (الكاف) صفة للمصدر (وقود)، أي توقد بهم مثلما توقد بأولئك، وهنا يحسن الوقف على الثاني ﴿ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾[2]. وقد قال عنه أبو حيان: إنه ضعيف لأنه فصل بين العامل والمعمول بالجملة التي هي: (وأولئك هم وقود النار)[3]. ويظهر من خلال ما سبق أن الوقف على الأول أقرب إلى فهم المعنى.

٩ ـ موضع الوقف: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ وَٱللَّهُ رَءُوفٌ بِٱلْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ٣٠].

ـ التوجيه: تعانق الوقف بين ﴿مُّحْضَرًا﴾ و﴿مِن سُوٓءٍ﴾، والكلمتان يصح الوقف على كل منهما. فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. والمعنى: يوم تجد كل نفس من النفوس المكلفة ما عملت في الدنيا من خير، وإن كان مثقال ذرة محضرًا لديها مشاهدًا في الصحف، وما عملت من سوء تجده كذلك. فإذا أعربنا جملة ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ﴾ على أنها استئنافية، فإننا نقف على ﴿مُّحْضَرًا﴾. وإذا أعربنا ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ﴾ على أنها معطوفة على ما قبلها فلا بد من الوقوف على ﴿مِن سُوٓءٍ﴾.

---

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء/ ٢٩٤، والمكتفى/١٣٨، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ١/ ٣٩٨.

(٢) انظر: القطع والائتناف ١/ ١٢٧، والمحرر الوجيز ١/ ٤٠٥، وعلل الوقوف/٣، وروح المعاني ٣/ ١٢٥.

(٣) البحر المحيط ٢/ ٣٨٩، وروح المعاني ٣/ ١٢٥.

ويكون الضمير في ﴿بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ﴾ عائدًا على اليوم وليس على السوء[(١)]. وحيث إن الخير والشر كله محضر يوم القيامة، فالأجود الوقف على (من سوء)، وهذا ما رجحه الطبري والسجاوندي[(٢)]. لأن الضمير في ﴿بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ﴾ يعود على اليوم لا على السوء، وإذا اعتبر أن الضمير يعود على ﴿مِن سُوٓءٍ﴾ يكون الوقف على (محضرًا)، واللبيب يختار.

١٠ ـ موضع الوقف: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٧١﴾ ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْا۟ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧١ ـ ١٧٢]

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ و﴿ٱلْقَرْحُ﴾، والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟﴾: اسم موصول وصلته في محل رفع مبتدأ، وخبره جملة: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْا۟ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ ويجوز أن يعرب ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟﴾ في محل نصب مفعول به على المدح، أي أمدح الذين استجابوا[(٣)]. ولنا أن نعرب ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟﴾ صفة للمؤمنين أو بدل منه، وتكون جملة (للذين أحسنوا) استئنافية، أو في محل نصب على الحال[(٤)]، ومن هنا جاء تعانق الوقف. فإذا أعربناه صفة للمؤمنين كان الوقف على ﴿ٱلْقَرْحُ﴾، لأن جملة

(١) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٠٦، وإيضاح الوقف والابتداء/ ٢٩٧، والقطع والائتناف ١/ ١٣٢، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ٥٩، والبحر المحيط ٢/ ٤٢٦، وروح المعاني ٣/ ١٢٨، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ١/ ٤٢٤.

(٢) انظر: جامع البيان ٣/ ٢٣١، وعلل الوقوف ١/ ٣٦٨.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤١٩، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٦، والمحرر الوجيز ١/ ٥٤٢، وعلل الوقوف ١/ ٤٠٣.

(٤) انظر القطع والائتناف ١/ ١٥٤، ومشكل إعراب القرآن١/ ١٦٦، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٣١٠، والمحرر الوجيز ١/ ٥٤٢، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ١/ ٥٧٦.

﴿ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ﴾ تابع لما قبلها. وإذا أخذنا بالإعراب الأول وهو أن (الذين استجابوا) مبتدأ، أو منصوب على المدح، فالوقف على ﴿ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، وهو السائغ لأن المستجيبين لله والرسول هم الذين خرجوا مع النبي - ﷺ - إلى حمراء الأسد في طلب قريش، وقد كانت بهم جراحات، ولكنهم تجلدوا، ونهض معه مئتا رجل من المؤمنين حتى بلغ حمراء الأسد، وأنزل الله في هؤلاء هذه الآية ومدحهم بها[(١)]، وهذا يؤيد الإعراب الأول.

١١ - موضع الوقف: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۛ أَرۡبَعِينَ سَنَةًۛ يَتِيهُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ فَلَا تَأۡسَ عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [المائدة: ٢٦].

- التوجيه: تعانق الوقف بين ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۛ﴾ و﴿أَرۡبَعِينَ سَنَةًۛ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۛ﴾ الجملة استئنافية، ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ خبر إن، ﴿عَلَيۡهِمۡۛ﴾ متعلقان بمحرمة، و﴿أَرۡبَعِينَ﴾ ظرف زمان متعلق بـ ﴿يَتِيهُونَ﴾، فيكون التحريم على هذا غير مؤقت بهذه المدة، بل هو تحريم دائم، وحكم رباني عليهم بأن يموتوا قبل دخولها، وهنا يحسن الوقف على الأول ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۛ﴾[(٢)]. أما إذا علقنا (أربعين سنة) بـ ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ فإن التحريم يكون موقوتًا بأربعين سنة، يمضونها تائهين ثم يرفع عنهم، وتكون جملة ﴿يَتِيهُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ حالية[(٣)]، أي حالة كونهم تائهين ضاربين في متاهات الأرض، وفي مناكب الصحراء، تتخبطهم الحسرة وتتعاورهم الحيرة.

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ١/ ٥٤٢، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ١/ ٥٧٧.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٦٥، وإيضاح الوقف والابتداء/ ٣١٨، والمحرر الوجيز ٢/ ١٧٦، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٢/ ٢٠٨.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢/ ١٧٦، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٢/ ٢٠٨، والبحر المحيط ٣/ ٤٥٨.

١٢ ـ موضع الوقف: ﴿قَالَ يَـٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَـٰذَا ٱلۡغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِيۖ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّـٰدِمِينَ ۝٣١ مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة: ٣١ ـ ٣٢].

ـ التوجيه: تعانق الوقف بين ﴿مِنَ ٱلنَّـٰدِمِينَ﴾ و﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. ﴿فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّـٰدِمِينَ﴾ (الفاء) حرف عطف، و﴿فَأَصۡبَحَ﴾ فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مقدر، ﴿مِنَ ٱلنَّـٰدِمِينَ﴾ خبرها ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ إذا علقنا الجار والمجرور بالفعل (كتبنا) المتأخر عنه تكون الجملة استئنافية، ويكون الوقف على: ﴿فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّـٰدِمِينَ﴾[1]. وهذا هو الأولى، لأن المعنى على الوقف الأول هو: فأصبح قابيل من النادمين، حين رأى الغراب يواري سوءة أخيه. ثم يُستأنف كلام جديد: أنه نتيجة لما وقع، (كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسًا بغير نفس فكأنما قتل الناس جميعًا)[2]. وإن علقنا الجار والمجرور ﴿مِنۡ أَجۡلِ﴾ بالنادمين، كان الوقف على الثاني ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾[3]. ويكون المعنى (فأصبح من النادمين) من أجل فعلته الشنيعة التي تجاوز الحدود فيها، وقتل أخاه بغير حق[4].

١٣ ـ موضع الوقف: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ

---

(١) انظر: جامع البيان ٦/ ٢٠٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٦٨، إيضاح الوقف والابتداء/ ٣١٩، والمحرر الوجيز ٢/ ١٨١، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٢/ ٢١٧.

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء/ ٣١٩، والمحرر الوجيز ٢/ ١٨١، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٢/ ٢١٧.

(٣) انظر: التفسير البسيط ٧/ ٣٤٧، والمحرر الوجيز ٢/ ١٨١، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٢/ ٢١٧.

(٤) الجامع لأحكام القرآن٦/ ١٤٦، والبحر المحيط ٣/ ٤٦٨، وفتح القدير ٢/ ٤٢، ومجلة جامعة الإمام العدد/ ٥٤ ص ٣٢٤.

مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ۛ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾ [المائدة: ٤١].

ـ التوجيه: تعانق الوقف بين ﴿قُلُوبُهُمْ﴾ و﴿هَادُواْ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. و(الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم) هم المنافقون، والذين هم (سماعون للكذب سماعون لقوم آخرين) هم اليهود. ويحتمل أن يكون معنى الآية: لا يحزنك المسارعون في الكفر من اليهود، ووصفهم بأنهم (قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم)، إلزامًا منه ذلك لهم، من حيث حرفوا توراتهم وبدلوا أحكامها، فهم يقولون بأفواههم: نحن مؤمنون بالتوراة وبموسى، وقلوبهم غير مؤمنة، من حيث بدّلوها وجحدوا ما فيها من نبوة محمد ـ ﷺ ـ وغير ذلك مما كفروا به. ويؤيد هذا التأويل قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٤٣]. ويحتمل أن يكون ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ صفة للمنافقين ولبني إسرائيل، لأن جميعهم يسمع الكذب، وجاءت (سماعون) على صيغة المبالغة، لأنهم يستزيدون منه[1]. فإذا وقفنا على الأول ﴿وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ كانت هذه الجملة الموقوف عليها في محل نصب حال، وكانت جملة ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ استئنافية محلها الابتداء، و﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ مبتدأ مؤخر، وإذا وقفنا على الثاني ﴿هَادُواْ﴾ كانت (سماعون للكذب) خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير هم سماعون، و(سماعون) الثانية بدل من الأولى أو توكيد لها[2].

(١) المحرر الوجيز ٢/ ١٩٠ ـ ١٩١، وانظر: الكشاف ١/ ٦١٢، والجامع لأحكام القرآن ٦/ ١٨١، وغرائب القرآن ٢/ ٥٩٢، والبحر المحيط ٣/ ٤٨٧.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٥٨، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٢٨، وعلل الوقوف ٢/ ٤٥٢، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٢/ ٢٢٩.

١٤ ـ ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُواْ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٧٨﴾ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا ۚ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩١ ـ ٩٢].

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿جَٰثِمِينَ﴾ و﴿يَغْنَوْاْ فِيهَا﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. والرجفة هي الزلزلة، وفي سورة هود ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٦٧﴾﴾ قال الألوسي: أي صيحة جبريل ـ عليه السلام ـ ولعلها كانت من مبادئ الرجفة فأسند إهلاكهم إلى السبب القريب تارة، وإلى البعيد أخرى[١]. وجملة ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا﴾ استئنافية، و(الذين): اسم موصول مبتدأ، وجملة ﴿كَذَّبُواْ شُعَيْبًا﴾ صلة الموصول، وجملة ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا﴾ خبرها، وبذلك يتم الوقف على الأول ﴿جَٰثِمِينَ﴾[٢]. أما إذا جعلنا ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا﴾ الأولى بدلًا من الواو في ﴿فَأَصْبَحُواْ﴾ على لغة (أكلوني البراغيث) فلا يوقف على ﴿جَٰثِمِينَ﴾ إنما الوقف على الثاني ﴿يَغْنَوْاْ فِيهَا﴾[٣]. والوقف على الأول هو المختار لأن الوقف على الثاني فيه تكلف لا يخفى.

١٥ ـ موضع الوقف: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿لَا تَأْتِيهِمْ﴾ و﴿كَذَٰلِكَ﴾ والكلمتان يصح

---

(١) روح المعاني ٩/ ١٠.

(٢) انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٠٧، ومنار الهدى ١/ ٢٧٢، والبحر المحيط ٤/ ٣٤٦. وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٣/ ١٩.

(٣) انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٠٧، ومنار الهدى ١/ ٢٧٢، ومجلة جامعة الإمام العدد ٥٤/ ص٣٢٨.

الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. فإن بني إسرائيل كانوا ينظرون إلى الحيتان في البحر يوم السبت، فلا يبقى حوت إلا اجتمع فيه، فإذا انقضى السبت ذهبت، فلم تظهر إلى السبت المقبل، فوسوس إليهم الشيطان، وقال لهم: إن الله لم ينهكم عن الاصطياد، وإنما نهاكم عن الأكل فاصطادوا، فاتخذوا حياضًا على ساحل البحر فتأتي إليهم الحيتان يوم السبت، فإذا كان يوم الأحد أخذوها، ففعلوا ذلك، ثم اعتدوا في السبت فاصطادوا فيه، وأكلوا وباعوا، فمسخهم الله قردة وخنازير، ثم أهلكهم الله لما خالفوه واعتدوا على حدود الله[1].

فجملة ﴿تَأۡتِيهِمۡ﴾ في محل جر بالإضافة، ﴿حِيتَانُهُمۡ﴾: فاعل تأتيهم، ﴿شُرَّعٗا﴾ حال من (حيتانهم)، ﴿وَيَوۡمَ﴾: عطف على (إذ)، وجملة ﴿لَا يَسۡبِتُونَ﴾ في محل جر بالإضافة، والكاف في ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مفعول مطلق، والتقدير كذلك نبلوهم بلاء مثل هذا البلاء، وهنا يحسن الوقف على الأول[2]. أما إذا اعتبرنا أن المعنى: كذلك لا تأتي الحيتان مثل ذلك الإتيان، فيكون الكاف حرف جر، واسم الإشارة في محل جر بحرف الجر، متعلقان بحال محذوفة. وجملة ﴿نَبۡلُوهُم﴾ استئنافية[3]، ويكون الوقف على الثاني. والوقف على الأول ﴿لَا تَأۡتِيهِمۡۚ﴾ هو المختار، لما في الثاني من بعدٍ في المعنى.

---

(١) انظر: جامع البيان ٩/ ٩٢، والكشاف ٢/ ١٢٦، والمحرر الوجيز ٢/ ٤٦٧، والبحر المحيط ٤/ ٤١١، ومنار الهدى ١/ ٢٨٠.

(٢) انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٢٠، وغرائب القرآن ٣/ ٣٣٦، ومنار الهدى ١/ ٢٨٠، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٣/ ٦٧.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٨٥، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٦٤٥، والوسيط ٩/ ٤١١، وعلل الوقوف ٢/ ٥٢٠، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٣/ ٦٧.

١٦ - موضع الوقف: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

- **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ و﴿شَهِدْنَآ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. و﴿بَلَىٰ﴾ حرف جواب، وألفها أصلية عند الجمهور، وقال جمع: الأصل: (بل) والألف زائدة، وبعضهم قال: إنها لتأنيث الكلمة، كالتاء في ثمت وربت، لأنها أميلت، ولو لم تكن للتأنيث لكانت زائدة لمجرد التكثير كألف قبعثرى، وتلك لا تمال، وتختص بالنفي فلا تقع إلا في جوابه[١]. روي عن مجاهد: إن الله مسح ظهر آدم فأخرج من هو مولود إلى يوم القيامة، فرآهم عليه السلام كهيئة الذر، وقال سبحانه: إن هؤلاء ذريتك أخذت عليهم الميثاق يعبدونني لا يشركون بي شيئًا، وعليَّ أرزاقهم، قال آدم: نعم يا رب، فقال الله تعالى: ألست بربكم؟ قالوا: بلى، قال الله للملائكة: اشهدوا، قالوا ﴿شَهِدْنَآ﴾[٢]، فالكلام يقتضي أن بني آدم قالوا بلى وانتهى الميثاق، فيكون الوقف على ﴿بَلَىٰ﴾ وقفًا تامًّا لأنه لا تعلق له بما بعده لا لفظًا ولا معنًى، وتكون جملة (شهدنا) استئنافية[٣]. وإذا كان بنو آدم هم الذين قالوا شهدنا فجملة شهدنا تكون مقول القول، فيكون

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٢/ ١٩١، وشرح الكافية ٢/ ٣٨٢، وروح المعاني ٩/ ١٣٥.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٢/ ٤٧٦، والبحر المحيط ٤/ ٤٢١، والدر المنثور ٣/ ٥٩٨، ومنار الهدى ١/ ٢٨٢.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٣٤٣، والمكتفى/ ٢٨٩، وكتاب الوقف والابتداء للغزّال ١/ ٤٨٧، والمحرر الوجيز ٢/ ٤٧٦، والبحر المحيط ٤/ ٤٢١، والدر المنثور ٣/ ٥٩٨، ومنار الهدى ١/ ٢٨٢.

الوقف على ﴿شَهِدۡنَآ﴾[١]. ويرى ابن الأنباري أنه لا يوقف على (بلى) ولا على (شهدنا)[٢]. والراجح الوقف على الأول ﴿بَلَىٰ﴾ لأن الإقرار تم من بني آدم عنده، والشهادة على ذلك للملائكة. وأيضًا لتعلق (أن) وما بعدها بشهدنا. وهذا الموضع قد حذف من الطبعة الثانية من مصحف المدينة المنورة.

١٧ ـ موضع الوقف: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

ـ **التوجيه: تعانق الوقف بين ﴿مِنَ ٱلۡخَيۡرِ﴾ و﴿ٱلسُّوٓءُۚ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. أمر الله النبي ـ ﷺ ـ أن يبالغ في الاستسلام، وأن يصف نفسه بصفة هو حريٌّ بها أنه لا يعلم غيبًا ولا يدّعيه، فأخبر ـ ﷺ ـ أنه لا يملك من منافع نفسه ومضارها إلا ما شاء الله ويسر، وأخبر أنه لو كان يعلم الغيب لعمل بحسب ما يأتي، ولاستكثر من الخير[٣]. فالوقف على ﴿مِنَ ٱلۡخَيۡرِ﴾ يقتضي أن تكون جملة ﴿وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ﴾ استئنافية. أما إذا كانت جملة ﴿وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ﴾ معطوفة على ما قبلها ـ وقد عدّه أبو حاتم[٤] وقفًا تامًّا وهو عند العماني وقف حسن[٥] ـ فالوقف على الثاني أرجح لقرب المعنى.**

(١) انظر: المكتفى/ ٢٨٩، وكتاب الوقف والابتداء للغزّال ١/ ٤٨٧، والمحرر الوجيز ٢/ ٤٧٦٥.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٤٦.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٩/ ١٤٩، والمحرر الوجيز ٢/ ٤٨٥، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ٣٣٧، وعلل الوقوف ٢/ ٥٢٦، والبحر المحيط ٤/ ٤٣٧، وغرائب القرآن ٤/ ٤٣٧.

(٤) انظر: كتاب الوقف والابتداء للغزّال ١/ ٤٩١، والمحرر الوجيز ٢/ ٤٨٥، وعلل الوقوف ٢/ ٥٢٦، ومنار الهدى ١/ ٣٤٨.

(٥) انظر: المرشد في الوقف والابتداء ٢/ ١٩٣.

١٨ ـ موضع الوقف: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة: ١٠١].

ـ التوجيه: تعانق الوقف بين ﴿مُنَٰفِقُونَ﴾ و﴿ٱلْمَدِينَةِ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما. بيَّن أحوال أهل المدينة ومن حولهم من الأعراب، وأن فيهم منافقين. (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق)، أي تمرنوا عليه، يقال: تمرد فلان إذا عتا وتجبر، ومنه الشيطان المارد، وتمرد في معصيته، أي: ثبت عليها واعتادها ولم يتب عنها. فجملة ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ﴾ الجار والمجرور خبر مقدم، و(منافقون): مبتدأ مؤخر. والجملة التي بعدها ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ﴾ استئنافية، والوقف على هذا التقدير كاف عند النحاس. فيحسن عند هذا التقدير الوقف على الأول ﴿مُنَٰفِقُونَ﴾[1]. أما إذا أعربنا ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ﴾ عطفًا على ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم﴾ فيكون المجروران مشتركين في الإخبار بهما عن المبتدأ، وهو (منافقون)، ويكون التقدير: المنافقون من قوم حولكم، ومن أهل المدينة[2]، فيكون الوقف على الثاني. ويرى العماني في المرشد أنه لا وقف عند قوله (منافقون)، لأن معنى الآية هو أن حول المدينة وفيها منافقون كأنه قال: حولها منافقون وفيها منافقون[3]. والمختار عندي هو الوقف على الأول ﴿مُنَٰفِقُونَ﴾ لوضوح معناه.

١٩ ـ موضع الوقف: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣].

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٢٤٢، الكشاف ٢/ ٢١١، والتبيان ٢/ ٦٥٧، ومنار الهدى ١/ ٣١٦، وروح المعاني ١١/ ١٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٦٧، ومنار الهدى ١/ ٣١٦، وإعراب القرآن وبيانه ٣/ ٢٧١.

(٣) المرشد في الوقف والابتداء ٢/ ٢٠٢.

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿ءَامَنُوا۟﴾ و﴿كَذَٰلِكَ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. ولما كان العذاب لم تنحصر مدته، وكان النبي ـ ﷺ ـ والمؤمنون بين أظهر الكفرة، وقع التصريح بأن عادة الله أن ينجي رسله ومن اتبعهم[1]. فإذا كانت (الكاف) في محل رفع أي: الأمر مثل ذلك (حقًّا علينا ننج المؤمنين)، فالوقف على الأول ﴿ءَامَنُوا۟﴾[2]. وإذا قدرنا أن (الكاف) في (كذلك) في محل نصب صفة لمصدر محذوف والتقدير ننج المؤمنين إنجاءً مثل ذلك، فالوقف على الثاني ﴿كَذَٰلِكَ﴾، ويجوز أن يعرب الكاف نصبًا على الحال وإن كان لفظه لفظ المصدر[3].

٢٠ ـ موضع الوقف: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۖ فَٱصْبِرْ ۖ إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [هود: ٤٩].

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿هَٰذَا﴾ و﴿فَٱصْبِرْ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. وهذه الآية تشير إلى قصة من علم الغيب تقادم عهدها، ولم يكن علمها عندك يا محمد ـ ﷺ ـ ولا عند قومك، ونحن نوحيها إليك لتكون لك أسوة فيما لقيه غيرك من الأنبياء، ولتكون لقومك نذيرًا وتحذيرًا، لئلا يصيبهم إذا كذبوك مثل ما أصاب مثل أولئك المعذبين من الأمم. فاصبر

---

(١) انظر: الوسيط ٢/ ٥٦١، والمحرر الوجيز ٢/ ١٤٦، والجامع لأحكام القرآن٨/ ٣٨٧، ومنار الهدى ١/ ٣٣٨.

(٢) انظر: المرشد في الوقف والابتداء٢/ ٢٢٨، والوقف والابتداء للغزال/ ٥٥٦، وعلل الوقوف٢/ ٥٧٧، ومنار الهدى ١/ ٣٣٨.

(٣) انظر: التبيان ٢/ ٦٨٧، والمرشد في الوقف والابتداء ٢/ ٢٢٨، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٣/ ٣٨٢.

على الشدائد، فإن العاقبة لك كما كانت لنوح عليه السلام[(١)]. فالوقفان كلاهما جائز، لكن الفاء في ﴿فَٱصۡبِرۡۖ﴾ هي الفصيحة التي تفصح عما قبلها[(٢)]، فيحسن الوقوف على ﴿فَٱصۡبِرۡۖ﴾. إلا أن العماني في المرشد جعل الوقف على ﴿مِن قَبۡلِ هَٰذَاۖ﴾ وقفًا صالحًا، وتبعه في ذلك الأنصاري، وجعله السجاوندي وقفًا مطلقًا، وهو وقف حسن عند الأشموني[(٣)]. وأما الوقف على ﴿فَٱصۡبِرۡۖ﴾ فقد سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والعماني في المرشد، والأنصاري في المقصد الذي هو خلاصة المرشد[(٤)]. إلا أن السجاوندي جعل الوقف على ﴿فَٱصۡبِرۡۖ﴾ أحسن من الذي قبله، وتبعه في أنه أحسن الأشموني[(٥)]، لأن (إن) بعده مكسورة الهمزة، التي يحسن الابتداء بها. وهذا الذي أميل إليه للابتداء بـ ﴿إِنَّ ٱلۡعَٰقِبَةَ لِلۡمُتَّقِينَ﴾.

٢١ ـ موضع الوقف: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۛ لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُۚ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرۡنَا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِي شَكّٖ مِّمَّا تَدۡعُونَنَآ إِلَيۡهِ مُرِيبٖ﴾ [إبراهيم: ٩].

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿وَثَمُودَۛ﴾ و﴿مِنۢ بَعۡدِهِمۡۛ﴾، والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على

---

(١) انظر: جامع البيان ١٢/ ٥٦، والمحرر الوجيز ٢/ ١٧٩، والوسيط ١١/ ٤٤٣، وزاد المسير ٢/ ٤٩٢، وتفسير الفخر الرازي ١٨/ ٨.

(٢) انظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه ٣/ ٤٤١.

(٣) انظر: المرشد ١/ ٢٤٠، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٢٧، وعلل الوقوف ٢/ ٥٨٥، ومنار الهدى ١/ ٣٤٩.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٧٢، والقطع والائتناف/ ٢٦٣، والمكتفى/ ٣١٦، والمرشد ١/ ٢٤٠، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٢٧.

(٥) انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٨٥، ومنار الهدى ١/ ٣٤٩.

الثانية. وفي هذه الآية تذكير بأيام الله في النقم من الأمم الكافرة، للإشارة إلى أن إهلاكه تعالى الظالمين ونصره المؤمنين عادة قديمة له ـ سبحانه ـ ومن الناس من استبعد ذلك. وفي هذا تحذير لكفار قريش أن يصيبهم ما أصاب الأقوام الماضية المذكورة في الآية[(١)]. فإذا أعربنا جملة ﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ استئنافية، اسم الموصول مبتدأ، وصلته، وجملة ﴿لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ هي الخبر[(٢)] فالوقف على الأول ﴿وَعَادٖ وَثَمُودَ﴾ وهذا ما وقف عليه أبو حاتم، وابن الأنباري، والداني، وجعلوه من الوقف التام، وجعله السجاوندي من الوقف المطلق[(٣)]. وإذا أعربنا جملة ﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ معطوفة على ما قبلها فالوقف على ﴿مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾، وهو تام عند النحاس والأنصاري، وكاف عند العماني[(٤)]. والقارئ يختار على أيهما يقف، فكل منهما سائغ. وهذا الموضع حذف من الطبعة الثانية من مصحف المدينة.

٢٢ ـ موضع الوقف: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ إِفۡكٌ ٱفۡتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيۡهِ قَوۡمٌ ءَاخَرُونَۖ فَقَدۡ جَآءُو ظُلۡمٗا وَزُورٗا﴾ [الفرقان: ٤].

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿ءَاخَرُونَۖ﴾ و﴿وَزُورٗا﴾، والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. والمراد بالذين كفروا قريش، وذلك أن بعضهم قال: هذا إفك وكذب افتراه محمد ـ حاشاه من الكذب وقول الزور ﷺ ـ واختلف

(١) انظر: المحرر الوجيز ٣/ ٣٢٦، وروح المعاني ١٣/ ٢٤٢.

(٢) انظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه ٤/ ١٣٠.

(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٨٥، والقطع والائتناف/ ٢٨٢، والمكتفى/ ٣٣٩، وعلل الوقوف ٢/ ٦٢٢.

(٤) انظر: القطع والائتناف/ ٢٨٢، والمرشد ١/ ٢٩٠، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٥٦.

المتأولون في القوم المعنيين على زعم قريش، فقال مجاهد هم اليهود، وقال ابن عباس: أشاروا إلى عبيد كانوا عند العرب من الفرس. ثم أخبر الله عن الكفار أنهم جاؤوا ظلمًا وزورًا، أي باطلًا وبهتانًا[١]. فعلى هذا المعنى يكون الوقف على الأول، وتكون جملة ﴿فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا﴾ استئنافية، وهي من كلام الله تعالى[٢]. أما من تأوّل أن جملة ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ في محل نصب مقول القول، وجملة ﴿فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا﴾ معطوفة عليها، فيكون الوقف على نهاية الآية ﴿ظُلْمًا وَزُورًا﴾، لأنها إكمال لما قاله الكفار[٣]. وقد اعتبر العماني في المرشد الوقف الأول صالحًا، والوقف الثاني أصلح. واعتبر السجاوندي الوقفين جائزين، واعتبر الأشموني الوقف الأول حسنًا والثاني أحسن منه[٤]. والذي يظهر لي ـ من خلال المعنى ـ أن قوله ﴿فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا﴾ من كلام الله تعالى، وأن الوقف على الأول حسن. وبما أن قوله ﴿ظُلْمًا وَزُورًا﴾ رأس آية فيجوز الوقف عليه أيضًا.

٢٣ ـ موضع الوقف: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢].

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿وَٰحِدَةً﴾ و﴿كَذَٰلِكَ﴾، والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. قال الكفار: لو كان القرآن من عند الله لنزل جملة واحدة، كما نزل

---

(١) انظر: الوسيط ١٦/ ٤٠٧، والمحرر الوجيز ٤/ ٢٠٠، وغرائب القرآن ٥/ ٢٢١، وروح المعاني ١٨/ ٥٧٧.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٨٠، وفتح القدير ٤/ ٧٧، وانظر: مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود العدد ٥٤/ ٣٣٩.

(٣) علل الوقوف ٢/ ٧٤٦، والبحر المحيط ٦/ ٤٨٢، وروح المعاني ١٨/ ٥٧٦.

(٤) انظر: المرشد ٢/ ٤٥٨، وعلل الوقوف ٢/ ٧٤٥، ومنار الهدى ٢/ ٨٤.

التوراة والإنجيل. فقولهم هذا قول متهافت، ساقط من أساسه، لأن إعجاز القرآن ليس منوطًا بنزوله منجمًا أو جملة واحدة. وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ يحتمل أن يكون من قول الكفار[1]. وقد نقل الأنباري عن الفراء: فيه وجهان، إن شئت قلت: الوقف على ﴿كَذَٰلِكَ﴾، والمعنى: قال الذين كفروا: هلا نزل على محمد جملة واحدة كما أنزلت التوراة على موسى جملة فيتم الوقف على ﴿كَذَٰلِكَ﴾. ثم تبتدئ ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ على معنى أنزلناه متفرقًا لنثبت به فؤادك. ويجوز أن يكون الوقف على قوله: ﴿جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ ثم تبتدئ ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ أي أنزلناه كذلك متفرقًا لنثبت به فؤادك. والوجه الأول أجود وأحسن[2].

٢٤ ـ موضع الوقف: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٨﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٨ ـ ٥٩] وهذا الموضع هو اجتهاد مني.

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿عِبَادِهِۦ خَبِيرًا﴾ و﴿ٱلْعَرْشِ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية، إلا لكونها رأس آية. ولما ذكر في الآية السابقة أن الكفار متظاهرون على إيذائه، أمره أن لا يطلب منهم أجرًا، وأمره بأن يتوكل عليه في دفع المضار وجلب المصالح، وأن يتمسك بالتسبيح والتحميد، وفي وصفه ذاته بالحي الذي لا يموت، إشارة إلى أن الذي يوثق به يجب أن

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ٢٠٩، والمرشد في الوقف والابتداء ٢/ ٤٦٤، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٥/ ٣٥٠.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨، وإيضاح الوقف والابتداء/ ٤٢٢، والمرشد في الوقف والابتداء ٢/ ٤٦٤، وعلل الوقوف ٢/ ٧٤٨، ومنار الهدى ٢/ ٨٨.

يكون موصوفًا بهذه الصفات وهو الله وحده، فلا يوثق بغيره[١]. فإذا أعربنا ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ مبتدأ، أو خبرًا لمبتدأ محذوف فالوقف يكون على قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا﴾ أما إذا أعربنا ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ بدلًا من هاء الضمير المخفوض في (به) فلا يوقف على ﴿عِبَادِهِۦ خَبِيرًا﴾ لأنه لا يوقف بين البدل والمبدل منه[٢].

٢٥ ـ موضع الوقف: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩].

ـ التوجيه: تعانق الوقف بين ﴿ٱلْعَرْشِ ۚ﴾ و﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾. والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. فخَلْقُ السموات والأرض في ستة أيام دليل على الأناة والتمهل في الأمور، لأن قدرته تقتضي أن يخلقها في طرفة عين لو أراد لا إله إلا هو[٣]، فالوقف على ﴿ٱلْعَرْشِ ۚ﴾ وقف تام، إن رفع ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو الرحمن)، أو رفعه على أنه مبتدأ وما بعده الخبر، أما إذا رفع (الرحمن) على أنه فاعل لـ (استوى) أو بدل منه فالوقف على ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، ويكون وقفًا كافيًا[٤]، والبصريون يجيزون البدلية، ومعهم الكسائي، والفراء لا يجيز أن يرد على المضمر ظاهرًا، لأن المضمر عنده لا يبين[٥]. وقال العماني في المرشد: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى

---

(١) المرشد في الوقف والابتداء ٢/ ٤٦٨، وانظر: التفسير البسيط ١٦/ ٥٥٩.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ٢١٦، والكشاف ٣/ ٨٩، والبحر المحيط ٦/ ٥٩٨، وغرائب القرآن ٥/ ٢٥١، وروح المعاني ١٩/ ٥٠.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ٢١٦.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٢٤، والقطع والائتناف/ ٣٦٩، والمكتفى/ ٤١٩، وعلل الوقوف ٢/ ٧٥١، ومنار الهدى ٢/ ٩١.

(٥) انظر: القطع والائتناف/ ٣٦٩.

﴿ٱلۡعَرۡشِۚ﴾ نص عليه بالوقف أبو حاتم وغيره، قالوا ثم يبتدئ فيقول: (الرحمن) بمعنى هو الرحمن، وقال قوم: كل الوقف عند قوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ وهو أحسن الوجهين، اعتبارًا بقوله (الرحمن على العرش استوى)، فلأن يوصل الفعل بالفاعل أولى من أن يفصل بينهما[(١)].
وأعتقد أن كلا الوقفين سائغ ومقبول، ولا يضر بالعقيدة إذا وقفنا على (العرش) وابتدأنا بـ (الرحمن)، كما يظن بعضهم.

٢٦ ـ موضع الوقف: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ۝٢٠٨ ذِكۡرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨ ـ ٢٠٩].

ـ التوجيه: تعانق الوقف بين ﴿مُنذِرُونَ﴾ و﴿ذِكۡرَىٰ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية.
أخبر تعالى أنه لم يهلك قرية من القرى إلا بعد إرسال من ينذرهم عذاب الله ـ ﷻ ـ ذكرى لهم وتبصرة وإقامة حجة لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل[(٢)]. ويجوز إعراب (ذكرى) على أنه مفعول لأجله على معنى: أنهم ينذرون لأجل الموعظة والتذكرة، وقد اعترض أبو حيان على هذا، لأن عامله قبل (إلا)[(٣)]، ويجوز إعرابها خبرًا لمبتدأ محذوف، أي: هذه ذكرى، والجملة اعتراضية، وأعربها الكسائي حالًا، أي مذكرين، وأعربها الزجاج: مصدرًا لعامل (منذرون)، لأنه في معنى مذكرون ذكرى[(٤)]. فإذا ذهبت إلى

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٣٦٩، والمرشد في الوقف والابتداء١/ ٤٦٨، ومنار الهدى ٢/ ٩٢، وإعراب القرآن الكريم وبيانه٥/ ٣٧٠.
(٢) انظر: المحرر الوجيز٤/ ٢٤٥، والكشاف ٣/ ١٣، وغرائب القرآن٥/ ٢٨٦.
(٣) انظر: البحر المحيط ٧/ ٤٥.
(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٢٧، والقطع والائتناف/ ٣٧٦، والمرشد ٢/ ٤٨٨، ومنار الهدى ٢/ ١٠٥، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٥/ ٤٦٢.

أن (ذكرى) مرفوعة فالوقف على (منذرون)، ثم تبتدئ (ذكرى)، أي هي ذكرى، أو إنذارنا ذكرى، وإذا أعربنا (ذكرى) في موضع نصب كان الوقف على ﴿ذِكۡرَىٰ﴾ لأن الذكرى متعلقة بالإنذار لفظًا[١]. والوقفان فيما يظهر لي متساويان.

٢٧ ـ ﴿فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ قَالَتۡ إِنَّ أَبِي يَدۡعُوكَ لِيَجۡزِيَكَ أَجۡرَ مَا سَقَيۡتَ لَنَاۚ فَلَمَّا جَآءَهُۥ وَقَصَّ عَلَيۡهِ ٱلۡقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفۡۖ نَجَوۡتَ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [القصص: ٢٥].

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿تَمۡشِي﴾ و﴿عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾، والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. جاءته مستحية حال المشي وحال المجيء معًا، لا عند المجيء فقط[٢]. ويرى النحاس أن الوقف على (تمشي) ليس بكاف، لأنه إذا وقف على هذا جعل (على استحياء) متعلقًا بـ (قالت)، ونوى به التأخير، ولا يقع التقديم والتأخير إلا بدليل قاطع، وتابعه في ذلك الداني[٣]. وقال الهذلي: الوقف الكافي عند قوله ﴿عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾ ومعناه: أن إحدى البنتين وجهها أبوها ليدعو موسى ـ عليه السلام ـ فجاءته وهي تمشي مستحية منه، وزعم بعضهم أن الوقف عند قوله ﴿تَمۡشِي﴾ ويبتدئ ﴿عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ قَالَتۡ﴾ كأنه علق الاستحياء بـ (قالت)، كأنها قالت وهي مستحية من قولها واستدعائها إياه، وأكثر أهل العلم على الوجه الأول، والوجه على (استحياء) وهو كاف[٤]. ويرى الأشموني أن الوقف على ﴿تَمۡشِي﴾

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٣٧٦، والمرشد ٢/ ٤٨٨، ومنار الهدى ٢/ ١٠٥.
(٢) روح المعاني ٢٠/ ٣٦٦ يجيبها أم لا. وهو وقف جيد، والأجود وصله.
(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٥٤٤، والمكتفى ٤٣٦ ـ ٤٣٧، وعلل الوقوف ٢/ ٧٧٨.
(٤) المرشد ٢/ ٥٠٨.

وقف جيد، لكنه اختار الوصل. قال: وقد أغرب بعضهم ووقف على (تمشي)، ثم ابتدأ (على استحياء)، أي (على استحياء قالت)، نقله السجاوندي عن بعضهم، ولعله جعل قوله (على استحياء) حالًا مقدمة من قالت، أي قالت مستحية، لأنها تريد أن تدعوه إلى ضيافتها، وما تدري أيجيبها أم لا، وهو وقف جيد، والأجود وصله(١). والمختار هو الوقف على الثاني ﴿عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾، لأن الجار والمجرور متعلقان بـ (تمشي) وليس بـ (قالت).

٢٨ ـ موضع الوقف: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجۡعَلُ لَكُمَا سُلۡطَٰنٗا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيۡكُمَاۚ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [القصص: ٣٥].

ـ التوجيه: تعانق الوقف بين ﴿إِلَيۡكُمَاۚ﴾ و﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. ولما امتحن موسى ـ عليه السلام ـ بمخاوف طلب من الله أن يجعل أخاه هارون عونًا له، لأنه كان فصيح اللسان سمح الخلق، فاستجاب الله له، وشدُّ العضد استعارةٌ في المعونة والإنهاض، والسلطان: الحجة والبيان، والآيات هي معجزات موسى عليه السلام(٢). ويجوز أن نعلق (بآياتنا) بالفعل (نجعل)، أو بالفعل (يصلون)، أو بـ (سلطانًا)، فإن تعلق بواحد من هذا فالوقف على الثاني (بآياتنا)، ويبتدئ بـ (أنتما). ويجوز أن نعلق (بآياتنا) بـ (الغالبون)، أي تغلبون (بآياتنا)، فإن علقناه به، فالوقف يكون على الأول ﴿إِلَيۡكُمَاۚ﴾(٣) ويبتدئ ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ والوقف على

(١) منار الهدى ٢/ ١٢٣.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ٢٨٨، والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٢٨٧، وغرائب القرآن ٥/ ٣٣٧، وروح المعاني ٢٠/ ٣٨٣.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ٢٨٨، والمرشد ٢/ ٥١٠، ومنار الهدى ٢/ ١٢٤، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٥/ ٦١٠.

(بآياتنا) هو المختار، لأن الغلبة كانت بآيات الله.

٢٩ ـ موضع الوقف: ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَـٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟ ۚ وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ٱلنَّبِىَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ ۖ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [الأحزاب: ١٣].

ـ التوجيه: تعانق الوقف بين ﴿عَوْرَةٌ﴾ و﴿بِعَوْرَةٍ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. قالت طائفة من أهل المدينة: ارجعوا على جهة التخذيل عن رسول الله ﷺ، و(بيوتنا عورة) أي: منكشفة للعدو، أو خالية للسراق، فأخبر الله أن بيوتهم ليست كذلك، وأن قصدهم الفرار[١]. ويجوز أن تكون الواو في (وما هي بعورة) استئنافية، ويجوز أن تكون عاطفة، فإن كانت استئنافية فالوقف على الأول ﴿بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾ وإن كانت عاطفة فالوقف على ﴿وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ﴾. والوقف على الأول (عورة) قال عنه النحاس: كاف[٢]، والوقف على الثاني قال عنه الأشموني: كاف[٣]. وقال العماني: ﴿بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾ كاف ذكره أبو حاتم، وزعم أبو بكر أن الوقف عند قوله: ﴿وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ﴾ ولا بأس بما قاله ليكون الجواب مقترنًا بالكلام الأول، والذي قاله أبو حاتم جيد أيضًا، لأنه أراد أن يفصل بين ما قالوه، وبين الكلام الصادر عن الله تعالى مكذبًا لهم بما قالوه[٤]. والذي أختاره هو الوقف على الأول ﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾ أولى، حتى لا تلتبس جملة (وما هي بعورة) بمقول القول.

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ٣٧٤، وغرائب القرآن ٥/ ٤٥٠ ـ ٤٥١، وروح المعاني ٢١/ ٢١٤.

(٢) انظر: القطع والائتناف/ ٤١٢.

(٣) انظر: منار الهدى ٢/ ١٦٢.

(٤) انظر: المرشد ٢/ ٥٥٥، وانظر: الإيضاح/ ٤٤٣، ومنار الهدى ٢/ ١٦١.

٣٠ ـ ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِۚ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا﴾ [الأحزاب: ٣٢].

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿ٱلنِّسَآءِ﴾ و﴿إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية.

مدح الله نساء النبي ـ ﷺ ـ بأمرين: **الأول**: شرف الزوجية لرسول الله ـ ﷺ ـ **والثاني**: أمومة المؤمنين. فإن اتقيتن مخالفة حكم الله ـ تعالى ـ ورضا رسول الله ـ ﷺ ـ فلستن كأحد من النساء، أو فلا تخضعن بالقول اللين الرقيق حين مخاطبة أحد ـ ولو كنتن أمهات المؤمنين ـ لأن مريض القلب يطمع حتى في عصر النبوة[1]. الوقف على الأول ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ فيه تقرير المدح، فالكاف في (كأحد) خبر ليس، والجار والمجرور (من النساء) متعلق بصفة (أحد) المحذوفة، والجملة بعدها شرطية جوابها (فلا تخضعن بالقول). أما إذا وقفنا على الثاني ﴿إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾ فجواب الشرط ﴿لَسۡتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾، وجملة ﴿فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ﴾ تكون استئنافية[2]. والوقف المختار عندي على الثاني ﴿إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾ لأن المعنى يقتضيه، والنهي (فلا تخضعن)، وجوابه (فيطمع الذي في قلبه مرض)، فالفاء واقعة في جواب الطلب على قراءة أبان بن عثمان وابن هرمز (فيطمعِ)[3]، وهي سببية في قراءة الجمهور (فيطمعَ). وهو والوقف على ﴿إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾ تام عند

(١) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ٣٨٢، والتفسير الوسيط ١٨/ ٢٣٢، وغرائب القرآن ٥/ ٤٥٩، والتفسير العظيم ٦/ ٤٠٨، وروح المعاني ٢١/ ٢٥١.

(٢) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ٤٠، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٦/ ١٦٧.

(٣) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ٤٠، والبحر المحيط ٧/ ٢٣٠.

الأخفش، وحسن عند الأنباري، وكاف عند النحاس، والعماني، والأنصاري، والأشموني، ولم يقف أحد منهم على الأول[١].

٣١ ـ موضع الوقف: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٠ ـ ٦١].

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿قَلِيلًا﴾ و﴿مَّلْعُونِينَ ۖ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. والمعنى: لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون من اليهود في المدينة عما هم عليه من النفاق وأعمال السوء لندعوَنّك إلى قتالهم، ثم لا يجاورونك في المدينة إلا قليلًا، ملعونين[٢]. و(ملعونين): يجوز أن يكون حالًا من (ثقفوا) أو (أخذوا)، أي: أينما ثقفوا أخذوا وهم ملعونون، وأهل النحو لا يجوز عندهم أن تقول: ملعونًا أينما أخذ زيد يضرب، لأن ما بعد حروف الشرط لا يعمل فيما قبلها[٣]. أو أن (ملعونين) منصوب على الذم، أي أذم، وهذا قول الفراء، والطبري، والزمخشري[٤]، فإن قُدّر هذا فالوقف على الأول ﴿قَلِيلًا﴾. وإن أعربنا (ملعونين) صفة لـ (قليلًا) كما قاله الفراء، أو بدلًا منه كما قاله ابن عطية، أو حالًا من (لا يجاورونك) كما قاله الأخفش والمبرد، فالوقف

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/٤٤٣، والقطع والائتناف/٤١٣، والمرشد ٢/٥٥٨، ومنار الهدى ٢/١٦٣.

(٢) انظر: المحرر الوجيز٤/٣٩٩، وروح المعاني ٢٢/٣٦٢.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٣٦، والمرشد ٢/٥٦٣.

(٤) انظر: معاني القرآن ٢/٣٤٩، والقطع والائتناف/٤١٦، والمكتفى/٤٦١، والكشاف ٣/٥٤٤، والمرشد٢/٥٦٣، وعلل الوقوف ٣/٨٢٣.

على ﴿مَّلۡعُونِينَۖ﴾[١]. والمختار الوقف على الثاني، لأنه لا يتعارض مع قواعد النحو إلا باعتبار أن الأول رأس آية، فالوقف عليها سنة.

٣٢ ـ موضع الوقف: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصۡرَفُونَ ٦٩ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلۡكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرۡسَلۡنَا بِهِۦ رُسُلَنَاۖ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ﴾ [غافر: ٦٩ ـ ٧٠].

ـ التوجيه: تعانق الوقف بين ﴿يُصۡرَفُونَ﴾ و ﴿رُسُلَنَاۖ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. هذا تعجيب من أحوالهم الشنيعة، وتمهيد لما يعقبه من بيان تكذيبهم بكل القرآن، وبسائر الكتب والشرائع، وترتيب الوعيد على ذلك[٢]. اسم الموصول يصلح أن يكون مبتدأ، وخبره (فسوف يعلمون)، وجيء بالفاء لأن اسم الموصول يشبه الشرط، ويصلح أن يكون في محل جر بدل من الموصول الأول (الذين يجادلون)، أو عطف بيان، أو صفة له[٣]. فإذا أعربنا اسم الموصول (الذين كذبوا) مبتدأ فالوقف على رأس الآية. وإن أعربنا اسم الموصول بدلًا من الموصول الأول، أو عطف بيان، أو صفة له فالوقف على ﴿رُسُلَنَاۖ﴾[٤]. والمختار هو الوقف الثاني، حتى يتسق المعنى في الآيتين.

٣٣ ـ موضع الوقف: ﴿حمٓ ١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان: ١ ـ ٣].

ـ التوجيه: تعانق الوقف بين ﴿حمٓ﴾ و﴿ٱلۡمُبِينِ﴾ والكلمتان يصح

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٣٥٠، والمحرر الوجيز٤/ ٤٩٩، وإعراب القرآن للأخفش ٣/ ٣٢٧.
(٢) انظر: المحرر الوجيز٤/ ٥٦٨، والبحر المحيط ٩/ ٢٧١، وروح المعاني ٢٤/ ٤٦٢.
(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٤٥٥، والمرشد ٢/ ٦٥٠، والبحر المحيط ٩/ ٢٧١، وعلل الوقوف ٣/ ٨٩٥، ومنار الهدى٢/ ٢٣١، وروح المعاني ٢٤/ ٤٦٣.
(٤) انظر: القطع والائتناف/ ٤٥٥، وعلل الوقوف ٣/ ٨٩٥، ومنار الهدى٢/ ٢٣١.

الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. يجوز في الحروف المقطعة ﴿حمٓ﴾ وغيرها ألا تعرب، لأن معناها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه، ولا يجب أن يتكلم فيها، ولكن يُؤمَنُ بها وتُمَرُّ كما جاءت. وقال الجمهور من العلماء: بل يجب أن يتكلم فيها، وتلتمس الفوائد التي تحتها، والمعاني التي تتخرج عليها، واختلفوا في ذلك على معان عدة[1]. فمن جعلها من المتشابه فلا يؤوّلها ولا يعربها، ويقف عليها عند تلاوتها. ومن أولها فقد أثبت لها معنًى. فمنهم من قال: أقسم الله بها على تقدير: بـ ﴿حمٓ﴾ وبـ ﴿وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾، ويكون الواو في (والكتاب المبين) حرف عطف، فالوقف على جواب القسم ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾، ومن أعرب (حم) مبتدأً لخبر محذوف، أو خبرًا لمبتدأ محذوف، أو في محل نصب مفعول به لفعل محذوف، أجاز الوقف على ﴿حمٓ﴾، ومن جعله جوابًا للقسم، بمعنى حُمّ الأمر، وقف على ﴿وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ بمعنى والكتاب المبين حُمّ الأمر[2]. والمختار عندي أن يوقف على ﴿حمٓ﴾، لأمرين، الأول: حتى لا ندخل في تأويل المتشابه، وهذا أسلم، الثاني: أنها رأس آية.

٣٤ ـ موضع الوقف: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلۡأَثِيمِ ﴿٤٤﴾ كَٱلۡمُهۡلِ يَغۡلِي فِي ٱلۡبُطُونِ﴾ [الدخان: ٤٣ ـ ٤٥].

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿ٱلۡأَثِيمِ﴾ و﴿ٱلۡبُطُونِ﴾ والكلمتان يصح

---

(١) انظر: جامع البيان ٢٥/٤٧، والتفسير الوسيط ٢٠/٩٣، والمحرر الوجيز ١/٨١، والجامع لأحكام القرآن ١٥/٢٨٩، وتفسير القرآن العظيم ٧/٢٤٥، وروح المعاني ٢٥/١٨٢.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/٤٦٩، والقطع والائتناف/٤٧٤، والمكتفى/٥١٣، والمرشد في الوقف والابتداء ٢/٦٨٦، وعلل الوقوف ٣/٩٢٥، ومنار الهدى ٢/٢٥٨.

الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. (الأثيم) المشار إليه أبو جهل، وهي بالمعنى تتناول كل أثيم، وهو كل فاجر يكتسب الإثم. و(شجرة الزقوم) هي الشجرة الملعونة في القرآن، وهي تنبت في أصل الجحيم أي في أصل النار، وهي التي طلعها كأنه رؤوس الشياطين، تغلي في بطن الكافر كغلي الماء الساخن الذي يتطاير غليانه[١]. (طعام الأثيم): خبر إن، و(كالمهل): إما أن يكون الكاف خبرًا ثانيًا لـ (إن) بمعنى: مثلُ المهل، وإما أن يكون الكاف خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هو مثلُ المهل[٢]. فإن كانت الكاف خبرًا لمبتدأ مقدر فالوقف على الأول ﴿طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ وإن كانت خبرًا ثانيًا لـ (إنّ) فالوقف على الثاني ﴿فِى ٱلْبُطُونِ﴾. والمختار عندي هو الوقف الأول، ليكون الغليان للمهل، لا للطعام.

٣٥ ـ موضع الوقف: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَا۟ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ ۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ٤].

ـ التوجيه: تعانق الوقف بين ﴿أَوْزَارَهَا ۚ﴾ و﴿ذَٰلِكَ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. يأمر الله عباده المؤمنين أن يضربوا رقاب المشركين عند قتالهم، فإذا أثخنوا فيهم في القتل فعليهم أن يوثقوهم بالأسر، وعند ذلك فإمام المسلمين مخير بين القتل أو الاسترقاق، أو ضرب الجزية، أو الفداء، أو

(١) انظر: التفسير الوسيط ٢٠/ ١١٧، والمحرر الوجيز٥/ ٧٤، والجامع لأحكام القرآن ١٥/ ٢٨٩، والبحر المحيط ٧/ ٤٤٦، وروح المعاني ٢٥/ ١٨١.

(٢) القطع والائتناف/ ٤٧٥، والمرشد في الوقف والابتداء ٢/ ٦٩٠، وعلل الوقوف ٣/ ٩٣٠، ومنار الهدى ٢/ ٢٦١.

المن. ويترجح الأمر حسب حال الأسير في أذى المسلمين أو ضد ذلك، فالله يختبر عباده في طاعته، وإلا فإنه قادر على أخذ الكفار دون قتال[١].
وإعراب ﴿ذَٰلِكَ﴾ خبر لمبتدأ محذوف، تقديره الأمر ذلك، أو (ذلك): مفعول به لفعل مقدر أي افعلوا ذلك. ويجوز أن يعرب: مبتدأ وخبره مقدر، أي ذلك كذلك. والجملة بعده استئنافية. فإن أعربناه خبرًا لمبتدأ محذوف، أو مفعولًا به لفعل محذوف فالوقف على الأول ﴿أَوْزَارَهَا﴾، وإن أعربناه مبتدأ وخبره محذوف فالوقف على الثاني ﴿ذَٰلِكَ﴾[٢]. والمختار الوقف الأول ﴿أَوْزَارَهَا﴾ على معنى: افعلوا ذلك، ولو يشاء الله لعذبهم وأهلكهم[٣].

٣٦ ـ موضع الوقف: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ﴾ [الفتح: ٢٩].

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ و﴿فِى ٱلْإِنجِيلِ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. وصف المولى ـ سبحانه ـ رسوله الكريم وصحابته الأجلاء بأوصاف عجيبة، هي الشدة على الأعداء والرحمة بالمؤمنين، وكثرة العبادة، والتميز بالنور والضياء، ثم بيان صفاتهم في التوراة والإنجيل[٤].

(١) انظر: المحرر الوجيز ٥/ ١١٠، والتفسير الوسيط ٢٠/ ٢١٥، والبحر المحيط ٨/ ٧٥، وتفسير القرآن العظيم، وروح المعاني ٢٦/ ٢٧٢.
(٢) انظر: المحرر الوجيز ٥/ ١١٠، وعلل الوقوف ٣/ ٩٤٧، والبحر المحيط ٨/ ٧٥، ومنار الهدى ٢/ ٢٧٤، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٧/ ١٩.
(٣) انظر: المرشد في الوقف والابتداء ٢/ ٧٠٦.
(٤) انظر: التفسير الوسيط ٢٠/ ٣٢٥، والمحرر الوجيز ٥/ ١٥٠، وروح المعاني ٢٦/ ٣٨٥، والتفسير المنير ٢٦/ ٢٠٥.

وفي إعراب الآية وجهان، **الأول**: (ذلك مثلهم في التوراة): مبتدأ وخبر، (ومثلهم في الإنجيل): إما معطوف على مثَل الأول، ويكون (كزرع) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هم كزرع، **والوجه الثاني**: هما مبتدأ وخبر كالجملة السابقة، فيكون على هذا الوجه لهم مثلان وصفوا بهما، أحدهما: في التوراة، والآخر في الإنجيل، وعلى الوجه الأول لهم مثلان كلاهما في التوراة والإنجيل[1]. والمختار الذي يتسق مع المعنى العام هو الوقف على الأول ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ وهذا رأي الطبري، وهو التمام عند أبي حاتم والأشموني، لأن المثلين لو كانا لشيء واحد لكان (كزرع) بالواو، ولاحتاج ﴿كَزَرْعٍ﴾ إلى إضمار، أي: هم كزرع[2]، والابتعاد عن التقدير في الإعراب أولى.

٣٧ ـ موضع الوقف: ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الممتحنة: ٣].

ـ التوجيه: تعانق الوقف بين ﴿أَوْلَٰدُكُمْ﴾ و﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. لن تنفعكم يوم القيامة أقاربكم وأولادكم، فلا توالوا الكفار لأجلهم، كما وقع في قصة حاطب بن أبي بلتعة سبب النزول، بل الذي ينفعكم هو الذي أمركم الله به من معاداة الكفار، وترك موالاتهم، وتوثيق أخوة الإيمان[3]. و(أرحامكم) فاعل للفعل تنفعكم، و(أولادكم): معطوف عليه، و(يوم): ظرف زمان، متعلق بما قبله بالفعل (تنفعكم)، ويجوز أن

---

(١) انظر: المرشد ٢/ ٧١٨، والتفسير المنير ٢٦/ ٢٠٤.

(٢) القطع والائتناف/ ٤٨٩، والمكتفى/ ٥٣١، ومنار الهدى ٢/ ٢٨٤.

(٣) انظر: التفسير الوسيط ٢١/ ٤٠٦، والمحرر الوجيز ٥/ ٢٩٥، وروح المعاني ٢٦/ ٣٨٥، والتفسير المنير ٢٨/ ١٢٢.

نعلقه بما بعده بالفعل (يفصل). فإن علقنا بما بعده فالوقف على ﴿وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡۚ﴾ وهو تام عند الأنباري، والنحاس، والداني، والأشموني[1]. وإن علقناه بما قبله فالوقف على ﴿يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ قال العماني في المرشد: وإن وقف عند قوله: (يوم القيامة) كان صالحًا[2]. والمختار الوقف على الأول، لأن تعليق الظرف بما قبله يضطرنا إلى إضمار ضمير (هو) قبل الفعل (يفصل)، ليتم استئناف الجملة، ولا حاجة بنا للإضمار.

٣٨ ـ موضع الوقف: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ قَدۡ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكُمۡ ذِكۡرٗا﴾ [الطلاق: ١٠].

ـ التوجيه: تعانق الوقف بين ﴿ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ و﴿ءَامَنُواْۚ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. والمعنى: خافوا الله يا أصحاب العقول الراجحة، الذين آمنوا بالله ورسله، قد أنزل الله إليكم ذكرًا دائمًا، وهو القرآن، وأرسل إليكم رسولًا بهذا القرآن، وقد عبر بالرسول عن الذكر لمواظبته ـ عليه الصلاة والسلام ـ على تلاوة القرآن الذي هو الذكر[3]. و﴿ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ رأس آية عند المدني الأول[4]، ولذلك يوقف عليه على هذا الاعتبار، أو بإضمار منادى لما بعده. و﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ﴾ منصوب بإضمار أعني بيانًا للمنادى السابق، أو نعت له، أو بدل عنه. فالوقف على هذا الاعتبار على الثاني ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ﴾، ثم

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٩٥، والقطع والائتناف/ ٥٢٧، والمكتفى/ ٥٦٤، ومنار الهدى ٢/ ٣٣٢.

(٢) المرشد ٢/ ٧٧١.

(٣) انظر: المرشد في الوقف والابتداء، المحرر الوجيز٥/ ٣٢٧، وروح المعاني ٢٨/ ٤٦٥، والتفسير المنير ٢٨/ ٢٩٦.

(٤) انظر: المرشد ٢/ ٧٨٦، وعلل الوقوف ٣/ ١٠٢٥، ومنار الهدى ٢/ ٣٤٧، وروح المعاني ٢٨/ ٤٦٥.

يستأنف الكلام: ﴿قَدۡ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكُمۡ ذِكۡرًا﴾ أيضًا باعتباره رأس آية. قال الأنباري: وقف حسن غير تام، وقال السجستاني: هو تام، وهذا خطأ، لأن (الرسول) منصوب على الإتباع لـ ﴿ذِكۡرًا﴾، ولا يحسن الوقف على المتبوع دون التابع. انتهى كلام الأنباري[1]. والمختار الوقف على الثاني ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ﴾ لئلا نفصل بين التابع والمتبوع.

٣٩ ـ موضع الوقف: ﴿كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّآ أَصۡحَٰبَ ٱلۡيَمِينِ ﴿٣٩﴾ فِي جَنَّٰتٖ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٤٠﴾ عَنِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ [المدثر: ٣٨ ـ ٤١].

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿أَصۡحَٰبَ ٱلۡيَمِينِ﴾ و﴿فِي جَنَّٰتٖ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. المعنى أن كل نفس مأخوذة بعملها، مرتهنة به، فإن كان خيرًا خلصها وأعتقها، وإن كان شرًّا أوبقها، باستثناء المؤمنين المخلصين الذين أحسنوا في أعمالهم، وسبقت لهم الحسنى، فهم في جنات النعيم، يتساءلون عن المجرمين[2]. ويجوز أن نعرب (في جنات): خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هم في جنات، والجملة استئنافية. ويجوز أن تكون شبه الجملة في محل نصب حال من أصحاب اليمين أو من الضمير في (يتساءلون)[3]. فعلى التقدير الأول أن جملة (في جنات) استئنافية، يكون الوقف على ﴿أَصۡحَٰبَ ٱلۡيَمِينِ﴾ وعلى تقدير أنها حالية فالوقف على الثاني ﴿فِي جَنَّٰتٖ﴾. والمختار عندي الوقف على الأول، لأن الله ـ سبحانه ـ استثناهم،

(١) إيضاح الوقف/ ٥٠٠.

(٢) انظر: التفسير البسيط ٢٢/ ٤٥٢، والمحرر الوجيز ٥/ ٣٩٨، وروح المعاني ٢٩/ ٢٠٣، والتفسير المنير ٢٩/ ٢٤٢.

(٣) انظر: الكشاف ٤/ ١٨٧، والمحرر الوجيز٥/ ٣٩٨، ومنار الهدى ٢/ ٣٧٦، وروح المعاني ٢٩/ ٢٠٤.

ثم قال: (في جنات يتساءلون)، وهو تام عند الأنباري، والعماني، والأنصاري، والأشموني، ومطلق عند السجاوندي[١].

٤٠ ـ موضع الوقف: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُواْ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾ إِنَّهُۥ كَانَ فِيٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿١٣﴾ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴿١٤﴾ بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾ [الانشقاق: ١٠ ـ ١٥].

ـ **التوجيه**: تعانق الوقف بين ﴿لَّن يَحُورَ﴾ و﴿بَلَىٰٓ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. المعنى أن من أوتي كتابه وراء ظهره، حيث تثنى يده خلفه، ويعطى كتابه بها فسوف ينادي بالثبور والويل والخسار، ثم يدخل جهنم لأنه كان بطرًا ظانًّا أنه لن يعود إلى الله بعد الموت. بلى إنه سيعود[٢]. (بلى): في هذا الموضع مما يحسن الوقف عليه، وهذا الحرف جاء لنفي الأول، وإثبات الثاني[٣]، فجاز تعلقه بما قبله وما بعده، قال العماني: والوجهان عندي جيدان[٤]. والوقف على ﴿يَحُورَ﴾ سنة لأنه رأس آية، والوقف على (بلى) جائز لما قدمنا، وهو تام عند نافع، وحسن عند ابن الأنباري والأنصاري والأشموني، وكاف عند الداني[٥]. وحيث إن ما بعد بلى (إنّ) مكسورة الهمزة، فالابتداء بـ (إن) هو المختار، فيكون المختار الوقف على (بلى).

---

(١) إيضاح الوقف/ ٥١٣، والمرشد ٢/ ٨٢١، وعلل الوقوف ٣/ ١٠٦٤، والمقصد على هامش المصحف/ ٥٧٥، ومنار الهدى ٢/ ٣٧٦.

(٢) انظر: التفسير البسيط ٢٣/ ٣٦١، والمحرر الوجيز ٥/ ٤٥٨، وروح المعاني ٣٠/ ٤٠٦، والتفسير المنير ٣٠/ ١٤٢.

(٣) انظر: مغني اللبيب، والجنى الداني/ ٤٠١.

(٤) المرشد في الوقف والابتداء/ ٨٤٥.

(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٥٢٥، والقطع والائتناف/ ٥٦٧، والمكتفى/ ٦١٤، والمقصد على هامش المصحف/ ٥٨٩، ومنار الهدى ٢/ ٤٠٥.

٤١ ـ موضع الوقف: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ۝٤ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٤ ـ ٥].

ـ التوجيه: تعانق الوقف بين ﴿أَمْرٍ﴾ و﴿سَلَٰمٌ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثانية. المعنى: تهبط الملائكة وجبريل ومن في السموات إلى الأرض بكل أمر، ومن أجل كل أمر قدّر في تلك الليلة، وهي سلامة وأمن وخير وبركة، من غروب الشمس حتى مطلع الفجر[١]. الوقف المعانق الأول ﴿مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾ وهو رأس آية، وهو من الوقوفات المنسوبة إلى جبريل عليه السلام. ويكون ﴿سَلَٰمٌ﴾ خبرًا مقدمًا، و﴿هِىَ﴾ مبتدأ مؤخر، والتقدير هي سلام حتى مطلع الفجر، ولا إشكال في هذا إلا الفصل بين المبتدأ ومعموله بالظرف، وهذا مما يجوز التوسع به، ويمكن أن يقدر بمحذوف: يستمرون على التسليم من غروب الشمس حتى مطلع الفجر[٢]. لكننا إذا أعربنا ﴿سَلَٰمٌ﴾ خبرًا لمبتدأ محذوف، و﴿هِىَ﴾ مبتدأ وخبره (حتى مطلع الفجر)، جاز أن نقف على (سلام)، على تقدير تلك الليلة كذلك حتى يطلع الفجر[٣]، ويرى السجاوندي أن الوقف على (سلام) مطلق. والمطلق عنده يقابل التام عند غيره. وكله سائغ.



(١) انظر: المحرر الوجيز ٥/٥٠٥، وروح المعاني ٣٠/٥٨١ وما بعده، والتفسير المنير ٣٠/١٤٢.

(٢) انظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه ٨/ ٣٧٠.

(٣) انظر: المرشد ٢/٨٦٢، وعلل الوقوف ٣/١١٤٥، ومنار الهدى ٢/ ٤٢٣، وروح المعاني٣٠/ ٥٨٥.

الفصل السادس

الضوابط النحوية للوقف في القرآن

- مقدمة.
- ضوابط الوقف على نهاية الجمل.

* * *

مُقدّمة

اللغة العربية لغة حيّة متحركة، تتغير أساليبها بتغير الغرض في نفس المتكلم، ولذلك اختلف الوقف على الكلمات باختلاف معاني الجمل، واختلفت العبارات وتراكيب الكلام من متكلم لآخر نظرًا لاختلاف القدرات، واستيعاب المتكلم من قوانين اللغة.

وقارئ القرآن يحتاج إلى فهم العربية كي يدرك من أين يبدأ قراءته وأين ينتهي، لأن الكتاب الكريم أسلوب من أساليب العربية، لكنه يتميّز بشموخه وإشراقه وحسن بيانه، والمستوى التعبيري لا يمكن للبشر أن يحاكوه. إنما المطلوب منهم أن يتدبروه، ويتعرّفوا على معانيه، ليعرف قارئه كذلك من أين يبدأ وأين يقف. وكل هذا لا يتم إلا بمعرفة الضوابط النحوية للوقف القرآني.



ضوابط الوقف على نهاية الجمل

وسوف أذكر جزءًا منها حسب ما تقتضيه طبيعة البحث، مقسمة على مسائل:

١ ـ لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه:

الإضافة هو أن يتصل آخر الاسم الأول بأول الثاني، من غير تنوين ولا فاصل يحجز بينهما في اللفظ[١]. والمضاف هو جزء من المضاف إليه. وكل جزء من أجزاء الإضافة مؤثر في الآخر ومرتبط به في المعنى، فالوقف على الأول هو انفصال لمعنيين متلازمين[٢]، أو أن يكون غير الثاني لكنه مرتبط به ارتباطًا وثيقًا، وذلك كقول الله تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة: ١٣٨] الوقف على (صبغة) الأولى قبيح لا يجوز؛ لأنه مضاف، ولفظ الجلالة (الله) مضاف إليه، ومعنى صبغة الله: دين الله، فلو وقفنا على الأول لما أعطى معنًى معينًا، وكقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، الوقف على ﴿كَلِمَتُ﴾ قبيح، لأنه فصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن ﴿كَلِمَتُ﴾ وحدها لا تعطي معناها المراد في الآية، وكقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ١٠٩]، الوقف على (ولدار) قبيح، لأنه فصل بين المضاف والمضاف إليه[٣].

(١) الفوائد والقواعد للثمانيني/ ٣٥١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٢٦، وانظر: الفوائد والقواعد للثمانيني/ ٣٥١.

(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء/ ٨٨.

٢ ـ لا يتم الوقف على الصفة دون الموصوف:

يقول النحاة: الصفة تقع في الكلام لتفصل بين مسميين قد اشتركا في لقب واحد، وهي تزيل اللبس عن الاسمين المشتركين في اللقب الواحد، وهي مشتقة للموصوف إما من معنى فيه، أو من معنى في سببه[(١)]. مثال المعنى فيه: قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ۝٢ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ۝٣ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً ۝٤ تُسْقَىٰ مِنْ عَيْنٍ ءَانِيَةٍ﴾ [الغاشية: ٢ ـ ٥] فلا يوقف على (وجوه) دون (خاشعة)، ولا على (نارًا) دون (حامية)، لأنه لا يتم الكلام إلا بالصفة. ومثال المعنى في سببه: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥] فلفظ ﴿ٱلظَّالِمِ﴾ نعت سببي، لا يوقف على منعوته ﴿ٱلْقَرْيَةِ﴾ دونه. وقوله تعالى: ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١ ـ ٢] من جر لفظ الجلالة على النعت لـ (الحميد) لم يتم الكلام على (الحميد)، ومن رفعه بـ (الذي) فقرأ (اللهُ الذي له ما في السماوات) كان الكلام تامًّا على (الحميد).

قال ابن الأنباري: «وقد كان قوم من القراء يقولون: من خفض في الوصل، فقال (اللهِ الذي) ثم وقف على (الحميد) ابتدأ بالرفع، وهذا غلط بيّن؛ لأن الابتداء لو كان يوجب له الرفع ويزيل عنه معنى النعت لوجب على من وقف على قوله (الحمد لله) أن يبتدئ (ربُّ العالمين) بالرفع، ولزمه إذا وقف على (بسم الله) أن يبتدئ (الرحمنُ الرحيمُ) بالرفع، وهذا فساد بيّن[(٢)]. ولهذا لم يتم الوقف على الصفة دون الموصوف.

٣ ـ ولا يجوز الوقف على الرافع دون المرفوع:

فالفاعل ـ مثلًا ـ اسم مرفوع مسند إليه فعل تام معلوم أو شبهه، مسند

(١) الفوائد للثمانيني/ ٣٥٥.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٨٩.

إليه[١]. فقوله تعالى: ﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، (اقترب) فعل ماض، و(الوعد): فاعل. فلا يجوز الوقف على الفعل (اقترب) دون فاعله (الوعد)؛ ولا على (الوعد) دون صفته (الحق)، لأن الفاعل في العربية يدل عليه فعله، ويتم الكلام به. وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [النحل: ٥١]، فالوقف على (قال) قبيح، لأن الذي بعده مرفوع به[٢].

٤ ـ ولا يجوز الوقف على المبتدأ دون خبره:

فالمبتدأ هو كل اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل اللفظية، وجعلته أولًا لثانٍ، يكون الثاني حديثًا عن الأول ومسندًا إليه[٣].

والمبتدأ مرفوع بالخبر، وحتى لو قلنا: مرفوع بالابتداء، فالخبر حكم على المبتدأ. فلا يجوز فصلهما بوقف. فقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ﴾ [يوسف: ٢١] الوقف على (الله) لا يجوز، لأن الأول محكوم بخالق، والثاني محكوم بـ (غالب).

كذلك الوقف على (السموات) في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقف قبيح لأن المبتدأ والخبر حكم ومحكوم عليه، فلا يجوز الفصل بينهما[٤].

٥ ـ ولا يجوز الوقف على (كان) الناقصة دون اسمها:

لأن اسمها مرفوع بها، فلا يجوز الوقف على (كان) من قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٩٢]، فالوقف على ﴿وَكَانَ﴾ قبيح، لأنه لا يتم به الكلام، ومثل: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحٗا﴾ [الكهف: ٨٢]، فلا يوقف على

---

(١) شرح ألفية ابن مالك، لأبي فارس الدحداح/ ١٤٥.

(٢) انظر: الوقف والابتداء.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد/ ١٥٨، واللمع/ ٧٩.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٨٩.

(كان)، لأن الوقف عليها دون اسمها وخبرها قبيح، وهذا يشمل جميع معاني كان الناقصة، سواء أكان لإفادة الدوام، مثل: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣]. أو جاءت بمعنى صار كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَكَانُوا۟ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ﴾ [القمر: ٣١] أو ما يشبه ذلك[1].

٦ ـ ولا يجوز الوقف على اسم كان دون خبرها:

لأن الأفعال الناقصة لا تكتفي بمرفوعها، فقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥]، فالوقف على (كونوا) دون خبرها (قوامين) قبيح، لأن الجملة مفتقرة إلى الخبر. وقوله: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١] الوقف على (لم يكن) قبيح، فلا بد من ذكر الخبر، وحيث إن الخبر موصوف بـ (مذكورًا) فلا يتم الوقف إلا على الصفة.

٧ ـ ولا يجوز الوقف على الناصب دون المنصوب:

مثال الوقف على الناصب: الوقف على (ونادى) من قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ [هود: ٤٢]؛ لأن (ابن) منصوب بـ (نادى). وأما أن يقف القارئ على (نوح)، ثم يبتدئ: (ابنه قال رب..)، فهذا من الوقف القبيح والابتداء القبيح، الذي يغيّر معنى الآية الكريمة.

ومثله الوقف على (خلقت) من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]؛ لأن (الجن) مفعول به لـ (خلقت)، فلا ينبغي الوقف عليه، لأنه وقف قبيح، فلا بدّ من الإثبات بعد النفي. فالوقف التام على (ليعبدون). ولا يوقف على المصدر الناصب للمفعول، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فـ (حج)

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٩١.

مصدر أضيف إلى المفعول (البيت)، فالوقف عليه (قبيح)، لأن المعنى لا يتم به.

٨ ـ ولا يجوز الوقف على المنصوب دون الناصب:

مثال الوقف على المنصوب دون الناصب: أن يقف القارئ على (إياك) من قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ لأن الفعل (نعبد) هو عامل (إياك)، فالوقف عليه قبيح لا يجوز. ومثل: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، فلا يوقف على (أي)، وقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩ ـ ١٠]، فـ (اليتيم) مفعول به مقدم للفعل (تقهر)، و(السائل) مفعول به للفعل (تنهر)، فلا يوقف عليهما إلا بالناصب في نهاية الآيتين.

٩ ـ ولا يتم الوقف على المستثنى منه، دون الاستثناء:

المستثنى: اسم يقع بعد إلا أو إحدى أخواتها، مخالفًا في الحكم لما قبلها نفيًا أو إثباتًا[١]. ومعنى الاستثناء أن تخرج شيئًا مما أدخلت فيه غيره، وهذا يختص بالواجب، أو تدخل شيئًا فيما أخرجت منه غيره، وهذا يختص بالمنفي[٢]. فالوقف على (الشيطان) من قوله تعالى: ﴿لَاتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣] قبيح لأن ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ منصوب على الاستثناء، وبه يتم الحكم. والوقف يتم على ﴿قَلِيلًا﴾. ومثل قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، فـ (الضالون) مستثنى، وهو بدل من الضمير المستتر في ﴿يَقْنَطُ﴾، ويجوز في غير

(١) شرح التصريح ١/ ٣٥١، والنحو القرآني/ ٣٢٨.
(٢) الفوائد والقواعد للثمانيني/ ٣١٠.

القرآن (إلا الضالين)، ولكن القراءة سنة متبعة[١]، وحتى لو قرئت بالرفع فلا يجوز الوقف قبل (إلا).

١٠ ـ ولا يجوز الوقف على الموصول دون صلته:

فالاسم الموصول يفتقر إلى كلام بعده، يوصل به لبيان المقصود[٢]. فالوقف على (الذي) من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر: ٣٨] وقف قبيح، لأن جملة ﴿ءَامَنَ﴾ هي صلة الموصول، والموصول مفتقر إلى صلته، لا يتم معناه إلا بجملة الصلة.

وكذلك لا يتم الوقف على صلة الموصول دون معربه، كالوقف على ﴿لِوَٰلِدَيْهِ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ لأن ﴿أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ هو معرب لصلة الموصول. ويدخل هذا في عدم جواز الوقف على القول دون مقوله.

١١ ـ لا يجوز الوقف على الاستفهام دون ما استفهم عنه:

كل ما في القرآن من الاستفهام هو من باب التوبيخ أو التقرير أو التبكيت، لأن الله لايستخبر ولا يستعلم ولا يستفهم، إلا وهو عالم بالأمور كلها، فقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، إنما هو توبيخ لهم لأنه خلقهم، وعبدوا غيره[٣]. فلا يجوز أن يقف القارئ على اسم الاستفهام ﴿كَيْفَ﴾ لأنه قبيح، ولأن اسم الاستفهام وحده لا ينبئ عن معنى معين. وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، فالوقف على ﴿كَيْفَ﴾ قبيح لأنه لا يعطي المراد.

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/ ٨٦.

(٢) النحو القرآني/ ١٠٧.

(٣) الفوائد والقواعد للثمانيني/ ٨١١.

وأقبح منه أن يبتدئ القارئ بـ ﴿نُكَلِّمُ مَن كَانَ. . .﴾، وكذلك لا يجوز الوقف على حرف الاستفهام (هل) من قوله تعالى: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨]، وجميع حروف الاستفهام وأسمائه لا يوقف عليها[١]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧] لا يجوز الوقف على (ما) الاستفهامية في الآية. وقد جاء الاستفهام هنا تقريرًا لموسى ليعترف بما في يده، ولكي يؤنس، وحتى لا ينفر إذا انقلب ما في يده إلى حيّة[٢] فإذا وقف القارئ على (ما) الاستفهامية لم يؤدّ الغرض المطلوب من الآية الكريمة.

١٢ ـ لا يجوز الوقف على الحروف والأسماء الجازمة دون الفعل الذي يليها:

فالفعل المضارع يجزم إذا سبقته إحدى الأدوات الجازمة، وهي قسمان:

ـ قسم مؤلف من حروف تجزم فعلًا واحدًا، وهي: لم وأخواتها.

ـ وقسم مؤلف من حروف وأسماء تجزم فعلين، وهي إنْ وأخواتها.

ويكون الجزم بالسكون، وهي العلامة الأصلية، مثل: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١]، فالوقف على ﴿لَمْ﴾ قبيح، لأنه لم يؤد المعنى المراد من الآية، وكذلك لا يوقف على الفعل المجزوم ﴿يَتَّخِذْ﴾ والفعل ﴿يَكُن﴾، لأنه قبيح، لا يؤدي المعنى المراد.

كما يكون الجزم بحذف النون، مثل: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى ۖ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، فلا يوقف على ﴿لَمَّا﴾ الجازمة، ولا على فعلها المجزوم بها ﴿يَذُوقُوا۟﴾، لأنه قبيح، لا يؤدي المعنى المراد.

---

(١) انظر: ايضاح الوقف/ ٩٦.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد/ ٨١١.

ويكون الجزم بحذف حرف العلة مثل: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فلا يوقف على (لا) الناهية، ولا على الفعل المجزوم بها ﴿يَأْبَ﴾، لأنه قبيح لا يؤدي المعنى المراد.

ويكون الجزم بـ (إنْ) أو بإحدى أخواتها التي تجزم فعلين، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، فلا يوقف على (إنْ)، ولا على فعل الشرط المجزوم بها ﴿يَأْتِ﴾، لأنه قبيح لا يؤدي الغرض المطلوب. ولا يوقف على (مَنْ) الشرطية في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]، ولا على الفعل المجزوم بها ﴿يَتَّقِ﴾، لأنه قبيح لا يؤدي المعنى المراد من الآية، وهما بمنزلة حرف واحد(١).

١٣ ـ ولا يتم الوقف على ما قبل فاء السببية:

وفاء السببية يسبقها في الغالب أحد أمرين: إما النفي المحض، وإما الطلب المحض:

مثال النفي المحض قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر: ٣٦]، فلا يتم الوقف على ﴿عَلَيْهِمْ﴾ لأن المعنى لا يتم إلا بإتمام الجواب.

ومثال الطلب المحض قوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طه: ٦١]، فلا يتم المعنى عند ﴿كَذِبًا﴾ لأن الجواب: ﴿فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ يتم الجواب به.

ومثله: ﴿لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾ [القصص: ٤٧]، فالمعنى

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد/٥٣٦، وشرح التصريح على التوضيح، وشرح ألفية ابن مالك للدحداح/ ٤٦١.

يتم عند ﴿ءَايَٰتِكَ﴾ ولا يتم عند ﴿رَسُولًا﴾، ومثله: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٧٣]، فلا يتم الوقف على ﴿مَعَهُمۡ﴾، لأن الفاء جواب التمني، ويتم الوقف على ﴿عَظِيمٗا﴾.

١٤ ـ لا يتم الوقف على القسم دون جوابه:

يقول النحاة: إن الغرض من القسم هو أن تؤكد به جملة أخرى، ولا يكون القسم إلا جملة من مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، لتؤكد بها جملة أخرى مثلها، ولكونها خبرًا جاءت على أقسام الخبر، وهو المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، غير مفيد في نفسه، وإنما يفيد إذا انضم إلى المقسم عليه[1]. فلا يتم الوقف على ﴿وَتَٱللَّهِ﴾ من قوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٧] لأنه لا يفيد المعنى المراد إلا إذا انضم إليه المقسم به.

ولا يتم الوقف على ﴿هَوَىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ١ ـ ٢] فالوقف التام على ﴿وَمَا غَوَىٰ﴾ لأنه جواب القسم، وعنده ينتهي المعنى. لكن رؤوس الآيات مرخص في الوقف عليها، لأنها سنة متبعة.

وكذلك لا يتم الوقف على ﴿سَجَىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضحى: ١ ـ ٣] فالوقف التام على ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾؛ لأنه جواب القسم، وعنده ينتهي المعنى.

ولا يتم الوقف على ﴿يَغۡشَىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ۝٣ إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ﴾ [الليل: ١ ـ ٤]، فالوقف التام على

(١) الفوائد والقواعد للثمانيني/ ٦٩٧.

قوله تعالى: ﴿لَشَتَّىٰ﴾ لأنه ينتهي عنده جواب القسم. إلا أن الوقف على رؤوس الآي سنة متبعة، ولو لم يكتمل به المعنى.

١٥ ـ ولا يتم الوقف على الجملة الفعلية دون مصدرها:

المفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيدًا لعامله، أو بيانًا لنوعه، أو عدده، وليس خبرًا، ولا حالًا[١]. مثل: قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]؛ فلا يتم الوقف على جملة ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ﴾، لأنه لا يؤدي الغرض المراد من الآية، ويتم الوقف على ﴿تَكۡلِيمًا﴾[٢]. ولا يتم الوقف على ﴿وَفَتَنَّٰكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًاۚ﴾ [طه: ٤٠]، فلا يوقف إلا على ﴿فُتُونًاۚ﴾[٣]، لأنها مصدر الفعل. وكالوقف على ﴿فَدُكَّتَا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَٱلۡجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤]، فلا يتم الوقف على ﴿فَدُكَّتَا﴾ لأنه قبيح، ويجوز الوقف على ﴿وَٰحِدَةً﴾. وكالوقف على ﴿فَأَخَذۡنَٰهُمۡ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٍ مُّقۡتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]، فلا يتم الوقف إلا على (مقتدر)[٤]. وكالوقف على لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهِ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةًۖ﴾ [البقرة: ١٣٨]، ويجوز الوقف على ﴿صِبۡغَةًۖ﴾، ويتم الوقف على نهاية الآية (عابدون)[٥].

١٦ ـ ولا يتم الوقف على البدل دون المبدل منه:

البدل مقصود وحده بالحكم بلا واسطة عاطف، وهو كالتفسير بعد

---

(١) همع الهوامع ٢/ ٧٢، والفوائد والقواعد/ ٢٥٤، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٤٩٠، والنحو القرآني/ ٣٠٤.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٨٧، والقطع والائتناف/ ١٦٨، ومنار الهدى ١/ ٢٠٣.

(٣) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٣١٤، ومنار الهدى ٢/ ٢٠.

(٤) القطع والائتناف/ ٥٠٧.

(٥) إيضاح الوقف/ ٢٧٨، والمكتفى/ ١٧٧، والمقصد على هامش المصحف/ ٢١، ومنار الهدى ١/ ٩٠.

الإبهام[١]. فقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ [صٓ: ٤٦] لا يوقف على ﴿بِخَالِصَةٍ﴾، ويجوز الوقف على ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ لأنه بدل منه[٢]. ومثل: الوقف على ﴿ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٢٥﴾ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الصافات: ١٢٥ ـ ١٢٦]؛ لا يجوز لولا أنه رأس آية، لأن لفظ الجلالة بدل من ﴿أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾، هذا لمن قرأ لفظ الجلالة بالنصب، أما من قرأ لفظ الجلالة بالرفع فيجوز. والوقف التام على ﴿ٱلْأَوَّلِينَ﴾[٣].

ولا يتم الوقف على ﴿ٱلنَّاسِ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]؛ لأن (مَن) بدل من ﴿ٱلنَّاسِ﴾، ويجوز الوقف على ﴿سَبِيلًا﴾ لأنه وقف كاف[٤]. ولا يتم الوقف على ﴿ٱلْحَرَامِ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]؛ لأن ﴿قِتَالٍ﴾ بدل من ﴿ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾، فالوقف المطلق على ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾، وقال الأشموني: (قتالٍ فيه) وقف حسن[٥].

ولا يتم الوقف على ﴿مَفَازًا﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ [النبأ: ٣١ ـ ٣٢]؛ لأن ﴿حَدَآئِقَ﴾ بدل منه، لكنه رأس آية، والوقف على رؤوس الآي سنة متبعة، ويتم الوقف على ﴿وَأَعْنَٰبًا﴾[٦].

---

(١) همع الهوامع ٣/ ١٤٧، والفوائد والقواعد/ ٣٦٩، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٩٠، والنحو القرآني/ ٥٠٠.

(٢) علل الوقوف ٣/ ٨٧٠

(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٥٢، والقطع والائتناف/ ٤٣٨، وعلل الوقوف ٣/ ٨٥٩.

(٤) القطع والائتناف/ ١٣١، والمكتفى/ ٢٠٥.

(٥) منار الهدى/ ١٠٥.

(٦) القطع والائتناف/ ٥٥٧، ومنار الهدى ٢/ ٣٨٩.

١٧ ـ لا يجوز الوقف على المميّز دون التميز:

التمييز في اللغة: هو التحقيق، ويشتمل على مميَّز وهو المفسَّر، وعلى مميِّز وهو المفسِّر[١]. فلا يوقف بين المفسَّر والمفسِّر. فلا يجوز الوقف على ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١]، لأنه قبيح؛ ولأن ﴿ذَهَبًا﴾ تمييز له، والوقف على (ولو افتدى به)[٢].

ولا يجوز الوقف على ﴿ٱلرَّأْسُ﴾ من قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، فالوقف على ﴿ٱلرَّأْسُ﴾ قبيح لأن ﴿شَيْبًا﴾ تمييز له، والوقف على (شيبًا) لأنه رأس آية.

ولا يجوز الوقف على ﴿ٱلْأَرْضَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، فالوقف على ﴿ٱلْأَرْضَ﴾ قبيح لأن ﴿عُيُونًا﴾ تمييز له، والوقف التام على نهاية الآية ﴿عُيُونًا﴾[٣].

وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٧٠]، لا يجوز الوقف على ﴿بِٱللَّهِ﴾ لأن ﴿عَلِيمًا﴾ تمييز له، وعليه يتم الوقف[٤].

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٢] الوقف على ﴿سَبْعُونَ﴾ قبيح؛ لأن ﴿ذِرَاعًا﴾ تمييز له، والوقف على ﴿فَٱسْلُكُوهُ﴾[٥].

---

(١) الفوائد والقواعد/ ٣٠٤.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٠٠، والقطع والائتناف/ ١٣١، وعلل الوقوف ١/ ٣٨٠، ومنار الهدى ١/ ١٥٠.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٥٠٦.

(٤) القطع والائتناف/ ١٥٤، والمكتفى/ ٢٢٢، والمقصد على هامش المصحف/ ٨٩.

(٥) إيضاح الوقف/ ٥٠٦، والمكتفى/ ٥٨٤، والمقصد على هامش المصحف/ ٥٦٧.

وقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ [الكهف: ٣٤] الوقف على ﴿مِنكَ﴾ قبيح لأن ﴿مَالٗا﴾ تمييز له، والوقف على ﴿وَأَعَزُّ﴾ قبيح لأن ﴿نَفَرٗا﴾ تمييز له، وعليه الوقف الكافي[١].

١٨ ـ لا يتم الوقف على (كاد) واسمها دون خبرها:

قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ﴾ [النور: ٣٥]، الوقف على (زيتها) قبيح، لأنه اسم (يكاد)، ويتم الوقف على (نار) عند الأخفش ونافع، وهو حسن عن الأنصاري والأشموني، وتمام الوقف على آخر الآية[٢].

ـ ومثل كاد أخواتها، فلا يجوز الوقف على اسم (عسى) دون خبرها. كقوله تعالى: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا﴾ [النساء: ٧٨]، فلا يجوز الوقف على (لا يكادون)، أعني كاد واسمها لأنه قبيح، ويحسن الوقف على (حديثًا) عند النحاس، وهو تام عند الأنصاري[٣].

وقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يَرۡحَمَكُمۡۚ﴾ [الإسراء: ٨]، فلا يجوز الوقف على ﴿رَبُّكُمۡ﴾ لأنه قبيح، ويحسن الوقف على ﴿يَرۡحَمَكُمۡۚ﴾ عند النحاس والأنصاري، ويتم الوقف على آخر الآية (حصيرًا)[٤].

٢٠ ـ لا يتم الوقف على (إنَّ) واسمها دون خبرها:

إن وأخواتها حروف معان ناسخة للابتداء ـ كما مرّ ـ وهذه الحروف وإن اختلفت معانيها، فهي متفقة في العمل، لأنهم شبهوها بالفعل الماضي، وشبهوا اسمها بالمفعول المتوسط، وشبهوا خبرها بالمفعول

---

(١) القطع والائتناف/ ٣١٠.

(٢) المقصد على هامش المصحف/ ٣٥٤، ومنار الهدى ٢/ ٧٧.

(٣) القطع والائتناف/ ١٥٥، والمقصد على هامش المصحف/ ٩٢.

(٤) القطع والائتناف/ ٢٠٠، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٨٢.

المتأخر[١]. فهي واسمها وخبرها نسيج من جملة واحدة، لا تكتمل، ولا يتم معناها إلا بالخبر.

فقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠]، فلا يوقف على ﴿إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ﴾، إلا بعد استكمال الخبر ﴿هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾، فهو كاف عند الداني، وصالح عند الأنصاري[٢].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١١] الوقف على ﴿رَبَّهُم﴾ قبيح. وكذلك الوقف على ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ غير تام، والوقف التام عند الأنباري والأنصاري والأشموني على ﴿لَّخَبِيرٌ﴾[٣].

٢١ ـ لا يتم الوقف على (ظن) وأخواتها دون مفعوليها:

ظن وأخواتها من أفعال القلوب، وتنتمي إلى النواسخ، وهي أفعال متعدية إلى مفعولين، وتدل على الشك واليقين، تدخل أفعال القلوب على الجملة الاسمية بعد استيفاء فاعلها، فتنصب المبتدأ والخبر معًا مفعولين لها[٤]. وقوله تعالى: ﴿إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٠١]، الوقف على ﴿لَأَظُنُّكَ﴾ قبيح، والوقف على ﴿مَسْحُورًا﴾ وقف حسن، لأنه هو الخبر، وهو كاف عند الأشموني[٥].

ففي قوله: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾ [المائدة: ٩٧] لا يتم الوقف على (قيامًا)، والوقف على (القلائد)

(١) الفوائد والقواعد للثمانيني/ ٢٢٩.
(٢) المكتفى/ ١٧٤، والمقصد/ ٣٥.
(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٩١، والمقصد/ ٢٩٧، ومنار الهدى ١/ ٤٤١.
(٤) همع الهوامع، والتصريح على شرح التوضيح، وشرح ألفية ابن مالك للدحداح/ ١٣٣.
(٥) المرشد/ ٣٥٠، ومنار الهدى/ ٤٣٢.

كاف عند الأنصاري، وحسن عند الأشموني، ويتم الوقف على آخر الآية (بكل شيء عليم)[١].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَـٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢]، الوقف على (تحسبن) قبيح؛ لأن لفظ الجلالة (الله) هو المفعول الأول، ولأن (غافلًا) هو المفعول الثاني، ويتم الوقف على نهاية الآية (الظالمون). قال الأنباري: (الظالمون) حسن، لمن قرأ (نؤخرهم) بالنون[٢].

وقوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، الوقف على (جعل) قبيح لأن لفظ الجلالة (الله) فاعل للفعل (جعل)، والوقف على (الكعبة) غير مفهوم، لأنه هو المفعول الأول، ويتم الوقف على (القلائد) عند نافع، وهو كاف عند الداني والعماني والأنصاري، وحسن عند الأشموني، ويتم الوقف عندهم جميعًا على نهاية الآية (عليم)[٣].

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦ ـ ٧]، الوقف على (يرونه) قبيح، لأن الهاء مفعول أول، والوقف على (بعيدًا) تام عند نافع، ويتم الوقف على (قريبًا) عند الأنباري والداني والأنصاري[٤].

قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، الوقف على لفظ الجلالة (الله) غير تام، لأنه هو الفاعل، والوقف على (إبراهيم) غير تام، لأنه هو المفعول الأول، ويتم الوقف على (خليلًا)[٥].

---

(١) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ١٢٤، ومنار الهدى ١/ ٢٢٦.
(٢) إيضاح الوقف/ ٣٨٧، وانظر: المرشد ١/ ٢٩٩، ومنار الهدى ١/ ٣٩١.
(٣) القطع والائتناف/ ١٨٢، والمكتفى/ ٢٤٤، والمرشد ١/ ٨٨، والمقصد/ ١٢٤، ومنار الهدى ١/ ٢٢٦.
(٤) انظر: الإيضاح/ ٥٠٧، والقطع/ ٥٤٤، والمكتفى/ ٥٨٦.
(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٣١٣، والقطع/ ١٦٢، والمكتفى/ ٢٢٧، والمقصد/ ٩٧.

٢٢ ـ لا يتم الوقف على الفعل المبني للمجهول دون نائبه:

من الأسماء المرفوعة النائب عن الفاعل، وقد سمي بذلك لأنه يحل محل الفاعل بعد حذفه، فينوب عنه في رفعه[١]. قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، الفاعل هو (الله)، وحذف من اللفظ لأنه معلوم، وناب عنه نائب الفاعل الذي أصله مفعول به، ولا يتضح المعنى إلا به. فالوقف على (خُلِقَ) قبيح؛ لأنه فعل مبني للمجهول دون نائبه، والوقف على نائب الفاعل ﴿ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ غير تام. ويتم الوقف على (ضعيفًا)[٢].

قوله تعالى: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، الوقف على ﴿وَقُضِىَ﴾ قبيح؛ لأنه فعل مبني للمجهول دون نائبه، والوقف على نائب الفاعل ﴿ٱلْأَمْرُ ۚ﴾ وقف حسن. ويتم الوقف على (الأمور)[٣].

قوله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [قٓ: ٣١]، الوقف على ﴿وَأُزْلِفَتِ﴾ قبيح، والوقف على ﴿ٱلْجَنَّةُ﴾ غير تام، والوقف على ﴿بَعِيدٍ﴾ كاف عند الداني والعماني والأنصاري[٤]

قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، الوقف على ﴿يُؤْتَ﴾ قبيح، فهو فعل مضارع مبني للمجهول ونائبه مضمر، وهو فعل الشرط، ولا يوقف عليه. والوقف التام على ﴿كَثِيرًا ۗ﴾[٥].

---

(١) انظر: همع الهوامع/ ، والتصريح على شرح التوضيح/ ، وشرح ألفية ابن مالك للدحداح/ ، والنحو القرآني/ ٢٠٠.

(٢) انظر: القطع والائتناف/ ٩٧، والمكتفى/ ١٨٣، والمقصد/ ٣٢، ومنار الهدى ١/ ١٠٤.

(٣) انظر: ايضاح الوقف/ ٢٨٦، والمكتفى/ ١٨٢.

(٤) انظر: انظر المكتفى/ ٥٣٥، والمرشد ١/ ٧٢٦، والمقصد/ ٥١٩.

(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ١١٩، والقطع/ ١١٠، والمكتفى/ ١٩١.

٢٣ ـ لا يتم الوقف على الفعل دون المفعول لأجله ومتعلقه:

يقع المفعول لأجله في الكلام لأنه جواب لسؤال في اللفظ أو في التقدير، وهو المشارك عامله في الوقت والفاعل[١]. فقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]، لايتم الوقف على ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ﴾؛ لأنه لم يتم به المعنى. ولا يتم الوقف على ﴿جَزَآءَۢ﴾ لتعلق ما بعده به، ويتم الوقف على ﴿نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾؛ لأن ﴿نَكَٰلًا﴾ مفعول لأجله، فصار تامًّا بما تعلق به، فالوقف تام عند نافع، وحسن عند الأنباري، وهو كاف عند الداني[٢].

قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ فِتْنَةً لَّهُمْ﴾ [القمر: ٢٧]، لا يتم الوقف على ﴿مُرْسِلُواْ﴾ لأنه مضاف، ولا يتم الوقف على المضاف إليه ﴿ٱلنَّاقَةِ﴾ لأن ما بعده مفعول لأجله، متعلق بفعله المتقدم من حيث المعنى والإعراب، والوقف على (فتنة لهم) وقف كاف عند الداني[٣].

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُواْ﴾ [البقرة: ٢٣١]، الوقف على ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ﴾ قبيح، لأنه لا يعطي معنًى وحده، ولا يتم الوقف على ﴿ضِرَارًا﴾ لأن ما بعده تعليل له. والوقف على ﴿لِّتَعْتَدُواْ﴾ كاف عند الداني، وحسن عند الأنباري. والوقف على نهاية الآية (عليم)[٤].

قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤]، لا يتم الوقف على ﴿ٱلْبَرْقَ﴾ لأن ما بعده مفعول لأجله، ويجوز الوقف

---

(١) الفوائد والقواعد/ ٢٩٥، والنحو القرآني/ ٣١٢.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٢٠، والقطع والائتناف/ ١٧٦، والمكتفى/ ٢٣٩.

(٣) انظر: المكتفى/ ٥٤٦.

(٤) انظر: المكتفى/ ١٨٦، وإيضاح الوقف/ ٢٨٧.

على ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾، والوقف التمام على رأس الآية (يعقلون)[١].

قوله تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٥]، لا يتم الوقف على (ونبلوكم بالشر والخير) لأن ما بعده مفعول لأجله، ويجوز الوقف على ﴿فِتْنَةً﴾، والوقف التام على نهاية الآية (ترجعون)[٢].

٢٤ ـ لا يتم الوقف على المصدر العامل دون ظرفه:

المصدر هو الاسم الدال على مجرد الحدث، وكان القياس أن لا يعمل المصدر، لأن العمل للفعل الذي اشتق من المصدر، فسرى من الفعل العمل إلى أصله[٣]. فالظرف المتعلق به يتم به المعنى، لذا لا يوقف على المصدر دون ظرفه المتعلق به. فقوله تعالى: ﴿فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، عامل النصب هو المصدر ﴿خَيْرٌ﴾، فلا يتم الوقف على ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ ؛ لأنه عامل النصب، وما بعده مفعول فيه متعلق بالمصدر، والوقف على ﴿بَارِئِكُمْ﴾ حسن عند النحاس، وكاف عند الداني. ويتم الوقف على نهاية الآية (التواب الرحيم)[٤].

قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٥]، لا يتم الوقف على ﴿بُكْرَةً﴾ لأنه ظرف متعلق بالفعل ﴿وَٱذْكُرِ﴾. والوقف على رأس الآية ﴿وَأَصِيلًا﴾ جائز؛ لأنه رأس الآية، ويتم الوقف على (طويلًا)[٥].

قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، لا يتم

(١) انظر: المكتفى/ ٤٤٨، والقطع والائتناف/ ٤٠١.
(٢) انظر: القطع والائتناف/ ٣٣٢، والمكتفى/ ٣٨٧.
(٣) الفوائد والقواعد للثمانيني/ ٧٢٦، والنحو القرآني/ ٥٧٢.
(٤) انظر: القطع والائتناف/ ٦٦، المكتفى/ ١٦٤.
(٥) انظر: القطع والائتناف/ ٥٥٢، والمكتفى/ ٦٠١.

الوقف على ﴿أَقْسَطُ﴾ لأن ما بعده ﴿عِندَ﴾ ظرف متعلق به، والوقف على نهاية الآية وقف حسن، يشبه التمام عند النحاس، والداني[١].

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَٱسْجُدْ لَهُۥ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٦]، لا يتم الوقف على ﴿وَسَبِّحْهُ﴾ لأن ﴿لَيْلًا﴾ ظرف متعلق به. ويجوز الوقف على رأس الآية. وهو وقف تام عند النحاس، والداني[٢].

قوله تعالى: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ١٨٧]، لا يتم الوقف على ﴿فَنَبَذُوهُ﴾ لأن ما بعده ظرف متعلق به (وراء). ويجوز الوقف على ﴿قَلِيلًا﴾ لأنه كاف. ويتم الوقف على آخر الآية (فبئس ما يشترون)[٣].

٢٥ ـ لا يتم الوقف على ما قبل المفعول معه:

المفعول معه اسم فضلة مسبوق بواو بمعنى مع تالية لجملة فعلية أو اسمية فيها معنى الفعل[٤].

فقوله تعالى: ﴿وَذَرْنِى وَٱلْمُكَذِّبِينَ أُو۟لِى ٱلنَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا﴾ [المزمل: ١١]، لا يتم الوقف على الفعل ﴿وَذَرْنِى﴾ لأن ما بعده واو المعية، والاسم الذي بعد الواو (المكذبين) مفعول معه. ويجوز الوقف على ﴿قَلِيلًا﴾. وهو وقف تام عند النحاس، وكاف عند الداني[٥].

قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَـٰطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾

---

(١) انظر: المكتفى/ ١٩٢، والقطع والائتناف/ ١١٥.

(٢) انظر: القطع والائتناف/ ٥٥٣، والمكتفى/ ٦٠١، وهو كاف عند الأشموني/ ٨٢٢.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ١٤٢، والمكتفى/ ٢١٠.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد، والنحو القرآني/ ٣٢٦.

(٥) انظر: القطع والائتناف/ ٥٥١، والمكتفى/ ٥٩١.

[مريم: ٦٨]، لا يتم الوقف على الفعل (لنحشرنهم) لأن ما بعده ﴿وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ مفعول معه، فالابتداء به غير جائز. والوقف على ﴿وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ صالح عند النحاس، وجائز عند الأشموني(١)، ويتم الوقف على آخر الآية (جثيًّا)(٢).

قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [يونس: ٧١]، لا يتم الوقف على ﴿أَمْرَكُمْ﴾ لأن ما بعده ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ مفعول معه. ويجوز الوقف على (شركاءكم) عند الأشموني، وقال الأنصاري: مفهوم، سواء نصب ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ أم رفعها(٣).

٢٦ ـ لا يتم الوقف على صاحب الحال دون الحال:

الحال اسم منصوب وصف فضلة يذكر لبيان هيئة الاسم الذي يكون الوصف له(٤). فقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]، الوقف على ﴿وَٱلْأَرْضَ﴾ قبيح، والوقف على ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ قبيح كذلك، ويجوز الوقف على الحال ﴿لَٰعِبِينَ﴾ لأنه تم به المعنى، وهو رأس آية. وهو وقف كاف عند النحاس، والداني(٥).

قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤]، لا يتم الوقف على ﴿صَدُقَٰتِهِنَّ﴾ لأن ما بعده ﴿نِحْلَةً﴾ حال، وكذلك لا يتم الوقف على ﴿فَكُلُوهُ﴾، لأن ما بعده ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ ﴿مَّرِيٓـًٔا﴾ كلاهما حال. ويتم الوقف على ﴿نِحْلَةً﴾ عند النحاس(٦)، وهو عند الداني

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٣١٨، ومنار الهدى ٢/ ١٢.

(٢) انظر: المكتفى/ ٣٨٢.

(٣) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٢١٧، ومنار الهدى/ ٣٣٥.

(٤) انظر: شرح ألفية ابن مالك للدحداح/ ٣٣٢، والنحو القرآني/ ٣٩٩.

(٥) انظر: القطع/ ٢٥٢، والمكتفى/ ٣١٠.

(٦) انظر: القطع والائتناف/ ١٤٥.

كاف[١]، وكذلك هو كاف عند الأشموني[٢]، وهو صالح عند الأنصاري[٣]، والوقف على ﴿مَرِيٓـًٔا﴾ وقف حسن عند النحاس[٤]، وهو كاف عند الداني[٥]، وهو عند الأشموني وقف حسن[٦]، وكاف عند الأنصاري[٧].

قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣]، لا يتم الوقف على ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ لأن ما بعده حال، ويجوز الوقف على ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[٨]، والوقف الكافي على (فيما اختلفوا فيه)[٩].

قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْـَٔازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَـٰظِمِينَ﴾ [غافر: ١٨]، لا يتم الوقف على ﴿ٱلْحَنَاجِرِ﴾ لأن ما بعده حال ﴿كَـٰظِمِينَ﴾. ويتم الوقف على الحال ﴿كَـٰظِمِينَ﴾[١٠].

٢٧ ـ لا يجوز الوقف على حرف الجر دون مجروره:

حروف الجر حروف معان تعمل في الاسم الذي يليها، وتجره إلى متعلقها، وهي ثلاثة أقسام: حروف تجر الاسم الظاهر مثل حتى ورُبّ، وحروف تجر الظاهر والضمير مثل حاشا وخلا وعدا، وحرف واحد يجر

(١) انظر: المكتفى/ ٢١٧.
(٢) انظر: منار الهدى/ ٢٠٤.
(٣) انظر: هامش منار الهدى/ ٢٠٤.
(٤) انظر: القطع والائتناف/ ١٤٥.
(٥) انظر: المكتفى/ ٢١٧.
(٦) انظر: منار الهدى/ ٢٠٤.
(٧) انظر: هامش منار الهدى/ ٢٠٥.
(٨) انظر: منار الهدى/ ١٣٠.
(٩) انظر: المكتفى/ ١٨٣.
(١٠) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٥٩، والمكتفى/ ٤٩٢، ومنار الهدى/ ٦٧٥.

الضمير هو لولا[١]. ويهمنا هنا الحروف التي هي أكثر من حرف مثل حتى، التي يمكن أن يقف عليها بعضهم تعسفًا.

فقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، الوقف على حرف الجر (حتى) قبيح، والوقف على ﴿مَطْلَعِ﴾ قبيح أيضًا لأنه مضاف، وما بعده مضاف إليه. ويتم الوقف على ﴿ٱلْفَجْرِ﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [فاطر: ٣٣]، الوقف على ﴿أَسَاوِرَ مِن﴾ قبيح؛ لأن ﴿مِنْ﴾ حرف جر، وما بعده اسم مجرور به، ومفتقر إليه افتقار اسم الموصول إلى صلته. والوقف على ﴿وَلُؤْلُؤًا ۖ﴾ كاف عند الداني[٣]، والأشموني[٤]، والأنصاري[٥]. ويتم الوقف على ﴿حَرِيرٌ﴾[٦].

قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩]، الوقف على حرفي الجر ﴿فِىٓ﴾ و﴿مِّنَ﴾ قبيح؛ لأنه مفتقر إلى مجروره من حيث المعنى واللفظ، كافتقار الموصول إلى صلته. والوقف على ﴿ٱلْمَوْتِ ۚ﴾ وقف صالح عند النحاس، وتام عند الداني، وحسن عند الأشموني والأنصاري[٧]. ويتم الوقف على ﴿بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ عند النحاس،

---

(١) انظر: أوضح المسالك، وهمع الهوامع، وشرح ألفية ابن مالك للدحداح/ ٢٤٠.

(٢) انظر: المكتفى/ ٦٢٥، ومنار الهدى ٢/ ٤٢٣.

(٣) انظر: المكتفى/ ٤٧٠.

(٤) انظر: منار الهدى٢/ ١٨٢.

(٥) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٤٣٨.

(٦) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٤٨، المكتفى/ ٤٧٠، منار الهدى ٢/ ١٨٢، المقصد على هامش المصحف/ ٤٣٨.

(٧) انظر: القطع والائتناف/ ٥٢، والمكتفى/ ١٦١، ومنار الهدى ١/ ٦٣، والمقصد على هامش المصحف/ ٤.

والداني، والأشموني، والأنصاري، وحسن عند ابن الأنباري[١].

قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥]، الوقف على ﴿فِى﴾ قبيح؛ لأنه حرف جر وما بعده مجرور به. ويتم الوقف على ﴿ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ عند النحاس، والداني، والأشموني، والأنصاري[٢].

٢٨ ـ لا يتم الوقف على اسم الفاعل دون معموله:

اسم الفاعل صيغة صرفية تشبه الفعل المضارع، من حيث الصيغة والدلالة[٣]. فقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ [الكهف: ١٨]، تدل كلمة ﴿بَٰسِطٌ﴾ على حدث، وهو بسط الذراعين، وعلى فاعل وهو الكلب، وعلى الزمان وهو الحال. واسم الفاعل يعمل عمل فعله، ولا يجوز الوقف بينه وبين معموله. فالوقف على ﴿بَٰسِطٌ﴾ قبيح لأن ما بعده معمول له. والوقف على ﴿بِٱلْوَصِيدِ﴾ كاف عند النحاس والداني، وحسن عند الأنباري[٤].

قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦]، ﴿بَٰخِعٌ﴾ اسم فاعل، و﴿نَّفْسَكَ﴾ معموله، فالوقف على ﴿بَٰخِعٌ﴾ قبيح؛ لأن ما بعده معمول له، ويتم الوقف على ﴿أَسَفًا﴾[٥].

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٢٦٢، والقطع والائتناف/ ٥٢، والمكتفى/ ١٦١، ومنار الهدى ١/ ٦٣، والمقصد/ ٤.

(٢) انظر: القطع والائتناف/ ١٧٢، والمكتفى/ ٢٣٤، ومنار الهدى ١/ ٢٠٩، والمقصد / ١٠٧.

(٣) المغني الجديد في علم الصرف/ ٢٤٦.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٩٥، والقطع والائتناف/ ٣٠٨، والمكتفى/ ٣٦٦.

(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٩٥، والمكتفى/ ٣٦٧، والقطع/ ٣٠٨، والمقصد/ ١١٠.

قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩] ﴿مُّخْتَلِفٌ﴾ اسم فاعل، و ﴿أَلْوَانُهُ﴾ فاعل لاسم الفاعل، على وجه، فلا يتم الوقف على ﴿مُّخْتَلِفٌ﴾ لأن ما بعده فاعل له، والوقف على ﴿أَلْوَانُهُ﴾ كاف عند النحاس والداني[(١)]، إذا كان معنى ﴿فِيهِ شِفَآءٌ﴾ هو القرآن، لما فيه من بيان الحلال والحرام. ومن جعل الشفاء في الشراب وقف على ﴿لِّلنَّاسِ﴾ وهو حسن عند الأنباري[(٢)].

٢٩ ـ لا يتم الوقف على اسم المبالغة دون متعلقه:

صيغة مبالغة اسم الفاعل صورة لفظية خاصة، تضيف معنًى زائدًا على معنى اسم الفاعل، هو الكثرة والمبالغة في الوصف، كما أنها تدل على التكرار لزيادة المعاني[(٣)]. ولهذه الصيغة متعلق لا يتم معنى صيغة المبالغة إلا به. فقوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾ [المائدة: ٤١]، كلمة ﴿سَمَّاعُونَ﴾ صيغة مبالغة، ولا يتم الوقف عليها في الموضعين، لتعلق ما بعدها بها لفظًا ومعنًى. فالوقف الكافي عند الداني على ﴿لِلْكَذِبِ﴾[(٤)]، والوقف على ﴿لَمْ يَأْتُوكَ﴾ حسن عند ابن الأنباري[(٥)]، وتام عند النحاس[(٦)].

قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٥ ـ ١٦]، اسم المبالغة ﴿نَزَّاعَةً﴾ الوقف عليها قبيح، لأنها اسم مبالغة، وما بعدها متعلق

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٢٩٧، والمكتفى/ ٣٥٥.
(٢) انظر: القطع/ ٢٩٧، وانظر: إيضاح الوقف/ ٣٩١.
(٣) المعنى الجديد في علم الصرف/ ٢٥٤.
(٤) انظر: المكتفى/ ٢٤٠.
(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٢٠.
(٦) انظر: القطع/ ١٧٦.

بها، ويحسن الوقف على متعلقها ﴿لِّلشَّوَىٰ﴾ عند ابن الأنباري، والنحاس، والأنصاري، والأشموني. والتام عندهم وعند الداني[١] على ﴿فَأَوْعَىٰٓ﴾[٢].

قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨]، صيغة المبالغة ﴿عَلَّٰمُ﴾، لا يتم الوقف عليها دون متعلقها وهو ﴿ٱلْغُيُوبِ﴾، ويتم الوقف على ﴿ٱلْغُيُوبِ﴾ عند النحاس، وهو كاف عند الأشموني، وسكت عنه ابن الأنباري والداني[٣].

٣٠ ـ لا يتم الوقف على اسم المفعول دون متعلقه:

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المجهول، في رفع نائب الفاعل ونصب المفعول به، فلا يتم معناه إلا بنائب الفاعل أو بالمفعول به، فقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴿٤٩﴾ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [صٓ: ٤٩ ـ ٥٠]، ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ اسم مفعول، لا يتم الوقف عليه، لأنه يحتاج إلى نائب فاعل، وإعرابه حال، و﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ نائب فاعل. ويجوز الوقف عليه لأنه رأس آية. ويحسن الوقف عليه إن نصب (متكئين) بعامل مقدّر أي يتنعمون متكئين، فهو حسن[٤].

قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخْدَانٍ﴾ [النساء: ٢٥]، لا يتم الوقف على اسم المفعول ﴿مُحْصَنَٰتٍ﴾ لتعلق ما بعده به. والوقف الكافي عند النحاس على (أخدان)[٥]. قال الأشموني: ﴿أَخْدَانٍ﴾ حسن، وقيل تام سواء قرئ

---

(١) انظر: المكتفى/ ٥٨٧.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٥٠٨، والقطع والائتناف/ ٥٤٤، والمقصد/ ١٨١، ومنار الهدى/ ٨٠٥.

(٣) انظر: القطع/ ٤٣١، ومنار الهدى ٢/ ١٧٧.

(٤) انظر: منار الهدى ٢/ ١٧٧.

(٥) انظر: القطع والائتناف/ ١٤٧.

(أحصن) مبنيًّا للفاعل أو للمفعول[١].

٣١ ـ لا يتم الوقف على الصفة المشبهة دون فاعلها أو الشبيه بالمفعول:

الصفة المشبهة باسم الفاعل تسلك في التركيب مسلكًا قريبًا من مسلك اسم الفاعل، فهي تحل محل الفعل وترفع فاعلًا، لكنها تدل على صفة خَلْقيّة ثابتة[٢]. ولا يتم المعنى إلا بما ينوب عن الفاعل، لارتباطها الشديد به. فقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿ذَلُولٌ﴾ صفة مشبهة من الفعل ذلّ يذِلّ. فالوقف عليها قبيح.

قال الفراء: «لا تقفنّ على ﴿ذَلُولٌ﴾ لأن المعنى ليست بذلول فتثير الأرض، فالمثيرة هي الذلول»[٣]. قال الأنباري: «والوقف على ﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ حسن». وعند الداني: الوقف على ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ كاف. ﴿وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾ كاف، و﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ كاف. والتام على نهاية الآية ﴿يَفْعَلُونَ﴾[٤].

قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [النور: ٦١]، ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾ و﴿ٱلْأَعْرَجِ﴾، و﴿ٱلْمَرِيضِ﴾: صفات مشبهة، فحقها أن تعمل عمل فعلها بأن ترفع فاعلًا، وتنصب اسمًا يشبه المفعول به. فالوقف على واحد من هذه الصفات قبيح، والوقف الحسن على (أشتاتًا)، والوقف التام على ﴿تَعْقِلُونَ﴾ نهاية الآية[٥].

قوله تعالى: ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [غافر: ١٤]، ﴿مُخْلِصِينَ﴾: صفة

---

(١) انظر: منار الهدى ١/ ١٧٩.

(٢) انظر: المغني الجديد في علم الصرف/ ٢٦٨

(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٢٧١، ومعاني القرآن.

(٤) انظر: المكتفى/ ١٦٦.

(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٤١٩، والمكتفى/ ٤١٣، والقطع والائتناف/ ٣٦٥، ومنار الهدى/ ٥٤٣.

مشبهة الوقف عليه غير تام، لأن (الدين): شبيه بالمفعول به لـ ﴿مُخۡلِصِينَ﴾، فلا يتم الوقف عليه، ويجوز الوقف على ﴿لَهُ ٱلدِّينَ﴾، ويتم الوقف على (الكافرون) لأنه رأس آية(١).

٣٢ ـ لا يتم الوقف على المؤكد دون التوكيد:

التوكيد: تابع يذكر تقريرًا لمتبوعه لرفع احتمال التجوز أو السهو(٢). والمؤكد يتمم المعنى ويزيل إبهامه. فقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾ [صٓ: ٧٣]، لا يجوز الوقف على ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ لأن قوله تعالى: ﴿كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾ توكيد له(٣). وما بعده استثناء يجوز الوقف على كلمة ﴿إِبۡلِيسَ﴾. قال النحاس: «و﴿أَجۡمَعُونَ﴾ ليس بكاف، لأن ما بعده استئناف، والكافي ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾(٤) نهاية الآية.

قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِۚ﴾ [هود: ١٢٣]، لا يتم الوقف على ﴿ٱلۡأَمۡرُ﴾ لأنه مؤكد بـ ﴿كُلُّهُۥ﴾ وتابع له بالرفع. والوقف الكافي على ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِۚ﴾، والتام على نهاية الآية وهي خاتمة السورة(٥).

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ فَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي نَجَّىٰنَا مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، لا يتم الوقف على الفعل وفاعله ﴿ٱسۡتَوَيۡتَ﴾؛ لأن ما بعده ﴿أَنتَ﴾ توكيد له. ويجوز الوقف على ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ لأنه رأس آية.

---

(١) المقصد على هامش المصحف/ ٤٦٨.
(٢) انظر: همع الهوامع ٣/ ١٣٦، والتصريح على شرح التوضيح ٢/ ١٣٢، والنحو القرآني/ ٤٩٣.
(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٩٠.
(٤) انظر: القطع والائتناف/ ٤٤٤.
(٥) انظر: المكتفى/ ٣٢٣، والقطع والائتناف/ ٢٦٩، ومنار الهدى/ ٣٨٧، والمقصد/ ٩٥.

وهو وقف كاف عند الأشموني، وحسن عند الأنصاري[(١)].

٣٣ ـ لا يتم الوقف على العطف المفرد دون المعطوف:

عطف النسق تابع، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف، وهو قسمان: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، كالواو والفاء وثم، وما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى، مثل بل ولكن. وأهم حروف العطف الواو، وهي تقتضي مطلق الجمع بين المتعاطفين[(٢)]. وهذه الحروف كلها تشترك في إدخال الثاني في إعراب الأول[(٣)]. ولا يتم المعنى إلا إذا ذكر المعطوف المفرد على ما قبل حرف العطف.

فقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ۗ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج: ١٨]، الوقف على ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ غير تام؛ لأن ﴿وَمَن﴾ الثانية معطوفة على الأولى. ولا يتم الوقف على المفردات: ﴿وَٱلشَّمْسُ﴾ ﴿وَٱلْقَمَرُ﴾ ﴿وَٱلنُّجُومُ﴾ ﴿وَٱلْجِبَالُ﴾ ﴿وَٱلشَّجَرُ﴾ ﴿وَٱلدَّوَآبُّ﴾؛ لأنها معطوفة على بعضها عطف مفرد. ويتم الوقف على ﴿فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ﴾[(٤)]. وقال الأنباري: الوقف التام على ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾[(٥)]. وقال النحاس: ﴿فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ﴾ قطع كاف، والتمام ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾[(٦)]. والوقف على ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ حسن عند الأشموني، والوقف

---

(١) انظر: منار الهدى/ ٥٢٥، والمقصد/ ١٢٢.

(٢) همع الهوامع، والتصريح على التوضيح٢/ ١٦٥، والنحو القرآني/ ٤٧٤.

(٣) الفوائد والقواعد للثمانيني/ ٣٧٦.

(٤) نظر: إيضاح الوقف/ ٣٧.

(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٠٩.

(٦) انظر: القطع/ ٣٤٢.

على ﴿ٱلۡعَذَابُۖ﴾ حسن، ويتم الوقف على نهاية الآية ﴿مَا يَشَآءُ﴾[(١)].

قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [النحل: ١٢]، الوقف على ﴿ٱلَّيۡلَ﴾ غير تام؛ لأن (النهار) معطوف عليه عطف مفرد، وكذلك الوقف على ﴿وَٱلشَّمۡسَ﴾ غير تام، لأن (والقمر) معطوف عليه. وفي ﴿وَٱلۡقَمَرَۖ﴾ وجهان: من قرأ ﴿وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ﴾ فرفع (النجوم) و(مسخرات) كان الوقف على (القمر)، والابتداء بـ (النجوم). ومن قرأ (والنجومَ مسخراتٍ) بالنصب لا يتم الوقف، لأنه عطف مفرد على ما سبق، وتمام الوقف على ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾[(٢)]. وعند النحاس الوقف الكافي على ﴿بِأَمۡرِهِۦٓۚ﴾، والتمام على نهاية الآية ﴿يَعۡقِلُونَ﴾[(٣)].

٣٤ ـ لا يتم الوقف على المنادى دون بيان ما يريده المتكلم:

النداء هو توجيه دعوة إلى المخاطب، وتنبيهه لسماع ما يريده المتكلم. وهو في الحقيقة مفعول به، وعامله الفعل الذي ناب عنه حرف النداء، وهو أدعو أو أنادي[(٤)]. ولا يفهم معنى الكلام إذا فصل بين المنادى ومراد المتكلم.

فقوله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، لا يتم الوقف على ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾؛ لأن ما بعده بيان ما يريده المتكلم. ويتم الوقف على آخر الآية ﴿ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ﴾[(٥)].

---

(١) انظر: منار الهدى/ ٥١٥.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٩٠ ـ ٩١.

(٣) انظر: القطع/ ٢٩٢، والمكتفى/٣٤٨، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٣٥.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢/ ٢٥، والتصريح على شرح التوضيح ٢/ ٢٠٥، والنحو القرآني/ ٣٨٧.

(٥) انظر: القطع والائتناف/ ١٢٩، والمكتفى/ ٣٠٢.

قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ [سبأ: ١٠]، لا يتم الوقف على ﴿يَٰجِبَالُ﴾ لأنه حرف نداء ومنادى، وما بعده دعوة وتنبيه بالتأويب. والوقف على ﴿وَٱلطَّيْرَ﴾ كاف[١]. ويتم الوقف على آخر الآية ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾[٢]. والوقف على ﴿وَٱلطَّيْرَ﴾ حسن عند الأنباري[٣]. وكاف عند الداني، وحسن عند الأشموني[٤].

قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٦]، لا يتم الوقف على ﴿يُوسُفُ﴾ لأنه منادى بأداة النداء المحذوفة، ولا يتم على ﴿أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ لأنه منادى وما بعده دعوة له. ويحسن الوقف على ﴿يَابِسَٰتٍ﴾ عند الأنباري، وهو كاف عند الداني[٥].

٣٥ ـ لا يتم الوقف على اسم الفعل دون معموله:

اسم الفعل: اسم غير متصرف، ينوب مناب الفعل في دلالته على الحدث واقترانه بالزمن، ويعتبر مع فاعله جملة واحدة[٦]. فقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ١٠٥]، الوقف على ﴿عَلَيْكُمْ﴾ قبيح، لأنه اسم فعل، ومعموله بعده ﴿أَنفُسَكُمْ﴾ مفعول به. والوقف على ﴿ٱهْتَدَيْتُمْ﴾ حسن

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٤١٨.

(٢) انظر: المصدر السابق/ ٤١٨.

(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٤٥.

(٤) انظر: المكتفى/ ٤٦٤، ومنار الهدى/ ٦٢٥.

(٥) انظر: إيضاح الوقف والابتداء/ ٣٧٦، والمكتفى/ ٣٢٧.

(٦) انظر همع الهوامع٣/ ٨١، والتصريح على شرح التوضيح ٢/ ٢٨١، وشرح ألفية ابن مالك للدحداح/ ٤١٩.

عند الأنباري، والأنصاري[١]. والتمام نهاية الآية ﴿تَعْمَلُونَ﴾[٢].

قوله تعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحْسَنَ مَثْوَايَۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [يوسف: ٢٣]، لا يتم الوقف على ﴿هَيْتَ﴾، لأنه اسم فعل من فعل لازم، وينبغي أن يكون فاعله مستترًا أو ظاهرًا، ولا يكون ضميرًا بارزًا. ويتم على ﴿لَكَۚ﴾ كما ذكر النحاس عن نافع[٣]. وهو حسن عند الأشموني، وكاف عند الأنصاري[٤].

قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، لا يتم الوقف على اسم الفعل ﴿هَلُمَّ﴾، والوقف على ﴿هَٰذَاۖ﴾ حسن[٥]، والوقف على ﴿فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْۚ﴾ كاف. ويتم الوقف على نهاية الآية الكريمة[٦].

٣٦ ـ لا يتم الوقف على فعل الشرط دون جزائه:

الأدوات الجازمة منها حروف، ومنها أسماء، تدخل على فعلين مضارعين فتجزمهما معًا، يسمى الأول فعل الشرط، والثاني جوابه أو جزاؤه[٧]. فلا يتم الوقف على الأول دون الثاني، لأنه لا يتم به المعنى، فقوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، لا يتم الوقف على ﴿إِن يَنتَهُواْ﴾ لأنه فعل

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٢٣، والمقصد/ ٦٧.
(٢) انظر: القطع والائتناف/ ١٨٣، والمكتفى/ ٢٤٤.
(٣) انظر: القطع/ ٢٧١.
(٤) انظر: منار الهدى/ ٣٩٠، والمقصد/ ٩٦.
(٥) انظر: المقصد/ ٧٤.
(٦) انظر: المكتفى/ ٣٦٢.
(٧) همع الهوامع، والتصريح على شرح التوضيح، وشرح ألفية ابن مالك للدحداح/ ٤٢١.

الشرط، ويجوز الوقف على ﴿مَّا قَدْ سَلَفَ﴾، ويتم الوقف على ﴿ٱلْأَوَّلِينَ﴾[١].

قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٢٣]، لا يتم الوقف على ﴿يَعْمَلْ﴾ لأنه فعل الشرط الأول الذي لم يتم جوابه، ويجوز الوقف على ﴿يُجْزَ بِهِۦ﴾، ويتم الوقف على نهاية الآية ﴿وَلَا نَصِيرًا﴾[٢].

قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، لا يتم الوقف على ﴿تَدْعُوا۟﴾ لأنه فعل الشرط الذي لم يتم جوابه. والوقف على ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ كاف[٣]، وهو حسن عند الأنباري[٤].

قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨]، لا يتم الوقف على ﴿تَكُونُوا۟﴾ لأنه فعل الشرط الذي لم يتم جوابه. والوقف على ﴿مُّشَيَّدَةٍ﴾ حسن[٥]. وهو عند الداني وقف كاف[٦]. والوقف على نهاية الآية تام.

٣٧ ـ لا يتم الوقف على العدد المركب، وأعداد العقود دون تمييزها:

العدد مرتبط بالتمييز ارتباطًا قويًا، من حيث حاجته إلى تمييز يعين المراد منه[٧]. فقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٢٢٩.

(٢) انظر: القطع والائتناف/ ١٦٢، والمكتفى/ ٢٢٧.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٢٠٦، والمكتفى/ ٣٦٤.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٩٤.

(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٣١٠، والقطع والائتناف/ ١٥٤.

(٦) انظر: المكتفى/ ٢٢٢.

(٧) همع الهوامع، والتصريح على شرح التوضيح، وشرح ألفية ابن مالك للدحداح، والنحو القرآني/ ٣٧٥.

﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، لا يتم الوقف على ﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾ لأنه عدد مركب وبعده اسم معدود. ويجوز الوقف على رأس الآية ﴿سَٰجِدِينَ﴾ فهو وقف حسن[١].

قوله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]، لا يتم الوقف على ﴿ٱثْنَيْ عَشَرَ﴾ لأنه اسم عدد، وبعده الاسم المعدود الذي هو تمييزه. والوقف على ﴿نَقِيبًا﴾ تام عند نافع، وقال الأنصاري: ليس بتمام، ولكنه قطع صالح[٢]. وقال الداني: هو وقف كاف[٣]، وهو عند الأنباري، وقف حسن[٤].

قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، لا يتم الوقف على ﴿ثَلَٰثُونَ﴾ لأنه عدد وبعده الاسم المعدود. والوقف على ﴿شَهْرًا﴾ حسن عند الأنباري[٥]، وهو عند النحاس والداني كاف[٦].

قوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤]، لا يتم الوقف على ﴿ثَمَٰنِينَ﴾ لأنه عدد وما بعده اسم معدود، والوقف التام على ﴿أَبَدًا﴾ إذا كانت شهادة القاذف لا تقبل أبدًا[٧]، وهو كاف عند الداني، قال: على قول من قال: إن شهادة القاذف لا تجوز وإن تاب[٨]، وهو عند

(١) المقصد على هامش المصحف/ ٢٣٥.
(٢) انظر: القطع والائتناف/ ١٧٣.
(٣) انظر: المكتفى/ ٢٣٥.
(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٣١٧.
(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٧٢.
(٦) انظر: القطع والائتناف/ ٤٨٠، والمكتفى/ ٥٢١.
(٧) انظر: القطع والائتناف/ ٣٥٥.
(٨) انظر: المكتفى/ ٤٠٥.

الأشموني تام إن جعل الاستثناء من قوله ﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ بناء على أن شهادة القاذف لا تقبل، وإن تاب[١].

٣٨ ـ الوقوف على (كَلّا) وتوجيه معناها:

وردت (كلا) في ثلاثة وثلاثين موضعًا في القرآن الكريم، في خمس عشرة سورة، وهي: مريم: ٧٩ ـ ٨٢، والمؤمنون: ١٠٠، والشعراء: ١٥ ـ ٦٢، وسبأ: ٢٧، والمعارج: ١٥ ـ ٣٩، والمدثر: ١٦ ـ ٣٢ ـ ٥٣ ـ ٥٤، والقيامة: ١١ ـ ٢٠ ـ ٢٦، والنبأ: ٤ ـ ٥، وعبس: ١١ ـ ٢٣، والانفطار: ٩، والمطففين: ٧ ـ ١٤ ـ ١٥ ـ ١٨، والفجر: ١٧ ـ ٢١، والعلق: ٦ ـ ١٥ ـ ١٩، والتكاثر: ٣ ـ ٥ ـ ٦، والهمزة: ٤.

ولـ (كَلّا) معان متعددة منها:

١ ـ تكون بمعنى حقًّا، أي التقدير: (أحق ذلك حقًّا).

٢ ـ تكون بمعنى (ألا) التي هي لاستفتاح الكلام.

٣ ـ تكون بمنزلة (سوف) لأنها صلة.

٤ ـ تكون حرف ردع، فكأنها (نعم ولا) في الاكتفاء، أو بمنزلة (لا) التي هي للنفي، دخلت عليها كاف التشبيه فهي ردع قبلها[٢]. وهي عند الأخفش للردع والزجر، قال الأزهري: وهذا مذهب سيبويه، وإليه ذهب الزجاج في جميع القرآن. وقال أبو بكر الأنباري: قال المفسرون: معنى (كلا): حقًّا[٣]. ونقل السيوطي عن مكي بن أبي طالب القيسي أنها على أربعة أقسام:

---

(١) انظر: منار الهدى/ ٥٣٣.

(٢) انظر: التمهيد لابن الجزري/ ١٣٣ طبع مؤسسة الرسالة تحقيق د. يوسف المرعشلي.

(٣) انظر: لسان العرب، مادة (كلا)، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٤٠٣، والأصوات العربية بين اللغويين والقراء/ ١٩٦.

القسم الأول: ما يحسن الوقوف عليها على معنى الردع، وهو الاختيار، ويجوز الابتداء بها على تأويله بمعنى (حقًّا)، ولها أحد عشر موضعًا:

١ ـ ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّاۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٨ ـ ٧٩].

الوقف على ﴿كَلَّاۚ﴾ في هذا الموطن حسن عند الأنباري. وتام عند الداني، والأنصاري، والأشموني، لأنها للردع والزجر، قاله الخليل وسيبويه، وقال أبو حاتم: هي بمعنى (ألا) الاستفتاحية[(١)]. وهذه هي الأولى من لفظ (كلا) الواقع في القرآن.

٢ ـ ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّاۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨١ ـ ٨٢].

قال الداني: الوقف في الموضعين تام، وذكر أيضًا جواز الابتداء بكَلّا في الموضعين بتقدير ألا وحقًّا، وهو قول أبي حاتم السجستاني، ورجح الأشموني في منار الهدى الوجه الأول، أي الوقف عليهما، وقال: إنه قول الخليل بن أحمد[(٢)].

٣ ـ ﴿لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٠].

الوقف على ﴿كَلَّآۚ﴾ هنا تام عند النحاس والداني والأشموني، وكذلك في التمهيد لابن الجزري، وقال الأنصاري: ﴿كَلَّآۚ﴾ حسن، وقال

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٢٢٩، والمكتفى/ ٣٧٧، والمقصد على هامش المصحف/ ٣١١، ومنار الهدى ٢/ ١٣.

(٢) انظر: المكتفى/ ٣٧٧، ومنار الهدى/ ١٩٥.

أبو عمرو: تام لأنه الرد لما قبلها، وجوز بعضهم أنها بمعنى حقًّا، فيوقف على ما قبلها ويبتدأ بها[١].

٤ ـ ﴿قُلْ أَرُونِيَ ٱلَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِۦ شُرَكَآءَ كَلَّا بَلْ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [سبأ: ٢٧].

والوقف عليه تام عند الداني، أي لا شريك له[٢]، وذكر الأشموني أنه تام عند الخليل وأبي حاتم؛ لأن المعنى (كلا لا شريك لي، ولا تروني، ولا تقدرون على ذلك)[٣].

٥ ـ ﴿وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنجِيهِ ﴿١٤﴾ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ﴾ [المعارج: ١٤ ـ ١٥].

الوقف على ﴿كَلَّآ﴾ تام عند الداني، أي لا ينجيه. قال الداني: قال أبو عمرو رضي الله عنه: والوقف على (كلا) تام في جميع القرآن، إذا قُدِّرتْ ردًّا أو نفيًا، فإن قُدِّرتْ تنبيهًا بمعنى (ألا) أو قُدِّرتْ بمعنى قولك: (حقًّا)، لم يوقف عليها، ووقف دونها، وابتدئ بها[٤].

٦ ـ ﴿أَيَطْمَعُ كُلُّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ ﴿٣٨﴾ كَلَّآ إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ﴾ [المعارج: ٣٨ ـ ٣٩].

قال النحاس: والتمام على ما روي عن نافع ﴿كَلَّآ﴾ وهي كذلك عند الأشموني، وقال السجاوندي: ﴿كَلَّآ﴾: مطلق، ومعروف أن المطلق عنده يعني التام والكافي[٥].

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٣٥٣، والمكتفى/ ٤٠٤، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٤٨، ومنار الهدى ٢/ ٦٩.

(٢) انظر: المكتفى/ ٤٦٥.

(٣) انظر: منار الهدى/ ٦٢٧.

(٤) انظر: المكتفى/ ٥٨٦.

(٥) القطع والائتناف/ ٥٤٥، وعلل الوقوف ٣/ ١٠٥٠، ومنار الهدى ٢/ ٣٦٥.

٧ ـ ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ۝ كَلَّآ إِنَّهُۥ كَانَ لِآيَٰتِنَا عَنِيدًا﴾ [المدثر: ١٥ ـ ١٦].

قال النحاس: ﴿كَلَّآ﴾: تام، وهو قول أبي حاتم، غير أنه أجاز الوقف على ﴿أَنْ أَزِيدَ﴾ ثم يبتدئ ﴿كَلَّآ﴾ بمعنى: ألا، فعلى قوله يجوز الوقف على ما قبل كل (كلا) في القرآن، واختار الوقف عليها هنا العماني في المرشد[١].

٨ ـ ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً ۝ كَلَّا بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلْآخِرَةَ﴾ [المدثر: ٥٢ ـ ٥٣].

هي وقف حسن عند مكي، قال: هي وقف حسن بالغ يجعلها ردًّا لما قبلها، ويجوز الابتداء بها على معنى (حقًّا)، والوقف عليها أحسن[٢]. وفي المرشد: والأحسن عندي أن يقف على (كلا)[٣]. والوقف عليها كاف عند الأشموني، كما يحسن الابتداء بها إذا جعلتها بمعنى (ألا) التي للتنبيه[٤].

٩ ـ ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٣ ـ ١٤].

الوقف على ﴿كَلَّا﴾ تام عند الداني، أي ليس الأمر كما زعم. ويجوز الابتداء بـ ﴿كَلَّا﴾ بمعنى (ألا)، وكذلك سائر ما في القرآن من ذكر (كلا) يجوز الابتداء على تأويل (ألا)، ويجوز الوقف عليها بتأويل (لا)، لأنها حرف نفي وردْع وزَجر، وهو الأحسن عند الأنصاري[٥]. وكل (كلا) في

---

(١) القطع والائتناف/ ٥٥١، والمرشد ٢/ ٨١٩.

(٢) انظر: مجموعة الرسائل الكمالية/ ٥٤.

(٣) المرشد في الوقف والابتداء ٢/ ٨٢٠.

(٤) منار الهدى ٢/ ٣٧٧.

(٥) المقصد على هامش المصحف/ ٥٧٧.

القرآن الوقف عليها جائز إلا أن يكون بعدها قسم، فتكون صلة له[١].

١٠ ـ ﴿وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا ۖ بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ﴾ [الفجر: ١٦ ـ ١٧].

الوقف عليها في الموضعين من سورة الفجر تام عند الداني، لأنهما بمعنى (لا)، وهو قول نصير والفراء. ويرى النحاس أن الوقف عليها جائز[٢].

١١ ـ ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ﴿٣﴾ كَلَّا ۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٣ ـ ٤].

الوقف عليها هنا تام عند الأشموني، لأن ﴿كَلَّا﴾ هنا حرف ردع وزجر عن حسبانه الفاسد، فهي بمعنى النفي، أي لا يخلده ماله[٣]. وعند العماني: إن شئت وقفت، وإن شئت ابتدأت بها، وكلاهما جائز[٤].

القسم الثاني: ما لا يحسن الوقف عليها ويجوز الابتداء بالأولى، وتوصل الثانية بما قبلها وما بعدها، وهي في أربعة مواضع:

١ ـ ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤ ـ ٥].

ولا يوقف على ﴿كَلَّا﴾ في الموضعين[٥]، لأنهما بمعنى: (ألا) التي تفيد التنبيه، والموضع الثاني توكيد للأول، والمعنى ألا سيعلمون، ثم ألا سيعلمون ما يحل بهم؟! يعني أهل مكة. وهو وعيد وتهديد لهم منه تعالى[٦].

---

(١) انظر: المكتفى في الوقف والابتدا/ ٥٨٦، ومنار الهدى ٢/ ٣٧٧.

(٢) انظر: القطع والائتناف/ ٧٧٦، ومعاني القرآن ٣/ ٢٦١، والمكتفى/ ٦١٩.

(٣) منار الهدى ٢/ ٤٣١، وانظر: القطع/ ٥٧٨.

(٤) المرشد في الوقف والابتداء ٢/ ٨٧٠.

(٥) المقصد على هامش المصحف/ ٥٨٢.

(٦) انظر: المرشد ٢/ ٨٣٣، ومنار الهدى ٢/ ٣٨٧.

٢ ـ ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣ ـ ٤].

ولا يوقف على ﴿كَلَّا﴾، لأنها صلة لما بعدها، بمعنى حقًّا سوف تعلمون ما أنتم عليه من التكاثر بالأموال والأولاد، فالخطاب الأول للكفار، والثاني للمؤمنين. وفصل بين الأول والثاني بالوقف. وكررت ﴿كَلَّا﴾ للتغليظ والتخويف ووعيد بعد وعيد. وجاء بـ ﴿ثُمَّ﴾ إيذانًا بأن تكريره أبلغ من الأول في التهويل[١].

القسم الثالث: ما يحسن الوقف عليها ولا يجوز الابتداء بها، بل توصل بما قبلها، وهي في موضعين:

١ ـ ﴿قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥].

الوقف على ﴿كَلَّا﴾ تام عند نافع فيما نقله النحاس، وعند الأنصاري، وحسن عند الأشموني، وهي هنا رد لقوله: إني أخاف، أي لا تخف، فإنهم لا يقدرون على ذلك ولا يصلون إليه، ثم يبتدئ ﴿فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا﴾[٢]. وانظر إلى الإشارة المثبتة وهي (صلى) هل تتناسب مع الوقف التام أو الحسن؟ حتمًا ستقول: لا تتناسب، ولهذا اقترحت حذفها من علامات الوقف في المصحف.

٢ ـ ﴿قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢].

وهذه تشبه سابقتها، وليس هناك فرق إلا في معنى الآية.

القسم الرابع: إن كانت للردع والزجر، فالوقف عليها تام، وإن كانت

---

(١) انظر: تفسير الطبري بتحقيق أحمد شاكر ٢٤/٥٨٩، ومنار الهدى ٢/٤٢٩.

(٢) انظر: القطع والائتناف/٣٧٣، والمقصد على هامش المصحف/٣٦٧، ومنار الهدى ٢/٩٦.

للتنبيه، أو قدرت بمعنى (حقًّا)، لم يوقف عليها، ويوقف على ما دونها، ويجوز أن يبتدأ بها[١]، وهي في ثماني عشرة موضعًا:

١ ـ ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢].

قال العماني في المرشد: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ بمعنى: ألا والقمر، والوقف على ﴿كَلَّآ﴾ هاهنا ليس بحسن، وإن كان قد جوزه بعضهم[٢]. وممن قال كذلك مكي بن أبي طالب القيسي: الوقف على ﴿كَلَّآ﴾ هنا لا يحسن، لأنك لو وقفت عليها لصارت ردًّا لما قبلها، وما قبلها لا يرد ولا ينكر، والابتداء بها حسن على معنى ألا والقمر[٣].

وما سوف يرد مما يأتي ومداره على هذه المعاني:

٢ ـ ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ﴾ [المدثر: ٥٤].

٣ ـ ﴿يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ﴿١٠﴾ كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: ١٠ ـ ١١].

٤ ـ ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾ كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ﴾ [القيامة: ١٩ ـ ٢٠].

٥ ـ ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴿٢٥﴾ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ﴾ [القيامة: ٢٥ ـ ٢٦].

٦ ـ ٧ ـ ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤ ـ ٥].

٨ ـ ﴿فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ﴿١٠﴾ كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾ [عبس: ١٠ ـ ١١].

٩ ـ ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴿٢٢﴾ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٢ ـ ٢٣].

١٠ ـ ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾ كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ٨ ـ ٩].

---

(١) انظر: رسالة في الوقف على (كلّا وبلى) وبعض الكلمات/٦ ـ وما بعدها.

(٢) المرشد ٢/ ٨٢١، وممن جوزه ابن الأنباري في الإيضاح/ ٢٣٠.

(٣) الوقف على كلا/ ٥٥.

١١ ـ ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٦ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ﴾ [المطففين: ٦ ـ ٧].

١٢ ـ ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٣ كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٣ ـ ١٤].

١٣ ـ ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ۝١٧ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٧ ـ ١٨].

١٤ ـ ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ۝٢٠ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢٠ ـ ٢١].

١٥ ـ ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: ٥ ـ ٦].

١٦ ـ ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ۝١٤ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٤ ـ ١٥].

١٧ ـ ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ۝١٨ كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ۩﴾ [العلق: ١٨ ـ ١٩].

١٨ ـ ﴿حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ۝٢ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٢ ـ ٣].

١٩ ـ ٢٠ ـ ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٤ ـ ٥].

٣٩ ـ الوقف على بلى:

بلى: حرف جواب أصلي[١]، وقال جماعة: الأصل: (بل)، والألف زائدة[٢]. قال المرادي: حرف ثلاثي الوضع، والألف من أصل الكلمة، وليس أصلها (بل) التي للعطف، فدخلت الألف للإيجاب، أو للإضراب والرد، أو للتأنيث[٣]. وهي جواب استفهام معقود بالجحد (بالنفي).

(١) مغني اللبيب ٢/ ١٩١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الجنى الداني ٤٢٠، وانظر: همع الهوامع ٤/ ٣٧٢، وفي شرح الكافية ٢/ ٣٨٢: والأولى كونها حرفًا برأسها.

وقيل: يكون جوابًا للكلام الذي فيه الجحد (النفي)، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وإنما صارت (بلى) تتصل بالألف، لأنها رجوع عن النفي إلى التحقيق، فهو حرف بمنزلة «بل»، و«بل» سبيلها أن تأتي بعد النفي، كقولك: ما قام أخوك بل أبوك[1]. وإذا قال الرجل للرجل: ألا تقوم؟ فقال له: «بلى» أراد بل أقوم، وإنما زاد الألف على «بل» ليحسن السكوت عليها، لأنه لو قال: «بل» ربما توقع منه كلامًا آخر بعد (بل)، فزادوا الألف ليزول عن المخاطب هذا التوهم، وقال المبرد: («بل» حكمها الاستدراك أينما وقعت في جحد أو إيجاب، و«بلى» يكون إيجابيًّا للنفي لا غير)[2].

وقد ذُكرت «بلى» في القرآن الكريم في اثنين وعشرين موضعًا، فمن القراء من وقف عليها مطلقًا، ومنهم من لا يقف عليها ويصلها بما بعدها، ومنهم من فصّل.

قال الداني: فأما «بلى» فالوقف عليها كاف في جميع القرآن أينما وقع، غير أربعة مواضع: في الأنعام، وفي سبأ، وفي الأحقاف، وفي التغابن. في الأنعام: ﴿قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٣٠]، وفي سبأ: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣]، وفي الأحقاف: ﴿قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأحقاف: ٣٤]، وفي التغابن: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، وأما ما سوى ذلك فالوقف عليها كاف[3].

وحاصل الأمر أن «بلى» إذا وردت في موضع القسم فلا يجوز الوقف

---

(١) تهذيب اللغة مادة (بال) ١٥/ ٣٩٣.

(٢) ينظر لسان العرب: ب ل ى، ومنار الهدى ١/ ٧٧.

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا/ ١٦٧.

عليها، وإن لم ترد في موضع قسم جاز الوقف عليها، بين تام، وكاف، وحسن.

و(بلى) على ثلاثة أقسام:

- قسم يختار فيه الوقف.

- وقسم يمتنع فيه الوقف.

- وقسم مختلف فيه.

أما ما يختار فيه الوقف، فعشرة مواضع منها ثلاثة في البقرة:

١ - ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٠ - ٨١].

٢ - ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١١١ - ١١٢].

٣ - ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

٤ - ﴿۞ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٥ - ٧٦].

٥ - ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

٦ - ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٢٨].

٧ ـ ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١].

٨ ـ ﴿قَالُوٓا۟ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۚ قَالُوا۟ فَٱدْعُوا۟ ۗ وَمَا دُعَٰٓؤُا۟ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ [غافر: ٥٠].

٩ ـ ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٣٣].

١٠ ـ ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴿١٤﴾ بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾ [الانشقاق: ١٤ ـ ١٥].

أما ما يمتنع الوقف على «بلى» فيأتي في أربعة مواضع:

١ ـ ﴿قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ﴾ [الأنعام: ٣٠].

٢ ـ ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣].

٣ ـ ﴿أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ﴾ [الأحقاف: ٣٤].

٤ ـ ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧].

ـ أما ما اختلف فيه الوقف على (بلى) فيأتي في ثمانية مواضع:

١ ـ ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿١٢٤﴾ بَلَىٰٓ ۚ إِن تَصْبِرُوا۟﴾ [آل عمران: ١٢٤ ـ ١٢٥].

٢ ـ ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [النحل: ٣٨].

٣ ـ ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٥٩].

٤ ـ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ

عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١].

٥ ـ ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠].

٦ ـ ﴿يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الحديد: ١٤].

٧ ـ ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُواْ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا﴾ [الملك: ٨ ـ ٩]

٨ ـ ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٣ ـ ٤].

٤٠ ـ الوقف على (كذلك):

«كذلك» من أسماء الإشارة المبنية، وأصلها: «ذا» إشارة إلى المفرد الغائب المذكر، فإن دخل عليها هاء التنبيه صارت «هذا»، وصلح استعماله للقريب دون البعيد. فإن أُلحق بها الكاف أو اللام مع الكاف «ذاك وذلك» استعملتا للبعيد دون القريب، فإن دخلت عليها كاف التشبيه صارت «كذلك»، أي مثل ذلك الأمر. والوقف على أسماء الإشارة لا يكون إلا بتمام المعنى[1]. وقد وردت في القرآن الكريم في مواضع:

١ ـ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا ﴿٩٠﴾ كَذَٰلِكَ﴾ [الكهف: ٩٠ ـ ٩١].

قال الأنباري: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ وقف التمام[2]. وقال الداني: الوقف على ﴿كَذَٰلِكَ﴾ تام، ومعناه كذلك كان خبرهم[3]. وقال السجاوندي: كذلك القبيل الذين كانوا عند مغرب الشمس، وقيل: يبتدأ بـ ﴿كَذَٰلِكَ﴾، أي:

---

(١) رسالة في الوقف للشيخ علي النحاس/ ٢١.

(٢) إيضاح الوقف/ ٣٩٧.

(٣) المكتفى/ ٣٧٢.

كذلك الأمر[١]. وقال الأشموني: وقد اختلف في الكاف في ﴿كَذَٰلِكَ﴾ فقيل: في محل نصب، وقيل في محل رفع، فإن كانت في محل رفع، أي: الأمر كذلك، أي بلغ مطلع الشمس كما بلغ مغربها، أو كما وجد عند مغربها قومًا، وحكم فيهم، وجد عند مطلعها قومًا وحكم فيهم، أو كما أتبع سببًا إلى مغرب الشمس، كذلك أتبع سببًا إلى مطلعها.

وكذلك إن كانت الكاف في محل نصب، أي فعلنا مثل ذلك، فعلى هذه التقديرات التشبيه من تمام الكلام[٢].

٢ ـ ﴿وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ۝٥٨ كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَٰهَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ٥٨ ـ ٥٩].

قال الأنباري: ﴿وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ حسن، ثم تبتدئ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ على معنى: كذلك فعلنا[٣].

وقال السجاوندي: (كذلك) (ـ ط) أي تام (مطلق)، أي أخرجنا آل فرعون من منازلهم كما وعدنا إيراثها بني إسرائيل[٤]. وقال الداني: نقلًا عن نافع والدينوري: التمام هاهنا[٥]، أي على (كذلك). وقال الأشموني: إذا كانت الكاف في موضع رفع أو نصب كان الوقف على (كذلك)[٦]. ورجّح النحاس في إعراب القرآن أن الكاف في موضع رفع، والمعنى كذلك، أي الأمر كما أخبرنا[٧].

---

(١) علل الوقوف ٢/ ٦٧٢.
(٢) منار الهدى ١/ ٤٤٨.
(٣) إيضاح الوقف/ ٤٢٦.
(٤) علل الوقوف ٢/ ٧٥٦.
(٥) المكتفى/ ٤٢٣.
(٦) منار الهدى ٢/ ٥٨.
(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس٣/ ١٨١.

٣ - ﴿وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ (٢٦) وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ (٢٧) كَذَٰلِكَ﴾ [الدخان: ٢٦ - ٢٨].

قال النحاس: ومن أصحاب التمام من يقول: الوقف على ﴿كَذَٰلِكَ﴾، والتمام (قومًا آخرين)[١]. وقال الداني: الوقف على ﴿كَذَٰلِكَ﴾ تام[٢]. وقال السجاوندي: (كذلك) (ـ ط)[٣]. وذكرالأشموني جواز الوقف عليه إن كانت الكاف في موضع رفع، وجواز الوقف عليها والابتداء بها إن كانت في موضع نصب أو جر[٤].

٤ - ﴿يَلْبَسُونَ مِن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَقَابِلِينَ (٥٣) كَذَٰلِكَ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان: ٥٣ - ٥٤].

قال النحاس: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي الأمر كذلك، وقيل: كذلك يفعل بالمتقين[٥]. وقال الداني: ﴿كَذَٰلِكَ﴾: تام على قول الحسن، لأن المعنى عنده: (كذلك حكم الله لأهل الجنة بهذا). والتقدير عند النحويين: الأمر كذلك، وكذلك الأمر[٦]. وهو وقف على الوجهين عند السجاوندي[٧].

٤١ ـ الوقف على (ذلك):

ـ قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ (٢٩) ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ عِندَ رَبِّهِ﴾: [الحج: ٢٩ - ٣٠].

---

(١) القطع والائتناف/ ٤٧٤.
(٢) المكتفى/ ٥١٤.
(٣) علل الوقوف ٢/ ٩٢٩.
(٤) منار الهدى ٢/ ٢٥٨.
(٥) القطع والائتناف/ ٤٧٦.
(٦) المكتفى/ ٥١٥.
(٧) انظر: علل الوقوف ٣/ ٩٣٢.

الوقف التام عند النحاس ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾، والابتداء بـ ﴿ذَٰلِكَ﴾[١]، والتقدير عنده ذلك الأمر المفروض[٢].

وقال الأشموني: «وقيل: الوقف على (ذلك) يجعل (ذلك) مبتدأ حذف خبره، أو خبر مبتدأ محذوف: أي ذلك لازم لكم، أو الأمر ذلك، أو الزموا ذلك الأمر الذي وصفناه، ثم تبتدئ: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ عِندَ رَبِّهِ﴾»[٣].

ـ قوله تعالى: ﴿أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴿٣١﴾ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ [الحج: ٣١ ـ ٣٢]. وفي منار الهدى هي مثل سابقتها، قال الأشموني: «وقيل الوقف على (ذلك)، إشارة إلى اجتناب الرجس والزور»[٤]. ومثل نظيره عند الأنصاري، قال: ﴿ذَٰلِكَ﴾ زعم بعضهم أنه وقف يجعله مبتدأ حذف خبره، وخبر المبتدأ محذوف، أي: ذلك لازم لكم، أو الأمر ذلك، أو مفعولًا لفعل محذوف، أي افعلوا ذلك واحفظوا[٥].

٤٢ ـ الوقف على (هذا):

ـ قوله تعالى: ﴿هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾ [الحج: ٧٨].

قال الداني: ﴿وَفِي هَٰذَا﴾ يعني في القرآن، وهذا قول عامة المفسرين: ابن عباس، ومجاهد، وغيرهما، وعليه يكون الوقف على ﴿وَفِي هَٰذَا﴾. حدثنا محمد بن عبد الله قال: حدثنا أبي قال: حدثنا علي قال: حدثنا

---

(١) القطع/ ٣٤٤.
(٢) انظر: إعراب القرآن ٥/ ١٣٠.
(٣) منار الهدى/ ٥١٥.
(٤) منار الهدى/ ٥١٥ ـ ٥١٦.
(٥) المقصد على هامش المصحف/ ٣٣٥.

أحمد قال: حدثنا يحيى بن سلام في قوله ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ يقول: الله تعالى سماكم المسلمين ﴿مِن قَبْلُ﴾ أي من قبل هذا القرآن في الكتب كلها، وفي الذكر ﴿وَفِي هَٰذَا﴾ القرآن[١].

ورجح الأشموني الوقف على ﴿هَٰذَا﴾، قال: قوله: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ﴾، أي: الله سماكم المسلمين من قبل، أي من قبل هذا القرآن، وفي الكتب كلها وفي الذكر وفي هذا القرآن. وقال الحسن: (هو) أي إبراهيم سماكم المسلمين من قبل. فعلى الأول الوقف ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾، (وفي هذا) تام، وعلى الثاني الوقف على ﴿مِن قَبْلُ﴾ كاف[٢].

- ﴿جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ۝٥٦ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ [ص: ٥٦ ـ ٥٧].

والوقف عند النحاس على ﴿ٱلْمِهَادُ﴾ تام، والابتداء بـ ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾، ثم الوقف على ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ كاف، وإذا كان مبتدأً وخبره ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾، أو إن جعلنا ﴿هَٰذَا﴾ مفعولًا به للفعل فليذوقوه. فكله كاف[٣]. وقال الداني: (وقيل: الوقف عليه) أي على ﴿هَٰذَا﴾ في الموضعين من السورة، أي هذا الأمر، والأمر هذا[٤]. وأما السجاوندي فلم يجز الوقف على (هذا)، قال: ﴿هَٰذَا﴾ لا وقف عليه، بخلاف الأول[٥]. لأن خبره (أي الثاني) مذكور، تقديره: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾[٦].

---

(١) انظر: المكتفى/ ٣٩٨، وزاد المسير ٥/ ٤٥٧.
(٢) منار الهدى/ ٥٢٢.
(٣) القطع والائتناف/ ٤٤٣.
(٤) المكتفى/ ٤٨٤.
(٥) وقد ورد ذكره في الآية/ ٥٥ من هذه السورة.
(٦) علل الوقوف ٣/ ٨٧٢.

وعلى كل حال، إذا تم المعنى على ﴿هَٰذَا﴾ كان للقارئ الوقف عليه والابتداء بما بعده، وإن لم يتم المعنى بها فلا يجوز الوقف عليه[(١)].

٤٣ ـ الوقف على (نعم):

قال ابن منظور: «نَعم» كقولك: «بلى» إلا أن «نعم» في جواب الواجب، وهي موقوفة الآخر، أي ساكنة الميم ـ لأنها حرف جاء لمعنى. قال الأزهري: إنما يجاب به الاستفهام الذي لا جحد فيه، ويكون تصديقًا، وربما ناقض «بلى» إذا قال لك إنسان: ليس لك عندي وديعة، فتقول «نعم»، تصديقًا له، فإذا أردت تكذيبه قلت «بلى»[(٢)].

والواقع منه في القرآن أربعة مواضع، يوقف على واحد منها، والثلاثة الباقية لا يوقف عليها، ولا يبتدأ إلا بما قبلها.

* فأما ما يوقف عليه:

١ ـ ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ۖ قَالُوا نَعَمْ ۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤].

والوقف على نعم قطع كاف عند النحاس[(٣)]، وعند الداني كاف كذلك[(٤)]. وهو عند السجاوندي وقف جائز. وقال: للعطف مع الابتداء بالتأذين على التعظيم[(٥)].

ففي هذا الموضع يجوز الوقف على (نعم) مع اختلاف تحديد نوع الوقف عند علماء الوقف.

---

(١) انظر: رسالة في الوقف/ ٢٥.

(٢) لسان العرب، ن ع م.

(٣) القطع/ ٢١٤.

(٤) المكتفى/ ٢٧٠.

(٥) علل الوقوف ٢/ ٥٠٢.

أما المواضع الثلاثة الأخرى التي وردت في القرآن والتي لا يجوز الوقف عليها، قد أجملها علماء الوقف، وهي:

٢ - ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٤].

٣ - ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٤٢].

٤ - ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَٰخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٨](١).

٤٤ ـ الوقف على (أمْ) المتصلة:

ـ **أم المتصلة**: وهي التي تكون للمعادلة، أي أن تكون:

ـ معادلة لهمزة الاستفهام، مثل: جاء بكرٌ أم سعيد؟

ـ أو أن تكون معادلة لهمزة التسوية، وذلك أن تخيّر باستواء أمرين عندك، وهي كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، وقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ [إبراهيم: ٢]. وهي في هذين المعنيين عاطفة بمعنى (أي).

٤٥ ـ الوقف على (أمْ) المنقطعة:

أم المنقطعة: وهي التي لا تتقدم عليها همزة التسوية، ولا همزة يطلب بها التعيين، ولا الإضراب(٢). وسميت منقطعة لانقطاع ما بعدها عما قبلها، وهي بمعنى (بل)، وهذه بعض الأمثلة عليها:

ـ قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠]، أجاز

---

(١) المرجع السابق/ ١٧٥.

(٢) انظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣/ ١٩٨.

النحاس الابتداء بـ (أم)، ولم يذكر جواز الوقف عليها[(١)]، ولم يذكر أحد من علماء الوقف ما يسوّغ الوقوف على أم، إلا أنهم أجازوا الابتداء بها. قال القسطلاني: «ويجوز الابتداء بـ (أم) المنقطعة التي بمعنى (بل)، فإن كانت المعادلة لهمزة الاستفهام أو همزة التسوية لم يحسن الابتداء بها»[(٢)].

ـ قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِي مِن تَحْتِيٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥١ ـ ٥٢]، قال الفراء: في (أم) وجهان: إن شئت جعلتها للاستفهام، وإن شئت جعلتها نسقًا على قوله: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾ [الزخرف: ٥١][(٣)]، وهي عند النحاس بمعنى بل. قال: «ومعنى أم معنى بل»، قال أبو عبيدة: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ﴾ مجازها بل أنا خير، وقال يعقوب الحضرمي: (﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ﴾)، فهذا الكافي من الوقف، قال أبو جعفر: وقد رُوي عن مجاهد ما يدل على ما قال يعقوب، قال (أفلا تبصرون أم) انقطع الكلام ثم قال: ﴿خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢][(٤)].

وخلاصة القول فيها: إن كانت زائدة فتقديرها (أفلا تبصرون أنا خير منه)، فلا يوقف عليها، والوقف على ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾، وإن لم تقدَّر بالزائدة فيجوز الوقف عليها.



---

(١) انظر: القطع/ ٨٣.

(٢) انظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات ١/ ٢٦٠.

(٣) انظر: معاني القرآن ١/ ٧١ ـ ٧٢.

(٤) القطع والائتناف/ ٤٧ ـ ٥٢، وراجع المكتفى/ ٥٠٢، وعلل الوقوف ٣/ ٩١٨، والبرهان في علوم القرآن ١/ ٩٩، ومنار الهدى/ ٣٥٠.

الفصل السابع

ضوابط الوقف على المفردات، والابتداء بها

- مقدمة.
- المبحث الأول: أنواع الكلمة الموقوف عليها.
- المبحث الثاني: ضوابط الوقف على الكلمة المفردة.
- المبحث الثالث: ضوابط الوقف على الهمزة.
- المبحث الرابع: الوقف على حروف المد، وحذفُها، وإثباتُها.
- المبحث الخامس: الوقف على هاء التأنيث.

* * *

مُقـدّمة

هذا الفصل يتناول ضوابط الوقف على رأس الكلمة، وكيفية الابتداء بها، دون النظر إلى الجملة وما تحتمله من معان. ولن أتحدث هنا عن مواضع الوقف في الجملة القرآنية، ولا عن أنواعه لأنه سبق، بل سأتحدث فيه عن كيفية الوقف على رأس الكلمة، سواء أكانت ساكنة، أو كان آخرها ألفًا، أو واوًا، أو ياءً. . . . ، وكيفية الوقف عليها بالروم والإشمام، وما يشبه ذلك. ويتناول كذلك كيفية الابتداء بالكلمة إن سبقت بهمزة وصل، وكان بعدها ألف، أو واو، أو ياء، أو ما يشبه ذلك.



المبحث الأول
أنواع الكلمة الموقوف عليها

النوع الأول: إذا كانت الكلمة ساكنة سكونًا أصليًّا، فيوقف عليها بالإسكان المحض الخالص من الروم والإشمام، ويقال له السكون المجرد، أو السكون المحض.

والسكون هو الأصل في الوقف، لأن معناه الكف، أي الكف عن الحركة في الحرف الأخير. والوقف بالسكون المحض يكون في كل من المرفوع والمجزوم والمجرور والمنصوب في المعرب، وفي كل من المضموم والمكسور والمفتوح في المبني[(١)].

وعند الوصل تنطق الكلمة كذلك بالإسكان، مثل: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، ومثل: ﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠] ومثل: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ﴾ [الشرح: ٧][(٢)].

النوع الثاني: إذا كانت منونة بالنصب أبدل تنوينها ألفًا عند الوقف، مثل: ﴿عَلِيمًا﴾، ﴿حَكِيمًا﴾، ﴿سَمِيعًا﴾، ﴿بَصِيرًا﴾، وإن كانت منونة بالرفع أو الجر فيحذف تنوينها عند الوقف عليها، مثل: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]. فالألف في النصب بدلٌ من

---

(١) انظر: النشر ٢/ ١٢٠، وهمع الهوامع ٣/ ٣٨٦، والتصريح على شرح التوضيح ٢/ ٦٢٣، وهداية القاري ٢/ ٥١٠، وأحكام قراءة القرآن/ ٢٣٢.

(٢) انظر: النشر ٢/ ١٢٠، والإضاءة/ ٥٧، وأحكام قراءة القرآن/ ٢٣٣.

التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة، مثل: (هذا هدًى)، و(مررت بفتىً)، فعند الوقف عليه تكون الألف هي المبدلة من التنوين[١].

النوع الثالث: إذا كانت الكلمة متحركة الآخر، وكان قبل الحرف الأخير منها حرف مدّ ولين، أو حرف لين فقط، وهذا ما يسمى بالمد العارض للسكون. فإن كانت حركة الحرف الأخير فتحة ـ سواء كانت فتحة إعراب، مثل: ﴿مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ١١]، ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران: ٧]، ﴿فَأَوْفِ لَنَا ٱلْكَيْلَ﴾ [يوسف: ٨]، أم فتحة بناء مثل: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] ـ فيجوز حينئذٍ في حرف المدّ واللين، وفي حرف اللين ثلاثة أوجه: القصر بمقدار حركتين، والتوسط بمقدار أربع حركات، والمدّ بمقدار ست حركات، وكلها يجب فيها عند الوقف إسكان الحرف الأخير، ويمتنع الروم والإشمام[٢].

وإذا كانت حركة الحرف الأخير ضمة، سواء كانت ضمة إعراب، مثل: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿وَٱللَّهُ قَدِيرٌ﴾ [الممتحنة: ٧]، ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]، ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ٦] أم كانت ضمة بناء، مثل: ﴿يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾، ﴿يَٰنُوحُ﴾، ﴿وَحَيْثُ﴾، فإنه يجوز عند الوقف على الكلمة سبعة أوجه: القصر، والتوسط، والمد مع السكون المحض في الحرف الأخير، ومثلها مع الإشمام في الحرف الأخير، ويجوز فيها الروم عند القصر فقط؛ لأن الروم كالوصل[٣].

---

(١) انظر: النشر ٢/ ٩٠، والتصريح على شرح التوضيح ٢/ ٦١٧، وارتشاف الضرب ١/ ٣٩٣، والمصدر السابق/ ٢٣٧.

(٢) انظر: أحكام قراءة القرآن/ ٢٣٧، وهداية القاري ١/ ٣١٢.

(٣) انظر: النشر ٢/ ٩١، وإتحاف فضلاء البشر/ ١٣٦، وقراءة القرآن/ ٢٣٧.

وإذا كانت حركة الحرف الأخير كسرة سواء كانت كسرة إعراب، مثل: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢]، ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ [البقرة: ٢٣]، ﴿وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤]، أم كانت كسرة بناء، مثل: ﴿وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠]، ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، ﴿إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢]، ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]، فإنه يجوز عند الوقف في الكلمة أربعة أوجه: القصر، والتوسط، والمدّ، والروم مع القصر.

والكلمة الموقوف عليها إذا كانت منونة ووقفت عليها بالروم سواء، كانت مرفوعة أم مجرورة، فإنه يجب حذف تنوينها عند الوقف(١).

النوع الرابع: إذا كان آخر الكلمة همزة متحركة، ويكون قبل الهمزة حرف مدّ، وهذا ما يسمى بالمد المتصل الموقوف عليه. فإذا كانت حركة الهمزة فتحة، سواء كانت فتحة إعراب، مثل: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ﴾ [النساء: ٥]، ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ﴾ [الحج: ٦٥]، أم كانت فتحة بناء، مثل: ﴿شَآءَ﴾، ﴿مَّآ أَفَآءَ﴾، فالوقف عليها بالإسكان المحض(٢).

النوع الخامس: إذا كان آخر الكلمة حرفًا مشددًا وقبله حرف مدّ، فإن كان الحرف المشدّد مفتوحًا، مثل: ﴿صَوَآفَّ﴾، و﴿لَا تُضَآرَّ﴾؛ فليس في حرف المدّ إلا الإشباع، تغليبًا للسبب الأقوى على غيره، ولا يجوز في الحرف الأخير إلا السكون المحض لكونه مفتوحًا، ولا يدخله روم ولا إشمام. وإن كان الحرف الأخير مكسورًا، نحو: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ﴾ و﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾، تعيّن إشباع حرف المدّ أيضًا للعلّة السالفة، وجاز في الحرف المشدد السكون المحض والروم. وإن كان الحرف الأخير

(١) انظر: هداية القاري ١/ ٣٢٦، وأحكام قراءة القرآن الكريم/ ٢٣٩.

(٢) انظر: هداية القاري ١/ ٢١٤، وأحكام قراءة القرآن الكريم/ ٢٤٠.

مضمومًا، مثل: ﴿كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾ [النمل: ١٠]، و(لا تضارُّ) ـ في قراءة ابن كثير والبصريين[١] ـ تعيّن في حرف المدّ الإشباع أيضًا، وجاز في الحرف الأخير عند الوقف السكونُ المحض، والإشمام، والروم[٢].

النوع السادس: إذا كانت آخر الكلمة هاء كناية، وهاء الكناية في اصطلاح القراء: هي الهاء الزائدة الدالة على الواحد المذكر، وتسمى هاء الضمير. وتتصل هاء الكناية بالفعل، مثل: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾، ﴿نُوَلِّهِۦ﴾ وبالاسم، مثل: ﴿أَهْلَهُۥ﴾، ﴿بِيَدِهِۦ﴾، وبالحرف، مثل: ﴿عَلَيْهِ﴾، ﴿مِّنْهُ﴾، ويكون الوقف عليها بالإسكان على أرجح الأقوال، وأحوالها هي:

١ ـ أن يكون قبلها واو ساكنة، سواء كانت هذه الواو حرف مدّ، مثل: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠ ـ ٣١]، أو حرف لين مثل: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ﴾ [الأحقاف: ٢٤]، و﴿وَشَرَوْهُ﴾ [يوسف: ٢٠] و﴿وَلِيَرْضَوْهُ﴾ [الأنعام: ١١٣].

٢ ـ أن تقع بعد ياء ساكنة، سواء كانت هذه الياء حرف مدّ ولين، مثل: ﴿فِيهِ﴾، ﴿قُصِّيهِ﴾، أم كانت حرف لين، مثل: ﴿عَلَيْهِ﴾، ﴿إِلَيْهِ﴾، ﴿لَدَيْهِ﴾.

٣ ـ أن تقع بعد ضمة، مثل: ﴿يَعْلَمْهُ﴾، ﴿عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُۥ﴾، ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾.

٤ ـ أن تقع بعد كسرة، مثل: ﴿بِأَمْرِهِۦٓ﴾، ﴿لِحُكْمِهِۦ﴾، ﴿ذِكْرَ رَبِّهِۦ﴾.

٥ ـ أن تقع بعد ألف، مثل: ﴿ٱجْتَبَٰهُ وَهَدَىٰهُ﴾، ﴿وَفَدَيْنَٰهُ﴾.

---

(١) انظر: التذكرة ٢/ ٢٦٩، والتلخيص/ ٢١٨، والكتاب المختار ١/ ١٠٥.

(٢) انظر: النشر ٢/ ٩٥، وأحكام قراءة القرآن الكريم/ ٢٤١.

٦ ـ أن تقع بعد حرفٍ ساكنٍ صحيح، مثل: ﴿مِّنۡهُ﴾، ﴿فَلۡيَصُمۡهُ﴾، ﴿أَبۡلِغۡهُ﴾.

٧ ـ أن تقع بعد فتحة، مثل: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ ۝٢١ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١ ـ ٢٢].

والوقف على هذه الفقرات السبع بالإسكان، وأما حكم الروم والإشمام فهو موطن خلاف[(١)].

النوع السابع: إذا كان آخر الكلمة متحركًا بإحدى الحركات الثلاث، وليس هاء ضمير، ولا هاء تأنيث، وليست حركته عارضة في الوصل للتخلص من التقاء الساكنين، وليس قبله حرف مدّ ولا حرف لين. فإن كان متحركًا بالفتحة، سواء كانت الفتحة فتحة إعراب، مثل: ﴿لِكَيۡلَا يَعۡلَمَ﴾ و﴿إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ و﴿أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾، أو فتحة بناء، مثل: ﴿هُنَالِكَ﴾، ﴿لَا وَزَرَ﴾، ﴿لَا عَاصِمَ﴾، فليس فيه عند الوقف إلا السكون المجرد.

وإن كان متحركًا بالضمة، سواء كانت ضمة إعراب، مثل: ﴿هُوَ ٱلۡوَلِيُّ﴾، ﴿لَهُ ٱلۡمُلۡكُ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ﴾، أو ضمة بناء، مثل: ﴿إِنِّي تَوَكَّلۡتُ﴾، ﴿يَٰمَرۡيَمُ﴾، ﴿يَٰصَٰلِحُ﴾، ﴿مِن قَبۡلُ﴾، جاز فيه عند الوقف ثلاثة أوجه: السكون المحض، أو السكون مع الإشمام، أو مع الروم.

وإن كان متحركًا بالكسرة، سواء كانت كسرة إعراب، مثل: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ﴾، ﴿فِي ٱلۡمَسَٰجِدِ﴾، ﴿فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ﴾، أم كسرة بناء، مثل: ﴿أَهَٰكَذَا عَرۡشُكِ﴾، ﴿أَنَّىٰ لَكِ﴾، ﴿لَقَدۡ جِئۡتِ﴾، جاز فيه عند الوقف وجهان: السكون المحض أو الروم، ويسمى هذا النوع السكون العارض للوقف[(٢)].

---

(١) انظر: النشر ٢/ ٩٢، وهداية القاري١/ ٣٢٣، وأحكام قراءة القرآن الكريم/ ٢٤٢.

(٢) انظر: هداية القاري ١/ ٣٢٦، وأحكام تلاوة القرآن/ ٢٤٤.

النوع الثامن: إذا كانت الكلمة مختتمة بتاء التأنيث فإنها تقلب هاء ساكنة عند الوقف، وهي قسمان:

١ ـ أن يكون قبلها ألف، مثل: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ﴾، ﴿عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾، وحكم الألف قبلها جواز قصرها وتوسطها ومدّها كغيرها من المد العارض للسكون.

٢ ـ إذا كان قبلها حرف غير الألف، مثل: ﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾، ﴿كَآفَّةً﴾، ﴿ٱلْجَنَّةَ﴾، ﴿وَرَحْمَةٌ﴾، ﴿نِعْمَةٌ﴾، وليس فيها عند الوقف إلا سكون الهاء المبدلة من التاء، ولا يجوز في هذه الهاء بقسميها رومٌ ولا إشمام.

أما تاء التأنيث المفتوحة فيوقف عليها بالتاء، تبعًا لرسمها في المصاحف، فيدخله الروم والإشمام[1]، على خلاف العلامة مُلّا علي القاري[2].

النوع التاسع: إذا كان آخر الكلمة ساكنًا بحسب الأصل، ثم عرضت له الحركة في الوصل تخلصًا من التقاء الساكنين، مثل: ﴿قُمِ﴾ من ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾، و﴿وَأَنذِرِ﴾ من ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾، و﴿رُجَّتِ﴾ من ﴿إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ﴾، و﴿ٱشْتَرَوُاْ﴾ من ﴿ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ﴾، و﴿وَعَصَوُاْ﴾ من ﴿وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ﴾، و﴿يَكُنِ﴾ من ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، و﴿وَأَنتُمُ﴾ من ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾، و﴿لَهُمُ﴾ من ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾، فتحركت الحروف السواكن تخلصًا من التقاء الساكنين، ولا يوقف عليها إلا بالسكون المحض، ويمتنع فيها عند الوقف الروم أو الإشمام[3]

(١) انظر: أحكام تلاوة القرآن/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٢) انظر: المنح الفكرية/ ٨٠.

(٣) انظر: أحكام قراءة القرآن الكريم/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

النوع العاشر: إذا كان آخر الكلمة ميم جمع، مثل: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، فالوقف عليها بالسكون المحض عند جميع القراء، سواء في ذلك من أسكنها في الحالتين، أو من أسكنها وقفًا، ووصلها بواو وصلًا. ولا يجوز دخول الروم والإشمام فيها اتفاقًا[١].



(١) انظر: أحكام قراءة القرآن الكريم/ ٢٤٨.

المبحث الثاني
ضوابط الوقف على الكلمة المفردة

للوقف على الكلمة أوجه متعددة في كلام العرب، والمستعمل منها أثناء القراءة: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والحذف، وإثبات ما يحذف في الوصل آخر الاسم المنقوص، وإلحاق هاء السكت[١].

١ ـ الوقف على الكلمة المفردة بالسكون: السكون هو الأصل في الوقف على الكلمة المتحركة وصلًا، لأن معنى الوقف: الترك والقطع، ولأنه ضد الابتداء، فكلمة «لا يُبتدأ بساكن، ولا يوقف على متحرك»، هو عادة العرب، واختيار كثير من القراء.

والوقف بالسكون المحض يكون في كل من المرفوع والمجرور والمنصوب في المعرب، وفي الكلام المضموم والمكسور والمفتوح في المبني ـ كما مرّ ـ ويستوي في ذلك المخفف والمشدد والمهموز المحقق والمنون، إلا ما كان في الاسم المنصوب مثل ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٢]، أو في الاسم المقصور مطلقًا، مثل: ﴿عَلَيْهِمْ عَمًى﴾، كما يستوي أيضًا سكون ما قبل الحرف الأخير الموقوف عليه أو تحركه[٢].

٢ ـ الوقف على الكلمة المفردة بالروم: وأما الروم: فهو في اللغة

---

(١) تقييد وقف القرآن للهبطي/ ٧٦.

(٢) انظر: التبصرة/ ١٦٤، والنشر ٢/ ١٢٠، والموسوعة القرآنية/ ٤٠٧.

بمعنى طلب الشيء[١]، وفي الاصطلاح: هو تضعيف الصوت بالحركة، حتى يذهب بذلك التضعيف معظم صوتها[٢]. وقال بعض العلماء: هو الإتيان ببعض الحركة. وهو عند النحاة: النطق بالحركة بصوت خفي[٣]. وقد قدّر العلماء تضعيف الصوت بالحركة أو الإتيان ببعضها بالثلث، أي: إن المحذوف من الحركة أكثر من الثابت في حالة الروم، ومن ثم ضعف صوتها لقصر زمنها فيسمعها القريب المصغي ولو كان أعمى دون البعيد. ولذلك لا يؤخذ الروم إلا بالمشافهة[٤]. قال الشاطبي:

ورَوْمُك إسْماع المحرَّك واقفًا بصوتٍ خفيٍّ كلَّ دانٍ تَنَوَّلا[٥]

ويكون الوقف بالروم في المرفوع والمجرور من المعرب، وفي المضموم والمكسور من المبني سواء أكان الحرف الموقوف عليه مخففًا أم مشددًا، مهموزًا أم غير مهموز، منونًا أم غير منون. ونعني بالمنون ألا يكون منصوبًا مثل: ﴿سَمِيعًا﴾ وألا يكون في الاسم المقصور مثل: ﴿هُدًى﴾، فإن التنوين في هذين يبدل ألفًا في الوقف، سواء سكن ما قبل الحرف الموقوف عليه أم تحرك.

هذا ولا يكون الوقف بالروم بالمنصوب ولا المفتوح، وعلة ذلك خفة الفتحة وخفاؤها، فإذا خرج بعضها حالة الروم خرج سائرها، وذلك لأنها لا تقبل التضعيف بخلاف الضمة والكسرة فإنهما تقبلانه لثقلهما. ولا بد من

---

(١) مقاييس اللغة (روم).

(٢) ينظر: النشر ١/ ١٢١، والإقناع/ ٣١٤.

(٣) انظر: النشر ٢/ ١٢١، والتبصرة ١٦٤ ـ ١٧٠، والكشف ١/ ١٢٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ١٦٨، والخصائص ٢/ ٣٢٨، والكشف ١/ ١٢٢، والوقف والابتداء للغزال ١/ ٨٤، والتبصرة: ٣٣٥، وشرح الهداية ١/ ٧٠ ـ ٧١.

(٥) انظر: سراج القاري/ ١٢٥، والنشر٢/ ١٢١.

حذف التنوين من المنون حالة الوقف بالروم كما مرّ. وقد أشار إلى ما سبق الإمام ابن بري بقوله:

فالرومُ إضعافُك صوتَ الحركهْ من غير أن يذهب رأسًا صوتَكَهْ

يكون في المرفوع والمجرور معًا وفي المضموم والمكسور

ولا يرى في النصب للقراء والفتحِ للخفَّة والخفاء[1]

٣ ـ الوقف بالإشمام: والإشمام لغة: من شم الطيب في عُرْف القراء، فهو عبارة عن ضم الشفتين من غير صوت، بعد النطق بالحرف الأخير ساكنًا، إشارة إلى الضم، ولا بد من إبقاء فرجة (أي انفتاح) بين الشفتين لإخراج النفس، وضم الشفتين للإشمام يكون عقب سكون الحرف الأخير من غير تراخ، فإن وقع التراخي فهو إسكان محض لا إشمام معه. وهذا ما أشار إليه الإمام الشاطبي بقوله:

والاشمام إطباقُ الشفاهِ بُعَيْدَ ما يَسْكن لا صوت هناك فيصحلا[2]

والإشمام يُرى بالعين ولا يُسمع بالأذن، ولهذا لا يأخذه الأعمى عن القارئ، بل يأخذه عنه المبصر، ليرى كيفيته. قال ابن الجزري: هو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. وقال بعضهم: أن تجعل شفتيك على صورتهما إذا نطقت بالضمة، وكلاهما واحد[3].

---

(١) انظر: الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع بشرح العلامة الميرغني/ ١٥٨ نظم الشيخ أبي الحسن علي الرباطي المعروف بابن بري طبع المطبعة التونسية بسوق البلاط بتونس ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٥م، وانظر: الموسوعة القرآنية/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨.

(٢) الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع/ ١٧٥ طبع مكتبة السوادي بالمدينة المنورة الثالثة ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠ م، للشيخ عبد الفتاح القاضي. وانظر الموسوعة القرآنية/ ٤٠٨.

(٣) انظر: التيسير/ ٥٩، والنشر ٢/ ١٢١.

والإشمام يكون في المرفوع من المعرب، وفي المضموم من المبني دون غيرهما من الحركات، لأنه المناسب لحركة الضمة، لانضمام الشفتين عن النطق بها، ولا يجوز أن يكون الإشمام في المجرور والمنصوب والمكسور والمفتوح، لخروج الفتحة بانفتاح الفم والكسرة بانخفاضه، ولأن الإشمام في المفتوح والمكسور يوهم حركة الضم فيهما في الوصل، بينما هما ليسا كذلك، وهذا هو وجه المنع. وقد أشار إلى صفة الإشمام وما يجري فيه الإمام ابن بري بقوله:

وصفة الإشمام إطباق الشفاه بعد السكون والضرير لا يراه
من غير صوت عنده مسموع يكون في المضموم والمرفوع[(١)]

٤ ـ **الوقف بالإبدال**: ويقال له البدل، وهو في اللغة: قيام شيء مقام شيء آخر ذاهب، أو هو تنحية الأول وجعل الثاني مكانه[(٢)]. وفي الاصطلاح له معنيان:

الأول: في باب الهمز، هو إقامة الألف والواو والياء مقام الهمزة عوضًا عنها. أي إبدال الهمزة من حركة ما قبلها، مثل: رأسٍ، بأسٍ، قرأتُ = راسٍ، باسٍ، قراتُ. والبؤس، المؤمن، الجؤنة = البوس، المومن، الجونة. الذئب، المئرة = الذيب، الميرة[(٣)]. وقد يطلق عليه القلب.

الثاني: في علم الرسم، هو جعل حرف مقام آخر، وذلك بإبدال الواو من الألف مثل: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، وإبدال الياء من الألف مثل: ﴿هُدَىٰهُمْ﴾، وإبدال الصاد من السين، مثل: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾، السراط. وإبدال التاء من

---

(١) الدرر اللوامع بشرح العلامة الميرغني/ ١٦٠. وانظر الموسوعة القرآنية/ ٤٠٨.
(٢) انظر: المصباح المنير للفيومي (بدل).
(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٥٤٣ ـ ٥٤٤.

الهاء، مثل: ﴿رَحْمَتَ﴾. وإبدال الألف من النون، مثل: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[1].
والوقف بالإبدال يجري في ثلاثة أنواع:

الأول: في تنوين الاسم المنصوب، سواء رسمت الألف فيه أم لم ترسم، مثل: ﴿وَكِيلًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ [الأحزاب: ٣] ومِثْل: ﴿دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ في قوله تعالى: ﴿بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١]، ﴿سَآءَ مَثَلًا﴾ [الأعراف: ١٧٧]، ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [هود: ٢٤]، وما يشبهه، فالوقف على هذا بالألف[2].

الثاني: في تنوين الاسم المقصور مطلقًا، سواء أكان مرفوعًا أم مجرورًا أم منصوبًا مثل: ﴿عَمًى﴾، ﴿مُّصَفًّى﴾، ﴿غُزًّى﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى﴾ [محمد: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى﴾ [آل عمران: ١٥٦]، لفظ ﴿فَإِذًا﴾ المنون نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]، فكل هذه الأنواع وما شاكلها يبدل فيها التنوين ألفًا في الوقف، ومثلها في ذلك إبدال نون التوكيد الخفيفة بعد الفتح ألفًا لدى الوقف في موضعين اثنين في التنزيل، وهما قوله تعالى: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، و﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥].

الثالث: تاء التأنيث المتصلة بالاسم المفرد كما في قوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]، فهذه التاء في الأسماء

---

(١) انظر: سمير الطالبين/٢٦ وما بعدها، ورسم المصحف للفرماوي/٢٠٣.

(٢) الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ للضرير/ ١١٠.

الثلاثة تبدل هاء عند الوقف، فإن كانت منونة نحو قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ﴾ [الشعراء: ٢٢]، فيحذف التنوين ويبدل هاء عند الوقف[١].

٥ ـ **الوقف بالحذف**: في اللغة: هو الإسقاط والإزالة[٢]. وفي الاصطلاح: يكون في ثلاثة معان، الأول: وهو أحد أضرب التسهيل التي هي بين البدل والحذف[٣]. والثاني: هو أحد أنواع الوقف على الكلمة الصحيحة الآخر، ويجري في أربعة مواضع:

ـ حذف التنوين من المرفوع والمجرور.

ـ حذف صلة هاء الضمير واوًا كانت أو ياء.

ـ حذف ميم الجمع.

ـ حذف ياءات الزوائد عند من يحذفها وقفًا، والياءات الزوائد هي التي لم ترسم بالياء[٤].

٦ ـ **الوقف بالإثبات**: وأما الإثبات فيكون في الياءات المحذوفات وصلًا عند من يثبتها وقفًا مثل: ﴿ٱلدَّاعِ﴾، ﴿وَاقٍ﴾، ﴿بَاقٍ﴾[٥] مثل: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾، يوقف على العين من: ﴿ٱلدَّاعِ﴾ بالياء وهو الإثبات، وهي قراءة نافع وصلًا. ومثل: ﴿إِذَا دَعَانِ﴾ و﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ وقوله تعالى: ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾. وأما: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِيَ﴾ فالوقف على الياء، وإنما أثبتوا الياء هاهنا؛ لأن النصب عندهم أخفُّ الحركات،

---

(١) الموسوعة القرآنية/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

(٢) ينظر: المصباح المنير مادة (حذف).

(٣) ينظر: مرشد القارئ/ ٣٧ ـ ٣٨، والقواعد والإشارات/ ٤٦، والتمهيد/ ٧٠.

(٤) انظر: الموسوعة القرآنية/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩، والقواعد والإشارات/ ٤٦، والتمهيد/ ٧٠.

(٥) المصدر السابق/ ٤١٠.

فأثبتوا الياء. وفيه لغة أخرى. إذا جاءت كسرة وبعدها ياء منتصبة سلمت الياء، ألا ترى أنهم يقولون: مررت بقاضٍ، وهذا قاضٍ، فيحذفون الياء في الرفع والخفض، فإذا صاروا إلى النصب قالوا: رأيت قاضيًا، فتسلم الياء للكسرة والفتحة(١).

٧ ـ **الوقف مع الإلحاق**: وأما الإلحاق فيكون فيما يلحق آخر الكلام من هاءات السكت عند من يلحقها في: ﴿عَمَّ﴾، ﴿فِيمَ﴾، ﴿بِمَ﴾، والنون المشددة من جمع الإناث مثل: ﴿هُنَّ﴾، ﴿مِثْلَهُنَّ﴾، والنون المفتوحة مثل: ﴿ٱلْعَالَمِينَ﴾، ﴿وَٱلَّذِينَ﴾، والمشدد المبني مثل: ﴿أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَيَّ﴾، ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾(٢).

٨ ـ **الوقف مع السكت**، والسكت في اللغة: بمعنى المنع. وفي الاصطلاح: قطع الصوت زمنًا دون زمن الوقف، من غير تنفس، بنية العودة إلى القراءة في الحال(٣). ويكون في وسط الكلمة وفي آخرها، وعند الوصل بين السورتين لمن له ذلك من القراء، وأكثره وقوعًا على الساكن قبل الهمز، سواء أكان هذا الساكن صحيحًا أو شبه صحيح، أو الساكن حرف مد. فالساكن الصحيح: مثل قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] وهو المعروف بسكت (أل) وهي ما تعرف بسكتات الطيبة، ومثل قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٣] وهو المعروف بسكت المفصول، أي سكت الهمزة، ومثل كلمة (القرآن) في قوله تعالى:

---

(١) الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ للضرير/ ١٣٤.

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن ١/ ١١٧ ـ ١١٨ طبعة الحلبي الرابعة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م للحافظ عبد الرحمن السيوطي.

(٣) انظر: النشر ١/٢٣٨، ومنار الهدى ١/ ٢٣.

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [الرحمن: ١ ـ ٢] وهو المعروف بسكت الموصول. ويؤخذ من أفواه الشيوخ.

والساكن شبه الصحيح: ما كان فيه حرفٌ ليّن فقط، ويشمل المفصول مثل قوله: ﴿وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] (السكت فيه على الواو الساكنة)، ويشمل كذلك الموصول قوله: ﴿فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِيۖ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١].

والساكن حرف مد، مثل قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٧]، وقوله: ﴿لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ﴾ [الزمر: ٦١] وهو المعروف بسكت المد(١). وقد سكت حفص عن عاصم، وابن ذكوان عن ابن عامر، وإدريس عن خلف العاشر على الساكن قبل الهمز، ما لم يكن حرف مد، في أحد الوجهين عنهم من طريق طيبة النشر. وكذلك سكت حمزة على الساكن قبل الهمز عمومًا، سواء أكان الساكن صحيحًا، أو شبه صحيح، أو حرف مد، من طريق طيبة النشر، وهو المعروف: بالسكت المطلق(٢).

وقد ورد عن حفص عن عاصم من طريق الشاطبية، أنه كان يسكت سكتة لطيفة من غير تنفس، بقدر حركتين في حالة الوصل في **أربعة مواضع** من القرآن باتفاق، وهي كالآتي:

السكتة الأولى: على الألف المبدلة من التنوين في لفظ ﴿عِوَجَاۜ﴾ بأول سورة الكهف في حالة الوصل، ثم يقرأ: ﴿قَيِّمٗا لِّيُنذِرَ بَأۡسٗا شَدِيدٗا مِّن لَّدُنۡهُ﴾ [الكهف: ٢]. وإذا وقف فبالألف عوجًا، ويسمى مد العوض.

---

(١) انظر: النشر ١/٢٤٣، والإتقان ١/١٥١ ـ ١٥٢، وهداية القاري ٢/٤٠٩.

(٢) انظر: النشر١/ ٢٤٥.

السكتة الثانية: على الألف من لفظ ﴿قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢]، ثم يقرأ: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢] وهو تام، كما ذكره الصفاقسي في غيث النفع[١]. وعليه فلا سكت عندئذ، وعند عدم الوقف يجب السكت من طريق الشاطبية[٢].

السكتة الثالثة: على النون من لفظ ﴿مَنۜ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنۜ رَاقٖ﴾ [القيامة: ٢٧]، ويلزم من السكت إظهار النون الساكنة عند الراء، لأن السكت يمنع الإدغام[٣].

السكتة الرابعة: على اللام من لفظ ﴿كَلَّاۖ بَلۡۜ﴾ في قوله تعالى: ﴿كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤] ويلزم من هذا السكت أيضًا إظهار اللام عند الراء، لأن السكت يمنع الإدغام.

وسكْتُ حفصٍ في هذه المواضع الأربعة من هذا النوع الذي يأتي على آخر الكلمة[٤].

٩ ـ الوقف بالنقل: والنقل يكون فيما آخره همزة بعد ساكن، فإنه يوقف عليه عند حمزة بنقل حركتها إليه، فيحرك بها ثم تحذف هي، سواء أكان الساكن صحيحًا مثل: ﴿دِفۡءٞ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۗ لَكُمۡ فِيهَا دِفۡءٞ وَمَنَٰفِعُ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ﴾ [النحل: ٥]، أو ياء أو واوًا أصليتين، سواء كانتا مدًّا مثل: ﴿ٱلۡمُسِيٓءُۚ﴾ ﴿تَبُوٓأَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا ٱلۡمُسِيٓءُۚ﴾ [غافر: ٥٨]،

---

(١) غيث النفع/ ص٣٣٢.

(٢) انظر: الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء للنكزاوي/ ٢٤٣.

(٣) انظر: الكشف ٢/ ٥٥ ـ ٥٦.

(٤) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري/ ٤٠٩ ـ ٤١٤ بتصرف، والموسوعة القرآنية المتخصصة/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥.

وقوله: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ﴾ [المائدة: ٢٩]، أو كانتا حرف لين مثل: ﴿ٱلسَّيِّئُ﴾ ﴿سَوۡءٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦۚ﴾ [فاطر: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمَ سَوۡءٖ فَٰسِقِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٤].

١٠ ـ **قطع القراءة**: القطع في اللغة: بمعنى الإبانة والإزالة، تقول: قطعت الشجرة إذا أبنتها وأزلتها[١]. وفي الاصطلاح: قطع القراءة رأسًا، أي الانتهاء منها، فالقارئ بالقطع كالمعرض عن القراءة، والمنتقل منها إلى حالة أخرى غيرها، وينبغي بعد القطع إذا أراد العودة إلى القراءة الإتيان بالاستعاذة ثم البسملة، إن كان العود من أول السورة، وإن كان من أثنائها فله التخيير بالبسملة بعد التعوذ، أو عدم الإتيان بها.

ولا يكون القطع إلا على رؤوس الآي، لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع. وقد كان السلف يكرهون أن يقرؤوا بعض الآية ويدَعُوا بعضها[٢].



---

(١) اللسان مادة (قطع).

(٢) انظر: الموسوعة القرآنية/ ٤٠٤.

المبحث الثالث
ضوابط الوقف على الهمزة

وسأذكر نماذج على سبيل البيان لا على سبيل الحصر، حتى لا يطول البحث.

تعريف: كل همز يثبت في الابتداء ويسقط في الدرج فهو همز وصل. وكل همز يثبت في الابتداء والدرج فهو همز قطع[١].

ولا يخلو الحرف الواقع أول الكلمة القرآنية من أن يكون متحركًا أو ساكنًا، فإن كان متحركًا فحكمه ظاهر، وإن كان ساكنًا فإن وصلت الكلمة بما قبلها فالحكم ظاهر أيضًا. وإن ابتدئ بها فلا بدّ من اجتلاب همزة الوصل، ليتوصل بها إلى النطق بالحرف الساكن الواقع أول الكلمة. إذ النطق به وهو في ابتداء الكلام متعذر، فحينئذٍ لا يحتاج لهمزة الوصل، إلا في حال الابتداء بالكلمة التي أولها حرف ساكن. وسميت همزة الوصل لأنها وُصْلَةٌ إلى النطق بالحرف الساكن، وسبيل إلى التمكن من التلفظ به، وتكون همزة الوصل في الأفعال، والأسماء، والحروف[٢].

أما الأفعال فتكون فيما يأتي:

---

(١) انظر: تنبيه الغافلين، وإيضاح الوقف، وإرشاد الجاهلين للصفاقسي/١١٨، والابتداء/١٠٤، و أحكام قراءة القرآن/٣٠٩.

(٢) انظر: المرشد في الوقوف على مذاهب القراء ١/ ٢٣.

١ ـ الفعل الماضي الخماسي:

مثل: (وانطلق) من قوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ﴾ [صٓ: ٦].

و(اتخذ) من قوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦].

و(ارتاب) من قوله تعالى: ﴿إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

و(ارتضى) من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

و(استحق) من قوله تعالى: ﴿ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ [المائدة: ١٠٧].

و(اجتمع) من قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ﴾ [الإسراء: ٨٨].

و(انفطرت) من قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١].

و(انشق) من قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١].

و(اجتثت) من قوله تعالى: ﴿ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٢٦].

و(انصرف) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟﴾ [براءة: ١٢٧].

و(اشترى) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ﴾ [براءة: ١١١].

و(اصطفى) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا﴾ [آل عمران: ٣٣].

و(اضطر) من قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣][1].

٢ ـ الفعل الماضي السداسي:

(استغفر): من قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

---

(١) انظر: المرشد في الوقوف على مذاهب القراء ١/ ٣٣ ـ ٣٤.

و(استنصر) من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱلَّذِى ٱسْتَنصَرَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُۥ﴾ [القصص: ١٨].

و(استمسك) من قوله تعالى: ﴿فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

و(استحوذ) من قوله تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المجادلة: ١٩].

و(اشمأز) من قوله: ﴿ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ﴾ [الزمر: ٤٥].

و(استكبر) من قوله تعالى: ﴿أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ﴾ [البقرة: ٣٤].

و(استسقى) من قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٦٠].

و(استعلى) من قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَفْلَحَ ٱلْيَوْمَ مَنِ ٱسْتَعْلَىٰ﴾ [طه: ٦٤].

و(استغنى) من قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ﴾ [الليل: ٨][(١)].

١ ـ فعل الأمر الذي ماضيه خماسي:

(اتخذ) من قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥].

و(انطلقْ) من قوله تعالى: ﴿ٱنطَلِقُوٓا۟ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠].

و(اتبعْ) من قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٠٦].

و(انتظر) من قوله تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَٱنتَظِرْ﴾ [السجدة: ٣٠].

و(انتصر) من قوله تعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾ [القمر: ١٠].

و(ارتقب) و(اصطبر) من قوله تعالى: ﴿فَٱرْتَقِبْهُمْ وَٱصْطَبِرْ﴾ [القمر: ٢٧].

---

(١) انظر: المرشد في الوقوف على مذاهب القراء ١/ ٣٢.

٢ ـ فعل الأمر الذي ماضيه سداسي:

(استغفر) من قوله تعالى: ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ﴾ [نوح: ١٠].

و(استعن) من قوله تعالى: ﴿ٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ١٥٣].

و(استجب) من قوله تعالى: ﴿ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٢٤].

و(استفزز) من قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ﴾ [الإسراء: ٦٤][١].

٣ ـ فعل الأمر الذي ماضيه ثلاثي:

(اكشف) من قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَّا ٱلْعَذَابَ﴾ [الدخان: ١٢].

و(اتل) من قوله تعالى: ﴿ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

و(اذكر) من قوله تعالى: ﴿ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢].

و(اشكر) من قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤].

و(اخرج) من قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: ٣١].

و(ارجع) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ﴾ [الملك: ٤].

و(انظر) من قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

و(اذهب) من قوله تعالى: ﴿ٱذْهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ﴾ [يوسف: ٨٧].

و(اهد) من قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

و(اقرأ) من قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١].

و(اضرب) من قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ﴾ [الشعراء: ٦٣].

هذا في الأفعال[٢].

---

(١) المرشد في الوقوف على مذاهب القراء ١/ ٢٥ وما بعدها.

(٢) انظر: أحكام قراءة القرآن/ ٣١٣ ـ ٣١٤.

وأما في الأسماء فتكون همزة الوصل فيها قياسية، وسماعية:

فالقياسية:

١ ـ تكون في مصدر الفعل الخماسي، مثل:

و(اختلاف) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [يونس: ٦].

و(ابتغاء) من قوله تعالى: ﴿ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

و(افتراء) من قوله تعالى: ﴿ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٤٠].

و(انتقام) من قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [آل عمران: ٤].

٢ ـ وتكون في مصدر الفعل السداسي:

(استكبارًا) من قوله تعالى: ﴿ٱسْتِكْبَارًا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣].

وأما **السماعية** فتكون في الأسماء الآتية:

١ ـ **اثنان**: من قوله تعالى: ﴿ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦].

٢ ـ **اثنتان**: من قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦].

٣ ـ **ابن**: من قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [مريم: ٣٤].

٤ ـ **ابنة**: من قوله تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ﴾ [التحريم: ١٢].

٥ ـ **امرؤ**: من قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

٦ ـ **امرأة**: من قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا﴾ [النساء: ١٢٨].

٧ ـ **اسم**: من قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل: ٨][1].

---

(١) انظر: المرشد في الوقوف على مذاهب القراء ١/ ٣٩.

وأما الحروف فلم تدخل همزة الوصل عليها في القرآن الكريم إلا في الآتي:

١ - اللام الموصولة، كاللامات الموصولة في الأسماء الواردة قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وهذه اللامات حروف في اللفظ، وأسماء موصولة في المعنى.

٢ - اللام الزائدة، التي لا تنفك عن الكلمة، مثل: (الذي - التي - اللذان - اللتان - الذين - الآن - اليسع).

٣ - اللام الزائدة غير اللازمة، وهي التي تسمى لام التعريف، أو لام (ألـ)، مثل:

(الأرض - البحر - الجبال - الخير - العليم - الغفور - الملك - الكبير).

ضوابط الابتداء بهمزة الاستفهام.

قال ابن الجزري:

وابدأ بهمزِ الوصلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمّ ... إنْ كان ثالثٌ من الفعل يُضَمّ
واكسرْه حالَ الكسرِ والفتحِ، وفي ... الاسماءِ غير اللام كسرها وفي
ابن مع ابنةِ امرئٍ واثنين ... وامرأةٍ واسم مع اثنتين[1]

معنى الأبيات:

١ - تكسر همزة الوصل الداخلة على الأسماء مطلقًا، سواء كان

---

(١) انظر: شرح الجزرية/ ٥٦.

دخولها عليها قياسيًّا، وذلك في مصادر الفعل الخماسي والسداسي، أم سماعيًّا، وذلك في الأسماء السبعة المذكورة.

وتكسر الداخلة على الأفعال، أيضًا إذا كان ثالث حروف الفعل مكسورًا، مثل: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٣٧]، ﴿رَّبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَّا ٱلْعَذَابَ﴾ [الدخان: ١٢]، ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [الأحزاب: ٢] أو مفتوحًا، مثل: ﴿ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ﴾ [النور: ٥٥] ومثل: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المجادلة: ١٩]، ﴿ٱسْتَجِيبُوا۟ لِرَبِّكُم﴾ [الشورى: ٤٧].

ووجه كسر همزة الوصل إذا كان ثالث الفعل مكسورًا، المناسبة بين أول الفعل وثالثه، ولا اعتداد بالساكن بينهما، لأنه ليس بحاجز.

ووجه كسر همزة الوصل إذا كان ثالث الفعل مفتوحًا، القياس على كسرها إذا كان ثالث الفعل مكسورًا.

قال في العقد الفريد: «ووجب كسرها مع ثالثه إن كان مفتوحًا، خوف الالتباس بألف التكلم في (اجْعل) وقفًا، وقيل: حملًا على المكسور»(١).

وقال الشيخ وهبة بن سرور المحلي: لو فتحت الهمزة فيما ثالثه مفتوح، لالتبس المضارع بالأمر(٢).

وقال ملّا علي القاري: ولأن همزة القطع غالبًا تكون مفتوحة، فلا بد من ظهور المغايرة بين همزة الوصل وهمزة القطع(٣).

وتكسر همزة الوصل كذلك إذا كان ثالثُ الفعل مكسورًا بحسب

---

(١) انظر: العقد الفريد/ ١٤٢، وأحكام قراءة القرآن/ ٣١٩، وانشراح الصدور/ .

(٢) انظر ترجمتهم في هداية القاري/ ٧٤٦.

(٣) انظر: شرح الجزرية لملّا علي القاري/ ٧٨، وأحكام قراءة القرآن الكريم/ ٣٢٠.

الأصل، ثم عرض له الضم لموجب، وقد وقع ذلك في القرآن الكريم في خمسة أفعال:

أ - (امشوا) في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ﴾ [صٓ: ٦].

ب - (ايتوا) في قوله تعالى: ﴿ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ﴾ [الأحقاف: ٤]، وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱئْتُواْ صَفًّا﴾ [طه: ٦٤].

ج - (ابنوا) في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱبْنُواْ لَهُۥ بُنْيَٰنًا﴾ [الصافات: ٩٧].

د - (اقضوا) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [يونس: ٧١].

هـ - (امضوا) في قوله تعالى: ﴿وَٱمْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥].

وذلك لأن أصل هذه الأفعال:

(امْشِيوا)، (ايتيوا)، (ابنِيوا)، (اقضيوا)، (امضيوا)، نقلت حركة الياء إلى الحرف السابق لها، تناسبًا بين حركتها وحركة الواو، ولما نقلت حركة الياء إلى هذه الأحرف سكنت الياء فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصارت هذه الأفعال:

(امشوا، ايتوا، ابنوا، اقضوا، امضوا)، والدليل على أن الأصل في هذه الأفعال الكسر، أنك إذا أمرت المخاطب الواحد قلت: (امشِ، ايتِ، ابنِ، اقضِ، امضِ).

وإذا أمرت الاثنين قلت: (امشيا، ايتيا، ابنيا، اقضيا)، فهذا يدل على أن الكسر هو الأصل وأن الضم عارض. فمن أجل ذلك وجب كسر همزة الوصل عند البدء بهذه الأفعال نظرًا للأصل[1].

---

(١) انظر: أحكام قراءة القرآن/ ٢٢١.

٢ ـ تضم همزة الوصل إذا كان ثالث الفعل مضمومًا ضمًّا أصليًا، مثل: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾، ﴿ٱذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾، ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾، ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ﴾، ﴿ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ﴾، ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾، ﴿قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِي﴾، ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾، ﴿ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾، ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ﴾، ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾، ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ﴾.

ووجه ضم الهمزة حال ضم ثالث الفعل، تحقيق التناسب بين الهمزة وثالث الفعل، وعدم الالتفات للثاني لكونه غير حاجز.

قال الشيخ خالد الأزهري: وإنما ضمت الهمزة عند ضم ثالث الفعل لئلا يلزم الخروج من الكسر الى الضم، ولا اعتبار بالساكن لأنه ليس بحاجز(١).

٣ ـ تفتح همزة الوصل الداخلة على اللام، سواء كانت موصولة أم زائدة لازمة، أم زائدة غير لازمة، وهي لام التعريف، وقد مرّ مفصلًا.

ضوابط البدء بهمزة الاستفهام: إذا اجتمعت همزة الاستفهام وهمزة الوصل في كلمة، وجب حذف همزة الوصل، لأن الغرض منها هو التوصل إلى النطق بالحرف الساكن، وقد تحقق بهمزة الاستفهام، فلم يكن هناك داعٍ لوجود همزة الوصل. وقد وقع هذا في سبع كلمات في القرآن الكريم:

١ ـ ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا﴾ [البقرة: ٨٠].

٢ ـ ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾ [مريم: ٧٨].

٣ ـ ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [سبأ: ٨]

٤ ـ ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣].

---

(١) انظر: علم الحواشي الأزهرية على المقدمة الجزرية، وانظر أحكام قراءة القرآن/ ٣٢٢.

٥ ـ ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [صٓ: ٦٣].

٦ ـ ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [صٓ: ٧٥]

٧ ـ ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦].

وأصل هذه الأفعال: (أإتخذتم، أإطلع، أإفترى، أإصطفى، أإتخذناهم، أإستكبرت، أإستغفرت) بهمزتين الأولى همزة الاستفهام وهي مفتوحة، والثانية همزة الوصل وهي مكسورة، لدخولها على فعل ماض خماسي في (أتخذتم، أطلع، أفترى، أصطفى، أتخذناهم)، وعلى فعل ماض سداسي، في (أستكبرت، أستغفرت)، فحذفت همزة الوصل استغناء عنها بهمزة الاستفهام(١).

ولا يترتب على حذفها التباس الاستفهام بالخبر، لأن همزة الاستفهام تكون همزة قطع، وتكون مفتوحة أبدًا، وتثبت وصلًا وابتداءً، وأما همزة الوصل فتثبت ابتداءً وتسقط وصلًا، ولا تكون في الأفعال السابقة وما ماثلها إلا مكسورة.

وإذا اجتمعت همزة الاستفهام وهمزة الوصل في كلمة، وكان بعد همزة الوصل لام، وجب إبقاء همزة الوصل، وامتنع حذفها، لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر. ولكن لا يجوز النطق بهمزة الوصل محققة، بل يجوز فيها لكل القراء وجهان:

الأول: تسهيلها بين بين، أي بين الهمزة والألف.

الثاني: إبدالها حرف مدٍّ مع الإشباع، وقد وقع ذلك في ثلاث كلمات:

الأولى: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ في موضعين [الأنعام: ١٤٣ ـ ١٤٤].

---

(١) انظر: أحكام قراءة القرآن/ ٣٢٣.

الثانية: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ في موضعين [يونس: ٥١ ـ ٩١].

الثالثة: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس ٥٩].

الابتداء بلفظ: (الاسم)

إذا وقفت على (بئس) لضرورة أو اختبار، أو نحو ذلك، وأردت الابتداء بـ (الاسم) من قوله تعالى في سورة الحجرات: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١١]، فلك الابتداء بهمزة الوصل مفتوحة، ولك الابتداء باللام المكسورة مع ترك همزة الوصل. مثال الابتداء بها (أَلِسْم)، ومثال حذفها: (لِسْم)[١].



(١) انظر: هداية القاري/ ٥٠٥ وما بعدها، وأحكام قراءة القرآن الكريم/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

المبحث الرابع
الوقف على حروف المدّ، وحذفُها، وإثباتُها

حروف المدّ ثلاثة، هي الواو الساكنة المضموم ما قبلها، مثل: (يقول)، والألف الساكنة المفتوح ما قبلها، مثل: (قال)، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، مثل: (وقيل)، ويجمع الكل بشروطها المذكورة الكلمات الآتية ﴿نُوحِيهَآ﴾ [هود: ٤٩]، ﴿وَأُوتِينَا﴾ [النمل: ٤٢]، ﴿أُوذِينَا﴾ [الأعراف: ١٢٩].

وتسمى الحروف الثلاثة هذه حروف المدّ واللين، لامتدادها بمد ولين من غير كلفة على اللسان، لاتساع مخرجها[١]. فإذا كان آخر الكلمة الموقوف عليها حرفًا من حروف المدّ الثلاثة، فإن كان هذا الحرف ثابتًا في رسم المصحف العثماني، فالوقف على الكلمة يكون بإثبات حرف المد فيها، وإن كان محذوفًا من المصاحف يكون الوقف على الكلمة بحذفه. فإثبات حرف المدّ عند الوقف تابع لإثباته في المصاحف، وحذفُه عند الوقف فرعُ حذفِه منها. وهذا بيانها:

١ ـ الوقف على الألف:

إذا كانت الألف ثابتة في الرسم فتكون ثابتة عند الوقف، سواء كانت ثابتة في الوصل أيضًا، بأن كان ما بعدها متحركًا، مثل: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾، أم كانت محذوفة في الوصل، بأن كان

(١) انظر: هداية القاري ١/ ٢٦٧.

ما بعدها ساكنًا، مثل: ﴿فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ﴾ [الأعراف: ٢٢]، ﴿دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ﴾ [يوسف: ٢٥]، ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣]، ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥]، ﴿وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ﴾ [النمل: ٤٢]، ﴿وَقِيلَ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ﴾ [التحريم: ١٠]، ومثل: ﴿إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [القصص: ٣٠][1].

ومثل الألف التي بعد الهاء من لفظ (أيها)، في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، ما خلا ثلاثة أحرف تقف عليهن بغير ألف: في النور: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، وفي الزخرف: ﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾، وفي الرحمن: ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ فيوقف على هذه الثلاثة الأحرف بغير ألف، لأنها ليست مرسومة في المصحف.

وإذا كانت الألف ـ حسب الرواية ـ محذوفة في الوصل، وكان ما بعدها متحركًا، فإنها تحذف وصلًا، وتثبت وقفًا، وذلك في الألفاظ الآتية:

١ ـ (الظنونا) من قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠].

٢ ـ (الرسولا) من قوله تعالى: ﴿أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٦].

٣ ـ (السبيلا) من قوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧][2]

٤ ـ (أنا) حيث وردت في القرآن الكريم، سواء كان بعدها همزة، نحو: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٣]، أم لم يكن بعدها همزة، مثل: ﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢].

٥ ـ (لكنّا) من قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٨].

٦ ـ (قواريرًا) من قوله تعالى: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَا۠﴾ [الإنسان: ١٥] في الموضع

---

(١) انظر: أحكام قراءة القرآن الكريم/ ٢٨٩.

(٢) انظر: الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ للضرير الكوفي/ ٨٠.

الأول فقط، وأما الموضع الثاني ﴿قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٦]، فالألف محذوفة منه في مصاحف أهل البصرة رسمًا، فتحذف وقفًا ووصلًا، ومثبتة في مصاحف أهل الحجاز والكوفة[(١)].

٧ ـ (وليكونًا) من قوله تعالى: ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

٨ ـ (لنسفعًا) من قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥][(٢)]

٩ ـ إذا كانت الألف بدلًا من التنوين في الاسم المنصوب، مثل: ﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾، ﴿تَقِيًّا﴾، ﴿وُدًّا﴾.

١٠ ـ لفظ ﴿إِذًا﴾، حيث وقع منوّنًا، مثل: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]، ﴿إِذًا لَّٱبْتَغَوْاْ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَـٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، فالألف في جميع ما ذكر تحذف وصلًا وتثبت وقفًا[(٣)].

يُستثنى من هذه القاعدة:

أ ـ الألف في (ثمودا): من قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ﴾ [هود: ٦٨]، وفي مواضع تشبهها في القرآن الكريم، فالألف فيها تحذف وصلًا ووقفًا، وإن ثبتت رسمًا.

ب ـ (سلاسلا) من قوله تعالى: ﴿سَلَـٰسِلَاْ وَأَغْلَـٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤]، فهذه الألف ـ وإن ثبتت رسمًا ـ يجوز فيها لحفص وجهان عند الوقف: الإثبات والحذف، وأما في الوصل فتحذف عنده قولًا واحدًا[(٤)].

---

(١) المصاحف لابن أبي داود ١٤٤، ١٥٥، والمقنع للداني ص ٤٥ ـ ٤٦، وهداية القاري ٢/٥٢٦.

(٢) انظر: المرشد في الوقوف على مذاهب القراء ١/٩٨، والمصدر السابق/١٧٩.

(٣) أحكام قراءة القرآن/ ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٤) راجع شروح الشاطبية.

٢ ـ الوقف على الواو:

تثبت الواو في الوقف إذا ثبتت في الرسم، سواء ثبتت في الوصل، وذلك إذا كان بعدها متحرك، أم حذفت في الوصل، وذلك إذا كان بعدها ساكن.

مثال المتحرك: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [البقرة: ٤٥]، ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، ﴿مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦].

مثال الساكن: ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الأنعام: ٩١]، ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [الرعد: ٣٩]، ﴿فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]، ﴿كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ﴾ [الدخان: ١٥].

وتحذف وقفًا إذا حذفت رسمًا، مثل: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٢٥]، ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الزخرف: ٣٦]، ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

وتحذف الواو ويوقف بالعين[1] على مثل: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١]، ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨][2]، ﴿فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا﴾ [البقرة: ٦١]، ﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، ﴿تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا﴾ [آل عمران: ٦١]، ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٠٦]، ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٢٥].

ويوقف بالحاء دون الواو في:

﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الشورى: ٢٤]، ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤]، ﴿كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ﴾ [النحل: ٧٧][3].

---

(١) انظر: المرشد في الوقوف على مذاهب القراء ١/ ٩٨، والمصدر السابق ١/ ٦٣.

(٢) انظر: الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ/ ١٣٨.

(٣) الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ، للضرير/ ١٧٦.

٣ ـ الوقف على الياء[(١)]:

تثبت الياء وقفًا إذا ثبتت رسمًا، سواء ثبتت وصلًا أيضًا، وذلك إذا كان بعدها متحرك، مثل: ﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِیۖ﴾ [الأعراف: ١٧٨]، ﴿فَٱتَّبِعُونِی یُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿هَٰذِهِۦ سَبِیلِیٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [يوسف: ١٠٨]، ﴿أُو۟لِی ٱلْأَیْدِی وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [ص: ٤٥]، ﴿أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِیۖ﴾ [يوسف: ١٠٨]، أم حذفت وصلًا، وذلك إذا كان بعدها ساكن مثل: ﴿وَلَا تَسْقِی ٱلْحَرْثَ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿وَیُرْبِی ٱلصَّدَقَٰتِۗ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، ﴿فَسَوْفَ یَأْتِی ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿حَاضِرِی ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿غَیْرَ مُحِلِّی ٱلصَّیْدِ﴾ [المائدة: ١]، ﴿غَیْرُ مُعْجِزِی ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٢]، ﴿أَنَّا نَأْتِی ٱلْأَرْضَ﴾ [الرعد: ٤١]، ﴿ءَاتِی ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِی ٱلْمُؤْمِنِینَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]، ﴿وَٱلْمُقِیمِی ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]، ﴿ٱدْخُلِی ٱلصَّرْحَۖ﴾ [النمل: ٤٤]، ﴿بِهَٰدِی ٱلْعُمْیِ﴾ [النمل: ٨١].

وتحذف الياء وقفًا إذا حذفت رسمًا: وقد عدّ أهل الأداء[(٢)] مواضع من هذا القبيل، وهي:

١ ـ ﴿یُؤْتِ﴾ من ﴿وَسَوْفَ یُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِینَ﴾ [النساء: ١٤].

٢ ـ ﴿وَٱخْشَوْنِۚ﴾ من ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤].

٣ ـ ﴿نُنجِ﴾ في ﴿حَقًّا عَلَیْنَا نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِینَ﴾ [يونس: ١٠٣].

٤ ـ ﴿بِٱلْوَادِ﴾ من ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢].

٥ ـ ﴿لَهَادِ﴾ في ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِینَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [الحج: ٥٤].

---

(١) انظر: المرشد في الوقوف على مذاهب القراء ١/ ٤١.

(٢) انظر: السبعة/١٦٨، والتيسير/٧٦، والنشر ٢/ ٢٢٠، والإتحاف ١/ ٤١١، وإيضاح الوقف١/ ٢٥١، والمقنع/ ٣١، وهجاء المصاحف/ ١١٢، ودليل الحيران/ ١٤١.

٦ - ﴿وَادِ﴾ من ﴿عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ [النمل: ١٨].

٧ - ﴿ٱلْوَادِ﴾ من ﴿ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [القصص: ٣٠].

٨ - ﴿بِهَٰدِ﴾ من ﴿بِهَٰدِ ٱلْعُمْيِ﴾ [الروم: ٥٣].

٩ - ﴿يُرِدْنِ﴾ من ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [يس: ٢٣].

١٠ - ﴿صَالِ﴾ من ﴿صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦٣].

١١ - ﴿يَٰعِبَادِ﴾ من ﴿قُلْ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الزمر: ١٠].

١٢ - ﴿عِبَادِ﴾ من ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ﴾ [الزمر: ١٧ - ١٨].

١٣ - ﴿يُنَادِ﴾ من ﴿يُنَادِ﴾، ﴿ٱلْمُنَادِ﴾ كلاهما [قٓ: ٤١].

١٤ - ﴿تُغْنِ﴾ من ﴿فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٥].

١٥ - ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ من ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ [الرحمن: ٢٤].

١٦ - ﴿بِٱلْوَادِ﴾ من ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ [النازعات: ١٦].

١٧ - ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ من ﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٦].

ويجوز في ياء ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٣٦] عند الوقف وجهان:

الإثبات، والحذف عند حفص، وأما في حال الوصل، فليس له فيها إلا إثباتها مفتوحة(١).



---

(١) انظر: الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ للضرير/ ١٣٢، وأحكام قراءة القرآن/ ٢٩٥ - ٢٩٦.

المبحث الخامس
الوقف على هاء التّأنيث

هاء التأنيث في القرآن الكريم نوعان:

الأول: مرسوم بالهاء، وهو المسمى بالتاء المربوطة.

الثاني: مرسوم بالتاء، وهو المسمى في القرآن بالتاء المفتوحة أو المجرورة أو المبسوطة. وهذا من خصائص الرسم العثماني[١].

ولا تجوز مخالفة رسم المصحف في الوقف على الحروف، فما كان مرسومًا بالتاء وقفنا عليه بالتاء، وما كان مرسومًا بالهاء وقفنا عليه بالهاء، ومن تعمّد مخالفة رسم المصحف في وقف أو وصل كان مخطئًا[٢]. ولا تخلو تاء التأنيث أن تكون في فعل، أو في اسم. فإن كانت في فعل، يؤتى بها في الفعل للدلالة على تأنيث الفاعل، فإنها ترسم بالتاء المفتوحة باتفاق العلماء، وعلى ذلك اتفقت جميع المصاحف العثمانية، ولا يوقف عليها إلا بالتاء، وذلك مثل: (ودّت طائفة)، (وقالت لأخته قصيه)، (وعنت الوجوه)، (إذا السماء انفطرت)، (وأزلفت الجنة للمتقين)، (فآمنت طائفة)، وتسمى تاء التأنيث[٣]. وإن كانت في اسم فالأصل فيها والغالب في استعمالها أن ترسم بالتاء المربوطة، ويوقف عليها بالهاء، ومن أجل ذلك

---

(١) انظر: هداية القاري ٢/ ٤٦٢.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ١٦٥.

(٣) انظر: أحكام قراءة القرآن/ ٢٩٧.

تسمى هاء التأنيث، مثل: (رحمة، نعمة، جنّة، حكمة، سنة، قرة، شجرة)، ولا فرق في ذلك بين رسم المصاحف العثمانية، ورسم الكتابة الإملائية.

غير أن في المصاحف العثمانية كلمات خرجت عن هذا الأصل، وكتبت بالتاء المجرورة، فيوقف عليها بالتاء لضيق نفس أو تعليم أو اختبار، أو نحو ذلك[1]

وكل ما في كتاب الله من ذكر (الرحمة) فالوقف عليه بالهاء إلا سبعة أحرف:

١ ـ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ٢١٨].

٢ ـ ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

٣ ـ ﴿رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ﴾ [هود: ٧٣].

٤ ـ ﴿ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ عَبۡدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾ [مريم: ٢].

٥ ـ ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٥٠].

٦ ـ ﴿أَهُمۡ يَقۡسِمُونَ رَحۡمَتَ رَبِّكَۚ﴾ [الزخرف: ٣٢].

٧ ـ ﴿وَرَحۡمَتُ رَبِّكَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٢][2].

وما عدا هذه المواضع يرسم بالتاء المربوطة، ويوقف عليه بالهاء، مثل: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ﴾، ﴿إِلَّا رَحۡمَةً مِّن رَّبِّكَۚ﴾، ﴿عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ﴾، ﴿لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ﴾، ﴿وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[3].

---

(١) انظر: المرشد في الوقوف على مذاهب الأئمة القراء ١/ ٦٤، وأحكام قراءة القرآن/ ٢٩٨.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء/ ١٦٦، والنشر٢/ ١٢٩.

(٣) أحكام قراءة القرآن/ ٢٩٨.

وكل ما في كتاب الله من ذكر (السنّة) فالوقف عليه بالهاء إلا خمسة أحرف:

١ - ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

٢ - ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣].

٣ - ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِۦ ۖ﴾ [غافر: ٨٥].

وكل ما في كتاب الله من ذكر النعمة فهو بالهاء إلا أحد عشر حرفًا. كلمة (نعمت) التي بالتاء ومواضعها. فيوقف عليها بالتاء:

١ - ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم﴾ [البقرة: ٢٣١].

٢ - ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً﴾ [آل عمران: ١٠٣].

٣ - ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ﴾ [المائدة: ١١].

٤ - ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾ [إبراهيم: ٢٨]

٥ - ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

٦ - ﴿وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ٧٢].

٧ - ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣].

٨ - ﴿وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١١٤].

٩ - ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٣١].

١٠ - ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ﴾ [فاطر: ٣].

١١ - ﴿فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾ [الطور: ٢٩][(١)].

(١) إيضاح الوقف/ ١٦٦، والمرشد في الوقوف على مذاهب الأئمة القراء ١/ ٧٥.

وما عدا هذه المواضع يكتب بالتاء المربوطة ويوقف عليه بالهاء، مثل: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨]، ﴿أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [النحل: ٧١].

ومثل: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [إبراهيم: ٦]، ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ﴾ [المائدة: ٧]، ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٢٠]، ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي﴾ [الصافات: ٥٧][١].

وأما قوله ﷻ: ﴿يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]، فالوقف عليه (لومة) بالهاء.

وأما قوله تعالى: ﴿بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [هود: ٨٦]، فالوقف على (بقيت) بالتاء.

وقوله تعالى: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾ [القصص: ٩]، فالوقف على (قرّت) بالتاء[٢].

وكل ما في كتاب الله تعالى من ذكر (المرأة) فالوقف عليه بالهاء إلا سبعة أحرف، فيوقف عليها بالتاء، وهي:

١ - ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [٣٠ آل عمران].

٢ - ﴿امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا﴾ [يوسف: ٣٠]

٣ - ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١]

٤ - ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٩]

---

(١) انظر: المرشد في الوقوف على مذاهب القراء ١/ ٧٥، وأحكام قراءة القرآن/ ٣٠٠.

(٢) إيضاح الوقف/ ١٦٧، والمصاحف/ ١١١، والنشر ٢/ ١٣٠.

٥ ـ ﴿ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ﴾ [التحريم: ١٠].

٦ ـ ﴿وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖۖ﴾ [التحريم: ١٠].

٧ ـ ﴿ٱمۡرَأَتَ فِرۡعَوۡنَ﴾ [التحريم: ١١](١).

وكل ما في كتاب الله تعالى من ذكر (الكلمة) فهو بالهاء إلا ثلاثة أمكنة:

١ ـ ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

٢ ـ ﴿حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ﴾ [يونس: ٣٣].

٣ ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [غافر: ٦](٢).

وكل ما في كتاب الله من ذكر (المعصية) فهو بالهاء إلا حرفين:

١ ـ ﴿وَيَتَنَٰجَوۡنَ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَمَعۡصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [المجادلة: ٨].

٢ ـ ﴿إِذَا تَنَٰجَيۡتُمۡ فَلَا تَتَنَٰجَوۡاْ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَمَعۡصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [المجادلة: ٩](٣).

وكل ما في كتاب الله من ذكر (اللعنة) فهو بالهاء إلا حرفين:

١ ـ ﴿فَنَجۡعَل لَّعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١].

٢ ـ ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ [النور: ٧](٤).

---

(١) المصاحف لابن أبي داود/ ١٠٨، وإيضاح الوقف/ ١٦٧، وأحكام قراءة القرآن/ ٣٠١.

(٢) انظر: المصاحف لابن أبي داود/ ١٠٧ ـ ١٠٨، وإيضاح الوقف والابتداء/ ١٦٧، والنشر ٢٠٠/ ١٣٠، وأحكام قراءة القرآن/ ٣٠٧.

(٣) انظر: المصاحف لابن أبي داود/ ١١٤، وإيضاح الوقف/ ١٦٧، والنشر٢/ ١٣٢، وأحكام قراءة القرآن/ ٣٠٣.

(٤) انظر: المصاحف لابن أبي داود/ ١٠٦ ـ ١١٠، وإيضاح الوقف والابتداء/ ١٦٧ ـ ١٦٨، والنشر في القراءات العشر٢/ ١٣٠، وأحكام قراءة القرآن.

وكل ما في كتاب الله من ذكر (الثمرة) فهو بالهاء إلا حرفًا واحدًا:

(وما تخرج من ثمرات من أكمامها) [فصلت: ٤٧][1] فهي بالتاء المبسوطة[2].

وكل ما في كتاب الله من ذكر (الشجرة) فالوقف عليه بالهاء إلا حرفًا واحدًا:

﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ [الدخان: ٤٣ ـ ٤٤].

فالمواضع التي يوقف عليها بالهاء الحجة فيها اتباع المصحف، وإنما كتبوها في المصحف بالهاء لأنهم بنوا الخط على الوقف، وأن الرسم لهذه الألفاظ هو تبع للهجة التي تنزل بها اللفظة.

وأما المواضع التي كتبوها بالتاء فالحجة فيها أنهم بنوا الخط على الوصل، وأن الرسم لهذه الألفاظ هو تبع للهجة التي تنزل بها اللفظة[3].

وهذا القدر يكفي لمعرفة ما يوقف عليه بالتاء المفتوحة، أو التاء المربوطة.



(١) انظر: المصاحف لابن أبي داود/ ١١٣، وإيضاح الوقف والابتداء/ ١٦٨.
(٢) انظر: هداية القاري ٢/ ٤٧١.
(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء/ ١٦٨.

الفصل الثامن

أثر اختلاف القراءات في الوقف والابتداء

- مقدمة.
- مسائل نحوية.

* * *

مُقَـدّمة

لا أريد أن أستقصي القراءات القرآنية لأبيّن صلة الوقف بها، لأن استقصاء هذا الموضوع يحتاج إلى مجلدات، ولكنني سأعرض نماذج من القراءات القرآنية التي لها صلة وثيقة بالوقف القرآني، مبوبة ضمن المسائل النحوية الآتية:



مسائل نحوية

مسألة (١):

قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

١ ـ القراءة: (قاتل) و(قُتِل).

قرأ الكوفيون وابن عامر (قاتل) بألف من القتال، وقرأ الباقون (قُتِل) بغير ألف من القتل[١].

٢ ـ المعنى: (قاتل): أي أن النبي قاتل لإعلاء كلمة الله، وقاتل معه علماء ربانيون، وعباد صالحون كثيرو العدد، فقتل من قتل منهم، وبقي من بقي منهم حيًّا. وحجة من قرأ بهذه القراءة أنهم لو قُتلوا لما عرف وجه قوله تعالى: ﴿فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٢].

قُتِل: على البناء للمفعول: اختار الطبري هذا الوجه، وقال: «إنما عاتب الله ﷻ بهذه الآية الذين انهزموا يوم أحد، وتركوا القتال حين سمعوا الصائح يصيح: إن محمدًا قد قُتل، فعاتبهم الله على فرارهم، فقال: أفإن مات محمد أو قتل ارتددتم عن دينكم وانقلبتم على أعقابكم؟ ثم أخبرهم عما كان من فعل كثير من أتباع الأنبياء قبلهم، وقال لهم: هلا

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات ١/٣٥٩، والنشر ٢/٢٤٢، والسبعة في القراءات/٢١٧.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١/٥٢٠ ـ ٥٢١، والتسهيل ١/٢١٣.

فعلتم كما فعل أهل الفضل من أتباع الأنبياء قبلكم يفعلونه؟»[١] إذا قتل نبيهم لن يثنهم من المضي على منهاجه، فلم يضعفوا وصبروا لأعدائهم.

٣ ـ الإعراب: (قاتل): (كأيّن): في محل رفع مبتدأ، و(من نبي): تمييز، وجملة (قاتل) خبر (كأيّن)، (معه ربيون) مبتدأ وخبر، والجملة الاسمية: نصب على الحال.

وأما (قُتل): يحتمل إسناد الفعل إلى الربيين وحدهم؛ لأنه لم يثبت أن نبيًّا قُتل في معركة، فتكون جملة (قتل) وما بعدها صفة لنبي، وعلى هذا المعنى يكون (فما وهنوا) أي الباقون. تقول العرب: قُتل بنو فلان، أي قتل بعضهم[٢].

ويمكن أن يكون (قتل): صفة لنبي، والخبر (معه ربيون)، أو يكون الخبر محذوفًا، ويكون (معه ربيون) حالًا، و(ربيون) مرفوع بالابتداء[٣].

٤ ـ أثر القراءتين في الوقف: إذا أسند القتل إلى النبي فالوقف كافٍ على (قُتل) عند الداني، وإذا أسند إلى الربيين فليس بكاف عنده[٤]. وينقل النحاس عن الأخفش أنه تام على (قُتل)، وهو قول نافع. ومن قرأ (قاتل) فالوقف عنده على (استكانوا). وقال النحاس: وزعم أحمد بن جعفر أن الوقوف في القراءتين جميعًا إذا أردت الوقف الحسن (ربيون كثير)، وأن التمام (وما استكانوا)[٥].

---

(١) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن ٤/ ١١٦، ومعالم التنزيل ١/ ٥٦٢، والفريد في إعراب القرآن ١/ ٦٣٨ ـ ٦٣٩.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٠٢.

(٣) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٦٣٨.

(٤) انظر: المكتفى في الوقف والابتدا/ ١١٢.

(٥) انظر: القطع والائتناف/ ١٣٦، والمقصد على هامش المصحف/ ٦٨.

ويحتج له بأن سعيد بن جبير قال: ما سمعنا بنبي قط قُتل في حرب، فإن قيل: فكيف يكون قتل معه ربيون وبعده: وما ضعفوا وما استكانوا؟[١].

قال النحاس: فالجواب على هذا أنه جاء على كلام العرب: قُتل بنو فلان، وقد قتل منهم ولم يقتلوا كلهم، فيكون (فما وهنوا) أي مما وهن الباقون[٢]. والأنبياء يقتلون، لقول الله تعالى: (ويقتلون النبيين بغير الحق)، ولكن لم ينصَّ على أنهم قتلوا في معركة.

وللفراء كلام جميل في هذا: من قرأ (قُتل) جعل الوهن للباقين في قوله (فما وهنوا)، ومن قرأ (قاتل) جعل الوهن للمقاتلين[٣].

مسألة (٢):

قال تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦].

١ ـ **القراءة**: (وجعل) و(وجاعل):

قرأ الكوفيون (وجعل) فعلًا ماضيًا بفتح العين واللام، من غير ألف بعد الجيم، ونصبوا الليل على المفعول بـ (جعل).

وقرأ الباقون (جاعلُ) على وزن (فاعل) بالألف بعد الجيم وكسر العين، ورفع اللام، وجر (الليل) على الإضافة[٤].

٢ ـ **المعنى**: (وجعل): حمل الكوفيون (جعل) على معنى (فالق) بغير

(١) انظر: القطع والائتناف/ ١٣٧.
(٢) المصدر السابق.
(٣) معاني القرآن ١/ ٢٣٧.
(٤) انظر: السبعة/ ٢٦٣، والتبصرة/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠، والتيسير/ ٨٧، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٤١، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٤٤٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٢٣.

ألف، أي فلق؛ لأنه أمر قد كان، ولأن بعده أفعالًا ماضية فحمل عليها، وهو قوله (جعل لكم النجوم)، وقوله (أنزل من السماء ماءً)، وكذلك ما بعده، فحمل أول الكلام على آخره في (فَعَلَ) لتكرر ذلك، ويقوي ذلك إجماعهم على نصب (الشمس) وما بعده على إضمار (فَعَلَ)، ولم يحملوه على (فاعل) فيخفضوه، فأجري ما قبله عليه للمشاكلة لما بعده[١].

أما (جاعل): فمن قرأ (جاعل) فقد شاكل بينه وبين ما قبله في اللفظ (فالق)، ويقوي هذا أن حكم الأسماء أن تعطف عليها أسماء مثلها، فكان عطف (فاعل) على (فاعل) أولى من عطفه على اسم، والقراءتان بمعنى واحد[٢].

٣ ـ **الإعراب**: بما أن اسم الفاعل يستند إلى فاعله، فلن يكون هناك فرق كبير في إعراب (جعل وجاعل)، بل إن الاختلاف واقع في إعراب (الليل).

فـ (جعل): فعل ماض، و(الليل): بالنصب مفعوله الأول، و(سكنًا): مفعوله الثاني، وأما (جاعل) فمعطوفة على (فالق)، و(الليل): مجرور بالإضافة، و(سكنًا): يجوز أن ينصب على الحال[٣].

٤ ـ **أثر القراءتين في الوقف**: يرى الأشموني وزكريا الأنصاري أن الوقف على (الإصباح) حسن في قراءة الكوفيين (جعل)، وأما على قراءة غيرهم (جاعل) فلا وقف عندهم عليه، بل الوقف يكون على (حسبانًا)، وهو على القراءتين حسن عند الأشموني، وعلى القراءتين كاف عند زكريا الأنصاري[٤].

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٤٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ١٩٨.
(٢) المصدر السابق.
(٣) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد/ ١٩٨، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٢/ ٤١٥.
(٤) انظر: منار الهدى١/ ٢٤٦، والمقصد على هامش المصحف/١٣٩.

مسألة (٣):

قال تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥].

١ ـ القراءة: (واتخذوا)، (واتخَذوا). قرأ نافع وابن عامر (واتخَذوا) على الفعل الماضي، وقرأ الباقون (واتخذوا) على فعل الأمر[(١)].

٢ ـ المعنى: (واتخَذوا) على البناء للماضي: تقديره: اذكر يا محمد إذ جعلنا البيت مثابة وأمنًا، واذكر إذ اتخذ الناس من مقام إبراهيم مصلى، واذكر إذ عهدنا إلى إبراهيم، فكله خبر فيه معنى التنبيه والتذكير لما كان، فحمل على ما قبله وما بعده ليتفق الكلام ويتطابق، فحذفت (إذ) في كل خبر لدلالة (إذ) الأولى على ذلك[(٢)].

(واتخذوا) على البناء لفعل الأمر: هو أمر بأن يتخذ النبي ـ ﷺ ـ مقام إبراهيم مصلى، وتتبعه أمته من بعده. وفي صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله ـ الطويل ـ أن النبي ـ ﷺ ـ لما رأى البيت استلم الركن فرمل ثلاثًا، ومشى أربعًا، ثم نفذ إلى مقام إبراهيم، فقرأ ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ﴾ فصلى ركعتين فيهما، بـ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، و﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، وهذا يدل على ركعتي الطواف وغيرهما من الصلوات، ويدل من وجه على أن الطواف للغرباء أفضل[(٣)].

---

(١) انظر: السبعة/ ١٧٠، والتبصرة/ ٤٣١، والتيسير/ ٦٥، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٦٣، والنشر في القراءات العشر ١/ ٢٢٢، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٤١٧.

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات ١/ ١٢٠.

(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٦٤، والجامع لأحكام القرآن ٢/ ٣٧٥، وأحكام القرآن للكيا الهراسي ١/ ١٧، وتفسير القرآن العظيم ١/ ٤١٦.

٣ ـ الإعراب: قراءة (واتخَذوا) بفتح الخاء. فعل ماض معطوف على (جعلنا)، أو على محذوف، والتقدير: فثابوا واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى، و(مِن) في (مِن مقام) يحتمل أن تكون للتبعيض على قول من جعل الحرم كله مقام إبراهيم، أو عرفة والمزدلفة والحجاز[(١)].

وربما تكون (مِن) زائدة[(٢)]، و(عهدنا): معطوف على (جعلنا).

أما قراءة (واتخِذوا): بكسر الخاء: فاختلف أهل التأويل في ذلك على أربعة أوجه:

أحدها: أنه معطوف على قوله: (اذكروا نعمتي) من الآية [٤٧] من السورة نفسها، كأنه قيل لليهود: اذكروا واتخذوا.

الثاني: أنه معطوف على ناصب (وإذ جعلنا البيت) أي: واذكروا إذ جعلنا واتخذوا.

الثالث: أنه عطف على معنى: جعلنا البيت مثابة للناس، كأنه قيل: توبوا واتخذوا.

الرابع: عطف على قوله: (قال إني جاعلك)، كأنه قيل: قال إني جاعلك للناس إمامًا وقال اتخذوا، على أن هذا من الكلمات التي ابتلي بها إبراهيم ـ عليه السلام ـ ويكون ذلك أمرًا لإبراهيم ـ عليه السلام ـ وموافقيه[(٣)].

والراجح ـ والله أعلم ـ أن قراءة كسر الخاء جاء فيها الأمر للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لتتبعه أمته من بعده، فيكون الواو في (واتخِذوا) للاستئناف؛ لأنه أخذ بيد

---

(١) انظر: جامع البيان ١/ ٤٢٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٧٤.

(٣) انظر: الفريد ١/ ٣٧١.

عمر ـ رضي الله عنه ـ فقال: «هذا مقام إبراهيم»، فقال عمر: أوَلا نتخذه مصلى فقال ـ ﷺ ـ: «لم أومر بذلك»، فلم تغب الشمس حتى نزلت[١].

٤ ـ **أثر القراءتين في الوقف:** يرى الداني أن الوقف على (وأمنًا) في قراءة الكسر (واتخذوا) يكون تامًّا، وهو عند الأخفش كذلك في رواية النحاس، وهو عند الأشموني والأنصاري حسن، ولا يجيزون الوقف على (وأمنًا) في قراءة الفتح (واتخَذوا). ويرى النيسابوري أن الوقف على (وأمنًا) مطلق لمن قرأ بالأمر، وذلك لاعتراض الأمر بين ماضيين، ولا وقف عنده لمن قرأ بفتح الخاء[٢].

ويمكن أن يقال: إن الوقف على (وأمنًا) في قراءة الفتح حسن؛ لأنه يجوز أن تعطف الأفعال على بعضها، والوقف بين المتعاطفين حسن.

مسألة (٤):

قال تعالى: ﴿قَٰلَ أَوَلَوۡ جِئۡتُكُم بِأَهۡدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمۡ عَلَيۡهِ ءَابَآءَكُمۡۖ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ [الزخرف: ٢٤].

١ ـ **القراءة:** (قال)، و(قُلْ): قرأ ابن عامر وحفص (قال)، بألف بعد القاف. وقرأ الباقون (قُلْ) بحذف الألف[٣].

٢ ـ **المعنى:** قراءة (قال): من قرأ على الخبر فإنه جعله خبرًا عن قول

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم ١/٤١٦، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٣٧١. والحديث مذكور في سنن ابن ماجه من رواية أنس بن مالك، انظر: ١/٣٢٢.

(٢) انظر: غرائب القرآن ٢/٤٣٣.

(٣) انظر: التذكرة ٢/٥٤٥، والتلخيص/٤٠٢، وعلل القراءات ٢/٦١٤ ـ ٦١٥، وحجة القراءات/٦٤٨ ـ ٦٤٩، والكشف عن وجوه القراءات ٢/٢٥٨، والنشر ٢/٢٧٦، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٥٥.

النذير المتقدم الذكر في الآيات السابقة (وما أرسلنا في قرية من نذير)، أي قال لهم النذير: (أولو جئتكم)، ثم أخبر جوابهم للنذير فقال عنهم: (قالوا إنّا بما أرسلتم به كافرون).

قراءة (قُلْ): من قرأ بالأمر على أنه أمْرٌ من الله للنذير، ليقول لهم ذلك؛ ليحتج به عليهم، فهو حكاية عن الحال التي جرت من أمر الله - جل ذكره - للنذير، فقال: (قل أولو جئتكم)[1].

٣ - **الإعراب**: (قال): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، يعود على النذير، و(الهمزة) للاستفهام، و(الواو) حالية، والتقدير: أتقتدون بآبائكم ولو جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم من الضلالة؟!

قُلْ: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر يعود على النذير محمد - ﷺ - أي قل لهم: أولو جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم؟![2].

٤ - **أثر القراءتين في الوقف**: يرى الداني أن من قرأ بالأمر (قُلْ) بغير ألف على الأمر ابتدأ بذلك، ومن قرأ (قال) على الخبر لم يبدأ بذلك، لأنه مسند إلى النذير[3].

والوقف على (مقتدون) تام عند النحاس، ولم يتعرض للقراءتين[4]، وعند الأشموني تام لمن قرأ على الأمر، ولا وقف عند من قرأ على الخبر (مقتدون)، والضمير في (قال) أو في (قُلْ) للرسول - عليه الصلاة والسلام -

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٢٥٨، وانظر: تفسير ابن كثير ٤/ ١٢٦، وتفسير النسفي ٤/ ١١٧.

(٢) انظر: التبيان للعكبري ٢/ ٣٨٨، وحجة القراءات/ ٦٤٩، وإعراب القرآن وبيانه ٧/ ٧٧.

(٣) انظر: المكتفى/ ٥٠٦، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٢٥٨.

(٤) انظر: القطع والائتناف/ ٤٦٩.

أي: قل لهم يا محمد أتتبعون آباءكم ولو جئتكم بدين أهدى من الدين الذي عليه آباؤكم[١].

مسألة (٥):

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَـٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧].

١ ـ **القراءة**: قرأ بالرفع (ولا نكذبُ، ونكونُ) أبو عمرو، وابن كثير، ونافع، وشعبة، والكسائي[٢]. وقرأ بالنصب: (ولا نكذبَ) (ونكونَ) حفص، وحمزة، ويعقوب[٣]. وانفرد ابن عامر برفع الأول ونصب الثاني[٤].

٢ ـ **المعنى**: في قراءة الرفع وجهان: **أحدهما**: أن يكون على الاستئناف، والتقدير: ونحن لا نكذب بآيات ربنا، رددنا أم لم نرد، ومثله عن سيبويه بقوله: دعني ولا أعودُ، أي دعني ولا أعود على حال تركتني أو لم تتركني[٥]. **والوجه الثاني**: أن يكون تَمَنَّوْا ترك التكذيب ووجود الإيمان، فيكون معطوفًا على قوله (نُرَدُّ) كأنهم قالوا: يا ليتنا نردُّ، ويا ليتنا لا نكذبُ بآيات ربنا، ويا ليتنا نكونُ من المؤمنين، كأنهم تمنوا التوفيق للإيمان، كما تمنوا الرد إلى الدنيا، فأكذبهم الله تعالى في ذلك فقال: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَـٰذِبُونَ﴾[٦].

---

(١) انظر: منار الهدى ٢/ ٢٥١، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٩١.

(٢) انظر: السبعة/ ٢٥٥، والتبصرة/ ٤٩١ ـ ٤٩٢، والتيسير/ ٨٤، والإقناع ٢/ ٦٣٨.

(٣) انظر: التذكرة ٢/ ٣٢٢، والتلخيص/ ٢٥٥، والنشر ٢/ ١٩٣، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٨ ـ ٩.

(٤) انظر: المصادر السابقة.

(٥) الكتاب ٣/ ٤٤.

(٦) الكتاب المختار ١/ ٢٥٠ ـ ٢٥١.

وفي قراءة النصب وجهان: **أحدهما**: أن يكون على معنى الصرف، كأنهم سألوا أن يجمع لهم الأمرين، وهذا كقولك: لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن، أي لا تجمع بينهما، ونصب ذلك على إضمار (أن)[1]. **والوجه الثاني**: أن يكون النصب جوابًا للتمني بالواو كما يكون بالفاء، التقدير: إن رددنا لم نكذبْ[2].

٣ ـ **الإعراب**: (ولا نكذبَ) (ونكونَ): الفعلان: مضارعان منصوبان بإضمار (أنْ) الناصبة، لأنها جواب للتمني، والعرب تنصب بإضمار أن بعد الواو، كما تنصب بعد الفاء[3].

ويرى أبو حيان أن نصب الفعل بعد الواو ليس على جهة الجواب؛ لأن الواو لا تقع في جواب الشرط، فلا ينعقد مما قبلها ولا مما بعدها شرط وجواب، وإنما هي واو الجمع، يعطف ما بعدها على المصدر المتوهم قبلها، وهي واو العطف[4].

و(ولا نكذبُ) و(نكونُ): فإما أن يكون الفعلان معطوفين على (نُرَدُّ)، أو أنهما مرفوعان على الاستئناف، ورجحه سيبويه بقوله: دعني ولا أعودُ، بمعنى لا أعود تركتني أو لم تتركني، أو أن يكون الفعلان منصوبين على الحالية، والتقدير: يا ليتنا نردُّ غيرَ مكذبين ولا كائنين من المؤمنين، وصاحب الحال الضمير المستكن في (نردُّ)[5].

٤ ـ **أثر القراءتين في الوقف**: يرى الأشموني، والأنصاري أن الوقف

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٥٥.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠، والكتاب المختار ١/ ٢٥١.

(٣) انظر: أنوار التنزيل للبيضاوي ٢/ ٩٥، وحجة القراءات لابن زنجلة/ ٦٤٨.

(٤) انظر: البحر المحيط ٤/ ١٠١.

(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٢٨.

على قراءة الرفع (نردُّ) جائز، لمن رفع الفعلين على الاستئناف، ولا وقف إن رفعهما على العطف، ولا وقف عندهما على قراءة النصب. وينقل النحاس عن يعقوب أن الوقف لمن قرأ برفع الفعلين[١].

مسألة (٦):

قال تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ۝٣٦ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَـٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧].

١ ـ القراءة: (فأطّلع): قرأ حفص عن عاصم بالنصب، وقرأ الباقون (فأطلعُ) بالرفع[٢].

٢ ـ المعنى: (فأطلع): قراءة النصب جوابه لـ (لعلّ) بالفاء، والتقدير: إن بلغتُ اطّلعتُ ومثله قول الشاعر:

علّ صروف الدهر أو دُوْلاتها يُدِلْننا اللمَّة من لماتها
فتستريحَ النفسُ من زفراتها[٣]

فنصب جواب لعلّ، وقد انتصب الجواب في هذا المعنى وشبهه بإضمار (أن)، وكانت الفاء تدل عليها[٤].

---

(١) انظر: منار الهدى/ ٢٦٢، والمقصد/ ٢٦٧، والقطع/ ١٩١.

(٢) انظر: إعراب القراءات السبع ٢/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩، والحجة لأبي علي ٦/ ١٠٩ ـ ١١١، وحجة القراءات لابن زنجلة/ ٦٣٠، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٢٤٣، والموضح ٣/ ١١٢٤.

(٣) لم ينسب البيت لأحد بل هو لمجهول. انظر: معاني القرآن ٣/ ٩، والخصائص ١/ ٣١٦، والإنصاف ١/ ٢٢٠/ ، وشرح الكافية ٣/ ١٥٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٨٦، ومغني اللبيب/ ٢١٦.

(٤) انظر: علل القراءات ٢/ ٦٠٢، وإعراب القراءات السبع٢/ ٢٧٠، والحجة لأبي علي الفارسي ٦/ ١١١، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٢٤٤.

(فأطلعُ): انظر قراءة الرفع عطف على (أبلغ) والتقدير لعلي أبلغُ، ولعلي أطلعُ، كأنه توقع أمرين على ظنه(١).

٣ ـ الإعراب: (فأطَّلع): الفاء واقعة في جواب (لعل)، وأطلعَ: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء الجواب.

(فأطلعُ): الفاء حرف عطف، (أطلعُ): فعل مضارع مرفوع معطوف على (أبلغُ)(٢).

٤ ـ أثر القراءتين في الوقف: يرى الأشموني أن الوقف على (السماوات) حسن، لمن قرأ بالرفع (فأطلعُ) عطفًا على (أبلغُ) كما أنه يوقف في القراءتين وقفًا حسنًا على (إلٰه موسى)، وأما الوقف على (كاذبًا) فحسن كذلك(٣).

مسألة (٧):

قال تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

١ ـ القراءة: (فَيَغْفِرُ)، (فيغفرْ) ـ (وَيُعَذِّبُ)، (ويعذّبْ)، قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بالرفع في الحرفين، وقرأ الباقون بالجزم في الحرفين(٤).

---

(١) انظر: الحجة في القراءات السبع ٦/ ١١١، وإيضاح الوقف/ ١٣٧، وتفسير النسفي ٤/ ٧٩.

(٢) انظر: الحجة في القراءات ٦/ ١١١، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٢٤٤.

(٣) انظر: منار الهدى/ ٦٧٧، وأغفله الداني في المكتفى/ ٤٩٤.

(٤) انظر: التذكرة ٢/ ٢٧٩، والتلخيص ٢٢٤، والتيسير/ ٧٢، والنشر ٢/ ١٧٨، والسبعة/ ١٩٥، والإقناع ٢/ ٦١٦.

٢ ـ **المعنى**: رفع الفعلان (يغفرُ، ويعذبُ) في رواية من رفع على أن الكلام مستأنف[١] بالفاء مع الأول، وبالواو مع الثاني، والجملتان فعليتان، لم يدخل على فعلهما ناصب أو جازم، ويجوز أن يكون رفعهما على تقدير مبتدأ، أي فهو يغفر وهو يعذب[٢].

أما جزمهما (فيغفرْ ـ ويعذبْ) فعلى أنهما معطوفان على جواب الشرط (يحاسبْكم)[٣].

وقد اختار أبو علي الفارسي الجزم للمشاكلة بينهما وبين جواب الشرط، وقد نبه على أن الاختلاف لا يخل بالمعنى[٤].

٣ ـ **الإعراب**: (فَيَغْفِرُ): الفاء استئنافية، و(يغفرُ) فعل مضارع مرفوع، أي: فهو يغفرُ، ويجوز أن تكون الفاء عاطفة، و(يغفرْ) فعل مضارع مجزوم بالعطف على (يحاسبكم).

وقرئ بالنصب على إضمار (أنْ)، فينسبك من ذلك مصدر مرفوع معطوف على متوهم، أي تكن محاسبة فغفران. ويتخرج على ذلك بيت النابغة الذبياني:

فإنْ يهلك أبو قابوس يهلك ... ربيعُ الناس والشهرُ الحرامُ

ونأخذْ بعده بذُناب عيْشٍ ... أجبّ الظهر ليس له سَنامُ

يروى بجزم (نأخذ) ورفعه ونصبه، على أن سيبويه استضعف النصب؛

---

(١) انظر: الكتاب٣/ ٨٩، ومعاني القرآن للأخفش/ ٥٤.

(٢) انظر: الحجة للقراءات السبع ١/ ٥١٥.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٦.

(٤) انظر: الحجة في القراءات السبع١/ ٥١٤.

لأن القراءة شاذة وليست سبعية (أعني قراءة النصب)[١].

٤ ـ **أثر القراءتين في الوقف**: قراءة الرفع يكون الوقف فيها على ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾، وقد اعتبره النحاس فيما نقله عن يعقوب (تامًّا)، واعتبره الداني (حسنًا)، واعتبره السجاوندي (مطلقًا)، واعتبره الأشموني (كافيًا)، واعتبره الأنصاري (صالحًا)، فانظر كيف اختلفوا مع أن القراءة بالرفع. أما من جزم فاتفقوا جميعًا على أنه لا وقف على ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾[٢].

مسألة (٨):

قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۖ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩].

١ ـ **القراءة**: (ولا تُسأَلُ) ـ (ولا تَسْأَلْ): قرأ نافع ويعقوب بجزم اللام (ولا تَسْأَلْ) على النهي. وقرأ الباقون (ولا تُسْأَلُ)[٣].

٢ ـ **المعنى**: إنا أرسلناك لأن تبشّر وتنذر، لا لتجبر على الإيمان، وهذه تسلية لرسول الله ـ ﷺ ـ لأنه كان يغتمُّ، ويضيق صدره لإصرارهم وتصميمهم على الكفر، ولا نسألك عن أصحاب الجحيم، فهم لم يؤمنوا بعد أن بلَّغت وبلَغْت جهدك في دعوته، وهو كقوله: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾ [الرعد: ٤٠][٤].

---

(١) انظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه ١/ ٣٨٤.

(٢) انظر: القطع والاتفاق/ ١١٥، والمكتفى/ ١٩٢، وعلل الوقوف ١/ ٣٥٣، ومنار الهدى ١/ ١٢٤، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٩.

(٣) انظر: السبعة/ ١٦٩، والتذكرة ٢/ ٢٥٨، والتبصرة/ ٤٢٩، والتيسير/ ٦٥، والتلخيص/ ٢١٣، والإقناع ٢/ ٦٠٢، والإتحاف ١/ ٤١٤.

(٤) انظر: الكشاف ١/ ٢٠٨، والحجة لأبي على ٢/ ٢١٦، وحجة القراءات/ ١١١، والكشف١/ ٢٦٢، والبحر المحيط ١/ ٥٨٩.

وأما قراءة الجزم ففيها تأويلان: **أحدهما**: ما ذكر عن محمد بن كعب القُرظي (ت١٠٨هـ) أن النبي ـ ﷺ ـ قال: «ما فعل أبويَّ؟» فأنزل الله: (ولا تَسألْ عن أصحاب الجحيم)[١]. **والثاني**: تعظيم ما صار إليه أصحاب الجحيم[٢].

٣ ـ الإعراب:

في رواية الرفع: (لا) نافية لا عمل لها، والفعل مبني للمفعول، والضمير المستتر في محل رفع فاعل، والجملة في محل نصب على الحال، والتقدير: أرسلناك بشيرًا ونذيرًا وغير مسؤول عن أصحاب الجحيم[٣].

أما رواية الجزم: فـ (لا) ناهية جازمة، والفعل مجزوم وهو مبني للفاعل، والضمير المستتر محله الرفع على الفاعلية، والنهي معناه الذي هو بمعنى التهويل والتعظيم، أو على معنى الكف عن الفعل، كما بيناه[٤].

٤ ـ أثر القراءتين في الوقف:

في قراءة الجزم: الوقف على (ونذيرًا) كاف عند الداني، وحسن عند الأشموني وابن الأنباري والأنصاري.

وفي قراءة الرفع: يكون الوقف كافيًا كذلك عند الداني، بشرط أن

---

(١) انظر: أسباب النزول للواحدي/ ٤٢/ ٤٣، والدر المنثور ١/ ٢٧.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج، وعلل القراءات ١/ ٥٩، والكشف ١/ ٢٦٢، والكتاب المختار ١/ ٧٤.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش/ ١١١، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٠٠، ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٧٥، ومعاني القرآن للأخفش/ ١١٠.

يكون على معنى: (ولستَ تُسألُ)؛ لأنه مقطوع عما قبله، ووافقه الأشموني. وهو حسن عند زكريا الأنصاري[١].

الراجح: أن الوقف على قراءة الرفع والنصب كاف، إلا إذا أوّلت (ولا تسأل) على الحال، فإنه عند ذلك لا يكون كافيًا.

مسألة (٩):

قال الله ﷻ في سورة الأعراف: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

١ ـ القراءة: (ويذرُهُم)، (ويذرْهم)، (ونذرُهم)، قرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر (ونذرُهم) بالنون والرفع. وقرأ حمزة والكسائي بالياء والجزم (ويذرْهم)، وقرأ عاصم ويعقوب بالياء والرفع (ويذرُهم)[٢].

٢ ـ المعنى: من قرأ بالياء فقد حمله على لفظ الغيبة في قوله تعالى: (من يضلل الله فلا هادي له) وذلك للمشاكلة اللفظية، واتصال الكلام بعضه ببعض.

ومن قرأ بالنون فعلى الإخبار من الله تعالى عن نفسه، وهو خروج من لفظ الغيبة إلى لفظ الإخبار. ومنها زيادة تعظيم الله تعالى؛ لأن الشريف من العرب والملك يخبر عن نفسه بلفظ الجمع، فنزل القرآن على لغتهم[٣].

٣ ـ الإعراب: قراءة الجزم عطف على جواب الشرط، فهو فعل

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٢٧٦، والمكتفى/ ١٧٣، ومنار الهدى/ ١١١، والمقصد/ ١١١.

(٢) انظر: السبعة/ ٢٩٨، والبصرة/ ٥١٩، والتيسير/ ٩٤، والإقناع ٢/ ٦٥١، والنشر ٢/ ٢٠٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٧٠.

(٣) انظر: الكتاب المختار في معاني قراءات الأمصار ١/ ٣٣٣.

مضارع مجزوم؛ لأنه معطوف على جواب الشرط وهو قوله (فلا هادي له) لأن محل الجملة الجزم.

ومن قرأ بالرفع فهو فعل مضارع مرفوع؛ لأنه مستأنف، وقد اختار جمع من العلماء الرفع، وكلاهما قراءتان فصيحتان متواترتان[١].

٤ ـ **أثر القراءتين في الوقف**: الوقف على القراءة بالنون على (فلا هاديَ له) أحسن من الوقف عليه في القراءة بالياء عند ابن الأنباري، والداني.

وفي قراءة الرفع يكون الوقف تامًّا عند النحاس على (فلا هاديَ له)، وهو كاف عند الأشموني على قراءة الرفع والنون، ولا يجوز الوقف عليها على قراءة الياء والجزم؛ لأنه واقع في جواب الشرط، والتمام عنده على (ويذرهم في طغيانهم يعمهون)[٢].

مسألة (١٠):

قال تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

١ ـ **القراءة**: (البرُّ)، (البرَّ): قرأ حفص وحمزة بنصب (البرَّ) وقرأ الباقون برفعه (البرُّ)[٣].

---

(١) انظر: علل القراءات ١/ ٢٣٧، والحجة لأبي علي ٤/ ١٠٩، والكشف ١/ ٤٨٥، وشرح الهداية ٢/ ٣١٧، والموضح ٢/ ٥٦٧، وانظر: الكتاب المختار في معاني قراءات الأمصار ١/ ٣٣٣.

(٢) انظر: القطع والائتناف/ ٢٢٤، والمكتفى/ ٢٨١، وعلل الوقوف ٢/ ٥٢٦، ومنار الهدى ١/ ٢٨٤ والمقصد/ ١٧٤.

(٣) انظر: السبعة/ ١٧٦، والتبصرة/ ٤٣٥، والتيسير/ ٦٧، والإقناع٢/ ٦٠٦، والنشر/ ١٧٠، والإتحاف/ ٤٢٩.

٢ ـ المعنى: لما أمر الله المؤمنين أولًا بالتوجه في الصلاة إلى بيت المقدس، ثم حوّلهم إلى الكعبة المشرفة، شق ذلك على نفوس طائفة من أهل الكتاب وبعض المسلمين، وأنزل الله بيان حكمته في ذلك، وهو أن المراد طاعة الله ﷻ، وامتثال أمره، والتوجه حيثما وجه، واتباع ما شرع، فهذا هو البرُّ والتقوى والإيمان الكامل. وليس في لزوم التوجه الخاص من المشرق إلى المغرب برّ ولا طاعة، إن لم يكن عن أمر الله وشرعه، ولهذا قال ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ كما قال الله في الأضاحي والهدايا ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾[١].

٣ ـ الإعراب: في قراءة الرفع جعل (البرّ) اسمًا لـ (ليس)، والخبر: (تولوا)، والتقدير: ليس البرُّ تَوْليتَكمُ وجوهَكم؛ لأن (أنْ) والفعل الذي بعدها مصدر، والفائدة في الخبر.

وأما في قراءة النصب فإنه جعل (البرَّ) خبرًا لـ (ليس) قُدّم على الاسم، والتقدير على هذا المذهب: ليس البرَّ توليتُكم، فـ (أنْ) وما بعده في موضع اسم (ليس)[٢].

٤ ـ أثر القراءتين في الوقف: قال الأشموني: ولا وقف من قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ﴾ إلى (وآتى الزكاة)؛ لاتصال الكلام بعضه ببعض، فلا يوقف على ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾؛ لأن الإيمان بالله مفرد من غير تصديق بالرسل والكتب وبالملائكة لا ينفع، ولا على ﴿وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾ ولا على ﴿وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾؛ لأن ما بعده معطوف على ما قبله، (وآتى الزكاة) تام[٣].

وأجاز السجاوندي الوقف على (والنبيين) لطول الكلام واختلاف

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير١/ ٤٨٥.

(٢) انظر: الحجة لأبي علي ٢/ ٢٧٠، والكشف ١/ ٢٨٠، والكتاب المختار١/ ٨٩.

(٣) منار الهدى ١/ ٩٦.

المعنى، وهو ما أشار إليه الأشموني؛ لأن ما قبله بيان أصل الإيمان وما بعده بيان فرع الشرع[١]، ولم أجد فرقًا في الوقف بين القراءتين.

مسألة (١١):

قال تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَـٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ﴾ [البقرة: ١٩٧].

١ ـ **القراءة**: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال).

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (فلا رفثٌ) (ولا فسوقٌ) بالرفع والتنوين فيهما، وقرأ الباقون بالنصب من غير تنوين (فلا رفثَ ولا فسوقَ). ولا خلاف في قوله (ولا جدالَ)[٢].

٢ ـ **المعنى**: (فلا رفث) أي أن من أحرم بالحج أو العمرة فليتجنب الرفث، وهو الجماع، كما قال تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ۚ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وكذلك يحرم تعاطي دواعيه من المباشرة والتقبيل ونحو ذلك، وكذلك التكلم بحضرة النساء.

(ولا فسوق) وهو ارتكاب ما نهي عنه في الإحرام، من قتل الصيد، وحلق الشعر، وقلم الأظافر، هذا رأي ابن جرير الطبري. وحقيقة الفسق: المعاصي، والسباب، بما ثبت في الصحيحين: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»[٣].

(ولا جدال في الحج) قال ابن كثير نقلًا عن عبد الله بن وهب عن

(١) علل الوقوف للسجاوندي١/ ٢٦٨.

(٢) انظر: التذكرة ٢/ ٢٦٧، والتلخيص ٢١٧، والتيسير ٦٨، والنشر ٢/ ١٥٩، والإتحاف ١/ ٤٣٣، والتبصرة ٤٣٨، والإقناع ٢/ ٦٠٨.

(٣) رواه البخاري في صحيحه برقم٦٠٤٤، ومسلم في صحيحه برقم (٦٣).

مالك: «الجدال في الحج ـ والله أعلم ـ أن قريشًا كانت تقف عند المسجد الحرام بالمزدلفة، وكانت العرب وغيرهم يقفون بعرفة، وكانوا يتجادلون، يقول هؤلاء: نحن أصوب، ويقول هؤلاء: نحن أصوب[(١)]، وقد استدلوا على أن المنهي عنه هو الرفث والفسوق دون الجدال بقوله ـ ﷺ ـ : «من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه»[(٢)] ولم يذكر الجدال».

٣ ـ **الإعراب**: (فلا رفث) الفاء رابطة لجواب الشرط، و(لا): نافية للجنس، و(رفث): اسمها.

(ولا فسوق): عطف على قوله (فلا رفث)، وجاء النصب لتفخيم الأمر. (ولا جدال في الحج): عطف عليه أيضًا[(٣)].

أما في قراءة الرفع، فـ (لا) بمعنى (ليس)، و(رفث) اسمها، و(فسوق) معطوف عليه، وقال النحاس: وإن شئت رفعت بالابتداء[(٤)].

٤ ـ **أثر القراءتين في الوقف**: لا وقف قبل (في الحج)، على قراءة رفع الثلاثة وتنوينها، وكذا على قراءة فتحها بلا تنوين، لاتصال الكلام لفظًا ومعنًى. وأما على قراءة الرفع والتنوين (رفثٌ) و(فسوقٌ) وفتح (جدالَ) فالوقف على (فسوق) كاف عند أبي عمرو، وتام عند الأشموني والأنصاري، والوقف عليها عند الأنباري والنحاس دون معرفة نوعه. والراجح ما قاله أبو عمرو: أنه كاف على هذه القراءة، لانقطاع الكلام عما بعده لفظًا وارتباطه به معنى[(٥)].

---

(١) تفسير ابن كثير١/ ٥٤٥ ـ ٥٤٦.

(٢) صحيح البخاري٣/ ٤٤٧، دار الريان بالقاهرة.

(٣) انظر: إعراب القرآن وبيانه١/ ٢٦.

(٤) إعراب القرآن للنحاس١/ ٢٩٤.

(٥) انظر: القطع والائتناف/ ٩٤، وإيضاح الوقف والابتداء/ ٢٨٤، والمكتفى/ ١٨٢، منار الهدى/ ١٢٨، والمقصد/ ١٢٨.

مسألة (١٢):

قال تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٦].

١ ـ **القراءة:** (ولباسُ) و(لباسَ).

قرأ نافع وابن عامر والكسائي: (ولباسَ التقوى) بالنصب، وقرأ الباقون: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ﴾ بالرفع[(١)].

٢ ـ **المعنى:** يمتن الله تبارك وتعالى على عباده بما جعل لهم من اللباس والرياش، فاللباس المذكور هنا هو لستر العورات، وهي السوءات. والرياش والريش: هو ما يتجمل به ظاهرًا، فالأول من الضروريات، والريش من الكماليات والزيادات.

خطب أمير المؤمنين عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ على منبر رسول الله ـ ﷺ ـ فقال: يا أيها الناس اتقوا الله في هذه السرائر، فإني سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: «ما أسرَّ عبدٌ سريرةً إلَّا ألبسَهُ اللهُ رداءَها إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ»[(٢)].

٣ ـ **الإعراب:** في قراءة الرفع، الواو استئنافية، وما بعدها مبتدأ وخبره، إلا أن غياب الضمير العائد على المبتدأ قد أشكل على هذا الإعراب، وقد قدّر الفراء أصل العبارة (ولباسُ التقوى خيرُ)، وجعل (ذلك) من نعت المبتدأ (لباسُ التقوى)، وخبره (خيرُ)، وهو مرفوع به على مذهب الكوفيين، في ترافع المبتدأ والخبر، وتقدير المعنى: ولباس التقوى

---

(١) انظر: السبعة/ ٢٨٠، والتبصرة/ ٥٠٩، والتذكرة ٢/ ٣٣٩، والتيسير ٩٠، والتلخيص ٢٦٦، والنشر ٢/ ٢٠٢، والإقناع ٢/ ٦٤٦، والإتحاف ١/ ٤٢.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم٣/ ٤٠٠ ـ ٤٠١.

ذلك الذي قد علمتموه خير لكم من لباس الثياب، التي تواري سوءاتكم، ومن الرياش التي أنزلناها إليكم[١].

أما الأخفش فقد رأى أن (ذلك خير) جملة من مبتدأ وخبره، واقعة في محل رفع خبر المبتدأ (لباس التقوى)[٢]، وجوّز الزجاج أن يكون (لباسُ التقوى) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: سترُ العورة لباس المتقين[٣].

أما رواية النصب (لباسَ) فمعطوف على (ريشًا) بالنصب، وتقدير المعنى: (وأنزلنا لباس التقوى)، فيكون المعنى: (ولباسَ التقوى خيرٌ من الرياش واللباس)[٤].

٤ ـ **أثر القراءتين في الوقف**: نقل النحاس أن الوقف على (ريشًا) كاف، ووافقه الأشموني وذلك في قراءة الرفع. وهو حسن عند ابن الأنباري والأنصاري، ومطلق عند النيسابوري. وأما قراءة النصب فلا وقف عليه عند الجميع. والراجح هو رأي النحاس والأشموني، أن الوقف على (ريشًا).

مسألة (١٣):

قال تعالى: ﴿فَإِنَّكَ لَا تُسۡمِعُ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَلَا تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوۡاْ مُدۡبِرِينَ﴾ [الروم: ٥٢].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء٢/ ٣٧٥، وجامع البيان للطبري١٢/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠، والإنصاف لأبي البركات الأنباري١/ ٤٤.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش/ ١٩١.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه٢/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٢٠، وحجة القراءات/ ٢٨٠، وعلل القراءات ١/ ٢١٥، والحجة لأبي علي ٤/ ١٢/ ١٣، والكشف ١/ ٤٦٠ ـ ٤٦١، والموضح ٢/ ٥٢٥، وتوجيه الاختلاف النحوي ١/ ١٤١.

١ ـ القراءة: (لا يسْمعُ الصّمُّ) بالياء ورفع العين. وقرأ الباقون: (ولا تسمع الصمَّ) بالتاء المضمومة ونصب الصمَّ[١].

٢ ـ المعنى: (إنك لا تسمع الموتى) يعني الكفار، لتركهم التدبّر، فهم كالموتى لاحسّ لهم ولا عقل. وقيل: هذا فيمن علم أنه لا يؤمن، ﴿وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ﴾) يعنى الكفار الذين هم بمنزلة الصّمّ عن قبول المواعظ، فإذا دُعوا إلى الخير أعرضوا، وولَّوْا كأنهم لا يسمعون، نظيره: ﴿صُمٌّ بُكۡمٌ عُمۡىٌ﴾.

وقد عورضت هذه الآية بقصة بدر، وبالسلام على القبور، وبما روي في ذلك من أن الأرواح تكون على شفير القبور في أوقات، وأن الميت يسمع قرع النعال إذا انصرفوا عنه، فلو لم يسمع الميت لم يُسَلّم عليه[٢].

٣ ـ الإعراب: في قراءة ابن كثير فعل (يَسمعُ) مضارع مبني للمعلوم، مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والصُّم: فاعل ليَسمعُ.

وفي قراءة الباقين (تُسمعُ) فعل مضارع مرفوع، و(الصُّمَّ) مفعول به، والخطاب للنبي ـ ﷺ ـ شبههم في الإعراض عن الحق بمن لا يسمع الذكر، كما مر[٣].

٤ ـ أثر القراءتين في الوقف: في قراءة النصب والخطاب لا وقف على كلمة (الموتى) لشدّة تعلق العطف عليه. ويوقف على (الموتى) في قراءة الرفع عند الداني، وهو حسن عند الأشموني.

---

(١) انظر: السبعة/ ٤٨٧، والتذكرة ٢/ ٤٧٧، والتبصرة/ ٦٢٢، والتيسير/ ١٣٧، والتلخيص/ ٣٥٥، والنشر٢/ ٢٥٤، والإقناع ١/ ٧٢١، والإتحاف ٢/ ٣٣٤.

(٢) انظر: المحرر الوجيز٤/ ٢٧٠، والجامع لأحكام القرآن١٦/ ٢٠٦.

(٣) انظر: علل القراءات ٢/ ٤٩٦ ـ ٤٩٧، وإعراب القراءات السبع ٢/ ١٦٣، والحجة لأبي علي ٥/ ٤٠٣، والكشف ٢/ ١٦٥، والموضح ٢/ ٩٧٠ ـ ٩٧١.

وأما السجاوندي فالوقف عنده على (الموتى)، والوقف على (ضلالتهم) عنده وقف مطلق[(١)]. والراجح أنه حسن كما ذكر الأشموني[(٢)].

مسألة (١٤):

قال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٤ تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [يسٓ: ٣ ـ ٥].

١ ـ القراءة: قرأ بالفتح (تنزيلَ) حفص عن عاصم، وحمزة، والكسائي. وقرأ بضم اللام الباقون (تنزيلُ)[(٣)].

٢ ـ المعنى: أي إن هذا الصراط والمنهج والدين الذي جاء به الرسول ـ ﷺ ـ منزلٌ من الله العزيز الرحيم، العزيز في ملكه، الرحيم بعباده المؤمنين[(٤)].

٣ ـ الإعراب: قراءة النصب على المصدر، والتقدير: نزله تنزيلًا، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، التقدير: ذلك تنزيل العزيز الرحيم، أو هو تنزيل[(٥)].

٤ ـ أثر القراءتين في الوقف: أجاز النحاس الوقف على (مستقيم)، في الآية التي قبلها (على صراط مستقيم)، إذا تعلقت (لتنذر) بـ (تنزيل)، بشرط رفع (تنزيل) على الخبرية، وبتقدير مبتدأ مقدر، ولا يجيز الوقف

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٨٠٢.

(٢) انظر: المكتفى/ ٤٣٢، ومنار الهدى/ ٥٧٤.

(٣) انظر: السبعة/ ٥٣٩، والتذكرة ٢/ ٥١١، والتبصرة/ ٦٤٩، والتلخيص/ ٣٧٩، والإتحاف ٢/ ٣٣٩٧، والتيسير/ ١٤٩، والنشر٢/ ٢٣٦، والإقناع ٢/ ٧٤٢.

(٤) انظر: تفسير ابن كثير٦/ ٥٦٣، وصفوة التفاسير٣/ ٦.

(٥) انظر: حجة القراءات/ ٥٩٦، والموضح ٣/ ١٠٦٩، والمحرر الوجيز ٤/ ٤٤٦، والجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٤١١.

على النصب. وأما الداني: فقد جعل الوقف على مستقيم (تامًّا) في حال الرفع، على تقدير مبتدأ.

وأما الأشموني: فجعل الوقف على (مستقيم) تامًّا على قراءتي الرفع والنصب، وتبعه في ذلك أبو زكريا الأنصاري. وأما النيسابوري: فقد جعل الوقف على مستقيم مطلقًا في حالتي النصب والرفع، وهو يوافق في هذا السجاوندي(١).

مسألة (١٥):

قال تعالى: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [العنكبوت: ٢٥].

١ ـ **القراءة**: (مودَّة) (مودَّةُ)، قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بالرفع: (مودَّةُ) مع الإضافة، وقرأ حفص عن عاصم وحمزة ويعقوب بالنصب: (مودَّةَ) مع الإضافة، وقرأ الباقون بالنصب مع التنوين (مودةً) وقطع الإضافة، ونصب (بينكم)(٢).

٢ ـ **المعنى**: يقول إبراهيم ـ عليه السلام ـ لقومه مقرعًا لهم، وموبخًا على سوء صنيعهم في عبادتهم الأوثان: إنما اتخذتم هذه لتجتمعوا على عبادتها في الدنيا، صداقةً وألفةً بينكم، بعضكم لبعض في الحياة الدنيا، وهذا على قراءة النصب (مودّةَ بينكم) على أنه مفعول لأجله.

وأما على قراءة الرفع فمعناه: إنما اتخاذُكم هذا يُحصّل لكم هذه

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٤٢٩، والمكتفى/ ٤٧٢، وغرائب القرآن/ ٢٣ ـ ٢٦، ومنار الهدى ٢/ ١٨٥، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٤٠، وعلل الوقوف ٣/ ٨٤٣.

(٢) انظر: السبعة/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩، والتذكرة٢/ ٤٩٠، والتبصرة/ ٦٣٠، والتلخيص/ ٣٦٣، والتيسير/ ١٤٠، والنشر٢/ ٢٥٧، والإقناع٢/ ٧٢٦، والإتحاف٢/ ٣٥٠.

المودة بغضًا وشؤمًا عليكم، فيكفر بعضكم ببعض، أي تتجاحدون ما كان بينكم، ويلعن بعضكم بعضًا، أي يلعن الأتباع المتبوعين، والمتبوعون الأتباع، ومصيركم إلى النار، ولا ناصر لكم ولا منقذ لكم من عذاب الله يوم القيامة[1].

٣ ـ **الإعراب**: في قراءة النصب: (إنما): كافة ومكفوفة، و(اتخذتم): فعل وفاعل، و(من دون الله): في موضع المفعول الثاني لاتخذتم، و(أوثانًا): مفعول به أول لاتخذتم، و(مودّة) مفعول لأجله، أو منصوبة بفعل محذوف تقديره: أعني، و(بينكم): مضاف إلى (مودة)، و(في الحياة الدنيا): متعلقان بـ (اتخذتم)، أو بمحذوف حال.

وأما قراءة الرفع ففيه وجهان:

أحدهما: أن تجعل (ما) موصولة بمعنى الذي، وجملة (اتخذتم) صلة الموصول، (مودّةُ) خبر (إنّ) والتقدير: إن الذي اتخذتموه مودةُ بينكم.

الثاني: أن ترفع (مودةُ) على أنها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: تلك مودةُ بينكم، وبينكم مجرور بالإضافة[2].

٤ ـ **أثر القراءتين في الوقف**: اتفق أعلام الوقف والابتداء على أن الوقف على (أوثانًا) غير سائغ، سواء نَوَّن مودةَ أم لم ينونْها، واتفقوا ألا وقف عليها لمن رفعها وجعلها خبرًا لـ (إنّ)، ويكون الوقف على (في الحياة الدنيا).

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم ٦/ ٢٧٢، وانظر: الكتاب المختار ٢/ ٦٦٨، والمحرر الوجيز ٣/ ٣١٣.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٣/ ٣١٣، والكتاب المختار ٢٦٨٨، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٥/ ٦٨٧.

أما في قراءة الرفع على أن (مودةُ) خبر لمبتدأ محذوف، فنقل النحاس عن أبي حاتم أنه تام. ويرى ابن الأنباري أنه حسن، وأما النيسابوري فيرى ـ أيضًا ـ أنه حسن، ويرى الداني أن الوقف على (أوثانًا) كاف، وتبعه في ذلك زكريا الأنصاري والأشموني[1]. والمعنى الذي ذكرناه آنفًا لا يسوغ الوقف عليها، والله أعلم.

مسألة (١٦):

قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٥ ـ ١٦].

١ ـ **القراءة:** (نزَّاعةً) و(نزاعةٌ). قرأ حفص عن عاصم (نزَّاعةً للشَّوى) بالنصب. وقرأ الباقون بالرفع (نزاعةٌ)[2].

٢ ـ **المعنى:** (كلا): ردع للمجرم عن إجرامه، وعن وداده لغير المؤمنين، وتنبيه على أنه لا ينفعه الاقتداء، ولا ينجيه من العذاب، والضمير في (إنها) عائد على النار، ولم يجر لها ذكر، لأن العذاب دلّ عليها.

و(لظى): علَمٌ على النار، منقول من اللظى، بمعنى اللهب، و(نزاعة): جاءت مؤنثة؛ لأنها في معنى النار، و(الشوى): الأطراف، أو جمع شواة، وهي جلدة الرأس تنزعها نزعًا فتبكتها، أي تقطعها ثم تعاد من جديد[3].

٣ ـ **الإعراب:** (نزاعةٌ): خبر بعد خبر لـ (إنّ) أو خبر لـ (لظى) إذا

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٣٤، والقطع والائتناف/ ٣٩٤، والمكتفى/ ٤٤٣، وعلل الوقوف٢/ ٦٨٦ ـ ٦٨٧، ومنار الهدى/ ٥٩٢، والمقصد/ ٥٩٢.

(٢) انظر: التذكرة ٢٠/ ٥٩٧، والتلخيص/ ٤٤٥، والنشر ٢/ ٢٩٢، والإتحاف ٢/ ٥٦٠.

(٣) انظر: الكشاف ٤/ ٦١٣، والكتاب المختار ٢/ ٩١٦.

كانت الهاء ضمير القصة، أو خبر لمبتدأ محذوف، أو صفة لـ (لظى)، إن أردت اللهب والتأنيث؛ لأنه في معنى النار، أو رفع على التهويل.

و(نزَّاعةً) بالنصب على الحال المؤكدة، أو على أنها متلظية نزاعة أو على الاختصاص للتهويل[1]. فقراءة النصب إذًا تحتمل أمرين:

١ ـ إما النصب على الاختصاص.

٢ ـ أو أنها حال مؤكدة من (لظى).

٤ ـ **أثر القراءتين في الوقف**: من قرأ بالرفع فله مذهبان في الوقف:

الأول: أن يجعل لظى خبرًا لـ (إن)، ويرفع (نزاعة) بإضمار مبتدأ: (هي نزاعةٌ)، فالوقف عند ذلك حسن.

الثاني: أن يجعل الهاء عمادًا، ويرفع (لظى) بـ (نزاعة)، وعندها لا يحسن الوقف؛ لأن (نزاعة للشوى) خبر (إنّ). ومن نصب (نزاعةً) حَسُن له أن يقف على (لظى). وينصب (نزاعةً) على القطع من (لظى). هذا ما قاله ابن الأنباري[2]. وقد وافق ابنَ الأنباري الداني في المكتفى[3] في قراءة الرفع. إلا أن قراءة النصب قد اتفق الداني والأشموني والأنصاري على أن الوقف كاف، إن نصبها بـ (أعني). وقد جاز الوقف على (لظى) عند النيسابوري على القراءتين[4].

---

(١) انظر: الكشاف ٤/ ٦١٣.

(٢) انظر: الإيضاح/ ٥٠٧.

(٣) انظر: المكتفى/ ٣٣٥.

(٤) انظر: المكتفى/ ٣٣٥، ومنار الهدى/ ٨٥، والمقصد/ ٨٠٥، وعلل الوقوف ٣/ ١٠٤٨، وغرائب القرآن/ ٢٩ ـ ٤٦.

مسألة (١٧):

قال تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٩].

١ ـ **القراءة**: (يومُ) (يومَ). قرأ نافع (يومَ) بالنصب، وقرأ الباقون (يومُ) بالرفع[١].

٢ ـ **المعنى**: قال ابن عطية: لما قرر عيسى ـ عليه السلام ـ أن الله ـ تعالى ـ له أن يفعل في عباده ما يشاء، من تعذيب ومغفرة، أظهر الله لعباده ما كانت الأنبياء تخبرهم به، كأنه يقول: هذا أمر قد فرغ منه، وقد خلص للرحمة من خلص، وللعذاب من خلص، فقال تبارك وتعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾، فدخل تحت هذه العبارة كل مؤمن بالله تعالى، وكل من كان اتقى فهو أدخل في العبارة[٢].

٣ ـ **الإعراب**: في قراءة الرفع: يُعرب (يومُ) خبرًا مرفوعًا، وهو بمعنى: (إذ)، فيضاف إلى الجملة مثلها، والجملة من المبتدأ (هذا) وخبره في موضع نصب مقول القول، وإضافته إلى الجملة غير محضة[٣]. وفي قراءة النصب:

أ ـ (يومَ) مبني على الفتح في محل رفع، لإضافته إلى غير الاسم، أضيفت إلى جملة فعلية، وهو خبر المبتدأ (هذا)، وهو مذهب الكوفيين، ويحتمل على هذا التوجيه أن يكون في محل نصب، ولا يجيز البصريون بناءه؛ لأنه مضاف إلى المضارع المعرب[٤].

---

(١) انظر: السبعة/ ٢٥٠، والتذكرة ٢/ ٣٢٠، والتبصرة والتلخيص/ ٢٥١، والتيسير/ ٨٤، والنشر ٢/ ١٩٢، والإقناع ٢/ ٦٣٧، والإتحاف ١/ ٥٤٦.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٢/ ٢٦٣.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء١/ ٣٢٦، والمقتضب٤/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨، والحجة في علل القراءات السبع٢/ ٢٢٧.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن/ ٢٢٧، وشرح المفصل٣/ ١٦.

ب ـ (يومَ) منصوب على الظرفية، متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ (هذا)، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول[١]. وجاز أن يقع (يومُ) خبرًا عن (هذا)، لأنه إشارة إلى حدث، وظرف الزمان يكون خبرًا عن الحدث[٢].

مسألة (١٨):

قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمۡ إِذَا هُمۡ يَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۗ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۖ مَّتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾ [يونس: ٢٣].

١ ـ القراءة: (متاعَ) (متاعُ): قرأ حفص عن عاصم (متاعَ) بالنصب. وقرأ الباقون (متاعُ) بالرفع[٣].

٢ ـ المعنى: لما أنجاهم من تلك الورطة التي أصابتهم بسبب مكرهم وعصيانهم، إذا هم يبغون في الأرض بغير الحق، كأنه لم يكن من ذلك شيء ثم يخاطبهم المولى ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۖ﴾ أي: إنما يذوق وبال هذا البغي أنفسكم، ولا تضرون به أحدًا غيركم كما جاء في الحديث «ما من ذنب أجدر أن يجعل الله عقوبته في الدنيا مع ما يدّخر الله لصاحبه في الآخرة، من البغي وقطيعة الرحم»[٤].

وقوله: (متاع...) أي إنما لكم متاع الحياة الدنيا الدنيئة الحقيرة، ثم

---

(١) انظر: الحجة في علل القراءات السبع٢/ ٤٥٧.

(٢) انظر: الحجة٢/ ٤٥٨، ومشكل إعراب القرآن/ ٢٢٧، وانظر: توجيه الاختلاف للنحوي١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٣) انظر: السبعة/ ٣٢٥، والتبصرة/ ٥٣٤، والتيسير/ ٩٩، والإقناع٢/ ٦٢٢.

(٤) رواه أبو داود في السنن برقم (٤٩٠٢)، والترمذي في السنن برقم (٢٥١١)، وابن ماجه في السنن برقم (٤٢١١) من حديث أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(إلينا مرجعكم) أي إلينا مصيركم ومآلكم، (فننبئكم) أي فنخبركم بجميع أعمالكم، ونوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنّ إلا نفسه[(١)].

٣ ـ **الإعراب**: قراءة النصب (متاعَ) تحتمل وجوهًا:

أ ـ منصوبة على الحال من ضمير المخاطبين المتصل، والعامل منها ما تعلق به الخبر (على أنفسكم)، والتقدير: (بغيكم على أنفسكم متمتعين)، ولا يجوز أن يعمل فيهما المصدر (بغيكم)، لأنها فصلت عنه بالخبر.

ب ـ منصوبة على المفعول لأجله، والعامل فيه محذوف دل عليه (بغيكم)، والتقدير: (يبتغون متاع الحياة الدنيا).

ج ـ منصوبة على المفعول المطلق، والعامل فيه فعل مقدر دلّ عليه ما قبله، وتقدير الكلام تتمتعون متاع الحياة الدنيا[(٢)].

أما القراءة بالرفع (متاعُ): فيجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: (ذلك متاعُ)، أو (هو متاعُ)، وبذلك يكون (بغيُكُم): مبتدأ، و(على أنفُسِكُم) متعلق بمحذوف خبراً له[(٣)].

٤ ـ **أثر القراءتين في الوقف**: يرى ابن الأنباري أن الوقف على (أنفسِكُم) حسن، إن رفعت (متاعُ) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره:

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم ٤/ ٢٥٩.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦١، والحجة في علل القراءات ٣/ ١٨٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٢١، والبحر المحيط ٥/ ١٤٣، وإعراب القرآن ومعانيه ٣/ ١٤.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦١، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٤، والحجة في علل القراءات ٣/ ١٨٥، ومشكل إعراب القرآن/ ٣٢٥.

ذلك متاعُ الحياة الدنيا، وكذلك يحسن عنده الوقف على (أنفسكم)، لمن قرأ بالنصب (متاعَ)[١].

وأما الداني فالوقف عنده على (أنفسِكُم) كاف لمن قرأ بالرفع على تقدير (ذلك متاعُ)[٢].

وهو كاف عند الأشموني، إن قدرت مبتدأ (ذلك متاع)، فالوقف عنده على (أنفسِكُم) تام، وتبعه في ذلك أبو زكريا الأنصاري، فهو يرى أن الوقف على (أنفسِكُم) تام، حتى لو نصبت (متاعَ) بفعل محذوف[٣]. والوقف عند السجاوندي على (أنفسِكُم) مطلق، لمن جعله متعلقًا بـ (بغيكم)، وتبعه في ذلك النيسابوري[٤].

مسألة (١٩):

قال تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَۖ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمۡۚ إِنَّ مَوۡعِدَهُمُ ٱلصُّبۡحُۚ أَلَيۡسَ ٱلصُّبۡحُ بِقَرِيبٖ﴾ [هود: ٨١].

١ ـ القراءة: (إلا امرأتَك) (إلا امرأتُك): قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع (إلا امرأتُك).

وقرأ الباقون بالنصب (إلا امرأتَك)[٥].

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ١٣٧.

(٢) انظر: المكتفى/ ٣٠٦.

(٣) انظر: منار الهدى ١/ ٣٢٧، والمقصد على هامش المصحف/ ٢١١.

(٤) انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٦٨، وغرائب القرآن ١١/ ٦٩.

(٥) انظر: السبعة/ ٣٣٨، والتذكرة ٢/ ٣٧٤، والتبصرة/ ٥٤١ ـ ٥٤٢، والتيسير/ ١٠٢، والنشر ٢/ ٢١٨، والإقناع ٢/ ٦٦٦، والإتحاف ٢/ ١٣٢.

٢ ـ المعنى: في قراءة النصب: فأسر بأهلك إلا امرأتَك، فهو استثناء من الأهل، وعلى هذا لم يخرج بها معه، وقد قال الله تعالى: ﴿كَانَتْ مِنَ ٱلْغَـٰبِرِينَ﴾ أي الباقين.

وفي قراءة الرفع على البدل من (أحدٌ). والرفع على البدل له معنى صحيح، والتأويل له أن يقول الرجل لحاجبه: لا يخرج فلان، فلفظ النهي لفلان، ومعناه للمخاطب، أي لا تدعه يخرج، ومثله قولك: لا يقم أحدٌ إلا زيد، يكون معناها أَنْهَاهُم عن القيام إلا زيدًا، وكذلك لـ (لوط) عليه السلام، والنهي لغيره. ويجوز أن يكون استثناء من النهي عن الالتفات؛ لأنه كلام تام، أي لا يلتفت منكم أحدٌ، إلا امرأتك، فإنها ستلتفت وتهلك، وإن لوطًا خرج بها، وينهى من معه ممن أسري بهم ألا يلتفت، فلم يلتفت منهم أحدٌ سوى زوجته، فإنها لما سمعت هدَّة العذاب التفتت، وقالت: وا قوماه، فأدركها حجر فقتلها[(١)].

٣ ـ الإعراب: النصب فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون استثناء من قوله: فأسر بأهلك إلا امرأتَك، كقولك مررت بالقوم إلا زيدًا، فهو استثناء من موجب.

والثاني: أن يكون منصوبًا على أصل الاستثناء من قوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾، وهذا كقولك ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا، على مذهب من نصب زيدًا.

والرفع: على أنه بدل من قوله ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾، وهذا كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ[(٢)].

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١١/ ١٨٤ ـ ١٨٥، وتفسير البغوي ٢/ ٣٩٦.

(٢) انظر: الحجة في علل القراءات ٣/ ٢٦١، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٥٣٦، وشرح الهداية٢/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

٤ ـ أثر القراءتين في الوقف: الوقف على (امرأتَك) عند السجاوندي مطلق[١]، وأما الداني فالوقف على (امرأتَك)، كاف، سواء قرئ ذلك بالنصب على الاستثناء من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، أو من قوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾ ثم قال: والوقف على ﴿مَآ أَصَابَهُمْ﴾ أكفى[٢]. ويرى أبو زكريا الأنصاري أن الوقف على (امرأتك)، وعلى (ما أصابهم)، وعلى (الصبح) كله كاف على القراءتين[٣]. ويرى الأشموني الوقف على (إلا امرأتَك) حسن على القراءتين، وكذا الوقف على (ما أصابهم) حسن[٤].

مسألة (٢٠):

قال تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الأعراف: ١٠٥].

١ ـ القراءة: (علىٰ)، (عليّ): قرأ نافع (حقيقٌ عليَّ) بتشديد ياء المتكلم. وقرأ الباقون: (حقيق على) بحرف الجر (على)[٥].

٢ ـ المعنى: يخبر تعالى عن مناظرة موسى لفرعون، وإلجامه إياه بالحجة الدامغة، وإظهاره الآيات البينات، ومنها يقول موسى ـ عليه السلام ـ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾، فقال بعضهم: معناه حقيق بأن لا أقول على الله إلا الحق، أي جدير بذلك، وحريّ به. وقالوا: (الباء) و(على) يتعاقبان، فيقال: رميت بالقوس وعلى القوس، وجاء على حال حسنة،

---

(١) علل الوقوف ٣/ ٥٨٧.

(٢) المكتفى/ ٣١٩.

(٣) المقصد على هامش المصحف/ ٢٣٠.

(٤) منار الهدى ١/ ٣٥٣.

(٥) انظر: السبعة/ ٢٨٧، والتذكرة ٢/ ٣٤٣، والتبصرة/ ٥١٢، والتلخيص/ ٢٦٧، والنشر ٢/ ٢٠٣، والتيسير/ ٩٢، والإقناع ٢/ ٦٤٨، والإتحاف ٢/ ٥٥.

وبحال حسنة، وقال بعض المفسرين: معناه: حريصٌ على ألا أقول على الله إلا الحق[(١)]. وقالت العرب: اركب على اسم الله، أي: باسم الله[(٢)].

وفي قراءة التشديد (حقيق عليّ)، بمعنى واجب عليّ ذلك ألا أخبر عنه بما هو حق وصدق، لما أعلم من عز جلاله وعظم سلطانه[(٣)].

٣ ـ الإعراب: في قراءة التشديد: (عليَّ):

أ ـ (عليّ): خبر مقدم، وجملة (أن لا أقول) في محل رفع مبتدأ مؤخر.

ب ـ حقيق مبتدأ، وجملة (أن لا أقول) خبر مقدم[(٤)].

ومن قرأ بالتخفيف (على) أنَّ (أنْ) في موضع جر بعلى بمعنى الباء، وتقديره: (حقيق بأن أقول)[(٥)].

٤ ـ أثر القراءتين في الوقف: الوقف على (الحق) حسن عند الأنباري[(٦)]، وكاف عند الداني[(٧)] وهو كذلك حسن عند الأشموني، لكنه يجعل الوقف على (حقيق) أحسن على قراءة نافع (عليَّ) بتشديد ياء المتكلم، على أن الكلام تم عند قوله (حقيق)؛ لأن (حقيق) نعت لرسول، أي رسول حقيق من رب العالمين أرسلت. وعلى هذا لا يوقف على

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٣/ ٤٥٤.

(٢) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني/ ٤٧٨.

(٣) انظر: تفسير القرآن العظيم٣/ ٤٥٤.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش/ ١٩٧، وإعراب القرآن للنحاس٢/ ١٤١، ومشكل إعراب القرآن/ ٢٨٢، والمحرر الوجيز٢/ ٤٣٥.

(٥) انظر: البيان في إعراب غريب القرآن لابن الأنباري١/ ٣٦٩، والحجة في علل القراءات٣/ ٣٨، والكشف١/ ٤٦٩.

(٦) : إيضاح الوقف/ ٣٤٣

(٧) انظر: المكتفى/ ٢٧٤.

(العالمين)، لأن (حقيق) صفة (رسول)، أو خبر بعد خبر وليس (حقيق) بوقف على قراءة التخفيف[1].

مسألة (٢١):

قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِۦٓ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا سَـَٔاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ [النمل: ٧].

١ ـ **القراءة:** (بشهابٍ قبسٍ)، (بشهابِ قبسٍ): قرأ نافع وابن كثير وابن عامر (بشهابِ قبسٍ) بالإضافة. وقرأ الباقون وهم الكوفيون عاصم وحمزة والكسائي ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ بالتنوين[2].

٢ ـ **المعنى:** سآتيكم بشعلة من نار، وهو قول الزمخشري، واختاره أبو عبيد وأبو حاتم، وزعم الفراء في ترك التنوين أنه بمنزلة قولهم: ولدار الآخرة، ومسجد الجامع، وصلاة الأولى، يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلفت أسماؤه، قال النحاس: إضافة الشيء إلى نفسه محال عند البصريين؛ لأن معنى الإضافة في اللغة ضم الشيء إلى نفسه، فمحال أن يضم شيء إلى نفسه، وإنما يضاف الشيء ليتبين به معنى الملك أو النوع، فمحالٌ أن يتبين أنه مالك نفسه، أو من نوعها، (وبشهابِ قبسٍ) إضافة النوع إلى الجنس، كما تقول: هذا ثوبُ خزٍّ، وخاتمُ حديدٍ وشبهه[3].

والشهابُ: كل ذي نور، نحو الكوكب والعود والموقد، والقبس: اسم لما يقتبس من جمر وما أشبهه، فالمعنى: بشهاب من قبس، يقال:

---

(١) انظر: منار الهدى١/ ٢٧٣.

(٢) انظر: السبعة/ ٤٨٧، والتذكرة٢/ ٤٧٤، والتبصرة/ ٦١٩، والتلخيص/ ٣٥٣، والتيسير/ ١٣٦، والنشر٢/ ٢٥٢، والإقناع٢/ ٧١٩، والإتحاف٢/ ٣٢٣.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٩٩.

قبست قبسًا، والاسم قبس، كما تقول: قبضت قبضًا، والاسم القبض، و(لعلكم تصطلون): أي تستدفئون. قال الشاعر:

النار فاكهة الشتاء فمن يرد أكل الفواكه شاتيًا فليصطل[1]

٣ ـ **الإعراب**: قراءة التنوين: (بشهابٍ قبسٍ): (قبس) بدل من (شهاب)، أو صفة له؛ لأن القبس يجوز أن يكون اسمًا غير صفة، ويجوز أن يكون صفة، فأما كونه غير صفة فلأنهم قالوا: قبسته أقبسه قبسًا، والقبس المقبوس، وإذا كان صفة فالأحسن أن يكون نعتًا.

وأما قراءة الكسر بالإضافة (بشهابِ قبسٍ) فجار ومجرور، ومضاف إليه، بمعنى بشعلة من نار[2].

٤ ـ **أثر القراءتين في الوقف**: في هذه الآية وقفان: الأول على (آنستُ نارًا)، وهو جائز عند الأشموني وأبي زكريا الأنصاري، والثاني على آخر الآية (تصطلون)، وهو كاف عند الأشموني، وتابعه أبو زكريا الأنصاري، ووقف السجاوندي على (نارًا)، وقفًا مطلقًا، وقال: للابتداء بسين الاستقبال[3].

ولم أجد أثرًا للقراءتين في الوقف في هذه الآية، وقد تعمدت إيرادها مع أنه لا أثر فيها للقراءتين على الوقف لأبين أنه ليس بالضرورة أن تؤثر

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٩٩، وتفسير أبي الليث ٢/ ٤٨٩، والكشاف ٣/ ١٣٧، والحجة في علل القراءات ٤/ ٩٥، والجامع لأحكام القرآن ١٦/ ١٠٢ ـ ١٠٣، والكتاب المختار ٢/ ٦٣٩.

(٢) انظر: الكشاف ٣/ ١٣٧، والجامع لأحكام القرآن ١٦/ ١٠٢، والحجة في علل القراءات ٤/ ٩٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٩٩.

(٣) انظر: منار الهدى/ ٥٦٧، والمقصد/ ٥٦٧، وعلل الوقوف ٢/ ٧٦٥.

جميع القراءات على الوقف، لأنه لا يجوز الابتداء بالمجرور (قبسٍ)، والله أعلم.

مسألة (٢٢):

قال تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

١ ـ القراءة: (سحابٌ ظلماتٌ)، (سحابٌ ظلماتٍ)، (سحابُ ظلماتٍ).

قرأ قنبل عن ابن كثير (سحابٌ ظلماتٍ) بتنوين (السحاب) بالرفع وجر (الظلمات).

وروى البزي عن ابن كثير (سحابُ ظلماتٍ) بالإضافة، وقرأ الباقون (سحابٌ ظلماتٌ) بتنوين (سحاب) بالرفع، ورفع (ظلمات) وتنوينها[١].

٢ ـ المعنى: قال القرطبي: ثم قيل: المراد بهذه الظلمات ظلمة السحاب، وظلمة الموج، وظلمة الليل، وظلمة البحر، فلا يبصر من كان في هذه الظلمات شيئًا ولا كوكبًا، وقيل: المراد بالظلمات الشدائد، أي بعضها فوق بعض، وقيل: أراد بالظلمات أعمال الكافر، وبالبحر اللجيّ قلبه، وبالموج فوق الموج ما يغشى قلبه من الجهل والحيرة، وبالسحاب الرين والختم والطبع على قلبه، روي معناه عن ابن عباس وغيره، أي لا يبصر بقلبه نور الإيمان، كما أن صاحب الظلمات في البحر إذا أخرج يده لم يكد يراها.

---

(١) انظر: السبعة/ ٤٥٧، والتذكرة ٢/ ٤١٦، والتبصرة/ ٦١١، والتلخيص/ ٣٤٤، والتيسير ١٣٢، والنشر ٢/ ٢٤٩.

وقال أبيّ: الكافر يتقلب في خمس من الظلمات: كلامه ظلمة، وعمله ظلمة، ومدخله ظلمة، ومخرجه ظلمة، ومصيره يوم القيامة، أي الظلمات في النار وبئس المصير[(١)].

٣ ـ الإعراب: قراءة الرفع مع التنوين (سحابٌ ظلماتٌ)، يكون الرفع في (ظلمات) بالابتداء، و(بعضها): مبتدأ ثان، و(فوق بعض): خبر للمبتدأ الثاني. والمبتدأ الثاني مع خبره خبر للمبتدأ الأول. وأما رواية البزي: فجرُّ (ظلمات) بالإضافة، وقوله: ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾ مبتدأ وخبر.

وأما قراءة تنوين (سحابٌ) وجر (ظلمات) فعلى أنها بدل من قوله (أو كظلمات)[(٢)].

٤ ـ أثر القراءتين في الوقف: قال الداني: (من فوقه موج) كاف، والوقف على قوله (سحابٌ) كاف كذلك، هذا على قراءة من قرأ (ظلماتٌ) بالرفع على إضمار هي، فأما من قرأ (ظلماتٍ) بالخفض على البدل من قوله: ﴿أَوۡ كَظُلُمَٰتٍ﴾ فإنه لا يقف على قوله ﴿مَوۡجٌ﴾ ولا على ﴿سَحَابٌ﴾، ومن قرأ: (سحابُ ظلماتٍ) بالإضافة وقف على قوله (موجٍ)، ولم يقف على (سحاب)[(٣)].

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن١٥/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣، وتفسير أبي الليث٢/ ٤٤٣، والنكت والعيون٤/ ١١١، وتفسير البغوي٣/ ٣٥٠، والوسيط٣/ ٣٢٥.

(٢) انظر: الحجة في علل القراءات٤/ ٦٠ ـ ٦١، وحجة القراءات لابن زنجلة/ ٥٠١ ـ ٥٠٢، والكشف عن وجوه القراءات٢/ ١٣٩ ـ ١٤٠، وشرح الهداية٢/ ٤٤٢، والموضح٢/ ٩١٧ ـ ٩١٨.

(٣) انظر: المكتفى/ ٤١٠.

وهذا الوقف الكافي عند الداني هو حسن عند الأشموني والأنصاري[(١)].
كما أن الوقف على (سحابٌ) مطلق عن النيسابوري لمن رفع (ظلماتٌ)[(٢)].

ويظهر: أن الوقف على (سحابٌ) كاف في قراءة الرفع المنوَّن. وذلك على إضمار مبتدأ محذوف تقديره (هي ظلمات). ولا وقف على قراءة الإضافة، حتى لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه.

المسألة (٢٣):

قال تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١ ـ ٩٢].

١ ـ **القراءة**: (عالمُ الغيب): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، وابن عامر (عالمِ الغيب) بالجر. وقرأ الباقون (عالمُ الغيب) بالرفع[(٣)].

٢ ـ **المعنى**: قراءة الجر هي المختارة عند الأخفش؛ ليكون الكلام من وجه واحد، وقال القاضي ابن عطية: والابتداء عندي أبرع، والفاء في قوله: ﴿فَتَعَٰلَىٰ﴾ عاطفة بالمعنى، كأنه قال: عالم الغيب والشهادة فتعالى، وهذا كما تقول: زيد شجاع فعظمت منزلته.

ويحتمل أن يكون المعنى فأقول: تعالى عما يشركون. على إخبار

---

(١) انظر: منار الهدى/ ٥٤٠، والمقصد/ ٥٤٠.
(٢) انظر: غرائب القرآن ١٨/ ١٠٦.
(٣) انظر: السبعة/ ٤٤٧، والتذكرة ٢/ ٤٥٤، والتبصرة، والتيسير/ ١٣٠، والتلخيص/ ٣٤٠، والنشر ٢/ ٢٤٧، والإقناع ٢/ ٧٠٩، والإتحاف ٢/ ٢٨٧.

مؤتنف. والغيب: ما غاب عن الناس، والشهادة: ما شهدوه، وهو المنزه عما يقول الظالمون والجاحدون[١].

والفرق في المعنى بين القراءتين قائم على اتصال الكلام بما قبله في قراءة الجر، وانقطاعه في قراءة الرفع، فيكون تنزيه الله تعالى عن الشريك متصلًا بذكر صفته، التي لا يتأتى معها أن يشاركه في ألوهيته أحد، وهي أنه يعلم الغيب والشهادة، بخلاف المعبودات التي لا تعلم شيئًا[٢].

٣ ـ **الإعراب**: في قراءة الجر وجوه منها:

١ ـ أنه صفة للفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١]، فأعرب إعرابه[٣].

٢ ـ بدل من لفظ الجلالة[٤].

وفي قراءة الرفع: أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (هو عالم الغيب والشهادة فتعالى)، وهو اختيار البصريين[٥]. وهو كذلك اختيار الفراء، وحجته دخول الفاء في الكلام، فهو دليل انقطاعه مما سبقه، ولو كان متصلًا لعطف (تعالى) بالواو[٦].

٤ ـ **أثر القراءتين في الوقف**: الوقف على ﴿عَمَّا يَصِفُونَ﴾ تام عند

---

(١) المحرر الوجيز ٤/ ١٥٤.
(٢) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ١٥٤، وروح المعاني ١٨/ ٦٠.
(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٢٠، والكشاف ٤/ ٢٤٧.
(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٥٢.
(٥) انظر: الحجة في علل القراءات ٤/ ٣٥.
(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٤١.

الأشموني، لمن قرأ بالرفع، وكاف لمن قرأه بالجر[١]. وهو تام عند الداني[٢]، وكاف عند النحاس، ولم يفرق بين القراءتين[٣].

والراجح أن الوقف على (يصفون) كاف في قراءة الرفع، وجائز حسن في قراءة الجر، والله أعلم.

مسألة (٢٤):

قال تعالى: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤].

١ ـ **القراءة**: (وزرعٌ ونخيلٌ صنوانٌ وغيرُ صنوانٍ)، (وزرعٍ ونخيلٍ صنوانٍ وغير صنوان).

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية حفص بالرفع ﴿وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم في رواية شعبة ـ وحمزة والكسائي بالخفض (وزرعٍ ونخيلٍ صنوانٍ وغيرِ صنوان)[٤].

٢ ـ **المعنى**: وفي الأرض قطع متجاورات، مع أن هذه طيبة تنبت ما ينفع الناس، وهذه سبخة مالحة لا تنبت شيئًا، فكما أن بقاع الأرض مختلفة في أنواعها، فهذه تربة حمراء، وهذه بيضاء، وهذه صفراء، وهذه

(١) انظر: منار الهدى ٢/٦٨، والمقصد على هامش المصحف/٣٤٨.
(٢) انظر: المكتفى/٤٠٣.
(٣) انظر: القطع والائتناف/٣٥٣.
(٤) انظر: السبعة/٣٥٦، والتذكرة ٢/٣٨٦، والتبصرة/٥٥٢، والتيسير/١٠٧، والنشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/١٦٠.

سوداء، وهذه محجرة، وهذه سهلة، وهذه مرملة، والكل متجاورات، فهذا يدل على أن الله هو الفاعل المختار الذي بيده الملكوت.

(وجنات من أعناب وزرع ونخيل) منها (صنوان): أي أصولها مجتمعة في منبت واحد، كالرمان وبعض النخيل، (وغير صنوان)، أي ما كان على أصل واحد، كسائر الأشجار، وكلها تسقى بماء واحد، فهذا في غاية الحلاوة، وهذا في غاية الحموضة، وذا في غاية المرارة، وهذا عذب حلو، وهذا جمع بين هذا وذاك، ثم يستحيل إلى طعم آخر بإذن الله، وهذا أصفر وهذا أحمر وهذا أبيض... ففي ذلك آيات لمن كان واعيًا، وهذا أعظم الدلالات على القادر المقتدر[(١)].

٣ ـ الإعراب: في قراءة الرفع هو أن قوله: (وزرع ونخيلٌ) معطوف على (جناتٌ) وهو من عطف المفردات، (وصنوانٌ) نعت لـ (نخيل) تابع له في رفعه، (وغير صنوان) معطوف عليه[(٢)].

ويرى أبو علي الفارسي أن الرفع على الابتداء، على تقدير خبر محذوف مماثل لما تقدمه، والتقدير (وفي الأرض زرع ونخيل)، وهذا رأي أبي عمرو بن العلاء، فيما نقل عنه أنه قال: الجنات لا تكون من الزرع، وهو حينئذٍ من عطف الجمل[(٣)]، ويرى ابن عطية أن العطف بالرفع إنما هو على (قطعٌ)[(٤)].

أما قراءة الجر فهي بالعطف على أعناب، (وصنوان) نعت لـ (نخيل)، و(غير صنوان) معطوف عليه[(٥)]، وكل ذلك من عطف المفردات.

---

(١) انظر: تفسير القرآن الكريم ٤/ ٤٣١ ـ ٤٣٢، وفي ظلال القرآن ٤/ ٢٠٤٤.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٥٨، والدر المصون ٧/ ١٣.

(٣) انظر: الحجة في علل القراءات ٣/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣، وحجة القراءات لابن زنجلة/ ٣٦٩.

(٤) انظر: المحرر الوجيز٣/ ٢٩٣.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء٢/ ٥٨.

٤ ـ أثر القراءتين في الوقف:

اختلف الوقف في هذه الآية بسبب القراءات في مواضع، لم يذكر السجاوندي منها في هذه الآية سوى موضع واحد، وهو أنه جعل الوقف على (الأكلِ) مطلقًا، دون أن يتعرض للقراءتين[١]. أما الأنباري فاختار الوقف على (جنات)، دون أن يتعرض للقراءتين كذلك، وجعل الوقف على (يسقى بماء واحد) حسنًا، والابتداء (ونفضل) بالنون[٢].

وأما الداني فجعل الوقف على (الأكل) كافيًا، وعلى نهاية الآية (لقوم يعقلون) تامًّا[٣].

أما النحاس فنقل عن الأخفش أن الوقف على (ونخيل) إذا قرئت بالرفع، دون أن يحدد نوعه، وإذا قرئت بالحدر فالتمام على (يسقى بماء واحد)، وجعل كذلك الوقف على (في الأكل) إن قرئت (ونفضل) بالنون، ثم قال: والتمام على (يعقلون) يعني آخر الآية[٤].

أما الأشموني فيكاد يلخص ما قاله السابقون من علماء الوقف بالآتي:

١ ـ الوقف على (متجاورات) كاف، إن جعل (وجناتٌ) مبتدأ وخبره محذوف تقديره ومنها جنات.

٢ ـ الوقف على (من أعناب) كاف، لمن رفع ما بعده بالابتداء.

٣ ـ الوقف على (وغير صنوان) جائز، لمن قرأ (تسقى) بالتاء، فإن قرأ (يسقى) بالياء فالوقفُ على (وغير صنوان) كاف.

---

(١) انظر: علل الوقوف٢/ ٦١٣.

(٢) انظر: الإيضاح/ ٣٨٠.

(٣) انظر: المكتفى٣٢٤.

(٤) انظر: القطع/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

٤ ـ الوقف على نهاية الآية (يعقلون) تام[١].

مسألة (٢٥):

قال تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١ ـ ٢].

١ ـ القراءة: (الحميدِ. اللهِ) (الحميدِ. اللهُ): قرأ نافع وابن عامر برفع لفظ الجلالة (اللهُ). وقرأ الباقون بالجر (اللهِ)[٢].

٢ ـ المعنى: هذا الكتاب العظيم أنزله ربنا ـ تبارك وتعالى ـ إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ليخرج الناس كافة من الظلمات إلى النور، بما فيه من البينات الكاشفة عن عقائد الحق، والفاصلة بينها وبين عقائد الضلال، وعبادة الله ـ عز وجل ـ من عبادة الآلهة المختلفة، كالملائكة وخواص البشر، والكواكب، والأصنام، التي كلها ظلمات محضة، وجهالات صرفة، ليخرج الناس بإذنه وتيسيره وتوفيقه. وقال: بإذن ربهم للإشعار بالتربية واللطف والفضل والهداية إلى صراط العزيز الحميد الله. وسيأتي إعراب الاسم الأعظم أنه موصوف متأخر عن صفته على قول. وقيل مجرور على البدلية؛ لأن اسم الله صار كالعلم فلا يوصف به، بل يوصف به من حيث المعنى؛ لأنه المنفرد بقدرة الإيجاد، لا إله إلا هو[٣].

٣ ـ الإعراب: لفظ الجلالة (اللهِ) في قراءة الجر محمول على التقديم

(١) انظر: منار الهدى/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥، والمقصد/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥.

(٢) انظر: السبعة/ ٣٦٢، والتذكرة ٢/ ٣٩٢، والتبصرة/ ٥٥٨، والتيسير/ ١٠٩، والنشر ٢/ ٢٢٤.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٢/ ١٠٣، وروح المعاني ١٣/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩، والبحر المحيط ٥/ ٤٠٥.

والتأخير. والتقدير: (صراط الله العزيز الحميد) كما نقل عن أبي عمرو وهو منعوت وضع نعته مكانه، فأبدل منه[١]، هذا هو **الوجه الأول.**

الوجه الثاني: أنه بدل من (الحميد) دون تقديم وتأخير[٢].

والوجه الثالث: أنه صفة لـ (الحميد) أجازه ابن خالويه[٣]، ومنعه الفارسي؛ لكونه في الأصل صفة بمعنى ذي العبادة[٤].

والوجه الرابع: أنه عطف بيان جرى مجرى الأسماء والأعلام، لغلبته واختصاصه بالمعبود، الذي تحق له العبادة، وهو رأي الزمخشري[٥].

أما قراءة الرفع (اللهُ) فيجوز أن يعرب لفظ الجلالة مبتدأ، و(الذي له ما في السموات وما في الأرض) خبره[٦]، أو أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هو الله)[٧].

ومعنى القراءتين ليس بعيدًا عن بعضه، إلا أن من قرأ بالرفع يمكن أنه أراد الانفصال في الجملة عن أختها، والمعنى واحد، وكلا القراءتين متواترتان.

مسألة (٢٦):

قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَـٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠].

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٣/ ٣٣٨.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٦٢، والحجة في علل القراءات ٣/ ٣٣٨.

(٣) انظر: الحجة في القراءات ٢/ ٢ ـ ٣.

(٤) انظر: الحجة ٣/ ٣٣٨.

(٥) انظر: الكشاف ٣/ ٣٦٠.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٦٧، وجامع البيان للطبري ١٦/ ٥١٢.

(٧) انظر: إعراب القرآن الكريم للنحاس ٢/ ٣٦٢.

١ ـ **القراءة**: (سواءً) (سواءٌ، سواءٍ): قرأ السبعة ﴿سَوَآءً﴾ بالنصب على المصدر.

وقرأ أبو جعفر (سواءٌ) رفعًا، وقرأ يعقوب (سواءٍ) بالجر[١].

٢ ـ **المعنى**: التقدير في قراءة النصب على المصدر استوت سواءً؛ لأنك تقول: استوى الشيء استواء وسواءً، فالاستواء المصدر الجاري على الفعل، وسواءً: استعمل مصدرًا ومثله: كلمت تكليمًا وكلامًا، فالتكليم هو المصدر لكلمت، والكلام اسم استعمل مصدرًا ومثله: سلمت تسليمًا وسلامًا[٢].

وهذه الأيام: الاثنان اللذان خلق فيها الأرض، والاثنان اللذان جعل فيها الرواسي وقدّر فيها الأقوات، وأحلّ فيها البركة. . . فتمت بها الأيام الأربعة.

إنها بلا شك أيام من أيام الله، التي يعلم ـ سبحانه ـ مداها، وليست من أيام هذه الأرض، فأيام هذه الأرض هي مقياس زمني مستحدث، وكما للأرض أيام، فللكواكب الأخرى أيام، وللنجوم أيام، وهي غير أيام الأرض، بعضها أقصر، وبعضها أطول.

والأيام التي خلقت فيها الأرض وقدر فيها أقواتها هي أطول بكثير من أيام الأرض المعروفة، وتلك التي قدّر فيها أقواتها، فجعل في كل أرض ما لا يصلح في غيرها، سواءً للسائلين أي لمن أراد السؤال عن ذلك[٣].

٣ ـ **الإعراب**: (سواءً): في قراءة النصب هي منصوبة على المصدر،

(١) انظر: التذكرة ٢/ ٥٣٧، والتلخيص/ ٣٩٧، والنشر ٢/ ٢٧٤، والإتحاف ٢/ ٤٤٢.

(٢) انظر: الكتاب المختار ٢/ ٧٨٥.

(٣) انظر: في ظلال القرآن ٥/ ٢١١٠، وتفسير القرآن العظيم ٧/ ١٦٦.

أي استوت سواءً، ويمكن أن تعرب على الحال، أي مستوية.

وفي قراءة الجر: على الوصف، إما لأيام أو لأربعة: أي في أربعة أيام كاملة مستوية بلا زيادة ولا نقصان. وفي قراءة الرفع (سواءٌ) على تقدير: هي سواءٌ، أي ذات سواء وقيل: (سواءٌ) مبتدأ و(للسائلين) خبره الأول[١].

٤ ـ **أثر القراءتين في الوقف**: يجيز الأشموني الوقف على (أيام)، لمن قرأ بالرفع أو النصب، ولم يحدد نوع الوقف؛ لأنه جائز، ومنع الوقف لمن رفع. ووافقه في قراءة الرفع الأنصاري في المقصد، والنيسابوري في غرائب القرآن[٢].

أما نهاية الآية (السائلين): فهو وقف كاف عند النحاس والأشموني، دون التعرض لوجوه الإعراب، أو القراءة في الآية[٣].

مسألة (٢٧):

قال تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور: ٩].

١ ـ **القراءة**: (والخامسةَ) (والخامسةُ).

قرأ حفص عن عاصم وحده (والخامسةَ) الثانية بالنصب، وقرأ الباقون (والخامسةُ) بالرفع[٤].

٢ ـ **المعنى**: نزلت هذه الآية في اللعان بين الزوجين. بأن يقول الرجل

---

(١) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد٤/ ٢٢٤، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٦/ ٦١٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٥١.

(٢) غرائب القرآن/ ٥/ ١٤١، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٧٧.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٤٥٨، ومنار الهدى ٢/ ٢٣٥.

(٤) انظر: السبعة/ ٤٥٣/، والتذكرة ٢/ ٤٥٧، والتبصرة/ ٦٠٩، والتلخيص/ ٣٤٢، والتيسير/ ١٣١، والنشر ٢/ ٢٤٨، والإقناع ٢/ ٧١١، والإتحاف ٢/ ٢٩٣.

الذي رمى زوجته بالزنى في كل شهادة من الشهادات الأربع: أشهد بالله إني لمن الصادقين، فيما رميت به فلانة من الزنى، ويقول في الخامسة: إن عليّ لعنة الله، إن كنت كاذبًا فيما رميت به فلانة من الزنى، وتقول هي: أشهد بالله إنه لكاذب، فيما رماني به من الزنى (أربع مرات)، وتقول في الخامسة: عليّ غضب الله، إن كان صادقًا فيما رماني به من الزنى[١].

قال مالك: وبتمام اللعان تقع الفرقة بين المتلاعنين، فلا يجتمعان أبدًا ولا يتوارثان، ولا يحل له مراجعتها أبدًا، لا قبل زوج ولا بعده[٢].

٣ ـ **الإعراب**: قراءة الرفع على الابتداء، والخبر ما بعده من الجملة وهو قوله: (أن غضب الله عليها). وقراءة النصب على أنه مفعول به لفعل مقدّر: (أن تشهد الخامسة)، وهو معطوف على قوله: (ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله)[٣].

٤ ـ **أثر القراءتين في الوقف**: قال الأشموني: يكفي (أي الوقف) على (الصادقين) لمن قرأ: (والخامسةُ) بالرفع على الابتداء... وجاز لمن نصبها عطفًا على (أربع شهادات)، وفي قراءة النصب لا وقف على (لعنة الله عليه)؛ لأن ما بعده شرط فيما قبله، والوقف على (الكاذبين) كاف، ومثله (لمن الكاذبين)، فمن قرأ (والخامسةُ) بالرفع كان الوقف على الكاذبين كافيًا، ومن قرأ (الخامسةَ) بالنصب كان جائزًا، لكونه رأس آية، والوقف على (الصادقين) تام[٤]. وهو أحسن ما قيل في وقوفات هذه الآيات.

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن١٥/ ١٥٦.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٥/ ١٥٦.

(٣) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة/ ٤٩٥، والكشف٢/ ١٣٥، وشرح الهداية٢/ ٤٣٩، والموضح٢/ ٩١٠، وكشف المشكلات٢/ ١٥٤.

(٤) منار الهدى/ ٥٣٤.

مسألة (٢٨):

قال تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهٗا﴾ [الإسراء: ٣٨].

١ ـ القراءة: (سيئُه) (سيئةً): قرأ أهل الكوفة وابن عامر: (كان سيئُه) بالإضافة والرفع، وقرأ الباقون: (كان سيئةً) بالتنوين والنصب(١).

٢ ـ المعنى: قال أبو عمرو بن العلاء: ليس فيما نهى الله عنه حسن فيكونُ سيئه مكروهًا(٢).

وغلّطه الزجاج في معاني القرآن(٣). فكأن أبا عمرو ذهب إلى أن جميع ما نهى الله عنه سيئ، وهذا لعمري دليل لقراءة من قرأ ذلك بالتنوين؛ لأن قوله: (كان سيئةً) يتوجه نحو جميع ما تقدم النهي عنه.

وأما القراءة بالإضافة فلها وجه من العربية أيضًا، وذلك لأن الله ﷻ قد ذكر فيما تقدم حسنًا وسيئًا، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ﴾ وإلى قوله: ﴿وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ إِذَا كِلۡتُمۡ وَزِنُواْ بِٱلۡقِسۡطَاسِ ٱلۡمُسۡتَقِيمِۚ﴾، إلى غير ذلك مما أمر به، ونهى عن أشياء، فصار المعنى: كل ذلك كان سيئه، أي سيئ ما تقدم ذكره؛ لأنه تقدم ذكر سيئ وحسن، ولذلك حسنت هذه القراءة(٤).

٣ ـ الإعراب: قراءة الإضافة (سيئه): (كل ذلك) مبتدأ، و(ذلك) إشارة إلى المذكور من قوله: (وقضى ربك) إلى هذا الموضع، (سيئه): اسم كان، و(عند ربك): خبر على تقدير، فيكون (مكروهًا): حالًا من

---

(١) انظر: التذكرة ٢/ ٤٠٦، والتلخيص/ ٣١١، والنشر ٢/ ٢٣٠، والإتحاف ٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٢) انظر: حجة القراءات/ ٤٠٣.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه٢/ ٤٠.

(٤) انظر: الكتاب المختار١/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧، والكشف٢/ ٤٦ ـ ٤٧، وشرح الهداية٢/ ٣٨٧، والموضح٢/ ٧٥٧ ـ ٧٥٨.

الضمير في الظرف، وإن شئت كان الظرف حشوًا، و(مكروهًا) هو الخبر، وهذا أحسن من الأول[(١)].

ومن قرأ (سيئةً) بالتنوين ففي (كان) ضمير يعود على (كل). و(سيئةً): خبره، و(مكروهًا): صفة لـ (سيئةً)، ولم يقل مكروهة؛ لأن التأنيث غير حقيقي، وإن شئت كان (مكروهًا) خبرًا آخر لـ (كان)[(٢)].

٤ ـ **أثر القراءتين في الوقف**: لم يتعرض الأنباري لهاتين القراءتين، وكذلك الداني لم يذكر شيئًا عنهما. إنما تعرض لها النحاس فقال: الوقف الكافي (كان سيئةً عند ربك مكروهًا) وليس كما قال بعضهم: إنه على (ربك)[(٣)].

وأما الأشموني فالوقف عنده على (عند ربك) لمن قرأ بالتأنيث والنصب، إن جعل (عند ربك) خبر (كان)، ونصب (مكروهًا) بفعل مقدر، أي وكان مكروهًا، أما إن جعلت (مكروهًا) خبرًا ثانيًا، فلا وقف على (عند ربك)[(٤)].

والذي يبدو لي أن الوقف على نهاية الآية أولى في قراءة النصب وقراءة الإضافة.



---

(١) انظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات للباقولي ٢/ ١٣٩.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٣٠٢.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٣٠٢.

(٤) انظر: منار الهدى/ ٤٥١.

الفَصْلُ التَّاسِعُ

رسم المصحف، وصِلته بالوقف والابتداء

- المبحث الأول: تاريخ كتابة المصحف الشريف.
- المبحث الثاني: قواعد رسم المصحف وأثر اختلاف القراءات فيه.
- المبحث الثالث: الاختلافات في الرسم.
- المبحث الرابع: أشهر من ألف في علم الرسم.

* * *

المبحث الأول
تاريخ كتابة المصحف الشريف

مقدمة:

لا يمكن أن يزعم أحد بأن العرب جميعًا قد عرفوا الكتابة قبل الإسلام، لأن ذلك يخلّ بصفة الأمية التي وصفهم بها ربنا سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ﴾ [الجمعة: ٢]، لأن المراد بلفظ الأميين في الآية هم العرب، لغلبة الأمية فيهم، بمعنى أنهم لا يكتبون ولا يقرؤون وكذلك كانت قريش(١).

وكذلك نَفْيُ الكتابة عنهم جميعًا هو إخلال بالمنهج الصحيح، وردٌّ للروايات التي تؤكد أن بعض العرب كان يقرأ ويكتب، لكنها كانت على نطاق ضيّق، لتبقى صفة الأمّيّة سائدة في هذه الأمة، أثناء وقبل نزول القرآن الكريم(٢).

إن بزوغ شمس الإسلام كان إيذانًا بنهضة كتابية عظيمة، تتمثل في حرص النبي - ﷺ - على تعليم الصحابة الكتابة، وعلى تدوين المصحف الشريف(٣). وقد كثر الكتّاب في عهد النبي ﷺ. فإذا روي أن الإسلام جاء وما في المدينة إلا عشرة رجال يكتبون، فإنه لم تمض إلا فترة يسيرة حتى

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٢٩٨.

(٢) انظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة للسخاوي/ ٣٢.

(٣) انظر: رسم المصحف، غانم/ ١٦.

كان للنبي ـ ﷺ ـ كتاب متخصصون، بلغوا أكثر من أربعين كاتبًا، لا بل إنا نجد بعضهم قد تعلم الكتابة السريانية، أو العبرانية(١).

حارب القرآنُ منذ بداية نزوله أميةَ العرب، وسعى نحو محوها، وبدأ يرفع من شأن الكتابة والقراءة، ويعلي من مقامها(٢). وقد ذكر القرآن الكريم أدوات الكتابة، ومن ذلك:

١ ـ ما يخصّ القراءة:

﴿ٱقۡرَأۡ﴾: وهي أول لفظة نزلت في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾ [العلق: ١ ـ ٥]، وفي هذه الآيات يذكر الحق ـ تبارك وتعالى ـ القلم، وهو من أدوات الكتابة. وقد وردت لفظة (اقرأ) وما اشتُق منها سبعًا وثمانين مرة في القرآن الكريم(٣).

٢ ـ ما يخص الكتابة:

أ ـ القلم: وقد نزلت سورة من القرآن، وسميت باسمه، ويقسم المولى ـ سبحانه ـ بالقلم فيقول: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ﴾ [القلم: ١ ـ ٢].

ب ـ المداد: ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾ [الكهف: ١٠٩].

---

(١) انظر: طبقات ابن سعد ٣/٣٥٨، ومختلف الحديث لابن قتيبة/ ١٢٤، رسم المصحف، غانم/ ٤٩، والاستيعاب للبلاذري/ ٤٧٨.

(٢) انظر: مناهل العرفان ١/ ٣٥٦.

(٣) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن مادة (قرأ) / ٥٣٩.

ج ـ القرطاس: ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأنعام: ٧].

د ـ الصحف: ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴿١٨﴾ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾ [الأعلى: ١٨ ـ ١٩].

هـ ـ الرق: ورد في قوله تعالى: ﴿وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ﴿٢﴾ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [الطور: ٢ ـ ٣].

وقد دعا القرآن إلى التعلّم والتعليم، وأشاد بمكانة العلم، فقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

كما حثّ النبي ـ ﷺ ـ على تعلّم الكتابة والقراءة، حيث أرسل إلى الملوك والرؤساء الكتب لدعوتهم إلى الإسلام، وفي ذلك دعوة عملية إلى تعلّم الكتابة والقراءة، حيث لا يتسنى إرسال هذه الكتب وقراءة الردود عليها إلا بتعلم القراءة والكتابة[(١)]. وقد عرض ـ ﷺ ـ على كل من يعرف الكتابة والقراءة من أسرى بدر أن يعلّم عشرة من صبيان المدينة الكتابة، وقيل: إن هذا العرض كان على من عجز عن الافتداء بالمال[(٢)].

هذا وإنه كان إعلانًا منه ـ ﷺ ـ بأن القراءة والكتابة عديلان لحرية التحرر من رق الأمية، وهو منتهى ما تصل إليه الهمم في تحرير أمة من رقة الأمية؛ لأنه أدرك ـ ﷺ ـ أن تعلم الأمة القراءة والكتابة خيرٌ من المال، وأنها من عوامل تقدّم الأمم[(٣)].

---

(١) انظر: زاد المعاد ١/ ٣٠، وجوامع السيرة/ ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) انظر: السيرة الحلبية ١/ ٥٧٤، وفجر الإسلام/ ١٤٢، ورسم المصحف ونقطه، د. عبد الحي الفرماوي/ ٦٩.

(٣) انظر: رسم المصحف ونقطه/ ٦٩.

وبهذه السياسة الحكيمة كان النبي - ﷺ - أول من وضع لبنة في إزالة الأميّة من الأمم والشعوب، وأن الإسلام - بهذا - سبق إلى محاربة الأمية والجهل منذ أربعة عشرة قرنًا[١].

المطلب الأول: كتابة القرآن الكريم في عهد النبي ﷺ:

تشير المصادر إلى أن النبي - ﷺ - قد اتخذ لنفسه كتّابًا لكتابة القرآن الكريم، ممن أجادوا فن الكتابة يومئذٍ، وقد جمع هؤلاء الكتّاب الفضائل من أمانة وضبط وإرهاف سمع ووعي قلب[٢].

وقد كتب هؤلاء الكتّاب آيات القرآن الكريم كما أملاها النبي - ﷺ - وفي المكان الذي يحدده لهم بهذه الآية أو بتلك[٣].

وبهذا الشكل كان النبي - ﷺ - يملي عليهم مباشرة، فيكتبون ما نزل بحضرته، ويعرضون عليه مرة بعد أخرى حتى يقرّهم على ما كتبوا[٤].

وفي تلك الفترة التي كانت بداية لنـزول الوحي وكتابة القرآن نهى النبي - ﷺ - عن كتابة شيء سوى القرآن، فقال: «لا تكتبوا عني شيئًا سوى القرآن، فمن كتب عني شيئًا سوى القرآن فلْيَمْحُه»[٥].

وقد حفلت كتب السنّة بالروايات التي تدل على أن النبي - ﷺ - اهتم بكتابة القرآن، وأنه قد كتب كلّه في عهده وبحضوره في مكة والمدينة، بكل ضبط وإتقان[٦] من أوله إلى آخره، في صحائف وقراطيس متفرقة، وكانت

---

(١) انظر: المصدر السابق/ ٦٩.

(٢) انظر: تحقيق معنى الأحرف السبعة/ ١٠٨.

(٣) انظر: فتح الباري ٩/ ١٨.

(٤) انظر: تاريخ القرآن والمصاحف/ ١١٧.

(٥) رواه مسلم في صحيحه ٣٠٠٤.

(٦) انظر: مقدمتان في علوم القرآن/ ٢٦.

هذه الصحف والقراطيس أغلى من أنفسهم، وأنفس من كل نفيس، وأحب إليهم من كل حبيب وجليس[١]؛ لأنهم تيقنوا أن القرآن هو سبب عزِّهم وسعادتهم، وأنه أساس دينهم وشريعتهم[٢].

وكانوا يكتبون القرآن على عسب السعف، وهو الطرف العريض من جريد النخل، والألواح من أكتاف الغنم، وغيرها من العظام الطّاهرة، والرقاع، وهي الجلود، واللخاف وهي الحجارة العريضة البيضاء التي تشبه الألواح، وغير ذلك من الوسائل التي كانت متيسرة حينذاك.

فكان ـ ﷺ ـ كلما نزلت آية أو آيات أمرهم بكتابتها، بعد أن يدلهم على موضعها من السورة، فيقول لهم: ضعوا هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا وقبل كذا وبعد كذا[٣].

كما كان سائر الصحابة يكتبون لأنفسهم مثل ذلك، متحرين الدّقة والأمانة في كل ما يقرؤون أو يكتبون، فكانوا إذا تماروا في الآية يقولون: إنه أقرأ رسولُ الله ـ ﷺ ـ هذه الآية فلانَ بن فلان، وهو على رأس أميال في المدينة، وفي رواية على رأس ثلاث ليال، فيبعث إليه من المدينة فيجيء فيقولون: كيف أقرأك رسول الله ـ ﷺ ـ آية كذا وكذا؟ فيقول كذا وكذا، فيكتبون كما قال[٤].

وبهذا الشكل كتب القرآن جميعه في زمن الرسول ـ ﷺ ـ بإقرار منه، وبحضور من جميع الصحابة الذين كانوا أهلًا لمعرفة الكتابة وكيفية

---

(١) انظر: تاريخ القرآن والمصاحف/ ٢٣.

(٢) انظر: رسم المصحف ونقطه للفرماوي/ ٨٥.

(٣) رواه أبو داود في كتاب الصلاة، والإمام أحمد في المسند ٢/ ٧٥، ٥٩، والنسائي في فضائل القرآن، والحاكم في المستدرك ٢/ ٢١٢.

(٤) انظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار للداني/ ٨٠.

الرسم، وهم عدد لا يحصى كثرة، يفيد نقلهم العلم الضروري[١]، قال معاذ: عرضنا القرآن على النبي - ﷺ - فلم يعب أحدًا منا، وقد ظهر الإسلام في جميع أنحاء جزيرة العرب كاليمن، والبحرين، وعُمان، ونجد، وبلاد مصر، وربيعة، وقضاعة، والطائف، ومكة، ليس فيها مدينة ولا قرية ولا حلّة للعرب إلا وقد قرئ فيها القرآن، وعلّمه الصبيان والنساء، وكتب وحفظ في الصدور[٢].

ولم يلحق الرسول - ﷺ - بالرفيق الأعلى إلا والقرآن كله محفوظ في صدور الصحابة - رضي الله عنهم - ومكتوب في السطور، حسب الطريقة التي أشرنا إليها، غير أنه لم يكن مجموعًا في موضع واحد.

المطلب الثاني: كتابة القرآن في عهد أبي بكر رضي الله عنه:

لمّا انتقل النبي - ﷺ - إلى الرفيق الأعلى، وتولى أبو بكر - رضي الله عنه - الخلافة، ارتدت بعض القبائل العربية عن الإسلام، لأسباب مختلفة، ومنعوا بعض حقوق الإسلام كالزكاة، وانضم بعضهم إلى مدّعي النبوّة (مسيلمة الكذاب)، فجهّز أبو بكر - رضي الله عنه - جيشًا لقتال هؤلاء المرتدين، لردهم إلى الإسلام، فلم يمض زمن قصير حتى عادت الجزيرة العربية كلها إلى الإسلام. وكان ممن شارك في إخماد تلك الفتنة كثير من حفاظ القرآن الكريم، واستشهد في هذه الواقعة عدد كثير منهم فيها، وهي التي كانت تسمى (موقعة اليمامة).

فلما رأى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ما حدث لقرّاء القرآن، وخشي الموت على من بقي منهم في وقائع أخرى، أشار على أبي بكر - رضي الله عنه -

---

(١) انظر: خلاصة النصوص الجلية/ ٦.

(٢) انظر: خلاصة النصوص الجلية/ ٧، ورسم المصحف ونقطه للفرماوي/ ٨٥.

بجمع القرآن حفاظًا عليه من الضياع بموت حفَظَتِه[١].

يروي البخاري في صحيحه قصة الحوار، ومحاولات الإقناع التي كانت بين عمر بن الخطاب وأبي بكر رضي الله عنهما، ثم ما كان من أبي بكر حتى شرح الله صدره لذلك، فاستدعى زيد بن ثابت، وكلفه بالقيام بهذه المهمة الشاقة، التي عبّر عن مشقتها بقوله: (والله لو كلفوني نقل جبل من الجبال، ما كان بأثقل علي مما أمروني به من جمع القرآن، وهكذا حتى آخر الحديث)[٢].

وبدأ الجمع وفق منهج دقيق، أعان على وقاية القرآن الكريم من كل ما لحق النصوص الأخرى، من مظنة الوضع والانتحال، وعوامل النسيان والضياع[٣].

وكانت خطة هذا المنهج ضمن النقاط الآتية:

١ ـ جمع أبو بكر الحفظة المشهود لهم بالضبط والإتقان، وكان من بينهم زيد بن ثابت، وأبيّ بن كعب، وعثمان، وعلي، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن السائب، وخالد بن الوليد، وطلحة، وسعد، وحذيفة، وأبو هريرة، وأبو زيد، وأبو الدرداء، وأبو موسى الأشعري، وعمرو بن العاص[٤]. وقد اختار أبو بكر هؤلاء الرجال، لأنهم مارسوا كتابة الوحي في زمن النبي ـ ﷺ ـ إذ كتابة الوحي لها طريقة معلومة، وكيفية مخصوصة، أَقرّ عليها الرسول ـ ﷺ ـ[٥].

---

(١) انظر: رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة/ ١١.

(٢) انظر: فتح الباري ٩/ ٨ ـ ١٣، والإبانة/ ٢٣ ـ ٢٥، والبرهان ١/ ٢٣٣، والإتقان ١/ ٥٧.

(٣) انظر: الجمع الصوتي الأول للقرآن الكريم، د. لبيب السعيد.

(٤) انظر: خلاصة النصوص الجلية/ ٨.

(٥) تنزيه القرآن/ ٤٣.

٢ ـ اجتمعت هذه اللجنة برئاسة زيد بن ثابت في منزل سيدنا عمر بن الخطاب، فاتفقت على أمرين:

أ ـ خطة العمل التي سوف يتم عليها الجمع والكتابة.

ب ـ تخصيص دور كل واحد منهم، والعمل المنوط به[١].

٣ ـ انتقلت هذه اللجنة إلى مسجد المدينة، وأخذوا يوالون فيه هذه الاجتماعات، لتنفيذ جمع القرآن وكتابته[٢].

٤ ـ أحضر كل منهم ممن كتب المصحف مصحفه الخاص، والصحائف والقراطيس، والمصاحف التي كتبت على زمن النبي ـ ﷺ ـ والتي كانت من إملائه[٣].

٥ ـ عهدوا إلى بلال ـ رضي الله عنه ـ أن ينادي بأنحاء المدينة، ليعمل الناس بهذا الجمع وكتابة القرآن الكريم، وفي هذا ما يشبه أن يكون دعوة عامة، لمن أراد أن يشهد جمع القرآن وكتابته، وليحضر الناس ما عندهم من القطع المختلفة، التي كتبوا فيها القرآن الكريم، ولم يكتفوا بحفظهم، ولا بالصحف والمصاحف التي كتبوها لأنفسهم، لأنها لا تزيد عن الحفظ شيئًا، بل طلبوا ما كتب بين يدي النبي ـ ﷺ ـ مما عندهم، وما عند غيرهم ليكتبوا من عينه، وليوافق رسمهم الرسم الذي أقرّه النبي ـ ﷺ ـ حينما كتب بين يديه[٤].

وبدأت اللجنة العمل، ففرزت هذه القطعة التي ما كانوا يقبلون قطعة

---

(١) خلاصة النصوص/ ٨ ـ ٩.

(٢) المصدر السابق/ ٩.

(٣) المصدر السابق/ ٩.

(٤) جمع القرآن للشيخ العبادي/ ٥٦.

منها حتى يتحققوا من أنها كتبت بين يدي النبي - ﷺ -، إذ كان غرضهم ألا يكتب إلا من تبيّن ما كتب بين يديه - ﷺ -، وذلك مبالغة في الاحتياط والتحفظ والضبط، وكانوا يقابلون القطع المذكورة بعضها ببعض، لئلا يبقى مجال شك في تمام الضبط.

وكان من منهج هذه اللجنة أنها قبلت من القطع ما ثبت أنه عرضه - ﷺ - عام وفاته، دونما كان مأذونًا فيه قبلها(١).

فأثبت أنه كتب بين يدي النبي - ﷺ - ولا يُكتفى بثبوت هذا الشرط إلا بشهادة شاهدين يشهدان على هذا المكتوب، أنه كتب بين يديه - ﷺ -، وكانوا يستدعون من أقرأه رسول الله - ﷺ - أو أملى عليه سورة كذا، فيقول زيد: من معه من الكتاب الآية الأولى من السورة وهي قول الله كذا وكذا فليجب الكاتبين، فيُبْرزون ما عندهم ويقرؤونها ويبينون كيفية رسمها، فإذا وافقه الجميع عليها، كتبها زيد على الرسم الذي عنده. وينظر في الرسوم التي توافق ما تواتر من القراءات المتلوّة، فيكتب بالأصل الذي يوافق القراءتين أو أكثر. ثم يطلب زيد الآية الثانية، وهكذا حتى تنتهي السورة.

وكان من بديع حفظ الله لكتابه أنه ما طلب زيدٌ آية متواترة متلوّة إلا وجدها مكتوبة عند جميع الصحابة الذين كتبوها، بإملاء الرسول - ﷺ -. وبعد أن انتهوا، جَمَعَ الصديقُ القرّاءَ، وقارنوا بين الصحف وبين المصحف الذي جمع(٢).

وقد ترتب على هذا الجمع بهذه الكيفية إرشاد الناس إلى كيفية الرسم، الذي أقرّ عليه الرسول - ﷺ - حتى لو ذهب جميع القراء الذين

---

(١) انظر: لطائف الإشارات نقلًا عن الجمع الصوتي/ ٤٤.

(٢) تنزيه القرآن/ ٤٣.

كانوا في زمان الرسول ـ ﷺ ـ لم يؤثر ذلك في معرفة الرسم[(١)].

المطلب الثالث: كتابة القرآن في عهد عثمان رضي الله عنه:

لما حصل التنازع على القراءة في الأمصار بين أفراد المجاهدين، كان الحل لتلاشي هذا التنازع هو إعادة كتابة القرآن الكريم، نقلًا من نُسْخَةِ أبي بكر الصديق، التي كتب ما فيها نقلًا مما كتب بين يدي النبي ـ ﷺ ـ، وتعميم رسمها في البلاد. وبذلك يكون النبي ـ ﷺ ـ قد أملاها جامعة مانعة للقراءات الصحيحة، التي ثبتت عنه ﷺ[(٢)].

وبعد أن أخذ عثمان ـ رضي الله عنه ـ الموافقة من الصحابة، حتى يكون هذا العمل شرعيًّا، فقد ورد في فتح الباري: (قال الصحابة ـ بعد التشاور ـ لعثمان: فما ترى؟ قال: أرى أن نجمع الناس على مصحف واحد، فلا تكون فرقة ولا اختلاف. قال الصحابة: فنِعْمَ ما رأيتَ)[(٣)].

وبعد ذلك شكّل عثمان اللجنة من زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث[(٤)]. ثم استظهروا بأُبيّ بن كعب في الإملاء، كما ورد في فتح الباري[(٥)].

أرسل عثمان إلى حفصة بنت عمر أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ وكانت الصحف التي كتبها أبو بكر عندها، أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في

---

(١) المصدر السابق/٤٣، ورسم المصحف ونقطه للفرماوي/١٠٢ ـ ١٠٩.

(٢) انظر: جمع القرآن للشيخ محمد فريد العبادي رسالة دكتوراه ١٩٤٥م/١٠٧.

(٣) انظر: فتح الباري ٩/ ١٥، ومقدمتان في علوم القرآن/ ٢٢ ـ ٢٣.

(٤) انظر: فتح الباري ٩/ ١٦، والنشر ١/ ٧، والبرهان في علوم القرآن ١/ ٢٣٦، ومقدمتان في علوم القرآن/ ١٩.

(٥) ٩/ ١٥.

المصاحف، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان رضي الله عنهم أجمعين[(١)].

وزّع عثمان عمل اللجنة، فكان الإملاء من اختصاص سعيد بن العاص، بعد أن عرف أنه أعربُ الناس، وأشبههُم لهجة برسول الله - ﷺ -[(٢)]. وجعل الكتابة من اختصاص زيد بن ثابت، بعد أن سأل من أكتب الناس؟ فقالوا له: كاتب رسول الله - ﷺ -[(٣)]. وجعل عثمان - رضي الله عنه - لبقية أعضاء اللجنة ما يناط بها من الأعمال المختلفة، التي تكون في مثل هذا العمل عادة. وجعل لنفسه الإشراف العام[(٤)]. فقال لهم عثمان - رضي الله عنه -: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، والحجة في ذلك أن القرآن نزل بلغتهم[(٥)]، وبذلك اجتمعوا على القراءة المتواترة، التي ثبتت عن النبي - ﷺ - حتى لا تكون فرقة واختلاف[(٦)]. فلم يختلفوا ما بين لهجة قريش وغيرها إلا في كلمة واحدة هي (التابوت)، أهي تكتب بالتاء المفتوحة (التابوت)، أم بالهاء (التابوه)[(٧)]، وقد جعل عمل اللجنة علانية، حتى يشترك فيه كل المسلمين[(٨)].

وكان من خطة اللجنة: أن تعتمد على عمل اللجنة التي قامت بالكتابة في عهد أبي بكر - رضي الله عنه -، فكانت الصحف البكرية شاهدة بصحة جميع

---

(١) انظر: مقدمتان/ ٢٢ - ٢٣، والكواكب الدرية/ ٢٢، والإتقان ١/ ٥٩.

(٢) المصاحف/ ٢٤.

(٣) المصدر السابق/ ٢٤.

(٤) الإتقان ١/ ٥٩.

(٥) المصدر السابق ١/ ٦٠.

(٦) الكلمات الحسان/ ٢٨.

(٧) البرهان في علوم القرآن/ ٢٣٩.

(٨) المصدر السابق/ ٢٣٩.

ما كتبوه[١]. ثم التثبت الشفاهي قبل كتابة الكلمة، وذلك أن يسألوا من أقرأها رسولُ الله ـ ﷺ ـ؟ فيسألونه فيقول: كذا وكذا فيكتبونها[٢].

وقد امتنعوا عن كتابة ما نسخت تلاوته، فاعتمدوا على العرضة الأخيرة[٣]. ولا يكتفون بنقل الآحاد، بل لابد من التواتر الذي يتيقن معه القرآن[٤]، وأن تكتب المصاحف بالرسم الذي كتبت به الكلمات بين يدي النبي ـ ﷺ ـ، بحيث تجعلها تتحمل جميع القراءات الثابتة[٥]، وأهملوا ما نسخت تلاوته، ولم يستقر في العرضة الأخيرة، وكتبوا المصحف بطريقة تجمع الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وجردوها من كل ما ليس قرآنًا، كالذي كان يكتبه الصحابة، كالتفسير والبيان، مع تجريدها من النقط والشكل، ليحتمل رسمها القراءات المتواترة[٦].

فعثمان ـ رضي الله عنه ـ لم يرسم رسمًا جديدًا، ولكنه جعل المصاحف تختلف في بعض الكلمات حسب ما يقرأ ذلك المصر، مما تواترت قراءته عن النبي ـ ﷺ ـ، وهذا الذي جعلهم ينسبون الرسم إليه، وقد اتفقت اللجنة أن تكتب مصاحف متعددة، ترسل إلى الأمصار مرجعًا لذلك المصر[٧]، وبعد الفراغ من كتابتها يراجعها زيد بن ثابت ثلاث مرات، ثم يراجعها خليفة المسلمين بنفسه، وبذلك أجمع عليها المسلمون، وكانت هي السائدة فيما بعد.

---

(١) انظر: الكواكب الدرية/ ٢١.
(٢) انظر: الإتقان ١/ ٥٩.
(٣) جمع القرآن/ ١١٣.
(٤) المصدر السابق.
(٥) انظر: الجمع الصوتي/ ٧٣، والمصدر السابق/ ١١٣.
(٦) انظر: الطراز في شرح ضبط الخراز، مقدمة المحقق/ ١٦.
(٧) الإبانة/ ٢٩، والطراز في شرح ضبط الخراز، مقدمة المحقق/ ١٥، وجمع القرآن/ ١١٣.

وقد اختلفت الروايات في عدد المصاحف التي نسخت وأُرسلت إلى الأمصار المختلفة، قال الرجراجي: والمشهور الذي عليه الجمهور أربع نسخ، إحداها إلى المدينة، وأخرى إلى البصرة، وأخرى إلى الكوفة، وأخرى إلى الشام[١].

وذكر السيوطي أن عددها خمسة، أرسلت إلى مكة والشام والكوفة والبصرة والمدينة، بالإضافة إلى النسخة التي أبقاها عثمان ـ رضي الله عنه ـ لنفسه، والتي عرفت بالمصحف الإمام[٢].

وذكر السجستاني ـ في إحدى الروايتين ـ أنها كانت سبعة، أرسل عثمان واحدًا إلى مكة، وآخر إلى الشام، وثالثًا إلى اليمن، ورابعًا إلى البحرين، وخامسًا إلى البصرة، وسادسًا إلى الكوفة، وحبس بالمدينة واحدًا، وهو الذي احتفظ به عثمان ـ رضي الله عنه ـ لنفسه، وكان يطلق على هذه النسخة المصحف الإمام، باعتبار أن الخليفة هو مرجع المسلمين جميعًا، فهي أشبه بالنسخة الأصلية التي تكون في حوزة الدولة[٣].

ومن قال هي سبعة مصاحف، السبعة المتقدمة، والثامن هو الذي حبسه عثمان لنفسه، وهو المسمى بالمصحف الإمام الذي رآه وتأمله أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ). وقد أشار الإمام الشاطبي (ت٥٩٠هـ) إلى هذه الثمانية، فقال:

وَسَارَ فِي نُسَخٍ مِنْهَا مَعَ الْمَدَنِي كُوفٍ، وَشَامٍ وَبَصْرٍ تَمْلَأُ الْبَصَرَا
وَقِيلَ مَكَّةَ وَالْبَحْرَيْنِ مَعْ يَمَنٍ ضَاعَتْ بِهَا نُسَخٌ فِي نَشْرِهَا قُطُرَا[٤]

(١) تنبيه العطشان ورقة/ ١٧، والإتقان ١/ ١٧١، مختصر التبيين، مقدمة المحقق/ ١٣٩.
(٢) الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٧٢.
(٣) انظر: كتاب المصاحف ١/ ٢٤٢.
(٤) الوسيلة للسخاوي ورقة/ ١٧، والدرة/ ١١، ومختصر التبيين، مقدمة المحقق/ ١٣٩.

ولم يكتف عثمان - رضي الله عنه - بإرسال المصاحف إلى الأمصار، وإنما بعث مع كل مصحف واحدًا من الصحابة، يقرئ مَن أَرسل إليهم المصحف، وغالبًا ما كانت قراءة هذا الصحابي توافق ما كتب به المصحف، نظرًا لوجود بعض الاختلافات بين هذه المصاحف، فأمر زيد بن ثابت أن يقرأ بالمصحف المدني، وبعث عبد الله بن السائب مع المكي، والمغيرة بن شهاب مع الشامي، وأبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي، وعامر بن عبد القيس مع البصري[(١)].

ويبدو أنهم لم يذكروا أبا الدرداء الذي كان يقرئ في المصحف الشامي، وقد تلقى عنه القراءة عبد الله بن عامر اليحصبي، وأسس أكبر مدرسة للقرآن الكريم في الشام، سميت باسمه.

ولارتباط القراءة بخط المصاحف تتبع القراء هجاء المصاحف، قال أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ): ورأوا تتبع حروف المصاحف وحفظها عندهم كالسنن القائمة، التي لا يجوز لأحد أن يتعداها[(٢)].

وعلى كلٍّ فإن هذه المصاحف كانت مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة، التي عرضها النبي - صلى الله عليه وسلم - على جبريل - عليه السلام - وهو رأي جمهور العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين[(٣)].

---

(١) المصدر السابق/ ١٣٩.

(٢) فضائل القرآن/ ١٠٥، والبرهان في علوم القرآن ١/ ٣٨٠، ومختصر التبيين، مقدمة المحقق/ ١٤٩.

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر/ ٣١، ورسم المصاحف وضبطه د. شعبان محمد إسماعيل.

المطلب الرابع: رسم المصحف توقيفي يجب اتباعه:

يقول محمد العاقب الجكني:

رَسْمُ القُرآن سُنَّةٌ مُتَّبَعَهْ كَمَا نَحَا أَهْلُ المَنَاحِي الأَرْبَعَهْ
لأَنَّهُ إمَّا بِأَمْرِ المُصْطَفَى أَوْ بِاجْتِمَاعِ الرَّاشِدِينَ الخُلَفَا

والمعنى: إن رسم القرآن سنة متبعة عند أصحاب المذاهب الأربعة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم من أهل العلم، وقد نقل أبو عمرو الداني عن أشهب الفقيه المالكي قال: سئل مالك عمن استكتب مصحفًا، هل يكتبه على ما أحدثه الناس اليوم من الهجاء؟ فقال: لا أرى ذلك، بل على الكتابة الأولى. قال أبو عمرو: ولا مخالف له في ذلك من الأمة. وقال أيضًا: سئل مالك عن الحروف الزائدة مثل (أولئك) هل تغيّر؟ قال: لا. وقال الجعبري: ما نقله أبو عمرو هو مذهب الأئمة الأربعة[1]، لأنه إما بأمر المصطفى - ﷺ - بذلك وهذا هو المشهور، أو بإجماع الخلفاء الراشدين على ذلك، فثبت أنه توقيفي كتابًا وسنة وإجماعًا.

ودليل ذلك من السنة: أمره - ﷺ - بكتابته، ودليله من الكتاب، قوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧].

ودليل الإجماع: نصوص الأئمة التي طفحت بذلك. فإن قيل: لم يصح الحديث بالأمر به؟ والجواب أن تقريره - ﷺ - كاف، وهو قد كتب في زمنه بلا خلاف، وإنما الخلاف هل كان مجموعًا أم لا، وإذا قرر النبي - ﷺ - على أمر لا يسدّ غيره مسدّه صار لازمًا واجبًا، ولم يوجد رسم يوفي توفيته، لتيسيره بجميع القراءات، وحمله الأسرار العجيبات. وإن

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن ٢/ ١٦٢، والمقنع في رسم مصاحف الأمصار للداني/ ٩، ورشف اللّمى على كشف العمى/ ٨٩ - ٩٠.

قررنا أنه باجتهاد من الصحابة، فلا يخلو إما أن يكون على الهيئة التي كتب بها في زمن النبي - ﷺ - أو لا، فإن كان عينها بطل الاصطلاح، فهو كمن يقول بالاصطلاح على الصلوات وعدد الركعات، وإلا فيكون الأمر أن الصحابة خالفوا، فيتطرق الشك إلى باقي ما في الدفتين وهذا لا يصحّ[١].

ونقل السيوطي عن الإمام أحمد قال: (تحرم مخالفة مصحف عثمان، في واوٍ، أو ياءٍ).

وقال البيهقي: (من كتب مصحفًا فليحافظ على الهجاء التي كتبوه بها، ولا يغيّر شيئًا مما كتبوه، فإنهم كانوا أكثر علمًا، وأصدق قلبًا ولسانًا، وأعظم أمانة، فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكًا عليهم)[٢].

وزاد الخراز على ذلك بقولٍ أشد حيث يقول:

روى عياضٌ أنه من غيّرا حرفًا من القرآن عمدًا كفرا
زيادةً أو نقصًا أو إنْ بَدّلا شيئًا من الرسْم الذي تأصّلا[٣]

إذًا لا تجوز كتابة القرآن بالرسم الإملائي الحديث، كما اتضح مما سبق، وسوف أنقل بعض أقوال أئمة علماء الإسلام مقتصرًا على بعضهم، مما يتبين في أقوالهم الحق، وحتى لا يطول الكلام في هذا.

قال الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) رحمه الله: (تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في (واوٍ) أو (ألفٍ) أو (ياءٍ) أو غيرِ ذلك)[٤].

(١) انظر: رشف اللمى على كشف العمى/ ٩١ - ٩٢.
(٢) الرسالة المستطرفة/ ٢٦، ورشف اللمى/ ٩٣.
(٣) انظر: رشف اللمى/ ٩٣، والبيتان في دليل الحيران شرح مورد الظمآن للمارغني/ ٢١.
(٤) تاريخ المصحف للشيخ عبد الفتاح القاضي/ ٨٥.

وقال الإمام يحيى النيسابوري (ت٢٢٦هـ): قال جماعة من الأئمة: (إن الواجب على القراء والعلماء وأهل الكتابة أن يتبعوا هذا الرسم في خط المصحف، فإنه رسم زيد بن ثابت، وكان أمين رسول الله ـ ﷺ ـ وكاتب وحيه)[١].

وقال الإمام البيهقي (ت٤٥٨هـ): (ومن كتب مصحفًا ينبغي أن يحافظ على الهجاء التي كتبوا بها تلك المصاحف، ولا يخالفهم به، ولا يغيّر مما كتبوه شيئًا، فإنهم كانوا أكثر علمًا وأصدق قلبًا ولسانًا وأعظم أمانة منا، فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكًا عليهم)[٢].

وقال الإمام السخاوي (ت٦٤٣هـ): (سئل الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة، أرأيت من استكتب مصحفًا، أرأيت أن يكتب على ما استحدثه الناس من الهجاء اليوم؟ فقال: لا أرى ذلك. ولكن يكتب على الكتبة الأولى)[٣].

وقال الإمام الداني (ت٤٤٤هـ): (لا مخالف لمالك من علماء هذه الأمة)[٤].

ونقل الإمام الجعبري (٧٣٢ هـ): إجماع الأئمة الأربعة على وجوب اتباع رسم المصحف العثماني[٥].

المطلب الخامس: أسباب اختلاف رسم المصاحف العثمانية:

الرسم قسمان قياسي وتوقيفي، ويسمى القسم الثاني، بالاصطلاحي[٦].

---

(١) انظر: المصدر السابق، وفي رحاب القرآن ١/ ١٧٦ ـ ١٧٧.
(٢) تاريخ المصحف/ ٨٥، وفي رحاب القرآن ١/ ١٧٧.
(٣) المقنع في رسم المصاحف/ ٩.
(٤) تاريخ المصحف/ ٨٥، وفي رحاب القرآن ١/ ١٧٨.
(٥) انظر: المصدر السابق/ ٨٥، و١/١٧٨.
(٦) يؤخذ من كتاب دليل الحيران/ ٢٥، ومن الجامع لأحكام القرآن للقرطبي المقدمة.

واختلاف القراءات في الكلمة الواحدة هو سبب اختلاف رسم المصاحف، وخاصة إذا كانت النسخة الواحدة لا تحتمل هذا الرسم. فوزّعها عثمان - رضي الله عنه - على النسخ حتى تُقرأ بوجوهها التي قرأ بها رسول الله ﷺ. يقول الإمام أبو عمرو الداني: فإن سأل سائل عن السبب الموجب لاختلاف مرسوم هذه الحروف الزوائد في المصاحف، قلت: السبب في ذلك عندنا أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضي الله عنه - لما جمع القرآن في المصاحف، ونسخها على صورة واحدة، وآثر في رسمها لغة قريش دون غيرها، مما لا يصح ولا يثبت نظرًا أنها من عند الله - عز وجل - منـزّلَةً، ومن رسول الله - ﷺ - مسموعةً، وعلم أن جمعها في مصحف واحد على تلك الحال غير ممكن، إلا بإعادة الكلمة مرتين، وفي رسم ذلك كذلك من التخليط والتغيير للمرسوم ما لا خفاء به، ففرقها في المصاحف لذلك، فجاءت مثبتة في بعضها، ومحذوفة في بعضها، لكي تحفظ الأمة كما نزلت من عند الله - عز وجل - وعلى ما سمعت من رسول الله - ﷺ -. فهذا سبب اختلاف مرسومها في مصاحف أهل الأمصار[1]. فلما علم عثمان - رضي الله عنه - أن هذه الأحرف تُقرأ بوجهين، أو ثلاثة أوجه، وزّعها على المصاحف، لأنها قرآن نزل به الروح الأمين، فلا يستطيع أن يبدله.

يقول الإمام المهدوي: (وإنما أقرّ عثمان ومن اجتمع على رأيه من هذه الأمة هذا الاختلاف في النسخ التي اكتتبت وبعثت إلى الأمصار، لعلمهم أن ذلك من جملة ما أنزل عليه القرآن فأقرّه، ليقرأه كل قوم على رواياتهم)[2].

ويرى الإمام أبو شامة أن الأمر: (محمول على أنه نزل بالأمرين،

---

(١) المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار/ ١٣٢.

(٢) هجاء ومصاحف الأمصار/ ١٢١.

وأمر النبي - ﷺ - بكتابته على الصورتين لشخصين، أو في مجلسين، أو أعلم بهما شخصًا وأمر بإثباتهما)[١].

وقطع الباقلاني بأن: (هذه الأحرف كلها صحيحة، أنزل القرآن بها، وأن اختلاف هذه المصاحف منقول عن أهل الأمصار نقلا متواترًا)[٢]، فهذا الاختلاف مروي بالرواية الصحيحة عن النبي - ﷺ - وأنه لا يشك في صحته، ولا يمكن أن تناله الطعون.

«فهذه الأحرف التي اختلفت فيها المصاحف، كلها صحيحة، متقنة الفحوى، لا مطعن للطاعن فيها، والدليل عن أنّ هذه الحروف المختلف فيها كتبت على الصحة والإيقان، والعمد والقصد، والإيثار لحفظ قراءتين على المسلمين، قرأ كلتيهما رسول الله - ﷺ - في وقتين من أوقات مختلفة، وأن الذي وقع فيه النقص والزيادة والتبديل لم يكن عن سهو ناقل، ولا لإسقاط ناسخ غافل، هو أن جملتها يجمعها الصحة والبيان، ولكل حرف منها شاهد من البرهان وحجة من الحق والرجحان»[٣]. فهذه الأحرف التي اختلفت كتابتها في مصاحف الأمصار، جمعت بين صحة الرواية وسلامة النقل.

المطلب السادس: أهمية الرسم العثماني وفوائده:

لم تقتصر أهمية الرسم العثماني على كتابة المصاحف وإعرابها بالشكل فحسب، بل إن أهميته تجلَّت عند بعض اللغويين والنحويين والمفسرين، فضلًا عن القراء، فيتخذون رسم المصحف والاحتجاج به في اللغة،

---

(١) انظر: المرشد الوجيز/ ١٣٨.

(٢) انظر: نكت الانتصار/ ٣٨٩.

(٣) انظر: مقدمتان في علوم القرآن/ ١٢١ - ١٢٢.

والإعراب، والصرف وسائل للترجيح، ويظهر ذلك جليًّا عند سيبويه، وأبي إسحاق الزجاج، وابن خالويه، وابن جني، وأبي جعفر الطبري، ومكي بن أبي طالب القيسي، وأبي عمرو الداني، وجمهور كثير من المفسرين[(١)]. فتجاوزت أهمية الرسم إلى اللغة العربية إعرابًا، وصرفًا، واشتقاقًا. ولذلك ذكر النحويون علم الخط في كتب النحو، لضرورة ما يحتاج إليه، ولأن كثيرًا من الكتابة مبنية على أصول نحوية، ففي بيانها بيان لتلك الأصول ككتابة الهمزة على نحو ما يسهل به، وهو باب من النحو كبير[(٢)].

وأما فوائد رسم المصحف العثماني فكثيرة، منها:

١ ـ اتصال السند بحفظ القرآن الكريم: فيقرأ القرآن بالرواية على شيخ، عن شيخ، وهو عن آخر، حتى تصل الرواية إلى النبي ـ ﷺ ـ، فمن لم يتلقه بالرواية الصحيحة فإنه لا يستطيع ضبطه، لأن بعض ألفاظه كتبت على غير النطق بها، وفواتح بعض السور كتبت بالحروف مثل: كهيعص، وحم عسق، وطسم، والمص، وغيرها، فالذي لا يتلقى كيفية النطق بها لا يقرؤها على وجهها الصحيح. فالنطق بها صحيحة يتوقف على التلقي والسماع. وهذا يشمل معرفة النطق بالإدغام، والإمالة، والتخفيف، والمد، والإخفاء. إذًا لا بد من معرفة طرق الأداء بالتلقي[(٣)].

٢ ـ الدلالة على بعض اللغات الفصيحة: ككتابة هاء التأنيث تاء في لغة طيء، ومثل حذف آخر الفعل المضارع لغير جازم، مثل (يوم يأتِ)، و(ذلك ما كنا نبغِ)، في لغة هذيل.

---

(١) رسم المصحف للدكتور شلبي/ ٥٧، ومختصر التبيين لهجاء التنزيل/ ١٠.

(٢) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٦/ ٣٤١.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق الحجة لأبي علي الفارسي ١/ ٦٩.

٣ ـ **الدلالة على أصل الحركة:** مثل كتابة الكسرة ياء، والضمة واوًا، مثل: ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠] و﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥].

أو الدلالة على أصل الحرف: مثل كتابة ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، ﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾، ﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾، ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾، بالواو بدل الألف.

٤ ـ **الدلالة على معان خفية دقيقة برسم الكلمة:** منها: زيادة الياء في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْي۟دٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧] بياءين، للإشارة إلى عظمة قدرة الخالق التي بنى بها السماء والعالم العلوي(١)، والقاعدة النحوية تقول: (زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى). ومثل: زيادة الألف في قوله تعالى: ﴿وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ﴾ [الزمر: ٦٩]، وقوله: ﴿وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: ٢٣] للتهويل والتفخيم والوعيد والتهديد، ومنها زيادة الواو مثل قوله تعالى: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وقوله تعالى: ﴿سَأُوْرِيكُمْ ءَايَـٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [الأنبياء: ٣٧]. وذلك لأسرار خفية لم يصل العلماء إلى منتهاها(٢).



(١) انظر: عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل/ ٣٨.

(٢) انظر: عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل/ ٣٨، ومقدمة التحقيق على الحجة في علل القراءات ١/ ٦٩ ـ ٧٠.

المبحث الثاني
قواعد رسم المصحف وأثر اختلاف القراءات فيه

الرسم: في اللغة هو الأثر، أي أثر الكتابة في اللفظ. ومعناه: تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها، وهذا يسمى القياسي[١]. وفي الاصطلاح: هو الرسم التوقيفي الذي تحدثنا عنه من قبل.

والأصل في كل كلمة أن تكتب بحسب منظومة حروفها بدون زيادة أو نقصان، أو إبدال، أو غير ذلك، وهو ما يعرف بالرسم القياسي. وأكثر الكلمات القرآنية متفقة مع هذه القواعد[٢].

وقد خرجت عن هذه القواعد بعض الألفاظ، فرسمت بالزيادة أو الحذف أو الإبدال، أو غير ذلك مما تضمنه علم الرسم العثماني. وقد حصرها العلماء في ست قواعد متفق عليها[٣]. وجمعها الشيخ محمد الكاتب في أبيات قال فيها:

الرسم في ستٍّ قواعدَ استقلّ   حذفٌ زيادةٌ وهمزٌ وبدلْ
وما أتى بالفصْلِ أو بالوصْلِ   موافقًا للَّفْظ أو للأَصْل

---

(١) تاريخ المصحف/ ٨٥، وفي رحاب القرآن ١/ ١٧٨.
(٢) انظر: سمير الطالبين/ ٢٧.
(٣) انظر: رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة/ ٣٧.

وذو قراءتينِ مما قد شُهِر فيه على إحداهما قد اقْتُصِر[1]

وهذه القواعد استنبطها العلماء من خلال رسم المصحف العثماني، كاستنباط القواعد النحوية والصرفية والفقهية، ولم يعرفها الصحابة الذين كتبوا المصحف، إنما جاءت استقراءً، نتيجة عملهم في رسم المصحف، ككتابة قواعد النحو والأصول وغيرها، مع أن هذه القواعد ليست مطردة تمامًا على كل كلمة، فقد تخرج بعض الكلمات عن القاعدة، وطريق كتابة المصحف هو النقل والاتّباع[2].

القاعدة الأولى: الحذف:

ومعناه الاستنباط والإزالة[3].

وتحذف غالبًا من المصاحف خمسة أحرف هي الألف، والياء، والواو، والنون، واللام.

١ ـ **حذف الألف**: يحذف الألف من ياء النداء في مثل قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، ومن هاء التنبيه في مثل قوله: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾.

وتحذف الألف من كل جمع مذكر سالم أو مؤنث سالم، مثل ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤٢]، ﴿سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾ [المائدة: ٤١] و﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

---

(١) انظر: إيقاظ الأعلام لوجوب اتباع رسم المصحف الإمام للشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي/ ٣٥، ورشف اللُّمى على كشف العمى/ ١٠٢.

(٢) انظر: المتحف في رسم المصحف/ ٢٠.

(٣) انظر: لسان العرب مادة (حذف).

وتحذف الألف إشارة إلى قراءة، مثل (ملك يوم الدين)، فحذفت الألف إشارة إلى قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة، حيث قرأ هؤلاء بحذف الألف[١]. وتحذف الألف في بعض مواضع الكلمة دون بعض، كحذف الألف من كلمة (الميعاد) من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وكحذف الألف من كلمة (القهار) من قوله تعالى: ﴿الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الرعد: ١٦]، وكحذف الألف من كلمة (الكفَّارُ) ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٤٢].

ولا يمكن ضبط حذف الألف بضابط، لأنه لا يرجع إلى مقياس، فكل كلمة حذفت منها الألف لها معنى، منه ما أدركه العلماء، ومنه ما لم يدركوا سرّه إلى اليوم[٢].

٢ ـ حذف الياء: وتحذف الياء في مواضع، ضمن حالات منها:

من كل اسم منقوص منوّن رفعًا وجرًّا، مثل ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وتحذف من المضاف إلى ياء المتكلم عند النداء، مثل ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، وتحذف من مثل قوله: ﴿وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٣]، ولها مواضع فصل علماء الرسم القول فيها[٣].

٣ ـ وتحذف الواو: في حالات كذلك منها:

إذا وقعت مع واو أخرى مثل: ﴿لَّا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨]، ومثل:

---

(١) انظر: السبعة/ ١٠٤، والتبصرة/ ٢٥٠، والتيسير/ ٢٧، والإقناع ٢/ ٥٩٥، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٣٦٣.

(٢) انظر: الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف/ ٣١، وللتوسع في هذا: دليل الحيران/ ٥٨.

(٣) انظر: سمير الطالبين/ ٦٣، ومناهل العرفان ١/ ٣٧٠، ودليل الحيران/ ١٦٣.

﴿فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، وتحذف الواو حملًا للخط على اللفظ، مثل قوله: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: ١١]، وقوله: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الشورى: ٢٤]، وقوله: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨].

وهناك استثناءات من هذا في بعض المواقع، وتحذف الواو صورة للهمزة التي بعدها واو أخرى دلالة على تحقيقها نحو قوله: ﴿إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، ومثل: ﴿وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣].

٤ ـ **وتحذف اللام**: في ألفاظ، مثل: (الليل) من قوله ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]، وهو كثير. ومثل (اللائي) من قوله ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔى تُظَٰهِرُونَ﴾ [الأحزاب: ٤]، ومثل: ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]. ومثل (التي) و (الذي) في بعض المواضع.

٥ ـ **حذف النون**: تحذف النون في قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨][(١)].

القاعدة الثانية: الزيادة:

يراد بالزيادة النمو[(٢)]. والمراد منها ما يكتب ولا يلفظ وقفًا ووصلًا.

ويزاد في المصاحف من حروف الهجاء ثلاثة أحرف هي: الألف والواو والياء.

١ ـ **تزاد الألف بعد كل اسم مجموع أو ما في حكمه، إذا حذف نونه** للإضافة، مثل ﴿مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، ومثل ﴿كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ﴾ [الدخان: ١٥]، ومثل: ﴿مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧]. وتزاد الألف بعد واو الجمع

(١) انظر: دليل الحيران/ ٢٠٥، والمقنع/ ٦٨.

(٢) انظر: لسان العرب مادة (زيد).

المتطرفة المتصلة بالفعل، إذا لم يتصل بالفعل ضمير مثل (آمنوا)، (كفروا)، (ولا تركنوا) كقوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]. وخولفت هذه القاعدة بستة أفعال، وهي: ﴿فَآءُو﴾ [البقرة: ٢٢٦]، ﴿وَعَتَوْ﴾ [الفرقان: ٢١]، و﴿سَعَوْ﴾ [سبأ: ٥]، و﴿تَبَوَّءُو﴾ [الحشر: ٩]، أما الكلمتان: ﴿لِّيَرْبُوَاْ﴾ [الروم: ٣٩]، و﴿ءَاذَوْاْ﴾ [الأحزاب: ٦٩][1] فقد وقع خلاف في رسم الألف أو حذفها.

وتزاد الألف بعد الواو الأصلية في الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو، مثل ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]. وهذا مطرد في القرآن إلا في موضع واحد، قوله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ [النساء: ٩٩]. وتزاد الألف في مواضع أخرى مثبتة في كتب رسم المصحف، فارجع إليها[2].

٢ ـ وتزاد الياء في مواطن منها: إذا كانت الهمزة مكسورة، ولم يتقدم عليها ألف، مثل: ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، و﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وقوله: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، وقوله: ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ﴾ [يونس: ٧٥]، وقوله: ﴿مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ﴾ [يونس: ٨٣].

وقد زيدت الياء في ست كلمات من ضمن هذه القاعدة:

١ ـ ﴿تِلْقَآيِ﴾ من قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ﴾ [يونس: ١٥].

٢ ـ ﴿وَإِيتَآيِ﴾ من قوله: ﴿وَإِيتَآيِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠].

٣ ـ ﴿ءَانَآيِ﴾ من قوله: ﴿وَمِنْ ءَانَآيِ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ﴾ [طه: ١٣٠].

---

(١) انظر: سمير الطالبين/ ٧٤، ودليل الحيران/ ٢٥١.

(٢) المصدر السابق.

٤ - ﴿بِلِقَآيِ﴾ من قوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآيِ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ﴾ [الروم: ٨]، و﴿وَلِقَآيِ﴾ من قوله: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآيِ ٱلْأَخِرَةِ﴾ [الروم: ١٦].

٥ - ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ في ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔي تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤]، و﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]، و﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ﴾ [الطلاق: ٤].

٦ - ﴿وَرَآيِ﴾ من قوله: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١].

وزيدت الياء في كلمتين:

١ - ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ من قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧].

٢ - ﴿بِأَييِّكُمُ﴾ من قوله: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦﴾ [القلم: ٦].

وتزاد الواو في أربع كلمات:

١ - ﴿وَأُوْلُواْ﴾ أينما وقعت مثل قوله تعالى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥].

٢ - ﴿يَٰٓأُوْلِي﴾ مثل قوله: ﴿يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ١٩٧].

٣ - ﴿أُوْلَآءِ﴾ كيف جاء مثل: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩].

٤ - ﴿أُوْلَٰتِ﴾ مثل قوله: ﴿أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦].

واختلف في ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ من قوله ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، والراجح أن الواو زائدة[1].

---

(١) انظر: لطائف الإشارات ١/ ٣٠٠، ودليل الحيران/ ١٥٩، وسمير الطالبين/ ٧٦، والمتحف في رسم المصحف/ ٣١.

القاعدة الثالثة: الهمز:

الهمز في اللغة: من همز يهمز، وهو الضغط والرفع[١] ومعناه في الاصطلاح: النطق بالهمز من آخر الحلق، من جهة الصدر. وليست الهمزة من الرسم العثماني، إنما اتفق العلماء على كتابتها بصورة العين.

أما الهمزة الساكنة: فالأصل أن تكتب بحرف حركة ما قبلها، أولًا، ووسطًا، وآخرًا. مثل (ائذن لي)، (أوتمن)، (البأساء)، (اقرأ)، إلا ما استثني مثل (فادَّارءتم) و(ورءيا)، فحذف الحرف منها، وكتبت الهمزة مفردة.

أما الهمزة المتحركة: فإن كانت في أول الكلمة، أو اتصل بها حرف زائد، كتبت بالألف مطلقًا، أي سواء كانت فتحًا، أو ضمًا، أو كسرًا، مثل (أيوب)، (إذا)، (أولو)، (سأصرف)، (فبأي)، إلا في مواضع مثل: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ﴾ [فصلت: ٩]، و﴿أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: ٦٧]، و﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ [الشعراء: ٤١]، و﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥].

وإن كانت الهمزة وسطًا: فإنها تكتب بحرف من جنس حركته، مثل: (سائل)، و(سئل)، و(نقرؤه)، إلا ما استثني.

وإن كانت الهمزة طرفًا: فإنها تكتب بحرف حركة ما قبلها، (سبأ) أو (شاطئ)، (لؤلؤ). ولقد وردت في القرآن مخالفة لهذا الأصل، مثل (تفتئوا)، و(تتفيئوا)، و(لا تظمئوا)، و(ما يعبؤا)، فإنها رسمت في المصحف بالواو، وزيدت ألفًا بعدها، فإن سكن ما قبل الهمزة حذف الحرف، مثل: (ملء الأرض)، (دفء)، (الخبء)[٢].

---

(١) انظر: لسان العرب مادة (همز).

(٢) انظر: إرشادات الطالبين إلى ضبط الكتاب المبين. د. محمد محيسن/ ٢٣، وسمير الطالبين/ ٧٧، والمتحف في رسم المصحف/ ٣٢، ومقدمة شرح كتاب التيسير/ ٦٠ وما بعدها.

القاعدة الرابعة: البدل:

البدل في اللغة: العوض[1]. واصطلاحًا: جعل حرف مكان حرف آخر[2].

وينقسم البدل في علم مرسوم خط المصحف إلى أربعة أقسام، هي:

١ ـ إبدال الياء أو الواو من الألف:

أ ـ فترسم الألف ياءً بشروط:

أولًا: إذا كانت منقلبة عن ياء مثل: ﴿هُدَىٰهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، و﴿هُدًى﴾ [البقرة: ٥]، و﴿يَغْشَىٰهَا﴾ [الشمس: ٤]. وخولفت القاعدة في مثل: ﴿ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، و﴿تَوَلَّاهُ﴾ [الحج: ٤]، و﴿عَصَانِى﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وغيرها.

ثانيًا: أو كانت ألف تأنيث في (فُعالى) و(فَعالى) مثل (قيامى) و(كسالى) وفي (فَعْلى)، مثل (نجوى) و(طوبى) و(إحدى)، وخرج عن ذلك (كلتا) و(تترا).

ثالثًا: أو كانت ألفًا مجهولة الأصل وهي في سبع كلمات:

(حتى)، و(إلى)، و(على) الحرفية، و(أنّى)، و(متى)، و(لدى)، و(بلى). إلا التي في سورة يوسف وهو قوله تعالى: ﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥].

رابعًا: أو كانت ألفًا، مثل: (سجى)، (ما زكى)، و(الضحى) كيف جاء، ﴿دَحَىٰهَآ﴾، ﴿تَلَىٰهَا﴾ و(القوى) إن كانت منقلبة عن واو.

ب ـ وترسم الألف واوًا، وذلك في أربع كلمات مطّردة وهي:

---

(١) انظر: لسان العرب مادة (بدل).

(٢) سمير الطالبين/ ٥٨.

﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، ﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾، ﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾، ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾. وفي أربع كلمات غير مطّردة وهنّ: ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ﴾ [الأنعام: ٥٢] و[الكهف: ٢٨]، ومثل: ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [النور: ٣٥]، و﴿ٱلنَّجَوٰةِ﴾ [غافر: ٤١]، و﴿وَمَنَوٰةَ﴾ [النجم: ٢٠]، فإن أضيفت هذه الكلمات كتبت بالألف. ولم ترد مضافة إلا في كلمتي (الصلاة، والحياة)[1].

٢ ـ إبدال الصاد من السين:

وذلك في (صراط) ومثل: ﴿وَيَبْصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، و﴿بَصْۜطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩]، ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧]، ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]، ليحتمل القراءات القرآنية.

٣ ـ إبدال التنوين أو نون (إذًا) أو نون التوكيد الخفيفة ألفًا:

وهذا معروف شائع.

٤ ـ إبدال التاء من الهاء:

فترسم هاء التأنيث تاء، في مواضع مثل: (رحمت، ابنت، شجرت، . . .).

القاعدة الخامسة: القطع والوصل:

القطع: هو فصل كل كلمة عما بعدها في رسم المصاحف العثمانية.

والوصل: هو وصل الكلمة بما بعدها رسمًا في تلك المصاحف[2].

والقطع هو الأصل، والوصل فرع عنه، لأن الشأن في كل كلمة أن ترسم مفصولة عن غيرها.

---

(١) انظر: المقنع/ ٦٠، والمتحف في رسم المصحف١/ ٤٢.

(٢) انظر: المتحف/ ٤٥.

والقطع والوصل من خصائص الرسم العثماني، لذا أوجب علماء الأداء على القارئ معرفته واتباعه، ليقف على كل كلمة من كلمات القرآن الكريم حسب رسمها في المصاحف العثمانية، إلا ما استثني من هذه القاعدة.

فإن كانت الكلمة مفصولة عن غيرها جاز الوقف عليها، في تمام التعليم أو الاختبار أو حالة الاضطرار، وإن كانت موصولة بما بعدها لم يجز الوقف عليها، بل على الثانية منهما، وإن كانتا مختلفتين في قطعهما ووصلهما جاز الوقف على الأولى منهما، نظرًا إلى قطعها، ولم يجز إلا على الثانية نظرًا لوصلهما.

وعلى هذا فلْيُعْلَم أنه لا يجوز تعمّد الوقف على شيء من هذه الكلمات المفصولة لقبحه[1]. ولأنها ليست محل وقف في العادة، وإنما جواز الوقف يكون مرتبطًا بمقام التعليم، أو الاختبار، أو في حالة الاضطرار.

والمراد بالمقطوع: ثبوت الحرف الأخير رسمًا في الكلمة المقطوعة، إن كان مدغمًا فيما بعده، مثل: (أن) المفتوحة الهمزة المخففة النون مع (لا) في قوله تعالى: ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٢٦]، فهي وإن كانت النون مدغمة في اللام لفظًا فهي مفصولة خطًّا.

والمراد بالموصول: هو حذف الحرف الأخير من الكلمة الموصولة رسمًا، إن كان مدغمًا فيما بعده، مثل (إنْ) المكسورة الهمزة المخففة النون مع اللام، في مثل قوله ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]،

(١) انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر/١٠٨، والمتحف في رسم المصحف/ ٤٥.

فقد رسمت من غير نون، وهكذا الشأن في كل ما شابه ذلك[١]. ويشتمل الكلام عن القطع والوصل ثلاثة أنواع:

النوع الأول: كلمات اتفقت المصاحف العثمانية على قطعها، وتنحصر في ست كلمات:

١ ـ أن المفتوحة الهمزة المخففة النون مع (لم) كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٣١].

٢ ـ (عن) و(من) الموصولة مثل: ﴿فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ﴾ [النور: ٤٣].

٣ ـ (حيث) مع (ما) مثل: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠].

٤ ـ (أيا) مع (ما) مثل: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ومنها خلاف هل الوقف على (أيا) أو على (ما)، والمشهور أنه يجوز الوقف على (أيا) أو على (ما) في حالة الاضطرار أو الاختبار، كما اختاره ابن الجزري في النشر[٢].

٥ ـ (ابن) مع (أُمّ) كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وعلى هذا يجوز الوقف الاضطراري أو الاختباري على كل من (ابن) أو (أم)، ولكنه يتعين الابتداء بكلمة (ابن) دون (أم) جوازًا.

٦ ـ (إل) مع (ياسين) من قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]، فقد قرأ حفص ومن وافقه بكسر الهمزة من غير مدّ، مع سكون

---

(١) انظر: المتحف في رسم المصحف/ ٤٦.

(٢) النشر في القراءات العشر ٢/ ٢١٣.

اللام، فهي حينئذٍ كلمة واحدة، وإن انفصلت رسمًا فلا يجوز قطع إحداها عن الأخرى، كما لا يجوز اتباع الرسم فيها وقفًا إجماعًا(١).

وأما من قرأها (آل) بفتح الهمزة وكسر اللام وألف بينهما وفصلها عما بعدها، فيجوز قطعها وقفًا لأجل الاضطرار أو الاختبار(٢).

النوع الثاني: وهو خاص بالكلمات التي اتفقت المصاحف على وصلها في كل موضع، نذكر بعضًا منها لطولها:

١ ـ (إن) الشرطية مع (لا) النافية، مثل قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٧٣].

٢ ـ (أم) مع (ما)، مثل قوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤].

٣ ـ (نِعْمَ) مع (ما)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨].

٤ ـ (كأنّ) المشددة مع (ما)، كقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

٥ ـ (أيّ) مع (ما)، مثل قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨].

٦ ـ (رُبّ) مع (ما)، مثل قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢].

٧ ـ (مِنْ) مع (مَنْ)، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ [البقرة: ١١٤].

---

(١) انظر: النشر٢/ ٣١٤، والمتحف/ ٤٧.

(٢) انظر: إتحاف فضلاء البشر/ ٣٧٠.

وهذه الكلمات تبلغ اثنين وعشرين كلمة، في كل كلمة مواضع عدّة. يمكن الرجوع إلى كتب رسم المصحف للإلمام بها[(١)].

النوع الثالث: وهي كلمات وقع فيها اختلاف بين المصاحف منها:

١ ـ (لات) و (حين) في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، والفصل هو الصحيح، لأن (لات) كلمة مستقلة و(حين) كلمة كذلك. لكنه رسمت في بعض المصاحف (ولاتحين)[(٢)].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَـٰهُم﴾ [الجن: ١٦]، ذكر بعض أهل التجويد أن الأصل فيها الفصل، لأنه يجوز الوقف اضطرارًا على (أن). لكن رسم المصاحف ومنها مصحف المدينة جاء موصولًا بين النون واللام.

٣ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النحل: ٩٥]، رسم في بعض المصاحف (إنّ ما عند الله..) والوصل أشهر وأقوى[(٣)].

٤ ـ قوله تعالى: ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُم﴾ [الروم: ٢٨]، والثاني قوله: ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَـٰكُم﴾ [المنافقون: ١٠]، والعمل فيها على القطع[(٤)].

والمقطوع والموصول باب واسع، يمكن الرجوع إليه في مظانّه (كتب رسم المصحف)، وأكتفي بهذه الإشارات مع الإحالة إلى المصادر، والله الموفق.

---

(١) انظر: نهاية القول المفيد في علم التجويد/ ٢٠٠، والمتحف/ ٥١.

(٢) انظر: نهاية القول المفيد في علم التجويد/ ١٩٨ ـ ١٩٩، وهامش لطائف البيان شرح مورد الظمآن ٢/ ٧٢، والمتحف/ ٥٢.

(٣) انظر: نهاية القول المفيد/ ١٩٤، والمتحف/ ٥٧.

(٤) انظر: لطائف البيان بشرح مورد الظمآن ٢/ ٦٩.

القاعدة السادسة: ما فيه قراءتان:

المعلوم من متواتر الأخبار الصحيحة، ومشتهر الآثار الدقيقة أن القرآن الكريم قد حظي في تنزلاته الأولى بالكتابة والرسم قبل عهد الخليفة عثمان - رضي الله عنه -، وإنما كانت المصاحف العثمانية نقلًا أمينًا، وضبطًا وثيقًا للصحف التي جمعها أبو بكر رضي الله عنه، والتي ترجع بنصها إلى العهد النبوي الكريم، وغاية ما هنالك أن عمل عثمان - رضي الله عنه - الذي باركه الصحابة وأجمعوا عليه، لما كان يبتغي إشاعة القرآن بين الناس تصحيحًا للقراءة، وتنكبًا بها عن عيوب اللحن والخطأ والتزيدات، مع استيعاب لأوجه القراءات المسموح بها، على وفق آخر العرض، وقد قام على تجريد الكلمات القرآنية من النقط والشكل، ووزعت فيه لبعض الأحرف التي لا تحتمل أن تجمع في النسخة الواحدة على نسخ أخرى، ولهذا تعددت المصاحف، واختلفت بعض الكلمات بقصد، لأجل تحمّل وجوه القراءات[١].

هذا الاختلاف موئله النقل، وملاذه الرواية والتوقيف، وإن ساحته لتضيق عن احتمال الاجتهادات والآراء مهما بلغت من السداد والوجاهة. وهذه الحروف التي اختلف رسمها بين المصاحف كلها صادرة عن المولى سبحانه وتعالى.

يقول الإمام أبو عمرو الداني - رحمه الله - : (هذه الحروف التي اختلفت في مصاحف الأمصار مثبتة بين اللوحين، وهي منسوخة من الإمام الذي كتبه عثمان، ثم بعث إلى كل أفق مما نسخ بمصحف، وهي كلها كلام الله عز وجل[٢]، ثم إن هذا الاختلاف هو اختلاف تنوع وتغاير، لا يرقى إلى أن يكون فيه التضاد والتنافي، فهو اختلاف في حكم الاتفاق، بل إنه دليل

---

(١) انظر: الاختلاف بين المصاحف العثمانية بالزيادة والنقصان/ ٥.

(٢) انظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار/ ١٠٨، والاختلاف بين المصاحف العثمانية بالزيادة والنقصان/ ٧.

على إعجاز هذا الكتاب الكريم، ويتدرج هذا الاختلاف ضمن سواد المرسوم، الذي تمت مباركته والإجماع عليه، من لدن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ هذا المرسوم الذي أضحى الإمام للأمة، وبات على كل قراءة تبتغي الصحة، وسلوك سبيل التعبد بها أن تأتي على وفاقه، وتدخل في نطاقه، وإلا وصمت بالشذوذ[١].

ومن هذه الكلمات التي رسمها عثمان ـ ﷺ ـ كلمات فيها قراءتان، ورسمت برسمين مختلفين. ومنها ما رسم برسم واحد يحتمل قراءتين. ومنها ما حذفت منه الألف، إشارة إلى إحدى القراءات، ومنها ما حذفت منه الياء أو الواو، إشارة إلى القراء الذين يقفون على هذه الكلمة.

ولا بد من التنبيه إلى قضية هي من الأهمية بمكان، وهي أن خط المصاحف العثمانية الذي أجمع الصحابة ثم أهل الأداء وأئمة القراء على لزوم اتباعه، قد خضع أثناء كتابته الأولى للقراءات التي قرأ بها النبي ـ ﷺ ـ وليس العكس، فبعض الباحثين يظن أن القراءات قد خضعت للرسم العثماني، وليس كذلك[٢].

فالقراءات القرآنية معروفة في زمن النبي ـ ﷺ ـ قبل أن تكتب المصاحف. وكان المسلمون في ذلك الوقت يعتمدون على المشافهة والحفظ في قراءة القرآن، أكثر من اعتمادهم على كتابة القرآن في الصحف. قال ابن الجزري: (إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على حفظ المصاحف والكتب)[٣]. وكان الصحابة ـ ﷺ ـ

---

(١) انظر: المصدر السابق/ ٨.

(٢) انظر: النشر ٢/ ١٢٨، والكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية/ ٦٦.

(٣) النشر في القراءات العشر١/ ٦.

حريصين على تعليم الناس القراءة مشافهة، وعدم الاكتفاء بالمصاحف[١].

ثم إن القراءات التي يحتمل الرسم العثماني أن تكتب برسم واحد في المصاحف قد كتبت برسم واحد، مع تعدد قراءاتها، مثل: ﴿مَـٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤]، ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩]، ﴿تُفَـٰدُوهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] وما يشبهها. أما التي لا يحتملها الرسم على صورة واحدة فقد كتبت في المصاحف برسمين مختلفين كي تحتمل القراءات التي قرئت بها فهي موضوع هذا المبحث. وسوف أستعرضها مفصلة، وقد وردت في أربعين موضعًا في القرآن الكريم من خلال المبحث الثالث.



(١) أبحاث في علوم القرآن، غانم قدوري/ ٢١.

المبحث الثالث
الاختلافات في الرسم

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٥ ـ ١١٦].

الكلمة ﴿وَقَالُوا۟﴾: كتبت في مصاحف الشام (قالوا اتخذ) بغير الواو، وفي باقي المصاحف بإثباتها[١].

قرأ ابن عامر (قالوا) بغير الواو، وقرأ الباقون (وقالوا) بواو[٢].

فقراءة الجمهور بالواو عطفًا على قوله تعالى: (وقالت اليهود)، وعطفًا على الذين أخبر الله عنهم بمنعهم ذكر الله في المساجد، والسعي في خرابها، فكان سائغًا على هذا أن يعطف آخر الكلام على أوله.

وأما قراءة ابن عامر فبدون عطف، فتكون استئنافًا، كأنّ السامع بعد أن سمع ما سبق من عجائب هؤلاء الفرق الثلاث جمعًا وتفريقًا (اليهود، والنصارى، والذين لا يعلمون)، تسنى له أن يسأل: هل بقي من مساوئهم شيء؟ أم أنها انتهت؟ لأن ما سمع من مساوئهم مؤْذِنٌ بأن لهم مفاسد

---

(١) انظر: المقنع/ ١٠٢.

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٢٠، والمهذب في القراءات العشر/ ٧٠، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٦٠، والمعنى في توجيه القراءات العشر ١/ ١٧٥.

لا تصدر إلا عن فطرة خبيثة، وقد اجتمع على هذه الضلالة الفرق الثلاث، كما اتفقوا على ما قبلها، فقالت اليهود: عزير ابن الله، وقالت النصارى: المسيح ابن الله، وقال المشركون: الملائكة بنات الله، فتكون هذه الآية إتمامًا لجميع أحوالهم في قوله تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[1]. وقال ابن عطية «وحذف هذه الواو يتجه من وجهين: **أحدهما**: أن هذه الجملة مرتبطة في المعنى بالتي قبلها، فذلك يغني عن الواو، **والآخر**: أن تستأنف هذه الجملة، ولا يراعى ارتباطها بما تقدم»[2].

والوقف على (عليم) تام على قراءة ابن عامر، لأن الجملة استئنافية. وأما على قراءة الجمهور فالوقف على (عليم) حسن، لأنه من عطف الجمل[3].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿إِذۡ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسۡلِمۡۖ قَالَ أَسۡلَمۡتُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٣١ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣١ ـ ١٣٢].

الكلمة: ﴿وَوَصَّىٰ﴾: كتبت في مصاحف أهل المدينة والشام (وأوصى) بألف بين الواوين. قال أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ): وكذا رأيتها في الإمام مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه. وكتبت في بقية المصاحف ﴿وَوَصَّىٰ﴾ بغير الألف[4].

قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر (وأوصى) بهمزة مفتوحة بين الواوين مع تخفيف الصاد، معرّى بالهمزة.

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٦٦، والتحرير والتنوير ١/ ٦٨٣.

(٢) انظر: المحرر الوجيز/ ٣٣٨.

(٣) انظر: منار الهدى/ ١١٠، والمقصد لتلخيص ما في المرشد/ ٢٥.

(٤) انظر: دليل الحيران/ ٣٤٦، والمقنع في رسم المصاحف/ ١٢١، وسمير الطالبين/ ١٠١.

وقرأ الباقون من العشرة ﴿وَوَصَّىٰ﴾ بحذف الهمزة مع تشديد الصاد معرّى بالتضعيف[١].

فالقراءتان (أوصى ووصّى) كلاهما متواتر. قال الفراء: (ووصّى وأوصى) كلاهما صوابٌ كثيرٌ في الكلام[٢].

وقال الزجاج: (ووصى أبلغ من أوصى، لأن أوصى جائز أن يكون قال لهم مرة واحد. ووصى لا يكون إلا لمرات كثيرة)[٣]. يقصد أن التشديد فيه معنى تكرير الفعل، فكأنه أبلغ في المعنى[٤].

من هذا يتبين أن كلمة (ووصّى) كتبت برسمين مختلفين في المصاحف العثمانية، ليتفق رسم كل مصحف مع القراءة التي يقرأ بها، إذ لو كتبت المصاحف كلها برسم واحد، لما كان هناك ما يدل على إحدى القراءتين[٥].

قال الأخفش: (ووصّى بها إبراهيم بنيه) هذا التمام، ثم قال ﷺ (ويعقوب)، أي قال يعقوب: يا بنيَّ. وخالفه جماعة منهم أبو حاتم، قال: الوقف الكافي الحسن (ووصَّى بها إبراهيم بنيه ويعقوبُ) ثم قال: (يا بنيَّ). قال أبو حاتم: أي قال كل واحد منهما[٦].

والوقف على (ويعقوب) حسن عند ابن الأنباري، وكاف عند

(١) انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٢٢، وإتحاف فضلاء البشر/١٤٨، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٦٥، والمستنير في تخريج القراءات ١/ ٣٩، والمغني في توجيه القراءات العشر ١/ ١٩٦.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/ ٨٠.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢١١.

(٤) انظر: الاختلاف بين المصاحف/ ٣٧.

(٥) انظر: الفتح الرباني/ ٧٨.

(٦) انظر: القطع والائتناف/ ٨٣.

الداني[١]. وهو عند الأشموني أحسن من الوقف على (بنيه)، وذلك للابتداء بعده بياء النداء. قال الأشموني: (بنيه) حسن، إن رفع (ويعقوب) على الابتداء، أي ويعقوب وصى بنيه، فالقول والوصية منه، وليس بوقف إن عطف على إبراهيم، أي ووصى يعقوب بنيه لأنه منه فصلًا بين المعطوف والمعطوف عليه.

وكذا لا يوقف على (بنيه) على قراءة (يعقوب)، بالنصب عطفًا على (بنيه)؛ أي ووصى إبراهيم يعقوب ابن ابنه إسحاق، بجعل الوصية من إبراهيم، والقول من يعقوب، والوقف على (يعقوب) أحسن منه للابتداء بعده بياء النداء[٢].

٣ ـ قوله سبحانه: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

الكلمة: ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾.

كتبت في مصاحف أهل المدينة والشام (سارعوا) بغير واو قبل السين، وكتبت في سائر المصاحف ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ بواو قبل السين[٣].

قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر (سارعوا) بحذف الواو، وقرأ الباقون من العشرة ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ بإثبات الواو[٤].

القراءة الأولى هي على الاستئناف والقطع، تتنزل فيها جملة (سارعوا)

---

(١) إيضاح الوقف/ ٢٧٧، والمكتفى/ ١٧٦.

(٢) انظر: منار الهدى ١/ ٨٩، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٠.

(٣) انظر: دليل الحيران/ ٣٤٧، والمقنع في رسم المصاحف/ ١٠٦، وسمير الطالبين/ ١٠١.

(٤) انظر: النشر ٢/ ٢٤٢، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٣٥٦، والمغني في توجيه القراءات العشر ١/ ٣٦٣، والمستنير في تخريج القراءات١/ ١١٤.

منزلة البيان، أو بدل الاشتمال لجملة ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾، لأن طاعة الله والرسول مسارعة إلى المغفرة، فلذلك فصلت، وساعد على هذا الاستئناف أن الضمائر غير مختلفة، والمأمورين غير مختلفين[١].

وأما من قرأ بالواو فعلى العطف على ما قبله، من قوله: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾، وهو عطف جملة على جملة، وقد ساعد على هذا العطف كون الأمر بالمسارعة إلى المغفرة، ولكنه يؤول إلى الأمر بالأعمال الصالحة[٢].

وترتب على هذا أن اختلف الوقف على كلا الاعتبارين، فعلى قراءة (سارعوا) بلا واو يكون الوقف على (ترحمون) تامًّا، لأنه يصير منعطفًا على ما قبله، وأما على قراءته بالواو فيكون الوقف كافيًا على ترحمون. قال الأشموني: (وإنما نقصت درجته عن التمام مع زيادة الواو، لأنه يكون معطوفًا على ما قبله[٣].

قال السجاوندي: ومن قرأ (سارعوا) بغير واو فوقفه على (ترحمون) مطلق[٤].

٤ ـ قوله تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤].

الكلمة ﴿وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ﴾: كتبت في مصاحف أهل الشام: (وبالزبر وبالكتاب)، بباء فيهما[٥]. قرأ ابن عامر (وبالزبر) بزيادة باء موحّدة بعد

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات١/ ٣٥٦.

(٢) انظر: الاختلاف بين المصاحف/ ٣٧.

(٣) انظر: منار الهدى١/ ١٥٨، والاختلاف بين المصاحف/ ٣٧ ـ ٣٨.

(٤) انظر: علل الوقوف١/ ٣٨٩، والقطع والائتناف/ ١٣٤.

(٥) انظر: دليل الحيران/ ٣٤٧، والمقنع في رسم المصاحف/ ٣٣، وسمير الطالبين/ ١٠١.

الواو، وهي توافق رسم المصحف الشامي. وقرأ هشام بخُلْف عنه (وبالكتاب) بزيادة باء موحّدة بعد الواو، وهي توافق رسم المصحف الشامي أيضًا.

وقرأ الباقون من العشرة ﴿وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ﴾، بحذف الباء منهما موافقة لرسم بقية المصاحف(١).

من هذا يتبين أن كلمتي: (والزبر والكتاب) كتبتا برسمين مختلفين في المصاحف العثمانية، ليتفق رسم كل مصحف مع القراءة التي يقرأ بها، إذ لو كتبت في المصاحف كلها برسم واحد لما كان هناك ما يدلّ على إحدى القراءتين(٢).

والوقف التام على قوله: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾(٣). ولم أجد اختلافًا جديرًا بالذكر في الوقف بين القراءتين.

٥ ـ ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُوا۟ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

الكلمة ﴿قَلِيلٌ﴾: كتبت في المصحف الشامي (قليلًا) بالنصب، وكتبت في سائر المصاحف (قليلٌ) بالرفع(٤).

---

(١) انظر: النشر٢/ ٢٤٥، وحجة القراءات/ ١٨٥، والمهذّب ١/ ١٤٦، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٣٧٠، والمغني في توجيه القراءات١/ ٣٨٥.
(٢) انظر: الفتح الرباني/ ٨٠.
(٣) انظر: القطع والائتناف/ ١٤١، والمكتفى/ ٢١٣، وكتاب الوقف والابتداء للغزال ١/ ٣٤٢، ومنار الهدى ١/ ١٦٨.
(٤) انظر: دليل الحيران/ ٣٤٨، والمقنع في رسم المصحف/ ١٠٧، وسمير الطالبين/ ١٠١.

قرأ ابن عامر (قليلًا) بالنصب على الاستثناء، وهذه القراءة موافقة لرسم مصحف أهل الشام.

وقرأ الباقون من القراء العشر ﴿قَلِيلٌ﴾ برفع اللام، على أنه بدل من الواو في (فعلوه)، وهذه القراءة موافقة لرسم بقية المصاحف[١]. فكلمة (قليل) كتبت برسمين مختلفين بالرفع والنصب في المصاحف العثمانية، ليوافق كل رسم القراءة التي يحملها. والوقف عند السجاوندي على (قليلٌ منهم) تام، ولم يتعرض لقراءة النصب. وهو وقف حسن عند الأنباري في الإيضاح. وقال النحاس: والقول أن الوقف الكافي (ما فعلوه إلا قليل منهم)، وليس بتمام[٢].

٦ ـ قوله سبحانه: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَـٰدِمِينَ ﴿٥٢﴾ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَهَـٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٢ ـ ٥٣].

الكلمة: ﴿وَيَقُولُ﴾، رسمت في مصاحف أهل المدينة ومكة والشام (يقول) بغير واو، ورسمت في مصاحف الكوفة والبصرة والعراق ﴿وَيَقُولُ﴾ بالواو[٣].

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر (يقولُ) بحذف الواو ورفع اللام. وقرأ أبو عمرو ويعقوب: (ويقولَ) بإثبات الواو ونصب اللام. وقرأ الباقون من القراء العشرة (ويقولُ) بإثبات الواو ورفع اللام[٤].

---

(١) انظر: النشر في القراءات العشر٢/ ٢٥٠، والمهذب ١/ ١٦٣، والكشف ١/ ٣٩٢، والفتح الرباني/ ٨١.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٠٩، والقطع والائتناف/ ١٥٤، وعلل الوقوف ٢/ ٤٢٥.

(٣) انظر: دليل الحيران/ ٣٤٨، والمقنع في رسم المصاحف/ ١٠٧، وسمير الطالبين/ ١٠٢.

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٤، والمهذب ١/ ١٩٠، والكشف ١/ ٤١١، والمغني في توجيه القراءات ٢/ ٢٠.

قال الأنباري: من رفع (يقولُ) بواو وبغير واو حسن، لأنه يقف على ﴿نَٰدِمِينَ﴾، ومن نصب لم يحسن أن يقف على (نادمين)، لأن (يقولَ) نسق على قوله: (فعسى الله أن يأتي بالفتح)، و(يقول الذين آمنوا)[١].

وقال النحاس: (فيُصبحوا على ما أسرُّوا في أنفسهم نادمين) قطع تام، على قراءة أهل الحرمين، لأنهم يقرؤون بغير واو (يقولُ الذين ءامنوا)، وعلى قراءة الكوفيين يكون قطعًا كافيًا، لأنهم يقرؤون بالواو (ويقول الذين آمنوا)، وعلى قراءة الحسن وعبد الله بن أبي إسحاق وأبي عمرو التمام (فأصبحوا نادمين)، لأنهم يقرؤون (ويقولَ الذين آمنوا) بالواو عطفًا على ما قبله، أي (فعسى الله أن يأتي بالفتح) (ويقولَ الذين آمنوا)[٢].

٧ ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤].

الكلمة: ﴿يَرۡتَدَّ﴾، رسمت في المصحف المدني والشامي (يرتدد) بالدالين. ورسمت في بقية المصاحف (يرتدّ) بدال واحدة[٣].

قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر (يرتدد) بدالين، وقرأ الباقون من العشرة ﴿يَرۡتَدَّ﴾ بدال واحدة مفتوحة مشددة. فالقراءة الأولى وافقت المصحف المدني والشامي، والقراءة الثانية وافقت بقية المصاحف. وفك الإدغام لغة أهل الحجاز، والإدغام لغة تميم[٤].

---

(١) الإيضاح/ ٣٢٢، معاني القرآن للفراء ١/ ٣٠٩، وتفسير الطبري ١٠/ ٤٠٧ ـ ٤٠٩، وتفسير القرطبي ٦/ ٢١٨ ـ ٢١٩، وتفسير ابن كثير ٢/ ٦٨.

(٢) القطع والائتناف/ ١٧٩، والمكتفى/ ٢٤٢.

(٣) انظر: التذكرة ٢/ ٣١٧، والتلخيص/ ٢٥٠، والنشر ٢/ ١٩١، والإتحاف ١/ ٥٣٨.

(٤) دليل الحيران/ ٣٤٨، والمقنع/ ١٠٧، وسمير الطالبين/ ١٠٢.

وحكى فيها الزجاج ثلاثة أوجه: (من يرتدْ) و (من يرتدَّ) بفتح الدال، و(من يرتدِّ) بكسر الدال، ولا يجوز في القراءة الكسر، لأنه لم يُرْوَ أنه قرئ به، وأما (يرتدّ) فهو الأصل، لأنه إذا سكّن الثاني من المضعّفين ظهر التضعيف نحو: (إن يمسسكم قرح)، ولو قرئت إن يمسّكم كان صوابًا.

وأصل (يرتدّ) يرتدْدَ، أدغمت الدال الأولى في الثانية وحركت الثانية بالفتح لالتقاء الساكنين[(١)].

٨ ـ قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا لَعِبٞ وَلَهۡوٞۖ وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢].

الكلمة: ﴿وَلَلدَّارُ﴾، رسمت في مصاحف أهل الشام (ولدار) بلام واحدة، وكتبت في سائر المصاحف (وللدارُ) بلامين[(٢)].

قرأ ابن عامر (ولدار) بلام واحدة مخففة، وخفض تاء الآخرة على الإضافة.

وقرأ الباقون ﴿وَلَلدَّارُ﴾ بلامين: لام الابتداء، ولام التعريف[(٣)].

وجه قراءة ابن عامر بالإضافة أنه أضاف الدار الآخرة، وفي الكلام حذف، والتقدير: ولدار الساعة الآخرة خير. فأقيمت الصفة مقام الموصوف، كما قال: ﴿وَلَلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لَّكَ مِنَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الضحى: ٤]. والتقدير: لدار الآخرة خير لك من الأولى.

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٨٢، والكتاب المختار١/ ٢٣٣، والاختلاف بين المصاحف/ ٣٩.

(٢) انظر: دليل الحيران/ ٣٤٨، والمقنع في رسم المصاحف/ ١٢٣، وسمير الطالبين/ ١٠٢.

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٧، والمهذب ١/ ٢٠٤، والكشف ١/ ٤٢٩، والمغني ٢/ ٤٠ ـ ٤١.

وقراءة الجماعة سوى ابن عامر على أن الآخرة صفة الدار، ويقوي ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، وما أشبهه[١].

فالكلمة رسمت برسمين لتحتمل القراءتين، ولو رسمت في المصاحف برسم واحد لما تحملت القراءتين.

الوقف الأول في الآية على ﴿لَعِبٞ وَلَهۡوٞۖ﴾ تام عند السجاوندي، والوقف الثاني على ﴿يَتَّقُونَۚ﴾ تام عند الداني[٢].

٩ ـ ﴿قُلۡ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ تَدۡعُونَهُۥ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةٗ لَّئِنۡ أَنجَىٰنَا مِنۡ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٦٣].

الكلمة: ﴿أَنجَىٰنَا﴾: رسمت في المصحف الكوفي ﴿أَنجَىٰنَا﴾ بألف من غير تاء، ورسمت في بقية المصاحف (أنجيتنا) بالياء والتاء[٣].

قرأ عاصم وحمزة والكسائي، وخلف العاشر ﴿أَنجَىٰنَا﴾ بألف بعد الجيم من غير ياء ولا تاء، بلفظ الغيب، وقرأ الباقون (أنجيتنا) بياء ساكنة قبل التاء على الخطاب موافقة لرسم المصاحف[٤].

من قرأ ﴿أَنجَىٰنَا﴾ فلأن قبله الهاء للغيبة، وهو قوله: ﴿تَدۡعُونَهُۥ﴾، ومن قرأ (أنجيتنا) فعلى الخطاب[٥]. كتبت (أنجانا) برسمين مختلفين تبعًا

(١) انظر: شرح الهداية ٢/ ٢٧٦.

(٢) انظر: المكتفى/ ٢٥٠، وعلل الوقوف ٢/ ٤٧٥.

(٣) انظر: دليل الحيران/ ٣٤٨، والمقنع/ ١٢٣، وسمير الطالبين/ ١٠٢.

(٤) انظر: التذكرة ٢/ ٣٢٦، والنشر ٢/ ٢٥٩، والمهذب ١/ ٢١١، والكشف ١/ ٤٣٥، والمغني ٢/ ٥٤، وإتحاف فضلاء البشر/ ٢١٠.

(٥) انظر: النشر ٢/ ٢٥٩.

للقراءتين، ولو كتبت برسم واحد فإنه لا يقبل القراءتين[(١)].

في قراءة (أنجيتنا) يجوز الوقف على (وخُفيةً) لاحتمال الإضمار، أي يقولون: (لئن أنجيتنا)، وفي (لئن أنجانا) اجتماع الشرط والقسم، والوقف الكافي على (من الشَّاكرين)، وهو عند الأشموني وقف حسن[(٢)].

١٠ ـ قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

الكلمة: ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾: كتبت في مصاحف الشام بالياء (شركائهم)، وكتبت في سائر المصاحف ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾ بالواو[(٣)].

قرأ ابن عامر (زُيّن) بضم الزاي وكسر الياء بالبناء للمفعول و(قتْلُ) برفع اللام، و(أولادَهم) بالنصب على أنه مفعول به للمصدر (قتل)، و(شركائِهم) مضاف إلى المصدر[(٤)].

ومعنى قراءة ابن عامر أن مزيِّنًا زيّن لكثير من المشركين أن يقتل شركاؤهم أولادهم، فإسناد القتل إلى الشركاء على طريقة المجاز العقلي، إما لأن الشركاء سبب القتل، إذا كان القتل قربانًا للأصنام، وإما لأن الذين شرعوا لهم القتل هم القائمون بديانة الشرك.

وهذه القراءة ليس فيها ما يخالف فصاحة الكلام، لأن الإعراب يبين معاني الكلمات ومواقعها، وإعرابها مختلف من رفع ونصب وجر، بحيث

(١) انظر: الفتح الرباني/ ٨٦.

(٢) المقصد على هامش المصحف/ ١٣٥، ومنار الهدى ١/ ٢٤٠.

(٣) انظر: التذكرة ٢/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦، والتلخيص/ ٢٦١، والنشر ٢/ ١٩٧، دليل الحيران/ ٣٤٨، والمقنع/ ١٢٣، وسمير الطالبين/ ١٠٢.

(٤) انظر: النشر ٢/ ٢٦٣، والمهذب ١/ ٢٢٦، والكشف ١/ ٤٥٣، والمغني ٢/ ١٠٦ ـ ١٠٧.

لا لبس فيه، وكلماتها ظاهر إعرابها عليها، فلا يُعدّ ترتيبها على هذا الوصف من التعقيد المخل بالفصاحة، وليس في الآية مما يخالف متعارف الاستعمال إلا الفصل بين المتضايفين بالمفعول، والأمر فيه سهل، لأن المفعول ليس أجنبيًّا عن المضاف والمضاف إليه، وقد بالغ الزمخشري وغيره في رد هذه القراءة، والحق أنها قراءة صحيحة متواترة، وطعن فيها من حيث الاستعمال العربي والوضع الإعرابي، وكان الأولى بأولئك أن يجعلوا من هذه القراءة وأمثالها حجة لهم، وناصرًا على تقعيد القاعدة وإضافتها استعمالًا جديدًا من الاستعمالات العربية الصحيحة، بدل التشغيب عليها استنادًا إلى مدوّنات النحو غير الحاصرة، التي ما قصد بها إلا ضبط قواعد العربية. ورحم الله الداني حيث يقول: (والرواية إذا ثبتت عنهم لا يردها قياس عربية وفشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها)[1].

والوقف الحسن عند النحاس على قوله: (ساءَ ما يحكمون) وهو كاف عند الأشموني، وقوله: (وليَلبِسوا عليهم دينهم) حسن عند النحاس، ومطلق عند السجاوندي، وكاف عند الأشموني، وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾، حسن عند النحاس، وجائز عند الأشموني، وقوله: ﴿فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ تام عند النحاس وكاف عند الأشموني[2].

١١ ـ قوله سبحانه: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

الكلمة: ﴿مَّا تَذَكَّرُونَ﴾: كتبت في مصحف أهل الشام: (يتذكرون) بالياء والتاء، وكتبت في سائر المصاحف ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ بالتاء من غير ياء[3].

---

(١) جامع البيان ١/ ٣٤٢، والنشر ١/ ١١، والاختلاف بين المصاحف العثمانية/ ٤٠.

(٢) القطع والائتناف/ ٢٠٤، ومنار الهدى ١/ ٢٥٣، وعلل الوقوف للسجاوندي ٢/ ٤٨٩.

(٣) انظر: دليل الحيران/ ٣٥٠، والمقنع/ ١٢٣، وسمير الطالبين/ ١٠٢، والفتح الرباني/ ٨٨.

قرأ ابن عامر (يتذكرون) بياء مثل التاء على الغيبة، مع تخفيف الذال، وجه الغيبة: أنها على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف الشامي.

وقرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر (تذَكرون) بحذف التاء وتخفيف الذال، لأنه جاء على الأصل، وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف الكوفي.

وقرأ الباقون من القراء العشرة (تذّكّرون) بتشديد الذال، وذلك لأن أصل الفعل تتذكرون. الأولى تاء الخطاب، والثانية تاء المضارعة. وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف المدني والمكي والبصري[١].

وقد اختلف رسم المصاحف العثمانية فيها لاختلاف القراءتين ولكي يتحملها الرسم في المصاحف. أما الوقف فلم أجد اختلافًا في الوقف بين القراءتين. وجملة ما ذُكر: أن الوقف على (أولياء) تام عند الأنباري وأبي حاتم، ومطلق عند السجاوندي، وكاف عند الأنصاري. وأن الوقف على (تذكَّرون) أتم من التام عند الأنباري، وكاف عند النحاس والأنصاري[٢].

١٢ ـ ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

الكلمة: ﴿وَمَا كُنَّا﴾: كتبت في مصاحف أهل الشام بغير واو (ما كنا)،

---

(١) انظر: النشر ٢/٢٦٧، والمهذب ١/٢٣٥، والكشف ١/ ٤٦٠، والمغني ٢/ ١١٨ ـ ١١٩، والفتح الرباني/٨٨.

(٢) إيضاح الوقف/ ٣٣٧، والقطع/ ٢١٠، وعلل الوقوف ٢/ ٤٩٦، والمقصد على هامش المصحف/ ١٥١.

وفي سائر المصاحف بالواو ﴿وَمَا كُنَّا﴾[١]. وقد وافق المصحف الشامي قراءة ابن عامر، ووافق بقية المصاحف قراءة الباقين[٢].

الوقف الكافي على ﴿هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ على قراءة من قرأ بالواو، فأما من قرأ بغير واو (ما كنا) فهو وقف حسن، لأن ما بعده مستأنف ليس بمعطوف[٣]. قال الأشموني: وقرأ الجماعة ﴿وَمَا كُنَّا﴾ بواو، وهو كذا في مصاحف الأمصار، وفيها وجهان: **أظهرهما**: أنها واو الاستئناف، والجملة بعدها مستأنفة. **والثاني**: أنها حالية. وقرأ ابن عامر: (ما كنا لنهتدي) بدون واو، الجملة محتملة الاستئناف والحال، وهي في مصحف الشاميين كذا فقد قرأ كل بما في مصحفه[٤].

١٣ ـ قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الأعراف: ٧٥].

الكلمة: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾: كتبت في مصاحف أهل الشام بزيادة (واو) قبل (قال): (وقال الملأ)، وفي سائر المصاحف ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾ بغير واو[٥].

قرأ ابن عامر (وقال الملأ) بزيادة واو قبل (قال)، وذلك للعطف على ما قبله، وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف الشامي. وقرأ الباقون

---

(١) انظر: دليل الحيران/ ٣٥٠، والمقنع/ ١٢٣، وسمير الطالبين/ ١٠٢.

(٢) انظر: السبعة/ ٢٨٠، والتبصرة/ ٥٠٩، والتيسير/ ١١٠، والنشر/ ٢٦٩، والمهذب/ ٢٣٨، والمغني ٢/ ١٢٨.

(٣) المرشد١/ ١٣٨، وكتاب الوقف والابتداء للغزال ١/ ٤٦٤، والمقصد على هامش المصحف/ ١٥٥، ومنار الهدى ١/ ٢٦٦.

(٤) انظر: السمين الحلبي، المصدر السابق ١/ ٢٦٦.

(٥) انظر: دليل الحيران/ ٣٥٠، والمقنع/ ١٢٣، وسمير الطالبين/ ١٠٢.

﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾ بغير واو قبل (قال)، وهذه القراءة موافقة لبقية المصاحف[(١)].

جاءت قراءة ابن عامر بالواو على الاستئناف، وأما قراءة الجماعة فبدون واو الاستئناف. ولم أجد فرقًا في الوقف على اختلاف القراءة. والوقف المتفق عليه عند علماء الوقف على ﴿مِّن رَّبِّهِۦ﴾[(٢)].

١٤ ـ قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ أَنجَيْنَـٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ [الأعراف: ١٤١].

الكلمة: ﴿أَنجَيْنَـٰكُم﴾: كتبت في سائر المصاحف بالياء والنون وألف بعدها ﴿أَنجَيْنَـٰكُم﴾، وهي قراءة الجمهور، وهي موافقة لرسم سائر المصاحف، وكتبت في مصاحف أهل الشام بألف بعد الجيم من غير ياء ولا نون (أنجاكم) موافقة لقراءة ابن عامر الشامي[(٣)].

وقد كتبت برسمين حتى تقبل القراءتين، فلو كتبت برسم واحد لما قبل القراءتين. الوقف على (العالمين) في رأس الآية السابقة كاف عند الأشموني على قراءة الجماعة ﴿أَنجَيْنَـٰكُم﴾، ولا وقف على قراءة ابن عامر، لأنه متصل بكلام موسى ﷺ، ولم يذكر الداني الوقف عليها، ولكنه بين أنه يبتدئ بما بعدها على قراءة الجماعة دون قراءة ابن عامر[(٤)]. والوقف

---

(١) انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٧٠، والمهذب في القراءات العشر ١/ ٣٤٤، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٦٧، والمغني في توجيه القراءات ٢/ ١٤٣، والفتح الرباني/ ٩٠.

(٢) انظر: المرشد١/ ١٤٣، وعلل الوقوف٢/ ٥٠٥، والمقصد على هامش المصحف/ ١٦٦، ومنار الهدى١/ ٢٧٠.

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٧١، والمهذب في القراءات العشر١/ ٢٥٠، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٧٥، والمغني في توجيه القراءات ٢/ ١٥٦، والفتح الرباني/ ٩١.

(٤) المكتفى/ ٢٧٥، ومنار الهدى ١/ ٢٧٧، وأثر اختلاف القراء في الوقف والابتداء/ ٣٣١.

على (سوء العذاب) ليس بتمام عند النحاس، لأن البيّن أن (يقتلون) بدل من (يسومونكم)، والتمام على آخر الآية (من ربكم عظيم). والوقف على (سوء العذاب) كاف عند الأشموني، على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن جعل (يقتلون) بدلًا من (يسومونكم)[١].

١٥ ـ قوله سبحانه: ﴿وَالسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

الكلمة: ﴿تَحْتَهَا﴾: كتبت في المصحف المكي (من تحتها) بزيادة من، هذا الرسم موافق لقراءة ابن كثير المكي. وقرأ الباقون بحذف (من) وهذه القراءة موافقة لرسم بقية المصاحف[٢]. و(تحت) على قراءة الجمهور ظرف مكان، وعلى قراءة ابن كثير اسم مجرور بـ (من)[٣].

السابقون مبتدأ خبره قوله تعالى: (رضي الله عنهم)، أي بقبول طاعتهم، وارتضاء أعمالهم، و(رضوا عنه) بما نالوه من النعم الجليلة الشأن. وجوز أبو البقاء العكبري أن يكون الخبر (الأولون) أو (من المهاجرين)، وأن يكون (السابقون) معطوفًا على (من يؤمن) في الآية السابقة[٤]. أوجب الله لجميعهم الرضوان، وشرط على التابعين شرطًا لم يشترط عليهم وهو الاتباع بالإحسان، وذلك أن يقتدوا بهم في أعمالهم

---

(١) القطع والائتناف/ ٢٢٠، ومنار الهدى١/ ٢٧٧.

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر٢/ ٢٨٠، والمهذب في القراءات العشر١/ ٢٨٤، وحجة القراءات٣٢٢، والكشف ١/ ٥٠٥، والمغني ٢/ ٢١٤.

(٣) الفريد في إعراب القرآن المجيد٢/ ٥٠٥.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٣٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٤٦٦، والفريد في إعراب القرآن المجيد٢/ ٥٠٤، وروح المعاني١١/ ١٤.

الحسنة، بإحسان في القول، وهو أن لا يقولوا فيهم سوءًا، ويحفظوا لسانهم عن الاغتياب والطعن في حقهم[١].

اتفق القراء على إثبات (مِن) قبل (تحتها) في سائر القرآن، فيحتمل أنه لم يكتب (من) في هذا الموضع على قراءة الجمهور، لأن المعنى ينبع الماء من تحت أشجارها، لا أنه يأتي من موضع، وتجري من تحت هذه الأشجار، وأما في سائر القرآن فالمعنى أنها تأتي من موضع، وتجري تحت هذه الأشجار[٢]. ولم أجد اختلافًا في الوقف بين القراءتين.

١٦ ـ قوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا﴾ [التوبة: ١٠٧].

الكلمة: ﴿وَٱلَّذِينَ﴾: كتبت في مصاحف أهل المدينة والشام بغير واو (الذين)، وفي سائر المصاحف بالواو (والذين)[٣].

قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر المدني (الذين) بغير واو، تبعًا للرواية التي وافقت رسم مصحفهم. وقرأ الباقون ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ بإثبات الواو، وهذه القراءة موافقة لرسم بقية المصاحف[٤]. إذًا كتبت هذه الكلمة برسمين لتوافق القراءتين.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام: هذه الحروف التي اختلفت في

---

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٣/ ٥٢٤، وروح المعاني ١١/ ١٤.

(٢) انظر: النشر ٢/ ٢١١.

(٣) انظر: المصاحف/ ٥٥ ـ ٥٣ ـ ٥٢ ـ ٥١ ـ ٤٩، والبديع في رسم مصاحف عثمان/ ١٧٧، والمقنع/ ٥٧٩.

(٤) انظر: السبعة/ ٣١٨، والتبصرة/ ٥٣٠، والتيسير/ ٩٨، والكتاب المختار ١/ ٣٦٥، ودليل الحيران/ ٣٥١، والتلخيص/ ٢٨٠، والنشر ٢/ ٢١١.

مصاحف الأمصار مثبتة بين اللوحين، وهي كلها منسوخة في الإمام الذي كتبه عثمان ـ رضي الله عنه ـ ثم بعث إلى كل أفق مما نسخ بمصحف[١].

فالواو عاطفة جملة على جملة، وحذفها على الاستئناف في غير عطف. فمن قرأ (الذين) بغير واو فوقفه التام على (والله عليم حكيم) قبل الآية، لأن (الذين): مبتدأ وخبره (لا يزال بنيانهم)، ومن قرأ بقراءة الكوفيين ﴿وَالَّذِينَ﴾ بمعنى: ومنهم الذين[٢].

١٧ ـ قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٣].

الكلمة ﴿قُلْ﴾: كتبت في المصحف المكي والشامي بألف (قال)، وفي سائر المصاحف ﴿قُلْ﴾ بغير ألف[٣].

قرأ ابن كثير وابن عامر (قال) على الفعل الماضي، موافقة لرسم المصحف المكي والشامي. وقرأ الباقون ﴿قُلْ﴾ على الأمر، موافقة لرسم بقية المصاحف[٤]. وقد كتبت برسمين لتقبل قراءتين متواترتين، ولو رسمت برسم واحد لما قبلت القراءة الثانية.

فقراءة ابن كثير وابن عامر تؤذن بجوابه ـ صلى الله عليه وسلم ـ لمن اقترح عليه الآيات. وقراءة الباقين إعلام من الله له كيف يكون جوابه[٥].

---

(١) كتاب فضائل القرآن/ ٣٣٣.

(٢) القطع والائتناف/ ٢٤٣، والمكتفى/ ٢٩٨.

(٣) انظر: المصدر السابق/ ٣٥٢، والمقنع/ ١٢٤، وسمير الطالبين/ ١٠٣، والفتح الرباني/ ٩٥.

(٤) انظر: السبعة/ ٣٨٥، والتبصرة/ ٥٧١، والنشر في القراءات العشر ١/ ٣٩٠، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٥٢، والمغني في توجيه القراءات ٢/ ٣٥٦.

(٥) الكتاب المختار١/ ٤٨٦، والحجة لأبي علي٥/ ١٢٢، وشرح الهداية٢/ ٣٩٠.

الوقف التام على قوله: (كتابًا نقرؤه)، على قراءة من قرأ بالأمر (قل)، لأنه استئناف أمر من الله - ﷻ - للرسول - ﷺ - بأن يقول ذلك، ومن قرأ على الخبر (قال) فالوقف على (كتابًا نقرؤه) كاف، لأن ما بعده خبر عن الرسول - ﷺ - فهو متصل بذلك[1].

١٨ - قوله ﷻ: ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾ [الكهف: ٣٦].

الكلمة: ﴿مِّنْهَا﴾: كتبت في مصاحف أهل المدينة ومكة والشام (منهما)، بزيادة ميم بعد الهاء على التثنية، ورسمت في المصاحف الباقية ﴿مِّنْهَا﴾ دون ميم[2].

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر (منهما)، موافقة لرسم المصحف المدني والمكي والشامي. وقرأ الباقون ﴿مِّنْهَا﴾، وهذه القراءة موافقة للمصحف البصري والكوفي[3].

فالتثنية رد على قوله: ﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ﴾ [الكهف: ٣٢]، والتوحيد رد على قوله: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ﴾ [الكهف: ٣٥][4].

الوقف التام عل قوله: ﴿مُنقَلَبًا﴾ لمن قرأ بالوجهين بالإفراد والتثنية، ولم أجد اختلافًا في الوقف بين القراءتين عند النحاس، ويرى العماني والأشموني أنه حسن[5].

---

(١) المكتفى/ ٣٦٣، والجامع لأحكام القرآن، ومنار الهدى ١/ ٤٣١.
(٢) انظر: دليل الحيران/ ٣٥٢، والمقنع/ ١٢٤، وسمير الطالبين/ ١٠٣، والفتح الرباني/ ٩٧.
(٣) انظر: التذكرة ٢/ ٤١٣، والنشر ٢/ ٣١١، والمهذب ١/ ٤٠٠، والكشف ٢/ ٦٠، والمغني ٢/ ٣٦٦ - ٣٦٧.
(٤) الكتاب المختار ١/ ٤٩٦.
(٥) انظر: القطع والائتناف/ ٣١٠، والمرشد ١/ ٣٥٨، ومنار الهدى ١/ ٤٤٣.

١٩ ـ قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ﴾ [الكهف: ٩٥].

الكلمة: ﴿مَا مَكَّنِّي﴾: كتبت في مصحف أهل مكة (ما مكّنني) بنونين، النون الأولى لام الفعل، والنون الثانية دخلت عمادًا، وكتبت في سائر المصاحف بنون واحدة ﴿مَا مَكَّنِّي﴾ عمادًا للاسم المضمر، وهو الياء[(١)].

قرأ ابن كثير (ما مكنني) بنونين على الأصل، فالنون الأولى لام الفعل، والثانية دخلت عمادًا للاسم المضمر وهو الياء، وهي موافقة لرسم المصحف المكي.

وقرأ الباقون من القراء العشرة ﴿مَا مَكَّنِّي﴾ بنون واحدة مشدّدة مكسورة، اجتمعت نونان سكّنت الأولى وأدغمت في الثانية، وهذه القراءات موافقة لرسم بقية المصاحف[(٢)].

والوقف على قوله: ﴿خَيْرٌ﴾ وقف كاف على القراءتين عند العماني، والغزال، والأنصاري، والأشموني[(٣)]. ولم أجد اختلافًا في الوقف على القراءتين.

٢٠ ـ قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنبياء: ٤].

الكلمة: ﴿قَالَ﴾ كتبت في مصاحف الكوفة (قال)، وكتبت في سائر المصاحف (قُلْ).

---

(١) انظر: دليل الحيران/ ٣٥٢، والمقنع/ ١٢٤، وسمير الطالبين/ ١٠٣، والفتح الرباني/ ٩٨.

(٢) انظر: السبعة/ ٤٠٠، والتبصرة/ ٥٨١، والتيسير/ ١١٩، والكتاب المختار١/ ٥١٨، وشرح الطيبة لابن الناظم/ ٧٣، والمهذب ١/ ٤١١، والمغني ٢/ ٣٩٦.

(٣) المرشد/ ٣٦٦، وكتاب الوقف للغزال١/ ٦٨٢، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٠٣، ومنار الهدى١/ ٤٤٩

قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿قَالَ رَبِّي﴾ على الخبر، وقرأ الباقون: (قل ربي) على الأمر[١]. والقول عام يشمل السر والجهر، فإيثاره على السر لإثبات علمه ـ سبحانه ـ به على النهج البرهاني، مع ما فيه من الإيذان بأن علمه تعالى بالأمرين على وتيرة واحدة. وفي ذلك من المبالغة في إحاطة علمه تعالى[٢].

وقف النحاس والأنصاري والأشموني على نهاية الآية (العليمُ)، وجعله وقفًا كافيًا، ويرى الأنصاري والأشموني أن الوقف على (والأرضِ) جائز[٣]. ولم أجد بين القراءتين فرقًا في الوقف.

٢١ ـ ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠].

الكلمة: ﴿أَوَلَمْ﴾: كتبت في مصاحف أهل مكة (ألم) بغير واو بين الهمزة واللام، وفي سائر المصاحف ﴿أَوَلَمْ﴾[٤].

قرأ ابن كثير (ألم) بحذف الواو التي بعد الهمزة، على أنه كلام مستأنف، والهمزة للاستفهام التوبيخي. وقرأ الباقون ﴿أَوَلَمْ﴾ بإثبات الواو على أنها عاطفة، والمعطوف عليه مقدّر بعد همزة الاستفهام الإنكاري، يدل عليه الكلام السابق وهو قوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢١]، وهذه القراءة موافقة لرسم بقية المصاحف[٥].

---

(١) السبعة/ ٤٢٨، والتبصرة٥٩٦، والتيسير/ ١٢٥، والتذكرة٢/ ٤٣٩، والتلخيص٣٣٢، والنشر٢/ ٢٤٣.

(٢) انظر: روح المعاني١٧/ ١٤.

(٣) القطع والائتناف/ ٣٣٠، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٢٢، ومنار الهدى٢/ ٣١.

(٤) انظر: دليل الحيران/ ٣٥٤، والمقنع/ ١٠٨، وسمير الطالبين/ ١٠٣، والفتح الرباني/ ٩٩.

(٥) انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٢٣، والمهذب في القراءات العشر ٢/ ٣٤، =

الوقف المطلق عند السجاوندي على قوله: ﴿فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾، لانتهاء الاستفهام إلى الإخبار، وهو عند العماني والأنصاري وقف كاف، ولا فرق بينهم إلا في المصطلح، ويرى الأشموني أنه وقف حسن(١). ولم أجد بين القراءتين فرقًا في الوقف.

٢٢ ـ قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٦ ـ ٨٩].

الكلمة: ﴿لِلَّهِ﴾: كتبت في مصحف البصرة (الله) بالألف في الموضعين. وكتبت في بقية المصاحف ﴿لِلَّهِ﴾ بغير ألف فيها. قال أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ): وكذا رأيت ذلك في الإمام(٢).

قرأ أبو عمرو ويعقوب (الله) بإثبات همزة الوصل، وفتح اللام وتفخيمهما، ورفع الهاء من لفظ الجلالة فيهما.

وقرأ الباقون في الموضعين ﴿لِلَّهِ﴾ بحذف همزة الوصل وبلامين(٣). وهذه القراءة موافقة لرسم المصاحف الباقية. ولو كتبت في جميع المصاحف برسم واحد لما قبلت قراءتين.

= والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ١١٣، والمغني في توجيه القراءات ٢/ ٣٧ ـ ٣٨، والفتح الرباني/ ٩٩.

(١) المرشد ٢/ ٣٩٩، وعلل الوقوف ٢/ ٧٠٥، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٢٤، ومنار الهدى ٢/ ٣٤.

(٢) انظر: دليل الحيران/ ٣٥٤، والمقنع/ ١٢٥، وسمير الطالبين/ ١٠٣، والفتح الرباني/ ١٠٠.

(٣) انظر: السبعة/ ٤٤٧، والتذكرة٢/ ٤٥٤، والتلخيص/ ٣٤٠، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٢٩، والمهذب في القراءات العشر٢/ ٦٤، والكشف عن وجوه القراءات٢/ ١٣٠، والمغني في توجيه القراءات ٣/ ٦٥.

فأما إثبات الألف فهي على ظاهر الجواب، كقولك: من رب الدار؟ فالجواب أن يقال: زيد، وأما إسقاط الألف فخرج الجواب على المعنى لا على اللفظ، وصار محل ذلك محل من قال: من رب العبد؟ فقال المسؤول: لعمرو. فأحدهما على ظاهر الجواب، والآخر على المعنى، لأنهما جميعًا ينبئان عن المِلْك[١]. وأنشد الفراء لبعض بني عامر:

أعلمُ أنني سأصيرُ رمْسًا إذا انتجعَ النّواجعُ لا أسيرُ
فقال القائلون: لِمَنْ حفَرْتم؟ فقال المُخْبِرون لهم: وزيرُ[٢]

فخرج الجواب على المعنى، والتقدير: لِوزير[٣].

والوقف كاف على (لله) في القراءتين عند الداني، ومطلق عند السجاوندي، وصالح عند العماني والأنصاري[٤].

٢٣ ـ قوله تعالى: ﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ ﴿١١٣﴾ قَٰلَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ لَّوْ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٢ ـ ١١٤].

الكلمة: ﴿قَٰلَ﴾: كتبت في مصاحف الكوفة (قل)، وفي سائر المصاحف (قال)[٥].

---

(١) انظر: الحجة لأبي علي ٥/ ٣٠٠ ـ ٣٠١، والكشف ٢/ ١٣٠، وشرح الهداية ٢/ ٤٣٦ ـ ٤٣٧.
(٢) معاني القرآن للفراء٢/ ٢٤٠، وإعراب القراءات السبع٢/ ٩٣.
(٣) الكتاب المختار٢/ ٥٩٥.
(٤) المكتفى/ ٤٠٣، والمرشد٢/ ٤٣٦، وعلل الوقوف٢/ ٧٣٢، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٤٧
(٥) هجاء مصاحف الأمصار/ ١٠٠.

قرأ (قل كم لبثتم) على الأمر ابن كثير وحمزة والكسائي. أراد ما لفظ به جبريل ـ عليه السلام ـ أي: قل يا محمد، أمرًا من الله لرسوله ـ ﷺ ـ. وقرأ الباقون ﴿قَٰلَ﴾ على الخبر[١] أتى به على الحكاية عن النبي ﷺ. والمعنيان متقاربان[٢].

الوقف على ﴿سِنِينَ﴾ وعلى ﴿ٱلْعَآدِّينَ﴾ وعلى ﴿تَعْلَمُونَ﴾ كاف عند العماني في المرشد، والأنصاري في المقصد، والأشموني في منار الهدى لمن قرأ بالإخبار، وتام لمن قرأ بالأمر[٣].

٢٤ ـ قوله ﷻ: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥].

الكلمة: ﴿وَنُزِّلَ﴾: كتبت في المصحف المكي (ونُنْزِلُ) بنونين، وفي بقية المصاحف بنون واحدة[٤].

قرأ ابن كثير (ونُنْزِلُ) بنونين، والملائكة نصبٌ بإيقاع الفعل عليهم، والتقدير: ونُنْزِلُ نحن الملائكةَ.

وقرأ الباقون ﴿وَنُزِّلَ﴾ بنون واحدة، وتشديد الزاي وفتح اللام، لأنه فعل ما لم يسم فاعله، والملائكةُ رفعٌ، نائب عن الفاعل. وذلك ليتفق رسم المصحف مع القراءة[٥]. (ونُزِّلَ) نزول الملائكة، على حدّ قولك نزول

---

(١) السبعة/ ٤٤٩، والتذكرة ٢/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦، والتبصرة/ ٦٠٧، والتيسير/ ١٣٠، والنشر ٢/ ٢٤٧.

(٢) المكتفى/ ٣٦٣، والكتاب المختار ٢/ ٥٩٨، ومنار الهدى ١/ ٤٣١.

(٣) المرشد ٢/ ٤٤١، والمقصد/ ٣٤٩، ومنار الهدى ٢/ ٦٩.

(٤) انظر: دليل الحيران/ ٣٥٥، والمقنع/ ١٢٥، وسمير الطالبين/ ١٠٤، والفتح الرباني/ ١٠٣.

(٥) انظر: الكتاب المختار/ ٦٢٠، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥١، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ١٤٥، والمغني في توجيه القراءات ٣/ ٩٠ ـ ٩١.

منزول، وصعود مصعود، وضرب مضروب، وقد قيل قول، وقد خيف منه خوف، فاعرف ذلك فإنه أمثل ما يحتج به لهذه القراءة[١]. والوقف التام على قوله: ﴿تَنزِيلًا﴾ عند النحاس، والعماني، والأنصاري، والأشموني على القراءتين[٢].

٢٥ ـ قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الشعراء: ٢١٧].

الكلمة: ﴿وَتَوَكَّلْ﴾: كتبت في مصحفي أهل المدينة وأهل الشام (فتوكل) بالفاء، وكتبت في بقية المصاحف ﴿وَتَوَكَّلْ﴾ بالواو[٣]. قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر (فتوكل) بالفاء، وقرأ الباقون (وتوكل)، فكتبت برسمين ليتفق رسم كل مصحف مع القراءة التي يقرأ بها[٤].

٢٦ ـ قوله تعالى: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: ٢١].

الكلمة: ﴿لَيَأْتِيَنِّى﴾: كتبت في المصحف المكي (ليأتينني) بنونين، وكتبت في بقية المصاحف ﴿لَيَأْتِيَنِّى﴾ بنون واحدة[٥].

قرأ ابن كثير (ليأتينني) بنونين، إحداهما للتوكيد والثانية للوقاية، وقرأ الباقون ﴿لَيَأْتِيَنِّى﴾ بنون واحدة. هي نون التوكيد كسرت لمناسبة الياء[٦].

---

(١) روح المعاني١٩/ ١٦.

(٢) القطع والائتناف/ ، والمرشد٢/ ٤٦٣، والمقصد/ ٣٦٢، ومنار الهدى٢/ ٨٨.

(٣) انظر: دليل الحيران/ ٣٥٥، والمقنع/ ١٢٦، وسمير الطالبين/ ١٠٤.

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٣٦، والمهذب في القراءات العشر ٢/ ٩٧، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ١٥٣، والمغني ٣/ ١٠٣.

(٥) انظر: دليل الحيران/ ٣٥٥، والمقنع/ ١٢٧، وسمير الطالبين/ ١٠٤.

(٦) التذكرة٢/ ٤٧٤، والتلخيص/ ٣٥٣، والنشر٢/ ٢٥٣، وإتحاف فضلاء البشر٢/ ٣٢٤، والكتاب المختار٢/ ٦٤٠.

فقراءة ابن كثير اتفقت مع رسم المصحف المكي، وقراءة الباقين وافقت بقية المصاحف[١].

الوقف على ﴿بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ تام عند النحاس، وكاف عند العماني والأنصاري والأشموني[٢].

٢٧ ـ قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّيٓ أَعْلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ مِنْ عِندِهِۦ وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [القصص: ٣٧].

الكلمة: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ﴾: كتبت في المصحف المكي (قال موسى)، بدون واو قبل (قال)، وكتبت في سائر المصاحف ﴿وَقَالَ﴾ بالواو، على الاستئناف[٣].

قرأ ابن كثير (قال) بحذف الواو، وقرأ الباقون ﴿وَقَالَ﴾[٤]. فقراءة ابن كثير موافقة الرسم المكي. وقراءة الجمهور موافقة لرسم بقية المصاحف[٥].

وإنما كان ذلك كذلك لأن المسلمين تلقوا القراءتين معًا عن النبي ـ ﷺ ـ فأثبتها الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ في بعض المصاحف، وأسقطوها من بعض إيذانًا باستفاضة القراءتين في الأمة. وليس ذلك على ما ظنه بعض الجهلة

---

(١) انظر: النشر في القراءات العشر/ ٣٣٧، والمهذب في القراءات العشر ٢/ ٩٩، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ١٥٤، والمغني في توجيه القراءات ٣/ ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٢) انظر: القطع والائتناف/ ٣٧٩، والمرشد/ ٤٩٣، والمقصد/ ٣٧٨، ومنار الهدى ٢/ ١٠٩.

(٣) انظر: دليل الحيران/ ٣٥٥، والمقنع/ ١٢٧، وسمير الطالبين/ ١٠٤.

(٤) السبعة/ ٤٩٤، والتبصرة/ ٦٢٧، والتيسير/ ١٣٩، والإقناع٢/ ٧٢٤، والكتاب المختار٢/ ٦٦٣.

(٥) انظر: النشر في القراءات العشر ٤/ ٣٤١، والمهذب ٢/ ١١٥، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٨٧٤، والمغني في توجيه القراءات العشر ٣/ ١٢٠.

أن الصحابة سهت في إثبات الواو، أو في حذفها، وأن الصحيح أحدهما، لأن المصحف محروس من الزيادة والنقصان، ألا ترى إلى قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وإلى قوله: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٢][١]؟!

الوقف المطلق عند السجاوندي على قوله: (عاقبةُ الدَّار) على القراءتين، وهو كاف عند الأنصاري والأشموني كذلك على القراءتين[٢].

٢٨ ـ قوله تعالى: ﴿لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ۖ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ [يس: ٣٥].

الكلمة: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾: كتبت في المصحف الكوفي: (وما عملت) بغير هاء بعد التاء. وكتبت في سائر المصاحف ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾ بالهاء[٣].

قرأ شعبة عن عاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر (وما عملت) بحذف الهاء موافقة لرسم المصحف الكوفي. وقرأ الباقون من القراء العشرة ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾ بإثبات الهاء[٤]، موافقة لرسم بقية المصاحف.

﴿لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ﴾ هو وقف حسن إذا جعلت قوله: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ بمعنى النفي، وإنما يتجه هذا الوجه ويسوغ الوقف على قراءة من حذف الهاء. فأما من أثبتها فإنه يجعل (ما) بمعنى الذي، ويكون موضعه خفضًا عطفًا على (ثمره)، ومعناه ليأكلوا من ثمره ومما عملته أيديهم.

---

(١) الكتاب المختار٢/ ١٧٠.

(٢) انظر: علل الوقوف٢/ ٧٨٠، والمقصد/ ٣٩٠، ومنار الهدى٢/ ١٢٥.

(٣) انظر: دليل الحيران/ ٣٥٥، والمقنع/ ١٢٧، وسمير الطالبين/ ١٠٤.

(٤) انظر: التذكرة٢/ ٥١٢، والتلخيص/ ٣٨٠، والنشر في القراءات العشر٢/ ٣٥٣، والمهذب في القراءات العشر٢/ ١٦٧، والكشف عن وجوه القراءات٢/ ٢١٦، والمغني في توجيه القراءات٢/ ٢١٦، والفتح الرباني/ ١٠٨.

ولا يوقف في هذا الوجه على قوله: (من ثَمَرِهِ) لأنك تفصل بين المعطوف والمعطوف عليه. والوقف على (أيديهم) في الوجهين كاف[(١)].

٢٩ ـ قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤].

الكلمة: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾: كتبت في مصاحف أهل الشام (تأمرونني) بنونين. وكتبت في بقية المصاحف بنون واحدة ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾[(٢)].

قرأ ابن عامر بخلف عن ابن ذكوان (تأمرونني) بنونين، الأولى مفتوحة والثانية مكسورة. وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف الشامي[(٣)].

وقرأ نافع وأبو جعفر (تأمروني) بنون واحدة مكسورة مخففة وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف المدني والمكي والبصري والكوفي.

وقرأ الباقون من القراء العشرة ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ بنون مشددة على إدغام نون الرفع في نون الوقاية، وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف المدني والمكي والبصري والكوفي[(٤)]، والوقف على ﴿أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ على القراءتين[(٥)].

٣٠ ـ قوله تعالى: ﴿۞ أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوا۟ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ [غافر: ٢١].

---

(١) انظر: المرشد٢/ ٥٩٢ ـ ٥٩٣، والمقصد/ ٤٤٢، ومنار الهدى٢/ ١٨٨.

(٢) انظر: دليل الحيران/ ٣٥٦، والمقنع/ ١٢٧، وسمير الطالبين/ ١٠٤.

(٣) انظر: المقنع/ ١٢٧.

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر٢/ ٣٦٣، والمهذب في القراءات العشر٢/ ١٩٢، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٢٤٠، والمغني في توجيه القراءات ٣/ ٢٠٨.

(٥) انظر: المرشد٢/ ٦٣٦، والمقصد/ ٤٦٥، ومنار الهدى٢/ ٢٢٠.

الكلمة: ﴿مِنۡهُمۡ﴾: رسمت في مصحف أهل الشام (أشدَّ منكم) بالكاف، ورسمت في بقية المصاحف ﴿أَشَدَّ مِنۡهُمۡ﴾ بالهاء[1].

قرأ ابن عامر (منكم) بكاف الخطاب، وقرأ الباقون ﴿مِنۡهُمۡ﴾ بضمير الغيبة جريًا على السياق، لأن قبله: ﴿أَوَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ﴾. فقراءة ابن عامر موافقة للمصحف الشامي، وقراءة الباقين موافقة بقية المصاحف[2]، والضمير المنفصل (هم) توكيد للضمير المتصل وهو الواو. وقراءة ابن عامر (منكم) جاءت على صيغة الالتفات[3]. والوقف على القراءتين على قوله: (من قبلهم) كاف عند جمهرة علماء الوقف[4].

٣١ ـ قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓۖ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾ [غافر: ٢٦].

الكلمة: ﴿أَوۡ أَن يُظۡهِرَ﴾: كتبت في مصحف أهل الكوفة ﴿أَوۡ أَن يُظۡهِرَ﴾ بزيادة همزة قبل الواو، وكتبت في بقية المصاحف (وأن يُظهر)[5].

قرأ نافع وأبو عمرو وأبو جعفر (وأن يُظهرَ) بالواو بدلًا من (أو) على أنها واو العطف، وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف المدني والبصري.

وقرأ ابن كثير وابن عامر (وأن) بالواو المفتوحة كذلك بدلًا من (أو)، و(يَظْهرَ) بفتح الياء والهاء مضارع (ظهر) وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف المكي والشامي.

---

(١) انظر: دليل الحيران/ ٣٥٦، والمقنع/ ١٢٧، وسمير الطالبين/ ١٠٤.
(٢) انظر: النشر٢/ ٣٦٣، والمهذب ٢/ ١٩٢، والكشف ٢/ ٢٤٠، والمغني ٣/ ٢٠٨، والفتح الرباني/ ١١٠.
(٣) انظر: روح المعاني٢٤/ ٤٣٠
(٤) انظر: المرشد٢/ ٦٤٢، والمقصد/ ٤٦٩، ومنار الهدى٢/ ٢٢٦.
(٥) انظر: دليل الحيران/ ٣٥٧، والمقنع/ ١٢٧، وسمير الطالبين/ ١٠٤، والفتح الرباني/ ١١.

وقرأ حفص ويعقوب (أو أن) بزيادة همزة قبل الواو (أو)، و(يُظهِرَ) بضم الياء وكسر الهاء، وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف الكوفي.

وقرأ الباقون من القراء شعبة وحمزة والكسائي وخلف العاشر (أو أن) و(يَظهَرَ) بفتح الياء والهاء، وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف الكوفي[١]. والوقف التام على قوله: ﴿ٱلْفَسَادَ﴾ عند جمهرة علماء الوقف[٢].

٣٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

الكلمة: ﴿فَبِمَا﴾: كتبت في مصاحف أهل المدينة والشام (بما) بغير فاء قبل الباء، وكتبت في بقية المصاحف ﴿فَبِمَا﴾ بالفاء قبل الباء[٣].

قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر (بما) بدون فاء، وهذه قراءة موافقة لرسم المصحف المدني والشامي. وقرأ الباقون من العشرة ﴿فَبِمَا﴾ بالفاء قبل الباء، وهذه القراءة موافقة لرسم بقية المصاحف[٤]. والوقف التام على نهاية الآية ﴿عَن كَثِيرٍ﴾[٥].

---

(١) السبعة/ ٥٦٩، والتبصرة/ ٦٦٢، والكتاب المختار٢/ ٧٧٨، والنشر في القراءات العشر٢/ ٣٦٥، والمهذب في القراءات العشر٢/ ١٩٧، والكشف عن وجوه القراءات٢/ ٢٤٣، والمغني في توجيه القراءات العشر٣/ ٢١١ ـ ٢١٢.

(٢) المرشد٢/ ٦٤٣، والمقصد/ ٤٧٠، ومنار الهدى٢/ ٢٢٧.

(٣) انظر: دليل الحيران/ ٣٥٧، والمقنع/ ١٢٧، وسمير الطالبين/ ١١٤، والفتح الرباني/ ١١٣.

(٤) النشر في القراءات العشر٢/ ٣٦٧، والمهذب في القراءات العشر٢/ ٢١٣، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٢٥١، والمغني في توجيه القراءات العشر٣/ ٢٢١ ـ ٢٢٢، والفتح الرباني/ ١١٣.

(٥) المقصد/ ٤٨٦.

٣٣ ـ قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨].

الكلمة: ﴿يَٰعِبَادِ﴾: كتبت في مصاحف أهل المدينة والشام (يا عبادي) بالياء، وكتبت في بقية المصاحف ﴿يَٰعِبَادِ﴾ بغير ياء[1].

قرأ أبو عمرو ونافع وابن عامر بياء ساكنة في الوصل ووقفوا على الياء، وحرك الياء شعبة عن عاصم[2]. وقرأ الباقون بغير ياء[3].

٣٤ ـ قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيۡهِم بِصِحَافٖ مِّن ذَهَبٖ وَأَكۡوَابٖۖ وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلۡأَعۡيُنُۖ وَأَنتُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الزخرف: ٧١].

الكلمة: ﴿مَا تَشۡتَهِيهِ﴾: رسمت في مصاحف أهل المدينة والشام ﴿مَا تَشۡتَهِيهِ﴾ بهاء بعد الياء، ورسمت في بقية المصاحف (ما تشتهي) بدون هاء بعد الياء. قال أبو عبيد القاسم بن سلام: وبهاءين رأيته في الإمام[4].

قرأ نافع وابن عامر وحفص وأبو جعفر ﴿مَا تَشۡتَهِيهِ﴾ بزيادة هاء الضمير، وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف المدني والشامي.

وقرأ الباقون (ما تشتهي) بحذف هاء الضمير، وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف المكي والبصري والكوفي[5].

---

(١) انظر: المصاحف/ ٥٦، والبديع في رسم مصاحف عثمان/ ١٨٠، والمقنع/ ١٠٦.

(٢) السبعة/ ٥٨٨، والتبصرة/ ٦٧٣، والتيسير/ ١٦٠، والإقناع٢/ ٧٦٢.

(٣) التذكرة٢/ ٥٤٧، والتلخيص/ ٤٠٣، والنشر٢/ ٢٧٧، والإتحاف٢/ ٤٥٨.

(٤) انظر: دليل الحيران/ ٣٥٧، والمقنع/ ١٢٨، وسمير الطالبين/ ١٠٥، والفتح الرباني/ ١١٤.

(٥) السبعة/ ٥٨٨ ـ ٥٨٩، والتبصرة/ ٦٨٢، والتلخيص/ ٤٠٢، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٧٠، والمهذب في القراءات العشر ٢/ ٢٢٢، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٢٦٢، والمغني في توجيه القراءات العشر ٣/ ٢٣١، والفتح الرباني/ ١١٤.

فأما الحذف فعلى الإيجاز، لأن (ما) بمعنى الذي هي الاسم الموصول، والفعل والفاعل الصلة، فحذفوا الهاء وهم يريدونها، لأنها مفعولة، وحذف المفعول في الصلة حسن لطول الكلام به[١]. وإنما كان ذلك كذلك، لأن المسلمين تلقوا القراءتين معًا عن النبي ﷺ، فأثبتها الصحابة - رضي الله عنهم - في بعض المصاحف، وأسقطوها من بعض، إيذانًا بالمعنى الذي ذكرناه، لتستفيض في الأمة.

وليس ذلك على ما ظنه بعض الجهلة أن الصحابة سهت في إثبات الهاء، أو في حذفها، لأن المصحف محروس من الزيادة والنقصان، ألا ترى إلى قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وإلى قوله: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٢][٢]. والوقف على ﴿وَأَكْوَابٍ﴾ حسن، وعلى قوله: ﴿وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ كاف، وعلى قوله: ﴿خَٰلِدُونَ﴾ حسن[٣].

٣٥ - قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

الكلمة: ﴿إِحْسَٰنًا﴾، رسمت في مصاحف أهل الكوفة ﴿إِحْسَٰنًا﴾ بزيادة الهمزة قبل الحاء، ولفظ الألف بعد السين، وهي قراءة أهل الكوفة. ورسمت في سائر المصاحف (حُسْنًا) بلا همزة قبل الحاء، وبدون النطق

---

(١) انظر: الحجة لأبي علي ٦/ ١٥٨، وحجة القراءات/ ٦٥٤، والكشف ٢/ ٢٦٢، والكتاب المختار ٢/ ٨٠٨.

(٢) انظر: المصدر السابق١/ ١٧٠.

(٣) المرشد للعماني ٢/ ٦٨٢، والمقصد/ ٤٩٤.

بالألف بعد السين، وهي قراءة الباقين من العشرة[١]. وهذه القراءة موافقة لرسم بقية المصاحف[٢].

والوقف على ﴿إِحۡسَٰنًاۖ﴾ حسن عند الأشموني[٣]، والوقف على ﴿كُرۡهٗاۖ﴾ وعلى ﴿ثَلَٰثُونَ شَهۡرًاۚ﴾ كاف لدى العماني والأنصاري والأشموني[٤]. ولا فرق في الوقف بين القراءتين.

٣٦ ـ قوله تعالى: ﴿وَٱلۡحَبُّ ذُو ٱلۡعَصۡفِ وَٱلرَّيۡحَانُ﴾ [الرحمن: ١٢].

الكلمة: ﴿ذُو ٱلۡعَصۡفِ﴾: كتبت في المصحف الشامي (ذا العصف) بالألف. وكتبت في بقية المصاحف ﴿ذُو ٱلۡعَصۡفِ﴾ بالواو. قال أبو عبيد القاسم بن سلام: وكذلك رأيتها في الذي يقال له الإمام مصحف عثمان رضي الله عنه[٥].

قرأ ابن عامر (والحبَّ ذا العصف والريحانَ) بنصب الأسماء الثلاثة عطفًا على (الأرض) من قوله تعالى (والأرض وضعها للأنام)، وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف الشامي.

وقرأ حمزة والكسائي (والحبُّ ذو العصف والريحانِ)، بالرفع فيهما

---

(١) انظر: المصاحف/ ٥٧ ـ ٥٨، ودليل الحيران/ ٣٥٧، والمقنع/ ١٢٨، وسمير الطالبين/ ١٠٥، والفتح الرباني/ ١١٥.

(٢) النشر في القراءات العشر٢/ ٣٧٣، والمهذب في القراءات العشر٢/ ٢٣٣، والكشف ٢/ ٢٧١، والمغني في توجيه القراءات العشر٣/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣، والفتح الرباني/ ١١٦.

(٣) منار الهدى٢/ ٢٧٠.

(٤) انظر: المرشد٢/ ٧٠٠، والمقصد/ ٥٠٤، ومنار الهدى٢/ ٢٧٠.

(٥) انظر: دليل الحيران/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨، والمقنع/ ١٢٨، وسمير الطالبين/ ١٠٥، والفتح الرباني/ ١١٧، وهجاء مصاحف الأمصار/ ١٠٢.

عطفًا على فاكهة من قوله (فيها فاكهةٌ) وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف الكوفي.

وقرأ الباقون بالرفع في الثلاثة ﴿وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ﴾ عطفًا على (فاكهةٌ). وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف المكي والمدني والبصري[١]. فمن جر (الريحان) عطفه على (العصف)، ومن رفع (الريحان) عطفه على الفاكهة، ومن نصب الحب نصبه بفعل مضمر، التقدير: (خلق الحبَّ ذا العصف والريحانَ)[٢]، وكلا القراءتين بمعنى واحد لا يؤثر في اختلاف الوقف.

٣٧ ـ قوله تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨].

الكلمة: ﴿ذِى ٱلْجَلَٰلِ﴾: كتبت في مصحف أهل الشام (ذو الجلال) بالواو، وكتبت في بقية المصاحف (ذي الجلال) بالياء[٣].

قرأ ابن عامر (ذو الجلال) بالواو على أنه صفة (اسم)، وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف الشامي. وقرأ الباقون من العشرة ﴿ذِى ٱلْجَلَٰلِ﴾ صفة (لربك) وهذه القراءة موافقة لرسم بقية المصاحف[٤].

وقد نزل القرآن باللغتين جميعًا، فلهذا كتب في المصحف الشامي

(١) انظر: النشر في القراءات العشر٢/ ٣٨٠، والمهذب في القراءات العشر ٢/ ٢٦٦، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٢٩٩، والمغني في توجيه القراءات ٢/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(٢) انظر: تفسير غريب القرآن/ ٤٣٧، والمفردات/ ٣٦٩، والكتاب المختار٢/ ٨٦٧.

(٣) انظر: دليل الحيران/ ٣٥٨، والمقنع/ ١٢٨، وسمير الطالبين/ ١٠٥، وهجاء مصاحف الأمصار/ ١٠٢.

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٨٢، والمهذب في القراءات العشر ٢/ ٢٦٨، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٣٠٣، والمغني في توجيه القراءات ٣/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

بالرفع، وكتبت في بعض المصاحف بالجر لتستفيض القراءتان في الأمة[(١)].

٣٨ ـ قوله ﷻ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠].

الكلمة: ﴿وَكُلًّا﴾: كتبت في مصاحف أهل الشام (وكُلٌّ) بالرفع. وكتبت في بقية المصاحف ﴿وَكُلًّا﴾ بالنصب[(٢)].

قرأ ابن عامر (وكلٌّ) برفع اللام على الابتداء. وقرأ الباقون ﴿وَكُلًّا﴾ بالنصب على المفعول به لـ (وعد)، و(الحسنى) مفعول به ثان.

وقراءة ابن عامر موافقة لرسم المصحف الشامي، وقراءة الباقين موافقة لرسم بقية المصاحف[(٣)].

الوقف على ﴿وَقَاتَلُوا﴾ تام عند أبي حاتم، وهو عند العماني في المرشد أحسن من الحسن على قراءة الرفع، وعلى القراءتين تام[(٤)].

٣٩ ـ قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ۗ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤].

الكلمة: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ﴾: كتبت في مصحف أهل المدينة والشام (فإن

---

(١) انظر: علل القراءات٢/ ٦٦٦، وحجة القراءات/ ٦٩٤، والكشف٢/ ٣٠٣، والكتاب المختار٢/ ٨٧١.

(٢) انظر: هجاء مصاحف الأمصار/ ١٠٢، ودليل الحيران/٣٥٨، والمقنع/ ١٢٨، وسمير الطالبين/ ١٠٥، والفتح الرباني/ ١٢٠.

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٨٧، والمهذب في القراءات العشر ٢/ ٢٧٣، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٣٧٧، والمغني في توجيه القراءات ٢/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥، والفتح الرباني/ ١٢٠.

(٤) انظر: القطع والائتناف/ ٥١٥، والمرشد٢/ ٧٥٨.

الله الغني الحميد)[١]، وكتبت في سائر المصاحف ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾.

قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر (فإن الله الغني) بحذف لفظ (هو). وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف المدني والشامي.

وقرأ الباقون من القراء العشرة ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ﴾ بإثبات لفظ (هو) على أنه ضمير فصل يفيد التوكيد. وهذه القراءة موافقة لرسم بقية المصاحف[٢].

٤٠ ـ قوله تعالى: ﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمْ فَسَوَّىٰهَا ﴿١٤﴾ وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾ [الشمس: ١٤ ـ ١٥].

الكلمة: ﴿وَلَا يَخَافُ﴾: كتبت في مصاحف أهل المدينة والشام (فلا يخاف) بالفاء، وكتبت في بقية المصاحف ﴿وَلَا يَخَافُ﴾ بالواو[٣].

قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر (فلا يخاف) بالفاء، وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف المدني والشامي.

وقرأ الباقون ﴿وَلَا يَخَافُ﴾ بالواو، وهذه القراءة موافقة لرسم بقية المصاحف[٤]. والمعنيان متقاربان، لأن الواو تؤذن بالجمع، والفاء تؤذن بالتعقيب[٥].

---

(١) انظر: هجاء مصاحف الأمصار/ ٦٣، ودليل الحيران/ ٣٥٩، والمقنع/ ١٢٨، وسمير الطالبين/ ١٠٥، والفتح الرباني/ ١٢١.

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٨٤، والمهذب في القراءات العشر٢/ ٢٧٦، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٣١٢، والمغني في توجيه القراءات ٣/ ٢٨٨.

(٣) انظر: هجاء مصاحف الأمصار/ ٦٣، ودليل الحيران/ ٣٦٠، والمقنع/ ١١٢، وسمير الطالبين/ ١٠٦، والفتح الرباني/ ١٢٢.

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر٢/ ٤٠١، والمهذب في القراءات العشر٢/ ٣٣٦، والمغني في توجيه القراءات ٣/ ٣٦٩.

(٥) انظر: علل القراءات٢/ ٧٨٠، والحجة لأبي علي٦/ ٤٢٠، والكشف٢/ ٣٨٢.

المبحث الرابع
أشهر من ألف في علم الرسم

لما كانت حاجة المسلمين لمعرفة فن الرسم العثماني ماسة، كثر التأليف فيه، وظهرت مصنفات قيمة كتبها أعلام أكارم، أثبتوا روايات هذا الفن في مباحث مبثوثة في كتب القراءات تارة، وفي كتب مفردة تارة، مما يجعل حصرها شبه متعذر، وسوف أذكر ما تيسر ذكره:

١ ـ اختلاف مصاحف الشام والحجاز والعراق، للقارئ عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي (ت١١٨هـ) أحد القراء السبعة[١].

٢ ـ المقطوع والموصول في القرآن، لعبد الله بن عامر اليحصبي الشامي السابق ذكره[٢].

٣ ـ كتاب في هجاء المصاحف، ليحيى بن الحارث الذماري، راوي ابن عامر (ت١٤٥هـ)[٣].

٤ ـ مرسوم المصحف لأبي عمرو زبان بن العلاء البصري (١٥٤هـ)[٤].

---

(١) ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٣٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٣٩، وغاية النهاية ٢/ ٣٦٧.

(٤) الفهرس الشامل مخطوطات رسم المصاحف/ ٤٧٠، وانظر: المقنع لأبي عمرو ١٠٢، ٩٠، ١١٠.

٥ ـ المقطوع والموصول في القرآن، لحمزة بن حبيب الزيات الكوفي، أحد القراء السبعة (ت١٥٦هـ)[١].

٦ ـ مقطوع القرآن وموصوله، لعلي بن حمزة الكسائي، أحد القراء السبعة، وإمام المدرسة النحوية الكوفية (ت١٨٩هـ)[٢].

٧ ـ اختلاف مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة، لعلي بن حمزة الكسائي السابق ذكره[٣].

٨ ـ هجاء المصاحف، لعلي بن حمزة الكسائي، السابق ذكره[٤].

٩ ـ هجاء السنة، للغازي بن قيس الأندلسي، وهو في هجاء المصاحف (ت١٩٩هـ). ذكره أبو عمرو الداني، ونقل منه في مواضع كثيرة، ونص اللبيب على الاستفادة منه في مقدمة شرحه على العقيلة في الدرة الصقيلة[٥].

١٠ ـ اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)[٦] إمام المدرسة الكوفية بعد الكسائي، وصاحب معاني القرآن.

١١ ـ فضائل القرآن ومعالمه وآدابه، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، عقد أبو عبيد فصلًا سماه: حروف القرآن التي اختلفت فيها

---

(١) ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٣٩.
(٢) ذكره الذهبي في معرفة القراء الكبار١/ ٣٠٤.
(٣) ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٣٨، وذكره الذهبي في معرفة القراء الكبار ١/ ٣٠٤.
(٤) إيضاح المكنون ٤/ ٤٥٠.
(٥) ذكره له غير واحد، انظر: المقنع ٢٢ ـ ٥١، وغاية النهاية ٢/ ٢، والدرة الصقيلة/ ٥.
(٦) ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٣٩.

مصاحف أهل الحجاز وأهل العراق[١].

١٢ ـ القراءات، لأبي عبيد القاسم بن سلام، وهو كتاب وإن كان عنوانه لا يدل على أنه يعنى برسم المصحف، إلا أن النصوص التي وردت منه عن طريق بعض المصنفات في الرسم، كالمقنع والوسيلة وغيرهما، تدل على أنه من أهم مصادر هذا العلم[٢].

١٣ ـ كتاب اختلاف المصاحف، لأبي الحسن علي بن محمد المدائني (ت٢٢٥)، ذكره ابن النديم بقوله: (وكتابًا في اختلاف المصاحف للمدائني)[٣].

١٤ ـ كتاب في اختلاف المصاحف، لخلف بن هشام البزار، راوي حمزة الزيات الكوفي، وأحد القراء العشرة (ت٢٢٩هـ)[٤].

١٥ ـ في رسم المصحف، لنصير بن يوسف أبو المنذر الراوي البغدادي النحوي (ت٢٤٠هـ). وهو كتاب لم تشر المصادر إلى عنوانه، واكتفى الذهبي بقوله في ترجمة نصير: (كان من الأئمة الحذاق، لا سيما في رسم المصاحف، وله فيها مصنف، قال ابن الجزري: مصنفه هذا رواه[٥]، ونقل عنه أبو عمرو الداني أبوابًا في المقنع[٦].

---

(١) حققه الأستاذ أحمد الخياط ونال به درجة دبلوم الدراسات العليا في العلوم الإسلامية من دار الحديث الحسنية، تحت إشراف الأستاذ الدكتور التهامي الراجي الهاشمي، وطبع ضمن منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية.

(٢) ينظر: الوسيلة/ ٨٢، ٨٩ وغيرها.

(٣) انظر: الفهرست لابن النديم ٣٨ ـ ٣٩.

(٤) ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٣٩.

(٥) انظر: معرفة القراء ١/ ٤٢٧، وغاية النهاية ٢/ ٣٤١.

(٦) المقنع/ ٩٢.

١٦ ـ رسم المصحف، لأبي عبد الله محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين الأصبهاني (ت٢٥٣هـ)، رَوى أغلب ما فيه عن نصير بن يوسف. ذكر علم الدين السخاوي أنه رآه، قال: وكذلك رأيته أنا في كتاب محمد بن عيسى الأصبهاني، توجد منه نسخة محفوظة بالآستانة برقم (٨٨١٢)[١].

١٧ ـ الدر المنظم في معرفة المرسوم، لعبد الله بن سهل، سماه صاحب التبيان أبو محمد الصنهاجي بقوله: صاحب الدر المنظوم في معرفة المرسوم[٢].

١٨ ـ اختلاف المصاحف لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٥هـ)، وله كتاب في الهجاء، روى عنه أبو عمرو الداني[٣].

١٩ ـ مقطوع القرآن وموصوله، لحمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي التيمي، أحد القراء السبعة (ت٢٥٦هـ)، وذكر له ابن النديم كتابًا في موصول القرآن ومقطوعه[٤].

٢٠ ـ في هجاء المصاحف، لأحمد بن إبراهيم الوراق (ت في حدود ٢٧٠هـ)[٥]، ذكر له ابن النديم تأليفًا في هجاء المصاحف.

---

(١) انظر: مقدمة الوسيلة إلى كشف الصقيلة/ ٤٢.

(٢) الوسيلة إلى كشف الصقيلة/ ٤٥، وانظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل، مقدمة المحقق/ ١٦٨.

(٣) إيضاح المكنون ٤/ ٣٥٠، ومختصر التبيين، مقدمة المحقق/ ١٦٨، وذكر الذهبي ضمن مؤلفات أبي حاتم، توجد منه نسخة خطية ضمن مجموع مكتبة الدولة ببرلين الفهرست الشامل، محفوظات رسم المصاحف/ ٤٣٥.

(٤) انظر: الفهرست/ ٣٩، وغاية النهاية ١/ ٢١٦، ومختصر التبيين، مقدمة المحقق/ ١٦٩.

(٥) ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٣٩، وانظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل، مقدمة المحقق/ ١٦٩.

٢١ ـ كتاب في الخط والهجاء، لمحمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)[١].

٢٢ ـ المصاحف، للحافظ أبي بكر بن أبي داود بن الأشعث السجستاني (ت٣١٦ هـ)، طبع بتصحيح وعناية د. آرثر جفري سنة (١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م).

٢٣ ـ كتاب الهجاء، لأبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري (ت٣٢٧هـ)[٢].

٢٤ ـ علم اللطائف في هجاء المصاحف، لأبي بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم النحوي (ت٣٥٤هـ)[٣].

٢٥ ـ علم المصاحف، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن اشته (ت٣٦٠هـ)[٤].

٢٦ ـ المحبّر، لأبي بكر محمد بن اشته، قال ابن الجزري: وكتابه المحبّر كتاب جليل يدل على عظم مقداره[٥].

٢٧ ـ هجاء مصاحف الأمصار، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت٤٣٠هـ)، حققه الأستاذ محيي الدين رمضان، ونشره في مجلة المحفوظات العربية[٦].

---

(١) الفهرست/ ٦٥، وانظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل، مقدمة المحقق/ ١٦٩.

(٢) ذكره الداودي في طبقات المغربية ٢/ ٢٢١، وتوجد منها نسخة بمكتبة رضا رامبور، وذكر في الفهرست الشامل، محفوظات رسم المصاحف/ ٤٦٩.

(٣) وهو من المصادر التي اعتمدها السجاوندي في الوسيلة.

(٤) ذكره له غير واحد، وهو من مصادر السخاوي في الوسيلة، ونص اللبيب على مطالعته والاستفادة منه في تأليفه على شرح العقيلة، والدرة.

(٥) انظر: غاية النهاية ٢/ ١٨٢، اعتمد عليه اللبيب في شرحه على الصقيلة، الدرة الصقيلة (ل ١ ـ ب).

(٦) انظر: المجلد ١٩، الجزء/ ١ لسنة ١٩٧٣م.

٢٨ ـ الاختلاف في الرسم والحجة لكل فريق، لأبي محمد بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)[١].

٢٩ ـ هجاء المصاحف، لأبي محمد المكي بن أبي طالب القيسي، وسماه القفطي (علل هجاء المصاحف)[٢].

٣٠ ـ البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، لمحمد بن يوسف بن أحمد بن معاذ الجهني (ت٤٤٢هـ)[٣].

٣١ ـ الاقتصاد في رسم المصاحف، لأبي عمرو عثمان الداني (ت٤٤٤هـ) وهو أرجوزة في مجلد[٤].

٣٢ ـ التحبير، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني[٥].

٣٣ ـ خلاصة المقنع، لأبي عمرو الداني، توجد منه نسخة خطية في المكتبة الوطنية بباريس[٦].

٣٤ ـ رسالة في رسم المصحف، لأبي عمرو الداني، ذكر بها ما في رسم المصحف من تاءات التأنيث[٧].

٣٥ ـ المحكم في نقط المصاحف، لأبي عمرو الداني[٨].

---

(١) ذكره له غير واحد، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٦.

(٢) انظر: إنباه الرواة ٣/ ٣١٨، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٥.

(٣) حققه الدكتور غانم قدوري حمد، نشره بمجلة المورد العراقية، المجلد ١٥ العدد الرابع لسنة ١٩٨٦م ثم نشره قريبًا في كتاب مستقل ضمن مطبوعات دار عمار بالأردن.

(٤) ذكرها ابن الجزري في غاية النهاية ١/ ٥٠٥، وتنظر: مقدمة تحقيق كتاب التعريف/ ٥٤.

(٥) ذكره اللبيب ضمن موارده في مقدمة شرحه العقيلة، انظر: الدرة الصقيلة (ل ١ ـ ب).

(٦) انظر: الفهرس الشامل (مخطوطات رسم المصاحف) ٤٤٦.

(٧) ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء/ ٤٠.

(٨) طبع بتحقيق د. عزة حسن سنة ١٩٦٠م

٣٦ ـ مختصر مرسوم المصحف، لأبي عمرو الداني، اختصر فيه مرسوم المصحف لأبي عمرو بن العلاء البصري[١].

٣٧ ـ المقنع في رسم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو الداني، وهو من أهم وأوثق مصادر الرسم القرآني[٢].

٣٨ ـ الهجاء في مرسوم خطوط مصاحف الأمصار، لأبي عمرو الداني[٣].

٣٩ ـ مختصر ما رسم في المصحف الشريف، لإسماعيل بن خلف السرقسطي (ت٤٥٥هـ)[٤].

٤٠ ـ سبل المعارف إلى رسم المصاحف، لأبي محمد عبد الله بن سهل (ت٤٨٠هـ)[٥].

٤١ ـ منظومة في الرسم، لعلي بن عبد الغني الحصري (ت٤٨٨هـ)[٦].

---

(١) توجد منه نسخة محفوظة في أيا صوفيا بتركيا برقم ٤٨١٤/ ٢٥٣.

(٢) طبع عدة مرات أولها بإستانبول سنة ١٩٣٢م بعناية أوتوبرنزل ضمن النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية، وطبع ثانية بدمشق بتحقيق الأستاذ أحمد دهمان سنة ١٣٥٩هـ، وثالثة بالقاهرة بتحقيق الأستاذ محمد الصادق قمحاوي.

(٣) توجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية القاهرة، انظر: الفهرس الشامل (محفوظات رسم المصاحف)/ ٤٨١.

(٤) توجد منه نسخة خطية منه بجامعة براقسلافا بتشيكوسلوفاكيا، انظر: الفهرس الشامل (محفوظات رسم المصاحف)/ ٤٧٢.

(٥) ذكره اللبيب ضمن موارده في شرحه على العقيلة (الدرر المضيئة) (ل١ ـ ب).

(٦) توجد منه نسخة خطية بخزانة تمكروت بالمملكة المغربية، الفهرس الشامل (محفوظات رسم المصاحف)/ ٤٧٦.

٤٢ ـ التنزيل في هجاء المصاحف لأبي داود سليمان بن نجاح الأموي (ت٤٩٦هـ)[١].

٤٣ ـ التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود سليمان بن نجاح الأموي، ست مجلدات[٢].

٤٤ ـ عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، لأبي القاسم ابن فيرة الشاطبي (ت٥٩٢هـ)، وهو نظم لكتاب المقنع للداني مع زيادات عليه[٣].

٤٥ ـ رسالة في رسم القرآن، لأبي عبد الله محمد بن عبد العزيز بن سعادة الشاطبي (٦١٤هـ)[٤].

٤٦ ـ مرسوم خط المصحف لأبي الطاهر إسماعيل بن ظافر العقيلي (ت٧٢٣ هـ)، ذكره ابن الجزري، وقال: له كتاب الرسم من أحسن ما أُلِّف[٥].

٤٧ ـ الوسيلة إلى كشف العقيلة لعلم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ)[٦].

---

(١) توجد منه نسخة خطية بالخزانة الحسنية بالرباط برقم/ ٤٠ مجموع ١.

(٢) انظر: معرفة القراء والكبار ٢/ ٨٦٣.

(٣) طبع ضمن كتاب إتحاف البررة بالمتون العشرة التي جمعها الشيخ علي محمد الضباع، وهو من الكتب التي حظيت بشروح كثيرة.

(٤) توجد منه نسخة خطية في دار الكتب الوطنية بتونس (الفهرس الشامل) مخطوطات رسم المصاحف/ ٤٥٠.

(٥) غاية النهاية ١/ ١٦٥.

(٦) حققه وقدم له د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري وطبع في مكتبة الرشد بالرياض محفوظة بدار الكتب (٢٩، ٦٦) قراءات، وعنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية، ونسخة أخرى في الأزهر رقم (٨٤/ ٤٨٩٥)، ينظر: معجم الدراسات القرآنية/ ٣٨٥ ـ ٥٦٣.

٤٨ ـ رسم المصحف الشريف، لإبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن (ت٦٥١هـ)[١].

٤٩ ـ شرح القصيدة الرائية لمحمد بن القفال الشاطبي (ت٦٩١هـ)[٢].

٥٠ ـ واضحة المبهوم في علم الرسوم، منظومة رائية لمحمد بن خليل القشيري الأربلي، من علماء القرن السابع الهجري[٣].

٥١ ـ الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، لإبراهيم بن محمد بن وثيق الأندلسي (ت٦٥٤ هـ)[٤].

٥٢ ـ مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن، لمحمد الشريشي المعروف بالخراز (ت٧١٨هـ) وله ثلاثة كتب (دليل الحيران) و(الإعلان) و(تنبيه الخلان)[٥].

٥٣ ـ عنوان الدليل ومرسوم خط التنزيل، لأبي العباس أحمد بن محمد المراكشي المعروف بابن البناء (ت٧٢١هـ)[٦].

٥٤ ـ شرح القصيدة الرائية في رسم القرآن، لمحمد بن جبارة الحنبلي (ت٧٢٨هـ)[٧].

---

(١) مخطوط في تركيا بايزيد رقم ٧٩٥٧.

(٢) مخطوط بمكتبة الحرمين بمكة/ ٢٠، ومنه نسخة بجامعة الملك سعود/ ١٧٩٤، ٢٠٢٩، وينظر: معجم المصنفات القرآنية ٤/ ٩٧.

(٣) انظر: المتحف في رسم المصحف/ ١٥.

(٤) مطبوع محقق.

(٥) نشر: صالح العسلي بتونس المطبعة العربية عام ١٣٢٦هـ ـ ١٩٠٨ م وطبع بالقاهرة عام ١٣٦٥هـ ـ ١٩٤٦م.

(٦) طبع بتحقيق الدكتورة هند شلبي، نشر دار الغرب الإسلامي.

(٧) المتحف في رسم المصحف/ ١٥.

٥٥ ـ روضة الطرائف في رسم المصاحف، منظومة لإبراهيم بن عمرو بن برهان الدين الجعبري (ت٧٣٢هـ)[١].

٥٦ ـ الأبحاث الجميلة في شرح العقيلة، لإبراهيم بن عمر بن برهان الدين الجعبري[٢].

٥٧ ـ خميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أقرب المقاصد، لإبراهيم بن عمرو بن برهان الدين الجعبري[٣].

٥٨ ـ خميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المطالب، للجعبري[٤].

٥٩ ـ تغريد الجميلة لمناوقة العقيلة، للجعبري[٥].

٦٠ ـ تجريد الأبحاث في شرح العقيلة، للجعبري أيضًا[٦].

---

(١) محفوظ في التيمورية رقم (٥٧١) معهد المحفوظات العربية رقم (٤١) تفسير فرنسي (١٢٨٣)، ينظر: بروكلمان (الذيل) ٢/ ١٣٥.

(٢) مخطوط في الأزهر برقم ٢٣١/ ٤٤ ٢٢٢ وفي المدينة المنورة مكتبة عارف حكمت برقم (٢٨) قراءات وفي جامعة محمد بن سعود بالرياض برقم ١٧٥ ف ونسخة برقم ٢٨٠٣ ف و(٢٥١٢٤)، وانظر: معجم الدراسات القرآنية/ ٣٦٥.

(٣) محفوظ في دار الكتب المصرية رقم/ ٢٤٩/ قراءات، وبالظاهرية رقم/ ٢٨/. انظر: معجم مصنفات القرآن ٣/ ٣٨١.

(٤) محفوظ في الأوقاف ببغداد رقم ٢٣٧ والأزهر رقم ٢٣٧/ ٢٤ ٢٢٢ قراءات، ومكتبة الحرمين بمكة (٥١)، ومركز البحث العلمي بمكة/ ٦٧، وانظر: معجم مصنفات القرآن الكريم ٤/ ٣٦.

(٥) محفوظ بالأزهر ٤٨٥٤/ ٨٢/ ١٦٢١٥/ ١٧٧، انظر: معجم الدراسات القرآنية/ ٣٧٠.

(٦) محفوظ بمكتبة الإمام محمد بن سعود بالرياض برقم ١٢٥٤، انظر: معجم مصنفات القرآن الكريم ٤/ ٣٦.

٦١ ـ كشف الأسرار برسم مصاحف الأمصار، لأبي الخير السمرقندي محمد بن محمود الشيرازي (٧٨٠هـ)[١].

٦٢ ـ جامع الكلام في رسم مصحف الإمام لمحمد بن أحمد الجريني (ت٧٨٣هـ)[٢]، عن نسخة مركز البحث العلمي رقم (٥٨) قراءات[٣].

٦٣ ـ موجز كتاب التقريب في الرسم العثماني، ليوسف بن محمد الخوارزمي. كان حيًّا (٨٠٠هـ)[٤].

٦٤ ـ شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد على عقيلة أتراب القصائد، لعلي بن عثمان بن محمد القاصح (ت٨٠١هـ)[٥].

٦٥ ـ رسم القرآن لمحمد بن جابر المكناسي (ت٨٢٧هـ)[٦].

٦٦ ـ الجامع الأزهر المفيد لقراءات الأربعة عشر وصناعة الرسم والتجويد، لجعفر بن إبراهيم القرشي (ت٨٩٤هـ)[٧].

٦٧ ـ إنشاء الشريد في رسم القرآن المجيد، لمحمد بن أحمد المكناسي (ت٩١٩هـ)[٨].

---

(١) انظر: مخطوط في الأوقاف العراقية ١/ ٢٤٠٥، ومعجم الدراسات القرآنية/ ٣٨٢، ومخطوط بقسم المخطوطات بجامعة الملك سعود بالرياض، وأخبار التراث العربي ٢٩/ ٥.

(٢) مخطوط بالأزهر (٣٠٠) ٢٢٣٠٧.

(٣) انظر: معجم الدراسات القرآنية/ ٣٧١.

(٤) انظر: المتحف في رسم المصحف/ ١٦.

(٥) مطبوع في القاهرة بتحقيق فضيلة الشيخ عبد الفتاح القاضي نشر مصطفى البابي الحلبي عام ١٣٦٩هـ ـ ١٩٤٩م.

(٦) انظر: الأعلام ٦/ ٦٨، ومعجم مصنفات القرآن ٣/ ٢٨٢.

(٧) انظر: إيضاح المكنون ٣/ ٣٥٠.

(٨) انظر: معجم مصنفات القرآن ٣/ ٣٧٧.

٦٨ ـ تقييد على مورد الظمآن في الرسم لشقرون الوهراني (ت٩٢٩هـ)[١].

٦٩ ـ الهبات السنية العلية على أبيات الرائية في الرسم[٢].

٧٠ ـ الإعلان بتكميل موارد الظمآن، لعبد الواحد بن أحمد بن عاشور (١٠٤٠هـ)[٣].

٧١ ـ فتح المنان المروي بمورد الظمآن في رسم القرآن للشيخ عبد الواحد بن عاشور[٤].

٧٢ ـ الجواهر اليمانية في رسم المصاحف العثمانية، لأحمد الحوفي، كان حيًّا سنة (١٠٤٩هـ)[٥].

٧٣ ـ الفوائد اللطيفة والطريفة في رسوم المصاحف العثمانية، لحسن بن علي الأماسي من علماء القرن الحادي عشر[٦].

٧٤ ـ الجوهر المفيد في رسم القرآن المجيد للهوريني سيد بركات بن عريشة، كان حيًّا سنة (١٢٨٦هـ)[٧].

---

(١) مخطوط بالتيمورية رقم ٢١٣. وانظر: معجم الدراسات القرآنية/ ٣٨٥.

(٢) مخطوط في الخزانة التيمورية رقم ٢٦٣، انظر: معجم الدراسات القرآنية/ ٣٨٥.

(٣) مطبوع بذيل مورد الظمآن نشر صالح العسلي في تونس المطبعة العمومية ١٣٢٦هـ ـ ١٩٠٨م، وطبع بليبيا بمكتبة النجاح صورة عن مطبعة تونس، وطبع في القاهرة بتحقيق الشيخ عامر السيد عثمان عام ١٣٦٥هـ ـ ١٩٤٦م.

(٤) مخطوط في الرباط رقم/ ١٠ ـ ١ ٨/ وفي الخزانة التيمورية رقم ٢١٥. انظر: فهرس الخزانة التيمورية تفسير ١/ ٢٩٩، وفهرس مخطوطات الأزهر/ ١٠٠.

(٥) انظر: إيضاح المكنون ٣/ ٣٨١.

(٦) مخطوط في الرياض جامعة محمد بن سعود رقم/ ١٦١٦/. انظر: معجم مصنفات القرآن ٣/ ٢٨٣.

(٧) توجد منه نسخة في المكتبة الأزهرية برقم/ ١٣٩٧/ مجاميع، ومنه نسخة ميكروفلم =

٧٥ ـ إرشاد القراء الكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين لرضوان محمد المخللاتي (ت١٣١١هـ)[١].

٧٦ ـ اللؤلؤ المنظوم، أرجوزة لمحمد بن أحمد المتولي (ت١٣١٣هـ)[٢].

٧٧ ـ المفيد في رسم خط القرآن المجيد، لأحمد عزة البغدادي (ت١٣٥٢هـ)[٣].

٧٨ ـ إرشاد الحيران إلى معرفة ما يجب اتباعه في رسم القرآن، لمحمد بن علي بن خلف الحسيني المعروف بالحداد (ت١٣٥٧هـ)[٤].

٧٩ ـ إيقاظ الأعلام لوجوب اتباع رسم القرآن، لمحمد بن حبيب الله الشنقيطي (ت١٣٦٣هـ)[٥].

٨٠ ـ الرهان على صحة رسم مصحف عثمان، لمحمد بن جميل بن عمر الشطي الحنبلي (ت١٣٧٨هـ)، وفي آخره موافقة شيخ القراء محمد الحلواني[٦].

= مصورة عنها بمركز البحث العلمي بمكة رقم/ ٢٠٧/ مجاميع علوم القرآن، وبالخزانة التيمورية رقم/ ٦٦/. انظر: معجم الدراسات القرآنية/ ٣٧٢، ومصنفات القرآن الكريم ٣/ ٢٨٠.

(١) الخزانة رقم/ ٦٥/ فهرس الخزانة التيمورية ١/ ١٥٥ تفسير.

(٢) مخطوط في الأزهر/ ١٩٠/ ١٦٢٢٨، انظر: معجم الدراسات القرآنية/ ٣٦٧.

(٣) انظر: معجم الدراسات القرآنية/ ٣٥٦.

(٤) انظر: معجم المصنفات القرآنية ٣/ ٢٧٧.

(٥) طبع بمطبعة المعاهد عام ١٣٤٥- ١٩٢٦ م، وطبع في بيروت بدار الرائد العربي مصورًا بالأوفيست عام١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢ م.

(٦) انظر: المتحف في رسم المصحف/ ١٩.

٨١ ـ الفرائد الحسان في بيان رسم القرآن، لمحمد بن يوسف التونسي (ت١٣٨٠هـ)[١].

٨٢ ـ الفرقان ـ جمع القرآن ـ تدوينه ـ هجاؤه ـ رسمه، وتلاوته ـ وقراءته، لابن الخطيب محمد بن عبد اللطيف، توفي في القرن الرابع عشر الهجري[٢].

٨٣ ـ الرحيق المختوم في نثر اللؤلؤ المنظوم لحسن بن خلف الحسيني، من علماء القرن الرابع عشر، ألفه في شرح كتاب الشيخ محمد بن أحمد المتولي، المسمى باللؤلؤ المنظوم[٣].

٨٤ ـ تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه، لمحمد طاهر بن عبد القادر الكردي المكي الخطاط[٤].

٨٥ ـ سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، لعلي محمد الضباع[٥].

٨٦ ـ رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات، لعبد الفتاح إسماعيل شلبي[٦].

---

(١) طبع في دمشق بمطبعة العلوم والآداب عام ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥ م.

(٢) طبع في القاهرة بمطبعة دار الكتب عام ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٨م. انظر: معجم الدراسات القرآنية/ ٣٩٢.

(٣) طبع في القاهرة بمطبعة المعاهد عام ١٤٣٢هـ ـ ١٩٢٣ م.

(٤) طبع في جدة عام ١٣٦٥ - ١٩٤٥م، وطبع بتحقيق الشيخ علي محمد الضباع، في القاهرة، مطبعة البابي الحلبي عام ١٣٧٣هـ ـ ١٩٤٥ م. انظر: معجم الدراسات القرآنية/ ٣٥٦.

(٥) طبع في القاهرة، مطبعة المشهد الحسيني.

(٦) نشر في القاهرة، مكتبة النهضة مصر عام ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠ م.

٨٧ ـ رسم المصحف ونقطه، لعبد الحي حسين الفرماوي، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية أصول الدين جامعة الأزهر.

٨٨ ـ رسم المصحف، دراسة لغوية ـ تاريخية، لغانم قدوري الحمد(١).



(١) طبع في دار عمار بالأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٩٩٤م.

الفصل العاشر

علامات الوقف

في مصحف المدينة المنورة
دراسة تطبيقية نقدية

* * *

مُقَــدّمة

إن الغاية من معرفة الوقف القرآني هي التدبر والتأمل، للوصول إلى معرفة المعاني التي تكشف عن مراد الله تعالى. فينبغي أن يقف القارئ عند المعنى، فلا يتجاوزه إلى غيره حتى يُفهِمَ المراد. وقد كان أهل القرآن فقهاء، اعتنوا بالفقه كما اعتنوا بالقرآن، لأن الفقه استنباطٌ من كلام الله وكلام رسوله ﷺ. فكيف يستنبط الأحكام من لا يعرف المعاني؟! ولهذا يقول الله ـ تبارك وتعالى ـ ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧]. ومن لا يفقه القرآن لا يفقه الوقوف. ومعروف لدى أهل العلم وحتى لدى عوام الناس أن النحو من أهم آلات فهم مواطن الوقوف في القرآن.

وقبل أن أبدأ بالدراسة التطبيقية على الوقف والابتداء، أحب أن أشير إلى أن طباعة المصحف في المدينة المنورة قد فاقت جميع المطابع في العالم الإسلامي، من حيث الكمية، التي كادت تغطي العالم الإسلامي بأسره.

ولذلك جعلت محور دراستي التطبيقية حول مواطِن الخِلاف في علامات الوَقْف بين النُّسخَتَين السَّابقة واللاحقة مِن مصحَف المدينة النَّبويَّة، وذلك من خلال التغييرات التي طرأت على علامات الوقف في الطبعة الجديدة لمجمع الملك فهد. وسوف أضع علامة إشارة إلى موطن الاختلاف.

وأحب أن أوضح ـ ابتداءً ـ أن علامة الوَقْف (لا) كانت مثبتة في الطبعة القديمة من مصحف المدينة النبوية، وقد حُذِفَتْ من الطبعة الجديدة، ولم يبق لها أثر.

ومواطن الخلاف بين الطبعتين قد بلغت مئةً وسبعًا وستين علامة، سأذكرها حسب ترتيب السور.

مواطن الاختلاف بين الطبعتين:

١ ـ ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿رَزَقْنَاكُمْ﴾.

هو عند السجاوندي وقف مطلق، رمز له بـ (ط)، ويعني بـ (ط) الوقف التام أو الكافي، وتبعه النيسابوري[١]، وجعله العماني والأنصاري والأشموني وقفًا حسنًا[٢]. والمعنى: كلوا من طيبات ما رزقناكم، فظلموا بأن كفروا ولم يقابلوا هذه النعم بالشكر، فتنتهي الجملة، ثم يبدأ كلام جديد يحمل معنًى جديدًا ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾: الواو حرف عطف، والجملة معطوفة على المحذوف المقدر: (قلنا كلوا فعصوا، ولم يقابلوا النعم بالشكر، وما ظلمونا)[٣]. وقد حذفت اللجنة إشارة (صلى) ووضعت بدلًا منها علامة (ج) وهو الأَوْلى، لأن علامة (صلى) تربك القارئ في كثير من

---

(١) انظر: علل الوقوف ١/ ٢٠٣، وغرائب القرآن ١/ ٢٨٨.

(٢) انظر: المرشد١/ ١٨٥، المقصد على هامش المصحف/ ٨، ومنار الهدى ١/ ٧٢.

(٣) انظر: المحرر الوجيز١/ ١٤٩، والكشاف١/ ١٧٠، وفتح القدير١/ ١١٤، وإعراب القرآن الكريم وبيانه١/ ١٠٨.

المواضع التي أُثبتت عليها. ولهذا اقترحت حذف إشارة (صلى) من طبعات المصاحف كلها، ووضع إشارة (ج) بدلًا منها، لأنها تربك القارئ، كما بينت ذلك في مقدمة هذا البحث.

٢ ـ ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٠ ـ ٨١].

في الطبعة القديمة لم تُوضَع علامة وقف، وفي الطبعة الجديدة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿بَلَىٰ﴾.

قال عنه الداني: وقف كاف[١]، ولم يقف عليه السجاوندي[٢]، وتبعه النيسابوري[٣]. وقال عنه الأنصاري: ليس بوقف، لأن ما بعده متعلق به، لأنه من تتمة الجواب[٤].

جاء في اللسان: (بلى) جواب استفهام، فيه حرف نفي، كقولك: ألم تفعل كذا؟ فيقول: بلى، وهي جواب استفهام معقود بالنفي، وقيل: يكون جوابًا للكلام الذي فيه الجحد، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُواْ بَلَىٰ . . .﴾ [الأعراف: ١٧٢]. وإنما صارت (بلى) تتصل بالنفي لأنها رجوع عن النفي إلى التحقيق، فهو حرف بمنزلة (بل)، و(بل) سبيلها أن تأتي بعد النفي، كقولك: ما قام أخوك بل أبوك[٥].

و(بلى) على ثلاثة أقسام، قسم يختار فيه الوقف، وقسم يمتنع فيه

---

(١) انظر: المكتفى/ ١٦٧.

(٢) انظر: علل الوقوف ١/ ٢١٢.

(٣) انظر: غرائب القرآن ١/ ٣١١.

(٤) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ١٢.

(٥) انظر: لسان العرب (بلى)، والأصوات العربية بين اللغويين والقراء/ ١٩٢.

الوقف، وقسم مختلف فيه. وهذا الموضع مما يختار فيه الوقف[1]؛ لذا فالمختار قول الداني بأنه وقف كاف[2]. فكان عمل اللجنة في وضع علامة (ج) موفقًا في هذا الموضع.

٣ ـ ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٩٥].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة (ج).

ـ **موضع الوقف**: ﴿أَيْدِيهِمْ ۗ﴾.

يرى الداني والعماني والغزّال والأنصاري والأشموني أنه وقف كاف[3]، ويرى السجاوندي والنيسابوري أنه وقف مطلق، فرمزا له بـ (ط)، وهو من وقوفات الهبطي[4].

قوله: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ﴾: أي بما أسلفوا من موجبات النار من الكفر بمحمد وبما جاء به، وتحريف كتاب الله، وسائر أنواع الكفر والعصيان. ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾: الواو حرف استئناف، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة. والوقف على (أيديهم) وقف كاف، لأنه لا تعلق له بما قبله لفظًا، بل التعلق من جهة المعنى فقط، فهو منقطع لفظًا متصل معنى. وإذا كانت العلامة (قلى) تمثل الوقف الكافي أو التام، فبقاؤها أجود كما كانت، وإذا لم تمثل الوقف التام فحذفت من المصحف، فعند ذلك يصطلح على علامة جديدة للوقف التام والكافي.

---

(١) انظر: نهاية القول المفيد، محمد مكي/ ١٧٤، والأصوات العربية بين اللغويين والقراء/ ١٩٣.

(٢) انظر: المكتفى/ ١٦٧.

(٣) انظر: المكتفى/ ١٦٨، والمرشد١/ ٢١١، وكتاب الوقف والابتداء١/ ٢٣٢، والمقصد/ ١٥، ومنار الهدى/ ٧٦، وتقييد وقف القرآن/ ١٩٩.

(٤) انظر: علل الوقوف ١/ ٢١٨، وغرائب القرآن ١/ ٢٣٥.

٤ ـ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٣].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى) وفي الطبعة الجديدة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿خَيْرٌ ۖ﴾.

يرى السجاوندي أنه وقف مطلق، وتبعه بذلك النيسابوري[١].

وهذا الوقف مختلف فيه، ففي مصحف الأزهر الشريف (الطبعة الأولى) الوقف على ﴿خَيْرٌ ۖ﴾ وقف لازم، وفي مصاحف الشام والحجاز (صلى) أي الوصل أولى. ومعلوم أن جملة ﴿لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ مستأنفة، تبين أن ذمهم إنما يكون على الإطلاق، في اتخاذهم السحر بآيات الله وكلماته، وليس ذلك مقرونًا بنفي علمهم، بل إنهم مع علمهم بهذا الصنيع فهو مذموم، أو أن علمهم الأول لم يوصلهم إلى طاعة الله، ولذلك قال الزمخشري: «معناه: لو كانوا يعملون بعلمهم، جعلهم حين لم يعلموا به، كأنهم منسلخون عنه»[٢]. والوقف هنا وقف كاف، لأن الجملة بعد الوقف استأنفت معنًى جديدًا. وقد أحسنت اللجنة في حذفها لعلامة (صلى)، ولكن الأوْلى أن توضع علامة (قلى) بدلًا منها، لأنها تمثل أحد المصطلحين التام أو الكافي، بدلًا من أن توضع علامة (ج).

٥ ـ ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢].

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة (ج)

(١) انظر: علل الوقوف ١/ ٢٢٦، وغرائب القرآن ١/ ٢٤٥.

(٢) الكشاف ١/ ٨٥.

ـ موضع الوقف: ﴿بَلَىٰ﴾.

قال عنه الداني: (وقف كاف)(١). ويرى الأنصاري والأشموني: أنه ليس بوقف، لأن ما بعده متعلق به، ولأنه من جملة الجواب(٢). أقول: هو إثبات لما نفوه من دخول غيرهم الجنة، أي ليس كما يقولون، بل يدخلها من أسلم وجهه لله، وخص الوجه بالذكر لأنه أشرف ما يرى من الإنسان، وفيه يظهر العز والذل. ويجوز أن يكون المعنى: بلى من أسلم مقصده لله(٣). وهذا الموضع مما يختار فيه الوقف، وهذا الوقف يتردد بين الكافي ـ كما قال الداني ـ وبين الجائز، كما اجتهدت اللجنة الموقرة.

٦ ـ ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦].

في الطبعة القديمة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾.

قال عنه الداني والنحاس (تام)، لأن قوله: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ وما بعده من قول الله ﷻ(٤).

قال عنه السجاوندي (ط): وقف مطلق، وتبعه بذلك النيسابوري(٥)، وجعله الأنصاري من الوقف التام(٦). وأما الأشموني فيرى أنه من الوقف

(١) انظر: المكتفى/ ١٧١.
(٢) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ١٧، ومنار الهدى ١/ ٨٤.
(٣) انظر: فتح القدير١/ ١١٦.
(٤) انظر: القطع/ ٨٢، والمكتفى/ ١٧٥.
(٥) انظر: علل الوقوف ١/ ٢٣٦، وغرائب القرآن ١/ ٣٨٤.
(٦) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ١٩.

الحسن، قال: وقيل: تام لأن ما بعده من قول الله، لما روي عن مجاهد في هذه الآية قال: استرزق إبراهيم لمن آمن بالله واليوم الآخر[١]. وكأن إبراهيم ـ عليه السلام ـ قاس الرزق على الإمامة، فنبهه الله تعالى على أن الرزق رحمة دنيوية، لا تخص المؤمن، فهو عدول من دعاء إبراهيم إلى تعليم الله له[٢]، فيكون وقفًا تامًّا. وقد أحسنت اللجنة في حذف (صلى) ولكن الأَوْلى أن تضع بدلًا منها علامة (قلى) التي تمثل التام والكافي.

٧ ـ ﴿رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُزَكِّيهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الجديدة (صلى).

ـ موضع الوقف: ﴿وَيُزَكِّيهِمۡۚ﴾.

قال عنه الداني: (كاف)[٣]، وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري، رمزا له بعلامة (ط)[٤]، وقال الأنصاري: (وقف صالح)[٥]، ويرى الأشموني أنه وقف حسن[٦]. وليت اللجنة تركته بلا تغيير، أو وضعت بدلًا منه (قلى)، لأن علامة (صلى) لا تمثل هذا الوقف في هذا الموضع، ومن الأسباب أنّ ما بعد الوقف (إنّ) مكسورة الهمزة، وهي لابتداء الكلام، فلا ينسجم مع الوصل أولى.

٨ ـ ﴿أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ حَضَرَ يَعۡقُوبَ ٱلۡمَوۡتُ إِذۡ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعۡبُدُونَ مِنۢ بَعۡدِي

---

(١) انظر: منار الهدى ١/ ٨٧.
(٢) انظر: روح المعاني٢/ ٥٢٠
(٣) انظر: المكتفى/ ١٧٦.
(٤) انظر: علل الوقوف ١/ ٢٣٧، وغرائب القرآن ١/ ٢٩٦.
(٥) انظر: المرشد١/ ٢٤٩، المقصد على هامش المصحف/ ٤٠.
(٦) انظر: منار الهدى١/ ٨٩.

﴿قَالُواْ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗا وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

في الطبعة القديمة لَمْ توضَع علامة وَقف، وفي الجديدة (صلى).

- **موضع الوقف:** ﴿مِنۢ بَعۡدِي﴾.

روي عن يعقوب - عليه السلام - حين خُيّر كما يخير الأنبياء اختار الموت، وقال: أمهلوني حتى أوصي بنيّ وأهلي، فجمعهم، وقال لهم هذا فاهتدوْا، وقالوا: نعبد إلهك، فأَرَوْه ثبوتهم على الدين[1].

والوقف على ﴿مِنۢ بَعۡدِي﴾ وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[2]، وقال عنه العماني والأنصاري: (كاف)[3]، ويرى الأشموني أنه وقف حسن[4]، لأن جملة ﴿قَالُواْ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ﴾ استئنافية، وقعت جوابًا لسؤال، نشأ عن حكاية السؤال[5]. فيكون الوقف على ﴿مِنۢ بَعۡدِي﴾ كافيًا. وعلامة (صلى) لا تمثل الوقف التام ولا الكافي ولا الحسن. فينبغي أن توضع إشارة أخرى تتناسب مع الوقف الكافي.

٩ - ﴿ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧].

في الطبعة القديمة (صلى)، وفي الجديدة: لَم توضَع علامة وَقف.

- **موضع الوقف:** ﴿ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَۖ﴾.

---

(١) المحرر الوجيز١/ ٢١٤.

(٢) انظر: علل الوقوف ١/ ٢٤١، وغرائب القرآن ١/ ٣٩٦.

(٣) انظر: المقصد/ ٢٠.

(٤) انظر: منار الهدى ١/ ٨٩.

(٥) الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٣٩٠، وروح المعاني ٢/ ٥٣٢.

جعله السجاوندي وقفًا مطلقًا، رمز له بـ (ط)، وجعله الأنصاري وقفًا تامًّا[١]، ويرى الأشموني أنه وقف جائز[٢].

جملة ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ مبتدأ وخبر، أو أن (الحق) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو الحق، والجار والمجرور متعلقان بحال محذوفة، والمعنى أن ما يكتمونه هو الحق، لا ما يدّعونه ويزعمونه[٣]. ﴿فَلَا تَكُونَنَّ﴾ جملة مستأنفة، والخطاب للنبي ـ ﷺ ـ والمراد أمته[٤]. فهو تحذير للأمة، وهذه عادة القرآن في كل تحذير مهم، ليكون خطاب النبي يمثل ذلك ـ وهو أقرب الخلق إلى الله، وأولاهم بكرامته ـ دليلًا على أن من وقع في مثل ذلك من الأمة، قد حقت عليه كلمة العذاب، ويجوز أن يكون ﴿فَلَا تَكُونَنَّ﴾ خطابًا لغير معين من كل من يصلح له هذا الخطاب[٥]. وبما أن جملة ﴿فَلَا تَكُونَنَّ﴾ مقطوعة لفظًا عن سابقتها دون المعنى، وأنها مستأنفة فيكون الوقف على ﴿مِن رَّبِّكَ﴾ كافيًا. لذا فقد أحسنت اللجنة في حذف (صلى)، إلا أنه ينبغي أن تضع علامة بدلًا منها تتناسب مع الوقف الكافي.

١٠ ـ ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ [البقرة: ١٦٢].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ موضع الوقف: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا﴾.

---

(١) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٢٣.

(٢) انظر: منار الهدى ١/ ٩٢.

(٣) روح المعاني٢/ ٥٦٤.

(٤) المحرر الوجيز١/ ٢٢٤.

(٥) التحرير والتنوير٢/ ٤١.

قال عنه الأنصاري: (تام)[(١)] ويرى الأشموني أنه جائز[(٢)].

المعنى أنهم خالدون في اللعنة، وهو يؤكد ما تفيده اسمية الجملة من الثبات، وجاز رجوع الضمير إلى النار، والإضمار قبل الذكر، لأنها حاضرة في الذهن. وجملة ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ مستأنفة لبيان كثرة عذابهم من حيث الكيف، إثر بيان كثرته من حيث الكم. وليست حالًا من ضمير عليهم كما أعربها بعضهم[(٣)]. ولهذا فالوقف على ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ وقف جائز ـ كما قال الأشموني ـ فينبغي أن توضع عليه علامة (ج).

١١ ـ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الجديدة (ج).

موضع الوقف: ﴿ءَابَآءَنَآ﴾.

هو وقف مطلق عند السجاوندي لابتداء الاستفهام، وتبعه النيسابوري[(٤)]، وهو كاف عند الأنصاري والأشموني[(٥)].

الضمير في ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ﴾ للناس، والعدول عن الخطاب إلى الغيبة للتنبيه على أنهم لفرط جهلهم وحمقهم ليسوا أهلًا للخطاب، بل ينبغي أن يصرف عنهم إلى من يعقله[(٦)]. وقوله: ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ كلام من

---

(١) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٢٣.

(٢) انظر: منار الهدى ١/ ٩٢.

(٣) انظر: روح المعاني٢/ ٥٨٤، والتحرير والتنوير٢/ ٧٢.

(٤) انظر: علل الوقوف ١/ ٢٦٦، وغرائب القرآن ١/ ٢٦٦.

(٥) انظر: المقصد/ ٧٦، ومنار الهدى ١/ ٩٦.

(٦) انظر: روح المعاني٢/ ٥٩٨.

جانب آخر للرد على قولهم: ﴿نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ فرد عليهم باستفهام يقصد منه الرد ثم التعجيب، فالهمزة مستعملة في الإنكار كناية، وفي التعجيب إيماء، والمراد بالإنكار التخطئة لا الإنكار الذي بمعنى النفي. والمعنى: لو كان آباؤهم جهلة لا يتفكرون في أمر الدين ولا يهتدون إلى الحق لاتبعوهم[(١)]. والوقف على ﴿ءَابَآءَنَآ﴾ وقف حسن، إذا كانت الواو في ﴿أَوَلَوْ﴾ للحال، أما إذا كانت الواو للعطف، فيكون الوقف جائزًا[(٢)]. وقد أحسنت اللجنة في وضع علامة (ج).

١٢ ـ ﴿وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

في الطبعة القديمة وُضِعَتْ علامة تعانق الوَقف ﴿ٱلتَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوٓا۟﴾، وفي الطبعة الجديدة حُذِفَتْ علامتي تعانق الوَقف، ووُضِعَتْ علامة (ج) بعد ﴿وَأَحْسِنُوٓا۟﴾.

ـ **موضع الوقف:** ﴿ٱلتَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوٓا۟﴾.

الموضع الأول: ﴿ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والعماني، والأنصاري[(٣)]، ويرى السجاوندي أنه وقف جائز، وتبعه النيسابوري قال: (التهلكة ـ ج) لاختلاف المعنى، أي لا تقتحموا في الحرب فوق ما لا يطاق[(٤)]. ويرى الأشموني أنه وقف حسن[(٥)].

---

(١) انظر: روح المعاني٢/ ٥٩٨، والتحرير والتنوير٢/ ١٠٤.
(٢) انظر: المرشد ١/ ٢٦٥، وكتاب الوقف والابتداء لأبي الحسن الغزال١/ ٢٥٧.
(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٢٨٣، والقطع/ ٩٣، والمكتفى/ ١٨١، والمرشد ١/ ٢٨٩، والمقصد/ ٣٠.
(٤) انظر: غرائب القرآن ١/ ٥٢٨.
(٥) انظر: منار الهدى ١/ ١٠٠.

الموضع الثاني: ﴿وَأَحۡسِنُوٓاْ﴾ سكت عنه الأنباري، والداني[١]. وهو قطع كاف عند النحاس، وجائز عند السجاوندي، والنيسابوري، وصالح عند العماني والأنصاري، وجائز عند الأشموني، لأن (إنّ) جواب الأمر فهو منقطع لفظاً متصل معنى[٢].

الوقف الأول على ﴿ٱلتَّهۡلُكَةِۛ﴾ والجملة مسوقة للأمر بالجهاد بالمال بعد الأمر بالنفس، وكل تفريط في هذا الأمر هو إلقاء باليد إلى التهلكة، والفعل ألقى يتعدى بنفسه، مثل: ﴿وَأَلۡقَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ رَوَٰسِيَ﴾ [النحل: ١٥]، ويتعدى بالباء، والجار والمجرور (إلى التهلكة) متعلقان بـ (تلقوا)، فيكون الوقف حسنًا، وتكون جملة ﴿وَأَحۡسِنُوٓاْۛ﴾ استئنافية. أما إذا وقفنا على الثاني ﴿وَأَحۡسِنُوٓاْۛ﴾ دون الأول، فتكون جملة (وأحسنوا) معطوفة على (وأنفقوا)، والمعنى: وأنفقوا في سبيل الله وأحسنوا. وكلا الوقفين جائز. إلا أن الوقف على (التهلكة) أجود[٣] وذلك لاتساع المعنى في الجملتين خلافًا لما غيرته اللجنة الموقرة.

١٣ ـ ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيۡرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [البقرة: ١٩٧].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

ـ موضع الوقف: ﴿ٱلتَّقۡوَىٰۖ﴾.

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٢٨٣، والمكتفى/ ١٨١.

(٢) انظر: القطع والائتناف/ ٩٣، والمرشد ١/ ٢٨٩، وعلل الوقوف ١/ ٢٨٣، وغرائب القرآن ١/ ٥٢٨، والمقصد/ ٣٠، ومنار الهدى ١/ ١٠٠.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٩٣، وعلل الوقوف ١/ ٢٨٣، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٤٢٨، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ١/ ٢٥٤.

هو وقف حسن عند الأنباري، وكاف عند الداني والأنصاري والأشموني[١]. وهو عند السجاوندي والنيسابوري وقف مجوّز، رمزا له بـ (ز)[٢]. وقال العماني: واتفقوا على أن الوقف عند قوله ﴿فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ وقف كاف[٣]. وخير الزاد هو التقوى، والتقوى هي خير الزاد، وقد أخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر للمبالغة. وقوله: ﴿وَٱتَّقُونِ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ أي وأخلصوا لي التقوى، وخص أولي الألباب بالخطاب ـ وإن كان الأمر يعم الكل ـ لأنهم الذين قامت عليهم حجة الله، وهم قابِلو أوامره والناهضون بها، فإن من لم يتقه فكأنما لا لب له[٤].

وأعجب من اللجنة الموقرة لم وضعت علامة (صلى) بدلًا من علامة (ج)؟ وإني قد اقترحت من خلال هذا البحث وأقترح حذف علامة (صلى) من المصاحف، لأنها تربك القارئ في كثير من مواطن الوقف. ثم إن علامة (صلى) لا توافق هذا الوقف.

١٤ ـ ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِى يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ لِمَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

ـ موضع الوقف: ﴿فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ﴾.

(١) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٣١، ومنار الهدى ١/ ١٠٢.
(٢) انظر: علل الوقوف ١/ ٢٨٦، وغرائب القرآن ١/ ٥٥٠.
(٣) المرشد: ١/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠، وانظر: كتاب الوقف والابتداء للغزال/ ٢٦٥.
(٤) انظر: المحرر الوجيز ١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٤٣٣، والجامع لأحكام القرآن ٣/ ٣٣٠، وروح المعاني ٢/ ٦٥٨.

قال عنه السجاوندي: ﴿فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِۚ﴾ (الثاني ـ لا)، لتعلق اللام، وتبعه النيسابوري[١]، وقال عنه الأشموني ليس بوقف لتعلق ما بعده به[٢]. والظاهر أن التعلق الشديد للّام بما قبله يقتضي أنه لا وقف عليه، فلا حاجة أن توضع عليه علامة (صلى) أو غيرها، إنما الوقف المتفق عليه يكون بعده على ﴿لِمَنِ ٱتَّقَىٰۗ﴾، والله أعلم.

١٥ ـ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ٢١٧].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿كَبِيرٌۖ﴾.

هو وقف حسن عند النحاس، إن رفعت ﴿وَصَدٌّ﴾ على الابتداء[٣]، وهو كلام مضطرب من حيث المعنى لعدم وضوح سبب الصد، ويرى الداني أنه وقف كاف[٤]. وعند أبي زكريا الأنصاري تام[٥].

ويرى الأشموني أنه تام كذلك[٦]. ويرى السجاوندي والنيسابوري أنه وقف مطلق ورمزا له بـ (ط)[٧]. والمعنى يقتضي أن يكون الوقف على (كبير) مترددًا بين الكافي والتام، لأن الحكم قد بان في قوله: ﴿قِتَالٌ فِيهِ

---

(١) انظر: علل الوقوف ١/ ٢٨٩، وغرائب القرآن ١/ ٥٥٠.

(٢) انظر: منار الهدى ١/ ١٠٣.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٩٨.

(٤) انظر: المكتفى/ ١٨٤.

(٥) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٣٤.

(٦) انظر: منار الهدى ١/ ١٠٥.

(٧) انظر: علل الوقوف ١/ ٢٩٥، غرائب القرآن ١/ ٥٩١.

﴿كَبِيرٌ﴾، وبدأ يظهر ظلم المشركين بقوله: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ في أنهم يصدون عن سبيل الله، ويكفرون بالله، وبحرمة المسجد الحرام، وهو أكبر إثمًا عند الله من القتال في الشهر الحرام[(١)]. وقد أحسنت اللجنة في حذف (صلى) من هذا الموضع.

١٦ ـ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩].

في الطبعة القديمة لَمْ توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

ـ **موضع الوقف**: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾.

هو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري، وقد رمزا له بـ (ط)[(٢)]. ويرى العماني والأنصاري أنه وقف مفهوم[(٣)]. وهو عند الغزّال وقف حسن[(٤)]، وأما الأشموني فقال: (ينفقون) حسن لمن قرأ (العفوُ) بالرفع[(٥)]. وقوله ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ وقف تام. فكان ينبغي أن توضع له علامة (ج) بدلًا من (صلى) لأن قوله: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ مختلف في المعنى عن ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾، ولم يتعلق به لفظًا.

١٧ ـ ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ

(١) انظر: المرشد ١/ ٣١٤ ـ ٣١٥، والتحرير والتنوير ٢/ ٣١١

(٢) انظر: علل الوقوف ١/ ٣٠٠، وغرائب القرآن ١/ ٦٠٠.

(٣) انظر: المرشد ١/ ٣٢٢، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٤.

(٤) كتاب الوقف والابتداء ١/ ٢٧٠

(٥) انظر: منار الهدى ١/ ١٠٦.

حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى). وفي الطبعة الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ موضع الوقف: ﴿ٱلْمَحِيضِ﴾.

الاعتزال هو التباعد بمعزل، وهو كناية عن ترك مجامعتهن، والمجرور بـ (في) (وقت) المحذوف، والتقدير: في وقت المحيض. وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ جاء النهي عن الاقتراب منهن تأكيدًا للأمر باعتزالهن، وتبيينًا للمراد من الاعتزال، وأنه ليس التباعد عن الأزواج بالأبدان، كما كان عند اليهود، بل هو عدم الاقتراب في زمن الحيض، فكان مقتضى الظاهر أن تكون جملة ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ﴾ مفصولة بدون عطف، لأنها مؤكدة لمضمون جملة ﴿فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ﴾ ومبينة للاعتزال، وكلا الأمرين يقتضي الفصل[١]، وقد أثبت السجاوندي والنيسابوري عليه إشارة (لا)[٢]. ويرى الأشموني أنه جائز[٣]. والظاهر من السياق أن وصله أولى من الوقف عليه، فهو ـ حقًّا ـ لا يحتاج إلى علامة (صلى)، والله أعلم.

١٨ ـ ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓا۟ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوٓا۟ إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

---

(١) انظر: روح المعاني ٢/ ٧٠٢، والتحرير والتنوير ٢/ ٣٤٨.

(٢) انظر: علل الوقوف ١/ ٣٠٥، وغرائب القرآن ١/ ٦١٢.

(٣) انظر: منار الهدى ١/ ١٠٧.

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ موضع الوقف: ﴿أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ﴾.

لا وقف عليه، لأن ما بعده أداة استثناء، فلا يوقف بين المستثنى والمستثنى منه. وقد أهمله علماء الوقف ولم يذكروه، فسكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والسجاوندي، والنيسابوري، والأنصاري، والأشموني[1]. وقد أحسنت اللجنة في حذف علامة (صلى) من هذا الموضع.

١٩ ـ ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

ـ موضع الوقف: ﴿تَأْوِيلِهِۦ ۗ﴾.

لا أدري لم غيّرت اللجنة الموقرة إشارة (قلى)، ثم وضعت إشارة (صلى) في الطبعة الجديدة من مصحف المدينة. فبما أن الواو في ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ﴾ تصلح للاستئناف، فالوقف عليه أولى، لأنه مقطوعٌ عما قبله لفظًا، ومتصلٌ معنًى. وهذا الموضع هو وقف حسن عند الأنباري[2]،

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٢٩٠، والقطع والائتناف/ ١١٥، والمكتفى/ ١٩٢، وعلل الوقوف ١/ ٣٥٠، وغرائب القرآن ٢/ ٧٣، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٨، ومنار الهدى ١/ ١٢٣.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٢٩٢.

وصالح عند النحاس والعماني والأنصاري[١]، وكاف عند الداني[٢]، وجائز عند السجاوندي والنيسابوري[٣]، وحسن عند الأشموني[٤]. فالتغيير في هذا الموضع ليس موفقًا. وأرى أن تحذف علامة (صلى) من المصحف، لا أن نُضيفَها.

٢٠ ـ ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ [آل عمران: ١٢].

ـ موضع الوقف: ﴿إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾.

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى)، قوله ﴿وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ هو استئناف، لتهويل جهنم، وتفظيع حال أهلها، و(مهاد) كفراش لفظًا ومعنى، والمخصوص بالذم مقدر وهو جهنم، أو ما مهدوه لأنفسهم[٥].

وقد سكت عنه الأنباري والداني[٦]، ويرى النحاس أنه وقف كاف[٧]. قال الغزال: وقف حسن. وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري، رمزا له بـ (ط)[٨]، ومفهوم عند العماني والأنصاري، وجائز

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٢٩٢، والمرشد ١/ ٤١١، والمقصد على هامش المصحف/ ٥٠.
(٢) انظر: المكتفى/ ١٩٤.
(٣) انظر: علل الوقوف ١/ ٣٦١، وغرائب القرآن ٢/ ٩٩.
(٤) انظر: منار الهدى ١/ ١٢٦.
(٥) روح المعاني ٣/ ١٢٧.
(٦) انظر: إيضاح الوقف/ ٢٩٤، والمكتفى/ ١٧٩.
(٧) انظر: القطع/ ١٢١، وكتاب الوقف والابتداء ١/ ٣٠١.
(٨) انظر: علل الوقوف ١/ ٣٦٤، وغرائب القرآن ٢/ ١١٩.

عند الأشموني[١]. وكان الأولى ألا يغيّر هذا الموضع. وعلامة (ج) أولى من (صلى) في هذا الموضع.

٢١ ـ ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ١٥].

ـ موضع الوقف: ﴿ذَٰلِكُمْ ۚ﴾

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

جملة ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ﴾ استئناف مبين لذلك الخبر المبهم، على أن ﴿لِلَّذِينَ﴾ خبر مقدم، و﴿جَنَّاتٌ﴾ مبتدأ مؤخر، و﴿تَجْرِي﴾ في محل رفع أو نصب أو جر صفة لجنات على القراءتين.

وقد وقف على ﴿ذَٰلِكُمْ ۚ﴾ وقفًا حسنًا الأنباري، وهو كافٍ عند النحاس والداني والعماني والأنصاري والأشموني[٢]. وهو عند السجاوندي والنيسابوري وقف مطلق، كما أنه وقف عند الهبطي[٣]. ولا أدري لم وضعت علامة (صلى) في الطبعة الثانية؟ مع أن جملة ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ﴾ استئنافية، ومقطوعة عما قبلها لفظًا، ومع أن معظم العلماء قالوا عن هذا الوقف (كاف).

٢٢ ـ ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ ۗ هَٰذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [آل عمران: ٥١].

---

(١) انظر: المرشد ٢/ ٤٢١، والمقصد على هامش المصحف/ ٥١، ومنار الهدى ١/ ١٢٨.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٢٩٥، والقطع والائتناف/ ١٢١، والمكتفى/ ١٩٨، والمرشد١/ ٤٢٤، والمقصد على هامش المصحف/ ٥١، ومنار الهدى/ ١٢٩.

(٣) انظر: علل الوقوف ١/ ٣٦٥، وغرائب القرآن ٢/ ١١٩، وتقييد وقف القرآن/ ٢٠٥.

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ **موضع الوقف**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ﴾.

لما أمرهم بتقوى الله وطاعته فيما جاء به عنه، وختم ذلك بالتوحيد، ثم اعترف بالعبودية، بين أن أقرب طريق موصل إليها هو قوله: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾. وهذه الجملة ليست لها علاقة لفظية بما قبلها، وقد جعله السجاوندي والنيسابوري وقفًا مطلقًا[(١)]. وهو وقف كاف عند الغزال، وحسن عند العماني والأنصاري والأشموني[(٢)]. ويظهر أن هذا الوقف يستقيم مع علامة (قلى) أكثر من العلامة الجديدة (ج)، والله أعلم.

٢٣ ـ ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦].

في الطبعة القديمة لَمْ توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ **موضع الوقف**: ﴿بَلَىٰ﴾ [آل عمران: ٧٦].

نقل الداني عن إبراهيم بن السري الزجاج أن الوقف على ﴿بَلَىٰ﴾ تام، والتقدير عنده: بلى عليهم سبيل العذاب بكذبهم واستحلالهم[(٣)]، وليس بوقف عند الأنصاري والأشموني[(٤)]. ونقل الأنصاري عن أبي عمرو أن

---

(١) انظر: علل الوقوف ١/ ٣٧٤، وغرائب القرآن ٢/ ١٥٩.

(٢) انظر: المرشد ١/ ٤٥٨، وكتاب الوقف والابتداء للغزال ١/ ٣١١، والمقصد على هامش المصحف/ ٥٦، ومنار الهدى ١/ ١٤٠.

(٣) انظر: المكتفى/ ٢٠٤.

(٤) انظر: المقصد على هامش المصحف، ومنار الهدى ١/ ١٤٨.

الوقف على (بلى) تام إن اتصل به قسم[١]. وقد سكت عنه السجاوندي والنيسابوري[٢]. وهذا الموضع مما يختار فيه الوقف على (بلى)[٣].

٢٤ ـ ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾.

جملة ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ استئنافية مسوقة لقطع الطريق على جوابهم، والفاء الفصيحة، لأنها أفصحت عن شرط مقدر: أي إذا كنتم واثقين من أقوالكم وأصررتم عليها، فأتوا بالتوراة[٤]، وهو وقف تام، وهو وقف حسن عند الأنباري[٥]، ونقل النحاس عن نافع أنه تام[٦]. وهو وقف كاف عند الداني، وهو قول أبي حاتم السجستاني[٧]. وكاف كذلك عند العماني والأنصاري[٨]. ونقل الأشموني عن أبي حاتم أنه كاف[٩]، وهو وقف

---

(١) انظر: المقصد/ ٥٩.
(٢) انظر: علل الوقوف ١/ ٣٧٨، وغرائب القرآن ٢/ ١٨٦.
(٣) انظر: الفصل السادس من هذا البحث/ ٢٧٩.
(٤) إعراب القرآن وبيانه١/ ٤٨٦.
(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٠٠.
(٦) انظر: القطع والائتناف/ ١٣١.
(٧) انظر: المكتفى/ ٢٠٥، وانظر: هامش المكتفى/ ٢٠٥.
(٨) انظر: المرشد١/ ٤٨١، المقصد على هامش المصحف/ ٦٢.
(٩) انظر: منار الهدى/ ١٥٠.

مطلق عند السجاوندي والنيسابوري، وهو وقف عند الهبطي[١]. وعلامة (قلى) أولى من (ج) فيما أرى.

٢٥ ـ ﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٩٥].

في الطبعة القديمة لَمْ توضَع علامة وَقف، وفي الجديدة (صلى).

ـ موضع الوقف: ﴿فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾.

هو وقف حسن عند الأنباري[٢]، وقد تجاوزه النحاس[٣]. وهو كاف عند الداني، وعدّه العماني والأنصاري وقفًا صالحًا[٤]. وهو حسن عند الغزّال، وجعله الأشموني أحسن من الحسن[٥].

وأما السجاوندي فجعله وقفًا مطلقًا[٦]. وأما النيسابوري فقد وقف عليه كما يقف على رأس الآيات[٧]. وهو وقف حسن تتناسب معه علامة (ج)، إذا أعربنا الواو للعطف، والجملة معطوفة على ما قبلها، أما إذا اعتبرنا الجملة حالية ـ وهو سائغ ـ فينبغي الوصل. والله أعلم.

٢٦ ـ ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

في الطبعة القديمة لَمْ توضَع علامة وَقف، وفي الجديدة (صلى).

---

(١) انظر: علل الوقوف ١/ ٣٨٠، وغرائب القرآن ١/ ٢٤٣، وتقييد وقف القرآن/ ٢٠٧.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٠٠.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ١٣١.

(٤) انظر: المرشد١/ ٤٨٢، والمقصد على هامش المصحف/ ٦٢.

(٥) انظر: كتاب الوقف والابتداء/ ٣٢٠، ومنار الهدى ١/ ١٥١.

(٦) انظر: علل الوقوف ١/ ٣٨٠.

(٧) انظر: غرائب القرآن ٢/ ؟؟.

ـ موضع الوقف: ﴿فَفِى رَحۡمَةِ ٱللَّهِ﴾.

جعله السجاوندي والنيسابوري وقفًا مطلقًا رمزا له بـ (ط). وعدّه الأنصاري وقفًا صالحًا[1]، أما الأشموني ففصّل: فهو كاف على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن جعل ما بعده في موضع الحال، كأنه قال: في حال الخلود يتنعمون[2]، والأوْلى أن توضع له علامة (ج)، إذا اعتبرنا جملة ﴿هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ استئنافية، أما إذا أعربناها حالًا فوصلها بما قبلها أولى، والله أعلم.

٢٧ ـ ﴿يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [آل عمران: ١١٤].

في الطبعة القديمة لَمْ توضَع علامة وَقف، وفي الجديدة (صلى).

ـ موضع الوقف: ﴿ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾.

عدّه النيسابوري والسجاوندي وقفًا مطلقًا رمزا له بعلامة (ط)، وهو وقف صالح عند الأنصاري، وكاف عند الأشموني[3].

أقول: جملة ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ استئنافية، لا علاقة لها بما قبلها لفظًا، فيكون الوقف كافيًا، كما قاله السجاوندي والأشموني. وعلامة (صلى) لا تمثل الوقف الكافي، والأولى حذفها لا إثباتها.

---

(١) انظر: علل الوقوف ١/ ٣٨٢، وغرائب القرآن/ ٢٢٤، والمقصد على هامش المصحف/ ٦٣.

(٢) انظر: منار الهدى ١/ ١٥٣.

(٣) انظر: علل الوقوف ١/ ٣٨٥، وغرائب القرآن ٢/ ٢٢٤، والمقصد/ ٦٤، ومنار الهدى ١/ ١٥٤.

٢٨ - ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔاۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۚ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [آل عمران: ١١٦].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

- موضع الوقف: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۚ﴾.

هو عند السجاوندي والنيسابوري وقف جائز[1]. وعند الأنصاري وقف صالح، وعند الأشموني وقف جائز[2]. وموقع الجملة ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ خبر ثان للمبتدأ الأول ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ﴾.

فيكون الوصل أولى، لأنه لا يستحسن الوقف بين المبتدأ والخبر، والله أعلم.

٢٩ - ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۗ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ١٩٤].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

- موضع الوقف: ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۗ﴾.

هو عند السجاوندي والنيسابوري وقف مطلق[3]. وهو صالح عند الأنصاري، وجائز عند الأشموني[4].

---

(١) انظر: علل الوقوف ١/٣٨٦، وغرائب القرآن ٢/٢٣٨.
(٢) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٦٥، ومنار الهدى ١/ ١٥٥.
(٣) انظر: علل الوقوف ١/٤٠٨، وغرائب القرآن ٢/٣٢٧.
(٤) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٧٥، ومنار الهدى ١/ ١٥٥.

ابتدأت الجملة بعد الوقف بـ (إن) ﴿إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ فالجملة تعليلية، لتعليل السؤال منهم، وهو باب من أبواب اللجوء إلى الله، وإلا فإن الله لا يخلف الميعاد. فالوقف أولى قبل (إنّ)، وليس الوصل أولى، كما قررت اللجنة الموقرة.

٣٠ ـ ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ [آل عمران: ١٩٧].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

ـ **موضع الوقف**: ﴿مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ﴾.

هو عند السجاوندي والنيسابوري وقف مطلق[١]. وهو كاف عند العماني والأنصاري والأشموني[٢].

(متاع): خبر لمبتدأ محذوف، و(قليل) صفة، أي هو متاع ضئيل لا يؤبه له، وهو مهما تطاول آيل إلى الزوال، والجملة مستأنفة. و(مأواهم جهنم): مبتدأ وخبر. وجملة و(بئس المهاد): في محل نصب على الحال[٣]. فوصلها بما قبلها أولى، حتى لا يفصل بين الحال وصاحبه. والله أعلم.

٣١ ـ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠].

في الطبعة القديمة لَمْ توضَع علامة وَقف، وفي الجديدة (صلى).

---

(١) انظر: علل ١/ ٤٠٩، وغرائب القرآن ٢/ ٣٢٧.

(٢) انظر: المرشد١/ ٥٣٩، والمقصد على هامش المصحف/ ٧٦، ومنار الهدى ١/ ١٧٠.

(٣) انظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه١/ ٦٠٥

ـ **موضع الوقف:** ﴿أَن يَكْفُرُوا بِهِۦ﴾.

هو جائز عند السجاوندي والنيسابوري[(١)]. وهو أصلح عند العماني، وصالح عند الأنصاري، وأحسن عند الأشموني[(٢)]. وجملة ﴿وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ﴾ معطوفة على ما قبلها عطف جمل، والجملة المعطوفة يجوز الوقف على ما قبلها، لأنها ليست كعطف المفرد على المفرد الذي لا يجوز الوقف بينهما. فالأولى أن توضع عليه علامة (ج)، فهي أولى من (صلى). والله أعلم.

٣٢ ـ ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا۟ فَلْيَكُونُوا۟ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا۟ فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا۟ حِذْرَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

في الطبعة القديمة لَمْ توضَع علامة وَقف، وفي الجديدة (صلى).

ـ **موضع الوقف:** ﴿وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْ﴾.

هو عند العماني والأنصاري وقف مفهوم، وعند الأشموني وقف أحسن، قال: وهو أحسن لانقطاع النظم مع اتصال المعنى[(٣)]. وقال ابن الأنباري، وابن النحاس: وقف حسن، وقال الداني: هو وقف كاف[(٤)]. فالطائفة التي تسجد مع النبي ـ ﷺ ـ غير الطائفة التي كلفت بحمل السلاح. ثم إذا فرغت هذه الطائفة من الصلاة قامت الطائفة التي كانت تحمل السلاح لتسجد مع النبي الكريم ﷺ. ولهذا ينبغي أن توضع عليه إشارة (ج).

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٤٢٤، وغرائب القرآن ٢/ ٤٣٤.

(٢) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٨٠، ومنار الهدى ١/ ١٨٤.

(٣) انظر: المرشد ١/ ٥٩٠، والمقصد على هامش المصحف/ ٩٥، ومنار الهدى ١/ ١٩٢.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٣١٢، والقطع والائتناف/ ٢٦٥، والمكتفى/ ٢٢٤، والغزال/ ٤٢٢.

٣٣ ـ ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [المائدة: ١١٩].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

ـ **موضع الوقف**: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ﴾.

هو عند الغزال وقف حسن، وعند السجاوندي والنيسابوري وقف مطلق(١). ويرى الأنصاري أنه وقف صالح(٢)، ويرى الأشموني أنه وقف حسن. قال: وقيل: كاف على استئناف ما بعده(٣).

والحق أن الاختلاف فيما ترمي إليه علامة (صلى) هو الذي أربكنا في قبولها أو ردها في الموضع الذي تكون فيه، وهذا الموضع الذي اختيرت له علامة (صلى) هو أقرب إلى الوقف الكافي كما قرره السجاوندي والنيسابوري. فليت اللجنة الموقرة تركته على ما كان عليه.

٣٤ ـ ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ٣].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع له علامة وَقف.

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ۖ﴾.

سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني(٤). وهو عند السجاوندي

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٤٧١، وغرائب القرآن ٣/ ٢٧.
(٢) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ١٢٧.
(٣) انظر: منار الهدى ١/ ٢٣٠.
(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٣١٦، والقطع والائتناف/ ١٧١، والمكتفى/ ٢٤٧.

وقف مطلق (ط)، وعند النيسابوري وقف جائز[١]. وأما الأنصاري والأشموني فيريان أنه وقف حسن[٢]، أي معبود فيهما. وبما أن جملة ﴿يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ﴾ خبر ثان، أو حالية[٣]، فلا يسوغ الوقف هنا، حتى لا يفصل بين المبتدأ والخبر، أو بين الحال وصاحبه. فحذف إشارة (صلى) في مكانه.

٣٥ ـ ﴿فَقَدۡ كَذَّبُواْ بِٱلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ فَسَوۡفَ يَأۡتِيهِمۡ أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وقف.

ـ **موضع الوقف:** ﴿جَآءَهُمۡۖ﴾.

سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري[٤]، وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[٥]. ويرى الأشموني أنه وقف جائز لأن (سوف) للتهديد فيبتدأ بها، لأنها لتأكيد الواقع[٦]. وبما أن الجملة الأولى ﴿فَقَدۡ كَذَّبُواْ بِٱلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ﴾، فيها إخبار عن حال تكذيبهم، وأن الجملة الثانية ﴿فَسَوۡفَ يَأۡتِيهِمۡ﴾ فيها تهديد ووعيد لهم، فالمعنى مختلف، حتى ولو كانت الفاء في ﴿فَسَوۡفَ﴾ للعطف فيسوغ الوقف عليه، والأولى أن توضع إشارة (ج)، توكيدًا لما قاله الأشموني.

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/، وغرائب القرآن ٣/ ٤٦.

(٢) انظر: المقصد على هامش المصحف، ومنار الهدى ١/ ٢٣٢.

(٣) انظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه٢/ ٣٢٨.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٢٥، والقطع والائتناف/ ١٨٨، والمكتفى/ ٢٤٧، والمقصد على هامش المصحف/ ١٣١.

(٥) انظر: علل الوقوف ١/ ٤٧٣، وغرائب القرآن ٣/ ٤٦.

(٦) انظر: منار الهدى ١/ ٢٣٢.

٣٦ ـ ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ **موضع الوقف**: ﴿لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾.

سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني[(١)]، وجعله السجاوندي وقفًا مطلقًا[(٢)]، وهو عند النيسابوري وقف لأنه عنده رأس آية حسب تقسيماته، والعلّة انقطاع النظم[(٣)]. وهو عند الأنصاري وقف كاف، وعند الأشموني وقف حسن[(٤)]. وهذا الوقف يتردد بين الكافي والحسن في المعنى.

٣٧ ـ ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ **موضع الوقف**: ﴿مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾.

سكت عنه الأنباري والنحاس والداني[(٥)]، وهو عند السجاوندي والنيسابوري وقف مطلق[(٦)]. وعند الأنصاري وقف صالح، وعند

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٢٦، والقطع والائتناف/ ١٩١، والمكتفى/ ٢٥٠.
(٢) انظر: علل الوقوف ٢/ ٤٧٥.
(٣) انظر: غرائب القرآن ٣/ ٦٣.
(٤) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ١٣١، ومنار الهدى ١/ ٢٣٦.
(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٣٤، والقطع والائتناف/ ٢٠٧، والمكتفى/ ٢٦٣.
(٦) انظر: علل الوقوف ٢/ ٤٩٢، وغرائب القرآن ٣/ ١٨٦.

الأشموني وقف جائز(١). إذًا هو وقف جائز، فلو وضعت عليه إشارة (ج) لكان أجدى.

٣٨ ـ ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ﴾.

عدّه السجاوندي والنيسابوري وقفًا جائزًا للفصل بين الحكمين(٢). وجعله الأنصاري وقفًا صالحًا، وهو عند الأشموني وقف حسن(٣)، فـ (الواو) في ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ﴾ استئنافية، جاءت للفصل بين الحكمين(٤). فالوقف عليه جائز، وقد أحسنت اللجنة الموقرة في حذف علامة (صلى).

٣٩ ـ ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾.

هو وقف حسن عند الأنباري والنحاس، ومطلق عند السجاوندي(٥).

---

(١) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ١٤٨، ومنار الهدى ١/ ٢٥٦.

(٢) انظر: علل الوقوف٢/ ٤٩٣، وغرائب القرآن ٣/ ١٨٦.

(٣) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ١٤٩، ومنار الهدى ١/ ٢٧٥.

(٤) المرجع السابق ١/ ٢٥٧.

(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٣٨، والقطع والائتناف/ ٢١٢، وعلل الوقوف ٢/ ٤٩٩.

وجائز عند العماني في المرشد، والأنصاري في المقصد[١]. جملة ﴿إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ﴾ تعليلية، مقطوعة عما قبلها لفظًا، ومرتبطة معنًى، لذا فقد أحسنت اللجنة الموقرة بوضع علامة (ج)، لأن (قلى) تمثل الوقف التام، ولو أنهم قالوا عنها: جائز، والوقف أولى.

٤٠ - ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

- موضع الوقف: ﴿لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً﴾.

سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والسجاوندي، والنيسابوري، والأنصاري، والأشموني[٢].

والمعنى: لا يستأخرون عن آجالهم إذا انقضت، ولا يستقدمون عليها إذا قاربت الانقضاء، و(يستقدمون) معطوف على قوله ﴿لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً﴾. وحقًّا لا حاجة لعلامة (صلى) في هذا الموضع.

٤١ - ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ٦٥].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

---

(١) انظر: المرشد ٢/ ١٣٥، والمقصد/ ١٥٣.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٣٩، والقطع والائتناف/ ٢١٣، والمكتفى/ ٢٦٩، والسجاوندي ٢/ ٤٩٩، والنيسابوري ٣/ ٢٢٠، والمقصد على هامش المصحف/ ١٤٥، ومنار الهدى ١/ ٢٦٥.

ـ موضع الوقف: ﴿أَخَاهُمْ هُودًا﴾.

قال عنه السجاوندي والنيسابوري: وقف مطلق، ورمزا له بـ (ط)[١]، وهو عند الأشموني حسن، وعند الأنصاري مفهوم[٢]. حذف العاطف من ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ خلافًا للآية الأولى في قصة نوح، والسر في ذلك أن العاطف ينتظم الجمل حتى يصيرها كالجملة الواحدة، فاجتنب هنا لإرادة استقلال كل واحدة منها في معناها.

٤٢ ـ ﴿وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ۖ يُقَتِّلُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٤١].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ موضع الوقف: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾.

هو وقف كاف عند الداني، والأنصاري، والأشموني[٣]. وهو عند النحاس ليس بتمام، لأن (يقتّلون) بدل من (يسومونكم)[٤]، وهو عند السجاوندي وقف[٥]، وعند النيسابوري وقف جائز لاحتمال كون ما بعده مستأنفًا أو حالًا[٦]. وبما أن جملة ﴿يُقَتِّلُونَ أَبْنَآءَكُمْ﴾ هي بدل من جملة ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾ فلا حاجة لأن توضع علامة وقف، لذا فقد أحسنت اللجنة الموقرة في حذف علامة (صلى).

---

(١) انظر: علل الوقوف ١/ ؟؟، وغرائب القرآن ٣/ ٢٦٥.

(٢) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ١٥٨، ومنار الهدى ١/ ٢٧٠.

(٣) انظر: المكتفى/ ٢٧٥، والمقصد على هامش المصحف/ ١٧٢، ومنار الهدى ١/ ٢٨١.

(٤) انظر: القطع والائتناف/ ٢٢٠.

(٥) انظر: علل الوقوف.

(٦) انظر: غرائب القرآن ٣/ ٣٠٥.

٤٣ ـ ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ۗ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٦٧].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ موضع الوقف: ﴿لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ ۖ﴾.

هو عند السجاوندي وقف جائز[1]. وهو وقف جائز عند الأنصاري كذلك، والوصل أولى عند الأشموني[2]. جملة ﴿وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ معطوفة على الجملة التعليلية التي قبلها. وحذف (صلى) جاء في موضعه.

٤٤ ـ ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَـٰقُ ٱلْكِتَـٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ ۗ وَٱلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ﴾.

هو وقف كاف عند العماني في المرشد، وعند الأنصاري والأشموني[3]. ومطلق عند السجاوندي والنيسابوري[4]. وهمزة ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ للاستفهام الاستنكاري، وفيها معنى الإضراب عن المعنى السابق. فالعلامة القديمة (قلى) أولى من علامة (ج).

(١) انظر: علل الوقوف٢/ ٥١٨.
(٢) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ١٧٢، ومنار الهدى ١/ ٢٨٢.
(٣) انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٢١، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان ٣/ .
(٤) علل الوقوف ٢/ ٥٢١، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان ٣/ ٣٣٦.

٤٥ ـ ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

في الطبعة القديمة وضِعَتْ علامتي تعانق الوَقف، وفي الطبعة الجديدة حُذِفَتْ علامتا تعانق الوَقف، ووُضِعَتْ علامة (ج) بعد (شَهِدْنَا).

ـ موضع الوقف: ﴿قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾.

للنحاس تفصيل، قال: على قراءة التاء (أن تقولوا) الوقف على (بلى)، وعلى قراءة الياء (أن يقولوا) الوقف على (شهدنا) والتمام على آخر الآية[١]. ويرى السجاوندي أن الوقف على (بلى) جائز، وإن كان من قولهم فيصلح الوقف على (شهدنا)، وتبعه النيسابوري في ذلك[٢]، والوقف على (بلى) عند الداني (كاف)، كما نقله عن أحمد بن موسى وغيره. والوقف على (شهدنا) تام كما نقله عن نافع وغيره[٣]. ونقل الأنصاري عن غيره أن الوقف على التقديرين كاف، أي إن كان (شهدنا) من قول الملائكة أو من قول ربنا[٤].

٤٦ ـ ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الأنفال: ١٦].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ﴾.

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٢٢٢.

(٢) انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٢٢، وغرائب القرآن ٣/ ٣٤٢.

(٣) انظر: المكتفى/ ٢٧٨.

(٤) انظر: المقصد على الهامش المصحف/ ١٧٣.

هو وقف حسن عند الأنباري، والنحاس، وعند الأشموني وقف أحسن[(١)]، وهو عند الداني والأنصاري (كاف)[(٢)]، ويرى السجاوندي والأنصاري أنه وقف مطلق، أشارا له بعلامة (ط)[(٣)]. وقد أحسنت اللجنة في حذف علامة (صلى)، فعلامة (ج) أولى منها. والله أعلم.

٤٧ ـ ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِـَٔايَٰتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٥٢].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ **موضع الوقف**: ﴿بِذُنُوبِهِمْ﴾.

هو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[(٤)]. وهو وقف كاف عند العماني والأنصاري والأشموني[(٥)]. أقول: جملة ﴿إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ ليست متعلقة بما قبلها لا لفظًا ولا معنًى، ثم إنها مبدوءة بـ (إنّ) التي لابتداء الكلام. فإذا كانت علامة (قلى) تمثل الوقف التام أو الكافي، فلا حاجة لتغييرها إلى (ج)، لأن هذا الوقف هو تام أو كاف.

٤٨ ـ ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِـُٔونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠].

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٥٤، والقطع والائتناف ٢٢٨، ومنار الهدى ١/ ٢٩٠.

(٢) انظر: المكتفى/ ٢٨٥، والمقصد على هامش المصحف/ ١٧٨.

(٣) انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٣٤، وغرائب القرآن ٣/ ٣٨٠.

(٤) انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٤٠، وغرائب القرآن ٣/ ٤٠٩.

(٥) انظر: المرشد ٢/ ١٧٨، والمقصد على هامش المصحف/ ١٨٣، ومنار الهدى ١/ ٢٩٧.

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

- **موضع الوقف**: ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾.

سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري، والأشموني[١]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي، وجائز عند النيسابوري[٢]. وقوله ﴿أَنَّىٰ﴾ بمعنى كيف، ومحلها الحال، ولو أنها حال من ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ لما جاز الوقف، لأن الوقف لا يكون بين الحال وصاحبه. ولكن ﴿أَنَّىٰ﴾ حال مما بعدها من الضمير المفعول في ﴿يُؤْفَكُونَ﴾، فالوقف على ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ جائز، ولا مبرر لوجود علامة (صلى).

٤٩ - ﴿وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَـٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ ۚ أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ ۚ سَيُدْخِلُهُمُ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ٩٩].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

- **موضع الوقف**: ﴿سَيُدْخِلُهُمُ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦٓ﴾.

هو وقف كاف عند النحاس، والداني، والأنصاري، والأشموني[٣].

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٥٥، والقطع والائتناف/ ٢٣٧، والمكتفى/ ٢٩٢، والمقصد على هامش المصحف/ ١٩١، ومنار الهدى ١/ ٣٠٥.

(٢) انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٤٨، وغرائب القرآن ٣/ ٤٥٣.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٢٤١، والمكتفى/ ٢٩٨، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٠٢، ومنار الهدى/ ٣١٥.

وقال عنه السجاوندي والنيسابوري: وقف مطلق، رمزا له بـ (ط)[1]. وهو وقف كاف، وبعده ﴿إِنَّ﴾ مكسورة الهمزة التي تصلح للابتداء، فعلامة (قلى) تمثل الكافي، فبقاؤها أفضل من حذفها وتغييرها.

٥٠ ـ ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة: ١٠١].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ **موضع الوقف: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ﴾.**

قال السجاوندي: من وصل ﴿وَمِنْ أَهْلِ﴾ بما قبله وقف على ﴿ٱلْمَدِينَةِ﴾. على تقدير: هم مردوا[2]. وتبعه في ذلك النيسابوري[3]، وهو وقف صالح عند الأنصاري، ووصله بما بعده أولى[4]، وعند الأشموني جائز ووصله بما بعده أولى[5].

وقد وضعت (صلى) على كلمتي (منافقون) و (المدينة) وكانتا في الطبعة الشامية علامتي تعانق على الكلمتين.

٥١ ـ ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ ۚ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩].

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٥٨، وغرائب القرآن ٣/ ٥١٧.

(٢) انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٥٩.

(٣) انظر: غرائب القرآن ٣/ ٥٢٣.

(٤) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٢٠٣.

(٥) انظر: منار الهدى ١/ ٣١٦.

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ موضع الوقف: ﴿فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً﴾.

الغريب أن الوقف على (ساعة) لم يقل به أحد من علماء الوقف، فلماذا وضعت لجنة المصاحف الأولى (صلى) على الطبعة القديمة؟. وحذف إشارة (صلى) من الطبعة الجديدة هو الحق.

٥٢ ـ ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٨١].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ موضع الوقف: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ﴾.

هو عند السجاوندي: (وقف مطلق) رمز له بـ (ط)، وتبعه النيسابوري[١]. وهو عند العماني والأنصاري والأشموني وقف حسن[٢]. فجملة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ مقطوعة عما قبلها لفظًا، ولها تعلق بما قبلها معنًى، ومن جهة أخرى، فما بعد الوقف (إن) مكسورة الهمزة، فكان الأولى أن توضع علامة (ج) بدلًا من ترك مكان الوقف شاغرًا.

٥٣ ـ ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّى مَلَكٌ وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِىٓ أَنفُسِهِمْ إِنِّىٓ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ٣١].

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٧٦، وغرائب القرآن ٣/ ٦٠١.

(٢) انظر: المرشد ٢/ ٢٢٦، والمقصد على هامش المصحف/ ٤١٨، ومنار الهدى ١/ ٣٣٦.

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ موضع الوقف: ﴿أَعۡلَمُ بِمَا فِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾.

هو وقف جائز عند السجاوندي والنيسابوري[1]. جملة: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا فِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ اعتراضية، والوقف الجائز على قوله: ﴿خَيۡرًا﴾. والوقف على الجملة الاعتراضية جائز، لأن ما بعد الوقف ليس متعلقًا بما قبله لفظًا، ولأن جملة ﴿إِنِّيٓ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ مبدوءة بـ (إنّ) مكسورة الهمزة التي يحسن الابتداء بها.

٥٤ ـ ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمۡرُنَا نَجَّيۡنَا صَٰلِحٗا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحۡمَةٖ مِّنَّا وَمِنۡ خِزۡيِ يَوۡمِئِذٍۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡعَزِيزُ﴾ [هود: ٦٦].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿خِزۡيِ يَوۡمِئِذٍۚ﴾.

يرى الأنباري أنه وقف حسن، ويرى الداني والأنصاري والأشموني أنه وقف كاف[2]، ويرى النحاس أنه تام[3]، ويرى السجاوندي والنيسابوري أنه وقف مطلق[4]. وهو يتردد بين العلامتين المحذوفة والمثبتة.

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٨٤، وغرائب القرآن ٤/ ١٧.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٧٢، والمكتفى/ ٣١٧، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٢٩، ومنار الهدى ١/ ٣٥١.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٢٦٤.

(٤) انظر: علل الوقوف ٢/ ٥٨٦، وغرائب القرآن ٤/ ٣١.

٥٥ ـ ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ وَلَا تَنقُصُوا ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ إِنِّىٓ أَرَىٰكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾ [هود: ٨٤].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

ـ موضع الوقف: ﴿وَٱلْمِيزَانَ﴾.

هو وقف كاف عند العماني والأنصاري، وحسن عند الأشموني[1]. فلا أدري لِمَ غيرت اللجنة الموقرة علامة (ج)، ثم وضعت علامة (صلى)، مع أنه ليس متعلقًا بما قبله لفظًا، وما بعد الوقف (إنّ) مكسورة الهمزة التي يحسن الابتداء بها.

٥٦ ـ ﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف: ٦٤].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ موضع الوقف: ﴿حَٰفِظًا﴾.

هو عند السجاوندي والنيسابوري وقف مرخص، رمزا له بعلامة (صلى)[2]. وقد أحسنت اللجنة في حذف علامة (صلى)، لأنه لا مكان لها هنا.

٥٧ ـ ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ أَفَلَمْ يَسِيرُوا

---

(١) انظر: المرشد٢/ ٢٤٦، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٣١.

(٢) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦٠١، وغرائب القرآن ٤/ ١٠٠.

فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۗ وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ١٠٩].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ **موضع الوقف**: ﴿خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾.

هو عند النحاس والأشموني وقف كاف[1]. وعند السجاوندي والنيسابوري وقف مطلق[2]. وقال عنه الأنصاري (صالح)[3]. فهو وقف كاف تصلح له العلامتان (قلى) و(ج) حسب ما تقتضيه معانيه.

٥٨ ـ ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَـٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَـٰلِغِهِۦ ۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَـٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ﴾ [الرعد: ١٤].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ **موضع الوقف**: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾.

هو وقف تام عند النحاس، والداني، والأنصاري، والأشموني[4] وهو وقف حسن شبيه بالتام عند الأنباري[5]. وأما السجاوندي

---

(١) انظر: القطع/ ٣٧٥، ومنار الهدى ١/ ٣٧٢.

(٢) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦٠٩.

(٣) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٣٤٨.

(٤) انظر: القطع والائتناف/ ٢٧٨، والمكتفى/ ٣٣٤، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٥١، ومنار الهدى ١/ ٣٧٨.

(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٨٠.

والنيسابوري فهو عندهما وقف مطلق رمزا له بعلامة (ط)[١]. وهو يتردد بين الكافي والحسن. لذا فقد أحسنت اللجنة في استبعاد علامة (صلى).

٥٩ ـ ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًاۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَـٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَـٰطِلَۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءًۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

ـ **موضع الوقف**: ﴿فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًاۚ﴾.

قال عنه النحاس والأنصاري (وقف كاف)[٢]، وهو عند السجاوندي والنيسابوري وقف مطلق رمزا له بعلامة (ط)[٣]، وهو عند الأشموني وقف حسن[٤]. قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَـٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥۚ﴾ (الواو) حرف عطف، لتعطف مثلًا على المثل الأول، و(مما): من: حرف جر، ما: اسم مجرور محله مع الجار خبر مقدم، وجملة (يوقدون): صلة الموصول، والمبتدأ المؤخر هو ﴿زَبَدٌ مِّثْلُهُۥۚ﴾، فالحاصل هو مَثَلٌ معطوف على مَثَل، فعلامة (ج) أولى ـ فيما أرى ـ من علامة (صلى).

٦٠ ـ ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ﴾ [الرعد: ٢٧].

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦١٤، وغرائب القرآن ٤/ ١٤٦.

(٢) انظر: القطع والائتناف/ ٢٧٨، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٥١.

(٣) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦١٥، وغرائب القرآن ٤/ ١٤٦.

(٤) انظر: منار الهدى ١/ ٣٧٩.

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾.

هو وقف كاف عند الأنصاري والأشموني[١]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[٢]. فهو وقف تام ليس متعلقًا بما قبله لفظًا، وما بعده إضراب في المعنى عن المعنى الأول، فيحتمل علامة (قلى) التي في الطبعة الأولى.

٦١ ـ ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾ [الرعد: ٣٥].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا﴾.

هو وقف تام عند الأنباري، والداني، والأنصاري[٣]. وأما النحاس فسكت عنه[٤]. وأما السجاوندي والنيسابوري فرمزا له بـ (ق). قال السجاوندي: قد قيل: والوصل أجوز لأن الجمع بين بيان الحالين أولى على الانتباه[٥]، وكرر كلامه النيسابوري[٦]. فهو وقف جائز وقع بين

(١) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٢٥٢، ومنار الهدى ١/ ٣٨٠.

(٢) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦١٧، وغرائب القرآن ٤/ ١٤٧.

(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٨٣، والمكتفى/ ٣٣٧، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٥٤.

(٤) انظر: القطع والائتناف/ ٢٨١.

(٥) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦١٩.

(٦) انظر: غرائب القرآن ٤/ ١٦٠.

جملتين متعاطفتين. وقد أحسنت اللجنة الموقرة في حذف علامة (صلى) من هذا الموضع.

٦٢ ـ ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ ۚ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ [إبراهيم: ٩].

في الطبعة القديمة وُضِعَتْ علامة تعانق الوقف على ﴿وَثَمُودَ ۛ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ ۛ﴾، وفي الطبعة الجديدة حُذِفَتْ علامتا تعانق الوقف من الموضعين.

ـ **موضع الوقف:** ﴿وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ ۛ﴾.

الوقف على ﴿وَثَمُودَ ۛ﴾ تام عند الأنباري، والداني، والنحاس[١]. وعند الأنصاري: الوقف على ﴿مِنْ بَعْدِهِمْ ۛ﴾ وهو وقف كاف[٢]. وأما السجاوندي فجعل الوقف على (وثمود) وقفًا مطلقًا رمز له بـ (ط) لمن رجع بقوله: (لا يعلمهم إلا الله) إلى (والذين من بعدهم)، ومن رجع بها إلى الكل فوقفه على (والذين من بعدهم) وقف مطلق[٣]. وتبعه في ذلك النيسابوري[٤]. وقال الأشموني: (وثمود) كاف إن جعل (والذين) مبتدأ خبره (لا يعلمهم)، وإن جعل (والذين) في موضع خفض عطفًا على (قوم نوح) كان الوقف على (من بعدهم) كافيًا[٥]. فلا ينبغي أن تحذف علامتا التعانق، لأن لهما دلالة على المعاني المتعددة.

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٨٥، والمكتفى/ ٣٣٩، والقطع والائتناف/ ٢٨٢.

(٢) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٢٥٦.

(٣) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦٢٢.

(٤) انظر: غرائب القرآن ٤/ ١٧٠.

(٥) انظر: منار الهدى ١/ ٣٨٧.

٦٣ ـ ﴿فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُمۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّۖ إِنِّي كَفَرۡتُ بِمَآ أَشۡرَكۡتُمُونِ مِن قَبۡلُۗ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ **موضع الوقف:** ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّۖ﴾.

هو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[(١)]، ويرى الأشموني أنه لا وقف عليه. قال: وقيل: يوقف عليه[(٢)]. هو من كلام الشيطان قبل الوقف وبعده، فحذف علامة (صلى) هنا هو الصواب.

٦٤ ـ ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٖ﴾ [إبراهيم: ٤٧].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ **موضع الوقف:** ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓۚ﴾.

هو عند النحاس والداني والأنصاري والأشموني وقف كاف[(٣)]. وهو عند السجاوندي والنيسابوري وقف مطلق رمزا له بـ (ط)[(٤)]. فهو وقف يتردد بين التام والكافي. فإذا كانت علامة (قلى) تمثل أحدهما فلا حاجة لحذفها هنا، لأن ما بعدها مقطوع عما قبلها لفظًا ومعنًى، إلا ما كان من التهديد الخفي في قوله ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓۚ﴾.

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦٢٣، وغرائب القرآن ٤/ ١٨٥.
(٢) انظر: منار الهدى ١/ ٣٨٩.
(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٢٨٦، والمكتفى/ ٣٤٢، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٦١، ومنار الهدى ١/ ٣٩٢.
(٤) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦٢٨، وغرائب القرآن ٤/ ١٩٧.

٦٥ ـ ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ فِي قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١٢﴾ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الحجر: ١٣].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ **موضع الوقف**: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ﴾.

هو وقف تام عند النحاس[١]. وكاف عند الداني والأنصاري[٢]. والأولى أن توضع له علامة (ج) إذا كانت جملة ﴿وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ حالية ـ وهو وجه من وجوه إعرابها ـ فلا وقف حتى لا يفصل بين الحال وصاحبه. وإذا كانت استئنافية ـ وهو أيضًا وجه آخر ـ فيجوز الوقف على ما قبلها. ومعناها: فقد مضت سنة الله في إهلاكهم.

٦٦ ـ ﴿وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَـٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٥].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

موضع الوقف: ﴿وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ۗ﴾.

هو عند النحاس وقف تام[٣]، وعند الداني وقف كاف[٤]، وعند الأنصاري وقف حسن[٥].

(١) انظر: القطع/ ٢٨٨.
(٢) انظر: المكتفى/ ٣٤٤، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٦٢.
(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٢٩١.
(٤) انظر: المكتفى/ ٣٤٧.
(٥) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٢٦٧.

وهو جائز عند السجاوندي والنيسابوري[١]. وأما الأشموني فيرى ما يراه الداني أنه وقف كاف[٢]. فعلامة (قلى) أجود لهذا الموضع من علامة (صلى).

٦٧ ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٤].

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

ـ **موضع الوقف**: ﴿تَلْبَسُونَهَا﴾.

هو صالح عند الأنصاري، وحسن عند الأشموني[٣]، وجائز عند السجاوندي والنيسابوري[٤]. فلو وضعت له علامة (ج) لكان أولى.

٦٨ ـ ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُاْ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٢٨].

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ **موضع الوقف**: ﴿بَلَىٰٓ﴾.

تجاوز الوقف على ﴿بَلَىٰٓ﴾ هنا الأنباري، فالوقف عنده على ﴿مَا كُنَّا

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦٣٥، وغرائب القرآن ٤/ ٢٤٠.

(٢) انظر: منار الهدى ١/ ٤٠٠.

(٣) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٢٦٨، ومنار الهدى ١/ ٤٠١.

(٤) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦٣٦، وغرائب القرآن ٤/ ٢٤٠.

﴿نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ﴾. وروى النحاس عن نافع أن الوقف على (بلى) هنا تام. ثم قال النحاس: والأوّل أوْلى (أي الوقف على ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ﴾ أولى)، لأنه انقضى كلامهم وتم، ثم قال الله ﷻ ردًّا عليهم: (بلى) (إن الله عليم بما كنتم تعملون) أي بلى قد علمتم[1]. وهذا من المواضع التي يجوز فيها الوقف على (بلى).

٦٩ - ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

- موضع الوقف: ﴿نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ﴾.

هو وقف جائز عند العماني في المرشد، وعند الأنصاري والأشموني[2]. قال العماني: ﴿نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ﴾ وعلى قوله ﴿إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، وهما عندي من قبيل الجائز، وليس بمنصوص عليهما، ولعل ابن مقسم قصد بصلاح الوقف عليهما لجوازه، ومعنى الآية أن الله تعالى ما أرسل قبل محمد - ﷺ - إلا رجالًا يوحى إليهم، مثلما أوحى إلى محمد - ﷺ - من البينات، وهي الدلالات التي آتاها رسله، والزبر: وهي الكتب التي أوحى الله تعالى بها إليهم[3].

لا أدري لِمَ غيرت اللجنة علامة (ج) هنا وهي أحق بها من علامة (صلى). فالفاء في ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟﴾) للاستئناف، والابتداء بها جائز.

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٩٠، والقطع والائتناف/ ٢٩٣.

(٢) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٢٧٢، ومنار الهدى ١/ ٤٠٦.

(٣) المرشد في مذاهب القراء٢/ ٣٢٣.

٧٠ ـ ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَـٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَإِيَّـٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ موضع الوقف: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾.

هو جائز عند السجاوندي، والنيسابوري، والأشموني[1]، وهو وقف مفهوم عند الأنصاري[2]. فينبغي أن توضع عليه علامة الوقف الجائز (ج)، أما حذف علامة (صلى) فصواب محض، لأنها في جميع مواطنها تربك القارئ.

٧١ ـ ﴿لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَـٰهُمۡۚ فَتَمَتَّعُواْۖ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٥٥].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ موضع الوقف: ﴿فَتَمَتَّعُواْۖ﴾.

سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والنيسابوري، والأنصاري، والأشموني[3]. وقال عنه السجاوندي: (فتمتعوا ـ ج) للابتداء بـ (سوف) مع دخول الفاء[4]. نقل العماني في المرشد عن ابن مقسم أنه قال: هو كقول السيد من المخلوقين: دم على تمتعك بمالي

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦٣٩، وغرائب القرآن ٤/ ٢٦٣، ومنار الهدى ١/ ٤٠٧.

(٢) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٢٧٢.

(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٩١، والقطع والائتناف/ ٢٩٦، والمكتفى/ ٣٥٣، وغرائب القرآن ٤/ ٢٦٣، المقصد على هامش المصحف/ ٢٧٣، ومنار الهدى ١/ ٤٠٨.

(٤) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦٣٩.

وتنعمك به، وازدد منه، فسوف تعلم كيف أنتقم منك[١].

٧٢ - ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل: ٦١].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

- **موضع الوقف:** ﴿لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً﴾.

سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والسجاوندي، والنيسابوري، والأنصاري، والأشموني[٢]. وهو ليس بوقف. فأحسنت اللجنة في حذف علامة (صلى).

٧٣ - ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النحل: ٦٢].

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

- **موضع الوقف:** ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾.

هو وقف كاف عند الأنباري، والنحاس، والعماني، والأنصاري والأشموني[٣]. ولا بأس بوضع علامة (ج).

---

(١) المرشد ٢/ ٣٢٥

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٩١، والقطع والائتناف/ ٢٩٦، والمكتفى/ ٣٥٤، علل الوقوف: ٢/ ٦٤٠، وغرائب القرآن ٤/ ٢٧٣، المقصد على هامش المصحف/ ٢٧٣، ومنار الهدى ١/ .

(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٩١، والقطع والائتناف/ ٢٩٦، والمكتفى/ ٣٥٤، المقصد على هامش المصحف/ ٢٧٣، ومنار الهدى ١/ ٤٠٩.

٧٤ ـ ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾ [النحل: ٦٢].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

هو وقف حسن عند الأنباري[1] والعماني والأنصاري[2]، وكاف عند النحاس[3] والداني[4] والأشموني[5]، ومطلق عند السجاوندي[6] والنيسابوري[7]. فهو إذًا وقف مطلق، فعلامة (ج) أولى من (صلى).

٧٥ ـ ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: ٧٦].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ موضع الوقف: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾.

هو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[8]. وهو وقف جائز عند

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٩١.
(٢) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٢٧٣.
(٣) انظر: القطع/ ٢٩٦.
(٤) انظر: المكتفى/ ٣٥٤.
(٥) انظر: منار الهدى ١/ ٤٠٩.
(٦) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦٤٠.
(٧) انظر: غرائب القرآن ٤/ ٢٧٣.
(٨) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦٤١، وغرائب القرآن ٤/ ٢٨٦.

العماني والأنصاري، وحسن عند الأشموني[(١)]. وهو وقف يتردد بين الكافي والجائز. فالأوْلى أن توضع له علامة (ج).

٧٦ ـ ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ دَخَلَۢا بَيۡنَكُمۡ فَتَزِلَّ قَدَمُۢ بَعۡدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوٓءَ بِمَا صَدَدتُّمۡ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَلَكُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [النحل: ٩٤].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ **موضع الوقف:** ﴿بِمَا صَدَدتُّمۡ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۖ﴾.

هو وقف جائز عند السجاوندي، والنيسابوري، والأشموني؛ وذلك لانقطاع النظم مع اتصال المعنى[(٢)]. جملة ﴿وَلَكُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ مبتدأ وخبر، معطوفة على ما قبلها، يمكن أن تحذف علامة (صلى).

٧٧ ـ ﴿مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٖۗ وَلَنَجۡزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓاْ أَجۡرَهُم بِأَحۡسَنِ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٦].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ **موضع الوقف:** ﴿مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُۖ﴾.

قال النحاس: ثم القطع على رؤوس الآيات تام إلّا ﴿مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُۖ﴾، فإن من القراء من يقول: هو تمام. وهو وقف كاف عند الأشموني[(٣)]، وصالح عند السجاوندي والنيسابوري[(٤)]، فينبغي أن توضع عليه علامة (ج)

---

(١) انظر: المرشد ٢/ ٣٣٠، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٧٥، ومنار الهدى ١/ ٤١٢.

(٢) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦٤٣، وغرائب القرآن ٤/ ٢٩٥، ومنار الهدى ١/ ٤١٤.

(٣) انظر: منار الهدى ١/ ٤١٤.

(٤) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦٤٣، وغرائب القرآن ٤/ ٢٩٥.

حتى نفرق ما بين ما عند الإنسان وما عند الله، لأنهما مختلفان في المعنى.

٧٨ ـ ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ **موضع الوقف**: ﴿عَن سَبِيلِهِۦ ۖ﴾.

هو وقف صالح عند العماني والأنصاري، وجائز عند الأشموني[1]. جملة ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ معطوفة على ما قبلها، فيمكن أن توصل بلا علامة وقف. ويمكن أن توضع عليها علامة (ج) حتى نفرق بين من ضل وبين من اهتدى.

٧٩ ـ ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ۚ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ۘ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨].

في الطبعة القديمة وضعت علامة الوقف اللازم (م)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ۘ﴾.

ذكر الأنباري أنه يحسن الابتداء بـ (وإن عدتم عدنا) ولم يذكر الوقف عليها[2]. وهو وقف كاف عند العماني في المرشد، والأنصاري في المقصد، ولازم عند السجاوندي والنيسابوري لأنه لو وصل صار قوله

(١) انظر: المرشد ٢/ ٣٣٦، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٨١، ومنار الهدى ١/ ٤١٨.
(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٩٣.

(وجعلنا) معطوفًا على (عدنا)، داخلًا تحت شرط (إن عدتم)[١]. وهو وقف حسن عند الأشموني[٢].

وبما أن (وجعلنا) معطوف على (عدنا) التي محلها الجزم، فالأولى الوقف عليها. وأما إبقاء علامة (م) فالقول ما قاله السجاوندي، أي: هو وقف لازم، حتى لا يلتبس الاثنان بشرط واحد.

٨٠ ـ ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ۖ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ كَانَ يَـُٔوسًا﴾ [الإسراء: ٨٣].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لَم توضَع علامة وَقف.

ـ موضع الوقف: ﴿بِجَانِبِهِۦ ۖ﴾.

هو وقف جائز عند السجاوندي والنيسابوري[٣]. وأما الأشموني فقال: (بجانبه) جائز عند بعضهم، والأولى وصله لعطف جملة الظرف على الجملة قبلها[٤]. وهو الأولى. والله أعلم.

٨١ ـ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا ۗ قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦٤٧، وغرائب القرآن ٤/ ٣٢٢.

(٢) انظر: المرشد ٢/ ٣٣٨، والمقصد على هامش المصحف/ ٢٨٣، ومنار الهدى ١/ ٤٢٠.

(٣) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦٥٠، وغرائب القرآن ٤/ ٣٧٢.

(٤) انظر: منار الهدى ١/ ٤٣٠.

ـ موضع الوقف: ﴿وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا﴾.

هو وقف كاف عند العماني، والسجاوندي، والأنصاري، والأشموني[1]. ولا ينبغي أن تحذف علامة (قلى)، وأما علامة (صلى) فلا تصلح لهذا الموضع، لأنها لا تمثل الوقف الكافي.

٨٢ ـ ﴿كَذَٰلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا﴾ [الكهف: ٩١].

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

ـ موضع الوقف: ﴿كَذَٰلِكَ﴾.

وهو وقف تام عند الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري[2]، ووقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[3]. قال النيسابوري: أي كذلك القبيل الذين كانوا عند مغرب الشمس. وأما الأشموني ففصّل في الوقف، قال: وقد اختلفوا في الكاف من (كذلك) فقيل: في محل النصب، وقيل: في محل الرفع، فإن كانت في محل رفع أي الأمر كذلك، أي بلغ مطلع الشمس كما بلغ مغربها، أو كما أتبع سببًا إلى مغرب الشمس كذلك أتبع سببًا إلى مطلعها. وكذلك إن كانت الكاف في محل النصب أي فعلنا مثل ذلك، فعلى هذه التقديرات التشبيه من تمام الكلام[4]. إذًا هو وقف يتردد

---

(١) انظر: المرشد٢/ ٣٦٥، وعلل الوقوف ٢/ ٦٧٠، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٠٣، ومنار الهدى٢/ ٤٤٨.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٣٩٧، والقطع والائتناف/ ٣١٢، والمكتفى/ ٣٧٢، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٠٣.

(٣) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦٧١، وغرائب القرآن ٤/ ٤٥٦.

(٤) انظر: منار الهدى ١/ ٤٤٨.

بين التام والكافي، فلا تعبر عنه علامة (صلى)، والأولى أن توضع علامة (قلى) أو (ج).

٨٣ - ﴿قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً ۚ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

- **موضع الوقف:** ﴿قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً ۚ﴾.

وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري، ووقف كاف عند العماني والأنصاري[١]، هو وقف يتردد بين الكافي والجائز، وعلامة (صلى) لا تمثل هذا الموضع، فلو بقي كما في الطبعة الأولى لكان أمثل.

٨٤ - ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [مريم: ٣٤].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

- **موضع الوقف:** ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ﴾.

فصّل ابن الأنباري الوقف على ﴿مَرْيَمَ ۚ﴾: فمن قرأ بالرفع (قولُ) لم يقف على (مريم) لأنه صفة، ومن قرأ بالنصب: فإن قدّر مصدرًا (أقول قولًا حقًّا) جاز الوقف على (مريم)، ومن جعله خبرًا لذلك منصوبًا على تقدير (ذلك) بكان لم يجز الوقف عليه[٢]. ولم يُجِز النحاس الوقف عليه

---

(١) انظر: المرشد٢/ ٣٧٠، وعلل الوقوف ٢/ ٦٧٦، وغرائب القرآن ٤/ ٤٦٦، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٠٥.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٠٠.

لأنه بدل من (عيسى)، ثم قال: ولا يمتنع ما قاله يعقوب: إنه كاف[1]. وخالف الداني ابن الأنباري فقال: هو وقف إذا رفع[2]، وهو جائز عند السجاوندي، وجائز عند النيسابوري على القراءتين[3]. وهو كاف عند الأنصاري إن نصب وليس بوقف إذا رفع[4]، وهو كاف لمن نصب عند الأشموني[5]. ولو بقيت علامة (ج) لكان أجدى.

٨٥ ـ ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة لم توضع علامة وقف.

ـ **موضع الوقف**: ﴿فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾.

هو وقف جائز عند السجاوندي، والنيسابوري، والأشموني للابتداء بإنّ، وجائز عند العماني والأنصاري[6]. وهذا الموضع أقل ما يقال فيه الجواز، فلو وضعت عليه علامة (ج) لكان أجدى.

٨٦ ـ ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ﴾ [طه: ١٢٨].

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٣١٦.
(٢) انظر: المكتفى/ ٣٧٤.
(٣) انظر: علل الوقوف/ ٦٧٩، وغرائب القرآن ٤/ ٤٧٦.
(٤) انظر: المقصد/ ٣٠٧.
(٥) انظر: منار الهدى ١/ ١٠.
(٦) انظر: المرشد٢/ ٣٨٣، وعلل الوقوف/ ٦٩١، وغرائب القرآن ٤/ ٥١٤، والمقصد/ ٣١٢، ومنار الهدى ٢/ ١٨.

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْ﴾.

هو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[1]. ووقف حسن عند العماني والأنصاري والأشموني[2]. فاختلاف المعنى والابتداء بـ (إنّ) يفيد بأنه بين الكافي والحسن. فلا بأس من وضع علامة (ج).

٨٧ ـ ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَٰبًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾.

هو وقف كاف عند النحاس والداني[3]. وهو جائز عند العماني والأنصاري، وحسن عند الأشموني[4]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي، وجعله النيسابوري مثيلًا لرأس الآية (٥)[5]. فلا بأس من وضع علامة (ج) بدلًا من علامة (صلى).

٨٨ ـ ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِىَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِى بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤].

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٠١، وغرائب القرآن ٤/ ٥٧٦.
(٢) انظر: المرشد٢/ ٣٩٢، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٢١، ومنار الهدى ٢/ ٢٨.
(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٣٣١، والمكتفى/ ٣٨٥.
(٤) انظر: المرشد ٢/ ٣٩٦، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٢٢، ومنار الهدى ٢/ ٣١.
(٥) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٠٣، وغرائب القرآن ٥/ ٤.

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

- موضع الوقف: ﴿وَذِكۡرُ مَن قَبۡلِيۗ﴾.

هو وقف حسن عند الأنباري والأشموني[1]، وتام عند النحاس[2]، وكاف عند الداني والأنصاري[3]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[4]. فلو بقيت علامة (قلى) لكان أفضل، لأن هذا الوقف أقرب إلى التام.

٨٩ - قوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ كَانَتَا رَتۡقٗا فَفَتَقۡنَٰهُمَاۖ وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّۚ أَفَلَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

- موضع الوقف: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّۚ﴾.

هو وقف كاف عند الأنصاري والأشموني[5]، ووقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[6]. فهو يتردد بين الكافي والجائز، فلا بأس بعلامة (ج) لهذا الموضع، فهو أولى من علامة (صلى).

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٠٦، ومنار الهدى ٢/ ٣٣.

(٢) انظر: القطع والائتناف/ ٣٣١.

(٣) انظر: المكتفى/ ٣٨٦، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٢٣.

(٤) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٠٥، وغرائب القرآن ٥/ ١٢.

(٥) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٣٢٤، ومنار الهدى ٢/ ٢٤.

(٦) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٠٥، وغرائب القرآن ٥/ ١٢.

٩٠ - ﴿قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِۗ بَلْ هُمْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٢].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

- **موضع الوقف:** ﴿مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِۗ﴾.

هو وقف حسن عند الأنباري[١]، وكاف عند النحاس والأنصاري والأشموني[٢]. ويرى السجاوندي والنيسابوري أنه وقف مطلق[٣]. وهو وقف بين الحسن والكافي، فلا بأس من وضع علامة (ج).

٩١ - ﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٧].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

- **موضع الوقف:** ﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ﴾.

يرى السجاوندي والنيسابوري أنه وقف مطلق[٤]. وهو وقف صالح عند العماني والأنصاري[٥]. ويرى الأشموني أنه وقف حسن[٦]، فلا بأس من وضع علامة (ج)، وذلك للتخلص من علامة (صلى) المضطربة.

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٠٦.

(٢) انظر: القطع والائتناف/ ٣٣٢، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٢٥، ومنار الهدى ٢/ ٣٥.

(٣) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٠٦، وغرائب القرآن ٥/ ١٢.

(٤) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٠٨، وغرائب القرآن ٥/ ٢٨.

(٥) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٣٢٧.

(٦) انظر: منار الهدى ٢/ ٣٩.

٩٢ ـ ﴿وَلُوطًا ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَت تَّعْمَلُ ٱلْخَبَٰٓئِثَۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَٰسِقِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٤].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿كَانَت تَّعْمَلُ ٱلْخَبَٰٓئِثَۚ﴾.

يرى النحاس والأنصاري والأشموني أنه وقف كاف[1]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[2]. وأرى أن إشارة (ج) تتناسب مع هذا الوقف.

٩٣ ـ ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦۗ﴾ [الحج: ٣٠].

في الطبعة القديمة لم توضع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

ـ موضع الوقف: ﴿ذَٰلِكَ﴾.

يرى السجاوندي أن الوقف على (ذلك) جائز والوصل أولى، وتبعه النيسابوري[3]. ويذكر الأنصاري أن زعم بعضهم أنه وقف، بجعله مبتدأ حذف خبره، أو خبرًا لمبتدأ محذوف، أي ذلك لازم لكم أو الأمر ذلك، أو مفعولًا لمحذوف أي افعلوا ذلك واحفظوا، فقد ذهب الأنصاري أنه كلام مفصول عما بعده. وتبعه في هذا الأشموني بالعلّة ذاتها[4]. وكلام

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٣٣٤، والمقصد على هامش المصحف/٣٢٨، ومنار الهدى: ٢/ ٤٠.

(٢) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٠٩، وغرائب القرآن ٥/ ٢٨.

(٣) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧١٩، وغرائب القرآن ٥/ ٧٤.

(٤) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٣٣٥، ومنار الهدى: ٢/ ٥٠.

الأنصاري منقول من المرشد، وقد قال العماني بعده: وعلى الوجهين جميعًا لا يحسن الوقف عندي على (ذلك)، والابتداء به حسن[(١)].

٩٤ ـ ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

ـ **موضع الوقف** ﴿ذَٰلِكَ﴾.

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

هو جائز عند السجاوندي والوصل أولى، وتبعه النيسابوري[(٢)]. ويذكر الأنصاري أنه زعم بعضهم أنه وقف، بجعله مبتدأ حذف خبره، أو خبرًا لمبتدأ محذوف، أي ذلك لازم لكم أو الأمر ذلك، أو مفعولًا لمحذوف أي افعلوا ذلك واحفظوا، فقد ذهب الأنصاري أنه كلام مفصول عما بعده. وتبعه في هذا الأشموني بالعلّة ذاتها[(٣)]. وكلام الأنصاري منقول من المرشد، وقد قال العماني بعده: وعلى الوجهين جميعًا لا يحسن الوقف عندي على ﴿ذَٰلِكَ﴾، والابتداء به حسن[(٤)].

٩٥ ـ ﴿وَكُذِّبَ مُوسَىٰ فَأَمْلَيْتُ لِلْكَٰفِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [الحج: ٤٤].

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾.

---

(١) المرشد٢/ ٤١٨.
(٢) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧١٩، وغرائب القرآن ٥/ ٧٤.
(٣) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٣٣٥، ومنار الهدى ٢/ ٥٠.
(٤) المرشد٢/ ٤١٨.

هو وقف حسن عند الأنباري(١)، ووقف كاف عند النحاس، والداني، والأنصاري، والأشموني(٢).

وعلامة (صلى) لا تتناسب مع هذا الوقف، بل ينبغي أن توضع له علامة (ج) لأنه يتردد بين الحسن والكافي.

٩٦ ـ ﴿لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [الحج: ٥٩].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ **موضع الوقف:** ﴿لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥ﴾.

هو وقف حسن عند النحاس والأشموني(٣). ويرى الداني والأنصاري أنه وقف كاف(٤). وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري(٥). وهو وقف متردد بين الكافي والحسن، فلا بأس بوضع علامة (ج).

٩٧ ـ ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ [الحج: ٦٠].

في الطبعة القديمة لم توضع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

ـ **موضع الوقف:** ﴿ذَٰلِكَ﴾.

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤١١.

(٢) انظر: القطع والائتناف/ ٣٤٦، والمكتفى/ ٣٩٥، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٣٧، ومنار الهدى: ٢/ ٥٣.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٣٤٧، ومنار الهدى ٢/ ٥٤.

(٤) انظر: المكتفى/ ٣٩٦، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٣٩.

(٥) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٢١، وغرائب القرآن ٥/ ٨٧.

سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والعماني، والأنصاري، والأشموني، وهو وقف جائز عند السجاوندي والنيسابوري[١]. فلو لم توضع عليه علامة (صلى) لكان أجدى.

٩٨ ـ ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ [الحج: ٦٠].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ **موضع الوقف:** ﴿لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ ۗ﴾.

هو وقف حسن عند الأنباري، وتام عند الداني[٢]، وكاف عند النحاس والأشموني[٣]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[٤]. ويرى العماني والأنصاري أنه وقف حسن[٥]، لا بأس بإشارة (ج) فهي تتناسب مع هذا الوقف.

٩٩ ـ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [الحج: ٦٣].

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤١٢، والقطع والائتناف/ ٣٤٧، والمكتفى/ ٣٩٦، والمرشد ٢/ ٤٢٣، والمرشد ٢/ ٤٢٣، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٣٩، ومنار الهدى: ٢/ ٥٥، وعلل الوقوف ٢/ ٧٢١، وغرائب القرآن ٥/ ٨٧.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٤١٢، والمكتفى/ ٣٩٦.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٣٤٧، ومنار الهدى ٢/ ٥٥.

(٤) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٢١، وغرائب القرآن ٥/ ٨٧.

(٥) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٣٣٩.

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ﴾.

هو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري(١). ويرى العماني والأنصاري أنه وقف حسن(٢). وأما الأشموني فيرى أنه وقف كاف(٣). وهو متردد بين العلامتين السابقة واللاحقة.

١٠٠ ـ ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحج: ٦٤].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ﴾.

يرى السجاوندي والنيسابوري أنه وقف مطلق(٤). ويرى العماني، والأنصاري، والأشموني أنه وقف حسن(٥). إذًا هو يتردد بين الكافي والجائز، أي بين العلامتين السابقة واللاحقة.

١٠١ ـ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحج: ٦٥].

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٤١، وغرائب القرآن ٥/ ٨٧.

(٢) انظر: المرشد٢/ ٤٢٣، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٣٩.

(٣) انظر: منار الهدى ٢/ ٥٥.

(٤) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٢١، وغرائب القرآن ٥/ ٨٧.

(٥) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٣٣٩، ومنار الهدى ٢/ ٥٥.

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ﴾.

هو وقف كاف عند النحاس، وتام عند الداني[١]. ويرى السجاوندي والنيسابوري أنه وقف مطلق[٢]، لكنه وقف حسن عند الأنصاري والأشموني[٣]. فهو يتردد بين الوقف الحسن والكافي.

١٠٢ ـ ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الحج: ٧٢].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ﴾.

هو عند النحاس نقلًا عن القتيبي وقف تام[٤]. وهو وقف كافٍ عند الداني[٥]. ويرى السجاوندي والنيسابوري أنه وقف مطلق[٦]. ويرى الأنصاري أنه وقف حسن[٧]. والأشموني يرى ما يراه النحاس أنه وقف تام[٨]. فهو يتردد بين التام والحسن.

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٣٤٧، والمكتفى/ ٣٩٦.

(٢) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٢١، وغرائب القرآن ٥/ ٩٨.

(٣) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٣٤٠، ومنار الهدى ٢/ ٥٦.

(٤) انظر: القطع والائتناف/ ٣٤٧.

(٥) انظر: المكتفى/ ٣٩٧.

(٦) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٢٢، وغرائب القرآن ٥/ ٩٨.

(٧) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٣٤٠.

(٨) انظر: منار الهدى ٢/ ٥٦.

١٠٣ ـ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٣].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾.

هو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[1]. ويرى العماني والأنصاري أنه وقف جائز، بينما يرى الأشموني أنه وقف حسن[2]. فعلامة (ج) أوفق من علامة (صلى) لهذا الموطن.

١٠٤ ـ ﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٢].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾.

سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني[3]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[4]. وهو وقف جائز عند العماني والأنصاري، وحسن عند الأشموني[5]. فعلامة (ج) أوفق من علامة (صلى) لهذا الموطن.

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٢٧، وغرائب القرآن ٥/ ١١٧.

(٢) انظر: المرشد ٢/ ٤٣٢، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٤٣، ومنار الهدى ٢/ ٦١.

(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٤١٤، والقطع والائتناف/ ٣٥٠، والمكتفى/ ٤٠١.

(٤) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٢٨، وغرائب القرآن ٥/ ١١٨.

(٥) انظر: المرشد ٢/ ٤٣٠، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٤٤، ومنار الهدى ٢/ ٦٢.

١٠٥ ـ ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا وَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٤].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

ـ موضع الوقف: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾.

هو وقف حسن عند الأنباري(١)، وتام فيما نقله النحاس عن الأخفش(٢)، وكاف شبيه بالتمام عند الداني(٣). وهو وقف كاف عند الأنصاري(٤)، وتام عند الأشموني(٥). ولم يذكره السجاوندي والنيسابوري(٦). أقول: علامة الوقف (ج) أولى من علامة (صلى) لهذا الموضع.

١٠٦ ـ ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٢].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

هو وقف حسن عند الأنباري والأشموني، وكاف عند النحاس،

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤١٤.
(٢) انظر: القطع والائتناف/ ٣٥٠.
(٣) انظر: المكتفى/ ٤٠١.
(٤) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٣٤٥.
(٥) انظر: منار الهدى ٢/ ٦٤.
(٦) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٢٩، وغرائب القرآن ٢/ ٧٢٩.

والداني، والعماني في المرشد[١]. فعلامة (ج) في الطبعة الجديدة أوفق من (صلى).

١٠٧ ـ ﴿وَلَدَيۡنَا كِتَٰبٞ يَنطِقُ بِٱلۡحَقِّۚ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٢].

في الطبعة القديمة علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة وضعت عليه علامة (صلى).

ـ موضع الوقف: ﴿يَنطِقُ بِٱلۡحَقِّۚ﴾.

سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والعماني، والأشموني[٢].

أقول: يجوز في الواو في قوله: (وهم لا يظلمون) أن تكون حالية، وأن تكون استئنافية. فإن جعلناها استئنافية فالوقف على ﴿بِٱلۡحَقِّۚ﴾ جائز، وإن جعلناها حالية فلا يوقف عليها، حتى لا يفرق بين الحال وصاحبه.

١٠٨ ـ ﴿أَمۡ تَحۡسَبُ أَنَّ أَكۡثَرَهُمۡ يَسۡمَعُونَ أَوۡ يَعۡقِلُونَۚ إِنۡ هُمۡ إِلَّا كَٱلۡأَنۡعَٰمِۖ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤].

ـ موضع الوقف: ﴿إِلَّا كَٱلۡأَنۡعَٰمِۖ﴾.

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الجديدة لم توضع عليه علامة وقف.

سكت عنه الأنباري، والنحاس، والعماني، وهو وقف كاف عند

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤١٤، والقطع/ ٣٥٢، والمكتفى/ ٤٠٢، والمرشد ٢/ ٤٣٥، ومنار الهدى ٢/ ٦٦.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٤١٤، والقطع/ ٣٥٢، والمكتفى/ ٤٠٢، والمرشد ٢/ ٤٣٥، ومنار الهدى ٢/ ٦٦.

الداني، وجائز عند الأشموني[1]. وأرى أنه وقف جائز ضمن ضوابط الوقف التي مرت، كما أن ما بعده ﴿بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ و(بل) للإضراب فيستحسن البدء بها، فلو وضعت لها علامة (ج) لساغ ذلك.

١٠٩ ـ ﴿كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ٥٩].

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

ـ موضع الوقف: ﴿كَذَٰلِكَ﴾.

هو تام عند الداني، والنحاس، والعماني، والأنصاري[2]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[3]. قال العماني في المرشد: قال أبو حاتم: (ومقام كريم) كاف، ثم قال (كذلك) أي كذلك فعلنا بهم، وقال غيره: معنى (كذلك): أي تركوا تلك الجنات والعيون والكنوز كما كانت، لم يحولوها ولم يغيروها، بل تركوها كذلك، أي كحالها وخرجوا في طلب موسى، فعلى هذا الوجه يجب أن يكون الوقف على (كذلك)، وفي الوجه الأول على (ومقام كريم)[4]. أقول: لولا الواو في (وأورثناها) لكان الوصل أولى. لذا ينبغي وضع إشارة سوى (صلى).

١١٠ ـ ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾ [النمل: ٣٦].

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٢٢، والقطع/ ٣٦٨، والمكتفى/ ٤١٨، والمرشد٢/ ٤٦٧، ومنار الهدى٢/ ٩٠.

(٢) انظر: المكتفى/ ٤٢٢، والقطع والائتناف/ ٣٧٥، والمرشد٢/ ٤٧٨، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٦٩.

(٣) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٥٦، وغرائب القرآن ٥/ ٢٦٢.

(٤) المرشد٢/ ٤٧٨.

في الطبعة القديمة لم توضع علامة وقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

- **موضع الوقف:** ﴿خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم﴾.

سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والعماني، وجائز عند الأشموني لاختلاف الجملتين[1].

وأرى أنه وقف جائز، لأن ما بعده ﴿بَلْ أَنتُمْ﴾ و(بل) للإضراب فيستحسن البدء بها.

١١١ - ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟﴾ [القصص: ٢٩].

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

- **موضع الوقف:** ﴿ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا﴾.

هو وقف جائز عند السجاوندي والنيسابوري[2]. ويرى الأشموني أنه وقف حسن[3]. وطول الفاصلة يقتضي ألا توضع علامة (صلى)، وبما أن المقصود منها جواز الوقف، والوصل أولى فكان يمكن أن نضع علامة (ج) فهي أخف على نَفَس القارئ.

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٢٩، والقطع/ ٣٨١، والمكتفى/ ٤٣٠، والمرشد ٢/ ٤٩٦، ومنار الهدى٢/ ١١١.

(٢) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٧٩، وغرائب القرآن ٥/ ٢٣٦.

(٣) انظر: منار الهدى ٢/ ١٢٣.

١١٢ ـ ﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ ٱلْآمِنِينَ﴾ [القصص: ٣١].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ **موضع الوقف**: ﴿أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ﴾.

هو وقف كاف عند الداني[١]. ويرى السجاوندي والنيسابوري أنه وقف مطلق[٢]. أما العماني والأنصاري فيريان أنه وقف حسن[٣]. فعلامة (ج) أوفق من علامة (صلى).

١١٣ ـ ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ [القصص: ٧١].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ **موضع الوقف**: ﴿يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ﴾.

هو وقف تام عند الأنباري، وحسن عند النحاس[٤]. ووقف تام عند الداني[٥]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[٦]. ويرى

---

(١) انظر: المكتفى/ ٤٣٧.
(٢) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٧٩، وغرائب القرآن ٢/ ٣٣٦.
(٣) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٣٨٩.
(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٣٣، والقطع والائتناف/ ٣٩٠.
(٥) انظر: المكتفى/ ٤٣٩.
(٦) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٨٣، وغرائب القرآن ٥/ ٣٨٩.

العماني والأنصاري أنه وقف تام، ويرى الأشموني أنه وقف كاف[(١)]. فهو وقف يتردد بين الكافي والحسن. فلا بأس بحذف علامة (صلى).

١١٤ ـ ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [القصص: ٧٢].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿تَسْكُنُونَ فِيهِ ۖ﴾.

وقف تام عند الأنباري والداني[(٢)]، وحسن عند النحاس[(٣)]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[(٤)]. ويرى العماني وأبو زكريا الأنصاري والأشموني أنه وقف كاف[(٥)]. فهو وقف يتردد بين الكافي والحسن فلا بأس بحذف علامة (صلى).

١١٥ ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ﴾ [القصص: ٨٠].

في الطبعة القديمة لم توضع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾.

---

(١) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٣٩٤، ومنار الهدى ٢/ ١٢٩.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٣٣، والمكتفى/ ٤٣٩.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٣٩٠.

(٤) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٨٣، وغرائب القرآن ٥/ ٣٥٩.

(٥) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٣٩٤، ومنار الهدى ٢/ ١٢٩.

هو وقف حسن عند الأنباري[١]، وصالح عند النحاس[٢]، وكاف عند الداني، والأنصاري، والأشموني[٣]. ويرى السجاوندي والنيسابوري أنه وقف جائز[٤]. وقد وضعت علامة (ج) في الطبعة الجديدة في موضعها.

١١٦ - ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ ۚ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [العنكبوت: ١٠].

في الطبعة القديمة لم توضع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

- **موضع الوقف**: ﴿كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾.

هو وقف تام عند النحاس - فيما نقله عن نافع - وعند الأشموني[٥]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[٦] يحتاج إلى موضع وقف لتمام المعنى، ولطول الفاصلة، وكان الأولى أن توضع له علامة (ج).

١١٧ - ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤١].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٣٣.
(٢) انظر: القطع والائتناف/ ٣٩٠.
(٣) انظر: المكتفى/ ٤٣٩، والمقصد على هامش المصحف/ ٣٩٥، ومنار الهدى ٢/ ١٣٠.
(٤) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٨٤، وغرائب القرآن ٥/ ٣٥٩.
(٥) انظر: القطع والائتناف/ ٣٩٢، ومنار الهدى ٢/ ١٣٣.
(٦) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٨٥، وغرائب القرآن ٥/ ٣١٧.

ـ موضع الوقف: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾.

هو عند السجاوندي وقف لازم، لأن جواب لو محذوف تقديره: لو كانوا يعلمون ما الأوثان لما اتخذوها أولياء، ولو وصل صار وهن بيت العنكبوت معلقًا بعلمهم، كما يرى السجاوندي[1]. ويرى النيسابوري والأشموني أنه وقف جائز على أن جواب (لو) محذوف تقديره: لو كانوا يعلمون وهن الأصنام لما اتخذوها، أي لما اتخذوا من يضرب له بهذه الأمثال لحقارته[2]. وعلامة (ج) أوفق.

١١٨ ـ ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَـٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَـٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [العنكبوت: ٥٠].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿مِّن رَّبِّهِۦ﴾.

سكت عنه الأنباري والنحاس[3]. وهو وقف كاف عند الداني، والعماني، والأنصاري، والأشموني[4]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[5]. وعلامة (ج) أوفق.

١١٩ ـ ﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَـٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٦].

---

(١) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٩٢.

(٢) انظر: غرائب القرآن ٥/ ٣٧٥، ومنار الهدى ٢/ ١٣٧.

(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٣٥، والقطع والائتناف/ ٣٩٧.

(٤) انظر: المكتفى/ ٤٤٥، والمرشد٢/ ٥٢٦، والمقصد على هامش المصحف، ومنار الهدى ٢/ ٧٩٣.

(٥) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٩٣، وغرائب القرآن ٥/ ٣٨٧.

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾.

هو وقف حسن عند الأنباري[١]. وهو تام عند النحاس فيما نقله عن الأخفش[٢]. وهو وقف كاف عند الداني والأشموني[٣]، وهو وقف لاستئناف التهديد عند السجاوندي[٤]، وكاف عند العماني والأنصاري[٥]. ولم يقف عليه السجاوندي وجعل عليه علامة (لا) لاستئناف التهديد[٦]. وعلامة (ج) أوفق.

١٢٠ ـ ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ [الروم: ٥٤].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾.

هو وقف حسن عند الأنباري[٧]، ووقف كاف عند الداني،

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٣٦.

(٢) انظر: القطع والائتناف/ ٣٩٨.

(٣) انظر: المكتفى/ ٤٤٦، ومنار الهدى ٢/ ١٤٠.

(٤) انظر: علل الوقوف ٢/ ٧٩٦.

(٥) انظر: المرشد ٢/ ٥٢٩، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٠٤.

(٦) انظر: غرائب القرآن ٥/ ٣٨٨.

(٧) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٣٩.

والأنصاري، والأشموني[١]، ووقف صالح عند النحاس[٢]. ويرى السجاوندي أنه وقف جائز لاختلاف الجملتين[٣]. ويرى النيسابوري أنه وقف مطلق[٤]. فهو يتردد بين الكافي والجائز، وتتناسب معه علامة (ج).

١٢١ - ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٢٩].

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

- **موضع الوقف**: ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾.

يرى السجاوندي أنه وقف مجوّز رمز له بـ (ز)، وتبعه في ذلك النيسابوري[٥]. وقد انفرد الأشموني بأنه وقف كاف[٦]. فعلامة (ج) أوفق لهذا الموضع.

١٢٢ - ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ [السجدة: ٢٦].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

---

(١) انظر: المكتفى/ ٤٥٠، والمقصد على هامش المصحف/ ٤١٠، ومنار الهدى ٢/ ١٤٩.
(٢) انظر: القطع والائتناف/ ٤٠٤.
(٣) انظر: علل الوقوف ٢/ ٨٠٣ وهو عنده وقف مطلق في نسخة ثانية. انظر: علل الوقوف هامش (١) ٢/ ٨٠٣.
(٤) انظر: غرائب القرآن ٥/ ٤١٥.
(٥) انظر: علل الوقوف ٢/ ٨٠٧، وغرائب القرآن ٥/ ٤٢٨.
(٦) انظر: منار الهدى ٢/ ١٥٣.

ـ موضع الوقف: ﴿فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ﴾.

سكت عنه الأنباري، والنحاس، والأنصاري[١]. ويرى السجاوندي والنيسابوري أنه وقف مطلق[٢]. ويرى الأشموني أنه وقف كاف[٣]. فعلامة (ج) أوفق، جاءت في موضعها.

١٢٣ ـ ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَٰمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ ۖ أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ [السجدة: ٢٧].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَٰمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ﴾.

هو وقف حسن عند الأنباري[٤]، وهو كاف عند النحاس، والداني، والأنصاري، والأشموني[٥]. وهو عند السجاوندي والنيسابوري وقف مطلق[٦]. فعلامة (ج) أوفق لهذا الموضع، جاءت في موضعها.

١٢٤ ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الأحزاب: ١].

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٤١٠، وإيضاح الوقف/ ٤٤٢، والمقصد على هامش المصحف/ ٤١٧.

(٢) انظر: علل الوقوف ٢/ ٨١١، وغرائب القرآن ٥/ ٤٣٥.

(٣) انظر: منار الهدى ٢/ ١٥٨.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٤٢.

(٥) انظر: القطع والائتناف/ ٤١٠، والمكتفى/ ٤٥٦، والمقصد على هامش المصحف/ ٤١٧، ومنار الهدى ٢/ ١٥٨.

(٦) انظر: علل الوقوف ٢/ ٨١١، وغرائب القرآن ٥/ ٤٣٥.

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾.

هو وقف جائز عند النحاس[1]، وكاف عند الأنصاري والأشموني[2]. ووقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[3]. فعلامة (ج) أوفق، جاءت في موضعها.

١٢٥ ـ ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢].

في الطبعة القديمة وضِعَتْ علامة الوقف (ج) بعد كلمة ﴿ٱلنِّسَآءِ﴾، وفي الطبعة الجديدة حذفت ووضعت بعد ﴿ٱتَّقَيْتُنَّ﴾.

ـ موضع الوقف: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾.

سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري، والأشموني، والسجاوندي، والنيسابوري[4].

ـ موضع الوقف الثاني: ﴿إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾.

هو وقف حسن عند الأنباري، وتام عند النحاس فيما نقله عن

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٤١١.

(٢) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٤١٨، ومنار الهدى ٢/ ١٥٩.

(٣) انظر: علل الوقوف ٣/ ٨١٥، وغرائب القرآن ٥/ ٤٤٤.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٤٣، والقطع والائتناف/ ٤١٢، والمكتفى/ ٨٥٨، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٢٢، ومنار الهدى/ ١٦٣، وعلل الوقوف ٣/ ٨٢١، وغرائب القرآن ٥/ ٤٤٤.

الأخفش، وكاف عند الداني، والأنصاري، والأشموني[١]. ولم يتعرض له السجاوندي والنيسابوري[٢]. فعلامة (ج) بعد كلمة ﴿أَتَّقَيْتُنَّ﴾ أوفق، جاءت في موضعها.

١٢٦ - ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة لم توضع عليه علامة وقف.

- موضع الوقف: ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾.

سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، وهو وقف صالح عند العماني، وجائز عند السجاوندي والأشموني[٣]. وهو وقف جائز، لأن الجملة بعده تصلح للاستئناف.

١٢٧ - ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَجَعَلْنَا ٱلْأَغْلَٰلَ فِىٓ أَعْنَاقِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [سبأ: ٣٣].

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

- موضع الوقف: ﴿لَمَّا رَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ﴾.

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٤٣، والقطع والائتناف/ ٤١٢، والمكتفى/ ٤٩٥، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٢٢، ومنار الهدى ٢/ ١٦٣.

(٢) انظر: علل الوقوف ٣/ ٨٢٠، وغرائب القرآن ٥/ ٤٥٥، والتعانق.

(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٤٥، والقطع/ ٤١٩، والمكتفى/ ٤٦٤، والمرشد٢/ ٥٧١، وعلل الوقوف٣/ ٨٢٩، ومنار الهدى٢/ ١٧٤.

هو وقف كاف عند الداني، والأنصاري، والأشموني[١]. ويرى السجاوندي أنه وقف مطلق، وتبعه في ذلك النيسابوري[٢]. فعلامة (ج) أوفق، جاءت في موضعها.

١٢٨ - ﴿وَجَعَلْنَا ٱلْأَغْلَٰلَ فِىٓ أَعْنَاقِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ۚ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [سبأ: ٣٣].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

- **موضع الوقف:** ﴿فِىٓ أَعْنَاقِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ۚ﴾.

هو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[٣]. وهو وقف حسن عند الأنصاري والأشموني[٤]. ولو تركت علامة (ج) لكان أوفق من علامة (صلى).

١٢٩ - ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّۖ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَاۖ وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ﴾ [فاطر: ٥].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة لم توضع علامة وقف.

- **موضع الوقف:** ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَاۖ﴾.

سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني، والنيسابوري،

(١) انظر: المكتفى/ ٤٦٥، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٢٢، ومنار الهدى ٢/ ١٧٥.
(٢) انظر: علل الوقوف ٣/ ٨٣١، وغرائب القرآن ٥/ ٤٩٥.
(٣) انظر: علل الوقوف ٣/ ٨٣١، وغرائب القرآن ٥/ ٤٩٥.
(٤) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٤٣٢، ومنار الهدى ٢/ ١٧٥.

والأشموني[١]. قال عنه السجاوندي: وقفة للفصل بين الموعظتين[٢] بما أن العطف فيه ما بين المعطوف والمعطوف عليه معنى مختلف، فيجوز أن نضع له علامة (ج).

١٣٠ - ﴿يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ كُلّٞ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗىۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ لَهُ ٱلۡمُلۡكُۚ وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣].

في الطبعة القديمة لم توضع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

- **موضع الوقف:** ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ﴾.

يرى السجاوندي أن الوقف عليه مجوّز إلا أن الوصل أولى. والتقدير: وسخر الشمس والقمر جاريًا كلٌّ واحدٍ منهما لأجل مسمى[٣]. وأما العماني، والأنصاري، والأشموني فيرون أن الوقف على (والقمر) حسن لأن (كلٌّ) مستأنف مبتدأ[٤] فيمكن أن يتحمل علامة (ج).

١٣١ - ﴿لِيَأۡكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡۚ أَفَلَا يَشۡكُرُونَ﴾ [يس: ٣٥].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

- **موضع الوقف:** ﴿وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾.

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٤٧، والقطع والائتناف/ ٤٢٣، والمكتفى/ ٤٦٣، وغرائب القرآن ٥/ ٥٠٦، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٣٥، ومنار الهدى ٢/ ١٧٨.

(٢) انظر: علل الوقوف ٣/ ٨٣٥.

(٣) انظر: علل الوقوف ٣/ ٨٣٧.

(٤) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٤٣٦، ومنار الهدى ٢/ ١٨٠.

يرى النحاس، والعماني، والأنصاري أنه وقف كاف[(١)]. وأما السجاوندي، والنيسابوري فيريان أنه وقف مطلق[(٢)]. وأما الأشموني فيرى أنه وقف حسن[(٣)]. فعلامة (ج) جاءت في موضعها.

١٣٢ ـ ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي ٱلْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [يسٓ: ٦٨].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿فِي ٱلْخَلْقِ﴾.

يرى الأشموني أنه وقف مطلق[(٤)]. وهو وقف كاف عند النحاس[(٥)]. ويرى العماني والأنصاري أنه وقف صالح[(٦)]. وهو عند الأشموني وقف حسن[(٧)]، فعلامة (ج) جاءت في موضعها.

١٣٣ ـ ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ وَمَشَارِبُ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ [يسٓ: ٧٣].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿مَنَٰفِعُ وَمَشَارِبُ﴾.

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٤٣١، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٤٢.
(٢) انظر: علل الوقوف ٣/ ٨٤٦، وغرائب القرآن ٥/ ٥٢٤.
(٣) انظر: منار الهدى ٣/ ١٨٩.
(٤) انظر: علل الوقوف ٣/ ٨٥١.
(٥) انظر: القطع والائتناف/ ٤٣٢.
(٦) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٤٤٤.
(٧) انظر: منار الهدى ٣/ ١٩٢.

هو وقف مطلق عند السجاوندي[١]، ووقف عند النيسابوري لأنه رأس آية[٢]، وكاف عند الأنصاري[٣]، وجائز عند الأشموني[٤]. وعلامة (ج) هنا جاءت في موضعها.

١٣٤ ـ ﴿فَوَٰكِهُ وَهُم مُّكْرَمُونَ﴾ [الصافات: ٤٢].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة لم توضع علامة وقف.

ـ موضع الوقف: ﴿فَوَٰكِهُ﴾.

سكت عنه الأنباري[٥]. وهو وقف كاف عند النحاس، والداني، والأنصاري، والأشموني[٦]. وهو وقف جائز عند السجاوندي والنيسابوري[٧]. وفي هذا الموضع جواز الوقف أولى من غيره، لذلك ينبغي وضع إشارة (ج) بدلًا من العلامة المحذوفة (صلى).

١٣٥ ـ ﴿وَبِٱلَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات: ١٣٨].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿وَبِٱلَّيْلِ﴾.

(١) انظر: علل الوقوف ٣/ ٨٥١.
(٢) انظر: غرائب القرآن ٥/ ٥٣٧.
(٣) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٤٤٥.
(٤) انظر: منار الهدى ٢/ ١٩٢.
(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٥٢.
(٦) انظر: القطع والائتناف/ ٤٣٦، والمكتفى/ ٤٧٨، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٤٧، ومنار الهدى٢/ ١٩٦.
(٧) انظر: علل الوقوف ٣/ ٨٥٥، وغرائب القرآن ٥/ ٥٥٢.

هو وقف تام عند الأنباري، والنحاس فيما يرويه عن نافع، وهو قول الأخفش والداني، والأنصاري، والأشموني[١]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[٢]. فعلامة (قلى) هنا أوفق.

١٣٦ ـ ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَاۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِىۖ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [صٓ: ٨].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ **موضع الوقف**: ﴿مِّن ذِكْرِىۖ﴾.

هو جائز عند السجاوندي، والوصل أولى عند النيسابوري[٣]. ولا بأس بعلامة (ج) في هذا الموضع لأن ما بعد الوقف (بل) التي للإضراب.

١٣٧ ـ ﴿هَٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْۖ لَا مَرْحَبًۢا بِهِمْۚ إِنَّهُمْ صَالُوا۟ ٱلنَّارِ﴾ [صٓ: ٥٩].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة لم توضع علامة وقف.

ـ **موضع الوقف**: ﴿مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْۖ﴾.

سكت عنه الأنصاري والداني[٤]. وهو وقف كاف عند الفراء فيما نقله النحاس، وعند الأنصاري[٥]. ويرى الأشموني أنه وقف حسن[٦]. وأما

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٥٣، والقطع والائتناف/ ٤٣٨، والمكتفى/ ٤٧٩، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٥١، ومنار الهدى ٢/ ٢٠٠.

(٢) انظر: علل الوقوف ٣/ ٨٥٩، وغرائب القرآن ٥/ ٥٦٧.

(٣) انظر: علل الوقوف ٣/ ٨٦٦، وغرائب القرآن ٥/ ٥٨١.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٥٥، والمكتفى/ ٤٨٤.

(٥) انظر: القطع والائتناف/ ٤٤٤، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٥٦.

(٦) انظر: منار الهدى ٢/ ٤٥٦.

الأشموني والنيسابوري فيريان أنه وقف جائز، والعلّة في ذلك هو اتصال المعنى مع الابتداء بما في معنى الدعاء[١]. وهذا الموضع يتحمل علامة (ج).

١٣٨ ـ ﴿قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ ۖ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [صٓ: ٧٦].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة لم توضع علامة وقف.

ـ **موضع الوقف**: ﴿خَيْرٌ مِّنْهُ ۖ﴾.

يرى السجاوندي والنيسابوري أنه وقف مطلق، كأنه علّل الخيرية، وقال: لأنك خلقتني من نار. وهو جائز عند الأشموني للعلة ذاتها[٢]. وفي هذا الموضع ينبغي أن توضع علامة (ج).

١٣٩ ـ ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [الزمر: ٧].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ﴾.

هو وقف كاف، بل أحسن من الكافي عند النحاس، وتام عند الداني، وأحسن من الكافي عند الأنصاري، وحسن عند الأشموني[٣]. ويرى

(١) انظر: علل الوقوف ٣/ ٨٧٣، وغرائب القرآن ٥/ ٦٠١.

(٢) انظر: علل الوقوف ٣/ ٨٧٦، وغرائب القرآن ٥/ ٦٠١، ومنار الهدى ٢/ ٤١٠.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٤٤٦، والمكتفى/ ٤٨٧، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٥٩، ومنار الهدى/ ٢١٣.

السجاوندي والنيسابوري أنه وقف مطلق، لأنه تم بعده لترتيب الأخبار[١]. وفي هذا الموضع لا ينبغي تغيير علامة (قلى).

١٤٠ - ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ٨].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة لم توضع علامة وقف.

- **موضع الوقف**: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ﴾.

هو وقف جائز، والوصل أولى عند السجاوندي والنيسابوري[٢]. ويرى الأشموني أنه وقف حسن[٣]. هذا الموضع ينبغي وضع علامة (ج)، فما بعده (إنّ) مكسورة الهمزة، التي يجوز الابتداء بها.

١٤١ - ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧].

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

- **موضع الوقف**: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾.

هو وقف حسن عند الأنباري، وتام عند النحاس على ما رواه عن

(١) انظر: علل الوقوف ٣/ ٨٧٨، وغرائب القرآن ٥/ ٦١٢.
(٢) انظر: علل الوقوف ٣/ ٨٧٨، وغرائب القرآن ٥/ ٦١٢.
(٣) انظر: منار الهدى ٢/ ٢١٣.

نافع. وكاف عند الداني، والعماني، والأنصاري، والأشموني[١]. وهو جائز عند السجاوندي والنيسابوري، لأن التقدير: يقولون ربنا...[٢]. وينبغي وضع علامة (ج) لهذا الموضع.

١٤٢ ـ ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟ ۚ فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِىِّ ٱلْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة لم توضع علامة وقف.

ـ موضع الوقف: ﴿كَفَرْتُمْ﴾.

وقف تام عند الأشموني، وذلك للابتداء بالشرط بعده[٣]، وهو جائز عند السجاوندي للابتداء بالشرط بعده مع العطف. وتبعه النيسابوري للعلّة نفسها[٤]. وينبغي وضع علامة (ج) لهذا الموضع.

١٤٣ ـ ﴿وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [فصلت: ٢١].

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ **موضع الوقف**: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾.

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٥٩، والقطع والائتناف/ ٤٥١، والمكتفى/ ٤٩١، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٦٧، ومنار الهدى ٢/ ٢٢٤.

(٢) انظر: علل الوقوف ٣/ ٨٨٨، وغرائب القرآن ٦/ ٢٠.

(٣) انظر: منار الهدى ٢/ ٢٢٤.

(٤) انظر: علل الوقوف ٣/ ٨٨٨، وغرائب القرآن ٦/ ٢٠.

هو تام عند الداني لأنه انقضاء كلامهم، وكاف عند النحاس، وحسن عند الأشموني[١]. هذا الموضع يتحمل علامة (ج).

١٤٤ ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة لم توضع علامة وقف.

ـ **موضع الوقف**: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡۖ﴾.

هو تام عند الأنباري، والنحاس، والداني[٢]. ويرى الأنصاري والأشموني أنه وقف حسن[٣]. ويرى السجاوندي والنيسابوري أنه لا يوقف عليه لأن ما بعده أمر تهديد، ولو فصل عن الدليل صار مطلقًا، ومطلق الأمر للوجوب، فأقل حكمه أن يوجب الإباحة[٤]. هذا الموضع يتحمل علامة (ج).

١٤٥ ـ ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ فَٱخۡتُلِفَ فِيهِۗ وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡۚ وَإِنَّهُمۡ لَفِي شَكّٖ مِّنۡهُ مُرِيبٖ﴾ [فصلت: ٤٥].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (قلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ **موضع الوقف**: ﴿فَٱخۡتُلِفَ فِيهِۗ﴾.

---

(١) انظر: المكتفى/ ٤٩٧، والقطع والائتناف/ ٤٥٩، ومنار الهدى ٢/ ٢٣٦.
(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٦٢، والقطع والائتناف/ ٤٥٩، والمكتفى/ ٤٩٨.
(٣) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٤٨١، ومنار الهدى ٢/ ٢٣٨.
(٤) انظر: علل الوقوف ٣/ ٩٠٢، وغرائب القرآن ٦/ ٥٦.

هو وقف تام عند الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري، والأشموني[١]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[٢]. وكان الأولى أن يبقى على ما كانت عليه علامة (قلى) في الطبعة الأولى.

١٤٦ ـ ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ أَزۡوَٰجٗاۖ يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة لم توضع علامة وقف.

ـ **موضع الوقف**: ﴿وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ أَزۡوَٰجٗاۖ﴾.

هو وقف جائز عند السجاوندي لأن ضمير (فيه) قد يعود إلى الأزواج الذي هو مدلول قوله (أزواجًا) والأصح أنه ضمير الرّحم، وإن لم يسبق ذكره، فكان الوقف أوجه[٣]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي، وتبعه النيسابوري في تعليله[٤]. فعلامة (ج) مناسبة لهذا الموضع.

١٤٧ ـ ﴿فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيۡءٖ فَمَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الشورى: ٣٦].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ **موضع الوقف**: ﴿فَمَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾.

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٦٣، والقطع والائتناف ٤٦٠، والمكتفى/ ٤٩٩، والمقصد على هامش المصحف/ ٤٨١، ومنار الهدى ٢/ ٢٣٩.

(٢) انظر: علل الوقوف ٣/ ٩٠٣، وغرائب القرآن ٦/ ٥٧.

(٣) انظر: علل الوقوف ٣/ ٩٠٧.

(٤) انظر: غرائب القرآن ٦/ ٦٦.

سكت عنه الأنباري، والنحاس، والداني[1]. وقال عنه الأنصاري والأشموني وقف حسن[2]. وهو وقف جائز عند الأشموني لعطف جملتي الشرط، وإن حذفت الفاء الثانية، ومن جعل الثانية إخبارًا مستأنفًا لعدم الفاء فوقفه مطلق، وتبعه في ذلك النيسابوري[3]. فعلامة (ج) التي وضعت هنا في موضعها.

١٤٨ ـ ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِي مِن تَحْتِيٓۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الزخرف: ٥١].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ موضع الوقف: ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِيٓۚ﴾.

قال عنه العماني والأنصاري: وقف صالح[4]. ويرى الأشموني أنه وقف حسن[5]. وهو عند السجاوندي وقف جائز لابتداء الاستفهام مع اتحاد الكلام، وتبعه في ذلك النيسابوري[6]. وعلامة (ج) التي وضعت هنا في موضعها.

١٤٩ ـ ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَاۚ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَاْ بَعْضَكُم بِبَعْضٍۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ٤].

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٦٤، والقطع والائتناف/ ٤٦٦، والمكتفى/ ٥٠٤.
(٢) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٤٨٧، ومنار الهدى ٢/ ٢٤٦.
(٣) انظر: علل الوقوف ٣/ ٩١١، وغرائب القرآن ٦/ ٧٦.
(٤) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٤٩٣.
(٥) انظر: منار الهدى ٢/ ٢٥٣.
(٦) انظر: علل الوقوف ٣/ ٩١٨، وغرائب القرآن ٦/ ٩١.

- **موضع الوقف:** ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلۡحَرۡبُ أَوۡزَارَهَاۚ﴾.

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

انقسم علماء الوقف في هذا الوقف قسمين: **الأول**: سكتوا عنه ولم يذكروه وهم: الأنباري، والنحاس، والداني، والأنصاري[(١)]. وأما **الفريق الثاني**: وهم السجاوندي، والنيسابوري، والأشموني: فيرون أن الوقف على ذلك أولى. قال السجاوندي: (ذلك ـ ط) أي: ذلك كذلك. وقد يبتدأ بقوله: (ذلك على الابتداء)، ولكن إذا انقطع خبره حسن اتصاله بما قبله ضرورة. وتبعه في ذلك النيسابوري. وقال الأشموني: اتصاله بما قبله أوضح[(٢)]. فعلامة (ج) أوفق من علامة (صلى) المضطربة.

١٥٠ - ﴿لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩].

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

- **موضع الوقف:** ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾.

قال الأنباري: (وتعزروه وتوقروه) معناه: وتعزروا النبي ـ ﷺ ـ وتوقروه، فالوقف عليه غير تام، لأن قوله: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا﴾ نسق عليه، والتسبيح لا يكون إلا لله ﷻ[(٣)]. وأما النحاس فينقل عن

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٧٤، والقطع والائتناف/ ٤٨٤، والمكتفى/ ٥٢٣، والمقصد على هامش المصحف/ ٥٠٧.
(٢) انظر: علل الوقوف/ ٩٤٧، وغرائب القرآن ٦/ ١٢٨، ومنار الهدى ٢/ ٢٧٤.
(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٧٦.

أبي حاتم وعن أحمد بن موسى أنه تام. قال: وخولفا في هذا، ويرى أن التمام نهاية الآية[1]. وهو كاف عند الداني، والعماني، والأنصاري[2]. ويرى الأشموني أنه لا يوقف عليه للعلّة التي ذكرها الأنباري[3]. ويرى السجاوندي أنه وقف مطلق، وتبعه النيسابوري[4]. فعلامة (ج) التي وضعت هنا في موضعها.

١٥١ - ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [الحديد: ١٢].

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

- موضع الوقف: ﴿وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾.

يرى الأنباري أنه وقف حسن، ويرى النحاس نقلًا عن أبي حاتم أنه وقف كاف، ويرى الداني أنه وقف كاف كذلك، وتبعهم في ذلك الأنصاري[5]. ولم يقف عليه السجاوندي، والنيسابوري، والأشموني[6]. فعلامة (ج) أولى هنا وأوفق من (صلى).

١٥٢ - ﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟

---

(١) انظر: القطع والائتناف/ ٤٨٧

(٢) انظر: المكتفى/ ٥٢٨، والمقصد على هامش المصحف/ ٥١١.

(٣) انظر: منار الهدى ٢/ ٢٨٠.

(٤) انظر: علل الوقوف ٣/ ٩٥٥، وغرائب القرآن ٦/ ١٤٢.

(٥) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٩١، والقطع والائتناف/ ٥١٦، والمكتفى/ ٥٥٥، والمقصد على هامش المصحف/ ٥٣٩.

(٦) انظر: علل الوقوف ٣/ ٩٩٨، وغرائب القرآن ٦/ ٢٥٠، ومنار الهدى ٢/ ٣٢١.

وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ﴾ [الحديد: ١٣].

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

ـ موضع الوقف: ﴿فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا﴾.

يرى الأنباري، والنحاس، والأشموني أنه وقف حسن(١). ويرى الداني والأنصاري أنه وقف كاف(٢). ويرى الأشموني والنيسابوري أنه وقف مطلق(٣). فعلامة (ج) أوفق من علامة (صلى) المضطربة.

١٥٣ ـ ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد: ٢٧].

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

ـ موضع الوقف: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ﴾.

هو كاف عند الأنصاري، وعند الأشموني جائز(٤). ولم يقف عليها السجاوندي والنيسابوري(٥). يمكن أن توضع عليه علامة (ج) لاختلاف المعنى بين المتعاطفين.

---

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٩١، القطع والائتناف/ ٥١٦، ومنار الهدى ٢/ ٥٢٠.

(٢) انظر: المكتفى/ ٥٥٥، والمقصد على هامش المصحف/ ٥٣٩.

(٣) انظر: علل الوقوف ٣/ ٩٩٨، وغرائب القرآن ٦/ ٢٥٠.

(٤) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٥٤١، ومنار الهدى ٢/ ٣٢٣.

(٥) انظر: علل الوقوف ٣/ ١٠٠١، وغرائب القرآن ٦/ ٢٥٠.

١٥٤ - ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد: ٢٧].

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

- موضع الوقف: ﴿رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾.

هو وقف حسن عند الأنباري، وكاف عند النحاس، والداني(١). وهو وقف تام عند الأخفش سعيد، وروي عن نافع. وقال الأنصاري: تام، وتبعه الأشموني في ذلك(٢). ويرى السجاوندي والنيسابوري أنه وقف مطلق(٣). فهو يتحمل علامة (قلى)، التي اقترحت في بداية هذا البحث حذفها.

١٥٥ - ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَيَتَنَاجَوْنَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [المجادلة: ٨].

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

- موضع الوقف: ﴿وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾.

يرى العماني والأنصاري أنه وقف كاف(٤). ويرى السجاوندي أنه

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٤٩١، والقطع والائتناف/ ٥١٩، والمكتفى/ ٥٥٧.

(٢) انظر: المكتفى هامش ٥/ ٥٥٧، والمقصد على هامش المصحف/ ٥٤١، ومنار الهدى ٢/ ٣٢٣.

(٣) انظر: علل الوقوف ٣/ ١٠٠٠، وغرائب القرآن ٦/ ٢٥٠.

(٤) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٥٤٣.

وقف مجوّز[١]، وهو وقف حسن عند الأشموني[٢]. والأوْلى أن توضع عليه علامة (ج) لاختلاف المعنى بين المتعاطفين.

١٥٦ - ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ وَاسْأَلُوا مَا أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنفَقُوا ذَٰلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الممتحنة: ١٠].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

- موضع الوقف: ﴿يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾.

هو وقف كاف عند النحاس، والداني، والأنصاري، والأشموني[٣]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[٤] يمكن أن توضع عليه علامة (ج) لاستئناف الكلام، وعلامة (صلى) لا تناسب هذا الموضع.

١٥٧ - ﴿فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الممتحنة: ١٢].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

- موضع الوقف: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ﴾.

يرى الداني، والأنصاري، والأشموني أنه وقف كاف[٥]. ويرى

---

(١) انظر: علل الوقوف ٣/ ١٠٠٣.
(٢) انظر: منار الهدى ٢/ ٣٢٦.
(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٥٢٨، والمكتفى/ ٥٦٥، والمقصد على هامش المصحف/ ٥٤٩، منار الهدى ٢/ ٣٣٤.
(٤) انظر: علل الوقوف ٣/ ١٠١٣، وغرائب القرآن ٦/ ٢٩٠.
(٥) انظر: المكتفى/ ٥٦٥، والمقصد على هامش المصحف/ ٥٥١، ومنار الهدى ٢/ ٣٣٤.

السجاوندي والنيسابوري أنه وقف مطلق[١]. وقد وضعت علامة (ج) هنا في موضعها.

١٥٨ - ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُۥ كَانَت تَّأۡتِيهِمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا فَكَفَرُواْ وَتَوَلَّواْۚ وَّٱسۡتَغۡنَى ٱللَّهُۚ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٞ﴾ [التغابن: ٦].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

- **موضع الوقف:** ﴿فَكَفَرُواْ وَتَوَلَّواْۚ﴾.

هو وقف كاف عند الأنصاري، وأحسن من الحسن عند الأشموني[٢]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي[٣]. فعلامة (ج) أولى لاختلاف المعنى بين المتعاطفين.

١٥٩ - ﴿فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّۖ وَأۡتَمِرُواْ بَيۡنَكُم بِمَعۡرُوفٖۖ وَإِن تَعَاسَرۡتُمۡ فَسَتُرۡضِعُ لَهُۥٓ أُخۡرَىٰ﴾ [الطلاق: ٦].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة لم توضع علامة وقف.

- **موضع الوقف:** ﴿فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّۖ﴾.

يرى العماني والأنصاري أنه وقف صالح. ويرى الأشموني أنه وقف جائز[٤]. ويرى السجاوندي أنه جائز لتناهي الشرط بجزائه، وتبعه في ذلك

---

(١) انظر: علل الوقوف ٣/ ١٠١٣، وغرائب القرآن ٦/ ٢٩٠.

(٢) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٥٥٥، ومنار الهدى/ ٣٤٣.

(٣) انظر: علل الوقوف ٣/ ١٠٢١.

(٤) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٥٥٩، ومنار الهدى ٢/ ٣٤٦.

النيسابوري[١]. فعلامة (ج) أولى لاختلاف المعنى بين المتعاطفين.

١٦٠ ـ ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢].

في الطبعة القديمة لم توضع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

ـ **موضع الوقف:** ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾.

هو وقف حسن عند الأنباري[٢]. ويرى النحاس، والداني، والأنصاري، والأشموني أنه وقف كاف. واشترط الأشموني أن يكون كافيًا إن علّق (لتعلموا) بقوله: ﴿يَتَنَزَّلُ﴾، أو بمحذوف، وليس بوقف إن علّق بـ (خلق)[٣]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[٤]. والأولى أن توضع عليه علامة (ج) لاستئناف الكلام.

١٦١ ـ ﴿قُلْ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۖ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الملك: ٢٣].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

ـ **موضع الوقف:** ﴿وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۖ﴾.

---

(١) انظر: علل الوقوف ٣/ ١٠٢٤، وغرائب القرآن ٦/ ٣١٢.

(٢) انظر: إيضاح الوقف/ ٥٠١.

(٣) انظر: القطع والائتناف/ ٥٠١، والمكتفى/ ٥٣٦، والمقصد على هامش المصحف/ ٥٥٩، ومنار الهدى ٢/ ٣٤٧.

(٤) انظر: علل الوقوف ٣/ ١٠٢٥، وغرائب القرآن ٦/ ٣١٢.

هو وقف تام عند الأنباري، والنحاس نقلًا عن محمد بن عيسى[1]، وكاف عند الداني، والأنصاري، والأشموني[2]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي والنيسابوري[3]. وعلامة (ج) وضعت في موضعها.

١٦٢ - ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧].

في الطبعة القديمة لم توضع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

- **موضع الوقف:** ﴿وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾.

هو وقف حسن عند الأنباري، وكاف عند النحاس، والداني، والأشموني، وحسن عند الأنصاري[4]. والوقف على (حسومًا) عند السجاوندي لأنه صفة لثمانية أيام، وتابعه في ذلك النيسابوري[5]. ويمكن أن توضع عليه علامة (ج) لاستئناف الكلام.

١٦٣ - ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ ۖ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [نوح: ٤].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (صلى)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٥٠٣، والقطع والائتناف/ ٥٢٩.

(٢) انظر: المكتفى/ ٥٨٠، والمقصد على هامش المصحف/ ٥٦٣، ومنار الهدى ٢/ ٣٥٣.

(٣) انظر: علل الوقوف ٣/ ١٠٣٢، وغرائب القرآن ٦/ ٣٢٤.

(٤) انظر: إيضاح الوقف، والقطع والائتناف/ ٥٤، والمكتفى/ ٥٨٤، والمقصد على هامش المصحف/ ٥٦٦.

(٥) انظر: علل الوقوف ٣/ ١٠٣٩، وغرائب القرآن/ ٣٤٥.

ـ موضع الوقف: ﴿لَا يُؤَخَّرُ﴾.

هو وقف جائز عند الأشموني لأن (لو) جوابها محذوف تقديره: لو كنتم تعلمون لبادرتم إلى طاعته وتقواه[١]. وهو وقف لازم عند السجاوندي والنيسابوري[٢]. وعلامة (ج) أولى، لأن (صلى) لا تمثل الوقف الجائز جوازًا مطلقًا.

١٦٤ ـ ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارًا﴾ [نوح: ٢٨].

في الطبعة القديمة لم توضع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

ـ موضع الوقف: ﴿وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾.

سكت عنه الأنباري، والداني، والنيسابوري[٣]، لكن النحاس يرى أنه وقف كاف[٤]. غير أن الأنصاري والأشموني يريان أنه وقف تام[٥]. وهو وقف مطلق عند السجاوندي[٦]. فعلامة (صلى) لا تمثل الوقف الكافي، وعلامة (ج) أولى بهذا الموضع.

١٦٥ ـ ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المدثر: ٣١].

---

(١) انظر: منار الهدى ٢/ ٣٦٧.

(٢) انظر: علل الوقوف ٣/ ١٠٥١، وغرائب القرآن ٦/ ٣٦٢.

(٣) انظر: إيضاح الوقف/ ٥٠٩، والمكتفى/ ٥٨٨، وغرائب القرآن ٦/ ٣٦٢.

(٤) انظر: القطع والائتناف/ ٥٤٧.

(٥) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٥٧١، ومنار الهدى ٢/ ٣٦٨.

(٦) انظر: علل الوقوف ٣/ ١٠٥٣.

في الطبعة القديمة وضعت علامة (لا)، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (صلى).

- موضع الوقف: ﴿إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً﴾.

يرى الأنصاري أنه وقف كاف[١]. وأما الأشموني فيرى أنه وقف حسن[٢]. وأما السجاوندي والنيسابوري فيريان أن عنده الرخصة للوقف عليه، وذلك إذا انقطع عنده نفس القارئ[٣]. يتحمل هذا الموضع علامة (ج) لتغاير المعنى بين المتعاطفين.

١٦٦ - ﴿بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾ [الانشقاق: ١٥].

في الطبعة القديمة لم توضَع علامة وَقف، وفي الطبعة الجديدة وضعت علامة (ج).

- موضع الوقف: ﴿بَلَىٰٓ﴾.

يرى الأنباري أنه وقف حسن، ويرى النحاس أنه وقف تام، ويرى الداني أنه وقف كاف. ويرى الأنصاري أنه وقف حسن ويجوز الابتداء به. وأما الأشموني فيقول: إنه وقف حسن[٤].

ويرى السجاوندي أنه وقف جائز، لأن (بلى) لنفي الأول وإثبات الثاني، فجاز تعلقه بما قبله وما بعده[٥]. وتبعه في هذا النيسابوري[٦].

---

(١) انظر: المقصد على هامش المصحف/ ٥٧٦.

(٢) انظر: منار الهدى ٢/ ٣٧٥.

(٣) انظر: علل الوقوف ٣/ ١٠٦٢، وغرائب القرآن ٦/ ٣٨٥.

(٤) انظر: إيضاح الوقف/ ٥٢٥، والقطع والائتناف/ ٥٦٧، والمكتفى/ ٦١٤، والمقصد على هامش المصحف/ ٥٨٩، ومنار الهدى ٢/ ٤٠٥.

(٥) انظر: علل الوقوف ٣/ ١١١٢.

(٦) انظر: غرائب القرآن ٦/ ٤٦٨.

فعلامة (ج) وضعت في موضعها.

١٦٧ - ﴿وَجِاْيٓءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الفجر: ٢٣].

في الطبعة القديمة وضعت علامة (ج)، وفي الطبعة الجديدة لم توضع علامة وقف.

- موضع الوقف: ﴿يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾.

هو وقف حسن عند الأنباري، وكاف عند الداني، وهو رأس آية في غير الكوفي والبصري(١). ولم يقف عنده النحاس والأنصاري والأشموني، وعلل الأشموني بأنه لا يوقف على ﴿بِجَهَنَّمَ﴾ لأن ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بعده بدل من (إذ)(٢). ولم يقف عنده السجاوندي(٣). وأما النيسابوري فهو عنده رأس آية(٤). وهو وقف جائز لأنه رأس آية في العد المدني والشامي.



(١) انظر: إيضاح الوقف/ ٥٣٠، والمكتفى/ ٦١٩.

(٢) انظر: القطع والائتناف/ ٥٧٢، والمقصد على هامش المصحف/ ٥٩٣، ومنار الهدى ٢/ ٤١٥.

(٣) انظر: علل الوقوف ٣/ ١١٢٧.

(٤) انظر: غرائب القرآن ٦/ ٤٩٤.

وبذلك تنتهي الدراسة التطبيقية على علامات الوقف في مصحف المدينة المنورة، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

مقترحات

١ ـ الوقوف على رؤوس الآي مطلقًا، لأنها هي التي تساعد القارئ على حسن الاستراحة، كما تساعده على فهم المعنى.

٢ ـ الوقوف على أواخر الكلمات التي تشبه الفواصل، وليست معدودة، والتي ذكرها علماء الرسم في أكثر من مؤلف، فيوقف على معظمها، إلا ما كان له ارتباط شديد بما بعده فنتجاوزها، مثل قوله تعالى: ﴿إِذْ تَمْشِيٓ أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُۥ ۖ فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ۚ وَقَتَلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَٰكَ مِنَ ٱلْغَمِّ وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا ۚ فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٠].

هذه الآية الكريمة آية واحدة على العد الكوفي ومن وافقه، وهي أربع آيات على مذهب غيرهم، فالآية الأولى تنتهي عند قوله ﴿وَلَا تَحْزَنَ﴾، هي رأس آية على مذهب الشامي، والثانية تنتهي عند قوله ﴿وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا﴾، هي رأس آية على مذهب الشامي والبصري، والثالثة تنتهي عند قوله ﴿فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ﴾، رأس آية على مذهب الشامي، والرابعة ﴿عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ﴾، رأس آية بالاتفاق[1]. فرؤوس الآيات تتقارب وتتدانى، وهي محل وقف، إلا إذا كانت شديدة التعلق بما بعدها، وحتى لا يقع القارئ ضمن ضيق النفس الذي يوجب الإعادة فيخل بالأداء.

---

(١) انظر: البيان في عد آي القرآن/ ١٨٣، شرح ناظمة الزهر/ ١٩٠، وعلامة الوصل أول د. أحمد شرشال/ ١٩.

٣ ـ إيجاد رموز جديدة للوقف القرآني تضبط في طبعات المصاحف بدقة، يعتمد فيها على المصادر القديمة، ويشترك في اختيارها علماء القراءات والنحو والتفسير والبلاغة، ترتبط هذه الرموز التي تثبت على المصاحف بالمعاني والإعراب، ويمكن أن نستبدل (قلى، وصلى) اللتين أرهقتا عوام الناس، بل الدارسين بالحرف (ج). وتبقى الرموز الباقية كوقف التعانق، والوقف اللازم الذي علامته (م). ونكتفي بهذه الرموز لئلا نثقل حروف المصحف الشريف بحروف غريبة، وبذلك نجنب الرسم القرآني العلامات الكثيرة التي لا يفهمها عوام الناس، بل إنّ معظم المثقفين لا يدركون أن (قلى) للتام، و(صلى) للكافي، فكيف بعامة الأمة؟ والحق أن علامة (قلى) لا تمثل التام بشكل دقيق، وعلامة (صلى) لا تمثل الوقف الكافي أبدًا إلا في مواضع يسيرة، فحذْف علامة (صلى) ـ على الأقل ـ من المصاحف ضرورة.

وتبقى مصطلحات العلماء القديمة والحديثة في مؤلفاتهم بمواضعها زادًا للدارسين، ينهلون من معين معانيها كما ينهلون من كتب المعاني والتفسير والبيان وغيرها. وأما وقف التعانق، فيشار له في المصاحف بنقاط ثلاث ﴿لَا رَيْبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ٢]. ونكون قد أرحنا عامة المسلمين من العلامات الغريبة غير المفهومة، وخلصنا حروف المصحف من الحروف الزائدة التي لا جدوى منها، وأثبتنا علامات لكل موضع يجوز الوقف عليه. يقول أحمد شرشال: (إن بعض الرموز والعلامات التي دخلت المصاحف ليس لها نصيب ولا حصيلة لفائدة التلاوة، فهي خالية من أية فائدة تذكر، فوجودها كعدمها، بل وجودها يسبب الإرهاق للطلاب، ويضطرهم للوقف القبيح، فهي أداة هدم للمباني والمعاني. . . إن أحسن هذه المذاهب وأفضلها وأعدلها، وأمكنها للتطبيق العملي، وأيسرها

للسواد الأعظم من المسلمين هو من قسم مراتب الوقف إلى تام وقبيح فقط. هذا هو الذي في إمكان عامة المسلمين أن يقرؤوا به، ويتجنبوا الوقف القبيح فقط، ويسنده أواخر قصار المفصل الذي هو بداية الحفظ للأطفال وغيرهم، فواصله قصيرة، ومبناها على الوقف، فهو أوسع أنواع الوقف، ويسع الجميع. ويليه في الرتبة والترقي فهو أعلى من السابق مذهب أبي بكر بن الأنباري، فقد قسم الوقف إلى تام وحسن وقبيح، فقد أدخل الوقف الكافي في التام لتقليل الخلاف. . .)[1].

٤ ـ تحزيب القرآن بما يتوافق مع الوقف التام في نهاية كل جزء أو حزب، بمعنى أن نجعل كل جزء أو حزب يمتد إلى نهاية المعنى، دون الاعتماد على عدّ الحروف، لأن نهاية العد قد لا تنسجم مع الوقف على المعنى المطلوب.

٥ ـ الاستعانة بتقسيم المصحف إلى ركوعات، لأن هذه الركوعات قد قسمت ضمن مراعاة المعاني التي يمكن الوقوف على أواخرها. وهي مثبتة على الطبعة الباكستانية وبعض الطبعات الجديدة، كالطبعة الكويتية الحديثة.

وقد استقصيت في هذا البحث الوقف اللازم، وأفردت له فصلين، كان الفصل الأول في الوقف اللازم المتفق عليه، وكان الفصل الثاني في الوقف اللازم المختلف فيه، وذلك لطوله، وكثرة الآراء حوله، وبينت ما هو لازم حقًّا، وما هو غير لازم، أو أن لزومه فيه مقال.



(١) علامة الوصل أولى في المصاحف/ ١٢.

الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث

وبعد هذه المسيرة المباركة مع كتاب الله تعالى، والتي دامت في هذا البحث ثلاثة أعوام توصلت في علم الوقف والابتداء إلى النتائج الآتية:

١ ـ كانت المصاحف قبل انتشار الطباعة معظمها بلا رموز للوقف، إلا ما وضعه بعضهم لنفسه. والذي ينظر في مخطوطات المصاحف التي حواها مجمع الملك فهد لطباعة المصحف وغيره يرى ذلك واضحًا.

٢ ـ أول من وضع علاماتٍ ورموزًا على المصاحف في عصر الطباعة، هم اللجان التي أشرفت على تحقيق المصاحف المطبوعة، كاللجنة التي ترأسها شيخ المقارئ المصرية محمد بن خلف الحسيني لتحقيق مصحف فؤاد الأول سنة (١٣٣٧هـ) وأول ظهور لعلامة (قلى) و(صلى) وغيرها هو من وضع هذه اللجنة، فقد خرج مصحف الأزهر في طبعته الأولى يحمل هذه العلامات. وكاللجنة التي أشرفت على تحقيق مصحف مكة المكرمة برئاسة الشيخ عبد الفتاح القاضي (١٣٦٧هـ). وكاللجنة التي عينتها اللجنة الدينية لمسلمي آسيا الوسطى بأفغانستان سنة (١٣٨٨هـ). وكاللجنة التي عينها ديوان الأوقاف ببغداد سنة (١٣٩١هـ).

٣ ـ الرمزان (قلى) و(صلى) لا يمكن التفريق بينهما بدقة، لأنهما يدوران على الجواز بين الوقف والوصل، والقارئ لا يستفيد من هذا التفريق، فلو كانت كلها على سبيل الجواز لكان أولى من هذا التشقيق الذي لا يخلو من تكلف في بعض المواطن، وإن كان ظاهرًا في بعضها الذي

اقترحْتُ حذف هذين الرمزين من المصاحف، لأنهما يربكان القارئ، ولا يعبران عن مضمونها في كثير من المواطن، وخاصة علامة (صلى).

٤ ـ قسّم العلماء الوقف إلى التام والكافي والحسن والقبيح وغير ذلك، واختلفوا في التعيين اختلافًا كبيرًا، حصل بسبب اختلافهم من التشويش ما إذا شئت وجدته في كتبهم المصنفة في الوقف. وقد انعكس ذلك الاختلاف على الوقوفات القرآنية بشكل عام، وعلى الوقوف على رؤوس الآي بشكل خاص.

٦ ـ هناك مواضع كثيرة في المصاحف ليست عليها رموز وقف، تحتاج إلى وضع علامات وهي كثيرة، وبعضها أحق من غيرها في وضع رمز للوقف عليها، ولا يسعها هذا البحث لكثرتها، لذا أوردت أمثلة قليلة تشير إلى بعض مواطنها، وأنها نسيت من لجان المصاحف التي كلفت بوضع رموز الوقف.

٧ ـ تحزيب المصحف على عهد الصحابة لا يتعارض مع قطع القراءة، لأنه ينتهي في نهاية السور، ولكن التقسيم الذي جرى على حسب عدّ الحروف وعدّ الكلمات هو الذي تعارض في بعض مواضعه مع قطع القراءة، لأن نهايته ـ أحيانًا ـ تتعلق ببداية الجزء أو الحزب الآخر من حيث المعنى واللفظ. فالتقسيم الذي كان على عهد الصحابة أجود لأن هذه التحزيبات المحدثة تتضمن دائمًا الوقوف على بعض الكلام المتصل بما بعده، حتى يتضمن الوقف على المعطوف دون المعطوف عليه أحيانًا.

٨ ـ بينت من خلال هذا البحث أنه ينبغي الوقوف على رؤوس الآي مطلقًا، لأنها هي التي تساعد القارئ على حسن الاستراحة، كما تساعده على فهم المعنى. وأن الوقوف على أواخر الكلمات التي هي فواصل عند غير الكوفيين، والتي ذكرها علماء الرسم في أكثر من مؤلف ينبغي أن

يوقف على معظمها، إن كانت القراءة مشتركة مع القراءة الأخرى التي تتفق معها في العد، مثل قوله تعالى: ﴿إِذْ تَمْشِىٓ أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُۥ فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ۚ وَقَتَلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَٰكَ مِنَ ٱلْغَمِّ وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا ۚ فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٠] هذه الآية الكريمة آية واحدة على العد الكوفي ومن وافقه، وهي أربع آيات على مذهب غيرهما، الآية الأولى تنتهي عند قوله ﴿وَلَا تَحْزَنَ﴾ هي رأس آية على مذهب الشامي، والثانية تنتهي عند قوله ﴿وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا﴾ هي رأس آية على مذهب الشامي والبصري، والثالثة تنتهي عند قوله ﴿فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ﴾ رأس آية على مذهب الشامي، والرابعة ﴿عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ﴾ رأس آية بالاتفاق. فرؤوس الآيات تتقارب وتتدانى، وينبغي مراعاتها والإشارة إلى أنها رأس آية، وحتى لا يقع القارئ ضمن ضيق النفس الذي يوجب الإعاقة ويخل بالأداء.

٩ ـ أقترح إيجاد رموز جديدة للوقف القرآني، تضبط في طبعات المصاحف بدقة، يعتمد فيها على المصادر القديمة، ويشترك في اختيارها علماء القراءات والنحو والتفسير والبلاغة، ترتبط هذه الرموز التي تثبت على المصاحف بالمعاني والإعراب، ويمكن أن نستبدل العلامتين (قلى، وصلى) اللتين أرهقتا عوام الناس، بل الدارسين بالحرف (ج). وتبقى الرموز الباقية كوقف التعانق، والوقف اللازم الذي علامته (م). ونكتفي بهذه الرموز لئلا نثقل حروف المصحف الشريف بحروف غريبة، وبذلك نجنب الرسم القرآني العلامات الكثيرة التي لا يفهمها عوام الناس، بل إنّ معظم المثقفين لا يدركون أن (قلى) للتام، و(صلى) للكافي، فكيف بعامة الأمة؟

١٠ ـ كما اقترحت تحزيب القرآن بما يتوافق مع الوقف التام في نهاية كل جزء أو حزب، بمعنى أن نجعل كل جزء أو حزب يمتد إلى نهاية المعنى، دون الاعتماد على عدّ الحروف، لأن نهاية العد قد لا تنسجم مع

الوقف على المعنى المطلوب. وضرورة الاستعانة بالمصاحف المقسمة إلى ركوعات، لأن هذه الركوعات قد قسمت ضمن مراعاة المعاني التي يمكن الوقوف على أواخرها. وهي مثبتة على الطبعة الباكستانية وبعض الطبعات الجديدة، كالطبعة الكويتية الحديثة.

١١ ـ مصطلح الوقف اللازم لم يرد لأحد ممن ألّف في الوقف والابتداء قبل السجاوندي. والظاهر أنه من ابتكاره، وكل من جاء بعده قد عزاه إليه، فأصبح المصطلح منسوبًا إليه، ولذلك أكثر من علامته التي اصطلحها (م) في علل الوقوف. وقد أثبتوا في مصحف المدينة اثنين وعشرين موضعًا حذف منه موضع في سورة الإسراء في الطبعة الأخيرة.

وقد أوصل العلماء الوقف اللازم إلى مئة وخمسة وأربعين موضعًا، منها ما هو مقبول ومنها ما هو مردود.

١٢ ـ معرفة الضوابط النحوية للوقف القرآني ضرورة لقارئ القرآن، لأنه يحتاج إلى فهم العربية كي يدرك من أين يبدأ قراءته وأين ينتهي. ولأن الكتاب الكريم أسلوب من أساليب العربية، لكنه يتميّز بشموخه وإشراقه وحسن بيانه، والمستوى التعبيري لا يمكن للبشر أن يحاكوه. إنما المطلوب منهم أن يتدبروه، ويتعرّفوا على معانيه، ليعرف قارئه كذلك من أين يبدأ وأين يقف.

١٣ ـ القراءات القرآنية التي لها صلة وثيقة بالوقف القرآني، بوّبْتُها في هذا البحث على الأبواب النحوية، والقراءات هي الأصل والمرجع للوقوف على رسم المصحف، كما أن الوقوفات القرآنية تختلف باختلاف القراءات، لأن المعاني تختلف باختلافها.

١٤ ـ الأصل في كل كلمة أن تكتب بحسب منظومة حروفها، بدون

زيادة أو نقصان، أو إبدال، أو غير ذلك، وهو ما يعرف بالرسم القياسي. وأكثر الكلمات القرآنية متفقة مع هذه القواعد. وقد خرجت عن هذه القواعد بعض الألفاظ، فرسمت بالزيادة أو الحذف أو الإبدال، أو غير ذلك مما تضمنه علم الرسم العثماني الذي لا يمكن تجاوزه أبدًا. وقد حصرها العلماء في ست قواعد، وهي:

الحذف، والزيادة، والهمز، والبدل، والفصل والوصل، وما فيه قراءتان.

١٥ ـ القراءات التي يحتملها الرسم العثماني قد كتبت برسم واحد، مع تعدد قراءاتها، مثل: ﴿مَـٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤]، ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩]، ﴿تُفَـٰدُوهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] وما يشبهها، لأن الرسم يحتمل القراءتين. أما التي لا يحتملها الرسم على صورة واحدة فقد كتبت في المصاحف برسمين مختلفين كي تحتمل القراءات التي قرئت بها، وقد فصلت القول فيها في هذا البحث.

١٦ ـ أجْرَيْتُ دراسة تطبيقية لمواطِن الخِلاف في علامات الوَقْف بين النُّسخَتَين السَّابقة واللاحقة مِن مصحَف المدينة النَّبويَّة، من خلال التغييرات التي طرأت على علامات الوقف في الطبعة الجديدة لمجمع الملك فهد، فوجدتها مئة وسبعة وستين موضعًا، رتبت مواطن الاختلاف بين الطبعتين على حسب ترتيب المصحف، ودرست هذه التغييرات دراسة موجزة. كما بينت أن علامة (لا) قد حذفت من الطبعة الجديدة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



المصادر والمراجع

- الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.

- أبحاث في علوم القرآن، لغانم قدوري، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

- إتحاف البررة بالمتون العشرة في القراءات والرسم والآي والتجويد، لمحمد علي الضباع، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م.

- إتحاف فضلاء البشر، لأحمد محمد البنا، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- الإتقان في علوم القرآن، للحافظ عبد الرحمن السيوطي، طبعة الحلبي الرابعة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- أحكام قراءة القرآن، لمحمود خليل الحصري، المكتبة المكية ودار البشائر الإسلامية، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

- الاختلاف بين المصاحف العثمانية بالزيادة والنقصان، للدكتور توفيق أحمد العبقري، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان النحوي الأندلسي،

تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

- الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة، للحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق محمد بن مجقان الجزائري، دار المغني، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي، طباعة محمد علي صبيح، القاهرة، بدون تاريخ.

- أسباب النزول، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تعليق وتخريج د. مصطفى البغا، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ، دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ليوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: علي البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

- الأصوات العربية بين اللغويين والقراء، للدكتور محمد محمد محيسن.

- الإضاءة في بيان أصول القراءة، لعلي محمد الضباع، عني بطباعته عبد الحميد أحمد حفني، مصر.

- إعراب القراءات السبع، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

- إعراب القرآن الكريم وبيانه، لمحيي الدين درويش، اليمامة ودار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة التاسعة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، لأبي محمد النكزاوي، دراسة وتحقيق محمود أحمد إلياس، إشراف: د. محمد سالم محيسن، رسالة علمية.

- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لعلي بن يوسف القفطي، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، المطبعة الخيرية، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٩م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين بن هشام، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: أبو بكر الطرهوني، طبع دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- إيقاظ الأعلام لوجوب اتباع رسم المصحف الإمام، لمحمد حبيب الله الشنقيطي.

ـ البحر المحيط في التفسير، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، طبعة دار الفكر، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

ـ البحر المديد، لأبي العباس أحمد بن عجيبة الحسني، تحقيق: بسام محمد بارود، دار الحاوي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

ـ البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت. بلا تاريخ.

ـ البيان في إعراب غريب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

ـ تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن المرتضى الزبيدي، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

ـ تاريخ المصحف الشريف، لعبد الفتاح عبد الغني القاضي، مكتبة المشهد الحسيني، القاهرة، ١٩٦٥م.

ـ تأويل مختلف الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، صححه: محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

ـ تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ١٩٧٣م.

ـ التبصرة في القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محمد غوث الندوي، الدار السلفية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، بإشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور التونسي، لمحمد الطاهر بن عاشور، مؤسسة التاريخ، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- التذكرة في القراءات الثمان، لابن غلبون، تحقيق: د. أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

- التصريح على شرح التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله الأزهري، إعداد محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- تفسير القرآن العظيم، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- التفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.

- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- تفسير المشكل من غريب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي،

تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ التفسير المنير، للدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

ـ تفسير النسفي، للنسفي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

ـ تفسير غريب القرآن، لمعمر بن أبي الحسن المعروف بابن الملقن، تحقيق: سمير طه، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

ـ تقييد وقف القرآن للهبطي، لمحمد بن أبي جمعة الهبطي، دراسة وتحقيق: د. الحسن وكاك، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

ـ التلخيص في القراءات الثمان، لأبي معشر الطبري، تحقيق محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

ـ التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري، تحقيق: غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ.

ـ التمهيد في معرفة التجويد، لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار، تحقيق: غانم قدوري حمد، دار عمار، الطبعة الثانية ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

ـ تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، لأبي الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي، دار الصحابة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

- تهذيب التهذيب، لأحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند، الطبعة الأولى، بلا تاريخ.

- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: مجموعة من العلماء، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.

- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه: أوتو يرتزل، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة.

- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين أبي الحسن السخاوي، تحقيق: د. عبد الكريم الزبيدي، دار البلاغة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- الجمع الصوتي الأول للقرآن أو المصحف المرتل، للدكتور لبيب السعيد، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.

- الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- جوامع السيرة النبوية، لابن حزم الأندلسي، مراجعة نايف العباس، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.

- حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي أحمد معوض، والدكتور أحمد عيسى المعصراوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا تاريخ.

- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، بشرح العلامة الميرغني، نظم أبي الحسن علي الرباطي المعروف بابن بري، المطبعة التونسية بسوق البلاط بتونس ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م

- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

- دليل الحيران شرح مورد الظمآن في فني الرسم والضبط، لإبراهيم بن

أحمد المارغني التونسي، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

ـ رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، د. شعبان محمد إسماعيل، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

ـ رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم، دوافعها ودفعها، للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

ـ رسم المصحف ونقطه، د. عبد الحي حسين الفرماوي، القاهرة.

ـ رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأدرن، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

ـ رشف اللَّمى على كشف العمى، لمحمد العاقب الجكني، تحقيق: د. محمد بن سيدي محمد مولاي، دار إيلاف الدولية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين السيد محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

ـ زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين بن الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

ـ زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

- السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، بلا تاريخ.

- سراج القاري المبتدئ، وتذكار المقرئ المنتهي، لأبي القاسم بن القاصح، راجعه علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

- سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، علي محمد الضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- سنن ابن ماجه، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

- سنن أبي داود، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

- شرح ألفية ابن مالك، لأبي فارس الدحداح، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- شافية ابن الحاجب، بشرح الرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر، الجيزة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لأحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن الجزري، المعروف بابن الناظم، تحقيق: علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

- شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، لابن النحاس أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- شرح الهداية، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، تحقيق: د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة، بلا تاريخ.

- شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، لزكريا الأنصاري، تعليق: محمد غياث صباغ، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، للجوهرين، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

- صحيح البخاري، تحقيق: الدكتور مصطفى البغا، دار القلم، دمشق، ١٩٨١م.

- صحيح مسلم، بشرح الإمام النووي، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- الطبقات الكبرى، لابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

- الطراز في شرح ضبط الخراز، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله

التنسي، دراسة وتحقيق: د. أحمد بن أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

ـ العقد الفريد، لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

ـ علامة الوصل أولى في المصاحف وأثرها على القارئ وقراءته، للدكتور أحمد بن محمد شرشال، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

ـ علل الوقوف، لأبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الله بن محمد العبيدي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

ـ عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل، لأبي العباس أحمد بن البناء المراكشي، تحقيق: هند شلبين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

ـ العين، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

ـ غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، عني بنشره: ج، براجستراسر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.

ـ غرائب القرآن ورغائب الفرقان، لنظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري، ضبطه وخرج أحاديثه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

ـ غيث النفع في القراءات السبع، لعلي النوري الصفاقسي، تحقيق:

أحمد محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أشرف على تصحيحه: عبد العزيز بن باز، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ.

ـ الفتوحات الإلهية، لسليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل، ضبطه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

ـ الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب حسين بن أبي العز الهمداني، تحقيق الدكتور محمد حسين نمر، دار الثقافة، قطر، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

ـ فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق وتعليق: مروان العطية ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

ـ الفهرست، لابن النديم محمد بن أبي يعقوب الوراق، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.

ـ الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني، دراسة وتحقيق: د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

ـ في ظلال القرآن، سيد قطب، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الشرعية السادسة عشرة، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

ـ القطع والائتناف، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل

النحاس، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

ـ القواعد والإشارات في أصول القراءات، ابن أبي الرضا الحموي أحمد بن عمر، تحقيق: د. عبد الكريم محمد الحسن بكار، دمشق، ١٩٨٦م.

ـ الكتاب، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: أ. د. محمد كاظم البكاء، مؤسسة الرسالة ودار البشير، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي أحمد بن علي، أبو بكر. تصحيح: محمد سعيد العرفي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بلا تاريخ.

ـ الكتاب المختار في معاني قراءات الأمصار، لأبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس، تحقيق ودراسة: د. عبد العزيز بن حميد بن محمد الجهني، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

ـ كتاب الوقف والابتداء لأبي الحسن علي بن أحمد الغزّال، من أوله إلى نهاية سورة الكهف، دراسة وتحقيق: عبد الكريم محمد العثمان، رسالة دكتوراه، بإشراف د. محمد محمد سالم محيسن، ١٤٠٩هـ.

ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

ـ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن، لجامع العلوم الباقولي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

- الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، لمحمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- لباب النقول في أسباب النقول، لجلال الدين السيوطي، اعتنى به: عبد المجيد طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- لسان العرب، للعلامة ابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- لطائف الإشارات لفنون القراءات، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن أبي بكر القسطلاني، تحقيق: عامر السيد عثمان، والدكتور عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٢هـ.

- لطائف البيان في رسم القرآن شرح مورد الظمآن، لأحمد محمد أبو زيتحار، مطبعة محمد علي صبيح، الطبعة الثانية، ١٣٧٩هـ.

- اللمع في العربية، صنعة: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

- المتحف في رسم المصحف، للدكتور: عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، دار الصحابة، طنطا، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود العدد ٥٣، بحث (التوجيه

النحوي للوقف اللازم في القرآن الكريم)، والعدد ٥٤، بحث (التوجيه النحوي لوقف التعانق في القرآن الكريم)، كلاهما للدكتور: صالح بن إبراهيم الفراج، وزارة التعليم العالي، الرياض ١٤٢٧هـ.

- المحرر في علوم القرآن، د. مساعد بن سليمان الطيار، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- مختصر التبيين، لأبي داود سليمان بن نجاح، دراسة وتحقيق: د. أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، مقدمة المحقق، طباعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢١هـ.

- مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، لابن الطحان السماتي، تحقيق: د. حاتم الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، ٢٠٠٧م.

- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لعبد الرحمن بن إسماعيل أبي شامة المقدسي، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- المرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة وغيرهم، لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، دراسة وتحقيق: هند بنت منصور العبدلي، ومحمد بن حمود الأزوري (رسالتا دكتوراه)، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.

- المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله المعروف بالحاكم، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٤١هـ.

- المستنير في القراءات العشر، لأبي طاهر أحمد بن علي بن سوار البغدادي، تحقيق: د. عمار أمين الددو، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- المسند للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، شرح أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ.

- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

- المصاحف، لأبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، مؤسسة غراس، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي، اعتنى به: عادل مرشد، بلا تاريخ.

- مصحف الأزهر الشريف، بإشراف: علي محمد الضباع، وعبد الفتاح القاضي، ومحمد علي النجار، وعبد الحليم بسيوني، الطبعة الثانية، مصر، ١٣٣٧هـ.

- معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء، لمحمود خليل الحصري، إصدار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مؤسسة الرسالة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

- معالم التنزيل، للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد النمر، وعثمان جمعة، وسليمان مسلم، دار طيبة، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ.

- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- معاني القرآن للأخفش، تحقيق: د. فايز فارس، دار البشير، ودار الأمل، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- معترك الأقران في إعجاز القرآن، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الفكر العربي، بلا تاريخ.

- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.

- معجم الدراسات القرآنية، د. ابتسام مرهون الصفار، مطابع جامعة الموصل.

- معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية، للدكتور عبد العلي المسؤول، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م. الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

- معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات، أ. د. إبراهيم الدوسري.

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، دار الدعوة، إستانبول، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

- معجم علم اللغة النظري، لعلي الخولي، مكتبة لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: محمد عوض مرعب، وفاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: بشار عواد، وشعيب الأرنؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف الخطيب، التراث العربي، الكويت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- المغني في توجيه القراءات العشر، د. محمد محمد محيسن.

- المغني الجديد في علم الصرف، د. محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت - حلب، الطبعة الخامسة، ١٩٩٩م - ١٤٢٠هـ.

- مفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي، دار الغد العربي، القاهرة.

- مفردات ألفاظ القرآن الكريم، للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم والدار الشامية، دمشق - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- المقتضب، للمبرد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.

- مقدمتان في علوم القرآن، تحقيق: المستشرق آرثر جفري، وقف

على تصحيح الطبعة الثانية، عبد الله إسماعيل الصاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٢هـ.

ـ المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، على هامش المصحف، ترتيب الشيخ عبد الرحمن الجزائري الحسني، دار البيروتي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

ـ المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر، سوريا، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

ـ المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله ﷻ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، دراسة وتحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

ـ منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

ـ مناهل العرفان في علوم القرآن، للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ.

ـ المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، لملا علي القاري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٦٧هـ.

ـ المهذب في القراءات العشر، وتوجيهها من طريق طيبة النشر، د. محمد بن محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ.

ـ الموسوعة القرآنية المتخصصة، مجموعة أبحاث، لعدد من العلماء،

بإشراف: أ. د. محمود حمدي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

ـ الموضح في التجويد، لعبد الوهاب بن محمد القرطبي، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٩٩٠م.

ـ النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، في أصل مقرأ الإمام نافع، لإبراهيم بن أحمد المارغني التونسي، مطبعة تونس.

ـ النحو القرآني (قواعد وشواهد)، للدكتور جميل أحمد ضفر، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

ـ النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن الجزري، صححه: الشيخ علي محمد الضباع، وخرج آياته الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

ـ نظام الأداء في الوقف والابتداء، لأبي الأصبغ الأندلسي المعروف بالطحان، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ النكت والعيون تفسير الماوردي، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، تعليق عبد المقصود بن عبد الرحيم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، بلا تاريخ.

ـ نهاية القول المفيد في علم التجويد، لمحمد مكي نصر، طبع مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، بلا تاريخ.

ـ هجاء مصاحف الأمصار، لأبي العباس أحمد بن المهدوي، تحقيق: الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، لعبد الفتاح عجمي المرصفي، دار الفجر الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، لعبد الفتاح القاضي، طبع مكتبة - السوادي بالمدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، أ. د. عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، لإبراهيم الجعبري، (ت٧٣٢هـ)، رسالة ماجستير، بجامعة الإمام محمد بن سعود، تقدم بها نواف بن معيض الحارثي.

- الوسيلة إلى كشف العقيلة، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

- وقف التجاذب، المعانقة في القرآن الكريم، د. عبد الكريم الحربي.

- الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية، للدكتور محمود زين العابدين محمد، دار الفجر الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية، لإسماعيل صادق عبد الرحيم إسماعيل، دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ، لأبي جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضرير، تحقيق: محمد خليل الرزوق، دبي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.



نبذةٌ تعريفيةٌ
الإدارة العامة للأوقاف

الوقفُ علامةٌ فارقةٌ في مسيرةِ الحضارة الإسلامية، وقد أثبت دوره ومكانته في مجالات التعليم، والصِّحة، والعمل الثقافي والاجتماعي بمختلف أشكاله. وما زالت المساجدُ، والمدارسُ، والمعاهدُ، والمستشفيات تقفُ شاهدةً على عظمة وأهمية الوقف؛ عبر تاريخنا المجيد.

وفي هذا السِّياقِ من العطاء، والتَّواصل الإنساني تهدفُ **الإدارة العامة للأوقاف** التي أُعلن عن إنشائها بالقرارِ الأميري رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٦ إلى إدارة الأموالِ الوقفية، واستثمارها على أسس اقتصادية، وَفْق ضوابط شرعية؛ بما يكفلُ نماءها، وتحقيق شروط الواقفين.

وتُعَدُّ الأوقافُ إحدى أهمِّ مؤسسات المجتمع المدني، سواء من ناحية النشأة والقِدَم، أو الاختصاصات المناطة بها.

وانطلاقًا من النَّهضة الوقفية المعاصرة تمَّ توسيعُ نطاق الوقف، وتنويع مصارفه خلال إنشاء المصارف الوقفية الستة المشتملة على مختلف نواحي الحياة الثقافية، والتربوية، والصحية، والاجتماعية... إلخ، وذلك تشجيعاً لأهل الخيرِ، وإرشاداً لهم لوقف أموالهم على المشاريع الخيرية التنموية، وتنظيماً لقنواتِ الصَّرْف، والإنفاق؛ المساهمةِ في بناء المجتمع الإسلامي الحضاري.

وأما المصارفُ الستةُ فهي:

١ ـ المصرفُ الوقفيُّ لخدمة القرآن والسنة.

٢ ـ المصرفُ الوقفيُّ لرعاية المساجد.

٣ ـ المصرفُ الوقفيُّ لرعاية الأسرة والطفولة.
٤ ـ المصرفُ الوقفيُّ للبرِّ والتقوى.
٥ ـ المصرفُ الوقفيُّ للرِّعاية الصِّحية.
٦ ـ المصرفُ الوقفيُّ للتنمية العلمية، والثقافية.

وانطلاقاً من الإيمان العميق بدور العلم الشَّرْعي، والثقافة الإسلامية بشكل خاصّ، والعلوم التطبيقية بشكلٍ عامّ في تقدُّم الأمة، وتطورها، جاء إنشاءُ «المصرف الوقفي للتنمية العلمية والثقافية» ليكونَ رافداً غنيًّا للعطاء الثقافي والعلمي ضمن نِطاقِ اختصاصاته. وأبرزُ مثالٍ في إطار أعمال وإنجازات هذا المصرف: رحلاتُ العمرة للمتميزين، إلى جانبِ إقامةِ العديدِ من الدَّورات العلمية.

ولا ننسى الإشارةَ إلى الدَّوْرِ المهمِّ الذي نَهَضَ به الوقف تاريخيًّا في تنشيطِ الحركة العلمية، والثقافية، وذلك بإقامة المدارس، والمكتبات، والمعاهد، وغيرها، ليصنعَ بذلك حضارةً أفادتْ منها الإنسانيةُ جمعاء.

من أهدافه:

ـ تشجيعُ ودَعْم الأنشطة، والفعاليات العلمية والثقافية.

ـ الحثّ على الاهتمام بالتعليم، وبيان دوره في رقيّ الإنسان، ونمو المجتمعات.

ـ نَشْر العلم الشَّرعي، والثقافة الإسلامية على أوسع نطاق، والارتقاء بمستوى العاملين في هذا المجال.

من وسائله:

ـ دَعْم إقامة المؤتمرات، والندوات، وحلقات الحوار، والمهرجانات، والمعارض، والمراكز الثقافية الدائمة، والموسمية.

ـ دَعْم وإنشاء المكتبات العامة.

ـ دعم تنظيم الدَّورات التدريبية التأهيلية؛ لتنمية المهارات، والقدرات في مختلف المجالات العلمية، والثقافية.



فهرس الموضوعات

الفصل الثاني

الوقف والابتداء الاختياري

الفصل الثالث

الوقف اللازم المتفق عليه

الفصل الرابعُ

الوقف اللازم المختلف فيه

الفصل الخامسُ

وقف المعانقة أو التجاذب

الفصل السادس

الضوابط النحوية للوقف في القرآن

الفصل السابع

ضوابط الوقف على المفردات، والابتداء بها

الفصل الثامن

أثر اختلاف القراءات في الوقف والابتداء

الفصل التاسع

رسم المصحف، وصِلته بالوقف والابتداء

الفصل العاشر
علامات الوقف في مصحف المدينة المنورة
دراسة تطبيقية نقدية




بتمويل
الإدارة العامة للأوقاف
يوزع مجانا
ولا يباع